

# السياسة الدولية



المواجهة الروسية - الجرجية .. أزمة اقليمية أم دولية؟

د. أحمد الزبيدي

الجنس المزدوج العالي والتنمية .. مدخل للفهم

د. محمد عبد الله قنديل

الحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور .. رؤية قانونية

د. محمد محمد الزبيدي

الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط .. نظرة تاريخية

د. محمد رياض

قضية إيران في الانتخابات الرئاسية الأمريكية

سوزان م. الوائلي

الجنرال ديميتري باكينان .. قائد قوة المساعدة الأمنية لحلف

الأطلسي في أفغانستان: "أفغانستان أكثر تعقيداً من العراق"

حوار: يحيى غدا



ملحة العدد [استطوانة مجانية]

الحكومة الجنائية الدولية  
الهيئة الأممية



## المحتويات

<b>الاستاذية :</b>	
٦	الشرق الأوسط في غياب واشنطن .....
<b>الدراسات :</b>	
٨	النظام السياسي الفلسطيني .. في أزمة النخب السياسية .....
١٨	السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط .. المحددات والدوافع .....
<b>المقالات :</b>	
٣٠	المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور .. رؤية قانونية .....
٤٠	الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط .. نظرة تاريخية .....
٤٨	الأزمة المالية في الأمم المتحدة وسبل علاجها .....
<b>ملف العدد : المجتمع المدني والقضية التنموية :</b>	
٦٠	المجتمع المدني العالمي والتنمية .. مدخل للفهم .....
٦٦	المجتمع المدني وإحياء العقد الاجتماعي .....
٨٠	المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال .. نماذج عالمية .....
٩٤	نظام الوقف الإسلامي ومشكلات تمويل المجتمع المدني .....
١٠٢	المجتمع المدني العربي .. السمات العامة ومتطلبات تفعيل .....
١٠٨	تجربة بنك القرية في بنجلاديش .....
١١٤	المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا .....
١٢٠	زخم المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية .....
<b>لقاء العدد :</b>	
١٢٦	الجنرال ديفيد ماكيرنان .. قائد قوة المساعدة الأمنية لحلف الأطلسي في أفغانستان : "أفغانستان أكثر تعقيدا من العراق" .....
<b>قضايا السياسة الدولية :</b>	
الاتحاد من أجل المتوسط :	
١٣٢	الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو-متوسطية .....
١٣٨	الاتحاد من أجل المتوسط ومصير "برشلونة" .....
حوار: يحيى غانم	

## العدد الرابع والسبعون بعد المائة العدد الرابع والسبعون بعد المائة أكتوبر ٢٠٠٨

١٤٤	التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط ..... د. بخوش مصطفى
	<b>قضايا نووية :</b>
١٤٨	دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة ..... د. محمود بركات
١٥٤	الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي ..... السفير/ أحمد حجاج
١٦٠	البرنامج النووي المصري .. تحديات الواقع وسيناريوهات المستقبل ..... إيمان أحمد رجب
	<b>إيران والولايات المتحدة :</b>
١٦٨	قضية إيران في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ..... سوزان مالوني
	<b>سوريا :</b>
١٧٠	سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى ..... سامح راشد
١٧٦	جدل إحياء العلاقات السورية - اللبنانية ..... رابحة سيف الدين علام
١٨٤	العلاقات السورية - الإيرانية .. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات ..... خالد فياض
	<b>باكستان :</b>
١٨٨	الداخل الباكستاني بعد برويز مشرف ..... د. سيد عيسى
	<b>في الشأن السوداني : (إشراف: هاني رسلان) :</b>
١٩٢	السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية .. الأبعاد والمخاطر ..... هاني رسلان
١٩٨	الآثار القانونية لطلب اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير ..... د. أيمن عبدالعزيز سلامة
	<b>تحت الضوء : المواجهة الروسية - الجورجية .. أزمة إقليمية أم دولية ؟ :</b>
٢٠٤	روسيا وأزمة أوسيتيا الجنوبية .. توازن جديد للقوى الدولية ..... نورهان الشيخ
٢٠٨	النزاع في القوقاز .. حسابات خاطئة وتداعيات إقليمية خطيرة ..... أحمد دياب
٢١٨	الأزمة في القوقاز .. تحد جديد للاتحاد الأوروبي ..... خالد سعد زغلول
	<b>رؤى عالمية :</b>
٢٢١	إشكالية الدولة الفلسطينية وأفاق الحل .. الخيار الأردني نموذجا ..... خالد وليد محمود
٢٢٧	إعادة التفكير في المصلحة القومية الأمريكية ..... عمرو عبدالعاطي
٢٣٢	<b>مكتبة السياسة الدولية</b>

# الشرق الأوسط في غياب واشنطن!

بينما يقترب عام ٢٠٠٨ من نهايته، يمكن لتابع أحوال منطقة الشرق الأوسط وتطوراتها أن يلحظ بوضوح موجة انفراجات وإشارات تهدئة غلبت على تفاعلات معظم ملفات وقضايا المنطقة.

في العراق، تراجعت وتيرة العنف وانخفضت أعداد ضحاياه، وتقلصت نسبيا المسافات الفاصلة بين مواقف القوى السياسية العراقية، خصوصا فيما يتعلق باستمرار واستقرار حكومة المالكي. لكن الإشارات الإيجابية، الأكثر وضوحا ودلالة في الملف العراقي، هي تلك المتصلة بالبيئة الخارجية، وتحديدًا المحيط الإقليمي. فقد حظى العراق بما يمكن اعتباره "انفتاحا دبلوماسيا" عربيا، فهناك دول عربية قررت بالفعل إرسال سفراء إلى العراق، بينما تدرس دول أخرى بجدية الإقدام على تلك الخطوة.

في لبنان، بدأ صيف بيروت ملتها بأزمة مايو التي كادت تتحول إلى انقلاب عسكري من جانب حزب الله على حكومة السنهوري، قبل أن ينزل اتفاق الدوحة بردا وسلاما، فينزع فتيل الأزمة ويؤدي إلى انتخاب رئيس جديد بعد عام ونصف عام من خلوص قصر بعبدا. وفي السياق اللبناني أيضا، شهدت العلاقة بين سوريا ولبنان منعطفًا تاريخيًا، عندما أعلن الرئيس السوري بشار الأسد قبول دمشق إقامة تمثيل دبلوماسي وتبادل السفارات مع لبنان، لتصبح العلاقات السورية - اللبنانية على أعتاب مرحلة جديدة، تختلف كثيرا في طابعها وطبيعتها عما استقرت عليه لأكثر من ثلاثة عقود.

ولم يكن التغير الجذري في موقف دمشق من لبنان هو التحول الوحيد في السياسة السورية، فقد امتازت مواقف دمشق وتحركاتها الدبلوماسية - والإعلامية أيضا - بديناميكية وبراجماتية قلما اجتمعتا معا في الحركة الخارجية السورية. فبالتوازي مع المساهمة الإيجابية لدمشق في الموقف المحتقن في لبنان والتوصل إلى اتفاق الدوحة، جاء الكشف عن وجود مفاوضات سورية - إسرائيلية غير مباشرة عبر طرف ثالث هو تركيا. ثم استثمرت دمشق الرغبة الفرنسية في تنشيط دورها الدبلوماسي وتعميق نفوذها السياسي بالمنطقة، فجذبت باريس إلى موقع "الراعي البديل" للمفاوضات.

ولم تبتعد تطورات الملف النووي الإيراني كثيرا عن السياقات السابقة. فبعد التصعيد المتبادل والتشدد في المواقف الإيرانية والأمريكية خلال العامين الماضيين، لا تزال الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتشاوران حول مضمون وأسلوب التعامل مع إيران. أي بدلا من تعليق عمليات إثراء اليورانيوم، تم تعليق الأزمة برمتها، ودخلت أطرافها في حالة انتظار أو ربما هدنة إلى حين.

فضلا عن هذه التطورات، هناك مستجدات أخرى ربما تكون أقل بروزا، مثل: التصالح الأمريكي - الليبي، وغموض موقف المحكمة الجنائية الدولية من توصية المدعي العام بالقبض على الرئيس السوداني، واستئناف جولات الحوار بين الفصائل الفلسطينية. وبدا، تتكامل الصورة العامة للمشهد الإقليمي، فتبدو ملامحها مدعاة للتفاؤل، موحية بأن المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة من التسويات والتهدئة، وأن الانفراجات الحاصلة فيها ليست سوى مقدمة لتغييرات جذرية باتجاه استقرار المنطقة واستتباب السلام والأمن فيها.

ولا شك في أن هذا بالفعل هو الظاهر من التطورات الجارية. بيد أن الجزم باقتراب المنطقة من عهد سلام واستقرار أمر أعقد وأصعب كثيرا من أن يؤخذ بظاهر الأحداث، خاصة أنه نادرا ما تمتعت تلك المنطقة المركزية في العالم بالاستقرار والأمان، مما يدعو المراقب إلى توخي الحذر بل والتشكك في تلك الانفراجات التي تشهدها المنطقة.

وأول ما يلفت النظر في أحوال الشرق الأوسط الراهنة أن التطورات الجارية والإشارات الإيجابية، التي حملتها، تمت بشكل متزامن خلال بضعة أشهر، وهي فترة زمنية قصيرة للغاية مقارنة بسنوات طويلة زادت خلالها تلك الملفات والمشكلات تعقيدا على تعقيد. فمسار السلام السوري - الإسرائيلي متوقف منذ سنوات، والملف اللبناني متشابك وتزداد الفجوة بين أطرافه يوما بعد يوم، منذ بدأت الحرب الأهلية منتصف السبعينيات. والعلاقات اللبنانية - السورية بدورها تراكمت أبعادها لمدة ثلاثة عقود، حتى كاد الارتباط اللبناني بدمشق يصبح مسلمة، التفكير فيها أو النقاش حولها غير وارد، بل ربما من المحرمات. وينطبق الوضع ذاته على بقية الملفات الإقليمية، فكلها معضلات أو نزاعات قائمة مستمرة لسنوات طويلة.

الملح الثاني الداعي للتأمل فيما يجري أن موجة الانفراجات وعلامات التهدئة لم تمتد بعد إلى جوهر المشكلات والخلافات القائمة بين أطراف كل ملف. فبالنظر إلى ما تم حتى الآن من التفاعلات الإيجابية بين سوريا وإسرائيل، وفي لبنان، وبين الفلسطينيين وبعضهم بعضا، وفي بقية الملفات ومشكلات المنطقة، يمكن إدراجها كلها معا تحت عنوان واحد هو "إظهار حسن النوايا"، لكنها لم تصل بعد إلى مستوى "إثبات" تلك النوايا الطيبة.

والحاصل أن كلا من ملفات وقضايا المنطقة حافل بتعقيدات وعقد مستحكمة. ففي ثنايا كل تطور إيجابي شهدته المنطقة مؤخرا، توجد الغام قابلة للانفجار - أو التفجير - في حين استندت مؤشرات التهدئة الجارية إلى مقارنة المشكلات إجمالا وفي العموميات، مما يجعل الاطمئنان والركون إلى الظاهر من تطورات ومواقف إيجابية نوعا من الغفلة السياسية، وأقرب إلى التمنيات والأحلام منها إلى الحقائق.



ومما يجعل الأمر جديرا بمزيد من التفكير والمراجعة أن أيا من تلك الملفات والمشكلات لم يشهد حلا كاملا أو تسوية نهائية تغلقه وتخرج به من قائمة الصراعات والنزاعات فى المنطقة. فبينما تسود كافة الملفات والقضايا موجة من التفاؤل والارتياح، لم تتطور أى من تلك الإشارات لتفرض حلا أو تسوية نهائية، ووقفت الأطراف المعنية عند حدود المرونة المبدئية والاستعداد الإيجابى لبحث كل الأفكار، إلى غير ذلك من معان ومواقف ذات تأثير معنوى ونفسى أكثر مما تحمل مضمونها عمليا أو قرارا قابلا للتطبيق.

ولو أن ملفا واحدا شهد تلك الخطوة، لربما أمكن اعتبار الانفراجات والانفتاحات الجارية فى بقية الملفات تمهيدا لنقلات مهمة، وربما تاريخية، فى حياة الشرق الأوسط. وهو ما كان يمكن أن يحدث بالفعل، لو أن الأطراف المعنية ركزت جهودها واقتصررت فى تعاطيها الإيجابى على ملف واحد، وأكملت العمل عليه مع الأطراف الأخرى، حتى يتم التوصل فيه إلى حل شامل ونهائى. إلا أن الارتباط بين ملفات وقضايا المنطقة يجعلها أشبه بالأوانى المستطرفة، يصعب فصلها والتعامل مع أحدها دون البقية.

بيد أن هذا الارتباط ليس كافيا لفهم أو تفسير عدم اكتمال مسيرة التهدئة فى المنطقة. فوفقا لمنطق الارتباط والتشابك بين الملفات الإقليمية، كان يمكن لملف واحد، يتم إغلاقه والتوصل إلى حل نهائى فيه، أن يصبح نموذجا يقتدى به فى الحالات الأخرى، ويكون بمثابة قاطرة تجر بقية الملفات بدورها إلى حلول نهائية.

لكن الحاصل أن منطقة الشرق الأوسط حاليا فى "وضع انتظار"، فلا هى بصدد المضى فى تسويات وحلول لمشكلاتها، ولا هى تثبت على النمط السابق المستمر منذ سنوات فى إدارتها لتلك الملفات، وإنما قطعت شوطا ثم توقفت. ففى لبنان، عاد الفرقاء اللبنانيون إلى التراشق وتبادل الاتهامات. وفى العراق، عادت عمليات العنف تحصد أرواحا بريئة. وفى السودان، أصبح موقف الرئيس البشير معلقا، إذ لم يصدر قرار من المحكمة الجنائية الدولية بتوقيفه، لكن لم يسحب المدعى العام توصيته للمحكمة بذلك.

وبينما قربت المفاوضات السورية - الإسرائيلية - غير المباشرة - المسافة بين الجانبين، فإن المفاوضات المباشرة لا تزال مستبعدة فى انتظار تبلور الموقف الداخلى فى إسرائيل، بعد تولى تسيبى ليفنى زعامة حزب كاديما، وقبل ذلك فى انتظار وصول الساكن الجديد للبيت الأبيض .. وهكذا حال بقية ملفات وقضايا المنطقة.

ما حدث هو أن قضايا المنطقة شهدت كلها بالتوازى تطورات إيجابية، ثم توقفت كلها بالتوازى أيضا، وكأن ثمة شيئا لا يزال مفقودا، أو أن كلمة السر التى تفك التلاسم غير متاحة بعد.

إن منطقة الشرق الأوسط تفتقد مظلة حماية ترعى التهدئات وتحول التسويات الجزئية إلى حلول نهائية، فتمنح الثقة والضمانات المطلوبة لمختلف الأطراف. وما من شك فى أن دول المنطقة تبحث دائما عن تلك المظلة فى واشنطن، فهى كلمة السر الخفية، وهى المفتاح الذى تفتح أمامه الأبواب الموصدة.

وبدل تعليق كل الملفات الإقليمية فى المرحلة الحالية، التى تغيب فيها الإرادة الأمريكية لاعتبارات انتخابية، على أن دول المنطقة ليست فقط فى حالة ترقب وانتظار لما سيأتى به القاطن الجديد فى البيت الأبيض، بل هى أيضا تتمنى، أو ربما تمنى نفسها، بأنه سيكون بالضرورة أفضل حالا وأقل ضررا من سلفه جورج بوش.

وثمة مغزى بالغ الدلالة فى ذلك المشهد الإقليمى الساكن عن الحركة مؤقتا، ذلك أن التطورات الإيجابية وبوادر التهدئة والتسوية، التى تمت فى المنطقة، جرت كلها فى ظل تحييد العامل الأمريكى أو -بالأدق- انشغاله. ورغم ذلك، فإن تلك التوجهات انحسرت ولم تكتمل انتظارا لعودة فعالية ونشاط هذا العامل ذاته! لقد نجحت دول المنطقة (بمفردها فى حالات وبمساعدة قوى عالمية فى حالات أخرى) فى إحداث تغيير -ولو جزئى- قابل للبناء عليه وتطويره.

لقد ثبت أن الحضور الطاغى للعامل الأمريكى فى ملفات المنطقة لم يكن يوما فى صالح دول المنطقة ولم يحل قضاياها. لذا، من المفارقات المثيرة أن تنحسر موجة الانفراجات التى بدأتها دول المنطقة بمفردها، انتظارا لعودة اللاعب الأمريكى إلى موقعه الذى منحته هى إياه. إنها مفارقة جديرة بالتأمل، وجرى بالساسة والمفكرين العرب، فى الفترة البسيطة المتبقية قبل تولى رئيس أمريكى جديد، أن يجتهدوا فى البحث عن تفسير لها.

## رسالة إلى القارئ

تعتذر أسرة تحرير "السياسة الدولية" عن تغيير الورق الذى تطبع به المجلة، لأسباب خارجة عن إرادتها، حيث قررت مؤسسة الأهرام تغيير نوع الورق الذى تطبع به معظم إصدارات المؤسسة، بسبب الارتفاع الكبير فى أسعار الورق العالمية.

# النظام السياسي الفلسطيني .. في أزمة النخب السياسية

د. محمد عبد الحليم

باحث في العلوم السياسية .

والفجوة بين المواطن والسلطة المنقسمة إلى سلطتين (سلطة في الضفة تابعة لحركة فتح، وسلطة في غزة تابعة لحركة حماس)، وانشطار وشطط النخبة الفلسطينية، وغياب القيادة القادرة على توحيد مفردات النظام، ونخب سياسية عاجزة عن إدراك مصالح شعبها، فضلا عن مظاهر الفقر والبطالة وغيرها من الأوضاع المغلوطة التي تسير بالنظام السياسي وتدفعه بخطى واثقة وحثيئة نحو الكارثة والتدهور والانحطاط، هذه الأوضاع ما هي إلا انعكاس لتلك الأزمة البنيوية الشاملة التي تلف النظام السياسي بمجمله .

وعليه، لا مراء في أن النظام السياسي الفلسطيني يمر بمرحلة فاصلة وحاسمة تنعكس بظلالها على كافة القضايا المصيرية والمحورية للشعب الفلسطيني. فالمشروع الوطني الفلسطيني والهوية الفلسطينية لم يعرفا عبر تاريخ القضية خطرا مهددا لهما كما هو حاصل اليوم. فالمشروع الوطني الفلسطيني والنظام السياسي أمام طريقين لا ثالث لهما، إما الموت والته والضياع في غياهب الصراعات الداخلية، وإما الصحوة من بين الركام، وإما عناق الموت أو عناق الحياة.

هذه الصورة المتساوية للنظام السياسي الفلسطيني، وهذا الوضع المتساوي الذي يعيشه المواطن والوطن ليسا أوهاما أو مجرد إسقاطات نفسية أو مجرد كلمات بعيدة عن الواقع، بل هي الواقع حقا بكل ما يحمله هذا الوصف من معنى ودلالة.

وعليه وبعد وصف صورة الوضع المتساوي للنظام السياسي، ننتقل إلى التحليل العلمي لتلك المتساوية وحالة التردى في كافة مناحي الحياة الفلسطينية. وفي هذا المقام، لا نسعى لتقديم رؤية تحليلية شاملة تفصيلية لأزمة النظام السياسي الفلسطيني، بالرغم من أهمية ذلك، ولا إلى أن نتحدث عن الدور الإسرائيلي أو

لم يسبق للشعب الفلسطيني في تاريخه المعاصر أن تعرض مصيره الوطني للاهتزاز والتشرد كما يتعرض له اليوم. فقد مر على الشعب الفلسطيني حين من الدهر، تجرع فيه علقم الهزائم والطرده والتشريد والنفي والاضطهاد في الداخل والشتات. بيد أن ذلك لم يضع مصيره على مفترق طرق كما هو حاصل اليوم. فبرغم فظاعة وهول ما تعرض له الفلسطينيون، إلا أن ذلك كان يدفعهم إلى تماسكهم الداخلي، واستنهاض وضعهم الذاتي، وتنمية أواصر وحدتهم. أما اليوم، فقد أصبحنا على مفترق طرق خطير، بل هو من أخطر المفترقات التي مرت بها القضية الفلسطينية منذ بداية الصراع.

من المؤكد أن الفلسطينيين يمرون بمرحلة فاصلة وحاسمة تنعكس بظلالها على كافة القضايا المصيرية والمحورية للشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية. وفي ظل المرحلة الخطيرة التي يمر بها الفلسطينيون، أصبح كل شيء مهددا: النظام السياسي، المشروع الوطني، الهوية، الاستقلال، المجتمع، بل حتى الإنسان الفلسطيني أصبح مهددا في مصيره ووجوده.

يعكس الوضع الفلسطيني الحالي بشكل واضح مدى الأزمة المزمنة التي يعانيها النظام السياسي الفلسطيني. فالاستعصاء السياسي والأزمات المتلاحقة تعيد إنتاج نفسها عند كل مرحلة تاريخية مهمة، وإن كان بأشكال وعناوين مختلفة. فهي أزمة بنيوية ووظيفية شاملة تطل البنو والعلاقات والمفاهيم وأشكال العمل السائد في السياسة الفلسطينية. فهي أزمة تطل الاستراتيجية، أي هدف النظام وغاياته، وهي أزمة تطل النخب السياسية غير المنسجمة وغير المتوافقة والتي هي في حالة صراع مطردة فيما بينها، وأخيرا أزمة تشمل البنو المؤسساتية للنظام. وعليه، فهي أزمة هيكلية. فالفوضى والأشكال المتلاحقة من العنف المعنوي (اللفظي) والمادى، وعدم استقرار، وجمود المسار السياسي،

المتغيرات الخارجية في أزمة النظام السياسي الفلسطيني، بالرغم من أهمية ذلك أيضا، بل ما نود الحديث عنه هنا هو أزمة النخب السياسية الفلسطينية، التي تعد مدخلا مهما ومتغيرا رئيسيا في فهم وتحليل وتفسير أزمة النظام السياسي بشكل كامل، وحالة الاستعصاء السياسي التي تكتنف العلاقات الرأسية والأفقية للمجتمع الفلسطيني. فهذه الأزمة ما هي إلا انعكاس لأزمة النخب السياسية الفلسطينية وخصوصا في هذه المرحلة الحاسمة التي يمر بها النظام السياسي ومشروعه الوطني، والتي أصبحت فيها القضية الفلسطينية على مفترق طرق خطير، وبالتالي تحتاج إلى قيادات سياسية عقلانية قادرة على التعامل مع المرحلة الخطيرة والحاسمة في تاريخ القضية، بدلا من حالة التدمير والإقصاء ومفردات التحشيد والتجيش والشتيم والتخوين ولغة التحريض وكيال الاتهامات السائدة بين النخب السياسية، أو هكذا يفترض أن تكون.

وهنا، نطلق من فرضية تعد مدخلا للدراسة هذه، وهي أيضا مدخل لتفسير حالة الاستعصاء السياسي، وأزمة النظام السياسي مؤداها: أن النخب السياسية الفلسطينية هي المتغير المستقل في النظام السياسي الفلسطيني، وهذا الأخير هو المتغير التابع. وعليه إذا كان المتغير المستقل هو الذي يفسر المتغير التابع، فأزمة النظام السياسي وحالة الاستعصاء الذي يعانيها تعزى إلى أزمة النخب السياسية.

فكافة مكونات وأجزاء النظام السياسي: السلطات الثلاث، وجماعات المصالح والنفوذ، والفصائل والقوى السياسية، والعشائر والعائلات .. وغيرها، كل هذه الأجزاء المكونة للنظام السياسي هي توابع لا تعمل باستقلالية ولا ضمن إطار قانوني وقضائي يحكم تفاعلاتها ويضبط إيقاعها، وبالتالي تحدث الاستقلالية والتوازن والتكيف، بل هي توابع للنخب والقيادات السياسية، وهذه الأخيرة غير محكومة بأي إطار مؤسساتي أو قانوني يحكم تفاعلاتها ويضبطها، بل هي مستقلة عن كل ذلك وتخضع كل مكونات وأجزاء النظام لنزواتها وأهوائها ونزاعاتها.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه الدراسة تبحث عن العطب والخلل الذي يلف النظام السياسي، وفي علائقه البينية، أي بين أجزاء ومفردات النظام، في بيئته الداخلية ومسئولية هذه الأخيرة عن الخلل. بمعنى آخر، هي دراسة في النقد الذاتي والمسئولية الذاتية وأثر العوامل الداخلية عن هذا الخلل الذي يلف النظام ونخبه السياسية.

### أولا- الإطار النظري للدراسة :

أولا : تختلف مناهج البحث في التحليل السياسي باختلاف الجوانب التي يمكن التركيز عليها. ثمة مداخل وأطر نظرية عديدة في التحليل السياسي. وهنا، نعرض لأهم مقترحات النظر في التحليل العلمي للسياسة :

١- المقترَب النظمي: فهو من أكثر المناهج استخداما في دراسة النشاط السياسي. فقد أدخل التحليل النظمي في التحليل السياسي منذ أوائل القرن العشرين، نقلا عن علماء الفيزياء. والفيزيائيون حين يستخدمون مفهوم النظام كأداة ذهنية لفهم وتفسير العلاقات التي تجرى عليها الأجسام في الطبيعة، وعلى أساس أن أية مجموعة من مجموعات الأجسام في الطبيعة هي مجموعة من القوى، حيث يعمل كل جسم في عالم الطبيعة قوة في ذاته، فتتفاعل هذه القوى فيما بينها بعامل قانون الفعل ورد الفعل تفاعلا ميكانيكيا، وتتبادل التأثير والتأثر فيما بينها على وضع يهيئ لحالة الاتزان الكلي لهذه المجموعة (١). وفي ضوء ما تقدم، فإن النظام السياسي لا يعني أكثر من مجرد تمثيل تصوري لمجموعة العلاقات السياسية التي تميز مجتمعا ما في فترة ما من الزمن (...). التي يظن المراقب نفسه قادرا، فرضا، على تحديد معقوليتها وفهمها. هذا الفهم يتوقف على الثقافة والمسار السياسي، ونمط تقسيم العمل في مجتمع الدراسة (٢). وضمن هذه الرؤية، عرفت موسوعة العلوم السياسية النظام السياسي بأنه مجموع التفاعلات والأنوار المتداخلة والمتشابكة التي تتعلق بالتخصيص السلطوي للقيم، أي بتوزيع الأشياء ذات القيمة بموجب قرارات سياسية ملزمة للجميع (ديفيد استون)، أو التي تتضمن الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع في سبيل تحقيق تكامل وتكيف المجتمع على الصعيدين الداخلي والخارجي (جابريل الموند)، أو التي تدور حول القوة والسلطة والحكم (روبرت دول)، أو التي تتعلق بتحديد المشكلات وصنع وتنفيذ القرارات السياسية (٣).

٢- المقترَب الحقوقي: الذي ينظر إلى الظواهر السياسية وقضاياها من خلال النصوص الناعمة لها. وهو مقترَب تقليدي، إذ تعود جذوره إلى اليونانيين. فقد درس أفلاطون وأرسطو السياسة من خلال ما افترضه كل منهما قانونا ناعما للاجتماع السياسي (٤). وينظر هذا المقترَب للسياسة من منظور "استاتيكي" جامد، حيث يفترض به التعامل مع الحياة السياسية من خلال تفسير الدستور ومعالجة قضاياها، وبالتالي وصف المؤسسات التي بنيت على أساس الدستور، ووصف السلوك السياسي للهيئات وللأفراد من خلال النصوص الدستورية والقانونية. فهو يحكم على الممارسة السياسية من خلال النصوص، وتقاس الممارسة السياسية ويحكم عليها من خلال مدى تبعيتها للنص. فيكون هذا العمل أو ذاك دستوريا أو غير دستوري، شرعيا أو غير شرعي.

٣- المقترَب البنائي- الوظيفي: الذي ينظر إلى الظواهر السياسية وقضاياها من خلال البنية التي تكونها وتحكمها. ومفهوم البنية الذي يقوم عليه هذا المقترَب يعني الوحدة المكونة بطريقة ما من أجزاء، والدور أو الوظيفة التي يقوم كل جزء بها داخل البنية وضمن النظام السياسي. ومفهوم الوظيفة الذي يقوم عليه هذا المقترَب مأخوذ من الحياة العضوية وعلومها. ويذهب هذا

١- عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٩، ص ١٨٣-١٨٤.

٢- برتراند بادى، وفيليب برو، علم الاجتماع السياسي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص ٣٩٣.

٣- محمد محمود ربيع وإسماعيل صبرى مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، ١٩٩٤، ص ٥١٤.

٤- فارس أشتى، مدخل إلى العلوم السياسية، دار بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ٢٠٠٠، ص ١٩٦.

على الآخر، وبالتالي التوازن والتكيف والاستقلالية والاعتماد المتبادل ضمن منظومة متناسقة مترابطة منطقياً يمكن التنبؤ بحركتها ومستقبلها. فمثلاً عند تحليل الظاهرة السياسية في أي من المجتمعات الغربية، تفترض هذه المقتربات أن هناك نظاماً قانونياً تخضع له النخب السياسية، ويكون سلوك تلك النخب ما هو إلا انعكاس لنظام مؤسساتي وقانوني معين. كما يفترض أن هناك مؤسسات لها أدوار معينة لا تحيد عنها تؤدي وظيفتها ضمن حدود مضبوطة ومقيدة، وبالتالي هناك تقسيم للأدوار والتخصص وتحديد وظيفي لكل جزء. وهذه النخب السياسية والنظام القانوني والمؤسساتي والوظائف أو الأدوار كلها تتربط وتتشابك ضمن نسق معين، وعليه يكون هناك توازن بين الأجزاء. والنتيجة تحقق هدف هذه المقتربات، أي التكيف والتوازن والاستقرار والانسجام بين مكونات ومفردات النظام. وتصبح الحياة السياسية مقطوعة سيمفونية ونموذجاً رائعاً وجميلاً، أو كما ينبغي أن تكون عليه الحياة السياسية، وإن لم تكن كذلك فمهمة النخب السياسية وكافة مفردات النظام أن تجعلها جميلة منسجمة ومتناغمة.

ولكن الأمر مع الحالة الفلسطينية جد مختلف. فالمتغير القانوني والمؤسساتي والبنائي - الوظيفي والاتصالي لا قيمة لها أمام متغير النخبة السياسية. ففي النظام السياسي الفلسطيني، كل هذه المتغيرات هي تابعة لمتغير مستقل هو متغير النخبة الذي يحرك كل هذه المتغيرات ويتحكم بها.

وبناءً لما سبق، تعتمد الدراسة على المقرب النخبوي، من حيث استقلاليتها عن الأجزاء الأخرى المكونة للنظام السياسي التي هي متغيرات تابعة للمتغير النخبوي، فهذه الأخيرة تعمل باستقلالية كاملة ومطلقة وغير مقيدة بأي ضابط أو حدود. فلا القانون ولا المؤسسات ولا الأدوار ولا الوظائف تقيد النخب السياسية، بل هي نخب مستقلة عن كل ذلك وهي تتحكم بها. وعليه، تتعدد المحاور السياسية والإدارية ومراكز القوى وآليات اتخاذ القرار، فهذا كله لا يعمل عملاً داخل المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، ومن خلال احتكامها لإطار قانوني وقضائي يضبط تفاعلاتها وآلية اتخاذ القرارات. فكلها تتبع للنخب السياسية ومواقفها وعقائدها وتصوراتها غير المنضوية تحت أي نظام قانوني مؤسساتي، وبالتالي فموضوعي في الأدوار والوظائف وتداخل في الصلاحيات. ومن هنا، فإذا كان هناك نظام رسمي يخضع لنزوات نخبه وتوجهاتهم الخاصة بدلاً من المؤسساتية، فهناك أيضاً نظام غير رسمي مواز للنظام الرسمي، يطغى في معظم الأحيان على النظام الرسمي ويخضع أيضاً لتوجهاته الشخصية أو نخبه السياسية.

وعليه، فالنظام الرسمي، بمسماه ومناصبه ومدراته ووحداته وأقسامه ومكاتبه، لا يعكس آليات اتخاذ القرارات الفعلية أو صلاحية وسلطة المناصب والمسمايات الرسمية، وبالتالي وجود مدير عام له نفوذ أكبر من الوزير، أو مدير دائرة له نفوذ أكبر من المدير العام، على سبيل المثال (٦).

كل هذه المعطيات تفسر لنا أزمة المؤسسات السياسية الرسمية

المقرب إلى اعتبار الكل مكوناً من أجزاء وبوظيفة في هذا الكل الذي يقوم بدوره بوظائف تؤثر الأجزاء في بعضها بعضاً، بحيث يكون وتأثير وتأثر، أي أن أي تغير يشهده الجزء يؤثر وينظر هذا المقرب إلى المجتمع بوصفه نسقاً من المتغيرات المتداخلة والمتساندة وظيفياً (٥).

٤- المقرب الاتصالي: الذي يدرس عملية الاتصال وتبادل المعلومات بين الحاكم والمحكوم ويحلل قنوات الاتصال، والمعلومات التي تنساب فيها، والإجراءات المنظمة لها، وردود الأفعال المتوقعة إزاءها.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن هذه المقتربات لا يمكن فصلها عن بعض في أي تحليل سياسي للظاهرة السياسية، فهي تتربط وتتشابك، وتشكل منظومة متكاملة ضمن التحليل النظامي والبنائي الوظيفي.

### ثانياً- خصوصية الحالة الفلسطينية:

تختلف هذه المقتربات ودرجة تماهياها مع الواقع الفلسطيني، بل يمكن القول إن المحلل لواقع الحياة السياسية الفلسطينية يشعر بأن تلك المقتربات وأدوات التحليل لا تصلح لمقاربة وتحليل الواقع السياسي الفلسطيني. إنها كمفاهيم وصياغات عقلية نتجت أو كانت وليدة بيئة غير بيئتنا. فالنظام السياسي الفلسطيني بخصائصه الحالية، والجهاز الإداري للحكومة، إضافة إلى المحاكم، وجهاز القضاء، والمجلس التشريعي، والجماعات السياسية غير الرسمية، كالفصائل السياسية وجماعات الضغط والمصالح والعشائر والعائلات وكافة عناصر بنية الدولة - لا تزال - قيد التشكل والبناء.

وتشير توجهات النظام السياسي الفلسطيني، منذ تأسيسه، إلى أنه يسير بخطى واثقة نحو نظام حكم يقدر الشخص وليس المؤسسة. وبالتالي ينتج مؤسسات متوحدة مع شخص الحاكم، هذا فضلاً عن تقديسه للفهولة بدلاً من القانون، وبالتالي تغيب المساءة والمحاسبة وتعزز الفئوية والاستئثار لمن هو أقوى.

وبناءً عليه، لابد من تكيف هذه المقتربات مع الواقع وخصوصية الحالة الفلسطينية. ومن هنا، فقد اعتمدت الدراسة على المقرب النخبوي كإطار تحليلي لدراسة النظام السياسي وأزماته المتلاحقة وأزمة نخبه السياسية، وذلك بعد تكيف المقتربات السابقة مع خصوصية الحالة الفلسطينية. فالمقتربات السابقة نذكرها (النظمي، الحقوقي، البنائي - الوظيفي، الاتصالي) تفترض وجود نخب سياسية، وهذه الأخيرة تعتبر متغيراً ضمن متغيرات أخرى ضمن هذه المقتربات، ولكنها ليست المتغير الرئيسي. فالمقرب النظامي، والحقوقي، والبنائي - الوظيفي، والاتصالي وغيرها من المقتربات التي تقع ضمن التحليل النظامي، كلها تشرح التركيبية أو الظاهرة السياسية وتفككها إلى أجزاء، وكل جزء من هذه الأجزاء يعتمد على الجزء الآخر، أي يقيد ويضبط حركته وتفاعلاته. ومن هنا، يحدث التوازن بين الأجزاء ولا يطفئ أحدها

٥- كمال المنوفى، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٠٧.

٦- جورج جقمان، مستقبل النظام السياسي .. <http://www.muwatin.org/george/future.html>



جرفه القطار. وعليه، فهي ترفض المشاركة مع القوى السياسية الأخرى المخالفة لكرها السياسي، لأن التاريخ أثبت فشلها حسبما تعتقد هذه النخب.

ترتب على هذا النمط التعبوي وأسلوب التنشئة السياسية غياب المعايير العقلانية والموضوعية، والتي من خلالها يمكن أن تحكم على الوقائع والأحداث والسلوك بالفشل أو يشوبه الخلل، وبالتالي يمكن تصويب الواقع والسلوكيات الخاطئة وتعديلها، بل الحصول هو أن النجاح دائماً حليف هذا القائد أو هذا الفصيل أو ذاك المسؤول. ومن هنا، تضع الرؤية المستقبلية والقدرة على استشراف المستقبل، وهذا ما وقعت فيه حركة حماس عند دخولها الانتخابات التشريعية، والتي أثبتت الوقائع والأحداث أن حماس لم تدخل الانتخابات ولديها رؤية مستقبلية ولا بناء عن تخطيط مسبق.

تجدر الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الرسمية كالمدرسة - على سبيل المثال لا الحصر - والتي من المفترض أن يكون لها الدور الرئيسي في عملية التنشئة السياسية وغرس القيم والمفاهيم والتوجهات السياسية، لم تكن بالفاعلية والقوة والتأثير مقابل التنشئة التي تقوم بها الفصائل والقوى السياسية وقياداتها، حيث بعد عملية مسح أجراها الكاتب لعينة من الكتب المدرسية وخصوصاً كتب التربية الوطنية، والتاريخ، والتربية المدنية، خلال مراحل تعليمية مختلفة وباستخدام منهج تحليل المضمون، فقد تبين من خلال عملية المسح وتحليل المضمون هذه أن عملية غرس القيم السياسية ركزت على القيم السياسية التالية: الحوار، وقيم التسامح والعدالة والحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والدولة الفلسطينية المستقلة، وحرية الرأي والتعبير، وحرية تشكل الأحزاب، والمشاركة السياسية. بيد أن هذه القيم التي تم غرسها في الطلبة لم تكن بقوة التأثير والفاعلية مقابل قوة وتأثير وفاعلية الفصائل والقوى السياسية بغرس قيمهم السياسية في الطلبة والمجتمع الفلسطيني. حيث وجد الكاتب أن قوة تأثير القائد أو المسؤول لهذا الفصيل أو ذاك هي بالفاعلية والقوة التي تفوق فاعلية وقوة تأثير المدرسة على الطلبة. هذا فضلاً عن أن عملية التسييس التي تقوم بها الفصائل والقوى السياسية تقوم على غرس قيم سياسية تركز على: التبعية والخضوع المطلق لقائد الفصيل، وتنمية التفكير الاتباعي بدلاً من تنمية التفكير العقلاني والموضوعي الذي ينمي استقلالية الفرد والقدرة على التفكير الإبداعي، وغرس قيم الطاعة والخضوع بدلاً من قيم الحرية والإبداع والنقد، وغلبة التفكير الإطلاقي على النسبي، والتعبئة نحو أهداف وغايات قصوى ومثالية دون امتلاك الأدوات والموارد لتحقيق ذلك، الأمر الذي أدى إلى استشراف العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني(٨).

خلاصة ذلك أن هذه المعطيات تدلل على أن تلك المقترحات لا تتواءم والحالة الفلسطينية، حيث يسود هذه الأخيرة حالة من التشويش والفوضى والاضطراب وعدم وضوح التخوم الفاصلة

كالمجلس التشريعي - على سبيل المثال - وغياب دوره الوظيفي في النظام السياسي، فضلاً عن أزمة الأحزاب والفصائل السياسية والعسكرية ومنظمة التحرير الفلسطينية. النظام الفلسطيني يعمل ضمن المحاور وضمن الارتباطات الشخصية الراسية والأفقية التي تشكل قيوداً على العمل المؤسساتي والقانوني، ومن هنا، كان دور الفرد القائد البطل الملهم. فلا غرو والحالة تلك أن الرئيس الفلسطيني الراحل "أبو عمار" كان هو الصمغ اللاصق للنظام السياسي والإداري. كما أن قادة كل الفصائل السياسية والعسكرية والتنظيمات الفلسطينية تمكنوا من تعزيز سلطاتهم وتكريس نفوذهم لدرجة مكنتهم من شخصنة الفصائل والتنظيمات الفلسطينية. لقد أصبحت السياسات خاضعة لنزوات وأهواء قائد الفصيل، حتى لا يمكن القفز على سطوة القائد أو الأمين العام عند التعامل مع الفصيل أو التنظيم. فالسلطة والموارد والمكانة تجمعت بيده. وعليه، أصبح الفصيل السياسي تجسيداً لإرادة القائد وانعكاساً لرغباته. أما الجمهور، فهو حبيس موروث طويل من القيم والمفاهيم الإقصائية والإلغائية التي تقوم على الحقائق المطلقة وعلى الإحجام عن نقد الذات والإمعان في تسفيه الآخرين ونبذهم، فضلاً عن عدم رسوخ قيم العدالة والمساواة(٧). هذا فضلاً عن أن هذه القيادات والنخب السياسية تتبع نمطاً تعبويًا مميزاً وفريداً في تنشئتها السياسية وغرس القيم السياسية لأفرادها، فهي تعبئ أفرادها بصورة مبالغ فيها، حيث تعظم وتضخم من أهدافها ومقاصدها وغاياتها دون أن تملك هذه القيادات والفصائل السياسية والعسكرية وسائل أو آليات تنفيذ تلك الأهداف الطموح والمثالية. وهذا النمط التعبوي إما أن ينتج أفراداً غير عقلانيين تابعين تبعية مطلقة للقائد أو للفصيل أو للمسئول، ويؤمنون بقيم مطلقة تغيب عنها الوسطية والاعتدال والمرونة، أو أن ينتج حالة من الإحباط والعزوف عن الشأن العام وعدم الثقة في قيادات الفصائل والنخب السياسية، وكلاهما موجود في المجتمع الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النمط التعبوي وأساليب التنشئة السياسية للفصائل السياسية الفلسطينية أفرزوا أفراداً يخضعون وبشكل مطلق لأهداف وأفكار وميول قياداتهم السياسية، فأصبح هذا القائد أو ذاك المسؤول هو الذي يعزى إليه الفضل في تماسك الفصيل السياسي ووحدته، ليس ذلك فحسب بل أصبح هذا القائد أو ذاك المسؤول يجسد إرادة الله في الأرض.

بالإضافة لذلك، هناك اعتقاد سائد عند النخب السياسية لحركات الإسلام السياسي وأفرادها (حماس والجهاد الإسلامي) هو: أن الأمة العربية جربت نماذج مختلفة ما بين حركات وأحزاب وأنظمة وأيديولوجيات كلها فشلت في الفكر والممارسة، والبديل هو الإسلام السياسي، أي أن الحركة الإسلامية هي المعقل الأخير وبالتالي يجب أن تنجح، مما ترتب على ذلك عدم الاعتراف بأي فشل، بل هذا الأخير لا مكانة له في منظومتها الأيديولوجية وأنساقها العقدية، وعلى الجميع أن يلحق بقطار تلك الحركات وإلا

٧- انظر: هشام شرابي، مقدمة لدراسة المجتمع العربي، القدس، منشورات صلاح الدين، ١٩٩٧.

- حليم بركات، المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

- على الجرباوي، البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٩.

٨- عياد البطنجي، العنف السياسي في النظام السياسي الفلسطيني ١٩٩٣-٢٠٠٧، بحث غير منشور مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الدراسات العليا، العلوم السياسية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨.



يخلق فيما بينها ميزانا للقوى ويبحث عن مساندة الجماهير، وهو شرط لا غنى عنه من أجل الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير والتداول السلمي للسلطة.

#### رابعاً- النخب السياسية الفلسطينية :

هناك عوامل أخرى، إضافة لما ذكرناه سابقاً، تبرر لنا اعتماد المدخل النخبوي في فهم وتفسير حالة الاستعصاء السياسي، والأزمات المتلاحقة التي أصابت، ولا تزال، الجسد الفلسطيني، وهي:

١- تخلف البنى الاجتماعية وسيادة النسق الأبوي والعائلي والعشائري في المجتمع الفلسطيني. وهذا المجتمع لم يتعرف على مؤسسات سياسية حزبية متطورة إلا في فترات قصيرة من تاريخه (١٠). فأصبحت العملية السياسية والحياة السياسية تدار بعقلية زعيم قبيلة. والفصائل الفلسطينية هي أقرب إلى فصائل قبلية عشائرية منها إلى أحزاب وحركات سياسية بالمعنى الحقيقي للأحزاب السياسية.

٢- حرمان الفلسطينيين من الدولة التي هي عماد السياسة. إن الدولة هي مدرسة السياسة ومحور فعاليتها وأنشطتها وتنظيمها (١١). فبدون الدولة، لا تستقيم الحياة السياسية، بل لا معنى للسياسة في غياب الدولة. وعليه مع غياب الدولة هذه، غابت العملية السياسية السليمة. فالحياة الديمقراطية والتنافس السلمي على السلطة والعملية السياسية والتداول السلمي للسلطة هي مغيبة عن النظام السياسي الفلسطيني، هذا فضلاً عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتباينة والتي رسختها علاقات الاحتلال واللجوء والشتات المفروضة عليهم. ولا شك في أن هذا التشوه حال دون بناء مؤسسات طبيعية متطورة، وبالتالي تشكيل أحزاب وبنى سياسية متطورة قادرة على إفراز نخب سياسية تكون قادرة على التكيف والمرونة والاستقلالية وتحقيق الانسجام والتوافق بين مفردات النظام بدلا من الصراع والإقصاء.

٣- التدخلات الخارجية والضغطات التي تمارس على الفلسطينيين وعلى قياداتهم ونخبهم بوسائل مختلفة لإجبارهم على التماثل مع المعطيات السياسية التي تخدم الأطراف الخارجية.

٤- غياب الإجماع الوطني حول الأهداف والقضايا الأساسية والمصيرية بين النخب الفلسطينية. ويظهر غياب الإجماع من خلال تعدد البرامج والاستراتيجيات على الساحة الفلسطينية.

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه بالرغم من الظروف الموضوعية (المتغيرات الخارجية وطبيعة الاحتلال الإسرائيلي) والتي تتحمل قسماً من المسؤولية عن الخلل في النظام السياسي، فإن القسط الأكبر بالتأكيد تتحمله النخب القائمة على العمل العام. فهناك خلل واضح وهيكلية، من مؤشرات - على سبيل المثال لا الحصر - العجز الفاضح عن إدارة النخب لأوضاعها الداخلية

فيما بين مكونات نظامه السياسي، نتيجة التشابك والتعددية فيما بين كافة مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، تصل إلى حد تهديد أداء تلك المؤسسات والمجالس وكافة مكونات النظام، الأمر الذي يتنافى مع تلك المقترحات. ويعزى ذلك إلى تحكم النخبة والقيادات السياسية الفلسطينية (المتغير المستقل) في كل المؤسسات ومفردات النظام (المتغير التابع) وهذه الأخيرة تخضع خضوعاً مطلقاً للقيادات والنخب السياسية غير المنضوية تحت أي إطار قانوني أو قضائي أو مؤسساتي يضبط حركتها وتفاعلاتها، والنتيجة هي أزمة تلف أطراف النظام.

#### ثالثاً- في مفهوم النخبة :

تحول مفهوم النخبة إلى مفهوم محوري في التحليل السياسي المعاصر. ولا يتوقع في هذا الحيز الضيق أن نتناول كافة الإشكاليات النظرية المصاحبة للمفهوم، ولا تحديد مؤشرات دقيقة أو موضوعية لتوضيح من يمكن أن يندرج في النخبة. ولكن ستعرض الدراسة لطبيعة وخصائص وتوجهات النخب السياسية الفلسطينية. ويمكن القول إن كل تركيب اجتماعي هيراركي يقتضي أن يكون داخله نخبة عامة تقف فوق قمة المجتمع، ونخب نوعية تقف على قمة كل قطاع من القطاعات الفرعية داخل المجتمع، هذا فضلاً عن أن الفرز النخبوي حقيقة من حقائق الحياة الاجتماعية والسياسية.

وهنا، يمكن تعريف النخبة بأنها "جماعة (أو جماعات) من الأفراد لهم خصائص مميزة، تجعلهم يقومون بأدوار أكثر تميزاً في حياة مجتمعاتهم، ومؤشر هذا التميز في الأدوار هو تأثيرهم البالغ على مجريات الأمور وتوجيهها، كما ينعكس تأثيرهم على عمليات صنع القرارات الهامة في مختلف مجالات الحياة" (٩). وعليه، فاستعمال كلمة نخب سياسية هنا يقصد بهم القادة السياسيون، أي من في يدهم مقاليد السلطة السياسية دون ربط النخبة بالأفضلية والتفوق، أي أنه ليس بالضرورة أن يكون من هو في جهاز السلطة السياسية أفضل ما في المجتمع. إذن، فكل من هم في السلطة أو مقربون إليها يدرجون كنخب سياسية، هذا فضلاً عن القوى الأخرى التي تقع خارج بناء السلطة الرسمية كالأحزاب وجماعات الضغط وأصحاب النفوذ السياسي والقادرين على التأثير في صنع القرار. إذن هناك نخب سياسية داخل الحكم، ونخب سياسية خارج الحكم، الأولى يطلق عليها نخب سياسية رسمية، والثانية يطلق عليها نخب سياسية غير رسمية.

وتجدر الإشارة إلى أن الواقع الفلسطيني قائم على أساس تعدد النخب وبالتالي تعدد مراكز القرار في المجتمع السياسي الفلسطيني، وتعدد المحاور السياسية والإدارية ومراكز القوى وآليات اتخاذ القرار. وهذه النخب قد تتواجه وقد تتعاون، وإن كانت هذه النخب في المجتمع السياسي الفلسطيني هي أقرب إلى النمط الصراعى منه إلى النمط التعاونى، بالرغم من أن كارل مانهايم - عالم الاجتماع - اعتبر أن وجود تعددية في النخب

- ٩- أحمد زايد، نخب ما بعد الاستعمار، مجلة الديمقراطية، العدد ٢٥، يناير ٢٠٠٧، مؤسسة الأهرام، ص ٣٩.  
١٠- ماجد كيالي، أزمة النظام السياسي الفلسطيني، مجلة الديمقراطية، العدد ١٩، يوليو ٢٠٠٥، مؤسسة الأهرام، ص ٢٢٩.  
١١- محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة .. أين الخلل؟ بيروت، دار الساقي، ١٩٩٨، ص ٧٧.

السياسي من كبوته.

من هنا، تأتي أهمية دراسة النخب والقيادات السياسية الفلسطينية لما لها من دور رئيسي في عملية صنع القرار، وما يقع عليها من مسئولية عن سياسات العنف، ولما لها من دور في عملية استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي. هذا بالإضافة لما للنخبة الفلسطينية من تأثير كبير على الجماهير، وبالتالي توجيهها كيفما ترى لتحقيق مصالحها وغاياتها.

إن غياب الانسجام والوحدة أو التنسيق والانسجام عن النخب السياسية يعد من أبرز الإشكاليات السياسية التي تواجه النظام السياسي الفلسطيني. هذا فضلاً عن غياب الشعور بالثقة والتسامح والقيم الديمقراطية عن العمل السياسي وفيما بين مختلف السلطات والهيئات والمؤسسات المكونة للنظام السياسي، والتي يحكمها قدر من المنافسة والرغبة في التهميش والإقصاء، ودرجة مقلقة من الازدواجية والتشابك وغياب التنسيق (١٤). وقد برزت هذه الإشكالية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات عن النظام السياسي. وقد اتضح عمق هذه المعضلة خلال انتفاضة الأقصى. حيث كشفت هذه الانتفاضة عن أن قيادة النظام السياسي الفلسطيني، ممثلة بشخص "أبو عمار" استمدت قدرتها على إدارة النظام السياسي الفلسطيني بحكم شرعيتها الكاريزمية والتاريخية، وليس على أنها تجسيد لمؤسسة القيادة.

إن تعدد مراكز القوى وتعدد النخب والقيادات السياسية، سواء في مؤسسة السلطة أو المعارضة أو الفصائل، وعملها وفق برامج واستراتيجيات وسياسات متناقضة، عمق من أزمة النظام السياسي. هذا فضلاً عن المنافسة والرغبة في التهميش والإقصاء، والذي يؤدي إلى سيطرة التوتر والعدائية في العلاقات بين النخب السياسية الرسمية وغير الرسمية، وكافة مفردات النظام السياسي. هذه الوضعية تسهم بشكل كبير في زيادة ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسي وتفكك النظام.

إن ظاهرة الصراع بين القوى السياسية على القيادة السياسية والتحكم بالقرار الفلسطيني، هي انعكاس لازمة تخبوية، سواء أكانت داخل السلطة أم بينها وبين المعارضة. كما يعيق غياب الوحدة وضعف المؤسسة على مستوى القيادة السياسية من بناء النظام السياسي على أسس ديمقراطية، ويفقد النظام السياسي أهم عنصر من عناصره، وهو وجود قيادة ذات سلطة إكراهية تمارس سيادتها على كافة شرائح المجتمع.

وعليه، فإن أزمة النخبة السياسية الفلسطينية هي المتغير الرئيسي في تفسير أزمة النظام السياسي الفلسطيني، لأنه لو كانت هناك نخبة سياسية بالمعنى الحقيقي للمفهوم لحلت كافة المعضلات، أو معظمها على الأقل. ولو كانت هناك نخبة فلسطينية متماسكة حول القضايا الوطنية، الاستراتيجية والتكتيكية، لضعف تأثير العوامل الخارجية، ولما وصل الداخل الفلسطيني إلى ما هو عليه من

وفقر في بناء مؤسساتها وعلاقاتها وشعاراتها التي تكشف عن حالة التدهور في النخب الفلسطينية التي أوصلت المجتمع الفلسطيني وأدخلته في أتون حرب أهلية.

لقد جاء النظام السياسي الفلسطيني تنويجا لقاعه الاجتماعي المشوه والمضطرب فالنخب السياسية - نتيجة للاحتلال والشتات الفلسطيني وهشاشة البنى الاجتماعية والاقتصادية وسيادة بني عشائرية قبلية أبوية وغياب التواصل المجتمعي - لم تنشأ نشأة طبيعية عبر عملية تطور اجتماعي - اقتصادي طويل المدى بما يكفي لتراكم التقاليد السياسية والمؤسساتية.

فعند مجيئ السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، الذي وقع في سبتمبر ١٩٩٣، حيث بدأت تدشن نظامها السياسي الرسمي، فإنه سرعان ما اصطدم مع القاع السوسولوجي للمجتمع الفلسطيني القبلي العشائري، وهشاشة البنى الاجتماعية - الاقتصادية، هذا بالإضافة للجماعات المسلحة والقوى والفصائل السياسية التي كانت تعمل في اتجاه معاكس للنظام السياسي الرسمي المتشكل للتو.

إن هذه الظروف والمعطيات أنتجت نخبا غير موحدة، لا تتمتع إلا بقدر يسير من التكامل والإجماع القيمي. وقد ترتب على ذلك تعزيز مجموعة من التقاليد والقيم غير المأزرة للسلوك الديمقراطي، كروية العلاقات السياسية فيما بين الشرائح المختلفة للنخب السياسية من منظور الغالب والمغلوب والتشكك والارتباب والنظرة السلبية لمبدأ الحل الوسط والنزوع إلى إقصاء الآخرين وتضييق حيز التسامح معهم. فهذه النزاعات لا تزال تميز المساحة الأكبر من الحياة السياسية الفلسطينية (١٢). وهذه القيم والتقاليد تعبر عن نفسها على الدوام في سياق العلاقات بين النخب السياسية، سواء الرسمية أو غير الرسمية، خاصة النخب السياسية الإسلامية فالعلاقات بين هذه الأطراف تحكمها درجة ملحوظة من التوتر وتنقلها تباينات سياسية وأيديولوجية وعقدية مهمة (١٣) في هذا الإطار. تعاظم دور الفرد، بل أصبحت شخصية المؤسسة هي السمة الغالبة على القوى والمؤسسات السياسية. وأصبح الفرد الذي يملك مجموعة صغيرة جدا من المسلحين يحكم أكثر من الأجهزة الأمنية الرسمية، وله تأثير على المسار السياسي أكثر من المثقفين والمتنورين. وأصبحت العائلة والعشيرة والفصائل السياسية الفلسطينية أكثر قوة وتأثيرا في المجتمع من المؤسسات السياسية الرسمية للنظام، بل حتى تجرأ البعض على الاعتداء على مؤسسات السلطة الرسمية، ولم يستطع التجرؤ على الاعتداء على عائلة أو عشيرة. هذا فضلاً عن غياب التكامل السياسي وضعف الثقافة السياسية التي ينتابها التوجس وعدم الاعتراف بالآخر والضعف، وبالتالي غياب الثقة بين النخب السياسية، وإدارة هذه الأخيرة الحياة السياسية بعقلية زعيم قبيلة، مما أدى إلى حالة من العنف اللفظي والمادي وفساد سياسي وغياب الفعل السياسي المستقل والقادر على انتشار النظام

١٢- باسم الزبيدي، الثقافة السياسية الفلسطينية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٣، ص ٢٨

١٣- المرجع السابق، ص ٢٩.

١٤- المرجع السابق، ص ٨٢.

انشطار النخب وفوضى وصراعات أهلية، وغياب القيادة القادرة على توحيد مفردات النظام. واللافت للنظر، أنه في الوقت الذي تنقوض فيه أركان المشروع الوطني (الهوية والاستقلال والدولة) وانشطار الوطن إلى سلطتين، سلطة في رام الله وأخرى في غزة، لا تبدو بعض النخب الفلسطينية قلقا كبيرا، بل تتعاطى مع تلك الأزمة وذلك الانشطار تعاطيا قديرا وسلبيا.

#### خامسا- مازق النخب الفلسطينية :

وتبرز في هذا الإطار أسئلة حول أسباب عجز القيادات الفلسطينية عن إدارة الشأن السياسي والحياة اليومية، وسنستعرض هنا بعضها:

١- غياب التوافق والانسجام: حيث يصعب الحديث عن مشروع وطني فلسطيني في ظل انشطار النخب ضمن أهداف متناقضة واستراتيجيات عمل متناقضة، الأمر الذي يسمح لأطراف خارجية بالتدخل وتعميق الأزمة الفلسطينية لغياب المناعة أو الحصانة الذاتية، وبالتالي استباحة النظام السياسي، كما هو حاصل اليوم.

ويمكن قياس عدم التجانس وحالة التشظى بين النخب السياسية الفلسطينية من خلال المؤشرات التالية:

١- المؤشر الأول: الممارسة البرلمانية: عند تشخيص وتحليل سلوك النخب في أثناء الممارسة البرلمانية، اتضح تغيب بعض النواب عن الجلسات المقررة، وحدة الخلافات التي كانت تنتاب جلسات المجلس التشريعي، وتكرر مقاطعة جلسات المجلس التشريعي لعشرات المرات، وكانت النتيجة شللا تاما في الحياة البرلمانية الفلسطينية. وبعد الاعتقالات التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي لنواب حماس في المجلس التشريعي، رفضت حماس حضور الجلسات البرلمانية بحجة أن كتلة فتح البرلمانية يمكن لها أن تستغل غياب النواب عن كتلة حماس في إقرار تشريعات تخدم مصالحها. وهذا يعكس عدم الثقة بين النخب السياسية. ويعد هذا مؤشرا مهما لقياس غياب التجانس والإجماع والتوافق وغياب الثقة بين النخب السياسية. وعليه، وقع المجلس التشريعي، الذي يعكس كافة ألوان الطيف السياسي الفلسطيني، في فخ التجاذبات السياسية، خلافا للتقاليد والأعراف الدستورية الراسخة، هذا بالإضافة إلى أنه افتقر إلى روح الفريق، وحاولت الكتل الرئيسية في المجلس، خاصة كتلة حماس وكتلة فتح، إنجاز أجندتيهما الخاصتين على حساب الأجندة الوطنية وقواعد التعاون الداخلي لإنجاز المهام المنوطة به. هذا فضلا عن حالة التوتر والناكسة التي حكمت العلاقة بين المجلس التشريعي والرئاسة (١٥).

ب- المؤشر الثاني: غياب اللغة المشتركة، أي غياب الأهداف المشتركة والطموحات التي تسعى إليها النخب، ويظهر ذلك من خلال تعدد الاستراتيجيات، فهي بعدد الفصائل الفلسطينية وكل واحدة منها تلغي الأخرى.

١٥- للنظر في أداء وتقييم المجلس التشريعي الثاني، انظر على معنا، أوراق تقييم أداء المجلس التشريعي الثاني، مهام وإنجازات، معهد السياسات العامة، رام الله ٢٠٠٧.

١٦- عبد العظيم حماد، الأسباب البعيدة لامراض النخبة المصرية، الاهرام، ٣١ مارس ٢٠٠٨.

ج- المؤشر الثالث: غياب التفاعل الشخصي، بمعنى أن شبكات الاتصالات والصدقة والتأثير، ودرجة الاتفاق بين النخب على الأهداف والسياسات، والإحساس المتبادل بالثقة بين أعضاء النخبة، كل ذلك غائب عن النخب الفلسطينية التي هي مرتبطة بعلاقات مع الخارج أكثر من الارتباطات الداخلية فيما بينهما.

د- المؤشر الرابع: تباين الثقافة السياسية للنخب، بين ثقافة سياسية وطنية تفصل السياسة عن الدين، وثقافة سياسية تدمج بين الدين والسياسة، بل وتسييس الدين من خلال إسقاط أو تنزيل بعض النصوص الدينية على سلوكها السياسي. وقد وصل الأمر بالبعض إلى تقديس سلوكه السياسي، وإسقاط بعض النصوص على سلوك الآخرين لإظهاره بعدم التوافق مع الدين وبالتالي تكفيره. هذا التناقض خلق صراعا بين النخب السياسية، على شرعية من يمثل الفلسطينيين، وانعكس على غياب الأهداف المشتركة، وجعل هناك تعددا في مراكز صنع القرار، مما أفقد النظام السياسي القيادة الواحدة. لقد ترتب على ذلك فقدان النظام السياسي للسلطة الإكراهية التي بدونها يفقد قدرته على الاستمرار والمحافظة على بقائه. وهذا كان عاملا وسببا أساسيا في تفجير العنف السياسي الفلسطيني.

٢- في تفسيره لأزمة النخب في المشرق العربي، ذهب المستشرق والمؤرخ الأمريكي بيتر مانسفيلد، إلى "أن دول الشرق الأوسط عموما شهدت في القرون الأخيرة نمطا متكررا من نسف التراكم الاقتصادي والثقافي والسياسي مع كل تغيير، ولذا فإن التقدم بالمعنى الحقيقي لا يكتمل ولا يطرد، فكلما جاءت نخبة لعنت أختها، وأبادت ما أنجزه السابقون (١٦). فالنخب السياسية في الشرق العربي تكونت نتيجة إقصاء ورفض وإلغاء الآخر، وهي على استعداد للانقضاض عليه والقضاء على كل ما يمثله من مؤسسات وأبنية ورموز وقيم، عندما تتوافر الظروف المناسبة. ولأن كل نخبة تريد أن تلعب وتلغي تجربة سابقتها ليبدأ المجتمع من جديد من الصفر، فإن ذلك يفقد العملية التراكمية التي بدونها لا يمكن إحداث تطور في الواقع.

ونحن نرى أن ابن خلدون، عالم الاجتماع والمؤرخ العربي الشهير، سبق مانسفيلد في تحليله هذا، حيث عزا ابن خلدون في مقدمته الشهيرة وذائعة الصيت- أزمة الحضارة الإسلامية والعربية، وبالتالي أزمة النخب العربية بالتبعية، إلى غياب عملية التراكم الحضاري التي بدونها لا تقوم ولا تكتمل الحضارات والمؤسسات الإنسانية.

وبالتطبيق على أزمة النخب الفلسطينية، نطرح التساؤل الرئيسي التالي: هل أزمة النخبة الفلسطينية هي تكرار التآزم السياسي للحضارة العربية الإسلامية؟ بمعنى آخر: هل الأزمة الراهنة من الصراع النخبوي الفلسطيني القائم في هذه الأثناء، وخصوصا بعد وصول حركة حماس وتبونها النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية الثانية، تهدف إلى إلغاء مرحلة متشكلة والبداية بمرحلة جديدة، وهو ما يعني البدء من نقطة الصفر بدلا من

في ظل اختلال موازين القوى الدولية والإقليمية لصالح إسرائيل، فهو يحتاج لجهد كبير وعمل مضن وأن يكون ضمن استراتيجية عمل وطني تجمع عليها كافة القوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني. هذا العجز، وأزمة شرعية الانجاز وفرا غطاء شرعيا استغلته النخب السياسية المعارضة للانقضاض على النظام السياسي القائم بهدف تقويضه تمهيدا لتشكيله وفق برنامجها وأيديولوجيتها، وبالتالي إنهاء التجربة التاريخية، وإسقاط الفلسطينيين في هذا الاختبار التاريخي القاسي، والبدء بتجربة تاريخية جديدة تبدأ من الصفر لا أحد يعلم كيف ستنتهي ولكن ما أشبه اليوم بالبارحة، فإن معضلة الحضارة العربية الإسلامية، وبالتالي أزمة النخب السياسية نتيجة لذلك، حسبما يعلل ابن خلدون، هي الانقطاع التاريخي والجغرافي للحضارة العربية والإسلامية بسبب موجات التصحر والغزوات البربرية والبدوية. وعليه، فقدت الحضارة العربية والإسلامية عمليات التراكم التي بدونها لا تقوم ولا تكتمل الحضارات والمؤسسات الإنسانية، والنتيجة انقطاع تاريخي (زمانى) وجغرافي يؤدى إلى غياب التراكمات الحضارية وتقويضها. وبذلك، فكل بنية اجتماعية أو حضارية على مدى التاريخ العربى والإسلامى تجد نفسها تبدأ من الصفر، نظرا لغياب تجارب سابقة عليها، لأنه تم تقويضها، وبالتالي تحتاج لفترات طويلة - بدلا من اختزال الزمن - حتى تتشكل وتطور ملامحها. وعندما تكتمل وتتجز شيئا، يعاد هدمها من جديد للأسباب ذاتها.

وهو ما يتكرر اليوم في الحقل السياسي الفلسطيني بفعل العملية الهادفة إلى القضاء على مرحلة تاريخية بكاملها بهدف البدء بمرحلة جديدة بدلا من عملية تراكم للإنجازات وتصويب الأخطاء، وهو ما يعنى الدوران في الحلقات السياسية المفرغة وتكرار عملية البناء ثم الهدم والبدء من الصفر، وهو ما يفقد عملية التراكم، والتي بدونها لا يمكن إحداث طفرة حضارية في كافة المجالات. وذلك أيضا ما عبر عنه ابن خلدون بمقولته: "في الأوطان الكثيرة، القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة"، والسبب في ذلك "اختلاف الآراء والمذاهب والأهواء، وأن وراء كل رأى منها هوى وعصية تمنع دونها فيكثر الانقضاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت، لأن كل عصية تظن في نفسها منعة وقوة".

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنه في ظل اشتداد الوضع الفلسطيني حلقة وصعوبة، ارتفعت في الآونة الأخيرة الأصوات من قبل بعض النخب السياسية والثقافة تطالب بحل السلطة الفلسطينية للخروج من المازق الراهن، والعودة بالصراع مع الاحتلال إلى جذره الأصلي كصراع بين سلطة احتلال وشعب خاضع لها. وقد أخذت هذه الدعوة تجرف إليها أعدادا متزايدة من المناضلين والمثقفين الفلسطينيين. واللافت للنظر أنه في الوقت الذي تطالب فيه هذه النخبة بحل السلطة الفلسطينية، تتأسس سلطة جديدة في غزة بقيادة حركة حماس، هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، فإن المطالبين بهذه الخطوة لا يقدمون مبررات مقنعة لذلك على اعتبار أن تلك الخطوة، أي حل السلطة، ستكون هي الحل الأفضل للمازق الحالي. وهناك أيضا رؤية أخرى تطرحها بعض النخب الفلسطينية، أحدثت جدلا واسعا في أوساط السياسيين والمثقفين الفلسطينيين مؤخرا. مفاد هذه الرؤية العودة لخيار الدولة ثنائية القومية (فلسطينية- صهيونية) والتعايش

نقد المراحل السابقة من تاريخه السياسى وخصوصا تجربة الحكم الذاتى، حتى يمكن تصويبها والإضافة عليها بدلا من إلغائها والبدء بمرحلة جديدة؟

يعد تشكل النظام السياسي الفلسطيني على جزء من الأراضي الفلسطينية مرحلة تاريخية مهمة في تاريخ القضية الفلسطينية - حيث أصبحت هناك سلطة فلسطينية وطنية تمارس سيادتها على جزء من الوطن - بعدما كان النظام السياسي نظام حركة تحرر وطني يناضل من الخارج. هذا التحول القى بظلاله على كافة مناحى الحياة الفلسطينية وعلى البنية السياسية بشكل خاص، كما شكل اختبارا قاسيا على مدى قدرة الفلسطينيين على إدارة أمورهم بأنفسهم. أمام هذا التطور التاريخي، كان هناك رهان خارجي وداخلي على إفشال تلك التجربة التاريخية. إسرائيل كانت تراهن على فشل هذه التجربة، وبذلك كل ما فى وسعها لإفشالها وتقويضها حتى تثبت للعالم أن الفلسطينيين أعجز من أن يقوموا بأنفسهم، وبالتالي لا بديل عن الاحتلال أو أى طرف خارجي يقودهم. كما هدفت إسرائيل من وراء إفشال تلك التجربة إلى أن هذا الفشل يعطيها مبررا لكى تتمص من استحقاق أو سلو الذي يطالبها بالتنازل للفلسطينيين، وبالتالي تصبح لهم دولة مستقلة مجاورة لدولة إسرائيل قد تهددها فى المستقبل. أما الطرف الداخلى الذى سعى دون كلل أو ملل لإفشال تجربة السلطة وتقويضها تمهيدا لقيادة الشارع الفلسطيني، وبالتالي تشكيل السلطة والمجتمع وفق مبادئه وأيديولوجيته، والاستفراد بكافة مناحى الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وإخلاء الساحة أمامه، فهذا الطرف الداخلى المتمثل بالنخب والقيادات السياسية لا يستطيع أن يعمل ويتعايش مع الآخرين، بل لديه أصلا مشكلة مع الآخر، بل هذا الآخر أصبح هو العدو فيما بعد وأصبح يتساوى ويتمثل مع العدو الحقيقى ألا وهو إسرائيل. فهذه العلاقات بين النخب والقيادات السياسية هي إذن علاقة إقصاء وإلغاء، وهى سمة تلف معظم النخب السياسية. وعليه، فقد صيغت البرامج ووضعت المخططات لإنهاء التجربة، وذلك قبل أن تتجسد على أرض الواقع، وبالتالي الحكم عليها من خلال ممارساتها ونقدها وتقويمها وتصويبها، بدلا من الحكم المسبق عليها كما فعلت النخب السياسية وقوى المعارضة لهذه التجربة بشكل عام وحركة حماس بشكل خاص. كيف لا وقد أعطته السلطة الفلسطينية كل المبررات لكى يعمل هذا الطرف على تقويضها ومنها: ممارسات السلطة من فساد واستبداد واستفراد وعدم الالتزام بالمبادئ القانونية - وهنا لا ننكر الدور المشرف لبعض قيادات السلطة فى مجال العمل الوطنى الفلسطينى- وعجز السلطة عن تحقيق ما وعدت به شعبها من رخاء وتحقيق بناء الدولة، وعدم قدرة النظام السياسى الفلسطينى المتشكل للتو على أداء وظائفه. وعليه، أصبحت هناك أزمة تعاني منها السلطة وهى متمثلة بأزمة شرعية الإنجاز، وهى النتيجة الحتمية لكل ما سبق، وهى تتمثل بعدم قدرة السلطة الفلسطينية على إنجاز ما وعدت به بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين، فلا هى استطاعت أن تكبح العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى، ولا هى استطاعت تحويل الموارد المادية والبشرية، سواء على المستوى المحلى أو الدولى لدفع العملية السلمية وكسب تأييد دولى للقضية الفلسطينية التى هى فى تراجع الآن. وحتى لا نحملها-السلطة- فوق طاقتها، فإننا نؤمن بأن هذا العمل ليس من السهل تحقيقه

فمع فقر وضعف النخب السياسية امام هذه المرحلة التاريخية الفاصلة التي يمر بها المشروع الوطني الفلسطيني، بسبب حالة التفكك النخبوي وغياب الفعل السياسي وعجزه عن التأثير في سلوك الآخرين وتجميع المصالح وحشد المطالب - إذن لا غشاضة من القول إنها مرحلة نهاية النخب السياسية الفلسطينية العاجزة عن الفعل والعطاء في أحلك الظروف التي يمر بها المشروع الوطني. إن جميع هذه التحديات الخارجية والداخلية تقود إلى ظهور نخب سياسية وقيادات فاعلة تسعى إلى إزالة الأخطار وتحقيق الوحدة الوطنية للمجتمع والتصدي للعدوان، وتعمل من أجل تقدم ونهوض المجتمع في شتى المجالات وتجدد الثقة في النفوس وتعمل جاهدة على إزالة الانقسامات والخصومات. فإين النخب والقيادات السياسية الفلسطينية من كل ذلك؟

وبينما الواقع الفلسطيني واقع في لجة من التناقضات الحادة في العمل السياسي، فلا تزال النخب السياسية تتعاطى معها من منظور مصلحي ضيق بهدف الحفاظ على الذات والمصالح الحزبية الضيقة، ولا تزال تتغلب المساومات المصلحية الضيقة بين النخب السياسية التي تنحاز لطائفة بذاتها وأيديولوجية بعينها بدلا من المساومات البراجماتية التي تعنى توافقا عقلانيا بين المصالح المتضادة، وبالتالي الوصول إلى حل وسط يرضى جميع الأطراف، والذي نحن الفلسطينيون بأمر الحاجة إليه. وعليه، لا مشاحة في أن المرحلة التاريخية التي يمر بها الواقع الفلسطيني هي مرحلة نهاية النخبة الفلسطينية، لأن هذه الأخيرة يفترض فاعليتها في الأزمات والشدائد، وليس الهروب والتقوقع حول الذات حفاظا على مصالحها الخاصة، واستغلال الأزمات المجتمعية والسياسية لتحقيق مصالحها الخاصة وبالتالي تعميق أزمة النظام السياسي.

#### سادسا- الاستنتاجات والتوصيات :

١- إن عقلانية أي موقف فلسطيني للخروج من المأزق الراهن تفرض على كافة الفاعلين السياسيين (النخب السياسية) إعادة مراجعة وتقييم المرحلة السابقة لتجاوز سلبياتها والاستفادة من ايجابياتها. وعليه، مادام هناك انقسام داخل الحركة الوطنية الفلسطينية بين قوتين واستراتيجيتين، لا يمكن فعل أي تقدم في المشروع الوطني وتحقيق الأمن الداخلي والاستقرار السياسي دون حل لهذا الإشكال ودون مراجعة المرحلة السابقة ودون توفيق بين المتناقضين في مركب واحد يجمع محاسن كليهما ويتجاوز سلبياتهما. إنه دون فقه المراجعة هذا، لا يمكن الحديث عن انفراج حقيقي وحل لإشكالية الاستعصاء السياسي الذي تعانيه الساحة الفلسطينية، وسوف تبقى حالة الأزمة من تشرذم وفقدان البوصلة وحالة الانقسام في المشروع الوطني كما هي دون حل. إن المشكلة هي أن فقه المراجعات، أي النقد الذاتي والبحث عن مواطن الخلل ورصد أسباب الفشل، لا يزال غائبا عن النخب السياسية الفلسطينية التقليدية إن صح التعبير، لأنها لا تزال تسترشد بقيم مطلقة قائمة على الإلغاء وغياب الثقة والتوجس وغياب المساومات العقلانية القائمة على الحلول الوسط. وهذا ما أدى إلى بروز تحالف سياسي جديد على الساحة الفلسطينية، وهو منتدى فلسطين (١٧). إذ يعبر هذا المنتدى عن فقدان الأمل في النخب

المشترك الذي يكفل تدوين مختلف الجوانب الرمزية والحادة في الصراع كـ (اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود). والمفارقة العجيبة أن حركة التحرر التي تخفق في تحقيق هدف محدود مؤيد من كثير من العالم ومدعم بأساس قانوني، هذه الحركة تقحم أو يطرح عليها من قبل نخبها هدف أكثر تعقيدا، هو حل الدولة الواحدة ثنائية القومية.

المهم في هذا السياق ليس مناقشة تلك الأطروحات ومدى عقلانيتها ونفعيتها، بل هو تبيان أن النخب السياسية القائمة على العمل السياسي لا تعمل على تحقيق التراكم من خلال تحقيق إنجازات حتى لو كانت بسيطة. فبتراكم هذه الإنجازات البسيطة، سوف تحقق نقلة نوعية في التطور السياسي والمؤسساتي، بل حتى نحو التحرير والاستقلال وبناء الدولة. بيد أن هذه النخب تسعى لتغيير جذري من خلال نسف كل ما هو سابق وكل ما هو قائم والقضاء عليه وإنهائه وتشكيل وضع سياسي واجتماعي واقتصادي جديد لا علاقة له بالسابق. وهذا يدل على تحليلنا السابق في أن مأزق النخب يتمثل في نسف الإنجازات وتحطيم كل ما هو قائم للخروج من المأزق، ومن ثم تكرار عملية البناء ثم الهدم والبدء من الصفر، وهو ما يفقد عملية التراكم كما قلنا. واللافت للنظر أن عملية الإلغاء والقضاء على الأوضاع القائمة وتحطيمها وتشكيل بنى سياسية جديدة تبدأ من الصفر، كأنها انعكاس للقيم والتصورات التي تعتمل داخل النخب السياسية القائمة كما قلنا على الإلغاء وإقصاء الآخر وعدم الثقة، وهي بالتالي انعكاس لتلك القيم والتصورات وإسقاطها على الأوضاع القائمة لأنها أوضاع من تشكيل نخب سياسية أخرى لم تشارك هذه النخب المطالبة بالتغيير الجذري في بناء الوضع القائم. وبالتالي، فهذه النخب لا تبحث عن الجيد والحسن في الوضع القائم وبالتالي تطويره والمحافظة على تراكم الإنجازات، بل تبحث عن القبيح والسئ ليعطيها المبرر الشرعي للقضاء على كل ما هو قائم وتعبئة المجتمع نحو هذا الهدف. والمشكلة أن هذه النخبة، سواء أكانت السياسية أم المثقفة التي تطالب بالتغيير الراديكالي، لا تدرك أنها هي أس البلاء وليست المؤسسات أو الأوضاع القائمة، فهذه الأخيرة هي من صنعها وتتويع لفعلها هي. وعليه، فحتى لو تم تغيير الواقع جذريا، كما تطالب به هذه النخب، فإنه لا يمكن لعقليات سابقة تعتمل بها هذه القيم المطلقة أن تقود وتتبوا المرحلة الجديدة بنفس العقليات القديمة.

إذن، فهل ما يجري اليوم في الأراضي الفلسطينية يكرر المأزق السياسي للحضارة العربية الإسلامية وتكرار الانقطاع التاريخي والزمني بين المراحل، وبالتالي إنهاء مرحلة تاريخية متشكلة والبدء بمرحلة تاريخية جديدة تبدأ من الصفر؟ وهل ما يجري في هذه الأثناء هو لعة - كما يقول مانسفيلد - من قبل النخب السياسية الجديدة "للنخب السياسية التقليدية"؟ فهل هي إذن أزمة نخب؟ الأمر الذي يدفع إلى القول إن هناك انهيارا للنخب الفلسطينية وهو ما يدفع إلى القول أيضا إن النظام السياسي يشهد مرحلة نهاية النخب السياسية الفلسطينية غير القادرة على انتشال النظام السياسي من مأزقه.



## عمل وطني تكون غايتها تحرير الوطن

٤- بناء لما سبق، لا يمكن التعاطي وقبول المشاريع المطروحة اليوم من قبل بعض النخب السياسية التي تسعى للتغيير الجذري في النظام السياسي الفلسطيني. من خلال الانقلاب الشامل على الأوضاع القائمة بهدف تغييرها تغييراً كلياً وجذرياً، لأنه لا الواقع المحلي الفلسطيني ولا الدولي والإقليمي جاهز لتقبل ذلك والتعاطي مع تلك الأطروحة الراديكالية، هذا فضلاً عن عدم جاهزية النخب السياسية القائمة لقيادة التغيير الراديكالي لغياب البديل الأفضل القادر على دفع النظام السياسي إلى الأمام. هذا فضلاً عن أن التوصل إلى صيغة قرار فاعلة وسليمة لا بد أن يسبقه توافر الوضوح في الرؤية قبل اتخاذ القرار والإحاطة بالمقدمات واستيعاب الواقع وتشخيص كل تناقضاته والتدخلات المؤثرة فيه، بغية التوصل إلى صيغة قرار فاعلة وهادفة وسليمة لانتشال الوضع السياسي من كبوته. هذا الأمر لا يتوافر لأصحاب هذه الرؤية. وصدق الشاعر حين قال "لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا". وبالتالي، فإن الإقدام على تلك الخطوة من قبل البعض، ولو بالقوة، فحتماً ستكون نتيجته الفوضى وضياح المشروع الوطني الفلسطيني في مهامات الفوضى الداخلية لفترات طويلة من الزمن. وعليه، فهي خطوة نحو الانتحار الجماعي. ولكن هذا لا يعنى قبول الوضع الراهن للنظام السياسي على حاله هذا، فلا بد من الإصلاح التدريجي وإدخال تعديلات على أدائه ووظائفه، ودمقرطة النظام وتوفير الاستقرار والسماح بتداول السلطة من خلال الانتخابات الدورية، وإعطاء أولوية للبناء الداخلي لتحقيق الاستقرار السياسي، حتى يتسنى الإصلاح التدريجي للنظام.

٥- لا يمكن لأى عاقل أن يتفهم، أو أن يغفر بأى شكل من الأشكال، أن تؤدي بنا الأمور إلى ذلك الانقطاع والغاء التراكم من خلال الإلغاء الجذري للواقع الحالي بكل ما فيه. ولا يمكننا أن نتفهم بأى شكل من الأشكال أن تؤدي بنا الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، سواء أكان ذلك على صعيد العمل السياسي، قضية وجودنا، أرضاً وشعباً، هوية وثقافة، أم على صعيد الفتق والصراعات السياسية الداخلية غير المنضبطة. وعليه، فمن أجل ألا ندخل نفق التحولات الانقلابية، ومن أجل ألا نعود إلى الصفر فنراكم الإحباط واليأس والفشل، ومن أجل فلسطين، ليس هناك من حل غير وحدة القيادة السياسية الفلسطينية، فذلك هو القانون الذي حكم مسيرة الدول المستعمرة.

### الخلاصة :

نخلص من التحليل السابق إلى أن تحليل أزمة النظام السياسي الفلسطيني وكشف معضلاته والعطب المزمن الذي أصابه، ولا يزال، يعتمد على المقترّب النخبوي كمتغير رئيسي أو مستقل لتفسير الأزمة الهيكلية التي تلف كافة جوانبه. فإصلاح مؤسسة النخبة - إن صح التعبير - هو المدخل الرئيسي لإصلاح النظام وتحقيق التكيف والتوازن والاستقلالية

السياسية القائمة وعجزها عن تجاوز المأزق الذي يعانيه الواقع الفلسطيني، وهو ما دفع إلى تشكيل تحالف سياسي اقتصادي - ثقافي جديد (منتدى فلسطين). وهذا يدل على أن الأمل في إيجاد حل والخروج من المأزق السياسي لا يكمن في النخب السياسية الراهنة، ولا يمكن أن يخرج الحل من تلك النخب دون مراجعة مواقفها وبلورة موقف واستراتيجية جديدة تواكب المتغيرات التي تشهدها الساحة الفلسطينية والدولية، والشروع في حوار اجتماعي وسياسي بين كافة الفاعلين في الجسد الفلسطيني، في الداخل وفي الشتات، بهدف تطوير تحالف سياسي استراتيجي جديد.

٢- لا ريب في أن إصلاح النظام السياسي الفلسطيني والاتفاق على استراتيجية عمل وطني تصهر الكل الفلسطيني، يكون عنوانها التحرر من الاحتلال، وتحقيق التوازن المطلوب بين المجتمع والسلطة، يتطلب إصلاح النخب السياسية التي تقود العمل الوطني الفلسطيني بعقلية ثائرة، لأنه بدون هذا الإصلاح النخبوي الفلسطيني سوف تبقى أزمة النظام السياسي الفلسطيني تراوح مكانها، وسيبقى الاحتلال جاثماً على صدور الفلسطينيين، وسيبقى منتشياً لهذا التمزق النخبوي الفلسطيني الذي يستغله العدو في تدمير المشروع الوطني الفلسطيني وإظهار الفلسطينيين وكأنهم جوهر المشكلة.

٣- يبدو أن الثقافة السياسية الفلسطينية للنخب قد اعترتها صراعات فكرية متناقضة، من جراء ما أصابها، ولا يزال، من صدمات حضارية في تفاعلها مع قوى الهيمنة والاستغلال التي تملك أسباب القوى المادية والعسكرية والتكنولوجية. هذه الصدمات أحدثت ردود أفعال متناقضة وأنية وتعبوية لما تطرحه سياسات القوى الاحتلالية الاستيطانية، التي تهدف إلى تفتيت وتذويب الهوية الفلسطينية. في هذه الظروف الصعبة غير المستقرة، تولدت الثقافة السياسية الفلسطينية، وبفعل عوامل التأثير هذه جعلت الثقافة السياسية الفلسطينية للنخب متناقضة متناثرة، وأصبحت التعبئة هي أساس العمل السياسي، وأصبح العنف سلوك وأداة تغيير في ظل غياب الإجماع القيمي. وعليه، ففي معترك كل هذه التيارات والخطابات الثقافية التي أوصلتنا إلى تلك الأزمات السياسية والاجتماعية، وإلى ما أصاب المواطن والوطن من إحساس بالعجز والشلل، أصبح من الجلي أنه لا يجدى استمرار حالة الاستقطاب في التوجهات والمواقف والرؤى لتجاوز التردى وحالة الانقسام والانكشافية التي يعانيها النظام السياسي الفلسطيني. وعليه، فإن حلحلة الأزمة تتمثل في تجاوز ردود الفعل القائمة بين النخب السياسية وبلورة ثقافة سياسية تنمي الضمير والوازع، وتحفز الإنسان إلى ألا يرى نفسه كمرجعية أولى وأخيرة، وبالتالي لن يجدى التمسك والتحجر في أسلوب أحادية التوجه والتعصب، وادعاء امتلاك الحكمة المطلقة. هذا كله يدفع إلى الحاجة للمراجعة والتصحيح، وبدون ذلك لا يمكن الحديث عن إجماع وطني شامل وبلورة استراتيجية عمل وطني تصهر هذه المتناقضات في بوتقة

# السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط .. المحددات والدوافع

محمد البرغوثي

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

لعقود. ثم توسع دورها في إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة خارج منطقة آسيا، فشاركت في قوات فك الاشتباك في الجولان المحتل. وجاءت أحداث سبتمبر وما تبعها من تطورات جوهرية في السياسة الدولية بمثابة الفرصة التي استغلها الاتجاه اليميني والمحافظ، ليس فقط من أجل توسيع دور اليابان في الساحة الدولية، وإنما أيضا لتقوية تحالفها مع الولايات المتحدة، والذي أصبحت الشكوك تثار حول متانته بعد انتهاء الحرب الباردة. أصبحت اليابان حليفا رئيسيا فيما يسمى "الحرب على الإرهاب"، وشاركت في الدعم اللوجيستي في الحروب التي شنتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق. فما هي العوامل التي حدثت من انخراط اليابان سياسيا في المنطقة منذ وقت مبكر؟ وهل كان عدم الانخراط خيارا سياسيا؟ وما هي العوامل التي دفعتها إلى إعادة النظر في هذه السياسة؟ تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب الداخلية والخارجية التي منعت اليابان من الانخراط السياسي في واحدة من أهم المناطق أهمية وحيوية للاقتصاد الياباني، ثم تحليل العوامل التي دفعت صناع القرار اليابانيين إلى تبني سياسة جديدة تقوم على انخراط سياسي ودبلوماسي أكبر في قضايا الشرق الأوسط.

## الإطار النظري لمحددات السياسة الخارجية :

تشكل السياسة الخارجية للدول وتحول. وفقا لعوامل داخلية وخارجية متعددة. ويرى الباحثون في العلاقات الدولية أن هذه العوامل تندرج بشكل عام في إطار ثلاثة مستويات لتحليل السياسة الخارجية للدول، وهي مستوى النظام الدولي، الذي يشمل هيكل النظام (فوضويا كان أو تصاعديا تراتبيا)، وطبيعة توزيع القوة بين فواعله (ثانويا كان أو أحاديا أو متعدد الاقطاب) والمستوى الوطني الذي يشمل صانع القرار وطبيعة النظام

اليابان ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولها علاقات اقتصادية حيوية مع دول الشرق الأوسط، خاصة النفطية منها، فهي مستهلك رئيسي للطاقة، وعادة ما يكون اقتصادها عرضة لتقلبات العرض والطلب والزيادة في أسعار الطاقة وغيرها من المواد الأولية التي يعتمد عليها الاقتصاد الياباني بشكل حاسم. ومع ذلك، فإن الانخراط السياسي الياباني في المنطقة كان تاريخيا محدودا. فغالبا ما كان هناك عدم تكافؤ بين اعتمادها الكبير على نفط المنطقة من جهة، ومستوى انخراطها السياسي أو الدبلوماسي فيها، من جهة أخرى. وقد استمر هذا الواقع لعقود، على الرغم من أنه قد لا توجد منطقة باستثناء دول الجوار الآسيوي والولايات المتحدة- لها مثل هذا التأثير الحيوي على رفاهية واقتصاد وحتى أمن اليابان كهذه المنطقة. وعلى الرغم من أن الأزمة النفطية عام ١٩٧٣ كانت بمثابة المثير الذي نبه اليابان لأهمية الشرق الأوسط اقتصاديا وسياسيا في النظام الدولي، وبالتالي إعادة النظر في توجهها السياسي الانطوائي تجاهه، فقد بقيت التحركات السياسية لليابان خلال السبعينيات والثمانينات حذرة ومتردة. ولكن مع بداية التسعينيات، بدأت السياسة اليابانية تشهد تحولات مهمة، وإن كانت بطيئة نسبيا. وكان التحول الأكبر عقب عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ التي أحدثت تداعياتها تحولات جذرية في السلوك الياباني الخارجي. فبالرغم من المساهمة السخية في تكاليف العملية، إلا أن اليابان لم تلق الثناء أو الشكر الذي تستحق، مما شكل صدمة لدى اليابانيين الذين بدأوا يشعرون فعليا بأن سياسة "الحياة الإيجابية" أو "الراس المطاطة" لن تجدي نفعا على المدى البعيد، وأن على اليابان أن تلعب دورا أكثر فاعلية على الساحة الدولية. فجاءت مشاركتها في مؤتمر مدريد أواخر عام ١٩٩١، ودورها القيادي في المفاوضات متعددة الأطراف لديلا واضحا على تخلي اليابان عن السياسة التقليدية التي سادت

نأخذ نظريات العولة الخاصة بالعلاقات الدولية. مثل نظريات التبعية والنظام العالمى. والتي ترى أن الدول القومية غير متساوية- وإن تشابهت شكليا فى قضية السيادة- لأنها مختلفة فى القدرات والإمكانات. وبالتالي فإنها تؤدى وظائف مختلفة. ليس فقط فى مجال الاقتصاد وعملية استغلال الموارد. وإنما أيضا فى المجال السياسى والأمنى. فالدول التى لا تستطيع القيام بوظيفة سياسية كاملة هى فى الواقع عرضة لأشكال متعددة من النفوذ والتأثير من الآخرين. وهذا بالطبع يدفعها إما إلى اتباع منهج الاعتماد على الذات لتأمين حاجاتها الأمنية. وهذا أمر صعب ونادر. أو كبديل تضطر إلى تعزيز التعاون مع غيرها من الدول وفق إطار الأمن الجماعى. كما هو الحال بالنسبة لحلف الأطلسى. أو التحالف الثنائى كالتحالف بين اليابان والولايات المتحدة. وأكثر من هذا. فإن بعض الدول. خاصة الضعيفة أو الصغيرة. قد تضطر أحيانا للتخلي عن جزء أو حق من حقوق السيادة لأسباب اقتصادية أو لضمان تدفق المساعدات المالية التى تحتاج إليها فى عملية التنمية. وقد كان هذا واضحا أيضا فى حالة اليابان بعد الحرب الثانية. حيث اضطرت إلى التخلي عن جزء من حقوقها السيادية للولايات المتحدة بسبب حاجتها للمساعدة المالية والاقتصادية. وهذا هو حال العديد من دول العالم النامى اليوم. نستنتج من هذا أن ربط السيادة بالأداء الوظيفى على المستوى الدولى أمر غير دقيق. فهناك الكثير من الدول المتشابهة من حيث إنها تتمتع نظريا وشكليا بالسيادة. إلا أنها مختلفة وظيفيا. وبالتالي فإن أدائها السياسى فى النظام الدولى يختلف باختلاف إمكاناتها وقدراتها القومية. وكذلك باختلاف درجة الاعتراف المحلى والدولى بها.

أما الهيكل التوزيعى. فهو يمثل المستوى الفرعى الثانى من مستويات هيكل النظام. ويتناول توزيع القدرات التى تتمتع بها الوحدات داخل النظام. أو - بمعنى آخر - طبيعة توزيع القوة عبر النظام الدولى. ووفقا لهذا التوزيع. فإن النظام الدولى قد يكون أحاديا (فى حالة وجود أو سيطرة دولة عالمية واحدة على النظام الدولى كما هو الحال الآن) أو ثنائى (فى حالة وجود قوتين عظميين كما كان سائدا خلال الحرب الباردة) أو متعدد الأقطاب (فى حالة وجود أكثر من دولتين عظميين. كما كان سائدا فى

السياسى. ونوع الحكومة والأيدىولوجيا التى تحكمها. بالإضافة إلى المستوى التفاعلى الثانى الذى يشمل التحالفات أو الاتفاقيات الثنائية بين الدول<sup>(١)</sup>.

١- مستوى النظام الدولى: يتناول هذا المستوى من التحليل قوة الوحدات - أى الدول - ومكانتها فى النظام الدولى (ترتيبها بالنسبة لبعضها بعضا). وينقسم إلى مستويات فرعية ثلاثة. وهى الهيكل العميق. والهيكل التوزيعى. والهيكل المؤسساتى. يتميز الهيكل العميق من هذا المستوى بمفانته أو بثباته النسبى. ويتكون من عنصرين: العنصر الناطم. والعنصر الوظيفى. الأول يشير إلى المبدأ العام الذى يحكم أو يميز النظام الدولى. أى هل هو فوضوى أم تراتبى (أو تصاعدى)<sup>(٢)</sup>. ويتميز النظام الدولى القائم بأنه نظام فوضوى. أى أنه يفقد لاية سلطة مركزية أو حكومة عالمية تملك التفويض والقدرة على المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. وتعمل على حماية مصالح الدول. وتسهر على تطبيق القانون الدولى والمعاهدات بينها. وتتفق جميع نظريات العلاقات الدولية. الواقعية منها أو التى تتبنى مفهوم القوة. على فرضية فوضوية النظام الدولى. ويتكون هذا النظام الدولى عن طريق ارتباط الدول- اختياريا أو إجباريا- بتفاعلات وعلاقات سلمية أو نزاعية. من أجل تحقيق مصلحة مشتركة لجميع وحدات النظام أو لبعضها. اعتمادا على مبادئ شرعية القانون أو شريعة القوة<sup>(٣)</sup>. فالنظام الدولى الفوضوى قد يأخذ عمليا على أرض الواقع أشكالا يمكن للدول فى إطارها أن تتعاون. وأن تحل النزاعات فيما بينها. والقوانين والمعاهدات الدولية- وإن كانت غير فعالة أو لا تطبق بشكل كاف بسبب عدم وجود سلطة دولية مركزية - تساعد على تنظيم العلاقات بين الدول فى المجالات المختلفة: السياسة والاقتصادية والأمنية.

أما العنصر الثانى. وهو الأداء الوظيفى للوحدات. فيشير. وفقا للواقعية الجديدة. إلى أن تمتع الدول بالسيادة يجعلها تتصرف بشكل عقلانى ومتشابه من حيث أدائها وعملها الوظيفى فى النظام الدولى<sup>(٤)</sup>. إلا أن هذا الافتراض غير دقيق. فالنظام الدولى الحالى يتكون من دول متباينة فى السيادة. ولهذا فإنها تؤدى وظائف مختلفة ضمن هذا النظام. ولدعم هذا الافتراض.

1- Timothy Dunne, "Realism", in Baylis and Steve (ed.), The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, Oxford: Oxford University Press, 1999, p. 117, 122.

٢- لمزيد من التفاصيل. انظر:

Michael E. Brown, Sean M. Lynn-Jones, and Steven E. Miller, (eds.), The Perils of Anarchy: Contemporary Realism and International Security, Cambridge, MA: MIT Press, 1995; Hedley Bull, The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics, New York: Columbia University Press, 1977; Barry Buzan, Charles Jones, and Richard Little, The Logic of Anarchy: Neorealism to Structural Realism, New York: Columbia University Press, 1993; Barry Buzan, "Rethinking System and Structure," in Buzan, Jones, and Little, Ibid, pp. 19-80.

٣- إبراهيم أبراش. حدود وازمة الشرعية فى النظام الدولى الجديد. المستقبل العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. السنة ١٨٥. يوليو ١٩٩٤. ص٤).

- انظر أيضا:

- Mohammad Abo Kazleh, "the Structure of International Political Order", Irbid (Jordan). Arrozana Press, p. 27.

4- K. Waltz, "The Emerging Structure of International Politics," International Security, Vol. 18, No. 2, Fall 1993, pp. 44-79.

التفاعلات إلى تعزيز التعاون بينها في مجالات معينة، تحقيقاً لأهداف أو مصالح مشتركة. وتتبع أهمية هذه التفاعلات من أن تكرارها يؤدي إلى تشكيل أنماط تؤثر على السلوك الخارجي للدول المتفاعلة، من جهة، ويساعد على إيجاد إطار سياسي سلمي لمناقشة ومعالجة المسائل الخلافية التي قد تبرز نتيجة هذه التفاعلات، من جهة أخرى. فعلى سبيل المثال، نجد أن التحالف بين الولايات المتحدة واليابان أدى إلى إيجاد أنماط وقواعد مستقرة من السلوك، نستطيع من خلالها أن نتنبأ بالسلوك المستقبلي لكل من الدولتين فيما يتعلق بمسائل معينة.

٣- مستوى الوحدة أو الدولة القومية (الخصائص الداخلية): يعتبر المستوى الوطني أو مستوى الوحدة -على الأقل من وجهة نظر الواقعية- أكثر مستويات التحليل أهمية في العلاقات الدولية. فالدولة هي الوحدة الرئيسية للتحليل في النظام الدولي، لأنها ببساطة كانت، ولا تزال، الفاعل الأول والأخير في جميع أنواع التفاعلات الدولية (٧)، وهذا يعني تلقائياً أن الفاعلين من غير الدول، أو الذين لهم صفات فوق قومية، لا يدخلون في التحليل ويشمل التحليل عند هذا المستوى خصائص الدولة الداخلية، ومن أهمها طبيعة نظام الحكم، وما إذا كان ديمقراطياً أو استبدادياً، ونوع الحكومة، رئاسية أو برلمانية، وأيديولوجيا الدولة، والثقافة (السياسية) السائدة، والقدرات المتاحة، بما فيها الإمكانيات المؤسسية، ودرجة الاستقرار الداخلي، ومدى التقدم الصناعي والاقتصادي. كما يبحث هذا المستوى من التحليل في دور التفاعلات بين المؤسسات والقوى المختلفة في المجتمع لمعرفة مدى تأثيرها على سلوك الدولة الخارجية. وقد يتوسع التركيز هنا ليشمل ليس فقط جماعات المصالح أو البيروقراطية السياسية، ولكن أيضاً عوامل أخرى، مثل نوع النظام الانتخابي، وتوزيع السلطات، والعلاقة بين الدولة والمجتمع (٨).

#### توظيف المنهج في الدراسة :

وفقاً للفرضيات التي يتناولها الإطار النظري السابق، فإن التغير في السياسة الخارجية للدول عادة ما يرتبط بعوامل داخلية وأخرى خارجية. ولأن العلاقة بين السياسة الداخلية والسياسة

الفترة التي سبقت الحرب العالمية الأولى (٥). ورغم أن الهيكل التوزيعي عرضة للتغير والتحول أكثر من الهيكل العميق، فإن تغيره قد تكون له عواقب كبيرة على كل من الوحدات والنظام الدولي على حد سواء. ولكي نوضح هذا، نتناول المثال التالي: التغير الذي حصل في هيكل توزيع القوة في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ترتب عليه، أولاً، سيطرة عسكرية شبه مطلقة للولايات المتحدة وانفراد غير مسبوق في القرار السياسي الدولي وثانياً، صعود تدريجي وبطيء، لفاعلين جدد، مثل الصين والاتحاد الأوروبي واليابان، يمكن أن يلعبوا دوراً أكبر في توجيه التفاعلات الدولية في المستقبل. وثالثاً، تشعب أبعاد مفهوم الأمن القومي والدولي، فلم يعد هذا الأمن يقوم فقط على المفهوم العسكري كما ساد لقرون، بل أصبح الآن يشمل أبعاداً اقتصادية وحتى اجتماعية.

المستوى الفرعي الثالث من مستوى النظام الدولي هو الهيكل المؤسسي وعلى الرغم من أن العديد من المنظرين في مجال العلاقات الدولية لا يعطونه أهمية كبيرة، مقارنة بالمستويات الأخرى، فإن هذا الإطار لا يمكن تجاهله. وقد لقي في السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً من قبل الليبراليين الجدد الذين يرون فيه عنصراً إيجابياً في التفاعلات بين الدول، لأنه يساعد على تشكيل سلوك الدول ويؤثر على تفاعلاتها. وهذا واضح في حالة التحالف الرسمي بين الولايات المتحدة واليابان، والذي تعدى كونه تحالفاً أمنياً، ليشكل إطاراً مؤسسياً سياسياً لتسهيل التعاون بين الدولتين في المسائل غير الأمنية، كالمسائل الاقتصادية والتجارية (٦). كما أن المؤسسات قد تساهم في حل النزاعات والخلافات التي تبرز من حين لآخر بين الدول المتعاقدة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تطوير وتعزيز مجموعة من المبادئ والقواعد التي تساعد على التنبؤ بسلوك هذه الدول في المستقبل، وتوفر مظلة سلمية للتعاون طويل الأمد.

٢- مستوى التفاعلات (الثنائي): يتناول هذا المستوى التفاعلات الثنائية بين الدول، والتي قد يكون من ضمنها التحالفات الأمنية والتبادلات التجارية. وتسعى الدول من خلال هذه

٥- لمزيد من التفاصيل، انظر:

Kenneth Waltz, "The Stability of a Bipolar World," Daedalus, Vol. 93, No. 3, Summer 1964, pp. 881-909; Karl W. Deutsch and J. David Singer, "Multipolar Power Systems and International Stability," World Politics, Vol. 1, April 1964, pp. 390-406; Charles W. Kegley, Jr. and Gregory A. Raymond, "Must We Fear a Post-Cold War Multipolar System?" The Journal of Conflict Resolution, Vol. 36, September 1992, pp. 573-582; and William B. Moul, "Balances of Power: Analogy, Arguments, and Some Evidence", In David G. Haglund and Michael K. Hawes (eds.), World Politics. Power, Interdependence & Dependence, Toronto: Harcourt Brace Jovanovich, 1990, pp. 56-82.

6- Mohammad Abo Gazleh, The Inter-relationship between Economics and National Security: Links between Security and Non-security Issues in US-Japan Alliance Relations. Munich: GRIN Scholarly Publishing, 2006.

٧- لمزيد من التفاصيل، انظر

- Hans Mouritzen, "Kenneth Waltz: a Critical rationalist between International Politics and Foreign Policy," In Iver B. Neumann and Ole Wæver (eds.), The Future of International Relations. Masters in the Making, London: Routledge, 1997, pp. 66-89.

8- Peter A. Gourevitch, "Squaring the Circle: The Domestic Sources of International Cooperation," International Organization, Vol. 50, No. 2, Spring 1996, pp 349-373.

الطبيعي، والحالة هذه، أن يكون اقتصاد اليابان عرضة لتقلبات العرض والطلب وزيادة في أسعار الطاقة وغيرها من المواد الأولية التي يعتمد عليها. ولعل الأرقام الرسمية تعطي مؤشرا أكثر وضوحا ودقة عن مدى اعتماد اليابان على نفط الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٧٣ الذي شهد أول أزمة نفطية خطيرة، كان النفط والمشتقات البترولية تمثل ٧٧.٤٪ من الاستهلاك الياباني الكلي للطاقة وحتى بعد اتباع سياسة جديدة على أثر الأزمة، للتقليل من اعتماد اليابان على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، بقي النفط يمثل الحصة الأكبر من استهلاك الطاقة الإجمالي في اليابان ففي عام ١٩٩٠، كان النفط يشكل نحو ٥٨.٢٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة محليا، وهي النسبة التي كان يتوقع انخفاضها إلى ٤٧.٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (٩). وإلى ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٢٠ (١٠). وتعتمد اليابان بشكل كلي على المصادر الخارجية في تلبية حاجاتها النفطية، فهي تستورد الآن ٩٩٪ من النفط الذي تستهلكه (١١). وجله من الشرق الأوسط. والطلب الياباني على نفط المنطقة في تزايد مستمر فبينما كان النفط المستورد من المنطقة عام ١٩٩٥ يشكل ٧٨.٦٪ من واردات اليابان النفطية، فقد وصلت هذه النسبة عام ٢٠٠٧ إلى ٨٥٪ بل وإلى ٩١٪ في بعض السنوات.

لهذا، فإن ضمان تدفق الطاقة أولوية قصوى لليابان، وذلك يشكل العنصر الاقتصادي المسيطر على النهج الياباني تجاه الشرق الأوسط. فمنذ بداية إنتاج النفط في المنطقة، كانت شركات النفط العالمية الكبرى، التي كانت في غالبيتها أمريكية (١٢)، تسيطر على السوق النفطية العالمية. ولكن اليابان، على عكس حلفائها الغربيين، اهتمت بالحصول على النفط الرخيص الذي تزودها بها هذه الشركات، أكثر من اهتمامها بالاستثمار فيما وراء البحار أو محاولات استكشاف موارد للبترول. وكان ينظر إلى النفط القادم إلى اليابان على أنه يأتي من الأمريكيين أو الشركات الأمريكية، وليس من دول الشرق الأوسط. وعليه، فإن اليابان لم تكن مضطرة لصياغة موقف خاص بها فيما يتعلق بالمنطقة، بقدر ما كانت مهتمة بإرضاء الولايات المتحدة لضمان حمايتها واستمرار تدفق النفط وتعزيز مصالحها التجارية الهائلة معها. وشكل هذا المنظور من جهة، وعدم التفكير الجدي باحتمالية قطع إمدادات النفط قبل ١٩٧٣ عام من جهة أخرى، أسبابا تاريخية لأن تبقى اليابان بعيدة عن الشرق الأوسط ومشكلاته المعقدة (١٣).

#### ب- الخوف من عواقب المواقف السياسية:

ارتبط عامل النفط بالخوف من عواقب أية مواقف أو سياسة خارجية فعالة في المنطقة. فانخراط اليابان السياسي في المنطقة،

الخارجية كالعلاقة ما بين التركيب البيولوجي الداخلي للإنسان وسلوكه الخارجي، "فإن النهج الياباني الجديد تجاه المنطقة يجب أن ينظر إليه في إطار مجموعة من التطورات والأحداث الداخلية والخارجية المترابطة. ولهذا، تم توظيف الإطار النظري السابق في هذه الدراسة كما يلي.

(١) تصنيف الأحداث والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط إلى ثلاثة مستويات: المستوى التفاعلي أو الثاني، والمستوى الداخلي، ومستوى النظام الدولي.

(٢) تقسيم كل مستوى من المستويات الثلاث إلى جزئين

الأول: يناقش ويحلل عوامل الإحجام (الأحداث، والعقبات والعوائق) التي حدثت من انخراط اليابان السياسي في المنطقة، و تشمل على المستوى الأول: (أ) ضمان الولايات المتحدة تدفق النفط إلى حلفائها، (ب) الخوف من عواقب اتخاذ مواقف سياسية تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي. وعلى المستوى الثاني (أ) القيود الدستورية، (ب) سيطرة الحزب الواحد على السياسة الداخلية، وعلى المستوى الثالث، (أ) الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية، (ب) العامل الأمريكي.

الثاني: يناقش عوامل التحول (الدوافع والحوافز) التي ساهمت وأدت إلى إحداث التغيير في النظرة اليابانية التقليدية للشرق الأوسط وزادت من انخراط اليابان سياسيا ودبلوماسيا في المنطقة، وتشمل على المستوى الأول (أ) أزمة النفط الأولى ١٩٧٣، (ب) أزمة النفط الثانية ١٩٧٩، (ج) أزمة وحرب الخليج ١٩٩١-١٩٩٠. وعلى المستوى الثاني: (أ) انتهاء سيطرة الحزب الواحد، (ب) تخفيف القيود على حركة القوات اليابانية والاتجاه لتعديل الدستور. وعلى المستوى الثالث: (أ) انتهاء الحرب الباردة واختفاء القطبية الثنائية، (ب) التنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية، (ج) التحالف مع الولايات المتحدة.

المستوى التفاعلي بين اليابان ودول المنطقة (النفط والمصالح الاقتصادية):

#### عوامل الإحجام:

##### ١- ضمان الولايات المتحدة لتدفق النفط :

ظهرت اليابان كدولة اقتصادية كبرى في بداية الستينيات من القرن الماضي، وهي تحتل المرتبة الثانية اقتصاديا في العالم منذ ما يزيد على أربعة عقود، وصاحب تطورها أو تحقيق "معجزتها" الاقتصادية اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط. وكان من

9- Advisory Committee for Energy and Ministry of Trade and Industry estimates. Sogo Enerugi Chosakai - The Comprehensive Energy Investigation Committee, Chukan Hokoku Soron (a general interim report), June. 1990

10- Hisane Masaki, Oil-hungry Japan looks to other sources, Online Asia Times, 21 Feb 2007, available at www.atimes.com accessed on 15 Nov, 2007.

11- Masukawa Shigehiko, Supply and Demand for Energy in Japan, Tokyo: International Society for Educational Information, 1982.

١٢- هناك بالطبع استثناءات مثل شركة النفط العربية التي تأسست في الخمسينيات لإنتاج النفط الخام في المناطق المحايدة بين الكويت والسعودية

13- Training and education in international affairs; Japan, Palestine and the Middle East (1999) Political Relations between Japan and the Middle East.



نفسها في موقف حرج، فقد قررت اتخاذ خطوات فورية ومستقلة للتعامل مع هذه الأزمة. تبنت اليابان موقفا داعما للمطالب العربية يساعد على ضمان صفة "الدولة الصديقة" التي تؤهلها لاستمرار الحصول على النفط، فأصدرت بعد الإعلان عن الحظر مباشرة بيانا تضمن موقفا كانت قد تبنته في السابق، وهو أنها تعارض احتلال أراضي الغير بالقوة، وتطالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وتدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعندما لم تنجح هذه المواقف في تلبية و إرضاء الدول العربية، فقد صدر بيان آخر في ٢٢ نوفمبر، تضمن - زيادة على ما سبق - وعدا بالمساهمة في جهود سلام على هذه الأسس، وإدانة لاستمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وتهديدا بإعادة النظر في سياستها تجاه إسرائيل في ضوء التطورات المستقبلية (١٤).

وبغض النظر عن مدى فاعلية هذه الخطوات وتأثيرها في الموقف العربي من أجل إنهاء الحظر، فقد بدأت اليابان بعد هذه الأزمة في صياغة وتشكيل سياسة أكثر وعيا وإدراكا تجاه منطقة الشرق الأوسط. فقد أجبرتها الأحداث المفاجئة على التعامل بنفسها مع واحدة من أكثر مناطق العالم سخونة وأهمية. بمعنى آخر، أدركت اليابان - وربما لأول مرة - أنها لا تستطيع أن تتأذى بنفسها عن السياسة العالمية وعن بعض النزاعات الدولية المركزية، مثل النزاع العربي-الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

#### ب- أزمة النفط عام ١٩٧٩ :

حدثت أزمة النفط الثانية عقب الثورة الإيرانية في بداية ١٩٧٩، حيث شلت المظاهرات الشعبية الواسعة ضد نظام الشاه قطاع النفط الإيراني بشكل كامل. وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة، برئاسة الخميني، استأنفت صادرات النفط، إلا أنها كانت بكميات قليلة ولم تكن منتظمة أيضا. ولسد النقص البالغ تقريبا ٤٪، قامت السعودية وغيرها من دول أوبك بزيادة الإنتاج. ومع ذلك، فإن مخاوف الدول المستهلكة من إمكانية تفاقم الأوضاع أدت إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير متوقع، وبالنسبة لهذه الأزمة نفطية وتجارية لليابان. وقد مثلت هذه الأزمة إشارة وديلا واضحا على أن الاعتماد الكلي على سياسات الولايات المتحدة، فيما يتعلق بالمنطقة، ربما لا يكون مفيدا أو منجيا دائما. فبسبب تبعيتها للسياسة الأمريكية المتحالفة آنذاك مع الشاه، طورت اليابان علاقات اقتصادية شاملة مع إيران، انعكست في استثمارات ضخمة، خاصة في قطاع البتروكيماويات. إلا أن السقوط المفاجئ للحكومة الإيرانية ترك المستثمرين اليابانيين في موقف غير مريح، وبالنسبة أجبرت اليابان على التفاوض مع الحكومة الإيرانية الجديدة من أجل الانسحاب من الالتزامات التعاقدية بأقل الخسائر الممكنة. وبغض النظر عن كون هذا الانسحاب مكلفا، فقد مثلت الأزمة في الواقع هزة أرضية سياسية أخرى في اليابان. فقد زادت الأزمة من قناعة المساسة اليابانيين بأن هناك حاجة لتبني سياسة أكثر فاعلية وإلى انخراط سياسي ودبلوماسي أكبر في المنطقة. وعلى الرغم من أن اليابان لم تفعل الكثير من أجل التعامل مع الأزمة النفطية الجديدة التي كانت تهدد

خاصة خلال فترة الصراع الحاد والحروب المتلاحقة بين إسرائيل والعرب، كان يتطلب مواقف واضحة من الأطراف المتنازعة والقضايا المطروحة. ولأن مثل هذه المواقف كانت تخضع إلى حد ما - خاصة خلال العقود الثلاثة الأولى من الصراع - لفكرة المعادلة الصفرية، أي أن إرضاء الدول العربية ربما يعني إثارة حفيظة إسرائيل وحليفاتها الأهم الولايات المتحدة، أو أن إرضاء إسرائيل قد يعني إثارة مشاعر الغضب لدى الدول العربية، فقد رأت اليابان أنه من الأفضل ألا تنخرط سياسيا، حتى لا تثير شكوك الدول المتنازعة. فإدراك اليابان أن مقانة تحالفها مع الولايات المتحدة - التي تتبنى سياسة منحازة وداعمة بقوة لإسرائيل - يعتمد أيضا على رضا الأخيرة في مسائل مهمة، ومنها المحافظة على علاقات جيدة مع إسرائيل، وأن اعتمادها الكبير على نفط الشرق الأوسط يتطلب علاقات طبيعية وجيدة مع الدول العربية المنتجة، جعلها تتردد في الانخراط السياسي في المنطقة أو في اتخاذ مواقف صريحة من النزاع. فتفسير سياسة أو موقف ياباني ما تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي على أنه انحياز لطرف دون آخر كان احتمالا قائما. وبالفعل، فقد كان قرار ضم اليابان لقائمة الدول، التي طبق عليها حظر النفط عام ١٩٧٣، مبنيا على علاقات اليابان مع إسرائيل ودعمها لها بحكم تحالفها مع الولايات المتحدة، الحليف الأكبر لإسرائيل منذ نشأتها. وبالمقابل، فإن بياناتها التي أصدرتها بعد الحظر مباشرة، والتي تضمنت موقفا رافضا وإدانة صريحة للاحتلال الإسرائيلي، ومن ثم تهديدا "بإعادة النظر في سياستها معها في ضوء التطورات المستقبلية"، (بيان ٢٢ نوفمبر ١٩٧٣) أدت إلى شعور إسرائيل والولايات المتحدة بأن اليابان تنحاز إلى العرب. وبالتالي، فإن خوف اليابان من إثارة الأطراف المتنازعة كان عائقا أمام الانخراط السياسي والدبلوماسي في المنطقة.

#### ملامح التغيير التي أحدثتها عامل النفط :

جاءت ملامح التغيير في السياسة الخارجية اليابانية تجاه الشرق الأوسط، والتي أحدثها عامل النفط، عقب ثلاث أزمات كبرى في المنطقة، هي: أزمة النفط الأولى التي جاءت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وأزمة النفط الثانية التي حدثت عقب الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وأزمة الثقة الكبرى التي ظهرت عقب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ (وهذه الأخيرة لها تفاعلات وانعكاسات متعددة المستويات كما سنرى).

#### ١- أزمة النفط ١٩٧٣:

قررت الدول العربية استخدام سلاح النفط لأول مرة في عام ١٩٧٣ بسبب دعم الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، لإسرائيل والمشاركة معها عسكريا في حرب أكتوبر. فأعلنت حظر النفط عن الولايات المتحدة وهولندا، وتخفيض الإنتاج عن بعض الدول الأخرى التي تدعم أو تقيم علاقات مع إسرائيل. وقد شكل هذا صدمة لكل المستهلكين، إلا أن الصدمة في اليابان كانت أكبر بكثير، حيث أدركت اليابان أكثر من أي وقت مضى أن اقتصادها عرضة لمخاطر التقلب في إمدادات النفط وأسعاره. ولأنها وجدت

الفلسطيني عام ١٩٩٦، وأرسلت مجموعة من ٤٥ جنديا للمشاركة في قوات الفصل التابعة للأمم المتحدة في الجولان، كأول قوات حفظ سلام ياباني خارج منطقة شرق وجنوب شرق آسيا (١٧).

هذا الانخراط السياسي المتنامي في المنطقة يشير بوضوح إلى نهج ياباني جديد يقوم على المشاركة، وليس المراقبة كما كان (١٨). فالاستقرار السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط أمر حيوي جدا للمصالح اليابانية، ليس فقط لضمان تدفق النفط، كما كان تاريخيا، وإنما أيضا بسبب الرغبة في زيادة الصادرات اليابانية إلى أسواق المنطقة، خاصة في ظل التنافس الدولي الذي أحدثته العولمة وظهور قوى منافسة جديدة كالصين. فضمن أسواق جديدة للسلع والخدمات اليابانية أصبح هدفا أساسيا للسياسة الخارجية اليابانية في فترة ما بعد الحرب الباردة. وتمثل الصادرات أهمية خاصة هنا، لأنها تساهم في تخفيض العجز في الميزان التجاري مع المنطقة، الذي يحدثه الاعتماد الكبير على النفط.

وقد يثار في هذا السياق تساؤل مهم، هو: إذا كانت المنطقة تمثل كل هذه الأهمية الاقتصادية لليابان منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي تقريبا، وقد حدثت هناك أزمات نفطية كبرى نبهت اليابان منذ السبعينيات لهذه الأهمية، فلماذا لم يكن هناك انخراط سياسي أكبر من قبل؟ إن تزايد المصالح ودرجة الاعتماد يفترض أن يؤدي إلى نشاط سياسي ودبلوماسي أكبر لحماية هذه المصالح والعمل على تحقيق الاستقرار. إن جزءا من الإجابة على هذا التساؤل يمكن أن نجده في طبيعة السياسة الداخلية في اليابان، من جهة، وهيك النظام الدولي الذي كان سائدا آنذاك، من جهة أخرى.

**المستوى الوطني والتغيرات التي حدثت في السياسة اليابانية الداخلية :**

**عوامل الإحجام الداخلي (الدستور والحزب الواحد) :**

**أ- الدستور والقيود العسكرية :**

استسلمت اليابان في الحرب العالمية الثانية، بعد قيام الولايات المتحدة بإلقاء القنابل النووية على مدينتي ناجازاكي و هيروشيما في أغسطس ١٩٤٥، واحتلت من قبل القوات الأمريكية بقيادة جون ماكارثر. وعلى الفور، شرعت قوات الاحتلال بنزع سلاح اليابان وكتابة دستور جديد يحظر على اليابان استخدام القوة العسكرية أو إرسال جنود يابانيين خارج حدودها الوطنية. ولأن اليابان كانت تسعى لإعادة بناء اقتصادها المدمر، وتحتاج لمساعدة الولايات المتحدة في هذا المجال، فقد وافقت على الدستور الجديد الذي ساعد بدوره على إيجاد ثقافة أو حالة من التوافق العام في اليابان

الرفاه الياباني، واكتفت بدور المراقب تقريبا، فقد ظهرت بعد اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية، والتي رافقها توقف إنتاج النفط في الدولتين المتحاربتين، ملامح لدور دبلوماسي ياباني مستقل فلأنها الدولة الكبرى الوحيدة التي كانت قادرة على التحدث مع الطرفين، فقد قامت اليابان بجهود لإيجاد حل سلمي للأزمة. فعلى المستوى الثنائي، قامت اليابان بخطوات جيدة. فمثلا، قام وزير خارجيتها، شينتاروه أبي، في أغسطس ١٩٨٣ بزيارة إلى كل من طهران وبغداد في مهمة سلام. وعلى المستوى الجماعي، كانت اليابان نشيطة في مفاوضات الأمم المتحدة التي أدت إلى القرار رقم ٥٩٨ لعام ١٩٨٨ الذي أنهى الحرب.

**ج- حرب الخليج ١٩٩١ والعامل الأمريكي :**

احتل صدام حسين الكويت في أغسطس ١٩٩٠، ولم يكن يدرك الأهمية القصوى التي يمثلها الخليج للاقتصاد العالمي واقتصادات الدول الصناعية، وبالتالي لم ينجح في تقدير ردة الفعل الأمريكية والدولية على ذلك (١٥). وكغيرها من الدول الصناعية الكبرى، كان لدى اليابان مخاوف-كما كان الحال بالنسبة للولايات المتحدة-من احتمال انقطاع أو تدنى مستوى تدفق النفط ومن ارتفاع الأسعار (التي كانت منخفضة نسبيا). إلا أن اليابان كانت مستعدة لهذا التحدي بشكل أفضل مما كان عليه الحال خلال أزمات النفط السابقة، بسبب تقليص اعتماد اليابان على النفط كمصدر للطاقة من جهة، ووجود مخزون استراتيجي يكفي افتراضيا لنحو الشهرين من جهة أخرى. علاوة على هذا، فإن الأسعار التي ارتفعت بعد الاحتلال تراجعت بشكل ملحوظ بعد انتهاء الحرب. ولهذا كله، فقد كان تأثير الأزمة على اليابان أقل بكثير مما كان عليه الأمر في الأزميتين السابقتين.

ومع ذلك، فإن حرب الخليج هذه كانت في الواقع بمثابة المثير الأكبر أو المنبه الأقوى لخطورة الأوضاع في الشرق الأوسط، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الياباني. فقد مثلت الأزمة، كما أشار أحد المسؤولين الرسميين، نقطة التحول الكبرى (١٦) حتى الآن في السياسة الخارجية اليابانية تجاه المنطقة. وقد ساعد على هذا عوامل عدة، من بينها امتعاض اليابان الشديد من عدم اعتراف الولايات المتحدة بدورها ومساهمتها السخية في تكاليف الحرب، وعدم قيام حكومة الكويت بإدراج اسمها ضمن قائمة الدول التي وجه لها الشكر على مساهمتها. أدركت اليابان أن سياسة الانعزال الإيجابي لم تعد مجدية، ولهذا بدأت خلال التسعينيات بلعب دور أوضح في المنطقة من خلال الانخراط المباشر في عملية السلام بين العرب وإسرائيل، حيث ترأست - بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١ - المفاوضات متعددة الأطراف الخاصة بالبيئة، وشاركت في مجموعة العمل الخاصة بمصادر المياه، والتنمية الاقتصادية الإقليمية، واللاجئين. كما شاركت ب ٧٧ مراقبا لانتخابات المجلس الوطني

15- J. A. Allan, "Japan and the Middle East: Trade, International Assistance, and International Relations," in Kaoru Sugihara and J. A. Allan, (eds.), Japan in the Contemporary Middle East, Routledge, 1993, p. 25.

16- Michael Berger, "Japan Debates a New Role: Facing the Mideast Crisis," The New Leader, No. 73, September 17, 1990, p 5.

17 Alan Dowty, "Japan and the Middle East: Signs of Change?" Middle East Review of International Relations, Vol. 4, No. 4, December, 2000.

18- Michael Berger, Ibid. , p. 5.

للإصلاح السياسى ومحاربة الفساد، وبالتالي زعزعة سيطرة الحزب الواحد عام ١٩٩٣، وبشكل متزامن تقريبا مع التغييرات الإقليمية والدولية التى أعقبت حرب الخليج. كما جاءت عقب امتعاض اليابان الشديد من عدم الاعتراف بدورها ومساهماتها الرئيسية فى تلك الحرب. وقد أدى غياب السيطرة المركزية القوية إلى ليونة سياسية تمثلت بحكومات ضعيفة، وبيروقراطية وطنية قوية. وقد ساعد هذا على ظهور مناقشات داخلية حول الحاجة إلى "مكافآت" والاعتراف بالمساهمة اليابانية فى الشرق الأوسط. فإذا كان على اليابان أن تدفع جزءا مهما من فاتورة حرب الخليج مثلا- نتيجة للضغط الكبير الذى مورس على صناع القرار اليابانيين- فلماذا لا تحصل اليابان بالمقابل على الشكر الذى تستحقه (٢١). فعلى الرغم من مساهمة اليابان الكبيرة التى بلغت ١١ مليار دولار للدعم اللوجيستى لقوات التحالف ومليارى دولار كمساعدات لدول جوار العراق، ومع كونها من أولى الدول التى تبرعت طوعيا بفرض عقوبات اقتصادية عامة ضد العراق، فقد اتهمت اليابان بأنها فعلت القليل وأن مساهمتها قد جاءت متأخرة ونتيجة للضغط الأمريكى حتى إن حكومة الكويت لم تدرج اسم اليابان على قائمة الدول التى تعبر عن الامتنان لها. وقد مثل هذا فى الحقيقة صدمة لصناع القرار اليابانيين، بل وكان دافعا من دوافع التغيير. فعدم الاعتراف بما قدمته اليابان أدى إلى شعور قوى بين النخب اليابانية بأن عليها تغيير سياستها التقليدية فى المنطقة. وبالفعل، فقد نبذت الحكومة اليابانية الحكمة التقليدية بجعل الرعوس مطاطنة، وأن البقاء بعيدا عن الانخراط السياسى فى المنطقة لم يعد مفيدا (٢٢). فتوسعت وانتشرت النقاشات المفتوحة حول هذا الموضوع وعلى مستويات متعددة، رسمية وإعلامية وأكاديمية وشعبية، حيث ظهر توافق غير مسبوق بين الأحزاب السياسية على أهمية توسيع دور اليابان على الساحة الدولية.

ففى عام ١٩٩٣، انتهت سيطرة الحزب الواحد على الحكومة، وعلى أثر هذا، اشترك الحزب الديمقراطى الاجتماعى (SDP) وهو الاسم الجديد للحزب. وعلى سبيل المثال، فقد تخلى الحزب الاشتراكى الديمقراطى (SDP) عن معارضته التقليدية لذلك، إثر اشتراكه مع الحزب الليبرالى الديمقراطى فى حكومة جديدة عام ١٩٩٤. وأدى قبول الحزب الاشتراكى الديمقراطى لمعاهدة التحالف الأمريكى-اليابانى، واعترافه بالحالة الرسمية لقوات الدفاع ونشاطاتها فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إلى مشاركة يابانية سياسة أوسع فى الخارج وفى منطقة الشرق الأوسط أيضا. فإرسال قوات الدفاع الذاتى إلى الجولان، وإلى نقاط ساخنة أخرى، أصبح الآن أسهل بسبب غياب المعارضة الداخلية (٢٣). وقد ساعد على هذه التوجهات التغييرات الهيكلية التى حدثت فى النظام الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى.

ترفض أى توجه عسكري خارجى. فخلفية الحرب العالمية الثانية من جهة، والقيود الدستورية من جهة أخرى، شجعتا على تبني سياسة خارجية متحفظة أو هادئة تقوم على الفعل وردة الفعل، أكثر من الثبات والاستمرارية وعادة، ما كان يتم التعبير عن هذه السياسة بالرغبة فى حل المنازعات بالطرق السلمية (١٩). ولهذا، فغالبا ما تميل اليابان إلى تحقيق التوافق بشأن القضايا العالمية بين كافة الأطراف المعنية بطرق سلمية ودبلوماسية هادئة جدا، ولا تنحى أبدا تجاه المواجهة أو اتخاذ مواقف عدائية مع أى منها، ولهذا نجدها تتجنب تلقائيا اتخاذ مواقف من النزاعات الإقليمية، حتى عندما تتطلب الدبلوماسية مثل هذا الاتجاه (٢٠).

## ب- سيطرة الحزب الواحد والتركيز على الاقتصاد :

كانت اليابان إمبراطورية يحكمها الإمبراطور، كما هو الحال بالنسبة للنظم الملكية الفردية. وبعد الحرب الثانية، أصبحت اليابان دولة ديمقراطية تقوم على التعددية الحزبية. ونتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة التى كانت تعيشها اليابان بسبب الحرب، فقد كانت هناك حاجة ملحة لإعادة بناء الاقتصاد المدمر وتحسين الأوضاع المعيشية للناس. ولأن هذا لم يكن ممكنا دون مساعدة الولايات المتحدة، فقد ساد بين النخب السياسية وغالبية الناس أيضا الأفكار التى تركز على الاقتصاد أولا وأخيرا. وأصبحت الملامح العامة للنهج اليابانى فى التعامل مع العالم لا تنطوى على ممارسة أى نفوذ سياسى أو ثقافى أو أية رغبة فى الهيمنة العالمية. وقد ساعد على استمرار هذه الملامح سيطرة الحزب الواحد على السياسة الداخلية فى اليابان لنحو أربعة عقود من ١٩٥٥ إلى ١٩٩٣، وهو الحزب الليبرالى الديمقراطى - LDP. إذو الخلفيات والأفكار الاقتصادية الليبرالية. فلأن التحالف مع الولايات المتحدة كان يوفر لليابان مظلة أمنية مناسبة لحماية أمنها ومصالحها التجارية والاقتصادية فى الخارج، فقد تركزت جهود الحكومة اليابانية بزعامة الحزب الليبرالى على الاقتصاد، بينما تركت الأمور الأمنية وما يرتبط بها من تحركات سياسية ودبلوماسية للولايات المتحدة. وتجبر الإشارة، هنا، إلى أن ذلك يتسق مع الاستراتيجية اليابانية التقليدية فى الفصل بين عناصر الاقتصاد وعناصر السياسة. ويبدو أن هذه النزعة- التى تقوم على الاقتصاد أولا أو بمعنى آخر على تشكيل وصياغة السياسة الخارجية بلغة المصالح الاقتصادية- قللت من شعور اليابان بمدى التحديات التى تثيرها العلاقات مع منطقة لا يمكن فيها فصل المسائل الاقتصادية عن القضايا السياسية والاجتماعية والاستراتيجية والأمنية.

## ١- ملامح التغيير التى أحدثتها التطورات الداخلية:

### انتهاء سيطرة الحزب الواحد:

بدأت الملامح الداخلية تتغير بشكل واضح مع ظهور الدعوة

- 19- Yasumasa Kuroda, "Japan and the Israeli-Palestinian Conflict", in Edward J. Lincoln, ed., Japan and the Middle East, Washington, D.C.: Middle East Institute, 1990, pp. 45-46.
- 20- Ryohei Murata, "Keynote Address," in Lincoln, op. cit., p. 6.
- 21- Akifumi Ikeda, "Seeking a Say for Her Pay", in: Middle East Dialogue, November 1994, p. 5.
- 22- Training and education in international affairs: Japan, Palestine and the Middle East (1999) Political Relations between Japan and the Middle East.
- 23- Since the International Peace Cooperation Law was enacted in 1992, Japan has dispatched SDF to Cambodia, Mozambique, Zaire and recently to the Golan Heights.

## مستوى النظام الدولي (التغيرات الهيكلية في النظام الدولي) :

### عوامل الإحجام :

#### ١- الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية :

كان النظام الدولي خلال الحرب الباردة ثنائي القطبية، تسيطر عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ونتيجة للتنافس الشديد بين القوتين، فقد كان كل طرف يحتاج لحلفاء أساسيين في مواجه الطرف الآخر، كما أن الأطراف الأخرى بالمقابل كانت تحتاج إلى التحالف مع أي من القوتين لضمان أمنها. وبسبب الخوف من هجوم سوفيتي، فلم يكن أمام اليابان من خيار سوى الاعتماد على حليفها - الولايات المتحدة - لضمان أمنها (٢٧). وقد استفادت اليابان من هذا الوضع، فقد تمكنت من تركيز جهودها على بناء الاقتصاد، وضمنت مظلة أمنية أمريكية موثوقة مقابل تبعية للسياسة الأمريكية، ومساهمة قليلة في تحمل الأعباء. ولهذا، فلم يكن لدى اليابان ما يحثها على تغيير هذا الإطار في أي مكان أو منطقة من العالم. وترتب على هذا أن كانت اليابان أقل الحلفاء الغربيين انخراطا ونشاطا في الساحة الدولية، خاصة في الشرق الأوسط، حتى إنها لم تحاول أن تؤسس الأرضية التي كانت ضرورية لتثبيت نفسها وحماية مصالحها في المنطقة على المدى البعيد. ولهذا السبب، فإن العامل الأمريكي أصبح يمثل العنصر السياسي المسيطر على الموقف الياباني تجاه المنطقة (٢٨). وقد كان لهذا الوضع - الذي يمكننا أن نحاجج بأن اليابان كانت تتمتع فيه بميزة فريدة - دور في إحجام اليابان عن الانخراط سياسيا في المنطقة. كما أن طبيعة وشدة التنافس بين القوتين العظميين، خاصة في الشرق الأوسط، لم تسمحا للقوى الأخرى، بما فيها اليابان وغيرها من الدول الكبرى، بالتحرك سياسيا أو دبلوماسيا إلا بالقدر الذي تسمح به هذه القوى.

#### ب- العامل الأمريكي :

لا يكتمل تحليل أسباب تدني درجة الانخراط السياسي الياباني في المنطقة عند هذا المستوى بدون الرجوع إلى التحالف الأمريكي-الياباني وسياقه المتعلق بهيكل النظام الدولي. فعلاقة اليابان مع الولايات المتحدة - والتي تعتبر أكثر علاقات اليابان الثنائية أهمية على الإطلاق، بل ينظر إلى هذه العلاقة من قبل العديد من المراقبين في كلا الجانبين على أنها أهم علاقة ثنائية في

## ب- تخفيف القيود القانونية الخاصة بالمشاركة العسكرية في الخارج والعامل الأمريكي :

لم يتم تعديل الدستور الياباني منذ إقراره عام ١٩٤٧، على الرغم من أن المادة ٩٦ تنص على إمكانية تعديل أي جزء في الدستور، حيث إن ذلك كان مثار خلاف بين الأحزاب والقوى اليابانية المختلفة، بالإضافة إلى وجود رفض شعبي كبير. إلا أن الأمور بدأت تتغير تدريجيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي فبعد انتهاء الحرب الباردة، ظهرت أصوات يمينية ومحافظات تضغط وتطالب بقوة بتعديل الدستور، وتغيير المادة التاسعة التي تسمى مادة السلام (٢٤) وفي المقابل، كان هناك اتجاه آخر تقوده العديد من الشخصيات والمنظمات غير الحكومية ضد هذا التعديل. وقد أدى هذا النقاش إلى عملية استقطاب واسعة فالتغيرات المقترحة كانت دائما وأبدا من أكثر المسائل الخلافية في اليابان. فالشخصيات والمنظمات اليسارية ويسار الوسط، وتلك المرتبطة بحركة السلام وأحزاب المعارضة وتجمعات العمال والشباب، تدعو للمحافظة على الدستور الحالي بل وتعزيزه، بينما تدعو القوى اليمينية والمحافظة والقومية إلى إعطاء صلاحيات أكثر هجومية لقوة الدفاع الذاتي، من خلال، مثلا، تحويلها رسميا إلى قوات عسكرية وهذا بالطبع يتطلب إجراءات قانونية وتشريعية وتعديلات دستورية أيضا. وبسبب المطالب الأمريكية لليابان بضرورة مشاركة قوات يابانية في العراق، بحكم التحالف الأمني بين الدولتين، وفي ضوء رغبة النخب اليابانية بلعب دور أكبر في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فقد استغلت القوى المحافظة واليمينية هذا الواقع من أجل الدفع باتجاه تعديل الدستور، على أساس أن جميع الظروف أصبحت تقريبا، وربما لأول مرة، مهيأة لتحقيق هذا الهدف. وبالفعل، فقد قامت اليابان بإصدار مجموعة من التشريعات الخاصة بالأمن القومي، مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠١، والقوانين الخاصة بإرسال قوات إلى العراق عام ٢٠٠٢ (٢٥). كما تقدم رئيس الوزراء الياباني السابق، جونيتشيرو كويزومي (Junichiro Koizumi)، باقتراح لتعديل الدستور في أغسطس ٢٠٠٥ بغرض زيادة دور قوات الدفاع في الشؤون الدولية (٢٦).

كل هذه التطورات الداخلية تشير إلى مضي اليابان قدما في توسيع دورها في السياسة الدولية، وفي انخراطها سياسيا، وربما عسكريا، بشكل أكبر في المستقبل.

24- John Dower, Embracing Defeat, 1999, pp374., 375, 383, 384.

- Kishimoto, Koichi. Politics in Modern Japan, Tokyo: Japan Echo, 1988, pp. 7-21.

25- Tomohito Shinoda, Becoming More Realistic in the Post-Cold War: Japan's Changing Media and Public Opinion on National Security, Japanese Journal of Political Science, June 08, 2007, No. 8, pp. 171-190.

26- <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=107389>

27- Hitoshi Tanaka, Nationalistic Sentiments in Japan and their Foreign Policy Implications, JCIE Japan Center for International Exchange, East Asia Insights, Vol. 2, No. 1, January 2007, p. 3.

28- Training and education in international affairs: Japan, Palestine and the Middle East (1999).  
- Political Relations between Japan and the Middle East.

هو تخفيف حدة التوتر الناتج عن خلافاتها التجارية مع الولايات المتحدة (٣١).

### عوامل التغيير:

#### ١- انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء القطبية الثنائية:

ساعد انهيار نظام الحرب الباردة على "حلحلة" عقدة اليابان التقليدية، وتخفيف القيود التي كانت تحد من انخراطها السياسي على المستوى الدولي وفي الشرق الأوسط (٣٢). كما أصبحت أكثر نشاطاً في المساهمة في السلم والأمن الدوليين (٣٣). فخلال الحرب الباردة، كان على اليابان أن تختار بين الحاجة إلى المحافظة على المطالب السياسية للدول المصدرة للنفط من أجل ضمان تدفق احتياجاتها النفطية، وبين اتباع السياسة الأمريكية في المنطقة. وفي معظم الحالات، كانت هذه الخيارات متناقضة. إلا أن عملية السلام في المنطقة، والتي بدأت مع ظهور نظام عالمي جديد، مكنت اليابان من القيام بدور سياسي أكبر بدون أن تدفع ثمنًا باهظًا. بمعنى آخر، فقد أصبحت اليابان الآن قادرة على ضمان التزود بالنفط من المنطقة بدون المخاطرة بعلاقات التحالف مع الولايات المتحدة. كما أن رغبة اليابان في تبني موقف سياسي مستقل في المنطقة لم تعد عرضة للاتهام أو الشكوك من الأطراف المعنية. وكما أشار يوهي كونو - Yohei Kono نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في يناير ١٩٩٥ - فإن نهاية الحرب الباردة مكنت اليابان من توسيع خيارات سياستها الخارجية. فلم تعد اليابان تصنع سياستها الخارجية بناءً فقط على هويتها كعضو في التحالف الغربي. وللقيام بالقرار السليم في السياسة الخارجية، فإن اليابان تحتاج إلى مبادئ وقيم ثابتة في تقييم مصلحتها الوطنية. إن مثل هذه القيم والمبادئ يجب أن يحددها اليابانيون أنفسهم (٣٤).

التاريخ المعاصر (٢٩) - تعتبر أيضاً مفتاحاً مهماً لمعرفة دوافع ضعف الانخراط الياباني السياسي السابق في المنطقة، ومن ثم التغييرات الحديثة التي طرأت عليها في الأعوام الخمسة عشر الماضية. فبالنسبة لليابان، يشكل التحالف مع الولايات المتحدة قيداً على أي تصرف أو موقف ياباني مستقل في المنطقة، إلا أنه في الوقت نفسه يخفف عنها عبء القيام بهذا الموقف أو السلوك. فالمصالح السياسية لكل من اليابان والولايات المتحدة في المنطقة متشابكة ومتداخلة إلى حد ما، وهي مصالح تتمحور، وفقاً لوجهة النظر اليابانية حول ضمان تدفق النفط، وتخفيف حدة النزاع في المنطقة، وتحقيق الاستقرار السياسي لحماية الاستثمارات وضمن المصالح التجارية المتنامية، خاصة مع دول الخليج العربي (٣٥). ويبعدا عن المصلحة العامة لليابان في تجنب أي توتر في العلاقات مع الولايات المتحدة، فإن المساحة المتاحة لها لمعارضة حليفاتها الرئيسية فيما يتعلق بالشرق الأوسط محدودة أصلاً بسبب التحالف الأمني معها. فالخلافات التي قد تظهر أحياناً في مواقف الطرفين فيما يتعلق بالمنطقة عادة ما يتم تجاوزها بسهولة بسبب المخاوف من أن يؤدي هذا الخلاف إلى زعزعة التحالف أو إثارة الكونجرس الذي غالباً ما كان يتهم اليابان بالاستفادة المجانية من صلتها بالولايات المتحدة. ولعل هذا يفسر - إلى حد ما - تبعية اليابان للولايات المتحدة فيما يتعلق بسياساتها تجاه قضايا الشرق الأوسط، خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٨٨، قام وزير خارجية اليابان سوسوكو أونو (Sousuko Uno) بعقد اجتماع رسمي مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة بعد أقل من ٨ ساعات من إعلان الولايات المتحدة فتحها حواراً مع المنظمة. والشئ نفسه حدث في الثمانينيات. فبينما كانت اليابان تتبنى سياسة متعاطفة إلى حد ما مع الجانب العربي، فإن تصويتها إلى جانب الولايات المتحدة في المسائل المتعلقة بالمنطقة زاد بشكل ملحوظ، وكان السبب المباشر

٢٩- وصف العلاقات اليابانية - الأمريكية على أنها "الأكثر أهمية" أصبح شائعاً في تصريحات وكتابات العديد من المراقبين والسياسيين في اليابان والولايات المتحدة. فقد وصفها السفير الأمريكي السابق في طوكيو، مايك مانسفيلد عام ١٩٧٧ بـ "أنها العلاقات الثنائية الأكثر أهمية في العالم على الإطلاق". انظر على سبيل المثال:

- Statements by President Bush and Prime Minister Kaifu, American Foreign Policy, March 3, 1990, p. 704; Issei Nomura, Japan's Foreign Policy, Kuala Lumpur: University of Malaya, 1997, p. 51; Ministry of Foreign Affairs, Japan, Diplomatic Bluebook 1999, Ministry of Foreign Affairs, Tokyo, 1998, p. 17; Akio Watanabe, "The Past and Future of the Japan-U.S. Alliance", Japan Review of International Affairs, Vol. 15, No. 3, Fall 2001, p. 172; Murata Koji, "Do the New Guidelines Make the Japan-U.S. Alliance More Effective?" in Nishihara Masashi (ed.), The Japan-U.S. Alliance: New Challenges for the 21st Century, Tokyo and New York: Japan Center for International Exchange, 2000, p. 19.

30- Ryohei Murata, "Keynote Address," in Lincoln, op. cit., p. 6.

31- Yasumasa Kuroda, "Japan, the Arab World and Israel", American-Arab Affairs, No. 28, Spring, 1989, p.

11.

32- Michael Yoshitsu, Caught in the Middle East: Japan's Diplomacy in Transition, Lexington, Mass, Lexington Books, 1984; see also Training and education in international affairs: Japan, Palestine and the Middle East (1999) Japanese Policy in the Middle East.

33- Tomohito Shinoda, "Becoming More Realistic in the Post-Cold War: Japan's Changing Media and Public Opinion on National Security," Japanese Journal of Political Science, June 8, 2007, No. 8, pp. 171-190

34- Deputy Prime Minister and Minister for Foreign Affairs Yohei Kono, "A Path for the Future of Japan's Foreign Policy". Gaiko Forum, Sekai-no Ugoki-sha, January, 1995.



اليابان للسياسة الأمريكية في المنطقة على الرغم من تباين وجهات النظر من بعض قضاياها - ساهم في إعادة التفكير في سياسة اليابان الخارجية.

ويبدو من خلال التطورات المختلفة بعد الحرب الباردة أن هناك اختلافات في المصالح والنظرة بين الطرفين، بالرغم من التوافق العام الذي يظهر أحيانا. فمصلحة اليابان في المنطقة محصورة - على ما يبدو - في المصالح الاقتصادية، وليست لها أطماع بالهيمنة، ولهذا فإن قدرة اليابان على ممارسة الضغط أو وسائل الإكبار، بما فيها استخدام القوة، هي قدرة محدودة. أما الولايات المتحدة، كقوة عظمى، فإن لديها القدرة على ممارسة النفوذ على الفاعلين الإقليميين بوسائل متعددة، بل واتخاذ الإجراءات أو السياسات التي تريدها، حتى وإن كانت لا تروق لهؤلاء الفاعلين (٣٨). وبالنتيجة، فمن الطبيعي أن تبحث أو تسعى اليابان إلى اتخاذ بعض المواقف المستقلة عن سياسة الولايات المتحدة وإلى ممارسة أولوياتها الخاصة من خلال ترتيبات ثنائية منفصلة مع الدول المستعدة للتعامل معها. وبالتالي، فإن معضلة السياسة اليابانية الآن، خاصة بعد احتلال العراق، لم تعد ترتبط فقط بالقدرة أو بالرغبة في ممارسة انخراط سياسي ودبلوماسي أكبر، وإنما أيضا بكيفية تمييز نفسها عن الولايات المتحدة في بعض المواقف، بينما تحافظ على تحالف قوى ومتين معها.

#### ملامح السياسة اليابانية الجديدة في المنطقة .. من الاقتصاد إلى السياسة والأمن :

وفقا للتحليل السابق، فقد بدأت السياسة اليابانية في الشرق الأوسط تتغير ملامحها تدريجيا وببطء منذ أزمة ١٩٧٣. إلا أن التحول الرئيسي الأكبر، الذي صاحبه انخراط سياسي ودبلوماسي نشط، جاء عقب حرب الخليج ١٩٩١ وبالتزامن تقريبا مع اختفاء القطبية الثنائية. فمع مشاركتها في مؤتمر مدريد للسلام ودورها القيادي في المفاوضات متعددة الأطراف، كمنظم ومشارك، انتقلت اليابان بسياساتها من مفهوم المصالح الاقتصادية البحتة إلى التركيز أكثر على القضايا التي تهم الاستقرار الإقليمي طويل المدى. وقد مر هذا الانتقال بمراحل وخطوط ثلاثة: خط يقوم على انخراط سياسي محدود جدا أو منخفض، عادة ما يتم التعبير عنه بمواقف تفضل السلام والحياد الذي يتناسب وتصور اليابان لنفسها في العالم، ولدورها كعضو في الأمم المتحدة. وخط يقوم على التنسيق والانسجام مع جهود وسياسات الولايات المتحدة، كما حدث في الحرب على العراق. وخط ثالث للقيام بدور ياباني مستقل، على الأقل في بعض الحالات والمواقف التي يبدو فيها توافق أو تبعية اليابان للولايات المتحدة بما يشكل تهديدا لمصالحها، كما هو الحال من المسألة النووية الإيرانية. وتشير الوقائع إلى أن الخط أو التصنيف الأخير للسياسة اليابانية ينقسم

#### ب- التنافس مع الصين على الزعامة الإقليمية :

بدأت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشهد ظهور قوى صاعدة في النظام الدولي. فانتهاج القطبية الثنائية أوجد فرصا سياسية جديدة للعديد من القوى، التي كانت تقيدها معطيات الحرب الباردة، كاليابان والصين، فيما يتعلق بالتوازن الإقليمي للقوة في آسيا. فلم يعد هناك صراع القوى العظمى الذي كان يضع الدول الإقليمية في إطار معادلة صفرية إما التحالف مع الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتي. أما الآن، ومع وجود قوة عظمى وحيدة هي الولايات المتحدة، فإن على القوى الإقليمية، مثل اليابان والصين، أن تعيد تكييف سياساتها والواقع الجديد. فآسيا كنظام فرعي ليس استثناء بالنسبة لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية في العالم. فالتنافس الإقليمي بين الصين واليابان من أجل القيادة في آسيا يدفع اليابان للبحث عن اعتراف دولي بدورها الإقليمي والعالمي. هذا يظهر من خلال مطالبة اليابان بمقعد دائم في مجلس الأمن وبكلمات كونو: "إن اليابان يجب أن تصبح عضوا دائما في مجلس الأمن من أجل تعزيز التعاون الدولي كركيزة أساسية للسياسة الخارجية اليابانية. فمجلس الأمن هو المنظمة الوحيدة التي تستطيع اتخاذ قرارات ملزمة. علاوة على هذا، فإن من يلعب دورا أساسيا في المحافظة على النظام الدولي ليست الدول التي تملك القوة العسكرية، وإنما هو التعاون الدولي الوثيق للتعامل مع عوامل عدم الاستقرار. ولهذا، فمن غير المناسب ألا يكون لدولة، مثل اليابان، التي تلعب دورا بارزا في مثل هذا التعاون، مقعدا دائما في مجلس الأمن" (٣٥). وفي هذا السياق، فإن مشاركة اليابان في عملية السلام في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مشاركتها فيما يسمى "إعادة إعمار أفغانستان والعراق"، هي وسيلة مهمة من أجل تحقيق هذا الهدف (٣٦).

#### ج- التحالف مع الولايات المتحدة :

أبركت فاليابان - وهي تعتمد بشكل رئيسي على نفط المنطقة - أن الولايات المتحدة ملتزمة بضمان تدفق النفط وغيره من المواد الأولية اللازمة للصناعة في اليابان والغرب عموما. إلا أن اليابان، تاريخيا، كانت مساهمتها قليلة ولا تتناسب مع تكاليف الحماية الأمريكية لمصالحها العالمية، بما فيها تكاليف ضمان تدفق النفط. أدى هذا في الواقع إلى ظهور ما أصبح يعرف "بالراكب المجاني": فهي تتمتع بمزايا ضمان الولايات المتحدة للاستقرار في المنطقة، ومن ثم حماية مصالح اليابان بينما لا تساهم، على الأقل من وجهة النظر الأمريكية، إلا مساهمة قليلة أو غير متناسبة في تكاليف هذه الحماية (٣٧). وقد أدى هذا إلى إثارة حفيظة الكونجرس الذي هدد أكثر من مرة بمراجعة التحالف الأمني مع اليابان، بل وذهب بعض أعضائه إلى المطالبة بإلغائه، خاصة خلال فترة الخلافات التجارية الحادة في التسعينات. ولعل هذا الوضع - الذي ساعد على تبعية

35- As a result Japan served as a non-permanent member of the Security Council for a two-year term.

36- Speech by Japanese Prime Minister Junichiro Koizumi to the United Nations General Assembly.. 21 September, 2004.

37- Shahram Chubin, "The Middle East in Alliance Politics," in Ronald A. Morse, (ed.), Japan and the Middle East in Alliance Politics, The Wilson Center, 1986, p. 20.

38- Michael Sterner, "The Middle East Factor in U.S.-Japanese Relations," in Ronald A. Morse, Ibid. p. 74.

ومرتفعات الجولان، وإنما أيضا لإجراء تغييرات في هيكل هذه القوات وطبيعة المهام التي قد تقوم بها في المستقبل. ولعل مشاركة اليابان في الدعم اللوجيستي للقوات الأمريكية في أفغانستان وإرسالها قوات يابانية مسلحة إلى العراق، والإجراءات التي تمت حتى الآن من أجل تغيير المادة التاسعة من الدستور، وتخفيف القيود القانونية التي تحد من تحرك القوات اليابانية خارجيا. كلها دلائل على جدية هذا التوجه. وربما سيكون موضوع مساهمات اليابان في المجال الأمني خارج حدودها الوطنية واحدة من أهم المسائل والإشكاليات التي ستستحوذ على مناقشات السياسة الخارجية اليابانية في السنوات القليلة القادمة.

### الخلاصة :

لعبت عوامل خارجية وداخلية متعددة في إحجام اليابان عن الانخراط السياسي في منطقة الشرق الأوسط خلال فترة الحرب الباردة. ووفقا للتحليل السابق، يمكن تصنيف هذه العوامل في إطار ثلاثة مستويات: المستوى التفاعلي، والمستوى الداخلي، ومستوى النظام الدولي. أما فيما يتعلق بالمستوى الأول، فقد كان لضمان الولايات المتحدة تدفق النفط، وعدم شعور اليابان-خاصة قبل أزمة ١٩٧٣- بالأهمية الكبيرة التي تحتلها المنطقة في السياسة الدولية والاقتصاد العالمي، ومن ثم الخوف من عواقب الانخراط السياسي الذي كان يمكن أن يثير حفيظة وشكوك الأطراف المتنازعة وربما اتهامها بالانحياز لطرف دون آخر - دور مهم في إحجام اليابان عن التدخل في الشؤون السياسية في المنطقة. وعلى المستوى الوطني، كان لخلفية الحرب العالمية الثانية تأثير واضح على التفكير الياباني النخبوي والشعبي الذي يركز على الاقتصاد، ويتبعد عن العسكرية أو التوسع في السياسة الخارجية وذلك بسبب عوامل، من أهمها ظروف الحرب الباردة، والخوف من إثارة جيرانها الآسيويين. ولذلك، كان هناك تقبل عام للدستور السلمي الذي يحظر على اليابان المشاركة في أي عمل عسكري خارج حدودها الإقليمية. أما على مستوى النظام الدولي، فقد مثلت ظروف الحرب الباردة وصراع القوى العظمى قيودا على السلوك الياباني الخارجي. وعلى الرغم من الأثر الإيجابي لهذه الظروف على الاقتصاد الياباني، حيث ضمنت مظلة أمنية أمريكية، وإعفاء من تبعات تحمل الأعباء، إلا أنه انعكس فعليا في انخراط سياسي متدن، وبالتالي نفوذ ياباني محدود في منطقة من أهم مناطق العالم لرفاه وازدهار الشعب الياباني.

وعلى الرغم من الأثر الكبير الذي أحدثته الأزمات النفطية عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ في نظرة اليابان للمنطقة، وإدراكها لأهميتها للاقتصاد العالمي ومكانتها السياسية في الاستراتيجيات الدولية، فقد بقي انخراط اليابان السياسي في السبعينات والثمانينات

إلى إجراءات قصيرة المدى تتخذها الحكومة اليابانية لمواجهة مصلحة أو حاجة ملحة أو فورية، كما حدث بعد أزمة ١٩٧٣، أو سياسات طويلة الأمد، تسعى اليابان من خلالها إلى إبراز مساهمتها الخاصة للاستقرار والتنمية في المنطقة، كما فعلت في مبادراتها "ممر الازدهار و السلام" لعام ٢٠٠٧، التي تهدف إلى تحقيق السلام من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأطراف، وهي الخبرة التي نجحت من خلالها اليابان في إقامة علاقات سلمية مع الصين و جيرانها الآسيويين، وترغب في نقلها إلى المنطقة. فمن الواضح أن السياسة اليابانية الآن أكثر إدراكا وإقرارا بأن المسائل الاقتصادية لا يمكن التعامل معها أو معالجتها بمعزل عن العوامل السياسية والاجتماعية، وأن الاعتماد أو الاتكال على قوى السوق وحدها ليس سياسة عملية (٣٩). فالسياسات قصيرة المدى أو المواقف التي تعتمد على الفعل ورد الفعل، من أجل تحقيق مصالح آنية فورية، لم تعد فعالة. ولهذا، يبدو أن اليابان تركز الآن على سياسة طويلة المدى، تهدف من خلالها إلى إظهار دورها في تحقيق الاستقرار والسلام، ولكن من منظور اقتصادي، اجتماعي، تنموي.

ومع ذلك، فإن التركيز على الجانب التنموي - على أهميته - قد لا يكون ناجحا على المدى البعيد، بسبب وجود مصادر أخرى لعدم الاستقرار - إلى جانب النزاع العربي-الإسرائيلي- يمكن أن تؤثر سلبا على إمدادات الطاقة وعلى مصالح اليابان المتنامية في المنطقة. إن رسم سياسة يابانية طويلة المدى يتطلب، بالإضافة إلى التركيز على "الديمقراطية و التنمية" (وهي المجالات التي تشعر اليابان بأن لديها القدرة للمساهمة فيها بشكل كبير) (٤٠)، النظر إلى استقرار الشرق الأوسط كمسألة استراتيجية سياسية وأمنية (٤١). إن الانخراط السياسي في استقرار المنطقة يجب أن يتعدى قضية برامج المساعدات أو التنمية، حيث إن هناك مسائل سياسية تستوجب الحل، ويمكن لليابان أن تسهم فيها بشكل إيجابي. فتمتع اليابان بعلاقات جيدة مع كل الأطراف يمكن أن يجعلها في موقع جيد كوسيط (محايد)، على الأقل في ظل فشل الولايات المتحدة بسبب سياسة المعايير المزدوجة. وقد سبق لليابان أن قامت بدور الوساطة خلال الحرب العراقية - الإيرانية، وساهمت في محاولات الأمم المتحدة لإنهاء ذلك الصراع.

أما بالنسبة للمساهمة اليابانية في المجال العسكري أو الأمني، فيبدو، من خلال الشواهد الأخيرة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر، أن اليابان تتجه نحو توسيع حضورها العسكري خارج حدودها الوطنية على عكس ما كان عليه الأمر سابقا. فهناك جهود واضحة، ليس فقط لتحسين القدرات العسكرية لقوات الدفاع المدني لتكون قادرة على الانتشار في إطار قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (٤٢)، كما هو الحال في كمبوديا

- Anthony H. Cordesman, "The United States, Japan, and the Gulf: Meeting External Challenges," in Morse, Ibid. p. 45.  
40- James A. Placke, "Changing Oil Demand Patterns: Implications for the United States-Persian Gulf-Japan Triangle," in Calabrese, pp. 27-29; Cordesman, Ibid. p. 38.  
41- Interview with Miki, July 29, 1981, in Yoshitsu, Ibid. p. 13.  
42- Kuroda, Japan in a New World Order, passim. p. 24.

ضمن قائمة الدول التي تستحق الشكر، بالرغم من مساهمتها السخية في تكاليف الحرب، مثل صدمة في اليابان، ومن ثم ساهم في إيجاد حالة من التوافق العام بين القوى اليابانية بضرورة تعزيز دور اليابان في الساحة الدولية، ومنها الشرق الأوسط. أما بالنسبة لمستوى النظام الدولي، فقد كان لنهاية الحرب الباردة واختفاء القطبية الثنائية، الذي تزامن تقريبا مع حرب الخليج وانعكاساتها الداخلية على اليابان، دور في تعزيز الشعور المتنامي لدى القادة اليابانيين بأن سياسة الرأس المطاطي، أو الانعزال الإيجابي لم تعد مجدية في عالم أحادي القطبية.

ويلاحظ كنتيجة رئيسية أن أكثر العوامل، التي أثرت على السياسة اليابانية في المنطقة في أثناء وبعد الحرب الباردة، هما عامل النفط، والعامل الأمريكي. فهما -علاوة على حضورهما في معظم المستويات- مترابطان بشكل كبير. فالنفوذ الأمريكي في المنطقة، وما يرتبط به من سيطرة للشركات الأمريكية على أسواق النفط العالمية، يجعل من الولايات المتحدة الضامن الأكبر لتدفق النفط بشكل سلس وأمن إلى حلفائها، بما فيها اليابان.

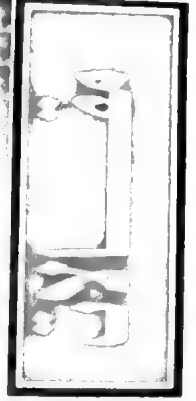
ولا يكتمل فهم التحولات الجديدة في السياسة اليابانية تجاه الشرق الأوسط، خاصة في ضوء التطورات التي حدثت في السنوات العشر الماضية، بدون الأخذ بعين الاعتبار العامل الصيني. فللصين، كدولة منافسة على الزعامة الإقليمية، وقوة اقتصادية صاعدة في الأسواق العالمية، بما فيها أسواق الشرق الأوسط، دور مهم في دفع اليابان إلى الانخراط سياسيا بشكل أكبر في قضايا المنطقة. فمجال المنافسة مع الصين، خاصة مع تزايد الطلب الصيني على الطاقة (٤٢)، لم يعد منطقة شرق وجنوب شرق آسيا فقط، بل امتد ليشمل الشرق الأوسط كأكبر مخزون للنفط والغاز الطبيعي في العالم، وكسوق مستهلكة للصادرات، وبيئة واعدة للاستثمارات. فهناك قلق من أن تدفع قوة الصين السياسية الصاعدة المنبثقة من نموها الاقتصادي ومنافستها القوية في الأسواق العالمية، ومنها أسواق الشرق الأوسط، الدول الإقليمية، خاصة الدول العربية وإيران، إلى تطوير علاقاتها مع الصين، والذي قد يكون على حساب اليابان، من أجل تحقيق التوازن مع النفوذ الغربي الممتد لقرون في المنطقة. ولا شك في أن لهذا القلق ما يبرره، فقد خسرت الشركات اليابانية بالفعل جزءا من حصتها في أسواق الشرق الأوسط لصالح البضائع الصينية. ووفقا لاتجاهات التجارة الحالية، فمن المحتمل أن تحل الصين محل الولايات المتحدة واليابان كشريك اقتصادي رئيسي لدول المنطقة مع نهاية هذا العقد.

ولهذا، فإن القلق الناتج عن دخول الصين بقوة إلى أسواق المنطقة، واحتمالية تراجع دور الولايات المتحدة، خاصة في ظل الأوضاع المتردية في العراق، وعدم التوصل إلى تسوية شاملة بين العرب وإسرائيل.. يدفع اليابان إلى توسيع انخراطها السياسي في المنطقة، وإبراز دورها المستقل في جهود تحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال دبلوماسية التنمية. وسوف يتوقف نجاح هذه الدبلوماسية في المنطقة على عوامل عديدة، يقع بعضها خارج إطار الدور الياباني.

محدودا نسبيا في الإطار الذي يضمن تدفق النفط، ويساعد على تحسين العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري مع دول المنطقة. ولعل ذلك - وإن كان يرتبط بالعوامل الداخلية والخارجية المذكورة سابقا - يشير بوضوح إلى أن سياسة عدم الانحراط المباشر كانت في الأساس خيارا سياسيا يابانيا يرتبط تاريخيا بالسلوك الياباني قبل وخلال الحرب العالمية الثانية في شرق وجنوب شرق آسيا. وقد شكل هذا حاجزا نفسيا لدى النخب اليابانية الحاكمة بعدم الانحراط سياسيا أو عسكريا في الشؤون الدولية، والتركيز بدلا من ذلك على الاقتصاد.

وبدأت الأمور تتغير في النظرة والممارسة مع بداية التسعينات من القرن الماضي. فمع نهاية حرب الخليج ١٩٩١، بدأت اليابان بتبني سياسة خارجية بعيدة المدى، تقوم على المشاركة وليس المراقبة، في التحركات الدولية للتعامل مع قضايا المنطقة. فشاركت في مؤتمر مدريد، وانخرطت في عملية السلام، خاصة في المسار متعدد الأطراف الذي تولت فيه أدوارا قيادية. كما أرسلت عناصر يابانية إلى الجولان، ضمن قوات الأمم المتحدة، قبل أن تقدم دعما لوجيستيا لقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في الحرب على أفغانستان، وترسل قوات برية لدعم الولايات المتحدة في احتلالها للعراق. كما زادت مساعيها الدبلوماسية في السنوات القليلة الماضية لإحياء وتفعيل عملية السلام بين العرب وإسرائيل، ووفقا لرؤية يابانية خاصة تمثلت في مبادرة "ممر الازدهار والسلام"، التي تقوم على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الأطراف المتنازعة كأساس لتحقيق السلام والاستقرار الذي يعتبر مصلحة يابانية حيوية.

وحيث إن التوجهات الجديدة لم تكن وليدة لحظتها، بل جاءت تنويعا لتغييرات تدريجية أحدثتها عوامل متعددة داخلية وخارجية - كما هو الحال بالنسبة لعوامل الإحجام والابتعاد - فيمكن تصنيف عوامل الإقدام وزيارة الانخراط في إطار ثلاثة مستويات مترابطة ومتداخلة: المستوى التفاعلي الثاني، والمستوى الوطني الداخلي، ومستوى النظام الدولي. فعلى المستوى التفاعلي، أحدثت أزمة النفط الأولى عام ١٩٧٣ تغييرا مهما في تصور اليابان للشرق الأوسط وزادت من إدراكها لأهميتها القصوى، ليس فقط لرفاه الشعب الياباني وازدهاره، وإنما أيضا للاقتصاد العالمي وفي الاستراتيجيات الدولية. كما دفعت أزمة النفط الثانية عام ١٩٧٩، ومن ثم الحرب العراقية الإيرانية التي ارتبطت بها، اليابان للتحرك دبلوماسيا في الثمانينات لإنهاء الحرب. فقامت بدور الوساطة بين إيران والعراق، كما لعبت دورا نشيطا في المفاوضات التي رعتها الأمم المتحدة وادت إلى نهاية الحرب ١٩٨٨. ثم جاءت حرب الخليج ١٩٩١ وكان لها أثر كبير في تكريس أهمية المنطقة للاقتصاد الياباني، خاصة مع تزايد التنافس والطلب العالمي على النفط والغاز. أما على المستوى الوطني، فقد أدى انتهاء حكم الحزب الواحد ومشاركة الحزب الاشتراكي في السلطة إلى اختفاء أو - على الأقل - ضعف المعارضة التقليدية الداخلية التي كانت تعارض الانخراط الياباني السياسي والعسكري خارجيا. بل إن إحباط وامتعاض اليابان من انتقاد الولايات المتحدة لموقفها في حرب الخليج، ومن عدم قيام الحكومة الكويتية بإدراج اسمها



# المحكمة الجنائية الدولية وأزمة دارفور.. رؤية قانونية

د. محمد محمود الزيدى \*

المحكمة الجنائية، بصفتها كيانا قضائيا دوليا مستقلا يختص بالجرائم الدولية يفترض فيها ألا يتغلب الجانب السياسي على الجانب القانوني عند اتخاذ أي قرار سواء من قبل مكتب الادعاء أو من دوائر المحاكمة. هذا لا يعنى على الإطلاق أن المحكمة تعمل في اطار منعزل عن العالم الخارجى، ولكن يعنى ان الشق القانوني هو المهيمن عند اتخاذ القرار، وهذه نتيجة تتماشى مع الطبيعة القضائية للمحكمة ومن المفترض أن هذا ما قام به المدعى العام، عندما اتبع المسار القانوني المنصوص عليه في نظام روما الاساسي (النظام الاساسي) عندما تقدم بطلب للدائرة التمهيدية.

## أمر القبض في نظام المحكمة :

المادة ٥٨ من النظام الاساسي هي الطريق الذي رسمه القانون لاستصدار أمر بالقبض على أى شخص للاعتقاد بارتكابه لأى من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة. ففي أى وقت بعد الشروع في التحقيق، يمكن للمدعى العام التوجس للدائرة التمهيدية طالبا استصدار ذلك

وقرر المدعى العام أن تحقيقاته قد أسفرت عن توافر أسباب معقولة للاعتقاد بأن الرئيس السوداني مسئول جنائيا عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الانسانية، وجرائم الحرب ضد ثلاث جماعات إثنية. وبناء عليه، وجه له عشرة اتهامات (٢).

ولقد لقي طلب المدعى العام ردود أفعال سلبية من الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي (٣). وقد تعاملوا مع طلب المدعى العام وكأنه قد أوجب بالفعل. مما لا شك فيه أن ما يسعى اليه المدعى العام سوف يمهد لخطوة حرجية، خاصة أن القبض على رئيس دولة حالى لمحاكمته دوليا هو أمر يصعب على الدول تقبله أو تفهمه. ولكن يجب إدراك أن قواعد القانون الدولي لا تنفى المسئولية الجنائية عن رؤساء الدول عند ارتكاب الجرائم الدولية. وعلى الرغم من أن تطبيق القانون الدولي يتطلب في معظم الاحيان الأخذ في الاعتبار -إلى حد ما- الأبعاد السياسية المطروحة على الساحة الدولية، إلا أن

في ١١ يوليو  
٢٠٠٨، تقدم المدعى  
العام للمحكمة  
الجنائية الدولية  
للغرفة التمهيدية  
الأولى بطلب  
إصدار أمر قبض  
ضد السيد عمر  
البشير، الرئيس  
السوداني،  
لاحتمالية ارتكابه  
جرائم دولية تدخل  
في اختصاص  
المحكمة (١).

(\*) مستشار قانوني للدائرة التمهيدية الثانية بالمحكمة الجنائية الدولية .

تهم فقط لجرائم حرب وتهمتين لجرائم ضد الانسانية، رافضة اجابة المدعى العام لطلبه عن تهم القتل والتحرش الجنسي لعدم تقديم المدعى العام للدلة الكافية التى طلبتها الدائرة فى حينه(١٢) وعندما قدم المدعى العام المعلومات الاضافية، وبعد تمحيصها، قررت المحكمة إصدار أمر قبض جديد يحل محل الامر السابق، تضمن اضافة تهمتي القتل العمد كجريمة حرب وجريمة ضد الانسانية(١٣) ومما تقدم، يجب التيقن من أن قرار الدائرة التمهيدية المختصة بشأن اجابة المدعى العام لطلبه الخاص بالقبض على الرئيس السودانى هو امر تقديرى لقضاة المحكمة ولا سلطة للمدعى العام فى ذلك على الاطلاق.

وقد يثور التساؤل عما إذا كان امر القبض فى حد ذاته او القرار الصادر من الدائرة التمهيدية بخصوص طلب المدعى العام باستصدار أمر القبض قابلين للطعن عليهما بالاستئناف أم لا. يجب عدم الخلط بين القرار الصادر بخصوص طلب المدعى العام باستصدار أمر بالقبض وإذن القبض ذاته، فإذن أو أمر القبض فى حد ذاته لا يمكن استئنافه، لكونه ليس بقرار خاضع للطعن عليه من الناحية الاجرائية. أما بالنسبة للقرار الصادر بخصوص الطلب، فإن النصوص الخاصة بطرق الطعن بالاستئناف جاءت خالية من ثمة إشارة صريحة للاجابة على هذا التساؤل(١٤). ومع ذلك، فقد استقر قضاء المحكمة على أن الاستئناف جائز إذا أثبت أحد الخصوم أن القرار ينطوى على "مسألة من شأنها أن تؤثر تأثيرا كبيرا على عدالة وسرعة الاجراءات أو على نتيجة المحاكمة. وترى الدائرة الابتدائية أن اتخاذ دائرة الاستئناف قرارا فوريا بشأنه يمكن أن يؤدي الى تحقيق تقدم كبير فى سير الاجراءات"(١٥). ففي قضية جوزيف كوني وآخرين، النابعة من "حالة" جمهورية أوغندا الديمقراطية، تقدم المدعى العام للدائرة التمهيدية الثانية بطلب السماح له بالاستئناف الجزئى لقرار المحكمة الخاص بطلب المدعى العام لاستصدار أمر قبض ضد الاشخاص المنوه عنهم، إلا أن الدائرة التمهيدية لم تستجب لهذا الطلب. ولعدم الخوض فى تفاصيل الحيثيات، فالمحكمة اعتنقت نهجا معيناً عند التعامل مع هذا النوع من الطعون، وهو ضمان توافر التوازن بين الحالات التى تستدعى فعليا تدخل الدائرة الاستئنافية فى المراحل التمهيدية للإجراءات والرغبة فى تفادى تعطيل السير فى الاجراءات الناتج عن اللجوء للطعن بالاستئناف(١٦). وبتمحيص الشروط المقررة قانونا(١٧) فى ضوء المبدأ الذى اقرته الدائرة، قررت الأخيرة أن المدعى العام لم يستطع إثبات توافرها(١٨). وذلك يرجع أنه فى حال صدور قرار فى شأن الرئيس السودانى، فإنه من الممكن الطعن عليه إذا استوفى الشروط السابق ذكرها.

#### الإحالة من مجلس الأمن :

فى بداية التسعينيات، بدأت لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة اتخاذ خطوات جديّة نحو إنشاء كيان قضائى جنائى دولى بناء على صدور ثلاثة قرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة (الجمعية العامة) فى عامى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ بخصوص هذا الشأن(١٩). فمنذ بداية الدراسة الجديّة للموضوع فى عام ١٩٩٠، كانت الفكرة السائدة أن تفعيل اختصاص المحكمة، بموجب شكوى ترفع الى المدعى العام

الامر. فبإحدى ذى بدء، يجب التنويه إلى أن التقدم بطلب للدائرة التمهيدية لا يعنى فى حد ذاته أن الطلب مقبول حتماً فيوجد ثلاثة ضوابط رئيسية لتجنب استصدار اوامر قبض عشوائية دون مسوغات قانونية وواقعية كافية فيجب على الدائرة التمهيدية أن تتحقق من وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة من الجرائم التى تدخل فى اختصاص المحكمة، وأن القبض عليه يعد ضروريا لضمان مثوله أمامها، أو لتجنب قيامه بعرقلة التحقيقات أو إجراءات المحكمة أو تعريضها للخطر، أو لمنع ذلك الشخص من التمسك فى ارتكابه لتلك الجريمة أو لجريمة متصلة بها، مما يدخل فى اختصاص المحكمة والناشئة عن ذات الظروف(٢٠). فعبارة أسباب معقولة تتطلب معياراً أدنى فى الإثبات(٢١) من عبارة "أسباب جوهريّة" الواردة فى الفقرة الخاصة بتثبيت التهم على الشخص المعنى(٢٢)، ومع ذلك لا يعنى هذا أن استصدار أمر القبض فى ضوء المعيار الأول هو بأمر سهل من الناحية العملية. فما أفصحت عنه الاعمال التحضيرية من النظام الأساسى هو أن تطبيق هذا المعيار يتطلب الاستناد على أسس أو معايير موضوعية عند تقدير ما إذا كان الشخص المراد قد ارتكب على الأقل جريمة واحدة تدخل فى اختصاص المحكمة من أجل استصدار أمر القبض أم لا(٢٣). بالفعل، فى قرار الدائرة التمهيدية الأولى بالنسبة لطلب المدعى العام لاستصدار أمر قبض ضد السيد توماس لوبانجا فى "حالة" جمهورية الكونغو الديمقراطية، أكدت المحكمة فى أسبابها أنها سوف ترفض إصدار أى أمر قبض إلا فى حالة اقتناعها التام بتوافر الضوابط المشار إليها(٢٤). وللوصول للنتيجة السليمة، لم يكتف المشرع بالزام الدائرة بتمحيص الطلب المقدم من المدعى العام فحسب، بل ألزمها أيضاً بفحص الأدلة أو أى معلومات أخرى مقدمة منه(٢٥).

وبناء على تطبيق المحكمة لنوع من الرقابة الموضوعية على طلبات المدعى العام، فقد استجابت الدائرة التمهيدية لطلب المدعى العام بشأن استصدار أمر بالقبض ضد السيد توماس لوبانجا، بيد أنها رفضت فى ذات الحين طلباً مماثلاً مقدماً بشأن القبض على السيد بوسكو ناتانجاندا بصدد ارتكابه جرائم نابعة من ذات الحالة(٢٦). وهذا يبرهن على أن تقدم المدعى العام بطلب للقبض على الرئيس السودانى لا يجزم فى حد ذاته بأن الدائرة التمهيدية سوف تستجيب، وإن استجابت، فليس من الضرورى أن تسلم المحكمة بكافة ما ورد بالطلب من حيث التهم الموجهة والوقائع المسردة وهذا ما تم بالفعل فى قضية السيد جون بيبير بيمبا، رئيس جبهة تحرير الكونغو، المنظورة حالياً أمام الدائرة التمهيدية الثالثة، حيث تقدم المدعى العام فى ٩ مايو ٢٠٠٨ بطلب استصدار أمر بالقبض عليه لوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنه مسئول جنائياً عن ارتكاب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب، ووجه له أربعة اتهامات عن الجرائم ضد الانسانية وستة اتهامات عن جرائم الحرب. إلا أن الدائرة التمهيدية أصدرت قرار مطالبة المدعى العام بتقديم معلومات اضافية تدعم طلبه، وبالتحديد بشأن الاتهامات المتعلقة بارتكابه أى شكل آخر من اشكال العنف الجنسى كجريمة ضد الانسانية وجريمة حرب، وكذا القتل العمد كجريمة ضد الانسانية وجريمة حرب(٢٧). وبناء عليه، أصدرت الدائرة التمهيدية أمر القبض ضد السيد بيمبا، ولكن عن أربع



بالمحكمة المقترحة، هو حق مقصور للدول (٢٠). وعلى ذلك، ففكرة إعطاء مجلس الأمن (المجلس) الصلاحية في إحالة قضية للمحكمة لم تلق قبولا في هذه الفترة، خاصة أن البعض اعتبرها خطوة تتعدى الصلاحيات المقررة للمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة (الميثاق) (٢١). ومع ذلك، لم يكن من المنطقي تهميش دور المجلس كليا، ولذلك اقترحت لجنة القانون الدولي إعطاء دورا وقائيا، أي أن تقدم الدولة بشكوى للمحكمة كان مرهونا بموافقة مسبقة من المجلس، أو في حالة وقوع جريمة العدوان أو التهديد بالعدوان يكون السير في الإجراءات مشروطا بتقرير مسبق منه بوقوع تلك الجريمة (٢٢). ولكن منذ عام ١٩٩٢، بدأت لجنة القانون الدولي في السير باتجاه إعطاء المجلس الصلاحية لإحالة القضايا للمحكمة، وظهرت أول إشارة لذلك في تقريرها السنوي للجمعية العامة في العام نفسه (٢٣). وترددت الفكرة في عام ١٩٩٢ (٢٤) حتى تم الاتفاق على أفراد مادة خاصة تربط العلاقة بين المجلس والمحكمة ضمن مشروع اتفاقية تم انجازه في عام ١٩٩٤، والذي تم عرضه على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين من العام نفسه من أجل الدراسة وعقد مؤتمر دولي لأعداد الشكل النهائي لاتفاقية إنشاء المحكمة الجنائية الدولية (٢٥).

منحت المادة ٢٣ من مشروع الاتفاقية المجلس ثلاث صلاحيات رئيسية: (١) حق الإحالة بالنسبة للجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة بموجب الفصل السابع من الميثاق ودون التقيد بالشروط المنصوص عليها بشأن ممارسة الدول لذلك الاختصاص. (٢) لا يمكن الإحالة بالنسبة لعمل من أعمال العدوان بدون تقرير مسبق من المجلس بوقوع ذلك العمل. (٣) حق التوقيف الذي سنشير إليه في خاتمة المقال.

وبخصوص حق الإحالة (المادة ١/٢٣)، فقد وضحت لجنة القانون الدولي أن إضافة الفقرة الأولى ليست بهدف تحديد مدى صلاحيات المجلس المقررة بموجب الفصل السابع للميثاق، وإنما بهدف جعل اختصاص المحكمة متاحا للجوء إليه عند الحاجة دون التقيد بالشروط المسبقة لممارسة الاختصاص والتي تطبق في شأن الإحالة من الدول (٢٦). ولكن إعطاء هذا الدور للمجلس ظل محل جدل في المناقشات التي دارت في اللجنة المؤقتة عام ١٩٩٥، والتي تم انشاؤها بموجب قرار الجمعية العامة في ٩ ديسمبر ١٩٩٤ لدراسة مشروع الاتفاقية المعد بواسطة لجنة القانون الدولي في عام ١٩٩٤ (٢٧). فعلى الرغم من أن عدة وفود أيدت فكرة تفعيل اختصاص المحكمة عن طريق الإحالة من المجلس، باعتبارها متماشية مع دوره الرئيسي في حفظ السلام والأمن الدوليين، فلم يحظ هذا الاقتراح بتأييد من وفود أخرى. فكان لتلك الوفود الأخيرة بعض التحفظات، من ضمنها الحفاظ على استقلالية المحكمة من المؤثرات السياسية، فضلا عن أن إعطاء المجلس هذا الدور يعنى منحه صلاحيات غير منصوص عليها في الميثاق (٢٨). ولقد استمرت المناقشات حول هذا الموضوع في اللجنة التحضيرية عام ١٩٩٦، والتي انشئت أيضا بقرار من الجمعية العامة في نهاية عام ١٩٩٥ لتحل محل اللجنة المؤقتة في إعداد اتفاقية لإنشاء المحكمة (٢٩). وفي تلك الفترة، انقسمت الآراء أيضا ما بين مؤيد ومخالف، مستنديين لذات الأسباب التي تم طرحها في اللجنة المؤقتة ومع ذلك، رأت عدة وفود أن منح هذا

الدور للمجلس هو عمل مشروع، خاصة في ضوء التجربة العملية التي أثبتت قدرة المجلس على التعامل مع الحالات التي تضمنت ارتكاب جرائم دولية، مما أدى إلى إنشاء اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في بوروندي بشأن انتهاكات القانون الدولي الإنساني، وكذا إنشاء محكمتين مؤقتتين لمحاكمة مجرمي حرب يوغوسلافيا السابقة ورواندا (محكمة يوغوسلافيا/رواندا) بموجب الصلاحيات المقررة له في الفصل السابع من الميثاق (٣٠). فضلا عن أن ذلك الاقتراح سوف يضمن عدم اللجوء في المستقبل لإنشاء محاكم مؤقتة (٣١) وبناء عليه، تم الإبقاء على الفقرة الخاصة بالإحالة من المجلس ضمن المقترحات التي أعدها اللجنة التحضيرية منذ عام ١٩٩٦، وحتى مؤتمر روما في يوليو ١٩٩٨ (٣٢). وفي روما، أكدت أغلبية الوفود ضرورة تضمين الاتفاقية نصا يسمح للمجلس بإحالة "حالة" وفقا للفصل السابع من الميثاق. وقد نجحت هذه الوفود بالفعل في تمرير الصيغة النهائية للاتفاقية متضمنة هذه الصلاحية (٣٣). ومما تقدم، يجب إدراك أن منح هذا الدور للمجلس بات واقعا فعليا يجب التعامل معه في ضوء الإطار القانوني المتاح.

تنص المادة ١٣/ب على أن "للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة ٥ وفقا لأحكام هذا النظام الأساسي". (ب) إذا أحال مجلس الأمن، متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، حالة إلى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت وبالفعل، جاء أول تطبيق لهذه الفقرة في ٣١ مارس ٢٠٠٥، عندما أصدر المجلس القرار رقم ١٥٩٢ بشأن إحالة "الحالة المتعلقة بدارفور" منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ إلى المدعى العام للمحكمة، باعتبارها لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين (٣٤). وهذه الخطوة هي نتاج عدة قرارات سابقة صدرت عن المجلس في عام ٢٠٠٤، ومن ضمنها القراران رقمي ١٥٤٧ و ١٥٥٦ واللذان أدانا أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في إقليم دارفور (٣٥). ونظرا لعدم وفاء السودان بكامل التزاماته بموجب القرار ١٥٥٦ بشأن تحديد هوية الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات بمن فيهم "أفراد قوة الدفاع الشعبي وميليشيات الجنجويد" وتقديمهم للمحاكمة، فقد قرر المجلس بدءا أن يقوم الأمين العام بإنشاء لجنة تحقيق دولية تضطلع فوراً بالتحقيق في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وأعلن أنه في حالة عدم امتثال حكومة السودان كاملا بذلك القرار وكذا القرار ١٥٥٦، فسيضطر المجلس لاتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ (٣٦) تم إنشاء اللجنة المذكورة في أكتوبر ٢٠٠٤، والتي انتهت من أعمالها في ٢٥ يناير ٢٠٠٥ بعد أن أعدت تقريرا متضمنا النتائج التي أسفرت عنها التحقيقات والمقترحات للتعامل مع الموقف (٣٧). كان من أهم تلك التوصيات اللجوء للمحكمة الجنائية، علما بأن اللجنة ذكرت ست فوائد رئيسية، من ضمنها أن المحكمة تم إنشاؤها من أجل التعامل مع الجرائم التي تهدد السلم والأمن وأن هذا يعد من الأسباب الرئيسية لدفع المجلس لتفعيل اختصاصها بموجب المادة ١٣/ب من النظام الأساسي. علاوة على أنه يصعب، إن لم يكن من المستحيل، من الناحية العملية التحقيق مع أشخاص ذوي سلطة يتحكمون في نظام الدولة، وأن النظام القضائي السوداني

مجلس الامن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، فليس للجمعية العامة أن تقدم توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الامن (٥٠). فقد أثبتت هذه النقطة مؤخرًا في قضية الجدار العازل، عندما دفعت اسرائيل بتجاوز الجمعية العامة لحدود سلطتها، عندما أصدرت قرارًا لطلب رأى استشارى من محكمة العدل، مخالفة لنص المادة ١٢ من الميثاق (٥١). ومع ذلك، فقد رأت محكمة العدل أن هذا التفسير الضيق لمضمون تلك المادة قد تطور منذ عام ١٩٦١. وعلى مدار الزمن، ثبت من الممارسة الفعلية أن هناك اتجاهًا لقبول دور لكل من المجلس والجمعية العامة بشأن حفظ السلم والامن الدوليين على التوازي، وتمثل هذا في عدة مشكلات خاصة بجنوب إفريقيا، وجنوب روديسيا، والصومال. ومن ثم، فإن طلب الجمعية العامة لرأى استشارى لا يعد مخالفاً لنص المادة ١٢/١٢ من الميثاق (٥٢). فالرأى الاستشارى الصادر من محكمة العدل غير ملزم، إلا أن له آثارًا قانونية مهمة، فتسترشد به كل هيئات الامم المتحدة، ومن ضمنها الجمعية العامة التي اعتادت إصدار قرارات مطلوبة بالامتنثال بالرأى الصادر من المحكمة، علاوة على أن هذه الآراء لها أثر بالغ في تطور القانون الدولى (٥٣).

فبالنسبة لمدى شرعية اجراء الإحالة، فكما ذكرت سلفاً أن بعض الدول أبدت تحفظها على اعطاء المجلس هذا الدور، لكونه يتعدى اختصاصاته المنصوص عليها -على سبيل الحصر- في الفصل السابع من الميثاق. ولكن يجب التيقن من أنه متى استوفيت الشروط المقررة في نص المادة ٢٩ من الميثاق، أى قرر المجلس، فى ضوء سلطته التقديرية الواسعة (٥٤)، بوقوع تهديد للسلم أو الاخلال به، فله أن يحدد ما يلزم اتخاذه من تدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ من الميثاق من أجل حفظ السلم والامن الدوليين أو إعادته الى نصابه (٥٥). فالمادة ٤١ تشمل التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قرارات المجلس، وهى لا تنص صراحة على اجراءات ذات طابع قضائى. إلا أن الفقه (٥٦) والقضاء الدولى قد استقر على أن ما ورد فى تلك المادة هو عبارة عن مجرد امثلة للتدابير التى يمكن أن يتخذها المجلس. فقد اعتنقت محكمة يوغوسلافيا هذا التفسير فى قضية تاديتش، عندما أثار الدفاع نقطة خلو نص المادة من أى إشارة بشأن صلاحية المجلس لإنشاء كيان قضائى، إلا أن المحكمة قد رفضت الدفع، معتبرة أن اختيار الوسائل الملائمة لحفظ السلم والامن الدوليين وإعادته لنصابه هو أمر متروك لتقدير المجلس (٥٧)، وأن قرار المجلس لإنشاء محكمة دولية يعد من التدابير الواقعة فى نطاق نص المادة ٤١ من الميثاق (٥٨). فلما كان من المستقر عليه أن المجلس له الصلاحية فى إنشاء كيان قضائى من أجل حفظ السلم والامن الدوليين أو إعادته الى نصابه، فبالقياس على ذلك فإنه يستطيع أيضاً أن يتخذ قراراً بالإحالة للمحكمة الجنائية كأحد التدابير التى لا تتطلب استخدام القوة المسلحة، عملاً بنص المادة ٤١ من الميثاق. وحيث إن المادتين ٢٤ و٢٥ من الميثاق تنشئان التزاماً قانونياً على جميع الدول أعضاء الامم المتحدة بقبول قرارات المجلس، باعتبار أنها قد عهدت اليه بالتبعية الرئيسية الخاصة بحفظ السلم والامن الدوليين (٥٩)، فبذلك يكون السودان -من حيث المبدأ- ملزماً

بأن يكون غير قادر وغير راغب فى التعامل مع "الحالة" فى دارفور (٣٨).

فأثر الإحالة من المجلس بالنسبة للدول غير الأعضاء هو خلق اختصاص أو ولاية للمحكمة فى حال ارتكاب جرائم على اقليم الدولة غير الطرف أو بواسطة أحد رعاياها (٣٩). وهذا يعنى بالنسبة للإحالة الخاصة بدارفور أن المحكمة تستطيع أن تمارس ولايتها القضائية المقررة فى النظام الأساسى على أحد رعايا السودان مرتكبى الجرائم الواقعة فى اختصاص المحكمة، والتى وقعت فى اقليم دارفور، بالرغم من أن الدولة غير طرف فى النظام الأساسى، وهذا يعد استثناءً من القاعدة العامة المنصوص عليها فى الفقرة (٢) من المادة ١٢ من النظام الأساسى، ومتماشياً مع المبدأ الذى أرسته الدائرة التمهيدية الأولى بالمحكمة فى قرارها الصادر بشأن إصدار أمر القبض على أحمد هارون وعلى خشيب، عندما تبين أن الفقرة (٢) من المادة ١٢ المتعلقة بالشروط المسبقة لممارسة الاختصاص لا تنطبق على الإحالة من المجلس (٤٠). ومن ثم، فلا يشترط أن يكون مرتكبو الجرائم من رعايا إحدى الدول الأطراف، ولا أن تكون الجرائم قد ارتكبت على اقليم دولة طرف كما هو مقرر بموجب الفقرة المنوه عنها (٤١).

وقد ورد فى إحدى الصحف السودانية أن السودان يسعى لطلب رأى استشارى من محكمة العدل الدولية (محكمة العدل) بشأن صلاحية المجلس فى الإحالة للمحكمة الجنائية، وعما إذا كانت الأخيرة تتمتع بولاية قضائية بالنسبة للدول غير الأطراف أم لا (٤٢). لا يمنح الميثاق الدول حقاً مباشراً لطلب رأى استشارى من محكمة العدل، وإنما يمكن أن يتخذ ذلك الاجراء من خلال الجمعية العامة أو المجلس (٤٣). وهنا، قد تظهر الصعوبة العملية، لأنه فى حالة اللجوء للجمعية العامة، يجب الحصول على أغلبية ثلثى الأعضاء. وأما بالنسبة للمجلس، فيجب التفرقة بين حالتين: إذا اعتبر قرار المجلس بشأن طلب الرأى الاستشارى من الامور الإجرائية، فإنه يلزم توافر تسعة أصوات. أما إذا اعتبر من المسائل الأخرى، فيجب أن يكون من بينهم أصوات الأعضاء الخمسة الدائمين (٤٤). وبالنسبة لوضع السودان، فإنه من المستبعد أن يقر المجلس هذا الاجراء، خاصة أنه هو مصدر الإحالة للمحكمة الجنائية. ولكن من المحتمل أن يستطيع السودان الحصول على الأصوات المقررة قانوناً عن طريق الجمعية العامة. وفى هذه الحالة، يمكن للأخيرة أن تطلب رأياً استشارياً متعلقاً بأى سؤال قانونى، حتى ولو كان مجرداً، أو ينتابه الغموض (٤٥)، شريطة أن يكون تابعاً من نطاق نشاطها (٤٦). المبدأ العام الذى تبنته محكمة العدل فى احكامها هو عدم رفض طلب رأى استشارى، إلا أن امكانية الرفض لا تزال قائمة تأسيساً على ما قرره المحكمة فى بعض احكامها من أنه عند توافر اسباب قهرية يمكن رفض هذا الطلب (٤٧). واستبيان توافر تلك الاسباب هو أمر تقديرى للمحكمة (٤٨). حتماً، إن مشكلة دارفور تتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين، ولذلك فهى لا تقع فى اختصاص المجلس فحسب، بل أيضاً فى اختصاص الجمعية العامة (٤٩). ولكن هنا يثور التساؤل عما إذا كان تدخل الجمعية العامة لطلب رأى استشارى يتعارض مع الدور الرئيسى للمجلس، ويعد مخالفاً لنص المادة ١٢/١٢ من الميثاق، التى تنص على أنه "عندما يباشر

فقط قيда على تطبيق الدول لمبدأ الاختصاص الاقليمي والعالمي بل أيضا على ممارسة المحكمة للولاية المقررة لها يقتضى المادة ١٢/٢ من النظام الأساسى، وهو يعد محاولة للتعديل فى نص الاتفاقية متعديا لاختصاصات المجلس. ولا يقدح من ذلك ما يقرره نص المادة ١٠٣ من الميثاق، إذ هى لا تنشئ التزاما إلا على الدول الأعضاء، والمحكمة الجنائية ليست بدولة طرف فى الميثاق فضلا عن أن المادة ٢ من الاتفاقية المنظمة للعلاقة بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية تنص على أن الأولى تدرك استقلالية المحكمة ككيان قضائى دائم، وأن كلا منهما يحترم وضعيه واختصاص الآخر، ومن ثم يكون المجلس -كإحدى هيئات الأمم المتحدة- ملتزما بذلك.

فصدور قرار من المجلس مخالف للنظام الأساسى لا يعنى أن المحكمة غير قارة على القيام من تلقاء نفسها بتمحيص مدى شرعيته من حيث تماشيها مع النظام الأساسى، باعتبارها تمارس اختصاصا "عرضيا" من شأنه تبين ما إذا كانت تستطيع ممارستها لاختصاصها "الأصيل" أم لا (٧٠). إلا أن المحكمة قد التفتت عن ذلك، وقبلت قرار الإحالة المتعلق بدارفور كما ورد من المجلس. ولكن هذا لا يمنع من الدفع بانعدام ولاية المحكمة لكون الإحالة مشوبة بالبطلان نتيجة لتجاوز المجلس لصلاحياته، وعلى المحكمة أن تقضى بما تراه.

#### الخاتمة :

يتبين من العرض السابق أن فكرة الإحالة من مجلس الأمن ليست فكرة وليدة الصراع القائم فى دارفور، وإنما هى فكرة كانت مترسخة فى أذهان الكثير ممن اشتركوا فى الاعداد للنظام الأساسى. وقد أصبحت امكانية تلك الإحالة واقعا لا يمكن الالتفات عنه بما يحمله من ايجابيات وسلبيات.

وتجدر الإشارة الى أن السعى لأخذ رأى استشارى من محكمة العدل بشأن مدى صلاحية المجلس فى الإحالة لن يحل الأزمة السودانية. فليس من المتصور أن محكمة العدل سوف تأتى برأى يشكك فى شرعية الإحالة للمحكمة الجنائية، خاصة أن التجربة العملية قد أثبتت أن محكمة العدل دائما ما كانت تتوخى الحذر فى قراراتها وأحكامها عند التعامل مع قرارات المجلس (٧١)، وهذا نابع من اقتناعها بأن الميثاق لم يفصح عن وجود سمو لهيئة من هيئات الأمم المتحدة على الأخرى، وإنما لكل من محكمة العدل والمجلس دور مكمل للآخر، كل فى حدود اختصاصاته (٧٢). فعلى مستوى القضاء الدولى، نجد أنه توجد علاقة وثيقة فيما بين المحاكم الدولية وحتى الإقليمية والوطنية، أساسها تفهم واحترام كل كيان قضائى لاختصاص الآخر. فعندما دفع ميلوسوفيتش أمام إحدى المحاكم الهولندية بعدم شرعية محاكمته أمام محكمة يوغوسلافيا، وكذا بطلان إجراءات ترحيله لها، رفض الدفع تأسيسا على انعدام الولاية القضائية للقضاء الهولندى للنظر فى إخلاء سبيله، لأن تلك الولاية قد انتقلت لمحكمة يوغوسلافيا بموجب اتفاقية المقر الموقعة بين الأخيرة والحكومة الهولندية (٧٣). ولم تنجح محاولته أيضا فى الاستئناف. وفى سلسلة من المحاولات الأخرى، تقدم ميلوسوفيتش بطلب للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، مدعيا أنه سلب من حق مراجعة شرعية احتجازه، وأن محكمة يوغوسلافيا

بقرار الإحالة وما يترتب عليه من الآثار القانونية المنصوص عليها فى النظام الأساسى، لكونه دولة عضوا فى الأمم المتحدة، وبدون اشتراط أن يكون طرفا فى النظام الأساسى ولا ينال من ذلك كون القاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات تقرر أن المعاهدات الدولية لا تلزم إلا أطرافها (٦٠). إذ إن المادة ١٠٣ من الميثاق تقرر أنه فى حالة وجود تعارض ما بين التزامات الدول الناشئة عن الميثاق وتلك الناشئة عن أى اتفاقية أخرى، فتكون الأولوية للالتزامات الميثاق (٦١). ومن ثم، فإن القول إن ممارسة المحكمة الجنائية لاختصاصها على دولة غير طرف، مخالف للقانون، هو قول غير سديد.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعنى أن المجلس يتمتع بسلطات مطلقة من أى قيد، فقراراته يجب أن تكون متماشية مع نصوص الميثاق، ومن ضمنها مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة (٦٢)، ومحترمة لمعايير القانون الدولى، باعتبار أن المجلس إحدى هيئات منظمة دولية خاضعة للنظام القانونى الدولى، مثلها مثل كافة المنظمات الدولية الأخرى (٦٣)، وهذا ما توصلت إليه الدائرة الاستئنافية لمحكمة يوغوسلافيا فى قضية تاديتش، عندما ذكرت أن المجلس هو قسم من منظمة دولية أنشئت بموجب اتفاقية تعمل كإطار دستورى للمنظمة، ومن ثم فهو يخضع لبعض القيود الدستورية بغض النظر عن مدى اتساع الصلاحيات المقررة له بمقتضى هذا الدستور (٦٤). وعلى ذلك، فإن التقرير بصلاحية المجلس لإحالة "حالات" للمحكمة الجنائية "بوجه عام"، كما ذكرنا سلفا، لا يعنى فى حد ذاته، أن مضمون قرار الإحالة المتعلق بالسودان غير مشوب بالتناقض والثغرات المنافية لبعض قواعد القانون الدولى بصفة عامة، والنظام الأساسى بصفة خاصة، وهو ما قد يؤدى الى القول ببطلان قرار المجلس جزئيا، ومن ثم الإحالة، إذا اعتبر أن هذا الجزء غير قابل للاستئصال من القرار (٦٥). وبدون الخوض فى التفاصيل لعدم تجاوز المساحة المقررة لهذا المقال، فيكفى الإشارة الى إحدى أهم النقاط الواردة فى نص القرار ١٥٩٣ الخاص بالإحالة، والتي أثارت سخط العديد من فقهاء القانون الجنائى الدولى (٦٦). فتنص الفقرة السادسة من القرار على أن المجلس "يقرر إخضاع مواطنى أى دولة من الدول المساهمة من خارج السودان لا تكون طرفا فى النظام الأساسى، أو مسئوليتها أو أفرادها الحاليين أو السابقين، للولاية الحصرية لتلك الدولة المساهمة عن كل ما يدعى ارتكابه أو الامتناع عن ارتكابه من أعمال نتيجة للعمليات التى أنشأها أو أذن بها المجلس أو الاتحاد الإفريقى، أو فيما يتصل بهذه العمليات، ما لم تتنازل الدولة المساهمة عن هذه الولاية الحصرية تنازلا واضحا" (٦٧). فإضافة هذه الفقرة لنص القرار هى نتاج ضغوط من الولايات المتحدة للنأي برعاياها من قوات حفظ السلام عن طائلة المحكمة، وهى قد نجحت أيضا فى تمرير النص ذاته فى قرارات سابق متعلق بليبيريا (٦٨). فمن المتعارف عليه أنه يكفى لانعقاد اختصاص المحكمة أن تكون الجريمة قد وقعت على إقليم دولة طرف أو بواسطة أحد رعايا دولة طرف، وهذا يعنى أن المحكمة تستطيع ممارسة ولايتها على أحد رعايا دولة غير طرف إذا ارتكبت الجريمة على إقليم دولة طرف (٦٩). وبذلك، فإن إخضاع مواطنى الدول المساهمة للولاية الحصرية لدولتهم لا يعد

ان مدته تنتهى بعد ١٢ شهرا. وعلى الرغم من ان المادة ١٦ لا تضع قيودا على عدد مرات تمديده، الا انه من الناحية القانونية والعملية يصعب تمديده الى اجل غير مسمى، لكونه اجراء يتخذ تحت مظلة الفصل السابع، ومرتبطا باستيفاء الشروط المقررة بالمادة ٢٩ من الميثاق، اى ان كل محاولة للتمديد تتطلب من المجلس التيقن من وجود حالة تهديد للسلم والامن الدوليين او الإخلال به، وكذا الحصول على تسعة أصوات من بينها أصوات الدول الخمس دائمة العضوية، وهو ما يصعب تحقيقه (٧٨). وهذا ما قد ثبت عمليا، عندما نجحت الولايات المتحدة فى تمرير قرار الاجراء رقم ١٤٢٢ (والخاص بحصانة رعاية الدول غير الاطراف للنظام الاساسى ومن ضمنهم الرعايا الامريكىون) وتمديده بموجب القرار رقم ١٤٨٧ فى العام التالى، الا انها فشلت فى اعادة تجديده للمرة الثالثة (٧٩). ومع ذلك، فقد يكون للارجاء فعاليتها ان اقترن بتطبيق مبدأ التكامل (٨٠)، بمعنى السير فى اجراءات تحقيق حقيقية من الحكومة السودانية ضد احمد هارون وعلى خشيب بشأن التهم الموجهة ضدهما فى امر القبض، ثم الدفع بعدم قبول الدعوى امام المحكمة (٨١). وبناء عليه، تكون المحكمة ملزمة بتمحيص الدفع والرد عليه. وان تحققت من وجود اجراءات تحقيق او مقاضاة جدية، فيتعين عليها الامتنثال لتلك الاجراءات المتخذة امام القضاء الوطنى. ولما كانت القاعدة ٥١ من القواعد الاجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة تمنح الحق للدولة فى تقديم ما تراه من معلومات تفيد بأن محاكمها تستوفى القواعد والمعايير المعترف بها دوليا لاجراء ملاحقة قضائية مستقلة ونزيهة بشأن سلوك معائل، وكان للمحكمة ان تقدر هذه المعلومات عند النظر فى اى دفع متعلق بعدم قبول الدعوى وفقا للمادة ٢/١٧ من النظام الاساسى، فإن هذا الاجراء، وان كان لا يؤدى مباشرة الى التقرير بعدم قبول الدعوى بشأن الرئيس السودانى، فإنه قد يعد خطوة لها فاعليتها وأثرها على مآثر القضية، إن قررت الحكومة السودانية مباشرة تحقيقات وطنية بشأن ما يثار ضد الرئيس السودانى كبديل عن اجراءات المحكمة الجنائية.

لا تعد كيانا قضائيا نزيها أو مستقلا، فأصدرت المحكمة الادوية قرارها بعدم قبول الدعوى، مستندة فى ظاهر الامر الى عدم استنفاد طرق الطعن المقررة قانونا (٧٤). بينما فى واقع الامر، فإن ما انتهت اليه المحكمة يرجع -من استقراء حيثيات قرارها- الى رغبتها فى تجنب اى نوع من التداخل فى الاختصاص الذى قد ينشأ عن قبول نظر الدعوى فضلا عن ان طلب رأى استشارى بخصوص شرعية الإحالة من المجلس يمثل من الناحية الواقعية طلبا غير مباشر للنظر فى شرعية نص المادة ١٢/ب من النظام الاساسى فان انتهى ذلك الرأى الى عدم شرعية الاحالة وقبل المجلس تطبيقه، فسيؤدى ذلك الى تعطيل كلى أو جزئى - احدى آليات تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية، وهو امر لا يتصور ان تحصل محكمة العدل تبعاته.

فى ٢١ يوليو ٢٠٠٨، اصدر مجلس السلم والامن التابع للاتحاد الإفرقى قرارا مطالبا فيه مجلس الامن باستخدام صلاحياته المقررة بموجب نص المادة ١٦ من النظام الاساسى لإجراء المضى فى التحقيق الخاص بالرئيس السودانى (٧٥). وقد تردت الفكرة نفسها فى الاجتماع الوزارى الموسع للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الاسلامى المنعقدة فى السعودية بتاريخ ٤ اغسطس ٢٠٠٨ (٧٦). وعلى الرغم من عدم استجابة مجلس الامن لهذا الطلب، الا أنه فى قراره رقم ١٨٢٨ الخاص بتمديد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الإفرقى والامم المتحدة بدارفور، أشار إلى أنه قد أحيط علما بـ "بنية مواصلة النظر فى هذه المسائل والمتضمنة طلب الإجراء (٧٧). فتلك الإشارة ترجع امكانية إثارة الإجراء فى المستقبل، خاصة إن أصدرت الدائرة التمهيدية أمر القبض على الرئيس السودانى. فالمادة ١٦ تمنح مجلس الامن الصلاحية فى طلب إرجاء البدء أو المضى فى التحقيق أو المقاضاة لمدة ١٢ شهر قابلة للتجديد، بناء على قرار يصدر من المجلس، عملا بالفصل السابع من الميثاق.

ولكن الإرجاء هو حل مؤقت، لانه لا يؤدى الى اسقاط امر القبض، إن صدر، أو نفى المسؤولية الجنائية، إن ثبتت، فضلا عن

الهوامش :

- 1- ICC-05/02-152.
- 2- Ibid., pp. 17-22.
- 3- M. Abdellah, "Arab Ministers Criticize ICC Sudan Charges", Reuters, 19 July 2008; "Sudan Arrest Warrant for Sudan's Al-Bashir, Muslim States urge UN", AFP, 4 August 2008; S. Al-Tamimi, "ICC Indictment of Omar Bashir "unwarranted"", Arab News, 5 August 2008 "Three Arab Ministers Slams ICC move against Sudan President", Sudan Tribune, 22 August, 2008.
- 4- Rome Statute, Art. 58(1).
- 5- The standard of proof is "reasonable grounds" versus "substantial grounds". See, ICC-05/02-07/01-1-Corr, para. 28 (where the Chamber interpreted this criterion on the basis of the standard of "reasonable suspicion" applied under article 5(1)(c) of the European Convention on Human Rights.
- 6- Rome Statute, Art. 61(5); ICC-04/01-06/01-803-tEN, paras. 38-39.
- 7- Report of the Inter-Sessional Meeting From 19 to 30 January 1998 in Zutphen, the

Netherlands, UN Doc. A/AC249./1998/L13. (1998), p. 99n.166.

٨- المقصود بتعبير "حالة" هو أن ما تتلقاه المحكمة هو "حالة" تشمل ارتكاب جرائم في منطقة ما، مجردة من الإشارة إلى أشخاص معينين. فيقوم المدعى العام بدوره بفحص الأدلة من أجل توجيه الاتهام لشخص ما. وقد تم الاتفاق على استخدام هذه العبارة لضمان عدم استخدام المحكمة لخدمة أغراض الدول السياسية ..  
ICC-04/01-06/01-8-Corr, unsealed pursuant to the Decision ICC-04/01-06/01-37, para. 9.

9- Ibid., para. 10.

10- For the legal reasons of rejection, see ICC-04/01-520-Anx2, Paras. 86-89. (The Appeals Chamber overturned this decision on the basis of a request for leave to appeal submitted by the prosecutor. In turn, Pre-Trial Chamber I Later issued a warrant of arrest against Natganda. Yet, this conclusion should not be negatively received; rather it shows the high degree of judicial scrutiny applied even among the chambers (Pre-Trial and Appeal).

11- ICC-05/01-08/01-14-tENG, paras. 4-5.

12- ICC-05/01-08/01-14-tENG-Corr.

13- ICC-05/01-08/01-14-tENG, paras. 9-10.

14- Rome Statute, Arts. 81, 82

15- Ibid., Art. 82(1) (d).

16- ICC-04/02-05/01-20-US-Exp, unsealed pursuant to Decision ICC-04/02-05/01-52, para. 19.

17- See, Rome Statute, Art. 82(1) (d).

18- Ibid., paras. 24-55.

19- G.A. Res. 164/43; G.A. Res. 32/44; G.A. Res. 44/39.

20- 1990 YILC Vol. II, Part Two, para. 135; Summary Record of the 2207 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, para. 3; Summary Record of the 2210 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, para. 50; Summary Record of the 2207 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, paras. 8-9; Summary Record of the 2213 th mtg., 1991 YILC, Vol. I, para. 10.

21- 1991 YILC, Vol. II, Part One, para. 57.

22- 1990 YILC, Vol. II, Part Two, paras. 136-137, 140; Summary Record of the 2212 th mtg., 1990 YILC, Vol. I, para. 8; Summary Record of the 2213 th mtg., 1990 YILC, Vol. I, para. 10.

23- 1992 YILC, Vol. II, Part Two, para. 121.

24- 1993 YILC, Vol. II, Part Two, paras. 74, 18, 112.

25- 1994 YILC, Vol. II, Part Two, Art. 23, p. 43.

26- Ibid., p. 44.

27- G.A. Res. 49/53.

28- Report of the Ad hoc Committee on the Establishment of an International Criminal Court, UN GAOR, 50th Sess., Supp. No. 22, UN Doc. A/22/50 (1995), paras. 120-121 (hereinafter 1995 Ad hoc Committee Report).

29- G.A. Res. 46/50.

30- Report of the Preparatory Committee on the Establishment of an International Criminal Court, UN GAOR, 51st Sess., Vol. I, Supp. No. 22, UN Doc. A/22/51 (1996), paras. 132-136 (hereinafter 1996 Preparatory Committee Report, Vol. I).

31- Ibid., para. 133.



32- 1996 Preparatory Committee Report, Vol. II, pp. 75-76; Decisions Taken By the Preparatory Committee at its Session Held from 4 to 15 August 1997, (A/AC249./1997/L8./Rev. 1, 1997), Art. 23, pp. 6-7; Report of the Inter-Sessional Meeting From 19 to 30 January 1998 in Zutphen, The Netherlands (A/AC249./1998/L13.1998.), (Art10.(23), pp. 39-40; Report of the Preparatory Committee on the Establishment of an International Criminal Court, Draft Statute & Draft Final Act (A/Conf183./2/Add1., 1998), (Art. 10), pp. 40-41; for the different views, see Summary Records of the 2 nd-6 th Plenary mtgs. A/CONF183./SR2., pp. 65, 67-71, SR3., pp. 75,72-78; SR4., p. 83 (Syria against), pp86.-87 (India and Afghanistan (against), and interestingly the Observer of the Arab League favoured a referral by the Security Council, see p. 88; SR5., pp. 94-95; SR. 6, pp. 97-100,98; and Summary Records of the 6 th-9 th mtgs. of the Committee of the Whole A/CONF183./C1./SR. 6-9.

33- Rome Statute, Art. 13(b); P. Kirsch, J. Holmes, "The Rome Conference on an International Criminal Court: The Negotiating Process", 93 AJIL,8,2(1999)(noting that there was a limited opposition as to the role of the Council); Lionel Yee, "The International Criminal Court and the Security Council: Articles 13(b) and 16", in Roy S. Lee (ed.), The International Criminal Court: The Making of the Rome Statute, Issues. Negotiations. Results (The Hague. London. Boston: Kluwer Law International, 1999), pp. 147-148.

34- UN Doc. S/RES/1593 (2005).

35- UN Doc. S/RES/1547 (2004); UN Doc. S/RES/1556 (2004).

36- UN Doc. S/RES/1564 (2004), paras. 7,12,14.

37- Report of the International Commission of Inquiry on Darfur to the United Nations Secretary-General, Pursuant to Security Council Resolution 1564 of 18 September 2004, Geneva 25 June 2005, paras. 571-572, 586.

38- Ibid.

39- See also, S.A.Willimas, W. A. Schabas, "Exercise of Jurisdiction", in O. Triffterer (ed.), Commentary on the Rome Statute of the International Criminal Court-Observers, Notes, Article by Article, 2 nd ed., (United Kingdom. Germany: C.H.Beck. Hart. Nomos, 2008), p. 569; L. Condorelli, S. Villalpando, "Referral and Deferral by the Security Council", in A. Cassese et al. (eds.), The Rome Statute for an International Criminal Court: A Commentary (Oxford: OUP, 2002), p. 634.

40- ICC-05/02-07/01-1-Corr, para. 16.

41- M.H. Arsanjani, "The Rome Statute of the International Criminal Court", 93 AJIL 26,22(1993); M. Scharf, "The ICC Jurisdiction over the Nationals o Non-Party States: A Critique of the U.S. Position", 64 Law & Contemporary Problems 79,76,67(2001).

42- Sudan Tribune, "Sudan to Request ICJ Opinion on UNSC Authority to Refer Case to the ICC", 29 July 2008; Reuters, "Developing Nations worried by Sudan Indictment", 29 July 2008.

43- UN Charter, Art. 96(1); see also Art. 96(2) and Art. 65 of the Statute of the ICJ.

44- UN Charter, Arts. 27,18; H. Mosler, Oellers-Frahm, "Article 96" in B. Simma et al. (eds.), The Charter of the United Nations: A Commentary, 2 nd ed., Vol. II, (Oxford: OUP, 2002), p. 1183.

45- Conditions of Admission of a State to Membership in the United Nations(Article 4 of the Charter), Advisory Opinion, ICJ Reports (1948), p. 61.

46- Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, ICJ Reports 1996(I), pp.

- 232-233; Interpretation of Peace Treaties with Bulgaria, Hungary and Romania, ICJ Reports (1950), p.70. Contra, Application for Review of Judgment No. 273 of the United Nations Administrative Tribunal, Advisory Opinion, ICJ Reports 1982, pp. 333-334.
- 47- Application for Review of Judgment No. 333 of the United Nations Administrative Tribunal, Advisory Opinion, ICJ Reports 1987, p. 31.
- 48- S. Rosenne, The Law and Practice of the International Court, 1920-2005, Vol. I, (Leiden. Boston: Martinus Nijhoff, 2006), p. 287.
- 49- See for eg., UN Charter, Arts. 10, 11.
- 50- Ibid., Art. 12(1).
- 51- Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, ICJ Reports (2004), p. 148.
- 52- Ibid., pp. 148-150.
- 53- Frowein, Oellers-Frahm, "Article 65", in A. Zimmermann et al.(eds.), The Statute of the International Court of Justice: A Commentary, (Oxford: OUP, 2006), pp. 1415-1416.
- 54- E. De Wet, The Chapter VII Powers of the United Nations Security Council, (Oxford: Hart, 2004), pp. 134, 184; Frowein, Krisch, "Article 39" in B. Simma et al. (eds.), The Charter of the United Nations: A Commentary, 2 nd ed., Vol. I, (Oxford: OUP, 2002), pp. 717-718.
- 55- De Wet, supra, pp. 179, 184.
- 56- B. Conforti, The Law and Practice of the United Nations, 3 rd. rev. ed., (Leiden.Boston: Martinus Nijhoff, 2005), p. 186; Frowein, Krisch, "Article 41" in B. Simma et al.(eds.) Vol. I, supra note 54, p. 740.
- 57- See, UN Charter, Art. 39.
- 58- Prosecutor v. Du?ko Tadi?, Case No. IT-94-1-AR72, Decision on the Defence Motion for Interlocutory Appeal on Jurisdiction, 1995/10/2, paras. 33-36; See also the equivalent decision upon which the Yugoslavia Tribunal partly built on its argument, Effect of Awards of Compensation made by the U.N. Administrative Tribunal, Advisory Opinion, ICJ Reports (1954), p. 61.
- 59- UN Charter, Arts. 24(1) and(2), 25; Delbrk, "Article 24" in B. Simma et al.(eds.) Vol. I, supra note 54, p. 442 et seq.; Ibid., "Article 25" in Ibid, p. 452 et seq.
- 60- The leading authority on this rule (pacta tertiis nec nocent nec prosunt) is the Permanent Court of International Justice in Free Zones of Upper Savoy and The District of Gex, Judgment of 1932/06/7, P.C.I.J. , Series A/B., No. 46 , p. 141.
- 61- UN Charter, Art. 103; Bernhardt, "Article 103", B. Simma et al.(eds.) Vol. II, supra note 44, p. 1293 et seq.
- 62- UN Charter, Arts. 2,1; see also Preamble, para. 3 and G.A. Res. 2625(XXV) developing those purposes and principles; A. Orakhelashvili, "The Acts of the Security Council: Meaning and Standards of Review", 11 Max Planck YUNL 143, 149 (2007).
- 63- Interpretation of the Agreement of 25 March 1951 between the WHO and Egypt, Advisory Opinion, ICJ Reports 1980, pp. 89-90 ("International Organizations are subjects of international law, and, as such, are bound by any obligations incumbent upon them under general rules of international law, under their constitutions or under international agreements to which they are parties."(; also L. Mart?nez, "The Legislative Role of the

Security Council in its Fight Against Terrorism: Legal, Political and Practical Limits", 57 ICLQ 333, 345(2008).

64- Prosecutor v. Du?ko Tadi? , supra note 58, para. 28.

65- See also, R. Cryer, "Sudan, Resolution 1593, and International Criminal Justice", 19 Leiden JIL195, 214(2006).

66- For further details on the inconsistencies, see L. Condorelli, A. Caimpi, "Comments on the Security Council Referral of the Situation in Darfur to the ICC", 3 JICJ 590, 590 et seq.(2005); S.A.Willimas, W. A. Schabas, supra note 39, pp. 571-574; Cryer, supra note 65.

67- UN Doc. S/RES/1593(2005).

68- UN Doc. S/RES/1497(2003).

69- Rome Statute, Art. 12(2).

70- See also, S.A.Willimas, W. A. Schabas, supra note 39, pp. 573-574; Prosecutor v. Du?ko Tadi? . supra note 58, paras. 20-229; and Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) Notwithstanding Security Council Resolution 276(1970), Advisory Opinion, ICJ Reports, p45., para. 89.

71- Questions of Interpretation and Application of the 1971 Montreal Convention Arising From the Aerial Incident at Lockerbie (Lib yan Arab Jamahiriya v. United Kingdom)Request for the Indication of Provisional Measures, Order of 14 April 1992, ICJ Reports 1992, pp. 14-15; Namibia Advisory Opini.

72- Concurring, N. Elaraby, "The Role of the Security Council and the Independence of the International Criminal Court: Some Reflections", in M. Politi, G. Nesi(eds.), The Rome Statute of the International Criminal Court, (Aldershot: Ashgate, 2001), p.44.

73- Slobodan Milosevic v. The Netherlands, Judgment in the Interlocutory Injunction Proceedings, , President of The Hague District Court, Case No. KG1975/01, 31 August 2001.

74- Slobodan Milo?evi? v. The Netherlands, App. No. 01/77631, Eur. Ct. H.R., Decision on the Admissibility of the Application No. 01/77631, 03/19.2002 The Court's reacted in a similar manner in Mladen Naletili? v. Croatia, App. No. 99/51891, Eur. Ct. H.R., Decision on the Admissibility of the Application No. 99/51891, 05/4/2000.

75- PSC/MIN/Comm(CXLII), p. 2.

76- OIC/POL-03/EXE-COM/2008/FC/FINAL, p. 2.

77- UN Doc. S/RES/1828(2008).

78- M.El Zeidy, "The United States Dropped the Atomic Bomb of Article 16 of the ICC Statute: Security Council Power of Deferrals and Resolution 1422", 35 Vanderbilt JTL 1503 (2002).

79- UN Doc. S/RES/1422(2002); UN Doc. S/RES/1487 (2003).

80- On the regime of complementarity see, M.M. El Zeidy, The Principle of Complementarity in International Criminal Law: Origin, Development and Practice (Leiden.Boston: Martinus Nijhoff, 2008).

81- Rome Statute, Arts. 17 in conjunction with 19(2).



# الخريطة الجيوسياسية المتغيرة للشرق الأوسط .. نظرة تاريخية

د. محمد رياض \*

الآن، فالشرق الأوسط يشمل إلى جانب الدول العربية إيران، وأفغانستان وباكستان (جزئياً) في الشرق، وطاجيكستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وأذربيجان، وجورجيا، وأرمينيا، وتركيا، واليونان في الشمال وإثيوبيا، والصومال في الجنوب.

## مفترق طرق عالمية أو معبر عالمي

جغرافياً، الشرق الأوسط الآن هو واحد من أهم مفترق الطرق عالمياً، وكان قبل اكتشاف العالم الجديد هو المفترق العالمي الأوحى لآلاف السنين بين عالم المحيط الهندي من الهند إلى شرق إفريقيا وجنوب الصين، وبين بلاد البحر المتوسط الأوروبية من إسبانيا إلى روسيا. والمنطقة المركزية في هذا المعبر هي الجزء من بلاد الشرق الأوسط الذي يمتد من مصر والجزيرة العربية إلى الشام والعراق، وإلى تركيا وإيران، حيث كانت تتمركز هناك أهم أسواق العالم منذ الألف الخامسة قبل الآن (ق. 1).

وجغرافياً أيضاً، فإن هذا الموقع هو نتيجة أحداث جيولوجية استغرقت عشرات الملايين من السنين، كونت خريطة العالم

ماهية أسباب ذلك كثيرة، وواحد من أسس أسبابها أن شرقنا الأوسط يقع في مكان حساس من العلاقات العالمية في كل العصور، زادت قناة السويس أهمية علت عليها جيولوجية البترول، وفوق ذلك خطوط الطيران العالمية بين أوروبا وآسيا المدارية، والموسمية من الهند والصين واليابان إلى استراليا وشرق وجنوب إفريقيا.

ماذا نعني بالشرق الأوسط؟ هو تلك الكتلة الأرضية الكبيرة من نحو بلاد السند في باكستان إلى نحو بلاد أموداريا (جيحون) بوسط آسيا إلى جبال القوقاز والأناضول وبحر إيجه إلى شمال إفريقيا. وهو بذلك يشمل في قلبه بلاد الثقافة واللغة العربية من الفرات والخليج شرقاً إلى النيل غرباً، ومن الجنوب العربي إلى الشام شمالاً. ويحيط بهذا القلب مجموعات ثقافية إسلامية غير عربية في إيران وأفغانستان وكردستان والقوقاز (لغات هندو - أوروبية) والمجموعة التركية شرق وغرب بحر قزوين والأناضول (لغات أورال - التاي). وفي جنوب القلب، لغات حامية سامية في القرن الإفريقي وعربية بربرية في الشمال الإفريقي.

وباسماء الوحدات السياسية المتداولة

التغيير سمة شبه دائمة في الخريطة السياسية للشرق الأوسط بفعل عوامل ذاتية تنبع من تكوينات وتراكبات داخلية، أو بفعل قوى وعناصر خارجية، عن قصد أو غير قصد، ملتزمة فقط بمصالح خاصة تتصور ديمومتها، لكنها إلى مال بقوم غيرها أو بتفاعل القوى الذاتية في صحوة جديدة تستلهم المستقبل ولا تنظر للماضي إلا في صورة أطياف ذكريات.

(\*) استاذ الجغرافيا بجامعة عين شمس .

## المهاد الاولى للحضارة :

ولاكثر من سبب، قامت المهاد الاولى لحضارات الإنسان المعاصر Homo Sapiens حول انهار الشرق الاوسط الكبيرة والصغيرة منذ الالفين الثامنة والسابعة ق.ا. للدرجة التي استحققت اسم "الحضارات النهرية" على ضفاف النيل والفرات، وأنهار الهضاب التركية الكربية (كالخابور) والإيرانية (كالزاب) المطلة على سهول الشام والعراق من الشمال والشرق، وعلى أنهار سواحل فينيقيا، وفلسطين، وتونس، وداخل قبرص، وكريت، وجزر اليونان، وساحلى بحر إيجه، وهضاب الأناضول، وأنهار إيران الداخلية ووحداتها الكبيرة الغنية. وفي أقصى الشرق على ضفاف نهر السند (حضارات هارابا في البنجاب وموهانجدارو في السند الأدنى)، وأنهار وسط اسيا سيرداريا واموداريا (سيحون وجيحون في الكتابات التاريخية). لم تكن هذه الحضارات المتتالية مترامنة، لكنها أثرت في بعضها بعضا على مر الزمن، وورثت جميعا اهتمامات واحتكاكات تجارية بين خارج الشرق الاوسط وداخله، باعتباره يحتوى على مراكز تسويق واستهلاك عظمى في دول الرخاء القديمة لمنتجات محددة من العالم المدارى حول المحيط الهندي برا وبحرا، ومنتجات العالم البارد حول بحر البلطيق وسهول روسيا عبر الأنهار إلى البحر الأسود والأبيض، ومنتجات وسط اسيا والصين عبر الطريق البرى القديم (طريق الحرير) إلى فارس والعراق والبحر المتوسط في فينيقيا والأناضول.

### صراعات قديمة فى الشرق الأوسط وعليه :

بحكم حلول المناخ الجاف الذى سيطر على الإقليم منذ أواسط الالف الخامسة ق.ا.، فإن المساحات الغنية فى الشرق الأوسط محدودة ضيقة: وادى النيل ودلتاه، ووديان اليمن والجنوب العربى، وسهول العراق الوسطى والجنوبية، وسواحل الشام وفينيقييا وفلسطين الضيقة، وسواحل مصبات الوديان الصغيرة فى تركيا واليونان حول بحر إيجه، ووحدات إيران (أشهرها أصفهان وشيزار وكرمان)، وأودية الأناضول (سيهان وقيزل إرمق وسقاريا)، ثم الوديان الصغيرة فى أرمينيا وشمال إيران وأفغانستان، وأخيرا سهول نهري أموداريا وسيرداريا فى وسط اسيا. وربما كان سهل السند - البنجاب هو الأوسع والأكبر، لأنه يفتح على سهول الهند الشمالية واسعة الخصب والثراء. ونتيجة لهذه الأوضاع المكانية، نشأ نوعان من الصراعات:

الأول: صراع داخلى ثلاثى بين دول حضارات مصر والأناضول (الميتانى والحيثيون) والعراق - بالترتيب الزمنى - حول هذه المجالات الغنية وطرق التجارة. وكانت بلاد الشام هى مسرح الحروب الدائمة بين هذه القوى الثلاث فى أزمان مختلفة، فأنهكتها الحروب وأسلمتها إلى قوتين جديدتين هما الفرس والرومان.

الثانى: صراع على الشرق الأوسط جاء نتيجة تحركات الشعوب الهندو- أوروبية (تسمى أحيانا هندو- جرمانية) فى الالفين الرابعة والثالثة ق.ا.، القادمة من موطن البرد والفقر فى سهول اسيا وروسيا إلى بلاد الدلف والغنى فى سهول الهند والعراق ومصر، وما بينهم، مثل الهنود والميديين والفرس

التي نعرفها منذ بضع عشرات الالف السنين. وهو أيضا بتشكيلاته الداخلية نتيجة متغيرات مناخية منذ نحو عشر إلى اثنى عشر ألف سنة (ق.ا. ١٠). وبمقتضى تلك الأحداث الجيولوجية والمناخية، اتصل البحر المتوسط الشرقى والغربى ومن ثم إلى المحيط الأطلنطى عبر بوابة جبل طارق، وامتد شمالا إلى البحر الأسود عبر بوابة الدردنيل والبسفور. وفى فترة سابقة تعد بعشرات ملايين السنين، امتد المحيط الهندي شمالا إلى برزخ السويس عبر الأخدود الذى تكون فيه البحر الأحمر وخليجا السويس والعقبة، حتى كاد يتصل بالبحر المتوسط طبيعيا (غالبا كانت هناك فترات اتصال قديمة بقاياها هى البحيرات المرة والتمساح فى مصر). وامتد المحيط الهندي أيضا شمالا بغرب إلى ميزوبوتاميا (جنوب العراق) عبر خليج عمان والخليج العربى أو الفارسى.

### برمائيات الشرق الأوسط :

هكذا، تمت إحاطة الشرق الأوسط بالبحار من الجنوب العربى والصومال على المحيط الهندي الغربى بامتداده فى الخليج والبحر الأحمر، وإلى مصر والشام (الشام الاسم التاريخى لكل دولة شرق المتوسط الشرقى) وتركيا واليونان على البحر المتوسط، وإلى البحر الأسود وبحر قزوين فى تركيا وأذربيجان وإيران، كل ذلك فى تداخلات مستمرة بين اليابس والماء، مكونة كتلتين أرضيتين كبيرتين هما مصر والشمال الإفريقى تقود إلى بقية إفريقيا من ناحية، والعراق وإيران تقود إلى السند والهند ووسط اسيا من ناحية أخرى. وهذا المعبر البرى الواسع كان يقود إلى أراضى الاستبس فى جنوب روسيا وشمال البحر الأسود، ومنه أتت غزوات وهجرات مدمرة من راكبي الخيل المغول والترك (القرن ١٢ إلى ١٥) وقبلهم حشود الهندو - أوروبيين منذ الالفين الرابعة والثالثة ق.ا.

وإلى جانب الأراضى الشاسعة، هناك أشباه جزر كبيرة، كالجزيرة العربية، وتركيا الأناضول، واليونان، وأشباه جزر صغيرة، مثل سيناء بالغة الأهمية طبيعيا وسياسيا وتاريخيا، والمورة فى البحر المتوسط، ومسنندم وقطر فى الخليج العربى. وهناك أخيرا جزر عديدة فى شرق المتوسط، مثل قبرص وكريت، وجزر صغيرة يونانية ويمنية وإريتريّة وعمانية.

وبعبارة وجيزة، فالشرق الأوسط كتلة برية تتخللها المياه من جوانبه: الجنوبي والشمالى والأوسط فى امتدادات بحرية عديدة تقود إلى أوروبا والأطلنطى فى الشمال وإلى شرق إفريقيا وجنوب اسيا فى الجنوب. وكلها كانت، ولا تزال، جسورا للاتصال والعلاقات التجارية البحرية التى هى أكبر وأمن وسائل النقل والانتشار (بغض النظر عن العواصف المفاجئة) مقارنة بالنقل البرى محدود الحجم والوزن، والملى بمخاطر وأطماع جماعات البشر التى تمر عبرها تلك الأشكال الثمينة من سلع التبادل التجارى.

هذا الموقع الجغرافى البر - مائى كان له، ولا يزال، ميزة الانفتاح وروح التسامح على العوالم الأخرى دون الكثير من حساسية وعصبية العزلة الجغرافية، كغالبية أوروبا أو الهند والصين القديمة، أو سكان الواحات الداخلية والغابات الاستوائية والجبال الوعرة. وعلى هذه الخلفية، تمهدت أرضية خصبة لنشأة الحضارات العليا الاولى فى العالم.



والحيثيين والميتاني والفريجين والسكيزيين والأرمن .. الخ ..

أحدثت هذه الهجرات متغيرات أغلبها في الجوانب السياسية والتقنية، لأنها غالباً استسلمت للكثير من المكونات الحضارية والثقافية لشعوب الشرق الأوسط القدماء. وتمثلت أكبر نتائج تلك الصراعات الخارجية في تلك الترتيبات السياسية الجديدة التي كونت الإمبراطورية الفارسية ثم الرومانية. وربما، كان ما حدث في اليونان في تلك الفترة نموذجاً مؤرخاً (بعمومية) عندما تحولت حضارة "ميكانيا" الإغريقية القديمة إلى الحضارة "الدورية" أو ما نعرفه بحضارة اليونان منذ نحو ثلاثة آلاف سنة ق.م. تحت ضغط الهجرات الهندو - أوروبية من التراقيين والإيليريين والمقدونيين .. الخ، والتي كان من نتائجها الهجرة اليونانية التي سماها الفراعنة هجرة أهل البحر الذين هزمهم مرنبتاح ورمسيس الثالث (١١٦٠-١٢٣٠ ق.م.) فاستقرت جماعة الفلسطينيين منهم فيما نعرفه الآن باسم أرض فلسطين.

ومنذ ذلك الوقت، تارجح مصير الشرق الأوسط بين قوى ذاتية فاعلة في إعادة صياغته من شتات إلى وحدة، ثم دورة أخرى من الشتات والوحدة، وبين قوى خارجية ضاغطة، سواء تلك التي توحد الإقليم تحت حكم واحد أو تشتته تطبيقاً للمثل "فرق تسد".

#### أوائل التوحيد السياسي للشرق الأوسط :

وبدلاً من انقسام الإقليم بين ممالك مصر، والحيثيين في تركيا، والميتاني في كردستان، ودول المدن الصغيرة الفينيقية والكنعانية والسومرية، ومملكتي بابل وآشور، صارت هناك إمبراطورية واسعة تضم الشرق الأوسط تحت سلطة الفرس. ولكن الصراع مع الرومان ثم مع بيزنطة أدى إلى إعادة انقسام الشرق الأوسط إلى قسمين. فبحكم علاقات المكان الجغرافية، أصبحت سهول العراق من نصيب الفرس، وصارت الشام ومصر من نصيب الرومان.

ثم جاءت الخلافة الإسلامية، فوحدت كل الشرق الأوسط من عهد عمر بن الخطاب (٦٣٤ - ٦٤٤) من شمال إفريقيا إلى فارس ووسط آسيا تحت سلطة مركزية واحدة لنحو ثلاثة قرون، وتحت سلطة رمزية لفترة انتهت بسقوط بغداد في منتصف القرن الثالث عشر. وفي الحقيقة، فإن الفترة الفارسية والفترة الإسلامية هي التي شهدت وحدة أراضي الشرق الأوسط بالكامل من مصر إلى إيران ووسط آسيا (برغم تكون دول إسلامية شبه مستقلة في مصر وشمال سوريا وإيران لفترات متعددة).

#### عودة الانقسام السياسي :

ثم جاءت فترة الغزو الصليبي (١٠٩٩ - ١١٨٧) على أرضية مقسمة بين أواخر عصر الخلافتين العباسية في بغداد والفاطمية في القاهرة (٩٩٦ - ١١٧٤)، وكتاهما كانت في مراحل الأقول والضعف. وفي القرن الصليبي، تمزقت دول الشرق الأوسط بين ممالك و"كونتات" صليبية على طول الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وبين ممالك وإمارات إسلامية في الداخل، ساندتها العداءات والنزاعات، إلى أن جاء صلاح الدين (١١٧٤-١١٩٣) فوضع حجر الأساس في نهاية الممالك الصليبية، وأعاد بصورة عامة وحدة الشرق الأوسط من مصر إلى أعالي الفرات.

ولم ينقض وقت طويل، حتى جاءت الغزوة المغولية للمصر بقيادة هولاكو، فأنتهت كل ما كان في إيران والعراق (سقوط بغداد ١٢٥٨) ثم الشام، ولكنها توقفت عن مصر بعد أول هزيمة مغولية في معركة عين جالوت أمام المماليك (١٢٦٠). فقد كانت خطوط الإمداد المغولية قد طالت وأصابها الوهن في بلاد معادية بينما كانت دولة ممالك مصر في أول نشأتها وفتوتها تواجه اختبار عسكري كبير لها وفي ظهيرها خط إمداد استراتيجي قصير وقوي في نهاية مصر الأيوبية. وعين جالوت تكاد تشكل قبل بضعة قرون معركة تور - بواتيه أو بلاط الشهداء (١٠٣٣) حين نجح شارل مارتل في إيقاف الزحف الإسلامي، بعد أن طالت خطوط إمداده من الأندلس وشمال إفريقيا. وهما في الواقع التاريخي نماذج لمعركة واحدة، لم تكن بالحاسمة عسكرياً، لكنها يمكن أن تعكس مسار التاريخ. فلا المسلمون أعادوا الكرة في فرنسا، ولا المغول أعادوا الكرة إلى مصر، فربما لو عادت لتغير اتجاه التاريخ للأحسن أو الأسوأ.

#### التوحيد السياسي ثانية :

معركة عين جالوت إذن كانت نقطة البداية في إعادة توحيد جديد للقسم الغربي من الشرق الأوسط من مصر إلى الشام والحجاز في العصر المملوكي، استمر نحو ثلاثة قرون. ولكن في أوائل القرن السادس عشر، أطاحت الدولة العثمانية الناشئة بدولة المماليك في معركة مرج دابق (١٥١٦). فالعثمانيون كانوا متقدمين في تكنولوجيا الحرب باستخدام قوة نيران المدفعية. بينما ظلت الفروسية ومهارة السيف عماد القوة المملوكية، ومن ثم كانت المعركة شبه محسومة، ونتج عنها سقوط كل دول الشرق الأوسط (عدا إيران) تحت حكم واحد في اسطنبول، يمتد من العراق وبعض الخليج العربي، ومن الشام ومصر والحجاز واليمن إلى شمال إفريقيا.

هكذا أقدار الشرق الأوسط: وحدة وتفتت باستمرار على مدى أكثر من ثلاثة آلاف سنة، دول تنشأ وتقوى، وتفتت وتتردى وتتفسخ وتأنق، سواء كانت تلك دولاً محلية كمصر وبابل، أو دولاً شاسعة الامتداد على مضمار الإقليم كفارس وبيزنطة والخلافتين الإسلامية والعثمانية.

#### التقسيم الحالي (قبل الأخير) :

ومنذ ضعف الدولة العثمانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أصبح الشرق العربي من الدولة مجالاً لحركات استقلالية. على سبيل المثال، تمرد المصريون على الأتراك بعد الفتح العثماني (١٥٢٢ - ١٥٢٥) مما استدعى ما يشبه إعانة الكبير قصيرة العمر (١٧٦٠ - ١٧٧٣) في مصر والشام الذي كان يبغى استعادة عصر المماليك. ونابليون في مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) الذي قاومته ثورة القاهرة مرتين في ١٧٩٨ و١٨٠٠، ثم اشترك الجيش التركي والأسطول البريطاني في إنهاء الحملة الفرنسية. وفي أواخر القرن التاسع عشر، ظهرت الدعوة للقومية العربية مقابل القومية القردانية (التركية)، والتي زكتها بريطانيا، شطرين. وذلك بالإضافة إلى الاطماع الأوروبية في أواخر أملاك

العثمانيين في البلقان (روسيا والنمسا)، وثورة اليونان من أجل الاستقلال في عام ١٩٣٢، التي ساندتها كل دول أوروبا ضد العثمانيين، وصراع محمد علي والدولة العثمانية (معظم أوروبا تسند العثمانيين) ثم النفوذ والاحتلال البريطاني في مصر وإمارات الخليج (راس الخيمة وعمان والكويت والبحرين)

على هذه الخلفية، تمت مشاعر العروبة واستغلها الانجليز بسياسة ميكافلية رسمياً هي توحيد شريف مكة في إقامة الدولة العربية الشاملة على أنقاض الدولة العثمانية في الشام والعراق وفلسطين، في خطابات مكملهون والشريف حسين بن مكة (ولو أنه أخذ شكل التأييد السلمي في أحيان)، بينما هي في السر (١٩١٦) تتفاسم الدولة العثمانية مع فرنسا فيما عرف باسم اتفاقية سايكس - بيكو وفي الوقت نفسه (١٩١٧)، تطلق وعد بلفور لصالح وطن قومي لليهود في فلسطين. ويسبق ذلك اتفاقيات سرية منذ ١٩٠٧ بين بريطانيا وروسيا القيصرية تقسم إيران إلى منطقتي نفوذ بريطاني في الجنوب الشرقي، وروسي في الشمال، ومنطقة محايدة في الوسط وكذلك اتفاق ١٩١٥ بين بريطانيا وروسيا القيصرية وفرنسا، على أن تستولي روسيا على اسطنبول ومضائق البحر الأسود (لكن لم ينفذ بعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا ١٩١٧) ولقد كان اتفاق سايكس - بيكو يتضمن القضاء تقريباً على الدولة العثمانية، أولاً، بتقسيم المنطقة العربية بينهما، ومنح فرنسا الجانب الأكبر من جنوب تركيا، وتكوين دولة أرمينيا على حساب شمال شرق تركيا، ومنح إيطاليا معظم سواحل تركيا الجنوبية، ومنح اليونان كل السواحل الغربية لتركيا لكن مجهودات القوميين الأتراك العسكرية بين ١٩٢١ و ١٩٢٢ (أتاتورك وإنونو) أدت إلى هزيمة اليونان، وإلغاء كل هذه الصفقات في معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي أخذت تركيا بمقتضاها جنوبها الحالية

### خريطة لفرنس العرب :

رسم العميل البريطاني الأول في الشرق العربي لفرنس خريطة قديمة في نوفمبر عام ١٩١٨ للحكومة الإنجليزية حول تقسيم الشرق الأوسط عرضت مؤخرًا في متحف الحرب البريطاني في لندن.

يضم الجزء الأكبر من الخريطة معظم ما هو الآن سوريا وشرق لبنان ومعظم الأردن وغرب العراق الصحراوي تحت اسم (دولة العرب) على رأسها الملك فيصل بن الشريف حسين وفي شمال العراق وشمال شرق سوريا، دولة عربية ثانية تحت النفوذ البريطاني، يرأسها الأمير زيد، ووضع في العراق الأوسط والجنوبي دولة عربية ثالثة باسم العراق برئاسة الأمير عبد الله، بحيث تكون تحت الإدارة الإنجليزية كما وضع علامات استفهام على ولاية الموصل وكرستاتان التركية أما لبنان الغربية، فقد ضمها إلى النفوذ الفرنسي، وحول خليج الإسكندرونة إقام لفرنس دولة أرمينية تمتد من إنطاكية إلى الإسكندرونة ومرسين

وفي الخريطة، تقع فلسطين تحت النفوذ البريطاني، وحدودها الشمالية أكثر إلى الشمال من الحد الحالي، بينما حدها الجنوبي خط مستقيم من جنوب البحر الميت إلى غزة على البحر المتوسط، ومن ثم تضم كل صحراء النقب إلى سيناء المصرية

لكن لم تلتفت بريطانيا وفرنسا لأراء لفرنس، لأنها ترى أنه كان متعاطفا مع القضية العربية بحكم إقامته الطويلة في العرب، وبعدنا مخطط سايكس - بيكو بالحدود التي ورثتها الدول العربية حالياً فرنسا في لبنان وسوريا، وبريطانيا في العراق والأردن وفلسطين، بينما هي موطدة الأقدام في مصر ولقناة وضمت ولاية الموصل إلى العراق بعد استعنتها صفوى قامت به عصبة الأمم، وبذلك باعتبار وجود مناطق النفوذ العراقي في الشمال ائدال وقد كتبت السعودية نمو بحهود الملك عبد العزيز وأن كانت الخريطة قد أكدت وجوداً سياسياً لأمير شمر في شمال نجد السعودية، كانها منطقة تماس تفصل بين آل سعود في الجنوب والهاشم في الشمال

ولكن السيطرة البريطانية على منطقة الشرق الأوسط التي تأكدت أهميتها بحفر قناة السويس، ثم استعراج احتلال من إيران والعراق والسعودية وبقية دول الخليج تراجعت أمام استيلاء الولايات المتحدة على المادة السياسية والعسكرية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين، حدثت تغييرات سياسية قوضت من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة والتي ساندتها بريطانيا، حتى لا تبقى بعيداً عن الرهان في حالة النجاح، بينما تحتفظ لنفسها بالقدر على التراجع في حالة الفشل، كما فعلت مؤخراً في العراق وكان من أهم هذه التغيرات السياسية اضطراب بريطانيا للانسحاب من الهد في عام ١٩٤١ حيث انقسمت الأخيرة إلى جمهوريتي الهد وباكستان، وضمت بذلك ثورة نزاع لاتزال قائمة حتى اليوم كما كان إعلان قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨، التي وضعت بدعاً على معظم فلسطين، أيضاً مصدراً لنزاع مستمر في الشرق العربي حتى الآن. وتلا ذلك تغير نظام الحكم في مصر في عام ١٩٥٢، وبعده ١٩٥٦، فشل الغزو الثلاثي الذي كان هدفه الأساسي إسقاط عبد الناصر، كما غيرت فرنسا سياستها في شمال إفريقيا، وانسحبت من تونس والمغرب أما بريطانيا، فقد ركزت استراتيجيتها على منطقة شرق عدن بدلاً من شرق السويس، كما أصيبت سياستها بفشل آخر عقب وقوع انقلاب العراق في عام ١٩٥٨ وسقوط حلف بغداد

من ناحية أخرى، فقد تعرض المد العربي لانتكاسة بسبب فشل الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٦١، وتصارع مصر والسعودية عن طريق الوسطاء، بعد وقوع ثورة اليمن ١٩٦٢، ثم وقوع حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧ وبعد حرب ١٩٧٣، التي شكلت أول هزيمة عسكرية نفسية لإسرائيل رغم الدعم الأمريكي، فقد عقدت اتفاقيات سلام بين إسرائيل ومصر في عام ١٩٧٩، وهو العام نفسه الذي سقط فيه حكم الشاه (نرطقي الخليج) في إيران، وظهر خطاب سياسي إيراني جديد كان أشبه بالثوارال السياسي في الشرق من ناحية أخرى، أدى انقلاب الحكم في أفغانستان، مما هدّد بوصول الاتحاد السوفيتي إلى منافذ على المياه الدافئة، بالولايات المتحدة لدعم الحركات الصحابية الإسلامية، مثل طالبان والقاعدة، لتقويض النفوذ السوفيتي، مما أحدث زلزالاً حقيقياً في إطار الحرب الباردة

إن حالة التشبث المتكررة في منطقة الشرق الأوسط أدت ببعض الجيوبوليينيكيين إلى تسميتها بمنطقة التشرنم

تركيا

دولة عربية

(الأمير زيد)

تحت النفوذ

البريطاني

دولة الأرمن

العراق

(الأمير عبد الله)

تحت الإدارة البريطانية

لبنان

(فرنسا)

الدولة العربية

(الأمير فيصل)

فلسطين

(بريطانيا)

النقب

مصر

سيناء

جبل شمر

## مبسطة خريطة لورنس في تقسيم المنطقة العربية 1918

لقد نجح أسلافنا، لأنهم شغلوا أنفسهم بالمستقبل، والعقل العربي ليس عقلا يحفظ التراث فقط، وإلا لما كانت إسهامات الحضارة الإسلامية من عرب وترك ومغول وهنود قد غزت عالم الغرب بالأسس التي بنيت عليها حرية الفكر والإبداع والاكتشاف.

أفكار جديدة للتقسيم :

بعد إطلاق الحرب الأمريكية على الإرهاب في أفغانستان والغزو الأمريكي للعراق، والتداعيات التي تلتها، أصبحت الولايات المتحدة تفتش عن طرق للخروج من أزمتها في العراق

shatter zone . ولعل أول أسباب ذلك الجغرافيا الطبيعية للمنطقة، التي أدت إلى تكون بؤر حضارية متعددة في مصر والعراق وسوريا واليمن .. الخ..

ولكل حضارة تاريخ وعلاقات مجالية مختلفة، وكل منها لا تزال تضم بين ضلوعها أمجادا حاق بها القدم، ومع ذلك فهي حية في روحها.

ورغم أنه ليس عيبا أن نستلهم بعض أمجاد الماضي لشحن النفوس، فيجب ألا ننظر إلى الخلف بل إلى الأمام، فالتاريخ القديم فيه أصالة، لكنها لا تفيد في ظل الأوضاع الجديدة حولنا.

الشرق الأوسط المميتة، لكنها بالقطع خرافة علمية. ففي الوقت الذي تقرب فيه دول أوروبا، بغض النظر عن اختلاف عشرات اللغات من الألمانية والإنجليزية والفرنسية .. الخ، والأديان والمذاهب المسيحية من كاثوليكية وإنجيلية وأرثوذكسية والإسلام واليهودية وغير المعتنقين، وفي الوقت الذي تتداخل فيه اللغات والثقافات والأيدولوجيات في إطار الولايات المتحدة من الإنجليزية، والإسبانية، والصينية، والأمريكيين السود والهنود الأصليين، وبرغم عشرات المذاهب المسيحية من البروتستانتية والكاثوليكية والمورمانية، والفودو، والإسلام واليهودية، والصينيين باديانهم العديدة - في هذا الوقت، تستدعي القوى الإمبريالية فكرة التطهير العرقي من حيث الجنس والمذهب واللغة (كما صنعوا في يوجوسلافيا)، وذلك لتكوين شتات ضعيف من الدول في الشرق الأوسط، غير قادر على مواجهة تنامي القوة الإسرائيلية من ناحية، وتحكم الولايات المتحدة في أكبر احتياطي بترولي عالمي من ناحية أخرى. والواقع أن الناحيتين مترابطتان كوجهي عملة واحدة، حيث يؤدي الواحد إلى الآخر دوماً حتى الآن، فماذا في مستقبل "معلوم"؟ هل تزيد سطوة الاحتكار أم نتجه إلى تعادلية محسوبة؟

فالشرق الأوسط يسوده الإسلام بمذهبيه، والمسيحية بمذاهبها في مناطق متفرقة متداخلة مع المسلمين، وكذلك اليهودية، وإن كانت أقلية إلا في إسرائيل. وتسوده الثقافة العربية وعناصر حضارية من موروثة الثقافات القديمة. ولغويا، فإن أكبر المجموعات اللغوية هي مجموعة اللغة السامية، العربية والعبرية (مع إضافة اليديش جرمانى الأصل إليها)، وتقابلها اللغات الهندو-أوروبية، متمثلة في إيران وأفغانستان وكردستان وطاجيكستان. ثم هناك المجموعة اللغوية التركية في تركيا وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان .. الخ. وفي الشمال الإفريقي، تسود العربية وتتداخل مع لغة ولهجات البربر. وفي السودان بوضعه الحالي، تسود العربية أيضا كلفة تخاطب مع عشرات اللغات الإفريقية والحامية بين المسلمين والمسيحيين والديانات القبلية في الشمال والجنوب، وكذلك في الغرب والشرق. وبعيدا عن التداخلات الدولية، فقد عاش الناس في الشرق الأوسط جنبا إلى جنب برغم هذه الاختلافات اللغوية والدينية والثقافية. وإن جرى تشدد في أحيان، فإنما هو عارض زمني يزول بفضل التشابه الحضارى. ومثل هذا حدث كثيرا وبصورة مميتة في أوروبا والولايات المتحدة، ولا يزال يحدث في البلقان والهند وفي أوروبا الغربية تجاه الأقليات الإسلامية وتجاه انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بل في الولايات المتحدة بصورة مباشرة أو مستترة.

فلماذا إذن التركيز على تهميش الشرق الأوسط سياسيا؟ والإجابة معروفة سلفا، فلو لم يكن البترول لما كان هذا الاهتمام، ولو لم تكن إسرائيل في المنطقة، لما كانت هناك التخللات الغربية المستمرة بحجج أكثرها مغالطة الحفاظ على أمن إسرائيل، لأن العالم يعرف أنها حتى الآن "دولة حرب" مكونة من شقين، أولهما: القوى العسكرية التي هي أكبر وأقوى وأكثر استخداما للتقنيات العسكرية من أي دولة شرق أوسطية (ناهيك عن مخزونها من الحرب النووية). والشق الثاني أنها في أزماتها تجد عوناً عسكرياً قوريا من القوى الغربية، وأخصها الولايات المتحدة، إلى

مكرامة، وللمحافظة على ما تبقى لها من علاقات مع دول الشرق الأوسط. ومن هنا، ظهرت أفكار تركزت على استدعاء للتراكيين الإثنية واللغوية والحضارية لتفتيت الشرق الأوسط إلى دول وبولايات في حاجة إلى رعاية الولايات المتحدة (وبعض دول الغرب) وهذا السيناريو هو إعادة واستعادة لما فعلته بريطانيا العظمى وفرنسا في الشرق الأوسط منذ قرابة ٩٠ عاما، حين فتت الدول العربية، التي كانت ضمن الدولة العثمانية، إلى عدة دول، بعضها لأن متناحر مستغرق في هذا التناحر المقيّد للنمو والتصالح فكم أنشأت سوريا ولبنان والعراق وفلسطين وشرق الأردن في اتفاقيات السلام في العشرينيات الأولى من القرن الماضي، تفكر بعض المصادر الحالية في الولايات المتحدة في إعادة تفتيت الشرق الأوسط مرة أخرى.

وأولى الدول المضارة هي العراق، حيث تقسم إلى ثلاث دول: سنة وشيعة وأكراد، على أن الدولة الكردية لن تضم فقط كردستان العراقية، بل أكراد إيران وسوريا وتركيا، بحيث تمتد حتى قرب البحر الأسود، مسيطرة بذلك على معظم شرق تركيا وشمال شرق سوريا وغرب إيران. أما دولة الشيعة العراقية، فتتمدد إلى إقليم خوزستان - منطقة البترول الإيراني العظمى - وتلف حول الكويت لتشمل كل المنطقة الشرقية من السعودية وبولة البحرين، وهي أيضا المنطقة الكبرى للبترول السعودي. وبذلك، تصبح الدولة الشيعية العربية من بغداد إلى حدود قطر وإلى الساحل الإيراني أكبر منتج وأكبر احتياطي بترولي في العالم. وربما يفسر هذا اتجاه الولايات المتحدة الحالي لتأييد الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة (وقليل من الأكراد من أجل الشكل).

سوريا هي التالية في التقسيم. فإلى جانب فقدان الشمال السوري لصالح دولة كردستان، سوف تفقد أيضا المنطقة الساحلية من اللانقية إلى الحدود اللبنانية الحالية. وعلى هذا، فإن لبنان الكبرى سوف تمتد شمالا إلى حدود أنطاكية التركية، وبالتالي تصبح سوريا والعراق السنن دولتين حبيستين ليست لهما إطلالة على البحر.

السعودية هي الثالثة في التفتيت. فإلى جانب فقد المنطقة الشرقية وبترولها، سوف تفقد أيضا الشمال الغربي الذي سوف ينضم إلى الأردن ليكون الأردن الكبرى بساحل طويل على البحر الأحمر حتى قرب ميناء ينبع. وكذلك سوف تقام دولة في الحجاز تشمل المدينة ومكة، وتسمى الدولة الإسلامية المقدسة. وفي الجنوب، تتضخم اليمن لتشمل أجزاء كبيرة من الصحارى السعودية.

إيران سوف تفقد الغرب لحساب الدولة الشيعية، والشمال الغربي لحساب الدولة الكردية، وإقليم آخر يلتحق بدولة أذربيجان. ومقابل ذلك، تمتد شرقا إلى غرب أفغانستان بما في ذلك منطقة هيرات، بينما تفقد الجنوب الشرقي الذي ينضم مع بلوخستان الباكستانية ليكونا دولة البلوش أو البلوخ. وأخيرا، فإن أفغانستان ستعوض بامتدادها على كل أراضي الأقاليم الباكستانية الشمالية الغربية، وتتقلص باكستان إلى السند والبنجاب فقط.

هذه الصورة، التي تستدعي الاختلافات اللغوية وبعض المذاهب الإسلامية، قد تكون من الناحية النظرية حلا لإشكاليات



تصور رالف بيترز لتقسيم الشرق الأوسط

الجنوب لا ترغبها السعودية (وهما حلفاؤنا)، ولذا كان الإبقاء على صدام هو حل الإشكاليات، فضلا عن أنه يعطى تبريرا لبقاء الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة تغيرت جذريا تجاه الموضوع بعد نحو عشر سنوات. فقد تم الغزو وسقط صدام، ومنذ ذلك الوقت والأمن العراقي مزعزع الأركان. ويرى كثير من أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين والجمهوريين أن تقسيم العراق هو الحل الوحيد لخروج الولايات المتحدة من هذا المأزق.

#### موازن القوة وموازن الشعوب :

مثل هذا التقسيم أو غيره هل هو قادر على الوجود لمدة مشابهة لتقسيم سايكس - بيكو، حتى مع بقاء القوة العسكرية الأمريكية؟ أم هل تعيد الولايات المتحدة سياسة الاستعمار البريطاني منذ قرن وتفقد مصداقيتها التي تزعم أنها نموذج للديمقراطية؟ أم تغلب مصالح الغرب البترولية في ظل العولة "الغربية"، فتفرض التقسيم والتشتيت من جديد، رعاية لمصالحها ولتذهب الديمقراطية أدراج الرياح (لفترة ما)؟ وهل تعتقد العولة الغربية أن البترول سيظل يتدفق طوعا إليها، رغم أنف القوى المحلية؟ وإلى متى يظل البترول محركا للسياسة وعمره قصير، بافتراض صحة الأرقام الغربية حول الاحتياطي العالمي؟ وما هو موقف قوى عالمية أخرى، متمثلة في روسيا والصين واليابان والهند؟

جانب العون المادي والتعاطف الغربي الدائم تحت سيف التهديد باتهام "معاداة السامية" كسلاح شديد الفعالية على التركيبات الحزبية الغربية في أوروبا والولايات المتحدة خاصة.

الخريطة التي بين أيدينا لتصور التقسيم السياسي، رسمها رالف بيترز، الضابط السابق في المخابرات الأمريكية، فضلا عن كونه كارتوجرافا (متخصص في علم الخرائط)، وينسب إليه أنه صاحب مصطلح "التدمير الخلاق" Creative Destruction في قوس الأزمات (بمعنى الشرق الأوسط) بديلا لمصطلح الهلال الخصيب.

نشر بيترز الخريطة ومقالا في "دورية القوات المسلحة" في يونيو ٢٠٠٦. وبعد أن انتقدتها بشدة جريدة الفجر الباكستانية، أصدرت الخارجية الأمريكية بيانا في يناير ٢٠٠٨، نفت فيه علاقتها بالمقال والتصور الذي جاء فيه، باعتبار أنه عمل لمواطن أمريكي لا يعكس سياسة الولايات المتحدة إطلاقا. لكن المتحدث أضاف أن الولايات المتحدة ملتزمة بتعهد إحداث تغييرات كبرى في قوس الأزمات، وأن الدعوة للتغيير تأتي من داخل الشرق الأوسط، أي أنهم يطلبون ذلك.

ويرى المحللون السياسيون الأمريكيون أنه لو أن حرب تحرير الكويت المسماة "عاصفة الصحراء" قد واصلت حملتها لإسقاط صدام حسين عام ١٩٩١، لكانت النتيجة انقسام العراق إلى دولة كردية في الشمال لا توافق عليها تركيا، وإلى دولة شيعية في



الحكم وفصل السلطات، لكنها ليست كذلك في سياستها الشرق اوسطية التي تستدعي دائما القوة العسكرية باشكالها، ضاربة بحقوق الإنسان عرض كل الحوائط، بما فيه حائط المبكى. وعلى الاغلب، ستكون المركز المالى الاكبر، باعتبارات تقليدية قديمة واستراتيجية مهيمنة مع بيوت المال الكبرى. وهي ايضا متفوقة تقنيا في أنواع متعددة من الصناعات الزراعية والكيميائية والدقيقة، وبخاصة الاسلحة الخفيفة التي تجد رواجاً لدى شعوب العالم الثالث، وهي بكل هذا بالفعل ممثل العولمة في الشرق الاوسط

المزيد من الحرص على إسرائيل له مدى، فلكل قرن جيوبوليتيكية تتغير وتتسارع، بحيث يصبح لكل عقد مقتضيات نابعة من التشابك العالمى المتنامى، ومن الذات الداخلية للشعوب، لأن الركود هو الموت، وما من شعب مات، حتى لو استعبد، كإفريقيا، وما من شعب ظل على القمة للأبد.

وفي الجانب المحلى، هل توافق إيران على قيام دولة شيعية في جنوب العراق تسيطر على بترول الخليج العربى والإيراني معاً؟ وما هو موقف السعودية من مشروعات تقسيم الدولة الحالية إلى قسمين (نجدى شرقى مقابل حجازى فى الغرب)؟ وما هو موقف تركيا، الحليف القوي فى الشرق الاوسط، من تكوين دولة كردية، حتى فى أضيق مضاميتها بشمال العراق فقط؟ وعشرات الأسئلة التي ليست لها إجابات، ولكنها حتماً سيكون لها ردود فعل نابعة من الشعوب، بل والحكومات فى عمق داخلها الحضارى والاقتصادى والوطنى.

وعلى الأغلب، فإن المشاعر القومية ستزداد انفعالا وتاججا مع كل زيادة فى مكاسب إسرائيل، فهي حالة نفسية تنافس وتعارك الفائز كلما زاد تغلغلا، ولا يحسب لها حساب فى لوجستيكية الحياة مع الجيران. إسرائيل الآن تكاد أن تكون شرطى المنطقة منذ فترة، وتزيد قوة ودعما باعتبارها الديمقراطية الوحيدة أمام العالم. وهي فى هذا المجال ديمقراطية فى نظم



# الأزمة المالية في الأمم المتحدة وسبل علاجها

د. ناجي عبد النور \*

ليقيم قتيحة \*

## أولاً- تعدد نظم الميزانية :

إن ميزانية الأمم المتحدة ليست واحدة أو موحدة، وإنما توجد عدة نظم مختلفة من الميزانية، لكل واحدة منها مصادر تمويل خاصة ومتعددة. ويمكن التمييز بين عدة أنواع:

### أ- الميزانية العادية :

وهي الميزانية التي توجه نحو برامج النشاطات الأساسية للأمم المتحدة وأجور الموظفين والمقر الرئيسي والمقر الثانوية، وحجم النفقات المخصصة لها، موزعة على القطاعات المختلفة. ويتم تمويل هذه الميزانية من مساهمات إجبارية تدفعها الدول الأعضاء وفقاً لنظام تضعه وتحدد معاييرها الجمعية العامة للأمم المتحدة وتراجعها دورياً (١). ولقد حددت الجمعية العامة عام ١٩٧٩ نسبة ٢٥٪ كحد أقصى للمساهمة المالية و ٠,٠١٪ كحد أدنى، وتغيرت نسبة الحد الأقصى عام ٢٠٠١ بحيث أصبحت تقدر بـ ٢٢٪.

وهذا يعني أن سياسات التمويل والإنفاق في الأمم المتحدة تنطوي على خلل بنيوي وليس خللاً طارئاً، مما أدى مع مرور الوقت إلى انعكاسات سلبية على أداء الأمم المتحدة وفعاليتها، لاسيما في مجال تمويل أنشطتها وبرامجها الإنمائية وعمليات حفظ وبناء السلم، والتي تكلف خزينة المنظمة الملايين من الدولارات.

في هذا الإطار، سيعالج هذا المقال الجوانب المختلفة للأزمة المالية في المنظمة وأسبابها المتعددة. فما هي أسباب الأزمة المالية في الأمم المتحدة؟ وما هي أهم المقترحات التي يمكن من خلالها تجاوز هذه الأزمة؟

### القسم الأول- أسباب الأزمة المالية في الأمم المتحدة :

هناك عدة أسباب تراكمت عبر عقود من الزمن من حياة المنظمة لتؤدي في النهاية إلى هذه الأزمة المالية الخانقة، ويمكن تلخيصها في العناصر التالية:

تعانى الأمم المتحدة من أزمة مالية خانقة تضعها على حافة الإفلاس، وهذه الأزمة هي أزمة مزمنة وقديمة، إذ بدأت في الستينيات من القرن الماضي، ولا تزال مستمرة حتى اليوم، على الرغم من تفاوت حدتها من وقت لآخر حسب الظروف الدولية السائدة.

(١) قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر.

بأقليم دارفور غرب السودان، ولقد خصص لها مبلغ بقيمة ١,٢٨ مليار دولار في إطار ميزانية عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩). وكذلك قوة الأمم المتحدة المنتشرة في تشاد وجمهورية إفريقيا الوسطى لحماية المدنيين الفارين من النزاع في دارفور (٦)، ولقد خصصت لها الجمعية العامة مبلغ ١٨٢,٤٤ مليون دولار من ميزانية عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بمبلغ ٤,١٧ مليارات دولار بزيادة ٥٠,٥٪ عن الميزانية السابقة. وتم إقرار الميزانية بأغلبية ١٤١ صوتاً من أصل ١٩٢ عضواً بالمنظمة (٣) (لأول مرة منذ عشرين عاماً يأتي إقرار الميزانية بالأغلبية وليس بالإجماع وهذا بسبب الاعتراض الأمريكي) (٤).

٣- عمليات تمويل من خلال التبرعات أو المساهمات الطوعية للمنظمات والشركات وحتى الأشخاص (٧). ومن أمثلة هذه العمليات نفقات قوات حفظ السلام في قبرص والتي تتحملها بالكامل ٢٠ دولة فقط.

### ج - الأنشطة الميدانية الإنمائية والإنسانية :

وهي تلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدات المقدمة للدول النامية في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية وغيره من البرامج المماثلة أو المرتبطة به، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالمساعدات المقدمة في حالات الكوارث الطبيعية أو الحروب وغيرها. وتمول هذه الأنشطة عن طريق المساهمات التطوعية فقط، حيث تعقد الأمم المتحدة مؤتمراً سنوياً للدول المانحة، تعلن فيه عن حجم الأموال أو المساعدات العينية التي تنوي تقديمها لتمويل برامج الأمم المتحدة في هذه المجالات عن السنة أو السنتين التاليتين، حتى تتمكن الأمم المتحدة من وضع خططها وبرامجها. وغالباً ما يكون حجم الموارد المخصص للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الناشئة عن المدفوعات الطوعية أكبر بكثير من حجم الأموال المقدمة للميزانية العادية للأمم المتحدة. وتنفق الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها - لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان - ما يقرب من ٦,٥ مليار دولار على الأنشطة التنفيذية الإنمائية، التي تشكل بمعظمها برامج اقتصادية واجتماعية وإنسانية تنفذ لمساعدة أكثر بلدان العالم فقراً (٨).

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود حدود فاصلة بين هذه النظم التمويلية المختلفة، حيث تتداخل أحياناً موارد النشاطات التنموية ضمن موارد الميزانية العادية، كما تدرج بعض نفقات حفظ السلام في الميزانية العادية، كما تمت الإشارة إليه. فعلى سبيل المثال، أظهرت الميزانية العادية لسنتي ١٩٨٦-١٩٨٧ وجود ٣٦ مليون دولار تحت بند البرنامج العادي للمعونة الفنية، و٣٢ مليون دولار لتغطية بعض نفقات كل من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين الفلسطينيين على التوالي، رغم أن مثل هذه الأنشطة تدخل عادة في إطار البرنامج الممول من المساهمات التطوعية.

### ثانياً- عدم الاتفاق حول أسس ومعايير توزيع الأعباء :

بعد مرور أكثر من ستين عاماً على نشأة الأمم المتحدة، لا يزال هناك اختلاف بين الدول الأعضاء حول نظام ثابت ودائم لأسس ومعايير توزيع الأعباء والالتزامات المالية للأمم المتحدة على الدول الأعضاء. ويعود ذلك إلى غياب الاتفاق حول الأولويات وحول توزيع الموارد المحدودة جداً على المطالبات المتعددة

ويعد اعتماد برنامج الميزانية من جانب الجمعية العامة، يصبح على كل دولة عضو أن تسدد التزاماتها المالية السنوية للمنظمة وفقاً لجدول الحصص الذي تم إقراره، وفي موعد أقصاه ٣١ يناير من كل سنة. ولقد بلغ إجمالي الميزانية العادية للأمم المتحدة لسنة ٢٠٠٥ نحو مليار دولار (٢). وقدرت ميزانية عامي (٢٠٠٨-٢٠٠٩) بمبلغ ٤,١٧ مليارات دولار بزيادة ٥٠,٥٪ عن الميزانية السابقة. وتم إقرار الميزانية بأغلبية ١٤١ صوتاً من أصل ١٩٢ عضواً بالمنظمة (٣) (لأول مرة منذ عشرين عاماً يأتي إقرار الميزانية بالأغلبية وليس بالإجماع وهذا بسبب الاعتراض الأمريكي) (٤).

### ب- نفقات عمليات حفظ السلم :

كان من المفترض أن يسرى على هذه النفقات نفس النظام المطبق بالنسبة لبنود النفقات الأخرى المدرجة في الميزانية، لكن اعتراض الاتحاد السوفيتي وفرنسا ورفضهما سداد حصتيهما في نفقات قوات الأمم المتحدة، خاصة في الكونغو سنة ١٩٦١، شكلاً بداية سلسلة متتالية ومختلفة الدوافع من الاعتراضات ورفض المساهمة في هذه العملية أو تلك من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم من جانب العديد من الدول الأخرى. ورغم الحسم القانوني لحكمة العدل الدولية لهذه القضية بتأكيداتها، في رأيها الاستشاري، أن نفقات قوات الطوارئ الدولية ونفقات قوات الأمم المتحدة في الكونغو هي من قبيل النفقات العادية، ومن ثم يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتحمل نصيبها منها وفقاً لنفس النظام المتبع في توزيع النفقات العادية الأخرى للمنظمة، لكن لم يتج هذا الرأي دمج ميزانية عمليات حفظ السلم في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وهكذا، أدت التطورات اللاحقة إلى وجود نظامين مختلفين لتوزيع الأعباء المالية على الدول الأعضاء، أحدهما يتعلق بنفقات عمليات حفظ السلم، والآخر يتعلق بالميزانية العادية للمنظمة، بل أكثر من ذلك أدت إلى وجود نظم تمويل مختلفة لعمليات حفظ السلم نفسها. وهناك على الأقل ثلاثة أنظمة مختلفة لتمويل هذه العمليات (٥):

١- عمليات يتم تمويلها وفقاً لنظام الحصص الإلزامية، وهي عبارة عن نسخة معدلة للنظام المعمول به في النفقات العادية، حيث تدفع الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن نسبة تزيد بنحو ٢٢٪ عما تدفعه لتمويل النفقات العادية للمنظمة. أما الدول النامية، فتدفع ٢٠٪ من الحصة المقررة عليها لتمويل النفقات العادية، والدول الأكثر فقراً تدفع ١٠٪ فقط من هذه الحصة. أما بقية الدول، فتساهم بنفس نسبة ما تدفعه لتمويل النفقات العادية للمنظمة.

٢- عمليات لا تزال تدرج في الميزانية العادية للمنظمة، ومن ثم تخضع لنفس نظام الحصص الإلزامية المستخدم في تمويل كافة بنود هذه الميزانية. ومن الأمثلة على هذه العمليات نجد تلك التي قامت بها الأمم المتحدة في وقف إطلاق النار في جامو وكشمير، والتي بدأت منذ ١٩٤٩ حيث لا تزال مجموعة المراقبة العسكرية في الهند وباكستان Unmogip تمارس عملها هناك حتى الآن. كذلك قوة حفظ السلام المشتركة بين الأمم والاتحاد الإفريقي المشكلة من ٢٦ ألف جندي، والتي من المقرر أن تنتشر

تتجاوز حصتها ٨٠٪ من الميزانية، بينما الدول التي توافق عليه، يزيد عددها على الأغلبية اللازمة لإقراره وهي أغلبية الثلثين، لا تساهم في الميزانية التي تم إقرارها إلا بنسبة ٢٠٪ (١٠).

### ثالثاً- غياب الشفافية في عملية الإعداد والرقابة على الميزانية :

تتسم عملية إعداد وإقرار الرقابة على الميزانية في الأمم المتحدة بالكثير من الغموض وعدم الوضوح وتداخل صلاحيات الأجهزة المختلفة في الأمم المتحدة. وحتى وقت قريب، كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة هي التي تلعب الدور الرئيسي في إعداد الميزانية، ودون أن تخضع هذه العملية لأي نوع من التخطيط أو الإعداد المسبق والدقيق لبرامج طويلة الأمد، ولم تعرف عملية التخطيط والبرمجة عند إعداد الميزانية إلا منذ وقت قصير نسبياً.

ويرى الأمين العام السابق كوفي أنان (١١) أن هناك مشاكل تتعلق بغياب الشفافية وعدم توافر المعلومات المالية ذات الصلة اللازمة لتوفير إرشادات واضحة للدول الأعضاء أو لمديري الأمانة العامة بشأن الصورة المالية للمنظمة. كما أن الهياكل الأساسية العتيقة والمجزأة لتكنولوجيا المعلومات، والعمليات اليدوية التي عفى عليها الزمن، وتجزؤ حسابات حفظ السلام والصناديق الإنمائية، كلها تؤدي إلى التعطيل، كما تؤدي - وهو الأهم - إلى الحيلولة دون جمع البيانات الأساسية اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية ولسلامة عمليات الرقابة والمراجعة، ودون تتبع تلك البيانات. ومن بين الأمثلة الكثيرة على هذه المشاكل، يمكن الإشارة إلى:

- ١- تقدم الأمانة العامة إلى اللجنة الخامسة كل عام آلاف عديدة من الصفحات التي يتداخل مضمون الكثير منها. ففي الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، مثلاً، تم تقديم ٢٧٥ تقريراً مستقلاً.
- ٢- تجرى عملية إعداد الميزانية قبل صدور تقرير الأداء البرنامجي المتعلق بفترة الميزانية السابقة، فلا تدمج فيها الدروس المستخلصة من التقرير.
- ٣- هناك ما يزيد على ١٥٠ صندوقاً إنمائياً مستقلاً و٣٧ حساباً خاصاً منفرداً لحفظ السلام، ولكل منها ترتيبات الدعم والتكاليف الخاصة به.

٤- لا تغطي صناديق رأس المال المتداول ناقصة التمويل سوى أسبوعين أو ثلاثة من عمليات الأمم المتحدة.

٥- تتسم التدفقات النقدية بالبطء ويصعب التنبؤ بها، ويرد في الربع الأول من فترة الميزانية العادية أقل من نصف المبلغ المقرر. أما بالنسبة للأنصبة المقررة لحفظ السلام، التي تفرض على مدى العام، فإن سداد مبالغ كبيرة منها يستغرق عدة أشهر، وعادة ما يبلغ إجمالي المبالغ غير المسددة ما يتراوح بين مليار ومليار دولار.

٦- لم تتغير السلطة التقديرية الرسمية للأمين العام فيما يتعلق بالميزانية على مدى أكثر من ٣٠ عاماً.

ورغم حدوث تقدم ملحوظ في قواعد واليات إعداد وإقرار

والميزانية. ويعد تعدد مصادر التمويل أحد مظاهر هذا الاختلاف، حيث إن وجود ميزانية خاصة بنفقات عمليات حفظ السلم سببه - كما تمت الإشارة إليه - يعود إلى رفض بعض اعتبار هذه النفقات تدخل ضمن النفقات العادية للأمم المتحدة، والتي ينبغي على الدول الأعضاء أن تسهم مجتمعة في تحملها، كل حسب قدرته، وإنما هي من قبيل النفقات التي يجب أن يتحملها من تسبب في انتهاك القانون الدولي وتعريض السلم الدولي للخطر. كما أن بعض الدول تعتبر أن الأنشطة الإنمائية والإنسانية للأمم المتحدة هي من قبيل الأعمال الخيرية، ومن ثم فإنها لا يمكن أن ترتب التزاماً قانونياً أو تدخل في إطار المسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي أو يتعين عليه أن يلتزم بأعبائها. ووفقاً لهذا المنطق، يصبح تمويل هذه الأنشطة مسألة اختيارية أو طوعية لمن يرغب أو يقدر في الوقت نفسه (٩).

ولقد ترتب على هذا الوضع عدم عدالة توزيع الأعباء على الدول في إطار تمويل النشاطات المختلفة، بما فيها عمليات حفظ السلم والأنشطة التي تمول عن طريق المساهمات التطوعية، والإخلال بالقاعدة الأساسية التي يجب أن تسود أي مجتمع "منظم"، هي أن الأعباء المترتبة على عملية تنظيم هذا المجتمع يجب أن يساهم فيها الجميع، كل حسب قدرته، وليس حسب رغبته مع افتراض أن القدرة واحدة ولا تتغير بطبيعة النشاط المطلوب في تمويل النفقات المترتبة عليه. من جهة أخرى، فإن وضع حد أقصى لما يجب أن تساهم به أكثر الدول غنى في المنظمة هو أمر مبرر، حيث إن امتناع دولة تقوم وحدها بتحمل ربع أو ثلث أو نصف نفقات المنظمة عن أداء حصتها أو تأخير موعد الوفاء بالتزاماتها أو حتى مجرد التهديد بذلك، يمكن أن يؤدي إلى تهديد عمل المنظمة بالتوقف كلية أو التأثير على توجهاتها وسياساتها ووقوعها تحت الابتزاز.

ومع ذلك، فإن وضع حد أقصى لا يحل المشكلة من جذورها، ذلك أن نسبة ٢٢٪ هي في الواقع نسبة مرتفعة، وكثيراً ما أدت تهديدات الولايات المتحدة بتخفيضها أو عدم دفعها إلى إرباك كبير للمنظمة. كما أن ذلك يعني إسهام عشر دول بأكثر من ثلاثة أرباع الميزانية. فإذا ما اتفقت دولتان فقط أو ثلاث على الامتناع عند دفع حصصها (كما هو الحال مثلاً مع الولايات المتحدة وألمانيا واليابان والتي تساهم معاً بنحو ٥٠٪ من ميزانية الأمم المتحدة) فإن ذلك قد يؤدي إلى شل حركة المنظمة كلية، وهنا يكمن الخطر.

من جهة أخرى، نجد أن نحو ١٠٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدفع كل منها الحد الأدنى المقرر وهو ٠,٠١٪ بالنسبة للميزانية العادية، أي أنها مجتمعة لا تتحمل أكثر من ١٪ من إجمالي الميزانية العادية، وأقل من ذلك بالنسبة لميزانية عمليات حفظ السلم. ولقد أدى هذا الوضع الغريب إلى وجود مفارقة عند إقرار مشروع برنامج وميزانية الأمم المتحدة في حالة عدم وجود اتفاق عام على الأولويات وعلى حجم الميزانية وكيفية توزيعها على البنود المختلفة. فعندما كان مشروع الميزانية يطرح على التصويت (قبل أن تتم الموافقة على إقراره عن طريق الإجماع العام تحت ضغط الولايات المتحدة بعد منتصف الثمانينيات) كانت الدول التي تصوت ضده أو تمتنع عن التصويت عليه هي الدول التي

يقدر عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٨٠ بـ ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة. وفي ١٩٨٠، كان عدد الدول التي لها حق أصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٠ دولة.

http://fr.wikipedia.org/wiki/organisation\_des\_nations\_unies

Organisation des Nations unies, Un article de Wikipédia, L'encyclopédie libre:

الرجع:

الدولة	سنة ٢٠٠٥	سنة ٢٠٠١
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢٪	١٩,٦٣٪
الصين	١٩,٥٠٪	١٩,٨٢٪
البرازيل	٨,٦٠٪	٧,٥٠٪
ألمانيا	٦,١٠٪	٥,٠٧٪
فرنسا	٤,٩٠٪	٥,٠٩٪
روسيا	٣,٨٠٪	٣,٥٧٪
الهند	٢,٥٠٪	٢,٥٢٪
البرازيل	٢,٠٠٪	٢,٠٩٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,٠٠٪	٢,٠٩٪
الصين	٢,٠٠٪	٢,٠٩٪

الدول الأكثر تأثيراً في الجمعية العامة للأمم المتحدة



## العضوية فى مجلس الأمن.

إذن، لقد استخدمت الدول الكبرى مساهماتها المالية كسلاح للضغط على المنظمة، ومن ثم يمكن القول إن تأخير الدول عن سداد حصصها المقررة عليها فى مواعييدها هو السبب الرئيسى للآزمة المالية الحالية فى الأمم المتحدة. ويعكس هذا الوضع فى الواقع وجود أزمة ثقة فى المنظمة وعدم حماس بأهمية ما تقوم به من دور، هذا فضلا عن أن هذه الميزانية هى أصلا شحيحة ولا تكفى لتغطية المطالب العالمية المتزايدة على الأمم المتحدة. ورغم تزايد هذه الميزانية سنويا، إلا أنها تعتبر منخفضة إلى حد كبير بالقيمة الفعلية - أى بعد حساب التضخم وتقلبات أسعار العملات - هذا على الرغم مما تطلبه الدول الأعضاء باستمرار من برامج وأنشطة جديدة (انظر الشكل رقم ١). فإذا أخذنا مثلا الميزانية العادية لسنتى ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ - والتي قدرت بـ ١,٣ مليار دولار - فسنجد أنه مبلغ زهيد جدا بالمقارنة بما تنفقه إدارة الاتحاد الأوروبى على الأمور الإدارية والموظفين، إذ تنفق ٤,٥ مليار دولار، وتنفق الولايات المتحدة فى مجال التعليم فى ولاية نيويورك وحدها ١٢ مليار دولار، وعلى ميزانية الدفاع ٢٠٠ مليار دولار. كما أنفق العالم سنة ٢٠٠٢ نحو ٧٩٤ مليار دولار على التسليح ومن بين أكثر الدول اتجارا بالسلاح فى العالم أربع دول دائمة العضوية فى مجلس الأمن.. وكل هذه الأرقام تبين أنانية الدول وشحها وعدم الثقة فى آليات العمل الجماعى للأمم المتحدة (٢١).

## خامسا- تزايد الصراعات والمشاكل الإقليمية وتورط المنظمة بها :

يرى الكثير من المحللين أن الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة قد تورطت فى العديد من المشاكل والصراعات، التى كان من الأفضل أن تتصدى لها المنظمات الإقليمية إعمالا بقاعدة توزيع الاختصاصات فى إطار التنظيم الدولى، خاصة تلك المتعلقة بالنزاعات المسلحة الإقليمية والمسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من المشاكل، والتى تكون المنظمات الإقليمية أقدر على حلها. من جهة أخرى، تصر الدول الكبرى على عرض كل كبيرة وصغيرة من المشاكل الدولية على الأمم المتحدة بهدف إضعاف دور المنظمات الإقليمية حتى تضمن لنفسها الهيمنة والسيطرة على مجريات الأحداث الدولية والداخلية، بغض النظر عما إذا كانت الأمم المتحدة صالحة للتصدى لها من عدمه (٢٢). وتشير التقارير إلى أنها سجلت فى سنة ١٩٩٥ فقط نحو ٧٠٠٠ حالة تدخل للأمم المتحدة، وهذا ما أدى إلى إنفاق الملايين من الدولارات من حساب المدفوعات العامة فى خزانة المنظمة (٢٣).

من جهة أخرى، تتكلف عمليات بناء السلام تكاليف باهظة ترهق كاهل المنظمة، كالبعثات السياسية التى ترسلها الأمم المتحدة فى إطار عمليات بناء السلام، حيث جاء فى تقرير كوفى أنان - الذى نشر سنة ٢٠٠٢ - وهو بعنوان "النقائص المرتبطة بالقضايا التى يعالجها مجلس الأمن" - أن مشاريع تمويل ١٨ بعثة سياسية خاصة بالأمم المتحدة، قد بلغ مجموع تكاليفها ٨٠٠,٩٠١,١٠٨ دولارات. فمثلا منذ مارس ٢٠٠٢، تتواجد بعثة الأمم المتحدة فى أفغانستان (MANUA) والتى تتولى تحقيق المصالحة الوطنية فى بلد فرقته النزاعات الإثنية فى ظل الاحتلال

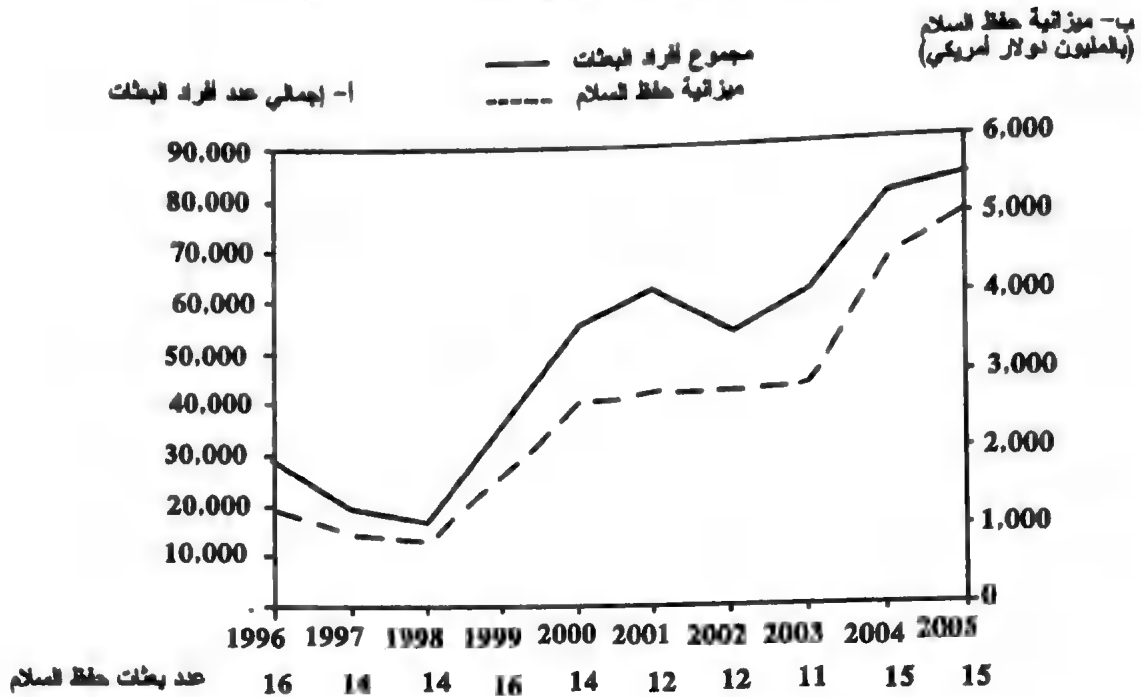
ولقد دأبت الولايات المتحدة، وهى أكبر مساهم فى ميزانية الأمم المتحدة العادية وفى ميزانية حفظ السلم، على ممارسة الضغط المالى على المنظمة من خلال التهديد بمنع تمويل المنظمة. ولقد اتخذت عدة خطوات تجاه الحد من عمليات التمويل حتى وصلت الديون المستحقة عليها للمنظمة فى نهاية عام ١٩٩٠ إلى نحو ١,٣ مليار دولار (١٥) وارتفعت بعد ذلك بكثير (انظر الجدول رقم ١).

وهكذا، تحولت الولايات المتحدة من أكبر مساهم فى تمويل الأمم المتحدة إلى أكبر مدين لها. ولقد استخدمت وضعها المتميز فى المنظمة للضغط ماليا على الأمم المتحدة لإجبارها على القيام بإصلاحات معينة عن طريق تأخير دفع حصصها المقررة أو الامتناع كلية عن الدفع. ورغم أن حصة كل دولة فى الميزانية العادية للأمم المتحدة تكون واجبة السداد فى الأول من يناير من كل سنة، وهو ما تلتزم به معظم الدول الغربية، وحتى عدد كبير من الدول النامية، إلا أن الولايات المتحدة تسدد جزءا من ديونها عن الأعوام السابقة فى أكتوبر من كل سنة، بحيث تظل دائما مدينة للأمم المتحدة بما يعادل ٢٠ إلى ٣٥٪ من الميزانية الجارية (١٦)، وتبرر عدم التزامها بدفع كامل حصصها بوجود فساد مالى وإدارى فى المنظمة. فى هذا الصدد، يقول السيناتور الأمريكى السابق جيس هيلمز Jess Helms: إننى مقتنع تماما بأنه بدون التهديدات الأمريكية القوية بالانسحاب لا شىء سيتغير أو يتبدل. ومع إبقاء المساهمات والتمويلات الأمريكية السخية، لا جديد سيطرأ على التعديلات المالية فى خزانة المنظمة. ولقد هدد صراحة بالقول: لقد حان الوقت المناسب لتنفيذ أحد الخيارين : إما الإصلاحات وإما النهاية (١٧). وقد قدم السيناتور الأمريكى الجمهورى جوى سكاربورو تشريعا رسميا إلى مجلس النواب الأمريكى من أجل انسحاب الولايات المتحدة واستبدال وجودها بتأسيس ما سماه "جامعة الديمقراطية" (١٨).

ومن المفارقة أنه فى الوقت الذى كان فيه جورج بوش يطالب الأمم المتحدة بقرار من مجلس الأمن يجيز استخدام القوة ضد العراق فى نهاية عام ٢٠٠٢، كانت الولايات المتحدة أسوأ المساهمين فى ميزانية الأمم المتحدة مع مجموعة أخرى من الدول، منها البرازيل، وروسيا والأرجنتين، إذ بلغت ديونها للأمم المتحدة فى تلك السنة ١,٥ مليار دولار (١٩). ولقد عبر كوفى أنان آنذاك عن قلقه بشأن هذه الآزمة المالية بالقول "إن وضع خزانة الميزانية العادية للأمم المتحدة فى وضع جد حرج" (٢٠).

فى الواقع، إن الولايات المتحدة ليست المدين الوحيد للأمم المتحدة، بل إن أكثر من نصف الدول الأعضاء لا تسدد اشتراكاتها فى أجالها. لا تمتلك الأمم المتحدة أية آلية لإلزام أعضائها بدفع حصصهم فى وقتها المحدد، إذ إن المادة ١٩ من الميثاق تنص على معاقبة العضو الذى يمتنع عن سداد حصته، إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة فى السنتين السابقتين أو زائدا عليها، حيث يعاقب العضو بحرمانه من التصويت فى الجمعية العامة. ويمكن للجمعية السماح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشئ عن أسباب خارجة عن إرادة العضو، لكن هذا الإجراء العقابى يبقى إجراء رمزيا ومحدودا فقط بالتصويت فى الجمعية العامة، وبالتالي لا يمكن تطبيقه على الولايات المتحدة أو على دولة أخرى دائمة

## النمو السريع في ميزانية قوات حفظ السلام



(أ) سنتان في المتوسط بالنسبة للأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثات وفي وظائف حاسب  
للدعم في المقر

(ب) للميزانية السنوية تغطي الفترة من يوليو إلى يونيو التالي.

المصدر: <http://test2.firefox-firefox-firefox.cn/arabic/reform/images/figure2.jpg>

إضافة إلى كل ما سبق، تجدر الإشارة إلى تكاليف المحكمتين الجنائيتين الخاصتين بيوجوسلافيا سابقا ورواندا لمعاقبة مجرمي الحرب فيهما، حيث قدرت تكاليف المحكمة الخاصة بيوجوسلافيا في سنتي ٢٠٠٠-٢٠٠١ فقط بـ ٢٢٤,٦٠٠ ألف دولار، و قدرت تكاليف المحكمة الجنائية الخاصة برواندا بـ ١٧٨ مليون دولار سنة ٢٠٠١ (٢٦).

كل هذه عينات مختلفة من نفقات الأمم المتحدة المتزايدة، وهو ما يفسر جانباً مهماً من تضخم احتياجاتها المالية وتزايد المطرد.

### القسم الثاني - الإصلاح المالي في الأمم المتحدة :

نظراً لتأثير الأزمة المالية للأمم المتحدة على أدائها، خاصة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فقد بذلت العديد من الجهات الدولية، سواء من داخل أو خارج المنظمة، الكثير من الجهد من أجل وضع حد للأزمة المالية التي تتعرض لها المنظمة، حيث اقترح بعض المختصين جملة من المقترحات.

#### أولاً- مقترحات بطرس غالي :

أيد بطرس غالي مجموعة من الإجراءات المالية الواسعة

الأمريكي، و قدرت تكاليف هذه البعثة بـ ٢٣٧,٠٩٣,٥٠٠ دولاراً (٢٤). وتعد بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان، المتواجدة منذ ٢٠٠٠، مثالا آخر على بعثات الأمم المتحدة المكلفة، حيث تقوم بجهود إعادة السلام في هذا البلد، و قدرت تكاليفها بـ ١,٠٥٣,٨٠٠ دولار.

ولا تكتفي الأمم المتحدة بإرسال بعثاتها إلى العالم فقط، وإنما تقوم أيضاً باستقدام خبراء، كمجموعة الخبراء الليبيريين، التي أسست بهدف تطوير الوضع السياسي الداخلي في ليبيريا. ولقد كلفت هذه المجموعة ميزانية الأمم المتحدة في فترة أربعة أشهر فقط نحو ٤١٩ ألف دولار. وكذلك مجموعة خبراء الصومال، والتي كانت تهدف إلى جمع معلومات مستقلة بشأن انتهاكات الحظر على الأسلحة المفروض على الصومال منذ عام ١٩٩٢، و قدرت تكاليف هذه المجموعة بـ ٨٠٠ ألف دولار (٢٥).

إضافة إلى ما سبق، يكلف مبعوثا الأمم المتحدة الخاصان إلى مناطق العالم المختلفة ميزانية الأمم المتحدة مبالغ طائلة، فقد تكلفت نفقات المبعوث الخاص للأمن العام إلى بيروت حتى سنة ٢٠٠٢ فقط نحو مليون دولار.

عامة من الرتب. وتقدم الأمانة العامة دليلاً إرشادياً بأملاك الموظفين لأغراض العلم فقط. ويكون للأمين العام سلطة إعادة توزيع الوظائف حسبما تقتضي الضرورة، وإعادة تصنيف ما يصل إلى ١٠٪ من الوظائف في كل فئة عامة ضمن أي فترة معينة من فترات الميزانية.

- منح الأمين العام السلطة ضمن أي فترة معينة من فترات الميزانية، لاستخدام الوفورات المحققة لتغطية ما ينشأ من أولويات أو أنشطة غير متوقعة، بحيث لا تزيد قيمة ذلك على ١٠٪ من الميزانية العامة للوظائف.

٥- في مجال ممارسات الإدارة المالية، يقترح ما يلي:

- دمج حسابات حفظ السلام المخصصة لبعثات ميدانية مختلفة في مجموعة واحدة من الحسابات والتقارير، اعتباراً من عام ٢٠٠٧، بهدف تحسين إدارة النقدية والمرونة التشغيلية.

- استحداث سياسة جديدة في يوليو ٢٠٠٦ لتحل محل أربعة تعليمات إدارية قائمة لتبسيط إدارة الصناديق الائتمانية، بهدف تبسيط القواعد والإجراءات، وإيجاد فئة واحدة من الصناديق الائتمانية تتسم بالاتساق والمرونة.

- رفع الحد الأقصى لسلطة الالتزام الممنوحة من الجمعية العامة لعمليات حفظ السلام من ٥٠ مليون دولار إلى ١٥٠ مليون دولار، وفصلها عن عدد محدد من قرارات مجلس الأمن.

- زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول الخاص بالميزانية العادية من ١٠٠ مليون دولار إلى ٢٥٠ مليون دولار.

- الاحتفاظ بفائض الميزانية، بما في ذلك فائض عمليات حفظ السلام، للاستخدام في الفترات التالية، رهناً بموافقة الدول الأعضاء.

- إنشاء صندوق مستقل لتغطية النفقات غير المتوقعة التي تنشأ بسبب تقلبات أسعار الصرف والتضخم، على أن يجري تمويله عن طريق التحويل من فوائض الميزانية.

- فرض فوائد على متأخرات الدول الأعضاء من الاشتراكات المقررة.

٦- في مجال تقييم الأداء والإبلاغ عنه، اقترح كوفي أنان ما يلي:

- تخصيص مزيد من الموارد للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجالات قياس الأداء، مع ترشيح تلك الأنشطة.

- إصلاح أدوات الرصد والتقييم والمواصفة بين توقيتاتها، بحيث يمكن تقييم نتائجها عند وضع الميزانية التالية.

- الربط بوضوح بين عملية الميزانية والتخطيط ونتائج الأداء، وتخطيط العمل وتقييم أداء المديرين، ضماناً لفعالية إدارة الموارد التي تقدمها الدول الأعضاء.

٧- إعادة تنظيم النهج المالي للأمانة العامة على أساس المبادئ الرئيسية التالية: توخي الشفافية في وضع الميزانية وتحديد النتائج، والأخذ بالمرونة في الإدارة، مع إخضاعها للمساءلة بما يقتضي عملية تغيير مستمر. وتظهر تجربة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن إعادة تنظيم العمليات الأساسية لاداء

التنوع لإيجاد حل لمشكل السيولة النقدية، كما دعا فريقاً استشارياً معنياً بتمويل الأمم المتحدة لإعداد دراسة وتقديم التوصيات المتخصصة في هذا الشأن. ولقد أصدر هذا الفريق التقرير المعروف باسم فولكر/ أوجاتا عام ١٩٩٢، كما طرح عام ١٩٩٥ على الدول الصناعية السبع اقتراحاً بإصدار سندات، إلا أنه لم يتم اعتماد وقبول أي من هذه الاقتراحات (٢٧).

كما اقترح في الوقت نفسه اتخاذ سلسلة من إجراءات التقشف الصارمة بهدف خفض الميزانية، حيث قام بخفض عدد المناصب العالية في الأمانة العامة وتعيين المفتش العام للرقابة، وفرض قواعد جديدة للحد من السفر والتنقلات، ووضع معايير للمساءلة. ولقد سمحت كل هذه الإجراءات بتخفيض النفقات، إلا أنها لم تحل الأزمة المالية للمنظمة.

## ثانياً- مقترحات كوفي أنان :

اقترح الأمين العام الأمم المتحدة السابق كوفي أنان، لمعالجة المشاكل المالية التي تتخبط فيها المنظمة الدولية، ما يلي:

١- إيجاد عملية تتسم بالمرونة والتركيز الاستراتيجي لوضع الميزانية، بالاعتماد على الإصلاحات السابقة التي أدت إلى الأخذ بالميزانية القائمة على النتائج في الأمانة العامة.

٢- تحقيق الدول الأعضاء والأمانة العامة للتوازن السليم بين الرقابة والحرية الإدارية، وكذلك بين ما تقدمه الدول الأعضاء من توجيه وإرشاد والمرونة التي تحتاج إليها الأمانة العامة للوفاء بهذه الرغبات. وبذلك، تتوافر لدى الأمانة العامة السلطة اللازمة لتوزيع ونقل الموارد لكي تنفذ الالتزامات التي توكلها إليها الدول الأعضاء تنفيذاً فعالاً.

٣- إيجاد صلات واضحة تربط الأداء بتخصيص الموارد، مما يفسح المجال أمام إدارة استثمارات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أفضل نحو ممكن. وهذا سيمنح الدول الأعضاء مزيداً من الثقة في شفافية وتوافر المعلومات ذات الصلة التي تبني عليها قراراتها.

٤- في مجال التخطيط الاستراتيجي للميزانية وتنفيذها، يقترح الأمين العام السابق ما يلي:

- أن تعمل الدول الأعضاء مع الأمانة العامة على إيجاد سبل لمواصلة زيادة الطابع الاستراتيجي لعملية استعراض الميزانية، والحد من العمليات التي تنطوي على الازدواج وكثرة التفاصيل، وتحتاج إلى عمالة كثيفة، والمواءمة بين المدخلات الرئيسية لعمليات الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام وعمليات المصادر الخارجة عن الميزانية.

- أن تختصر مدة دورات الميزانية، حيث يجب قصر مدة إعداد الميزانية العادية وإقرارها على ١٢ شهراً، على أن تتم كافة مراحل عملية استعراض الميزانية في أثناء الجزء الرئيسي (من سبتمبر لغاية ديسمبر) من الدورات العامة للجمعية العامة. ويلزم مواصلة دورة إعداد ميزانية حفظ السلام مع السنة التقويمية.

- ضرورة دمج أبواب اعتمادات الميزانية في ١٢ جزءاً بدلاً من الأبواب الحالية البالغ عددها ٣٥ باباً.

- تعتمد الوظائف بأعداد مجمعة مع تبويبها ضمن أربع فئات

والامن المتزايدة: فرض رسوم على مبيعات الاسلحة التقليدية، وهو الاقتراح الذى تبناه رسميا الامين العام السابق بطرس غالى فى تقريره "خطة السلام" (٣١).

لكن يؤخذ على هذا الاقتراح انه يتناقض مع الاهداف الرئيسية التى تقوم عليها الامم المتحدة، والداعية لمنع انتشار الاسلحة او التهديد بالقوة، لاسيما وان صناعة الاسلحة لا تستخدم فى دعم المشروعات الاستثمارية التى تحقق فوائد وارباحا، ولكنها تستخدم فى القتل والتدمير.

٢- بالنسبة لتمويل التنمية المستدامة: من منطلق الاعتراف بان كل الجهود التى بذلت حتى الآن لم تثمر نتائج مهمة لإنجاح خطط التنمية فى دول الجنوب، خاصة ان نظام التمويل الحالى، الذى يقوم على المساهمات الطوعية لا يمكن الاعتماد عليه بالكامل، لان ما هو مطلوب اكبر بكثير مما يتيح هذا النظام. وفى هذا الإطار، تاتى اقتراحات دروفيل وناجمان، والتى تنطلق من ضرورة الإقرار بأن الامر اخطر من أن يعالج فى إطار برنامج محدود وفقا لمفهوم هو اقرب إلى تقديم الصدقة والإحسان. ويمكن الحصول على تمويل هذا النشاط المهم من خلال وسائل عديدة، من بينها فرض أنواع من الضرائب على رحلات الطيران والاتصالات وخدمات البريد الدولية، وكذلك على بعض أنواع المبادلات والتجارة الدولية (والتي تقدر بأكثر من تريليون دولار يوميا)، وكذلك على بعض أنواع المعاملات المالية، مثل السندات الدولية، وعلى النقل التجارى العابر للممرات المائية الدولية ... الخ.

إن فرض الضرائب والرسوم قد يشكل مصدرا مهما من مصادر التمويل البديلة للأمم المتحدة، حيث يرى أستاذ الاقتصاد

N. Gregory Mankiw (٣٢) أن بإمكانها المساهمة فى حل العديد من المشاكل الدولية الخطيرة. فمثلا الرسوم على انبعاثات الكربون التى قد تسببها المصانع يمكن أن تساعد فى حل مشكل التغيرات المناخية، كما أن فرض رسوم على المبادلات التجارية قد يسهم فى استقرار أسواق التجارة الخارجية. إن مداخيل الرسوم المختلفة قد تساعد على دعم برامج خفض الفقر والمجاعات ومكافحة الإيدز وغيرها، حيث إن المساهمات الطوعية للدول الأعضاء فى الأمم المتحدة لا يمكن الاعتماد عليها فى تلبية هذه المتطلبات (٣٣).

لكن فكرة فرض الرسوم، كطريقة إيجاد مصادر تمويل للمنظمة، قد واجهت معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة، فى الوقت الذى دعمها فيه العديد من المنظمات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحث. وعليه، فقد تم طرح فكرة

tax solidarity contribution أى رسوم المساهمات التضامنية على تذاكر الطيران.

وتعد بطاقات اليونيسيف احسن مثال طبق على أرض الواقع فيما يتعلق ببدائل التمويل. وفى هذا الإطار، يمكن أيضا إصدار طوابع بريدية، وإنشاء وكالة للتأمين تابعة للأمم المتحدة، تضمن تأمين أمن الدول مقابل ضرائب معينة.

ويعتقد أصحاب هذه المقترحات أن عوائد الرسوم يجب

العمل على هذا النحو تستلزم إحداث تغييرات فى الاتجاهات وفى الثقافة، وهو ما لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها. وبوجه خاص، ينبغى للمديرين التعود على تحمل المسؤولية والتمكن من استيعاب النظم الإدارية القائمة على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات (٢٨).

ولتوفير السيولة المالية، اقترح كوفى أنان إنشاء صندوق ائتمان دائر بمبلغ يصل إلى مليون دولار يمول من التبرعات أو أى وسائل أخرى تقترحها الدول الأعضاء إلى أن يتيسر حل دائم لل أزمة المالية للمنظمة، ويكون هذا الصندوق متاحا للاميين العام لتغطية المتأخرات فى الأنصبة المقررة، وهذا الاقتراح هو محاولة من الامين العام السابق بأخذ الحق فى الاقتراض. لكن قول هذا الاقتراح بالرفض من جانب اليابان ودول الاتحاد الأوروبى، حيث إنهم رأوا فيه محاولة لتوفير مخرج للولايات المتحدة من تسديد المتأخرات التى عليها.

وفى هذا الصدد، أعربت اللجنة الاستشارية عن خوفها من أن يفرض هذا الصندوق أعباء إضافية على الدول التى تفى بقصبتها المقررة، مؤكدة أن الأزمة المالية هى بالأساس أزمة سياسية، ولا يمكن تسويتها بالإجراءات التقنية. كل هذه المقترحات التى قدمها الأمين العام السابق لم تستطع إنقاذ المنظمة الدولية من وطأة الأزمة المالية الخائفة التى تعانيتها، حيث إن مقترحاته تغفل حقيقة أن السبب الرئيسى لهذه الأزمة ليس سوء التخطيط للميزانية بقدر ما يتمثل فى شبح هذه الميزانية (٢٩)، فضلا عن عدم تسديد الدول لحصصها كما تمت الإشارة له سابقا، ومن ثم من الصعب توقع وجود وفورات فى الميزانية يمكن استخدامها فى حالات الطوارئ أو غيرها.

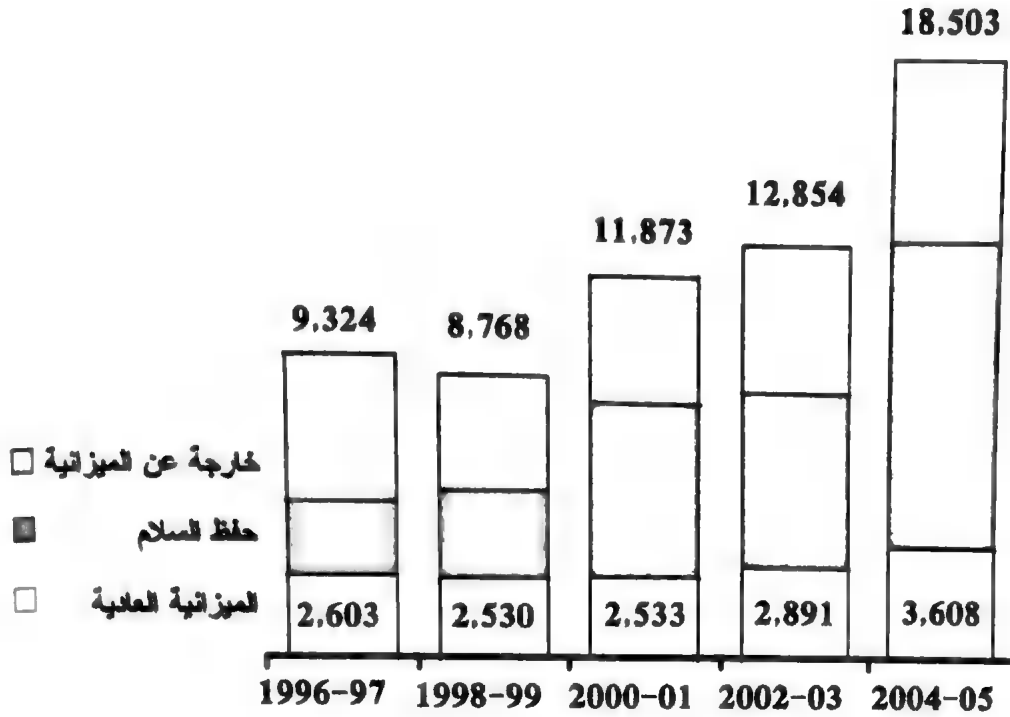
### ثالثا - مقترحات أخرى :

إلى جانب مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة، يمكن رصد مجموعة أخرى من المقترحات، التى قدمها بعض المختصين فى شئون التنظيم الدولى والأمم المتحدة، فضلا عن بعض المنظمات غير الحكومية المهتمة بهذا الشأن، ومن بينها:

#### أولا - بالنسبة لمصادر التمويل :

١- يجب أن تقتصر بنود الميزانية العادية على الأجور والرواتب والمكافآت والمباني وعمليات الصيانة وكافة النفقات الإدارية اللازمة للوفاء باحتياجات ومتطلبات عمل جميع أجهزة الأمم المتحدة. ويتعين توزيع هذه النفقات على أساس المساهمات الإجبارية التى توزع أعباؤها على الدول الأعضاء، كل حسب قدرته على الدفع وفقا لجدول حصص شبيه بالجدول الحالى. وهنا، يقترح الأمير صدر الدين آغا خان خفض الحد الأقصى لمساهمة أى دولة من ٢٥٪ إلى ١٥٪، أو إلى ١٠٪. ويقترح كل من دروفيل وناجمان رفع الحد الأدنى من ١٪ إلى ٢٪. بعد دراسة الأثر المترتب عليه من حيث قدرة بعض الدول الصغيرة على الدفع (٣٠).

٢- تمويل نفقات حفظ السلم: تزداد نفقات حفظ السلم بوتيرة متصاعدة سنويا أكثر من أى نشاط آخر للأمم المتحدة، وهذا ما يتطلب معه تدبير أموال إضافية. ومن أهم الاقتراحات التى تتردد فى مجال زيادة الموارد المالية للمنظمة لمواجهة نفقات السلم



نمو ميزانية الأمم المتحدة (1996 - 2005) (بالمليون دولار أمريكي)

المصدر : <http://test2.firefox-firefox-firefox.cn/arabic/reform/images/figure3.jpg>

من بين المقترحات المهمة أيضا في هذا الصدد السماح للأمين العام للأمم المتحدة بالاقتراض التجاري الحر من سوق المال العالمية بضمان ميزانية الأمم المتحدة، وهذا على غرار منظمة اليونيسكو التي سمحت لمديرها العام إبان أزمتها المالية بالاقتراض بضمان الميزانية (٣٦).

لكن يؤخذ على هذا الاقتراح أنه قد يؤدي إلى إغراق المنظمة في مزيد من الديون، لأن هذه الوسيلة قد تكون مقبولة لسد العجز الناجم عن تأخر غير مقصود من الدول الأعضاء، إلا أنها في حالة تعتمد الدول، خاصة الكبرى، الامتناع عن دفع اشتراكاتها في المنظمة لتحقيق أهداف سياسية وإلجبار المنظمة على اتخاذ موقف معين، فإن هذا الحل لن يكون مجديا، إذ إنه سيعمل على تراكم مزيد من الديون في المنظمة، لأنها ستكون مطالبة بإيفاء ديونها للمنظمة من أجل المزيد من الضغوط عليها.

في السياق ذاته، نظم منتدى السياسة العالمي

Global Policy Forum ملتقى حول التحديات المالية التي تواجه الأمم المتحدة

The Challenges of UN Finance بمدينة نيويورك في مارس ٢٠٠٦، عبر فيه العديد من المختصين بشئون إصلاح المنظمة الدولية عن رؤى جديدة لتمويل المنظمة. فمثلا، اقترح Klaus Hfner ضرورة أن تعيد الدول التي تتلقى المساعدات من وكالات الأمم المتحدة هذه الأموال مجددا إلى المنظمة بمجرد أن تبلغ مستوى معين من التطور الاقتصادي.

كما دعا الدول الأعضاء إلى ضرورة تسهيل تقديم إحصاءات واضحة حول تمويل الأمم المتحدة، مثلا مقدار الأموال المتأتية من

اقتسامها بين ميزانية الأمم المتحدة العادية، ومؤسسات التنمية كالبك الدولي والوكالات المتخصصة.

ولقد جاء أشد انتقاد لفرض الرسوم من قبل الولايات المتحدة، حيث اقترح النواب الجمهوريون في الكونجرس الأمريكي قانونا يمنع الولايات المتحدة حتى من مجرد مناقشة هذه المقترحات (٣٤).

#### ثانيا- بالنسبة لإجراءات مواجهة الحالات الطارئة :

تركزت المقترحات التقليدية لتمكين الأمم المتحدة من مواجهة حالات العجز الطارئ، الذي قد ينجم عن توقف بعض الدول عن دفع الحصص المقررة عليها في التوقيت المحدد، أو بسبب زيادة مفاجئة في نفقات غير متوقعة ناجمة عن اندلاع أزمة اقتضت إرسال عملية موسعة لحفظ السلام على إنشاء صناديق طوارئ أو بعض الحلول المشابهة، والتي تثبت أنها مجرد مسكنات لا تكفي لتمكين الأمم المتحدة من مواجهة حالات النقص الحاد في السيولة. ولذلك من أهم المقترحات غير التقليدية في هذا الشأن السماح للأمم المتحدة بالاقتراض من المؤسسات المالية بضمان اشتراكات الأعضاء (٣٥)، وكذلك اقتراح تعديل بنود اتفاقية صندوق النقد الدولي بما يسمح للأمم المتحدة، شأنها في ذلك شأن الدول الأعضاء، باستخدام آلية حقوق السحب الخاصة التي تتمتع بها لدى صندوق النقد الدولي لصالح الأمم المتحدة لتمكين الأمين العام من السحب تلقائيا. وهذا الاقتراح مأخوذ في الواقع عن اقتراح كان قد عبر عنه مدير صندوق النقد الدولي السابق، ميشيل كامديسو، لمساعدة الاتحاد السوفيتي سابقا ودول أوروبا الشرقية للتحويل إلى اقتصادات السوق.



اما Ian Williams، فيرى أن بإمكان أوروبا أن تلعب دورا رياديا فيما يخص تمويل المنظمة، حيث بإمكانها أن تدفع أكثر لتفادي الوقوع في الأزمة المالية، حيث يقترح إمكانية أن تدفع أوروبا الموحدة حصتها كاملة وقبل الوقت المحدد لذلك (٣٧).

#### خاتمة :

إن مقترحات الإصلاح المالي المقدمة من مختلف الجهات قد تساعد، إذا ما أحسن تطبيقها وإذا ما وجدت إجماعا من قبل الدول الأعضاء، في تخفيف وطأة الأزمة المالية، إلا أنها لن تكون العلاج الشافي، إذا لم تواكبها إرادة حقيقية من قبل الدول في تفعيل المنظمة من خلال رصد المزيد من الأموال لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه المنظمة، والتي تتطلب الملايين من الدولارات.

القطاع الخاص والتي تصب في ميزانية المنظمة.

اما Wasim Mir (مستشار وممثل للجنة الخامسة للبعثة البريطانية) فقد شدد على مسئولية الدول الأعضاء أمام مواطنيها وبرلماناتها لتأكيد كفاءة وحسن استعمال الموارد المالية للمنظمة وعدم تبديدها.

ويرى Michael Renner الباحث في معهد

World Watch ضرورة توافر مصداقية وشفافية أكبر فيما يتعلق بشراكة الأمم المتحدة مع القطاع الخاص في بعض أنشطتها. وهنا، يجب التمييز الدقيق بين مختلف أنشطة الأمم المتحدة. ففي مجال حفظ السلم مثلا، قد تؤدي الشراكة مع القطاع الخاص إلى مشاركة أوسع للشركات الأمنية الخاصة، الأمر الذي قد لا يكون مقبولا.

#### الهوامش :

(١) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥، ص ٢٩٨.

(2) Organisation des Nations Unies, Un Article de Wikipedia, l'encyclopédie libre: [http://fr.wikipedia.org/wiki/Organisation\\_des\\_Nations\\_unies](http://fr.wikipedia.org/wiki/Organisation_des_Nations_unies)

(٣) صوتت واشنطن ضد الميزانية اعتراضا على مبلغ مخصص قدره ٦,٧ مليون دولار لتابعة أعمال مؤتمر ديربان بشأن العنصرية، والتمييز العنصري، والذي انسحبت منه عام ٢٠٠١، إضافة إلى انتقادها زيادة قدرها ٢٥٪ على المخصصات الإدارية. وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت من هذا المؤتمر، معتبرة أن المناقشات تحولت ضد إسرائيل التي اتهمت خصوصا باعتماد سياسة الفصل العنصري.

(٤) الأمم المتحدة تقر ميزانيتها رغم اعتراض الولايات المتحدة (تاريخ دخول الموقع ديسمبر ٢٠٠٨): <http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=1078861>

(٥) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

(٦) الأمم المتحدة تقر ميزانيتها رغم اعتراض الولايات المتحدة، مرجع سابق.

(٧) مثل تبرع رجل الأعمال الأمريكي تاد تورنر Ted Turner بمبلغ مليار دولار للأمم المتحدة في عهد كوفي أنان.

(٨) هل تستحق قيمة الأمم المتحدة ما ينفق عليها من أموال؟

[http://www.iloveflash.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5\\_txt.htm](http://www.iloveflash.org/arabic/geninfo/ir/ch5/ch5_txt.htm)

(٩) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ٣٠٣.

(١٠) نفس المرجع، ص ٣٠٢.

(١١) تقرير الأمين العام كوفي أنان "الاستثمار في الأمم المتحدة" (الاستثمار في الميزانية والشفون المالية):

<http://secint.50un.org/arabic/reform/part.5html>

(١٢) حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة، مرجع سابق، ص ص ٣٠٨-٣١٠.

(١٣) تقرير الأمين العام كوفي أنان "الاستثمار في الأمم المتحدة" (الاستثمار في الميزانية والشفون المالية)، مرجع سابق.

(14) Abdenour Benantar, L'ONU Apres La Guerre Froide :L'impérative de Reforme, Alger, Casbah edition, 2002, p 72.

(١٥) أحمد الرشيدى وآخرون، الأمم المتحدة .. ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦، ص ١٦٣.

(١٦) عائشة راتب وآخرون (تحرير حسن نافعة)، الأمم المتحدة في ظل التحولات الراهنة في النظام الدولي، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص ٢٨١.

(17) Jess Helms, 'Saving the UN: A Challenge to the Next Secretary General', Foreign Affairs; 1996/10/09, p 43.

(18) Ibid.

(19) Pierre Edouard Deldique, Faut'il Supprimer L'ONU? Paris, Hchette Littratures, 2003 p 223.

(20) Ibid.

(21) Ibid, p 226.

(٢٢) مسعد عبد الرحمن زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات غير ذات الطابع الدولي، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٣، ص ٦٢٨ - ٦٢٩.

(٢٣) محمد الخضر، قراءة في الدور السياسي للأمم المتحدة، دمشق، دار حازم للنشر، ٢٠٠١، مرجع سابق، ص ١٦٨.

(24) Pierre Edouard Deldique, op cit; p 141.

(25) Ibid, p 142.

(26) Ibid, p 149.

(٢٧) بطرس بطرس غالي، الدور الجديد للأمن العام للأمم المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة، السياسة الدولية، السنة ٣٢، العدد ١٢٤، أبريل ١٩٩٦، ص ١٤.

(٢٨) تقرير الأمين العام كوفي أنان "الاستثمار في الأمم المتحدة" (الاستثمار في الميزانية والشنون المالية)، مرجع سابق.

(٢٩) ميزانية الأمم المتحدة أقل من ميزانية مطافئ مدينة طوكيو.

(٣٠) نفس المرجع، ص ٣١٢.

(٣١) نفس المرجع، ص ٣١٣.

(٣٢) أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد، ومستشار سابق للرئيس الأمريكي جورج بوش، ومستشار في الحملة الانتخابية لبيت رومني.

(33) N. Gregory Mankiw, 'One Answer to Global Warming: A New Tax', New York Times, September 16, 2007 [http://www.truthout.org/issues\\_091707/06EC.shtml](http://www.truthout.org/issues_091707/06EC.shtml)

(34) James A. Paul, Global Policy Forum, Alternative Financing for Global Peace and Development, September 1997 <http://www.globalpolicy.org/finance/alternat/analysis.htm>.

(٣٥) مسعد عبد الرحمن ، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(٣٦) حسن نافعة، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(37) The Challenges of UN Finance

Organized by Global Policy Forum and the Friedrich Ebert Foundation

March 22, 2006, New York (10.30AM-12.30PM) <http://www.globalpolicy.org/finance/docs/0322/2006challenges.htm>.

## المجتمع المدني العالمي وقضية التنمية

- ☐ المجتمع المدني العالمي والتنمية.. مدخل لفهم
- ☐ المجتمع المدني وأحياء العائدات الاجتماعية
- ☐ المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال.. نماذج عالمية
- ☐ نظام الوقف الإسلامي ومؤسسات تمويل المجتمع المدني
- ☐ المجتمع المدني العربي.. السمات العامة ومتطلبات التفعيل
- ☐ تجربة بنك القرية في بنجالاتي
- ☐ المجتمع المدني والتنمية في إفريقيا
- ☐ زخم الج... المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية

متجانسة - كما سنرى - كان واحدا من أهم ملامح التطور، في سياق العولة.

ثانيها: يكتسب هذا الموضوع أهميته من علاقته بالسياسة Politics، والسياسات Policies، خاصة ما يتعلق بسياسات الحد من الفقر، وتمكين النساء، واحترام حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية. ذلك أن هذه الدوائر الثلاث، هي مجالات 'التماس' الرئيسية في فهم وتحليل المجتمع المدني العالمي، في اللحظة الحالية.

ثالثها: إنه بالرغم من أهمية هذه الظاهرة العالمية، وتفاعلاتها مع المستويات الرسمية الحكومية والمستويات غير الرسمية (منظمات المجتمع المدني)، وبالرغم من تأثيرها في السياسة والسياسات، إلا أنها، حتى اللحظة الحالية، لم تحظ باهتمام يذكر ولمعوس من جانب صانعي السياسات في المنطقة العربية، أو من جانب الجماعة الأكاديمية العربية (باستثناءات محدودة). وبإيجاز، يمكن الإشارة إلى كل من أمريكا اللاتينية، وإفريقيا، حيث كان التحام الشبكات (في القارتين) مع المجتمع المدني العالمي أكبر وأعمق من مثيلاتها في مصر والمنطقة العربية، ومن ثم كانت المحصلة النهائية هي توظيفا أكثر فاعلية لمنظمات المجتمع المدني، لتتفق التمويل في اتجاه التنمية. إذن، نحن بحاجة إلى تطوير آليات سياسية - رسمية وغير رسمية - لتحرك بفاعلية، عبر هذا المحور، لدعم التنمية.

رابعها: نشير أيضا إلى أن تناولنا للمجتمع المدني العالمي يكتسب أهميته من ضرورة إزالة الخلط أو اللبس السائد، في كثير من الأحيان، بين المفاهيم. هذا المجال البحثي، على وجه العموم، حديث يرتبط في المنطقة العربية بالعقد الأخير من القرن العشرين، ويرتبط في الغرب بآطروحاته الحديثة - في منتصف السبعينيات من القرن العشرين -، ويعني ذلك ميلنا إلى استقطاب الجماعة الأكاديمية العربية للاهتمام بهذا الموضوع، متعدد الاقترابات (من جانب علم السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال ..). ومن ثم قد يكون في فتح هذا الملف، وما يتضمنه من صياغة الخريطة العامة لملامح ظاهرة المجتمع المدني العالمي، ما يفيد في استقطاب المهتمين من الخبراء والباحثين،

إن الطريقة التي أصبحت بها المشكلات عالمية، هي نفسها التي تجعل الحلول المحركة لها عالمية.

إن الكلمات السابقة، التي عبر عنها فريق عمل المجتمع المدني العالمي، ومنهم الكاتب ممثلا للمنطقة العربية، هي التي تصدرت أول دراسة عالمية عن المجتمع المدني العالمي Global Civil Society. وبالرغم من أن المقولة السابقة، التي تم التوافق حولها، ارتبطت بعام ١٩٩٥، لتكشف عن نضج مبكر بالعولة، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لها، وكذلك تكشف عن إبداع لفرض وإمكانات، يحملها المجتمع المدني العالمي (١)، إلا أنها بالفعل حقيقة واقعة عام ٢٠٠٨، وتستحق منا المزيد من التحليل والاهتمام.

نهف من هذا المقال إلى صياغة الملامح العامة للمجتمع المدني العالمي، سواء من منظور المفهوم، أو إمكانية التصنيف التي تعكسها الممارسات الحالية المعبرة عن الظاهرة، أو من منظور علاقة المجتمع المدني العالمي بقضايا التنمية البشرية.

ويكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة، تستحق أن تلتفت إليها الجماعة الأكاديمية من جانب، وصانعو السياسات، ونشطاء المجتمع المدني العربي من جانب آخر .. يمكن إيجاز مصادر هذه الأهمية فيما يلي

أولها: تصاعد الدور الذي يلعبه المجتمع المدني، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بحيث إننا أصبحنا أمام ظاهرة ثقافية واجتماعية وسياسية، لها جذور تاريخية عميقة في الغرب تعود لأكثر من قرنين، ولها أيضا جذور تاريخية عميقة في المنطقة العربية (ترتبط بالوقف من جانب وبمظاهر التنظيم الحديث للجمعيات الأهلية في الربع الأول من القرن الـ ١٩) إلا أنه في الوقت نفسه، ورغم ملامح الاستمرارية في الظاهرة، إلا أنه قد لحقت بها متغيرات متعددة، أعادت طرح المجتمع المدني بقوة، وأثرت على معدلات نمو منظمات المجتمع المدني بشكل غير مسبوق (٢) (خاصة في المنطقة العربية)، كما أثرت على تنوع أنماطها ومجالات نشاطها. وفي النهاية، فإن طرح المجتمع المدني العالمي، والذي لا يشكل كتلة

ثالثها: الرغبة في التأثير، سواء في اتجاه الرأي العام العالمي لاكتساب مزيد من التضامن، أو التأثير، في السياسات العالمية والمنظمات والمؤسسات العالمية الفاعلة، أو الاثنين معاً.

رابعها: إن عملية التفاعل هنا، والتواصل، والاتصال، هي مطلب رئيسي، بل إنها تشكل العمود الفقري للظاهرة.

وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن توظيف مفهوم المجتمع المدني العالمي، ليعبر عن هذه الظاهرة، يتقاطع وقد يترادف مع مفاهيم ومصطلحات أخرى، تستخدم للتعبير عن الظاهرة نفسها، أبرزها:

- الشبكات Networks، الإقليمية والعالمية.

- المجتمع المدني عبر القومى

Transnational Civil Society.

- المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية

Multi National Civil Society.

- المنظمات الدولية غير الحكومية

International Civil Society.

ولكن الملاحظات الموجزة التالية قد تلقى الضوء على بعض الخطوط الدقيقة الفاصلة، وتزيل الخلط:

إن الملاحظة الأولى التي أ طرحها هي أن استخدام مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية قد ارتبط أساساً، بهذه المنظمات، الحاصلة على الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة (أو المكانة الدولية أ، ب، ج تبعاً للائتميات) .. ومن ثم فهو أول المصطلحات تاريخياً، التي عبرت عن المفهوم.

الملاحظة الثانية: يفضل بعض الكتاب ونشطاء المجتمع المدني استخدام مفهوم المجتمع المدني عبر القومى T.C.S أو متعدد الجنسية M. N. C. S، وهم في هذا يعتمدون على حجج قوية، أهمها أن العالم لم يصل بعد إلى بلورة واضحة لظاهرة يمكن أن نطلق عليها المجتمع المدني العالمي، نحن الآن -كما يذكر Cumi Naldo الأمين العام لواحدة من أهم المنظمات العالمية وهي منظمة Civicus- نمر بمرحلة انتقالية يسودها عدم اليقين، خاصة في ظل هيمنة القطب الواحد وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٤). إن أهم إشكالية تتعلق بالمجتمع المدني العالمي، ولم تحسم بعد، هي إشكالية التمثيل Representation. إن السؤال المحورى هنا هو: من يمثل من؟ هذا أمر غير واضح وغير محسوم، ويشير قضية الشرعية، وكذلك قضية الحكم Governance، في الأشكال والمنظمات التي تتخذها ظاهرة المجتمع المدني العالمي.

أما الملاحظة الثالثة المهمة، في هذا السياق، فهي تتعلق بالاستخدام الواسع لمفهوم الشبكات، سواء على المستوى الوطنى، أو الإقليمى، أو العالمى. هذا المفهوم يعنى "علاقة غير تراتبية بين مجموعة المنظمات (وأحياناً الخبراء والأفراد المهتمين)، تستهدف تحقيق أهداف محددة تقع تحت مفهوم بناء القدرات بالمعنى الواسع (٥)، وذلك في سعيها معاً نحو تحقيق المزيد من الفعالية والكفاءة والتأثير، وذلك في إطار المساواة بين الأطراف أعضاء الشبكة، وفي خلال عملية للاتصال والتفاعل واقتسام الخبرات".

بهذا المعنى، فإن الشبكات تختلف عن صيغة الاتحادات التقليدية (والتي لها هيراركي تنظيمي)، كما أن الشبكات عمودها الفقري -في عصر العولمة وتطور تكنولوجيا الاتصال- هو التواصل بكافة الوسائل المتاحة، وهو الأمر الذي يفتح الباب لتواجد

وصانعى السياسة Policy makers، لتفعيل العلاقة مع هذه الظاهرة العالمية.

■ ما القيمة المضافة Value added لظاهرة المجتمع المدني العالمى، ومن منظور التنمية؟

\* إلى أى حد أثرت العولمة على تنامى هذه الظاهرة، وتنوعها، وتشعبها؟

■ ما وزن التفاعلات بين المجتمع المدني في مصر والمنطقة العربية، مع المجتمع المدني العالمى؟ هذه هي الأسئلة التي نسعى للإجابة عليها، والتي تشكل التقديم للملف ككل.

## أولاً- مفهوم المجتمع المدني العالمى :

مفهوم "المجتمع المدني العالمى" مفهوم حديث، ارتبط بالعقد الأخير من القرن العشرين، جاء ليعكس "ظاهرة" تبلور جانب من معالمها قبل ذلك لتحرك وتوجه عالمى جديد، في سياق "كونى" أصبحت فيه علاقات الترابط والتشابه بين البشر أكثر قوة، وأضحت فيه قضايا عالمية إنسانية تهم غالبية البشر، حيث تتحطم الحواجز الجغرافية للحدود بشكلها التقليدى، وتتطور تكنولوجيا الاتصال بشكل غير مسبوق، ويميل البشر للتأثير، واقتسام مومهم ومشاكلهم..

كانت بداية التسعينيات، تحديداً، هي اللحظة المناسبة لتمهيد مشهد العولمة. في ذلك الوقت، بدأت مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية ( البيئة، حقوق الإنسان، السكان والتنمية، قمة العالم للتنمية الاجتماعية، المرأة، السكن والسكان، ثم المنتدى العالمى لمنظمات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠، ثم الطرح العالمى للأهداف الإنمائية والتصديق عليها) .. هذه المؤتمرات العالمية المتتالية، وما صاحبها من المنتديات العالمية للمنظمات غير الحكومية، بلورت فاعلاً جديداً على الساحة، تم التوافق حوله بالمجتمع المدني العالمى (٣).

لقد تدعم المشهد السابق -الذى شارك الكاتب في الغالبية العظمى من منتدياته- بتسارع غير مسبوق في تكنولوجيا الاتصال من جانب، وبلورة قيم إنسانية عالمية تؤكد احترام حقوق الإنسان، والحرية والديمقراطية، وكذلك دعم قوى السوق، وانكسار الحدود الجغرافية بين دول العالم من جانب آخر.

العولمة إذن -بمظاهرها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية- عمقت ظاهرة المجتمع المدني العالمى، كأحد الفاعلين الجدد في الألفية الثالثة، يؤثر ويتأثر بالأحداث المتسارعة، ويتفاعل مع الأطراف الأخرى الدولية الفاعلة.

ويمكن تعريف مفهوم المجتمع المدني العالمى (قنديل ٢٠٠٢) بأنه قطاع من منظومة المجتمع المدني، في بلد معين، أو منطقة إقليمية، يخطى الحدود الجغرافية ليتضامن ويتشابه مع منظمات مجتمع مدنى أخرى في مختلف دول العالم، انطلاقاً من التوافق حول قضية معينة (محاربة الفقر مثلاً) أو مبادئ مشتركة (الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان ..) أو غيرها، بهدف التأثير في رأى العام العالمى، أو السياسات العالمية".

إن التعريف السابق، لما نتوافق حوله بأنه "المجتمع المدني العالمى"، يتضمن أركاناً أساسية :

أولها: تخطى بعض "المنظمات" للحدود الجغرافية التقليدية وتضامنها وتشابكها مع أخرى في بلاد متنوعة ومختلفة النمو والثقافة.

ثانيها: أهمية توافق هذه المنظمات حول قضية معينة أو مبادئ معينة.



شبكات غير رسمية (ليس لها غطاء قانوني، أو شروط عضوية وغيرها ..) وإنما يمكن أن يكون لها دور وكيان، عبر الانترنت / الفضاء الافتراضي.

أما الملاحظة الرابعة والأخيرة، فهي تتعلق بالحركات الاجتماعية Social Movements، ومدى علاقتها أو تداخلها مع المجتمع المدني العالمي. هنا، نشير إلى علاقة عضوية أحيانا، وتفاعلية أحيانا أخرى بين المفهومين، بمعنى أن الحركات الاجتماعية تشير، وفقا لمفهومها، إلى مجموعات من الأفراد والجماعات والمنظمات، يجمع بينهم، في لحظة محددة، اهتمامات ومصالح واحدة، يعبرون عنها بالضغط والاحتجاج للتأثير في أصحاب القرار، وقد تنفض الحركة بعد تحقيق الهدف منها، أخذين في الاعتبار أن الحركات الاجتماعية ليس لها كيان أو هيكل تنظيمي، أو بناء وشروط عضوية، كما هو الحال في منظمات المجتمع المدني.

الخلاصة أن هناك ملامح أساسية للمجتمع المدني العالمي، مهم الوقوف عليها، أبرزها:

١- العلاقة مع تكنولوجيا الاتصال والارتباط بالعولمة في تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢- إن المجتمع المدني العالمي يسمح للمرة الأولى في التاريخ بتأثير المواطنين العاديين في السياسة، والسياسات، والقيم، وهو يشكل رأيا عاما عالميا ضاعطا.

٣- إن المجتمع المدني العالمي يعكس فاعلا دوليا جديدا أثر في مفهوم السيادة التقليدي، فقدرة هذا الكيان العالمي / أو الشبكات تتخطى الحدود الجغرافية التقليدية (حين تضغط على سبيل المثال على دولة معينة في اتجاه احترام حقوق الإنسان، أو معارضة تشريع معين ..).

٤- إن المجتمع المدني العالمي لا يشكل "كتلة متجانسة" (وهو أمر قائم في منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني). فهناك منظمات كبرى وأخرى متوسطة أو صغيرة، ومنظمات من الشمال والجنوب، وثقافات متنوعة .. بل إن هناك اختلافات في المصالح (وأحيانا تضارب)، منها ما يسعى إلى "التهادن" مع العولمة والياتها على سبيل المثال، ومنها ما يسعى إلى إحداث تغيير راديكالي، وأخرى لها توجه إصلاحى .. بل يمكن أن نذهب إلى أن بعضها قد يتجه إلى تقوية دور الدولة في مواقف معينة تتعلق بالتنمية وتدفع التمويل، وبعضها الآخر قد يتجه -ولو بشكل غير مباشر- إلى إضعاف دور الدولة (في الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان على سبيل المثال ..) (٦).

#### ثانيا- إمكانية التصنيف في ضوء قضايا التنمية :

إذا كان مفهوم التنمية، في إطاره العريض، يستند على "توسيع خيارات البشر، وتحسين نوعية الحياة، وما يتضمنه ذلك من حقوق: الحق في التنمية، الحق في التعليم بجودة مرتفعة، الحق في الصحة، الحق في المسكن، الحق في احترام الكرامة البشرية وعدم انتهاكها (حقوق الإنسان)، والحق في المشاركة" -فإن العالم في مطلع الألفية الثالثة قد توافق (وصدق على ذلك رؤساء وزعماء دول العالم) على تحديات التنمية البشرية، وكان أبرزها:

■ مكافحة الفقر.

■ تحسين نوعية التعليم، وشموله بمساواة بين الذكور والإناث.

■ تمكين المرأة.

\* الارتفاع بنوعية الخدمات الصحية، وشمولها للجميع.

\* الحفاظ على البيئة.

\* بناء "شراكات فاعلة" بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتوسيع مشاركة المواطنين.

إذا كانت التحديات السابقة، التي تضمنتها وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، هي الأبرز والأكثر أهمية لنا في المنطقة العربية، فإن السؤال المطروح أمامنا الآن: كيف يمكن تصنيف محاور اهتمام المجتمع المدني العالمي من هذا المنظور؟ ثم كيف نتعامل، في المنطقة العربية، مع حركة المجتمع المدني العالمي؟

هناك مجموعة من المعايير، يمكن على أساسها تصنيف المجتمع المدني العالمي، نشير إليها بإيجاز، ونركز على معيار النشاط، لأنه يعكس قضايا التنمية:

١- المعيار الجغرافي، يطرح منظمات / شبكات عالمية، أو قارية، أو جغرافية تركز على مجال إقليمي واحد، أبرزه الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والتي تنشط على المستوى الإقليمي العربي، وتصنف -وفقا للمعيار الجغرافي ونشاطها- بأنها "منظمة عربية إنمائية غير ربحية".

٢- المعيار القانوني يفرز عدة أنماط، أولها منظمات لها سمة عالمية، ولها وضع قانوني يحدد طبيعة المنظمة / الشبكة العضوية، الحكم، والهيكل التنظيمي. ثانيها منظمات / شبكات ليس لها غطاء قانوني، أو اشتراطات للعضوية، لكنها نشيطة تضم مجموعة من المنظمات تتفاعل معا عبر الفضاء الافتراضي، أو في مؤتمرات وورش عمل (أحد نماذجها شبكة المرأة في إطار منظمة المرأة العربية للتدريب والبحوث ..). ثالثها أنماط ترتبط بأحداث ومؤتمرات عالمية مهمة، أبرزها "المنتدى العالمية والإقليمية، التي تتابع اتجاهات ومجالات تنفيذ هذه التوصيات، أو تلك التي تأخذ مواقف معارضة منها، حين ترتبط بالآثار السلبية للعولمة على الدول النامية. وهي آلية جديدة عالمية، وغير رسمية، تقوم بأدوار ضاغطة مهمة لصالح تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول النامية (أهم نماذجها ارتباط بقمة العالم للتنمية الاجتماعية، منذ عشر سنوات، وهي نشيطة إلى حد كبير).

٣- معيار سياسي، يصنف منظمات المجتمع المدني العالمي وفقا لارتباطها بكيانات سياسية مؤثرة، واعتمادها في التمويل على هذه الكيانات، وكذلك ارتباطها بتحقيق أهداف هذا الكيان. أهم نماذجها تلك التي ارتبطت بالاتحاد الأوروبي، وتركيز أغلبها على تأسيس "شبكات" مع دول الاتحاد الأوروبي، خاصة دول البحر الأبيض المتوسط، فهي تتوجه إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية، على سبيل المثال، وقضايا حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وحقوق الأطفال.

٤- معيار الاحتواء، أو الإقصاء، فمنظمات المجتمع المدني العالمي قد تقتصر على منظمات لها نمط نشاط واحد (مثال: الدفاع عن حقوق النساء، أو حقوق الإنسان)، وهي في هذه الحالة إقصائية. وعلى الجانب الآخر، منظمات مجتمع مدني عالمي احتوائية، تتبنى أهدافا تنموية عريضة، أو تستهدف تعميق مشاركة المواطنين في العالم (منظمة سيفكس العالمية غير الحكومية، التي تتبنى أهدافا تركز على تحالف المواطنين في العالم من خلال منظمات المجتمع المدني، وتعتمد على آليات متعددة لتدقيق المعرفة والوعي ودعم الحريات ..).

٥- المعيار الخامس، وهو الأصعب في التصنيف، ويهنا من منظور التنمية، هو وفقا لمجالات النشاط.. السؤال هنا هو: كيف

أساسية يشارك فيها جميع الأطراف، وفقا لخبراته وموارده البشرية والمادية (٢٥٠ شراكة في السنوات الخمس الأخيرة، تحظى فيها مجموعات المجتمع المدني أو الشبكات والمنشآت العالمية بدور واضح في التخطيط والتنفيذ).

هناك نماذج أخرى لممارسات جديدة، يلعب فيها المجتمع المدني العالمي (بأشكاله المختلفة) أدوارا فاعلة، وذلك من خلال اللجان الاقتصادية الإقليمية، والاتفاقيات الطوعية لقطاع الأعمال، ولجنة حقوق الإنسان (ولجانها الفرعية)، والمرأة، والبرامج الإنسانية للإغاثة... وغير ذلك.

إذن، البعد الأول المهم، الذي أشرنا إليه، يتعلق بالتفاعل بين منظمات المجتمع المدني والأمم المتحدة، من منظور الفرص والإمكانات التي يمكن أن تتوافر لهذه المنظمات، في التأثير في السياسة، والسياسات خاصة التي تتعلق بدعم التنمية البشرية من المنظور المتسع (٩).

ب- البعد الآخر المهم في صياغة خريطة المجتمع المدني العالمي، من منظور التنمية، يتعلق بدوره في المجال الحقوقي والدفاعي. في هذا السياق، نتذكر أن مفهوم التنمية البشرية يمتد إلى "الأمّن الإنساني" (١٠)، والذي برز أخيرا كطرح جديد لمفهوم الأمن القومي، ويتسع عنه كثيرا ليضم توفير احترام حقوق الإنسان، وحقوقه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية (حق السكن، حق التعليم، حق العمل... إلخ). ومن ثم، فإنه بهذا المعنى نحن أمام قطاع رئيسي من المجتمع المدني العالمي، حظي بأهمية كبرى، وفي سياق العولمة على وجه الخصوص، في الألفية الثالثة. هذا، وقد بدت "شبكات" هذه المنظمات، وتفاعلاتها معا على مستوى العالم، وتدفع التمويل إليها، أولوية على جدول أعمال المؤسسات العالمية المانحة، والدول الكبرى (خاصة دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية)، وكذلك الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

وقد شهد هذا القطاع الحقوقي الدفاعي أول وأهم مستويات التشبيك Networking من منظور المجتمع المدني العالمي، وشكل إحدى درجات "التهديد" لمفهوم السيادة التقليدية (١١)، وذلك في سياق عولمة قضايا حقوق الإنسان، وتوظيف أوراقها للضغط السياسي والاقتصادي (تصل للتهديد بقطع المعونات، أو التدخل العسكري من جانب الدول الكبرى). وقد أدى ذلك بلا شك إلى توترات وصدامات بين بعض الحكومات العربية، ومنها مصر، ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية، إلى جانب إطلاق مقولة "الاستقواء بالخارج". إلا أنه في التقييم النهائي لدور هذه المنظمات وانعكاساتها على الحكومات وعلى الرأي العام، ورغم تعدد الإشكاليات التي تواجهها (إشكالية الاعتماد التام على التمويل الخارجي، وضعف علاقة هذه المنظمات بالقواعد الشعبية)، فقد كان لها تأثير مهم إيجابي على الرأي العام والاهتمام الإعلامي من جهة، ومراقبة الحكومات من جهة أخرى.

ج- إن خريطة المجتمع المدني العالمي، بما تضم من شبكات ومنشآت ومنظمات دولية غير حكومية، قد عكست ظاهرة مهمة، هي تصاعد الاهتمام بقضايا تمكين المرأة والدفاع عن حقوقها، مما كان له أثار إيجابية على الحكومات العربية على وجه الخصوص، ومنظمات المجتمع المدني، والرأي العام والإعلام المصاحب له. ويشير مفهوم التمكين، في هذا السياق، إلى "توفير عناصر القوة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للنساء وما يصاحب ذلك من حق الاختيار".

وفي دراسة مهمة مقارنة للشبكة العربية للمنظمات الأهلية،

يمكن صياغة خريطة لهذه المنظمات العالمية والإقليمية، عابرة الحدود، المعنية بقضايا التنمية؟

١- إن منظمة الأمم المتحدة، في إحدى وثائقها المهمة (٧)، التي صدرت عام ٢٠٠٣، تكشف لنا اعتمادا على مؤشرات كمية وكيفية- تعاطف مشاركة المنظمات غير الحكومية، في المؤتمرات القتالية للأمم المتحدة من جهة، وتسارع معدلات نمو المنظمات هذه ذات الصلة العالمية، (المسجلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي) من جهة أخرى.

وللتدليل على ذلك بايجاز، فإن مؤتمر حقوق الإنسان، الذي عقد في طهران عام ١٩٦٨، سجل ٥٧ منظمة فقط، بينما ارتفع العدد في مؤتمر حقوق الإنسان في فيينا إلى ٨٤١ منظمة دولية غير حكومية عام ١٩٩٣، وارتفع العدد مرة أخرى إلى ١٢٩٠ منظمة. وفي مؤتمر البيئة والتنمية (ريودي جانيرو) عام ١٩٩٢، بلغ عدد المنظمات الدولية غير الحكومية (المسجلة جديدا) ١٢٧٨، وكانت المشاركة في المنتدى الموازي للمنظمات غير الحكومية ١٨ ألف منظمة. أما المؤتمر العالمي للمرأة في بكين، فقد سجل أعلى رقم لمنظمات جديدة معتمدة للمرأة (٢٦٠٠ منظمة)، وأعلى مشاركة تحققت من جانب منظمات المجتمع المدني كانت أيضا في المؤتمر نفسه (٣٠٠ ألف منظمة).

هذا، وتشير وثائق الأمم المتحدة إلى أن هناك ما يقرب من ٤٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية مسجلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، نحو ٦٠ منها فقط من الدول العربية. كما تسجل الوثيقة نفسها تحولا مهما في انتماءات هذه المنظمات، إذا كانت غالبيتها العظمى من دول الشمال. واعتبارا من عام ١٩٩٦، تسارعت بشكل لافت للنظر أعداد الطلبات المقدمة للاعتماد من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خاصة من دول الجنوب (٢٠٠ طلب اعتماد في الفترة من ١٩٩٨/١٩٩٩، ارتفع إلى ٤٠٠ عام ٢٠٠١، ثم ٥٠٠ في السنوات التالية) (٨).

تكن أهمية تسجيل هذه المنظمات في الأمم المتحدة في عدة أسباب، أولا: تواجد ممثلين لها في المنظمة العالمية، واقتراح إدراج بنود المناقشة، والمشاركة في الاجتماعات، (أي إمكانات للتأثير في السياسات والقرارات...). ثانيا: المشاركة في برامج ومشروعات مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. على سبيل المثال، فإن منظمة اليونيسيف تدخل في شراكات منتظمة مع المنظمات الدولية غير الحكومية، ويقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية منحا ومعونات إلى ٢٢٨ منظمة تسهم في التنمية، كما أن ١٥٪ من ميزانية صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA توجه للمنظمات غير الحكومية (٥٠٪ من مشروعات البنك الدولي توجه لهذه المنظمات). هذا، وتشير أيضا إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنفقت على ٤٤٣ منظمة دولية غير حكومية نحو ٣٠٠ مليون دولار. ثالثها: إن منظمات المجتمع المدني، التي تتجج في تنظيم نفسها في إطار مجموعات أو تحالفات أو شبكات، أو ما أصبحت الأمم المتحدة تطلق عليه "منشآت"، تفتح أمامها نوافذ ونقوات جديدة تستطيع أن تمارس التأثير من خلالها (منذ مطلع الألفية الثالثة)، والمشاركة في سياسات التنمية بطرق جديدة.

من أهم أمثلة هذه الممارسات الجديدة "لجنة التنمية المستدامة" التي تقيم علاقات مع الأطراف الأساسية الفاعلة في عملية التنمية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) على أساس جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. هذه اللجنة تنظم الحوارات، ثم التوافق بين الأطراف المختلفة، حول برامج ومشروعات تنموية

حول تمكين المرأة ضمن منظومة المجتمع المدني (١٢)، تبين تسارع معدلات نمو المنظمات المعنية بالمرأة، بشكل غير مسبق. وعقب المؤتمر العالمي للمرأة (١٩٩٥)، الذي شارك فيه ٣٠٠ ألف منظمة غير حكومية، تبين أيضا أن هذه المنظمات شهدت أعلى درجات تشبيك وتنسيق فيما بينها على المستويات الوطنية، وعلى المستويين الإقليمي والعالمي. واتجه الاهتمام نحو التوعية الحقوقية والدفاع عن مطالب المرأة من جانب، ونحو توفير فرص الحياة الكريمة (التعليم، والتأهيل، والتدريب) للنساء الفقيرات، خاصة المعيلات لأسر من جانب آخر (تتراوح نسبتهن بين ١٧٪ في مصر والمغرب ولبنان، و٣٢٪ في العراق وفلسطين بسبب الأوضاع الاستثنائية والعنف المسلح). وقد صاحب ذلك أيضا مطالبات وضغوط غير مسبقة، لتوفير حقوق المشاركة السياسية وتقلد المرأة للمواقع القيادية.

هذا، ومن الممكن تصنيف منظمات المجتمع المدني العالمي، النشيطة في هذا الميدان، ضمن القطاع العريض المعنى بالتنمية، والذي يتفاعل بقوة مع المنطقة العربية. ولكن لأهميتها، ولتصاعدها بشكل غير مسبق، ففضلنا تخصيص بند مستقل لها.

د- تضم الخريطة العالمية للمجتمع المدني منظمات إغاثية إنسانية كبرى، كانت هي الأسبق تاريخيا في التشبيك فيما بينها، واكتساب التضامن والدعم العالميين. كذلك، فإن هذه المنظمات كانت الأسبق تاريخيا لتوجيه اهتمام إلى مبادئ الشرف الأخلاقية للمجتمع المدني العالمي، لضمان حيادها السياسي ومساندتها لكل الأطراف والعمل بشفافية (١٣).

في هذا الإطار، كانت منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر هي الأسبق في أعمال الإغاثة الإنسانية العالمية، ثم تابعت سلسلة متنوعة من المنظمات الإغاثية الإنسانية (إسلامية ومسيحية)، وأخرى لها توجهات ذات سمة خاصة (مثل أطباء بلا حدود التي تركز على الإغاثة الطبية)، سواء في تكوينها أو الفئات المستهدفة بالإغاثة.

هذا، وقد شهدت المنطقة العربية، على وجه الخصوص، قيودا شديدة في أعمالها الإغاثية والإنسانية، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مما شكل محيدا رئيسيا على حركتها، وبفعها للتحالف والتشبيك معا (عدها ١١ مؤسسة عربية إسلامية إغاثية)، وفتح الحوار مع منظمة الأمم المتحدة من جانب، والمنظمات الأخرى المماثلة في العالم، مما أسفر عن إقرار تقديم محدود عام ٢٠٠٨، وإصدار ميثاق شرف أخلاقي للعمل الإغاثي التطوعي.

هـ- يمكن أن نتبين أيضا، على خريطة المجتمع المدني العالمي، منظمات كبرى تضطلع بأنوار بناء القدرات Capacity Building. ويشير المفهوم -في هذا السياق- إلى عملية تدخل منظمة، مخططة تستهدف إحداث تأثير، يتسم بالكفاءة والفاعلية في منظمات المجتمع المدني، ضمن شبكة أو منظومة عالمية أو إقليمية أو وطنية، من خلال مجموعة من الأدوات، أبرزها:

- \* التدفق المعرفي وإجراء البحوث.
- \* تطوير تكنولوجيا الاتصال والمشاركة في المعلومات.
- \* التدريب.

- \* ورش العمل والمؤتمرات.
- \* بناء علاقات بين الأطراف الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، لتحقيق الضغط والتأثير.
- \* توفير بيئة مهيأة لدور أكثر فاعلية للمجتمع المدني.

\* حشد المساندة والتعبئة للتأثير في قضايا بعينها. ويمكن الإشارة بإيجاز إلى بعض أمثلة هذه المنظمات ضمن المنظومة العالمية للمجتمع المدني:

- \* منظمة سيفكس العالمية "التحالف من أجل مشاركة المواطنين".

- \* منظمة IAVE المنظمة العالمية للجهود التطوعية.
- \* منظمة ISTR المنظمة العالمية للباحثين بالقطاع الثالث.
- \* الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- \* مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث.
- \* المجلس العربي للطفولة والتنمية.
- \* الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

إن ما سبق، على تنوعه، لا يشكل حصرا بالمنظمات التي تقع على خريطة المجتمع المدني العالمي، وإنما يلقي الضوء على عدة قطاعات، لها أهمية فيما تعلق بدعم التنمية البشرية، والتأثير في توجهات السياسات.

### ثالثا- مناقشة ختامية لموقع مصر والمنطقة العربية ضمن منظومة المجتمع المدني العالمي:

إن الطرح السابق لمفهوم المجتمع المدني العالمي، والدور الذي يلعبه في التأثير على السياسة والسياسات، خاصة من منظور قضايا التنمية البشرية، يتطلب منا في النهاية محاولة تحليل وضع مصر والمنطقة العربية، في تفاعلاتها مع هذه الظاهرة المهمة. وفيما يلي نطرح في النهاية مجموعة من الملاحظات، تسهم في إلقاء الضوء على الموضوع:

١- إن مفهوم التشبيك والشبكات في المنطقة العربية، على وجه العموم، يعاني من بعض أوجه الضعف، والتي تؤثر بلا شك على "فرص وإمكانات" المنطقة العربية، لتحقيق أكبر فاعلية من ظاهرة المجتمع المدني العالمي.

فمن ناحية، يمكن أن نشير -من حيث الكم- إلى عدد شبكات إقليمية محدودة للغاية، أخذين في الاعتبار أن تقوية الموقف العربي تتطلب، أولا، وعيا وإدراكا بقيمة الشبكات، كآلية مهمة للتفاوض من ناحية، وإبراز التوافق بين منظمات المجتمع المدني العربي من ناحية أخرى. إن العدد الإجمالي للشبكات العربية التنموية لا يزيد على ثلاث شبكات فقط، أبرزها وأكثرها استمرارية في النشاط الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (ومقرها القاهرة وتنشط في ١٩ دولة عربية)، يضاف إلى ذلك شبكات نوعية في مجالات المرأة، وحقوق الطفل، والبيئة، ونوى الاحتياجات الخاصة.

أما من حيث الفاعلية، والتي يمكن أن تقاس بمؤشرات العضوية، والنشاط وبلوغ الأهداف المبتغاة والفئات المستفيدة، والاستدامة في التمويل والنشاط، فإن الفاعلية محدودة على وجه العموم. وهناك عدة اعتبارات تفسر ذلك، لعل أبرزها -كما اتضح من الدراسات الميدانية للشبكة العربية- ضعف قيمة العمل الجماعي، والتنافس على التمويل، مع ضعف الوعي بقيمة التشبيك وقيمه المضافة.

ومن ثم، فإن الانخراط في الشبكات العربية لا يتحقق بالدرجة الكافية، التي تكفل في النهاية الانخراط القوي في المؤتمرات والمقتنيات العالمية، ومن ثم في المجتمع المدني العالمي، هو أمر يسهل الوقوف عليه، حين نتابع المشاركة العربية من جانب المجتمع المدني في المحافل العالمية.

٢- هناك بعض المجالات التي يبرز فيها عملية تشبيك والتحام

المنظمات المعنية بقدرات المجتمع المدني)، تكشف عن أن العضوية محدودة للغاية، مقارنة بالأعضاء من أمريكا اللاتينية أو القارة الإفريقية أو آسيا، بالإضافة إلى عدم الاستدامة في سداد الاشتراكات وشبه غياب عن مواقع صنع القرار بالمنظمة (١٤).

٥- إن الوثائق والبيانات المتاحة عن تدفق التمويل من العالم إلى الشبكات الإفريقية، يكشف عن حصول الأخيرة على ٧ أضعاف التمويل المتدفق إلى المنطقة العربية، وأن السبب الرئيسي يعود إلى أن هناك شبكات تنمية مختلفة في إفريقيا، لها تمثيل قوى في منظمات الأمم المتحدة ومحافلها، مع اهتمامها بالعضوية في المنظمات الدولية غير الحكومية. كذلك، فإن هناك توافقاً بين أقطاب ونشطاء المجتمع المدني في القارة الإفريقية حول أولويات قضايا التنمية البشرية، خاصة مكافحة الفقر، والبيئة، وقضايا الأطفال، والتي تتوجه إليها غالبية مؤسسات التمويل.

اللافت للاهتمام أن هناك درجة عالية من الوعي لدى صناع القرار في غالبية الدول الإفريقية بالدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية، ومن ثم تتواجد إدارات قوية فعالة في وزارات الخارجية من جهة، كما تتاح تيسيرات كبيرة لهذه المنظمات لجذب التمويل.

الخلاصة، إذن، أن هناك فرصاً وإمكانات كبيرة، متاحة لمنظمات المجتمع المدني العربي، للعب دور أكثر فاعلية على المستوى العالمي، من خلال شبكات منظمات المجتمع المدني العربي، ولكن بشرط توافر الوعي بقيمة التشبيك والتنسيق فيما بينها من ناحية، وبناء الثقة بينها وبين الحكومات من جهة أخرى، على أن تنتبه أجهزة وزارات الخارجية لقيمة دعمها للشبكات، وفي إطار تفهم الأدوار الجديدة للمجتمع المدني العالمي.

المجتمع المدني العربي بالمستوى العالمي، وهي المجالات ذات الأولوية، بالنسبة للمؤسسات المانحة، أبرزها حقوق الإنسان، وتمتلك قدرات تواصل كبيرة مع المجتمع المدني العالمي (وبالطبع من بينها التمويل)، وكذلك ما تعلق بتمكين المرأة والدفاع عن حقوقها. المجال الأخير أيضاً يجتذب عضوية عربية كبيرة في الشبكات ومحافل المجتمع المدني العالمي، تأتي بعد ذلك قضايا أخرى تحتل أهمية أقل، رغم أهميتها القصوى، أبرزها ما تعلق بقضايا التنمية البشرية، والتي تمس مكافحة الفقر، والتعليم والتأهيل والتدريب. وإن كانت قد برزت في السنوات القليلة الماضية شبكات عربية للمنظمات العاملة في مجال القروض الصغيرة (شبكة سنابل)، وشبكات لبنوك الفقراء، والتي يطلق عليها "بنوك الأمل" في اليمن ولبنان ومصر (من خلال منظمة الأمل للقروض الصغيرة) والأردن، وهي منظمات تعمل كبنوك إقراض الفقراء (جرامين) في بنجلاديش، وتعمل بدعم مؤسسة تمويل عربية كبرى (الأجفند). إذن، هناك مؤشرات لتطور الوضع العربي -على المستوى الإقليمي- للتشبيك والتصدى لمكافحة الفقر، وهو الأمر الذي شجع مؤسسات عالمية لدعم هذه المحاولات.

٢- كشفت دراسة للكاتب (عام ٢٠٠٢) عن أن منظمات المجتمع المدني العربي تميل على وجه العموم إلى الانخراط في منظمات عالمية غير حكومية، بشكل منفرد، أكثر من ثقتها في الانخراط في شبكات عربية، تكون بمثابة "الجسور" مع المجتمع المدني العالمي. قضية "الثقة" هنا مسألة أساسية، تلعب فيها الرغبة في الحصول على تمويل دوراً أساسياً.

٤- في الوقت نفسه، فإن مقارنة حجم العضوية من جانب منظمات المجتمع المدني العربي في منظمات عالمية غير حكومية (منظمة سيفكس أو المنظمة العالمية للجهود التطوعية، وغيرها من

## الهوامش:

- ١- مجموعة فريق عمل المجتمع المدني العالمي، مواطنون، منظمة سيفيكس العالمية، الطبعة العربية، (القاهرة، ١٩٩٥).
- ٢- السيد ياسين وأمانى قنديل، في: أمانى قنديل (محرر ويبحث رئيسي)، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة، ٢٠٠٨).
- ٣- لمزيد من التفاصيل حول تأصيل ظاهرة المجتمع المدني العالمي، راجع: د. أمانى قنديل، المجتمع المدني العالمي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، (القاهرة، ٢٠٠٢).
- ٤- الأوراق الخلفية لورشة عمل المجتمع المدني العالمي، جامعة هارفارد، ٢٠٠٢.
- ٥- راجع مفهوم بناء القدرات، في أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، م.س.د، ص ١١٠-١١١.
- 6- Joseph S. Nye & John D. (Eds.), Governance in a Globalizing World, Brookings Institute Press, Washington (2000), PP 17-51.
- ٧- وثيقة فريق خبراء الأمم المتحدة، المعنى بالمجتمع المدني العالمي في علاقته بالأمم المتحدة، إدارة شئون الإعلام، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.
- ٨- نفس المرجع.
- ٩- قد يكون من المهم الإشارة إلى "دبلوماسية جديدة"، تلجأ إليها الأمم المتحدة في عملية صنع المعاهدات والاتفاقيات، أبرز مثال تحالف المنظمات غير الحكومية من أجل المحكمة الجنائية الدولية، والذي وصل عدد أطرافه مؤخراً إلى ٨٠٠ منظمة.
- ١٠- وثيقة الأمن الإنساني، لجنة أمن الإنسان، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣.
- ١١- لمزيد من التفصيل حول التشبيك بين منظمات حقوق الإنسان، راجع: د. أمانى قنديل وآخرون، التطور العالمي والإقليمي لمفهوم حقوق الإنسان وانعكاساته على المنظمات الأهلية (دراسة مقارنة)، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٩-٤٢.
- ١٢- تمكين المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، (القاهرة، ٢٠٠٥).
- ١٣- د. سلوى العامري، موثيق الشرف الأخلاقية للمجتمع المدني، في: أمانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، م.س.د، ص ١٧٩-١٨٥.
- ١٤- قام الكاتب بدراسة أوضاع العضوية في هذه المنظمات تحديداً، حيث شغل مواقع مختلفة في مجالس الأمناء بها، وتبين أن ضعف الوعي بدور هذه المنظمات العالمية سبب رئيسي، إلى جانب رغبة الأعضاء العرب في الحصول على التمويل بشكل مباشر، وهو ما لا يحدث في الشبكات.



## د. هويدا عيسى

انطلقت هذه الموجة من جنوب أوروبا في منتصف السبعينيات (البرتغال ١٩٧٤، اليونان ١٩٧٤، إسبانيا ١٩٧٩) إلى أمريكا اللاتينية في أواخر السبعينيات (إكوادور ١٩٧٩، بيرو ١٩٧٩ ..) ثم جنوب آسيا (تركيا ١٩٨٣، الفلبين ١٩٨٦ ..)، وأخيرا شرق أوروبا في أواخر الثمانينيات، فضلا عن بعض البلدان الإفريقية في أواخر الثمانينيات. إن أهم ما يميز هذه الموجة إن المواطنين تحدوا السلطويات في حركات احتجاجية واسعة النطاق ليس بصفتهم أفرادا، ولكن كأعضاء حركات طلابية ونسوية ومنظمات مهنية، ونقابات عمال، وجمعيات حقوق إنسان. لم يقتصر الأمر على هذه المناطق، بل برز أيضا مفهوم المجتمع المدني في الليبراليات الغربية، وبالتالي لم يكن مقصورا على النظم التي في طريقها للتحويل من سلطوية إلى تعددية. وعلى الرغم من اختلاف العوامل والأسباب التي نتج عنها ظهور المفهوم من منطقة إلى أخرى من مناطق العالم على المستوى التفصيلي، إلا أنها في مجملها تعبر عن أزمة متعددة الأبعاد: أزمة على صعيد العلاقة بين الدولة والمجتمع، أزمة مشاركة سياسية، وأزمة اقتصادية (٢).

وكان من أبرز أسباب ظهور مفهوم المجتمع المدني في أوروبا الغربية الإخفاقات المتتالية التي تعرضت لها دولة الرفاهية. فقد شهدت السنوات الأخيرة عجز دولة الرفاهية عن تحقيق أهدافها الأساسية، وبالأخص قدرتها على إحداث مستوى عال من التشغيل وتقديم برامج للخدمات والرعاية الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم، مما أدى إلى انحدار شرعية تلك الدول. كما طرحت من جديد مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع، مما أثار الخصومات العتيدة بين المحافظين الجدد من أنصار الحد من تدخل الدولة وأنصار دولة الرفاهية. فقد استغل المحافظون الجدد هذه المشاكل، مؤكدين النتائج السلبية المترتبة على تدخل الدولة في الأسواق الخاصة للمجتمع المدني بالمعنى الواسع، وطلبوا بتحرير قوى

كان أول ظهور لمفهوم المجتمع المدني في إطار مدرسة الحقوق الطبيعية أو نظرية العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر. واهتم أنصار نظرية العقد الاجتماعي بالتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة وفقا لتصورهم. وقد كان جون لوك من أكثر أعلام هذه المدرسة اهتماما بالمفهوم، وقصد به وصف تلك المجتمع الذي يدخله الأفراد طواعية لضمان حقوقهم المتساوية التي تمتعوا بها في ظل القانون الطبيعي. فغياب السلطة القادرة على الضبط في المجتمع الطبيعي كان يهدد ممارستهم لهذه الحقوق. لذلك، اتفق هؤلاء الأفراد على تكوين المجتمع المدني ضمانا لهذه الحقوق، ومن ثم تخلوا عن حقهم في إدارة شئونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضايتهم، والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية في الحياة والحرية والتملك، كما التزم أعضاء ذلك المجتمع المدني بطاعة تلك السلطة، ما دامت ملتزمة بعناصر الاتفاق. أما إذا خرجت عليه، فإنها تفقد أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها ويستبدلوها بأخرى. وقد كان وراء ذلك الإسهام الفكري واقع اجتماعي وسياسي معين، تستعر في جنباته صراعات سياسية واجتماعية واقتصادية، صراع بين النظام الإقطاعي المتداعي والبرجوازية الصاعدة، وصراع بين أنصار نظرية الحق الإلهي للملوك في مجال السياسة والحكم، وأنصار محاولات تأسيس نظم سياسية تقوم على أسس إنسانية عقلانية رشيدة (١).

### إحياء مفهوم المجتمع المدني :

عاد مفهوم المجتمع المدني للظهور من جديد مع بدايات الموجة الثالثة للديمقراطية، التي شهدت انهيار عديد من النظم الشمولية والسلطوية. وبغض النظر عن كيفية هذا الانهيار، فقد حل مكان هذه السلطويات أنظمة تقوم على التعددية الحزبية والانتخابات الحرة.

(٥)

(٥) استاذ مساعد العلوم السياسية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مستشار المجتمع المدني بمركز العقد الاجتماعي .



على بلدان الجنوب، بل عمت كثير من دول الشمال التي بدأت تعاني من انحلال العقد الاجتماعي الضمني بين الدولة والمجتمع، والذي استمر على مدى سنوات طويلة بفعل ضغوط العولمة وإعادة هيكلة الاقتصادات والمجتمعات، وفقا لشروطها ومتطلباتها.

لذلك، شرعت الأمم المتحدة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ التسعينيات في تبني توجه تنموي جديد، مضمونه المركزي دمج مشاركة البشر في قلب عملية التنمية (٥). وقد كانت البداية الفعلية مع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، والذي كان بمثابة نقطة تحول جوهرية في الخطاب التنموي الدولي، وكذلك الممارسات التنموية المرتبطة به. ففي إطار طرحه لقضايا الصحة الإنجابية والتنمية، أشار لضرورة الشراكة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في وضع السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها، وكذلك التنسيق والرصد والتقييم (٦).

بيد أنه مع التأكيد الدولي المستمر على أهمية دور المجتمع المدني، وفي القلب منه المنظمات غير الحكومية كأحد الفاعلين الأساسيين في التنمية، لم يعد الخطاب المتعلق بدور المنظمات غير الحكومية يركز على سد الفجوة أو ملء الفراغ الذي انسحبت منه الدولة بعد تطبيقها سياسات التحرير الاقتصادي، ولكنه تطور إلى التشديد على ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بدور في عملية صنع السياسة، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية.

ووقفت وراء ذلك حزمة من العوامل، بعضها مرتبط بتحولات جذرية في دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع في معظم مناطق العالم (أزمة دولة الرفاهية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، التحولات الجذرية التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، أزمة التنمية في العالم الثالث). فقد انعكست أزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع على كثير من المفاهيم العلمية المستقرة والمتعلقة بالتنمية وطرق التنمية، وغيرها من قضايا. كما ارتبطت مجموعة أخرى من العوامل بالدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي في التنمية، والذي تجلى في المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينيات، فقد شهد هذا العقد عدداً من المؤتمرات العالمية الهادفة إلى تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، مثل مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ الذي عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوينهاجن ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول ١٩٩٦، وغيرها. وقد دارت توصيات تلك المؤتمرات حول قضايا وثيقة الصلة بالرفاهية الاجتماعية، مثل تنظيم النمو السكاني، وحماية البيئة، وتوفير خدمات الصحة الإنجابية، وتعزيز الخدمات الأساسية للجميع، وتوفير التعليم للجميع، والقضاء على الفقر، وتوفير مصدر عيش مستدام، وتمكين المرأة وإنجاز المساواة بينها وبين الرجل، وإيجاد بيئة ملائمة تمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبناء القدرات والليات المؤسسية اللازمة لإدارة التنمية. وقد تم التشديد في هذه المؤتمرات على أن أي سياسة توضع لمواجهة هذه المشكلات لابد أن يشارك المجتمع المدني في وضعها. فعلى سبيل المثال في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ١٩٩٤، تمت الإشارة إلى أنه ينبغي على الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية أن تتحاور مع المنظمات غير

السوق في كافة ميادين الخدمات، ورفع يد الدولة عنها، مثل التعليم والصحة والمواصلات، وما يترتب على ذلك من تقليص دور الدولة إلى أقصى حد. فضلاً عن ذلك، فقد كان لظهور الحركات الاجتماعية في السنوات الأخيرة في البلدان الرأسمالية الفضل في ابتكار أشكال جديدة للعمل الجماعي، مثل حركات مناهضة التسليح النووي، وحركات حماية البيئة، وحركات السلام والمرأة، وكذلك حملات الدفاع عن الحقوق المدنية. إن أهم ما يميز هذه الحركات أنها لا تقوم على أساس طبقي واضح، كما ترفض سياسات الحكومة القائمة في تلك البلدان، وأيضاً تنتقد الأحزاب المتنافسة فيها، وتسعى للعمل خارج نطاق هذه الأحزاب على أسس جديدة تبعد عن التنظيم الحزبي الصارم، كما ترفض الأطر التقليدية للمشاركة السياسية، إذ تسودها أنماط المشاركة غير الهريرية (٣).

أما في أوروبا الشرقية، فقد استخدم مفهوم المجتمع المدني للإشارة إلى التحولات التي جرت هناك، والتي كان الفاعلون الرئيسيون فيها المنظمات والمؤسسات الاجتماعية التي ظلت خارج نطاق سيطرة الحزب الشيوعي في تلك البلدان، أو التي تحدث الحزب الشيوعي، كما كان الحال في بولندا، إذ قامت نقابة "تضامن" بحركات احتجاجية واسعة، أسفرت عن تشكيل حكومة ليرأسها شيوعي عبر الانتخابات البرلمانية. مثلت خبرة "تضامن" حركة للدفاع الذاتي والإدارة الذاتية للمجتمع، وبالتالي كانت بمثابة مولد للمجتمع المدني في بولندا. وقد كانت هناك تخطيطات مشابهة في دول شرق أوروبا الأخرى، تقاربت أسماؤها (المنتدى المدني في تشيكوسلوفاكيا / المنتدى الجديد في ألمانيا الشرقية / المنتدى الديمقراطي المجري). وضمت هذه المحافل تجمعات للمثقفين، والطلبة، ورجال الدين، وأنصار حماية البيئة، وقد جمعت بينهم قيادتهم لحركات احتجاج واسعة، انتهت بسقوط النظم الشمولية في تلك البلدان (٤).

ولم تخرج بلدان الجنوب عن المضمار، إذ تم استخدام مصطلح المجتمع المدني في تلك البلدان للإشارة إلى دور عديد من المنظمات الاجتماعية في إحداث التحول من أنظمة سلطوية إلى أنظمة تعددية. وبصرف النظر عن شكل هذه التعددية وجوهرها، كان سقوط نظم سلطوية في بعض بلدان جنوب آسيا وفي أمريكا اللاتينية نتيجة لتعبئة واسعة للمنظمات الاجتماعية، خرجت عن سيطرة الدولة، كما كان الحال في الفلبين، قبل سقوط حكم رئيسها السابق ماركوس ١٩٨٦، وفي بنجلاديش، والبرازيل.

### أزمة التنمية والدعوة إلى عقد اجتماعي جديد :

كان حصاد مكافحة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى العقود الخمسة الماضية في البلدان النامية مخيباً للآمال، فلم تسفر الخطط والبرامج التي وضعتها كثير من حكومات دول الجنوب عن القضاء على الفقر. كما تراجعت وانتكست كثير من التجارب التنموية الحكومية، وبالتالي لم تحدث الاستدامة في عملية التنمية. كان هذا الحصاد من الدوافع الأساسية للبحث عن اقترايات جديدة لمواجهة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، اقترايات قائمة على المشاركة وتنشيط كل الفاعلين في المجتمع للعمل والتنسيق معاً. وفي هذا الإطار، برز مفهوم الشراكة بين القطاعات الثلاثة (الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلي) لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. لم تقتصر أزمة التنمية

بالشراكة، والتي تشمل دولا من كافة قارات العالم: بريطانيا - الدنمارك - كرواتيا - الصين - الهند - بنجلاديش - ماليزيا - البرازيل وغيرها.

ونظرا لأهمية هذه الشراكة والحرص على استمرارها، برزت فكرة العقود Compacts لمأسسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. وقد تعددت مسمياتها ما بين العهد أو الاتفاق "Compacts" في بريطانيا، وويلز، واسكتلندا، وأيرلندا الشمالية. وبرنامج التعاون مع المنظمات غير الحكومية

Program for Cooperation with Non governmental Organization

في كرواتيا وإطار لتطوير المجتمع المدني

Concept of Development of Civil Society

في استونيا، والاتفاق Accord في كندا، وعهد المنظمات غير الحكومية "NGO Charter" في فرنسا، والعهد الخاص بالتفاعل بين متطوعي الدنمارك والقطاع العام في الدنمارك.

وبغض النظر عن اختلاف المسميات، فإن دلالة ذلك هي الإدراك المتبادل من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية لقيمة التعاون والشراكة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

### التجربة البريطانية :

تعد تجربة الشراكة البريطانية من أقدم التجارب وأكثرها تبلورا، كما أنها تمثل نموذجا واقعيًا لمراحل الشراكة المختلفة بجوانب قوتها وضعفها، ولذلك فهي تقدم عددا من الدروس المهمة، التي لا يمكن تجاهل دلالتها في أي محاولة لبناء شراكة في أي بلدان أخرى.

تعود جذور الفكرة إلى ما عرف بتقرير لجنة Deakin عن مستقبل القطاع الطوعي ١٩٩٦. طالب هذا التقرير الذي يتوافق وطني بين الحكومة والقطاع الطوعي، يضع أسسا لمستقبل العلاقات. وقد التقط حزب العمال البريطاني التوصية قبل انتخابات ١٩٩٧، عندما كان في المعارضة، وأصدر وثيقة بعنوان "نحو بناء المستقبل معا". عقب الانتخابات العامة عام ١٩٩٧، تشكلت لجنة تضم أطرافا حكومية وممثلين من المجلس الوطني للمنظمات الطوعية لتضع إطار الاتفاق الوطني. وضمت اللجنة ممثلين من المنظمات الطوعية على المستوى الوطني والمحلي. وبعد مفاوضات طويلة ومفصلة، صدر الاتفاق الوطني عام ١٩٩٨، ثم تلا ذلك عدة اتفاقات ومواثيق محلية في إنجلترا واسكتلندا وويلز وشمال أيرلندا كتطورات منفصلة (١٢).

ومنذ عام ٢٠٠٠، توالى وثائق مبادئ العمل (Codes) التي تنظم موضوعات التمويل والتشاور والتقييم وغيرها. ففي عام ٢٠٠٠، صدرت مدونة التمويل، التي تم تنقيحها فيما بعد في عام ٢٠٠٣ تحت اسم "كود التمويل والمشتريات". كما صدرت في عام ٢٠٠٠ مدونة التشاور وتقييم السياسات، وكذلك وثيقة الخطوط الإرشادية للاتفاقات المحلية، والتي تم تنقيحها في ٢٠٠٦ تحت عنوان "دليل تنفيذ الاتفاقات المحلية". وفي عام ٢٠٠١، صدرت مدونة الجماعات الإثنية والسود ومدونة التطوع (١٣). وتتبع أهمية المدونات والأدلة من أنها تفصل في كافة القضايا التي ترد في الاتفاق، وتسهب في كيفية تنفيذها. فعلى سبيل المثال في مدونة

الحكومية في عملية صنع القرار. وفي مؤتمر كوينهاجن، وردت الإشارة إلى ضرورة توافر مساهمة بأوسع نطاق من جانب المجتمع المدني في صوغ وتنفيذ القرارات التي تتحكم في سير المجتمع، وتعزيز قدرة المجتمع المدني على المشاركة الفعلية في تخطيط ووضع برامج التنمية الاجتماعية، وفي اتخاذ الإجراءات والوصول إلى الموارد اللازمة لتنفيذها. أما في مؤتمر بكين، فقد تم التشديد على ضرورة تشجيع التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني من أجل وضع استراتيجية وطنية شاملة لتحسين خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل (٧).

### الشراكة .. صورة جديدة من العقد الاجتماعي :

أدت كل هذه العوامل إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم المشاركة والمناهج المختلفة للتنمية، فليس للتنمية طريق واحد، ولكن طرق متعددة. وقد كان مصطلح الشراكة وليد هذه الظروف، وتعبيرا عن فهم جديد لأهمية المنظمات غير الحكومية ودورها في التنمية. ولذلك أعيد إحياء مصطلح العقد الاجتماعي ولكن بمفهوم جديد، قائم على أنه من خلال عملية ديمقراطية لا بد من تأسيس مثلث فاعل، أضلاعه الحكومة والمجتمع المدني والسوق، مهمته الأساسية تحقيق التنمية في المجتمع، يضاف إليه في بعض الحالات، خاصة حالات الدول النامية، والهيئات التنموية الدولية (٨). وهكذا، أصبح من المتداول الحديث عن ثلاثة قطاعات أساسية في مجال التنمية: القطاع الأول المتمثل في الحكومة، والقطاع الثاني وهو القطاع الخاص، والقطاع الثالث وهو المنظمات غير الحكومية. ومع تزايد مجالات التعاون بين الدولة (القطاع الأول) والمنظمات غير الحكومية (القطاع الثالث) في التنمية، كان لا بد من تأسيس هذا التطور systematic basis من خلال وضع وثائق وعهود للشراكة (٩). ومما لا شك فيه أن هذه الوثائق تعكس رؤية السلطات العامة، سواء سلطات تنفيذية أو تشريعية لدور المجتمع المدني، وتخلق أسسا للتفاعل البناء مع منظمات المجتمع المدني. تستهدف هذه العقود والمواثيق هدفين أساسيين: تشجيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتأسيس آليات للتعاون تخفف من أعباء الحكومة فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة. يستلزم تحقيق هذه الأهداف النص في عهود الشراكة على مجموعة من المبادئ العامة، وكذلك الخطط التفصيلية. من أهم المبادئ العامة المهمة في هذا الصدد: الإقرار بأهمية دور القطاع الثالث في التنمية الاجتماعية، والمبادئ الحاكمة للتعاون، ثم يلي ذلك كل ما يتعلق بالخطط التفصيلية (١٠).

وبالفعل، أدرك كثير من الحكومات أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في التنمية، لذلك لم يعد التعاون مع القطاع الثالث فقط على أجندة الأحزاب اليسارية، ولكن أيضا الأحزاب السياسية اليمينية. فقد أدركت كل الأحزاب، سواء كانت حاكمة أو معارضة، أي كانت انتصاراتها السياسية، أهمية التعاون مع المنظمات غير الحكومية (١١).

وتغطي تجارب الشراكة مدى متنوعا من المجتمعات، تختلف في طبيعة نظمها السياسية ووضعها التنموي، مما يشير إلى أن الشراكة أصبحت حالة حتمية في الدول التي تبغى تحقيق معادلة تنمية متكاملة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، بغض النظر عن أي تبانيات في أوضاع هذه الدول. يؤكد ذلك مسح الأدبيات المعنية

تمويل بين الطرفين. أضف لذلك حقه فى إدارة كافة شؤونه بنفسه.

- التمويل: استنادا إلى تقرير نفاذ القطاع الأهلى إلى التمويل الحكومى، فإن الاهتمام موجه إلى مفهوم التمويل الاستراتيجى الذى يضمن استمرار القطاع الأهلى فى استجابته لمبادرات الحكومة. وفى هذا الإطار، لا بد من التشاور مع القطاع الأهلى فى تنظيم عملية التمويل الحكومى من حيث تخصيص الموارد وفقا لمعايير واضحة. كما أن سياسات التمويل لا بد أن تأخذ فى اعتبارها أهداف منظمات القطاع الأهلى واحتياجهم للعمل بكفاءة وفعالية. كما تتضمن هذه النقطة القدرة على الوصول إلى ترتيبات مشتركة وشفافة لتقييم الأهداف والأداء والمؤشرات، وما يتضمنه ذلك من تسهيل السداد الفورى والدعم المالى. وأخيرا ضرورة إعلام القطاع الأهلى بحجم التمويل مستقبلا.

- تطوير السياسات والمشاورات: ضرورة مشاوررة القطاع الأهلى فى القضايا التى تتصل به، مع الأخذ فى الاعتبار أن تكون هذه المشاورات فى الوقت المناسب، وتسمح بوقت معقول للقطاع الأهلى للتفكير والتدبر والتشاور، خاصة مع المستفيدين وأصحاب الشأن. وفى هذا الصدد، من المهم تطوير مدونة أو مجموعة من القواعد مع القطاع للممارسة الأفضل، تغطى تقييم السياسات وتنفيذها.

- الحكومة الأفضل: بغية تطوير علاقة عمل فعالة، لا بد من اتساق التوجه بين الحكومة والقطاع الأهلى. كما يتعين التزام الحكومة بمبادئ الانفتاح والحرص على استعراض العقد سنويا مع القطاع الأهلى.

#### ب - القطاع الأهلى :

- التمويل والمساعدة: الحفاظ على أعلى معايير الحكم الجيد والخضوع للمساعدة من قبل الممولين والمستفيدين، فضلا عن ضرورة الأخذ فى الاعتبار الإطار المحاسبى لنظام التبرعات. وأخيرا تطوير معايير لتقييم الجودة داخل المنظمات غير الحكومية.

- تطوير السياسات والتشاور: ضرورة إعلام واستشارة المستفيدين والمتطوعين وكل أصحاب الشأن فى الأنشطة، وكذلك فى مسار التشاور مع الحكومة.

- الممارسات الجيدة: السعى لتطوير علاقة عمل فعالة مع الحكومة وكافة الأجهزة الأخرى، وكذلك إشراك المتفعين والمستفيدين - كلما أمكن - فى تطوير وإدارة الأنشطة والخدمات، واستعراض تطور الاتفاق مع الحكومة سنويا (١٩).

#### وسائل تسوية المنازعات :

مادام هناك عمل، فمن المتوقع أن تكون هناك نزاعات. وبلا شك، فإن الطريق الأسهل والتقليدى لحل النزاعات هو النظام القضائى. ومع ذلك، توجد وسائل أخرى، أبرزها الوساطة. وفى إنجلترا، يوجد مشروع الوساطة الممول من وزارة الداخلية. يدير المشروع مركز حل النزاعات، حيث يقوم بدور الوسيط فى النزاعات التى تحدث حول الاتفاق بين الأجهزة الحكومية والقطاع الأهلى منذ مارس ٢٠٠٣ (٢٠).

#### استراتيجيات وآليات للتطوير :

الاتفاق كوثيقة مجرد نقطة بدء وليس خاتمة، تطرح فكرة أن الحكومة والقطاع الأهلى ملتزمان بالعمل معا. وكجزء من عملية

التشاور وتقييم السياسات، تمت الإشارة فى بداية المدونة إلى أن الهدف منها إحداث أثر ايجابى فى الطريقة التى تتشاور بها الحكومة مع القطاع الطوعى فيما يتعلق بصنع السياسات وتطويرها، بما يمكن هذا الأخير من الإسهام الفعال فى تطوير وتنفيذ السياسات. وقد شملت المدونة عناصر عديدة بغية ضمان أعلى قدر من التشاور بين الحكومة والقطاع الطوعى. ففضلا عن تحديد الهدف من المدونة، تمت تغطية عناصر عدة، مثل العوامل الدافعة للتشاور، والإطار الأمثل والفعال لنجاح التشاور حول السياسات وتقييمها، والأعباء الملقاة على كل طرف: الحكومة، والقطاع الطوعى، والطرق المختلفة للتشاور والتقييم، وغيرها من قضايا (١٤).

وبغية رصد تطور الاتفاق على الصعيد الوطنى، تقرر عقد اجتماعات سنوية تضم ممثلين عن أجهزة الحكومة المختلفة والقطاع الأهلى بمختلف تنظيماته، والسلطات المحلية، مع الالتزام بتقديم تقرير سنوى للبرلمان (١٥).

وبدء من عام ٢٠٠٥، تركز الاهتمام على اتخاذ مزيد من الإجراءات الداعمة للمشاركة، ولذلك صدر Compact Plus Consultation، وكان عنوانه "تعزيز المشاركة... خطوات نحو المستقبل" (١٦). كما تم تصميم دليل عمل إرشادى لتنفيذ الاتفاقات المحلية، يتضمن أفضل السبل للتنفيذ، وأيضا يطرح المشكلات المتوقعة وكيف يتم التعامل معها (١٧).

#### المبادئ الحاكمة للاتفاق :

١- العمل الطوعى مكون أساسى للمجتمع الديمقراطى.  
٢- القطاع الأهلى الذى يتمتع بالاستقلال ويتسم بالتنوع ضرورى لرفاهية المجتمع.

٣- فى نطاق تطوير الخدمات العامة وتقديمها، لكل طرف (الحكومة والقطاع الأهلى) دوره المتفرد، ولكن مع مراعاة التكامل فى الأدوار.

٤- توجد قيمة مضافة من العمل معا فى شراكة بغية تحقيق أهداف مشتركة. ولذلك، فإن المشاورات الكفء تبني العلاقات، وترشد السياسات، وتحسن من نوعية الخدمات المقدمة.

٥- تخضع الحكومة والقطاع الأهلى لأشكال مختلفة من المساعدة من كل أصحاب الشأن، لكنهم يشتركون فى الحاجة إلى التكامل والموضوعية والمساعدة والانفتاح.

٦- تلعب الحكومة دورا مهما من بين أدوار أخرى كعمول للمنظمات الطوعية. فالتمويل عنصر مهم فى العلاقات بين الحكومة والقطاع الأهلى.

٧- تتفق كل من الحكومة والقطاع الأهلى على أهمية تعزيز ودعم المساواة فى الفرص بين كل الناس، بغض النظر عن العنصر والسن والنوع والدين (١٨).

#### القرارات الحكومية والقطاع الأهلى :

##### ١- الحكومة :

- الاستقلال: الإقرار باستقلال القطاع الأهلى، ودعم ذلك بما فى ذلك حقه فى تنظيم الحملات، والتعليق على سياسة الحكومة، ونقد هذه السياسة فى إطار القانون، وبغض النظر عن أى علاقة

والمنظمات غير الحكومية. وعلى هذا، فإن إحداث نقلة كيفية في التنمية مرهون ببناء الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، وتأكيد مأسسة هذه الشراكة، ولا يكون رهنا باقتناع صانع القرار من عدمه.

يكشف العرض السابق عن أن نجاح الشراكة في الواقع مرهون بإشكالية كبرى إذا تم حسمها، فمن الممكن التغلب على كافة التحديات الأخرى، وهي إشكالية طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة اعتماد متبادل أم علاقة صفرية. إذا حسمت هذه الإشكالية لصالح البديل الأول، وهو علاقة الاعتماد المتبادل، فمن المتوقع أن يتم تحقيق إنجاز على صعيد كل التحديات الأخرى، سواء المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية والحكومات كل على حدة، أو المتصلة بالتفاعلات بين الطرفين. وربما يفسر هذا الإلحاح في كل الأدبيات التي عنيت بالقضية على أن أول شروط الشراكة وأهمها هو توفير بيئة سياسية مواتية، بما يتضمنه ذلك من إطار قانوني مشجع لعمل المنظمات غير الحكومية. ومما لا شك فيه أن البيئة السياسية المطلوبة لا تقتصر فقط على مجرد وضع قانون مشجع أو محفز للعمل الأهلي، ولكن توجد بجانب ذلك أمور أخرى، مثل الإرادة السياسية والمجتمعية الحاضرة للمنظمات غير الحكومية والمقدرة لأهميتها. وفي هذا الشأن، لا بد من الإشارة إلى قضية أخرى، هي قضية التوافق الوطني بين الأطراف المجتمعية المختلفة على الأسس الحاكمة للمجتمع ومجموعة الأهداف التنموية وما يرتبط بها من استحقاقات اجتماعية، من الصعب - بل من المستحيل - التنازل عنها، على اعتبار أنها الحد الضامن والحامي لكرامة المواطن. ومما لا شك فيه أن أهمية التوافق تبرز بصورة أكبر في المجتمعات التي تمر بتحولات جذرية، تفرز صراعات وانشقاقات بما يؤدي إلى كسر الروابط الضامنة للمجتمع. ولذلك، اعتبر بعض الباحثين أن أحد شروط بناء التوافق الأساسية هو قدرة قطاعات واسعة من المجتمع على التأثير على عملية صنع السياسة.

إن الوصول إلى هذا المناخ المواتي لعملية الشراكة يحتاج بالفعل إلى دولة قوية ومجتمع مدني قوي، مما يخلق علاقة متوازنة بين الطرفين، علاقة تمنع الدولة من السيطرة على المجتمع المدني والهيمنة عليه، كما تمنع المجتمع المدني من فرض سيطرته على أجهزة الدولة وتوظيفها من أجل تحقيق مصالح خاصة ضيقة. ويقصد بالدولة القوية، الدولة التي لديها القدرة على تنظيم حركة المجتمع بما يمكنه من إطلاق طاقاته وتعظيم قدراته، وفي الوقت نفسه تأكيد قيم سيادة وحكم القانون. ففوة الدولة في الواقع تتحدد بمدى ديمقراطيتها، أي إقرارها بحرية تكوين تنظيمات المجتمع المدني المختلفة، وتوفير مقومات حقوق الإنسان وضماناتها من ناحية، ومدى قدرتها على صياغة القواعد اللازمة لتحقيق الاستقرار وإعمالها من ناحية أخرى. أما المجتمع المدني القوي، فيقصد به المجتمع الذي يتمتع بشرعية جماهيرية واسعة تعبر عن تكوينات اجتماعية قائمة في المجتمع، والقادر على طرح رؤى جديدة وبنيية، والذي تسود في جنباته قيم الديمقراطية وقبول الاختلاف واحترامه، والقادر على استخدام الآليات السلمية والديمقراطية لإدارة الصراعات، فضلا عن قدرته على التنسيق والتعاون، سواء فيما بين منظماته أو مع المؤسسات الحكومية (٢٥).

إذا توافرت هذه الصيغة، مجتمع مدني قوي ودولة قوية، فلن يكون صعبا التعامل مع كل التحديات الأخرى، سواء المتعلقة ببناء القدرات أو خلق الآليات المطلوبة للتعاون.

التطوير المستمر في هذه العلاقة، لا بد من إعداد مدونات للممارسات الجيدة في مجالات التمويل والتشاور وتقييم السياسات والتطوع. كما من متطلبات التفعيل والسير قدما الاجتماع السنوي بين الحكومة وممثلي القطاع الأهلي لاستعراض مسار الاتفاق. وجدير بالذكر أن تقرير الاجتماع يتم تداوله ونشره، كما أنه يوضع في مكتبة البرلمان (٢٦).

وعلى صعيد آخر، فبحكم أن أولى تجارب الاتفاق تم تنفيذها في إنجلترا، وبالتالي توافرت إمكانية أكبر لتقييم التجربة، برزت مجموعة من التوصيات التي أكدت ضرورة تعزيز الاتفاق بتخصيص مزيد من الموارد للتنفيذ، والاستعراض والتقييم الدوري لسير الاتفاق. وقد تم اقتراح مؤشرات لتقييم التنفيذ، مثل عدد الاتفاقات المحلية الموقعة، وكم التمويل المقدم للقطاع الطوعي، وعدد الوكالات الحكومية التي طورت استراتيجيات لتمويل القطاع الأهلي، ومستوى الوعي بأهداف الاتفاق وإنجازاته لدى كلا الجانبين: الحكومة والقطاع الأهلي.

وبالفعل، تم اتخاذ خطوات ايجابية استجابة لذلك. ففي أبريل ٢٠٠٥، أعلنت الحكومة الإنجليزية عن برنامج جديد لتعزيز قدرات القطاع الأهلي كشريك أساسي في بناء مجتمع صحي، وفي تقديم الخدمات العامة. شمل البرنامج مجموعة من الخطط والبرامج الفرعية مثل Compact Plus، وهو مشروع تنفيذي مبسط، وإقامة وكالة بناء القدرات Capacity Builders، وهي وكالة معنية بإدارة صناديق الشراكة بتمويل ٧٠ مليون جنيه استرليني حتى ٢٠٠٨ (٢٧).

إن عملية تنفيذ الاتفاق تستلزم إطارا مؤسسيا لتيسير الأداء. فالتنفيذ الجيد غالبا ما يحتاج إلى أجهزة معينة ذات مسؤوليات محددة للعمل مع القطاعات الأخرى وتنفيذ شروط الاتفاق. فالاتفاقات في المقام الأول أدوات سياسية أكثر منها إدارية، يقوم السياسيون بتصميمها وتبنيها، ثم يقوم الإداريون بتنفيذها. وعلى هذا، فإن خلق أجهزة اتصال وتنفيذ liaison bodies تساعد على ضمان الانتقال الناجح من المجال السياسي إلى المجال الإداري. وعلى سبيل المثال، يركز القسم التنفيذي في الاتفاق الاسكتلندي على الالتزام الحكومي بتشكيل وحدة إدارية لتعزيز مصالح القطاع الطوعي، وضمان قيام كل الإدارات داخل الجهاز التنفيذي بتشكيل مثل هذه الوحدات (٢٨).

ويمثل مؤيدو الاتفاق آلية أخرى للمساعدة على تنفيذ الاتفاق، فالاتفاقات تنفذ من قبل البشر. ومن أجل التنفيذ الناجح، فإن هؤلاء البشر يجب أن يتحملوا مسؤوليات معينة، ويكونوا على فهم جيد لمبادئ الاتفاق، وقدرة كافية على تنفيذ مهام الاتفاق والمتابعة. ففي إنجلترا، تم اختيار الأنصار من كبار الموظفين داخل الإدارات الحكومية المختلفة، وتم تكليفهم بتنفيذ الاتفاق وبفعله إلى الأمام. وقد نتج عن ذلك سرعة تنفيذ المهام (٢٩).

#### خاتمة :

أوضحت الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من البدائل الحديثة المطروحة لتحقيق التنمية والحد من الفقر. فلم يعد في مقدرة أية دولة، متقدمة أو نامية، أن تضطلع بكل المهام التنموية في المجتمع، وأصبح من المستقر عليه أن الحد من الفقر مرتبط ارتباطا وثيقا ببناء شراكة مؤسسية وفعالة بين الحكومات

- 1- Pateman, C., "The Fraternal Social Contract" in Keane, J., (ed), Civil Society and the State, New European Perspective, New York, Verso, 1988.
- 2- Diamond, L., Toward Democratic Consolidation, Rethinking Civil Society, Journal of Democracy, vol5, no3., 1994.
- 3- هنتنجتون، صموئيل، (ترجمة عبد الوهاب علوب)، الموجة الثالثة، التحول الديمقراطي فى أواخر القرن العشرين، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.
- 4- عدلى، هويدا، التسامح السياسى، المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر، القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٠.
- 5- السيد، مصطفى، مفهوم المجتمع المدنى والتحول العالمى ودراسات العلوم السياسية، سلسلة بحوث سياسية (٩٥)، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، أبريل ١٩٩٥.
- 6- UNDP Practice Area, Partnership for Local Governance, Essentials No 7, August, 2002
- 7- Building Partnerships, Forging Partnership with the Non-Governmental Sector, Hague Forum Background Paper.
- 8- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الاسكوا)، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية فى تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية وفى متابعتها خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، نيويورك، الاسكوا، ٢٠٠٠.
- 9- Kamal, Simi, Democratization and Poverty Alleviation in South Asia, paper presented at Democracy Forum 2000 'Democracy and Poverty: A Missing Link?' South Asia Workshops, Nepal, April 10-11, 2000, International IDEA Archive
- 10- D. Liiv, Guidelines for the preparation of Compacts., International Journal of Non- for-Profit Law, vol3., no4. (June 2001)
- 11- Nilda Bullain & Radost Toftisova, A Comparative Analysis of European Policies and Practices of NGO-Government Cooperation, International Journal of Not-for-Profit Law, vol7., no4./September 2005/64
- 12- Liiv, op.cit
- 13- Home Office Research, The Paradox, op.cit., p3.
- 14- [http://www.thecompact.org.uk/information/100212/100020/history\\_of\\_the\\_compact](http://www.thecompact.org.uk/information/100212/100020/history_of_the_compact)
- 15- COMPACT, Consultation and Policy Appraisal, Compact Code of Good Practice.
- 16- Home Office Research, The Paradox, op.cit, p. 3
- 17- [http://www.thecompact.org.uk/information/100212/100020/history\\_of\\_the\\_compact](http://www.thecompact.org.uk/information/100212/100020/history_of_the_compact)
- 18- Barasi, Paul, Local Compact Implementation Workbook, Winning Deal, COMPACT,
- 19- Secretary of State for the Home Department, Compact on Relations Between Government and the Voluntary and Community Sector in England, op.cit.
- 20- Ibid.
- 21- Toftisova, R., Implementation of NGO-Government, op.cit,
- 22- Secretary of State for the Home Department, Compact on Relations Between Government and the Voluntary and Community Sector in England, op.cit
- 23- Toftisova, R., Implementation of NGO-Government, op.cit, [http://www.icnl.org/knowledge/ijnl/vol8iss1/special\\_2.htm](http://www.icnl.org/knowledge/ijnl/vol8iss1/special_2.htm).
- 24- Ibid.
- 25- Migdal, Joel, Strong Societies and Weak States: State Society Relations and State Capabilities in the Third World, Princeton NJ: Princeton University Press, 1994, pp 23-27.

## منظمة أوكسفام الدولية

Oxfam International

تعد منظمة أوكسفام الدولية من أبرز المنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح، الفاعلة دولياً، والتي تعمل في مجال التنمية ومكافحة الفقر وتحقيق العدالة للنهوض بالمجتمعات. كما تشمل أنشطتها عمليات الإغاثة لمكبى الكوارث الطارئة الطبيعية والبشرية كالحروب. وتعمل أوكسفام الدولية على محاربة الفقر بمفهومه المجتمعي (مساعدة الفقراء) وبمفهومه السياسي (مساعدة الدول الفقيرة على تحقيق التنمية). وقد أثبتت أوكسفام الدولية قدرتها على الانتشار والنجاح وتقديمها نموذجاً للمنظمة الدولية غير الحكومية التي تستطيع مواكبة المستجدات وتطوير أدوات العصر المتطورة لخدمة أهدافها وتشجيع تطورها. ويتميز عمل منظمة أوكسفام الدولية بالطابع التنموي التكاملي، سواء كان ذلك على مستوى الشركاء أو على مستوى القضايا، وهو ما يفسر قدرتها على الانتشار والربط في برامجها بين القضايا المختلفة، مثل التجارة غير العادلة وتوفير الخدمات الصحية وتطوير التعليم ومواجهة آثار التغير المناخي، على سبيل المثال لا الحصر.

### نشأتها وتاريخها:

جاءت نشأتها عام ١٩٤٢ في إنجلترا تحت مسمى

### "The Oxford Committee for Famine Relief"

لجنة أوكسفورد لإغاثة المتضررين من المجاعات، وهو ما تشتق منه منظمة أوكسفام الدولية اسمها الحالي، وكانت تهدف آنذاك إلى إرسال مساعدات إلى المتضررين من النساء والأطفال الذين يعانون من المجاعة في اليونان حين كانت محقة أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان لأعضاء طائفة دينية مسيحية يعرفون بالـ Quakers، وبعض ناشطي العمل المجتمعي وأكاديميين من جامعة أوكسفورد دور كبير في إنشاء هذه اللجنة الخيرية، واستمر عملها فيما بعد الحرب وتطور حتى تم افتتاح أول فرع لها خارج المملكة المتحدة في كندا عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٩٥، تأسست منظمة أوكسفام الدولية

Oxfam International

وأسست لشراكة مع ١٣ منظمة غير حكومية أخرى، مكونة بذلك اتحاد أوكسفام، ومقار هذه المنظمات هي ألمانيا، بلجيكا، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، أيرلندا، هولندا، هونج كونج، ولاية كوبيك في كندا، العاصمة الكندية أوتاوا، الولايات المتحدة، استراليا، ونيوزيلندا، ولكل منها موقعها الإلكتروني الذي يعرض لشاريعها وسبل مساعدتها. وتعمل أوكسفام الدولية من خلال ٢٠٠٠ شريك محلي لتنفيذ البرامج التنموية طويلة الأمد التي تضعها. وتستضيف المملكة المتحدة مقر سكرتارية منظمة أوكسفام الدولية.

### رؤية منظمة أوكسفام الدولية وأهدافها:

وتعمل أوكسفام الدولية على تحقيق التنمية من خلال التزامها بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان التي من شأنها أن تساعد الشعوب على تفادي المعاناة من الفقر ومن غياب المساواة والعدالة، وذلك من خلال العمل على ضمان:

- تأمين سبل كسب العيش من خلال توفير ظروف عمل أفضل وحماية الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها المناطق الفقيرة في زراعتها وصناعاتها، بالإضافة إلى تنفيذ برامج تهدف إلى توفير أسس للتجارة أكثر عدالة على المستوى العالمي وعلى المستوى الوطني.

- تأمين الحصول على الخدمات الأساسية كالتعليم، سواء بتوفيره أو بتحسينه، وكذلك الخدمات الصحية وتوفير مياه شرب نقية، مما لا يعوق اندماج المحرومين في الحياة.

- العمل على نجدة المنكوبين في الحروب ومناطق الكوارث الطبيعية، والتي تزيد حدة المعوقات التي تعوق مجهودات التنمية.

- ولأن الفقر يمنع الإنسان من التحكم في القرارات التي تمس حياته، تعمل المنظمة على التعريف بمعاناة أكثر الفئات المتضررة من الفقر، وهي الفئات المهمشة في مجتمعاتها لأسباب نوعية: دينية، إثنية أو فئة المعاقين، والعمل على إرساء قيمة المساواة ستنهي لإنهاء معاناة هؤلاء من التداعيات المجتمعية للفقر.

### اليات عمل المنظمة:

١- تنفيذ مشروعات تنموية في أكثر من ١٠٠ دولة من الدول النامية بشراكة منظمات محلية في مجالات مختلفة تشمل:



إرساء ممارسات تجارية عادلة، وتوفير التعليم، والمساعدات، وتوفير ظروف معيشية أفضل، وسُبُل كسب المعيشة، ومكافحة الإيدز، وتحقيق المساواة، وتسوية المنازعات والكوارث الطبيعية، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، والتغير المناخي ومكافحة آثاره.

٢- تقديم الإغااثات العاجلة والمساعدات الانسانية لمنكوبى الكوارث الطبيعية والحروب. فللمنظمة عملها الإغاثى فى إعصار ميانمار ٢٠٠٨ وزلزال الصين ٢٠٠٨، والنزاع فى الكونغو الديمقراطية وفيضانات موزمبيق، وأزمة قطاع غزة، وأفغانستان، وأزمة إقليم دارفور، والصراع فى الصومال، وزلزال بيرو ٢٠٠٧، وإعصار بنجلاديش ٢٠٠٧، وإعصار تسونامى.

٣- اثناء مكاتب دعم، حيث تقوم المنظمة من خلال مكاتبها بخلق لوبى للتأثير على صانعى القرار للاهتمام بتحقيق المساواة والقضاء على الفقر عند وضع السياسات وتطبيقها. وللمنظمة مكاتبها فى بروكسل، حيث مقر الاتحاد الأوروبى، وجنيف، حيث مقر منظمة التجارة الدولية، ويلعب هذا المكتب دورا كبيرا فى حملة التجارة العادلة Fair Trade Campaign.

كما أن لها مكاتب فى نيويورك، مقر الأمم المتحدة، وواشنطن مقر كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى.

٤- دراسات وأوراق عمل : حيث تقوم منظمة أوكسفام الدولية بعمل دراسات وإعداد أوراق عمل تعتمد على التحليل والبحث والمعلومات الواقعية التى تعبر عن الواقع بصدق بمساعدة الشركاء المحليين، مما يجعل لخطاب المنظمة مصداقية أكبر، حيث تقوم هذه الأوراق بدراسة القضايا والمشاكل التى تواجهها المناطق الفقيرة بشكل عام أو دراسة منطقة بذاتها والسبل الواقعية للقضاء على مثل هذه المشاكل.

٥- التقارير السنوية : وتقوم المنظمة بإصدار تقرير سنوى عن إنجازاتها وتقوم بنشره على موقعها الإلكتروني. ويعرض التقرير أهم مشاريع المنظمة وكذلك متابعة المشاريع القائمة والمناطق التى شملها عملها هذا العام. كما يتضمن التقرير نقاط الاتصال الخاصة بمكاتبها المنتشرة حول العالم.

٦- ويشمل نشاط منظمة أوكسفام الدولية التنمية البشرية التى تستهدف الشباب، فعلى سبيل المثال، أسست أوكسفام استراليا برنامج شراكة أوكسفام الدولية للشباب، ويستمر البرنامج ثلاث سنوات ويهدف الى دعم مبادرات الشباب وتقديم برامج لتنمية المهارات وبناء القدرات وحفز الشباب على الدفاع عن حقوقهم وحيرياتهم والتعبير عن طموحاتهم.

٧- تبنى حملات تهدف الى تنمية الوعى العام العالمى بمسببات قضية الفقر والعمل على إشراك الأفراد العاديين من خلال تشجيعهم وتعريفهم بالخطوات الفعلية التى يمكن اتخاذها للقضاء على قضية الفقر ومسبباتها والقضايا المنفرعة عنها. وتتمثل هذه الحملات فى:

- حملة التجارة Trade Campaign وتشمل الحملة التعريف بسلبيات اتفاقيات التجارة الاوروبية والأمريكية، حيث تضع دول نامية مثل دول الكاريبى والباسيفيك وأفريقيا فى منافسة مع الدول المتقدمة مما يهدد الكثيرين بفقدان عملهم، ويهدد عملية التنمية، حيث تتضاءل فرص هذه الدول فى حماية صناعاتها الحالية أو المستقبلية. وتركز المنظمة على عدم موافقة قواعد التجارة الدولية الحالية لاقتصادات الدول الفقيرة، حيث لا تساعد على الخروج من دائرة الفقر، وتبيان أوجه معاناة اقتصادات هذه الدول من الإغراق وإعاقة قدرتها على دخول الأسواق العالمية، وتحويل الدول الفقيرة الى مجرد أسواق وليست دولا منتجة. هذا بالإضافة الى تضرر القطاع الزراعى والمزارعين من الوضع الدولى للتجارة لعدم تقديم حكومات الدول غير المتقدمة الدعم لمزارعيها. وتنبه الحملة الى ما يستتبع هذه الاتفاقات من إضرار بحقوق العمال، خاصة النساء، حيث تجبرهم على قبول عقود غير عادلة وظروف عمل غير ملائمة، والتى تنشأ عن حرص الحكومات على جذب الاستثمار الخارجى وتشجيعه وحرص الشركات الكبرى على انتاج سريع بأقل تكلفة لخدمة أرباحها. كما تنبه هذه الحملة الى إضرار اتفاقيات التجارة الإقليمية، خاصة تلك المبرمة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، بمصالح الدول النامية وقدرتها على حماية صناعاتها وزراعتها أمام السلع الأكثر كفاءة والأقل سعرا.

- حملة التعليم والصحة للجميع

Health and Education for All

تسعى الحملة الى حشد المؤيدين والناشطين من خلال الاشتراك الإلكتروني على موقع المنظمة. وتعرض الحملة لنماذج فى بعض الدول النامية بهدف توضيح المعوقات على أرض الواقع والتى تقف أمام توفير الخدمات الصحية والتعليمية.

- حملة الزراعة

Agriculture Campaign

تسعى المنظمة لمواجهة ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، والتى يعانى منها الفقراء بشكل أكثر حدة، وذلك من خلال

العمل على التصدي لانتشار الوقود الحيوى والحفاظ على الموارد الطبيعية ودعوة الحكومات الوطنية والمانحين والمنظمات الدولية لتحمل مسئوليتها تجاه الاستثمار فى قطاع الزراعة، وتوفير ظروف عمل ملائمة للمزارعين، والنساء منهم خاصة، وإفساح المجال للسياسات الوطنية التجارية فى هذا القطاع على حساب السياسات الدولية المجحفة.

- حملة التغير المناخى

### Campaign Climate Change

تسعى المنظمة للتوعية بدور الفرد فى التصدى لهذه الظاهرة من خلال ترشيد التعاملات اليومية، مثل التشجيع على الاعتماد على المواصلات أكثر من استخدام السيارات الخاصة، وتوفير فى استخدام الوقود، وتبيان مسئولية الدول المتقدمة فى الأخذ بزمام المبادرة فى التصدى لهذه الظاهرة من خلال تقديم المساعدات الى الدول النامية، والقيام بتقنين الاستخدام المفرط للوقود فى الدول الصناعية.

- حملة الحد من انتشار الأسلحة

### Control Arm Campaign

تسعى المنظمة لنشر الوعى بالتأثيرات المدمرة للحروب على الظروف المعيشية، حيث ترسخ الفقر فى المجتمعات المتحاربة وتغرق تغلبها على الأزمة، وذلك لصالح أرباح منتجى الأسلحة. وكذلك، فإن عدم الحد من انتشار الأسلحة يؤدى بها الى أذى من ينتهكون حقوق الإنسان. وفى هذه الحملة، تدعو أوكسفام الدولية الى الوصول الى صيغة أكثر الزاماً وشمولاً لإتفاقية تجارة السلاح

Arms Trade Treaty وذلك من خلال مساندة جهودها لإنجاح المفاوضات الجارية حول الاتفاقية فى الامم المتحدة

منذ ٢٠٠٦ .

- حملة قمة مجموعة الدول الثماني الكبرى G8 Campaign وهى تعمل على مساندة الدول الكبرى لأهداف المنظمة. وقد أنشأت منظمة أوكسفام الدولية بالتعاون مع منظمة غير حكومية ايطالية Ucodep مكتب

Campaign Office فى إيطاليا، الرئيسة القادمة لمجموعة الثماني، يهدف الى توفير قاعدة للمساندة والتنسيق فى اطار الإعداد للقمة القادمة.

### مصادر التمويل :

تبتكر منظمة أوكسفام الدولية سبلا لتمويل أعمالها، وتتمثل فى :

١- تبرع الأفراد الكترونيا عن طريق المواقع الالكترونية للمنظمة ولم تكن المنظمة. كما تستفيد المنظمة من المدونات وموقع الفيس بوك وموقع الحياة الافتراضية Second Life فى التعريف بها وتسهيل أعمالها وإيجاد مساندين لحملاتها بالإضافة إلى جمع الاموال.

٢- تقوم المنظمة بالحصول على مبالغ مقابل اشتراك متطوعيا فى التنظيم لمهرجانات أو احتفالات كبرى، كما تقوم بتنظيم عدد من الاحتفاليات فى عدة دول مثل استراليا ونيوزيلندا واليابان والمملكة المتحدة، وتحصل على العوائد لصالحها. كما أن عددا من متسابقى سباق لندن

London Marathon يعملون على توفير أموال للمنظمة من خلال هذه السباقات.

٣- تحصل المنظمة على بعض تمويلها من خلال الوصايا، حيث يتبرع عدد من الأفراد بجزء من تركاتهم لأعمال المنظمة. وتقوم، من خلال موقعها الالكترونى، بتشجيع الأفراد على النص فى وصاياهم على تخصيص جزء من أموالهم لأعمال المنظمة. وتروج كذلك لكارت فيزا أوكسفام الذى يتبرع بجزء من مشتريات المشترك للمنظمة من خلال التعامل البنكى مع المنظمة.

٤- متاجر أوكسفام Oxfam Shops ولها ٧٥٠ فرعاً فى المملكة المتحدة وخارجها، لتشمل مبيعاتها تبرعات من الكتب والأثاث والملابس واسطوانات موسيقى ومستلزمات ديكور للمنازل، وتشمل كذلك هدايا تذكارية كالطابعات والعملات وكروت تذكارية. وفى مبيعاتها، تراعى قواعد التجارة العادلة التى تدعو إليها، حيث تعتمد فى جزء منها على واردات الدول النامية دون الإضرار بمصالحها. وتعتمد فى عملها على المتطوعين، سواء كان ذلك فى متاجرها الفعلية أو متاجرها الافتراضية على شبكة الانترنت.

### معايير المحاسبة والشفافية :

تضع منظمة أوكسفام الدولية نفسها فى موضع المساءلة والمحاسبة أمام المجتمعات التى تعمل بها والمنظمات غير الحكومية

الشريكة والمانحين والأفراد الذين يدعمون المنظمة، وذلك من خلال قيام المنظمة الدولية بنشر كل ما يتعلق بنشاطها مثل:  
الخطة الاستراتيجية ٢٠٠٧-٢٠١٢ "العدالة المطلوبة جوهر التزامنا"

(Demanding Justice Our Central Commitment)

والتي تقدم إطارا لعملها ومشاريعها المستقبلية على مدى السنوات الأربع القادمة بالشراكة مع منظمات أخرى. وتعد هذه  
هي الاستراتيجية الثالثة والتي تبنى على إنجازات:

الاستراتيجية الأولى ١٩٩٨-٢٠٠٠

(Towards an Ever closer Union)

الاستراتيجية الثانية ٢٠٠١-٢٠٠٦

(Towards Global Equality)

٢- وقعت منظمة أوكسفام الدولية على الميثاق الأول للمحاسبية للقطاع غير الهادف للربح في يونيو ٢٠٠٦

(The First Global Accountability Charter for the non profit Sector)

والذي يحدد القيم الأساسية التي على المنظمة غير الحكومية الموقعة الالتزام بها في برامجها وعملها.

رنا أبو عمرة

## لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك)

تعد لجنة بنجلاديش لتطوير الريف والمعروفة اختصاراً باسم (براك) واحدة من كبرى المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية في العالم، ومقرها الرئيسى فى بنجلاديش، وقد أنشأها فضل حسن عابد عام ١٩٧٢ بعد استقلال بنجلاديش بوقت قصير.

وتوجد مراكز "براك" فى ٦٤ موقعا فى بنجلاديش، وتقدم تمويلا لأكثر من ٧ ملايين من أصحاب المشروعات الصغيرة، ولديها ٣٤ ألفا من المدارس الابتدائية غير الرسمية، و٧٠ ألفا من المتطوعين الصحيين.

وتعد "براك" من كبرى المنظمات غير الحكومية، من حيث عدد العاملين والموظفين فيها، حيث يصل هذا العدد إلى أكثر من ١٠٠ ألف موظف، معظمهم من النساء.

وتعمل "براك" فى برامج مختلفة مثل برامج التمويل الصغير والتعليم، حيث تنفذ هذه البرامج فى أكثر من ٩ دول فى آسيا وإفريقيا، حيث يصل عدد المستفيدين من برامج "براك" فى العالم إلى ما يقرب من ١١٠ ملايين نسمة.

وتعتمد المنظمة فى ٨٠٪ من تمويل برامجها على التمويل الذاتى الذى يأتى من عدد من المشروعات التجارية والمشروعات الخاصة بمنتجات الألبان والأغذية وتجارة التجزئة ومشروعات الحرف اليدوية.

كما تمتلك "براك" مكاتب فى جميع أنحاء العالم، بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وخلال أعوام قليلة، ستصل مبادرات "براك" إلى عشر دول إفريقية للعمل فيها خلال عشر سنوات قادمة.

وتحاول "براك" التعامل مع ظاهرة الفقر باستخدام رؤية شاملة، فيتحول الفقراء بمرور الوقت من متلقين للمعونات إلى أفراد لديهم دخل ومتحكمون فى مصائرهم. ويركز منهج "براك" لمكافحة الفقر على النساء والفتيات، حيث يحتلن مركزا محوريا فى هذا المنهج.

فلجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) أكبر وكالة وطنية غير طائفية خاصة للتطوير فى العالم، فهى فريدة ومبدعة، وتستخدم منهجا يتسم بثلاث سمات هى:

١- إنه منهج شامل لنشاطات التطوير المتعددة.

٢- يركز هذا المنهج على النساء والفقراء المعدمين ومن يتحمل مسئولياتهم، خاصة أن بنجلاديش تعد من أفقر دول العالم، حيث تصل نسبة الذين يعيشون دون حد الفقر فيها إلى ٤٩,٨٪ من السكان، كما يعاني من ٢٠ إلى ٣٤٪ من سكانها من الفقر المدقع، وهؤلاء يحتاجون إلى برامج تطوير تشمل قروضا صغيرة وبرامج صحية.

٣- كما يركز هذا المنهج على الطبيعة متعددة الأبعاد للفقر.

وللتعرف على الدور الذى تلعبه لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) كمنظمة غير حكومية فى مجالات التنمية المختلفة، يمكن تناول المحاور الآتية.

### أولا- النشأة والتطور :

تأسست لجنة بنجلاديش لتطوير الريف فى سيولا Sulla وهى منطقة تابعة لمقاطعة سيوليهيت Sylhet كمشروع صغير للإغاثة والمساعدة فى عودة لاجئى الحرب بعد انتهاء حرب تحرير بنجلاديش عام ١٩٧١.

وخلال تسعة أشهر من تأسيسها، أعيد بناء أكثر من ١٤ ألف منزل كجزء من جهود الإغاثة، كما تم بناء مئات القوارب للصيادين، وتم فتح مراكز طبية وغيرها من الخدمات الأساسية. وفى نهاية عام ١٩٧٢، ومع انتهاء المرحلة الأولى من مراحل الإغاثة، تحولت "براك" نحو احتياجات التنمية طويلة المدى وأعدت تنظيم نفسها باعتبارها منظمة للتنمية متعددة الجوانب.

وبدأت "براك" فى تقديم القروض الصغيرة عام ١٩٧٤ للفقراء والمعدمين. وفى العام نفسه، زادت "براك" من القروض المقدمة للفلاحين من خلال مشروع سيولا فى مقاطعة سيوليهيت عن طريق الجمعية التعاونية فى سيولا زان الوسطى.

وفى عام ١٩٧٥، قدمت "براك" قروضا بدون فوائد للمجموعات التى لا تمتلك الأرض. وفى عام ١٩٧٦، بدأت "براك" فى زيادة هذه القروض.

وحتى منتصف السبعينيات، ركزت "براك" على تنمية المجتمع المحلى عن طريق برامج متعددة لتنمية القرية تضمنت الزراعة ومصايد الأسماك والتعاونيات، والحرف اليدوية الريفية ومحو أمية الكبار، والصحة وتنظيم الأسرة، والتدريب المهنى للنساء، وبناء المراكز المحلية.

وانشأت "براك" عام ١٩٧٥ قسما للبحث والتطوير. وفي عام ١٩٧٧، تحولت "براك" نحو استخدام منهج أكثر فاعلية في تنمية المجتمع المحلي من خلال تنظيم المجموعات القروية في منظمات قروية (Village Organizations (VO). وقد استهدف هذا المنهج أفقر الفقراء والمعدمين وصغار المزارعين والحرفيين والنساء الضعفاء، ممن يمتلكون أقل من نصف فدان، والذين يعيشون على التكسب من العمل اليدوي. وفي العام نفسه، أنشأت "براك" مطابع تجارية لتمويل أنشطتها، وأنشأت في العام التالي سلسلة من مشروعات الحرف اليدوية التي أطلق عليها اسم "أرونج" aarong.

وفي عام ١٩٧٩ دخلت "براك" بقوة في مجال الصحة، فأسست برنامجا وطنيا للعلاج (OTEP) وحملة لمكافحة الجفاف الذي تسبب في ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال في بنجلاديش. وقد تمكنت حملة "براك" من خفض معدلات الوفيات بين الأطفال في بنجلاديش من ٢٨٥ في الألف إلى ٧٥ في الألف.

وكانت هذه هي بداية نجاح "براك" في تطبيق برامج أخرى، مثل برنامج التعليم الابتدائي غير الرسمي الذي بدأ في عام ١٩٨٥.

وفي عام ١٩٨٦، بدأت "براك" برنامج التنمية الريفية. وفي عام ١٩٩١، بدأ برنامج النهوض بصحة المرأة. وفي السنة التالية، قامت "براك" بإنشاء مركز إدارة التنمية (CDM) في "راجيندراپور"، حيث ركز هذا المركز على قضايا التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان والخدمات القانونية. كما بدأت "براك" في عام ١٩٩٦ في تنفيذ برنامج لتمكين المرأة من الحصول على حقوقها القانونية ومساعدتها على الانخراط في المجتمع والانضمام إلى المنظمات الاجتماعية. كذلك بدأت "براك" في تنفيذ مشروع منتجات الأغذية والألبان. وفي العام التالي، أنشأت "براك" معهد تكنولوجيا المعلومات.

وفي عام ٢٠٠١، أنشأت "براك" جامعة أطلق عليها "جامعة براك"، واستهدف من إنشائها خلق قادة للمستقبل، وبدأ البنك خلال هذا العام في تقديم قروض للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وفي عام ٢٠٠٢، أطلقت "براك" برنامجا أطلق عليه تجاوز حدود الحرب على الفقر (Challenging the Frontiers of Poverty Reduction) واستهدف المعدمين من الفقراء. وقد عرفتهم المنظمة بأنهم الفقراء جدا والذين يعانون من الفقر المدقع، ولا يمكنهم الحصول على التمويل الصغير من "براك". وفي العام نفسه، وصلت منظمة "براك" إلى أفغانستان ضمن برامج الإغاثة وإعادة التوطين. كما تعد "براك" المنظمة الأولى في بنجلاديش التي أنشأت في عام ٢٠٠٤ مكتبا لتلقى الشكاوى من المواطنين.

## ثانيا- مجالات عمل المنظمة :

### ١- التنمية الريفية :

يعد برنامج التنمية الريفية أحد البرامج الرئيسية لـ "براك"، وبدأ هذا البرنامج في عام ١٩٧٩، وقد نما هذا البرنامج بحلول ديسمبر ١٩٨٩، حيث اشتمل على برنامج كبير لتوفير القروض للفئات المستهدفة من ٨١ فرعا في ٤٥ من المقاطعات الفرعية في ٢٢ مقاطعة رئيسية، حيث تقدم المنظمة مجموعة من القروض الصغيرة مع ضمان الإقراض الحر ووجود خطط للإدخار من خلال المنظمات القروية، حيث وصل عدد المقترضين إلى ٧ ملايين مقترض.

وقد احتوت الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج على ما يلي:

- بناء مؤسسات قادرة على إحداث تغييرات في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للفقراء.
  - تحسين الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية لفقراء الريف من خلال توفير انتماء سهل لتوليد دخل وفرص عمل.
  - تطوير القدرات الإدارية والتجارية للفقراء.
  - لتحقيق هذه الأهداف، عمل برنامج التنمية الريفية عن طريق استخدام عناصر مختلفة ووفقا للتسلسل التالي:
- ١- التوعية: حيث يبدأ برنامج التنمية الريفية ببرنامج للتوعية عن طريق المناهج التعليمية الفنية لـ "براك"، وتكون هناك فصول منفصلة للرجال والنساء.

- ٢- بناء مؤسسة: فدروس التربية الفنية عادة ما تؤدي إلى تشكيل مؤسسات القرية للرجال والنساء.

- ٣- التدريب: فالأنواع المختلفة للتدريب سوف تنظم عن طريق أعضاء المجموعات المشكلة حديثا. كما يقدم برنامج التنمية

الريفية برنامجا للمساعدة القانونية لتوفير الوعي القانوني لأعضاء المجموعات.

كما توفر "براك" التدريب على أعمال بعض المشروعات الخاصة بالأعضاء المقترضين، مثل مشروعات الدواجن والثروة

الحيوانية ومصايد الأسماك، والزراعة. كما قامت "براك" بعمل مشروع لتصدير الخضراوات بدأ في عام ١٩٩٨. كما أنشأت "براك" عددا من المشروعات التجارية التي تساهم في استدامة التنمية، مثل مشروعات منتجات الالبان والأغذية وتجارة التجزئة والحرف اليدوية.

**٢- التنمية الاجتماعية :**  
بدأت "براك" برنامجا في عام ١٩٩٦ بالتعاون مع كل من جامعة عين أو شاليش كيندرا (Ain O Shalish Kendra) والاتحاد الوطني للمرأة في بنجلاديش (BNWLA). ويهدف هذا البرنامج لتمكين المرأة من الدفاع عن نفسها ضد التمييز والاستغلال المجتمعي والعنف المنزلي ومساعدتها على اتخاذ إجراءات، متى تعرضت حقوقها للانتهاك. ويتضمن هذا البرنامج جانبين :

يركز الجانب الأول على التنمية الاجتماعية من حيث بناء القدرات البشرية والاجتماعية والسياسية للفقراء، خاصة النساء منهم. وقد حاولت منظمة "براك" تنفيذ هذا البرنامج من خلال المنظمات الشعبية.

أما الجانب الثاني، فيركز على حقوق الانسان، ويسعى البرنامج إلى مساعدة الفقراء على الحصول على حقوقهم القانونية من خلال زيادة وعيهم بحقوقهم عن طريق أنشطة المسرح الشعبي وتعليمهم القانون وحقوق الإنسان.

**٣- التعليم :**  
قدمت "براك" برنامجا للتعليم الابتدائي غير الرسمي لأطفال الفقراء والريفيين والمتسربين من التعليم والذين لا يستطيعون الحصول على التعليم الرسمي، حيث أنشأت مدارس لتعليم الأطفال من عمر ٨ إلى ١٤ عاما. تتكون هذه المدارس من حجرة واحدة، يوجد بها ٢٣ طالبا ومعلم واحد، وتركز على تعليم الرياضيات والدراسات الاجتماعية واللغة الانجليزية. وحتى عام ٢٠٠٦، قامت "براك" بإنشاء ما يقرب من ٣١ ألف مدرسة ابتدائية وما يقرب من ١٦ ألف مدرسة للتعليم قبل الابتدائي. وفي عام ٢٠٠٣، التحق ما يقرب من ١,١ مليون من الأطفال (٦٦٪ من بينهم من الفتيات) بمدارس "براك"، حيث ضمت هذه المدارس ما يقرب من ٣ ملايين طفل، ٦٥٪ منهم من الفتيات. كما تخرج في هذه المدارس ما يقرب من ٢,١ مليون طفل والتحق ٩١٪ منهم بمستويات أعلى في الدراسة.

**٤- الصحة :**  
بدأت "براك" توفير برامج للرعاية الصحية منذ عام ١٩٧٢، وقد ركزت في البداية على الاهتمام بتوفير الرعاية العلاجية ونظام التأمين الصحي. ومضت "براك" في تقديم الخدمات الصحية خلال سنوات عملها، وكان من أهم الإنجازات التي حققتها في هذا المجال تخفيض معدلات الوفيات بين الأطفال في بنجلاديش من خلال حملة التطعيم التي قادتها "براك" خلال عقد الثمانينيات، والاهتمام بصحة الأمهات. كما قدمت "براك" خدمات صحية متواصلة إلى ما يقرب من ٣١ مليوناً من فقراء الريف، ومن بين هؤلاء الأمهات والأطفال الرضع. وحتى عام ٢٠٠٦، وصل عدد المتطوعين والعاملين في تقديم الخدمات الصحية في "براك" إلى ما يقرب من ٥٧ ألف فرد، حيث يقوم هؤلاء بتوصيل الخدمات الصحية إلى منازل فقراء الريف. كما قامت المنظمة ببناء ٣٧ مركزا طبيا لتقديم الخدمات الصحية بتكلفة منخفضة.

كما قامت "براك" وبالتعاون مع حكومة بنجلاديش بتنفيذ خطة علاجية قصيرة المدى للقضاء على مرض السل. كما قدمت "براك" برامج ضخمة للتعاون مع الحكومة والمنظمات الأخرى للوقاية من مرض الملاريا. كما نفذت برنامجا للاهتمام بتوفير المياه النظيفة، والصرف الصحي والنظافة العامة، حيث يعد هذا البرنامج جزءا من أهداف الألفية الإنمائية التي تسعى بنجلاديش لتحقيقها، والتي من المفترض أن تصل إليها عام ٢٠١٤.

ومن المبادرات الجديدة لـ "براك" برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة (الايدز)، حيث تقدم "براك" نوعا من التوعية بين السكان للوقاية من هذا المرض الخطير.

**٥- الإغاثة الإنسانية :**  
تقدم "براك" خدمات الإغاثة الإنسانية منذ نشأتها عام ١٩٧٢، وكان آخر أعمال الإغاثة الذي قامت به المنظمة هو إغاثة ضحايا إعصار سدر Sidr والذي ضرب مناطق شاسعة من جنوب الساحل الغربي في بنجلاديش في نوفمبر ٢٠٠٧. حيث قامت "براك" بتأمين الأغذية والملابس لأكثر من ٩٠٠ ألف من الباقين على قيد الحياة، كما قدمت خدمات صحية إلى ما يزيد على ٦٠ ألفا من الضحايا.

**ثالثا- مكاتب "براك" في الخارج :**  
تمتلك المنظمة مكاتب في عدد من دول العالم، حيث تنفذ برامجها في أكثر من ٩ دول في آسيا وإفريقيا، ويصل عدد



المستفيدين من هذه البرامج في العالم إلى ما يقرب من ١١٠ ملايين نسمة. ومن أهم الدول التي يوجد فيها مكاتب لـ "براك" ما يلي:

أفغانستان: فقد وصلت لجنة "براك" إلى أفغانستان عام ٢٠٠٢ لتغطي خدماتها ٢٥ مقاطعة من بين ٣٤ مقاطعة، وتشمل برامجها في أفغانستان القروض الصغيرة، والصحة، والتعليم، حيث تمتلك "براك" ٢١٠ مكاتب في أفغانستان. وقدمت هذه المكاتب ما يقرب من ٩٦ مليون دولار أمريكي كقروض لـ ١٧٩ ألف مواطن، كما قامت "براك" ببناء ما يقرب من ألف مدرسة في أفغانستان، يتعلم فيها ما يقرب من ٢٨ ألف طالب وطالبة. كما بلغ عدد العاملين من لجنة "براك" في مجال الصحة في أفغانستان ثلاثة آلاف و ٦٣٣ عاملاً.

كما وصلت لجنة "براك" إلى سريلانكا في عام ٢٠٠٥ عقب أحداث تسونامي، وتنتشر مكاتب "براك" في ٧ مقاطعات في سريلانكا، وتعمل في مجالات الزراعة والثروة الحيوانية والدواجن والأعمال التجارية الصغيرة، وقطاعى التعليم والصحة.

بالإضافة لذلك، فقد وصلت لجنة "براك" إلى باكستان في عام ٢٠٠٧، وهي تعمل الآن في أربع مقاطعات ولديها ٣٠ مكتباً في باكستان، يعمل فيها ١٩٨ موظفاً.

كما تعمل لجنة "براك" في عدد من الدول الإفريقية هي تنزانيا وأوغندا وليبيريا وسيراليون وجنوب السودان، حيث تقدم خدمات التمويل من قروض صغيرة. كما تقدم بعض خدمات الإغاثة الإنسانية والخدمات الصحية، كما بعثت لجنة "براك" مستشارين تقنيين إلى كل من هايتى والهند وإندونيسيا.

وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها لجنة بنجلاديش لتطوير الريف (براك) والتي أدت إلى تحسين نوعية الحياة والصحة للفقراء والمعدمين، إلا أن اللجنة تواجه العديد من التحديات، ومن أهم هذه التحديات الثقافة القائمة في بنجلاديش، حيث تواجه اللجنة موروثات ثقافية تحث على الزواج المبكر وكثرة الإنجاب وإهمال دور المرأة في المجتمع، في الوقت الذي تعد فيه بنجلاديش من أفقر دول العالم، حيث يعيش ١٣٥ مليون نسمة من سكان بنجلاديش تحت خط الفقر، كما تحتل بنجلاديش المرتبة الثالثة بعد الهند والصين في عدد السكان الفقراء.

كما لا تزال بنجلاديش تعاني من ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال والنساء، حيث تموت ٢٥٠,٨٠٠ امرأة سنوياً في بنجلاديش، نتيجة للأخطار المتعلقة بالحمل. وعلى الرغم مما بذلته لجنة "براك" من مجهودات لتخفيض معدلات وفيات الأطفال والنساء، إلا أن هذه المعدلات لا تزال مرتفعة نتيجة لسوء التغذية والوهن الذي يعاني منه الأطفال في بنجلاديش.

كما يعد الفساد من أهم التحديات التي تواجه عمل لجنة "براك". ففي عام ٢٠٠٤، احتلت بنجلاديش - وفقاً لدليل إدراك الفساد (Corruption Perception Index) - المرتبة رقم ١٤٥ في الفساد على مستوى العالم من بين ١٤٦ دولة شملها هذا الدليل.

أميرة محمد عبدالحليم



## د. ناهد عز الدين

وقد انعكس بزوغ موجة العولمة واكتساحها للعالم بأسره على تصاعد الاهتمام الأكاديمي بالمجالات البيئية التي تلتقي عندها، وتتقاطع حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع في تبني مفهوم أشمل للتنمية. وأفضى ذلك التطور إلى توسيع مساحات الدور ودوائر الحركة أمام المجتمع المدني، وهو ما ترجمته على مستوى الممارسة مظاهر التنامي المطرد في أعداد وأنشطة جمعيات رجال الأعمال التي بدأت تتطلع لممارسة دور "شريك" في عملية صنع القرار. ومن هذا المنطلق، تضاعفت أهميتها في سياق الدول النامية، وغدت شريكا تنمويا وفاعلا أساسيا رديفا للدولة، بما يسمح بتقاسم المسؤوليات معها في المجال العام (١).

وحتى في أكثر دول العالم تقدما، لم يعد الحديث عن قطاع البيزنس يخلو من التطرق لقضية "المسؤولية"، التي تشير إلى البعد الاجتماعي للنشاط الاقتصادي. فأى مستثمر يسعى للربح أولا كهاجس طبيعي ومشروع، لكنه يجب ألا يكون هدفه الوحيد، إذ يجدر به بجانب العائد المادي الشخصي، تحرى جملة أخرى من الغايات الأسمى والأوسع والأعم.

### تنوع الأشكال وتعدد المداخل :

يتلخص مفهوم المسؤولية الاجتماعية في محاولة الانتقال من مفهوم الشركات الربحية إلى شركات متعددة الأغراض يؤدي أصحابها دورهم كمواطنين صالحين Good Citizens في خدمة مجتمعاتهم وبلادهم والعالم كله، وبيند صاحب المشروع به، أو -على الأقل وكحد أدنى- عدم التسبب في تفاقم تلك المشاكل وزيادة تعقيدها. فإذا كان لمشروعه مضاعفات أو آثار جانبية سلبية تولد مشكلات ضارة بالمجتمع، فعليه المسارعة

من الناحية النظرية، بدأ الحديث عن جمعيات رجال الأعمال في إطار حقل العلوم السياسية عموما والنظم السياسية المقارنة على وجه التحديد في باب "جماعات الضغط" و"جماعات المصالح". وفي الثمانينيات من القرن العشرين، أعيد تصنيفها على أساس أنها أحد أطراف "المجتمع المدني"، وكان لذلك التطور دلالاته المفاهيمية. فجماعات المصالح قد تندرج أو لا تندرج في أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية، بيد أن معايير التنظيم والمؤسسية تعد ركنا ركينا في تعريف مفهوم المجتمع المدني، وتحديد ما ينطوي عليه من مكونات وعناصر.

هذا من ناحية الشكل. أما من زاوية المضمون والمحتوى الوظيفي، فالفارق كبير بين جماعات تسعى للتأثير على صانع القرار بأساليب شتى تتراوح بين الضغط والمساومة والتفاوض، لتعظيم مكاسبها وتعزيز امتيازاتها وحماية مصالحها الخاصة، ومنظمات غير حكومية تنشأ بغرض تمثيل فئة اجتماعية بعينها، لكنها قد تتطلع أيضا للدفاع عن مصلحة عامة تمس المجتمع ككل، فتتجاوز صفتها التمثيلية الفنية المحدودة بغرض حماية شرائع اجتماعية أخرى، ويتجه أعضاؤها لمد يد العون والمساعدة للآخرين من بين الفئات الأقل حظا وقدرة، والأدنى مرتبة على السلم الطبقي الاجتماعي (وتشمل المستضعفين والمهمشين من الفقراء واليتامى والأرامل، والأكثر انكشافا من الأطفال، والشباب، والنساء المعيلات، وأسرى المساجين، والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة والمرضى، والمعاقين. وقد تضم الخريطة منظمات تعمل في خدمة قضايا عامة، فتتولى فتح أبواب الحوار وإدارة النقاش حول ملفات الشأن العام (كحماية أو تحسين البيئة وحقوق المرأة وحقوق الطفل).

(١) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

البدائل الصديقة للبيئة، أو أن يضع نصب عينيه الاضطلاع بـ "عمل إيجابي" يتمثل في تأسيس، أو تمويل، أو الاشتراك في مشروعات ذات مقاصد بيئية. وهكذا، فبوازع من الضمير الذاتي، ويدافع داخلي، يتحرك صاحب العمل لبلوغ أهداف اجتماعية مرغوبة ذات مردود تنموي، وبحيث لا ينحصر جل تركيزه على جنى الأرباح، وتعظيم حجم الثروة الشخصية فقط. ولكن ماذا إذا ما تعارض الهدفان؟ ما هو سقف الأرباح والفوائد المادية الكافي لإرضاء طموحه (اطماعه)؟ الأمر المؤكد أنه إذا كان لا يتطلع سوى لتحقيق أقصى ربح ممكن، ويقصر اهتمامه على مراكمة الثروة دون حدود، فهو بلا شك سيأتى على حساب التنازل عن أخذ جوانب أخرى في الاعتبار، والتضحية بالبعد الاجتماعي.

### الجدل غير المحسوم حول حدود المسؤولية وأطرافها .. من المسئول وتجاه من ؟

إذا كان انسحاب الدولة وانكماش دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أصبح من المسلمات في حقبة العولمة، فالسؤال الحيوى في هذا المقام يتعلق بتحديد من يتحمل المسؤولية، ويأخذها على عاتقه في القطاع الخاص، فهل تقع على كاهل شخص بعينه هو صاحب العمل بصفته الفردية، أم أنها ذات طبيعة مؤسسية تنهض بها الشركات ووحدات الإنتاج المتواجدة في السوق، بوصفها فاعلا اقتصاديا، وعندها يكون من المقبول طرح مفهوم "مسؤولية الشركات"، أم أنها التزام جماعى يتصل بقطاع الأعمال ككل؟ حينئذ، يثور الحديث تحت عنوان "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص"، أو أنها تحيل إلى "مجتمع البيزنس"، المنخرط في أطر وهياكل منظمة، وقنوات تمثيل، ومنابر يؤسسها، أو ينضم إلى عضويتها، رجال الأعمال لتحدث باسمهم، وتدود عن مصالحهم، بالإضافة إلى دورها كآليات للتعبير وأدوات للاتصال، مثل تلك المنظمات التى ينخرط رجال الأعمال فى أنشطتها، تندرج فى إطار "المجتمع المدنى" لتعكس صورة من صور العمل الجمعى المنظم، وتشمل الاتحادات والغرف التجارية والصناعية (تنقسم بحسب التخصصات وتوزع على مجالات النشاط)، وجمعيات أخرى تضم رجال الأعمال من شتى ضروب التخصص، وباختلاف الأنشطة، فيطرح الموضوع تحت مسمى "المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال".

والسؤال المنطقى التالى: هل يكفى العمل عبر واحدة فقط من تلك الآليات، بحيث تغنى مبادرة رجل الأعمال على المستوى الفردى وبصفته الشخصية، أو العائلية، عن دور الشركات المملوكة له بصفته المؤسسة؟ وهل يساعد التحرك على أحد المسارات للقول إن رجل الأعمال قد أدى واجبه المفترض على الوجه الأكمل، وبما يجسد معانى "الالتزام" و"الشراكة" و"المسؤولية"؟ وما هى حدود فعالية تلك الجهود وانتظامها من زاوية اتساقها وتجاوبها مع احتياجات المجتمع وتلبية متطلباته؟ وما مدى مراعاتها لتباين ترتيب الأولويات من منطقة لأخرى، أو تفاوتها بين المستويات المحلية، والقومية، ناهيك عن قابليتها للاستدامة، أو تعرضها للانقطاع والتوقف، لاسيما إذا كانت تتم عن اجتهادات فردية تلقائية أو موسمية (كما فى المناسبات الدينية أو أوقات الانتخابات) لا رابط بينها، ولا ضامن لاستمراريتها؟

بالبحث عن بديل، وتعويض المجتمع بشكل ملائم. وبطبيعة الحال، تتنوع أوجه تلك المسؤولية مع تعدد مجالات النشاط الاقتصادي(٢).

فعبء نشاط الاستثمار، يتصدى قطاع الأعمال لمشكلة المشاكل "البطالة"، وهى هم يورق المجتمع، ويعوق الاقتصاد عن النمو، إذ يسهم قطاع الأعمال فى محاولات علاجها من خلال توليد فرص عمل وتشغيل أعداد أكبر من الشباب العاطلين، وهو ما يستوجب معه تخفيف شروط التعيين، وإلغاء بند سنوات الخبرة السابقة (وهو شرط تعجيزى مستحيل لحديثى التخرج)، والقيام بمهمة التدريب، وإعادة التأهيل لإكساب العمالة المهارات المطلوبة بدلا من تزييد الشكوى بشأن ندرتها، وهو نوع من أنواع الاستثمار فى رأس المال البشرى، يمثل إضافة تنموية لموارد المجتمع بتحويلها من طاقة استهلاك إلى طاقة إنتاجية. وقد لا يكون مطلوباً من صاحب العمل أكثر من الامتناع عن تسريح العمالة المشتغلة بالفعل، ومراعاة حقوقها المتصلة بالأجور، والحوافز، بما يكفل لهم مستوى معيشة كريم، ولائق، وحق الإجازات، والتأمينات، واحترام الحريات التنظيمية والنقابية للعمال(٣) بدءاً من المفاوضات الجماعية، وانتهاء بحق الإضراب.

ومن جانب آخر، فعبر سياسات التوظيف المنتهجة، يمكن المساعدة فى تقليل "الفجوة النوعية"، أى تضيق الهوة وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، ومن ثم اتباع سياسة بعينها فى التشغيل تستهدف تمكين المرأة وإنصافها أو تخصيص حصة أكبر لها من الوظائف على سبيل "التمييز الإيجابى"، والطريقة نفسها يمكن اتباعها مع ذوى الاحتياجات الخاصة بحيث يشكلون نسبة معينة من العاملين فى المؤسسة.

على النوازل نفسه، يتجلى فى أنماط ووسائل الإنتاج والتطبيقات المستخدمة (فى الصناعة والنقل مثلا) مدى مراعاة اشتراطات سلامة البيئة، والمساهمة فى الحفاظ عليها نظيفة خالية من التلوث، ومدى الحرص على عدم الإضرار بصحة الإنسان.

ثمة استثمارات أخرى اتاحتها ثورة الإعلام فى مجال امتلاك القنوات الفضائية والصحف المستقلة والخاصة، ناهيك عن ميادين الفن والإبداع (السينما - المسرح - الموسيقى والغناء وغيرها)، وهو ما يمثل استثمارة فى مجال له أهميته الحيوية. فوسائل الإعلام، علاوة على دورها فى التشيئة، هى المسئولة عن غرس منظومة القيم والتوجهات التى تبني ثقافة المجتمع ككل وتستهدف تطويرها نحو الأفضل. ودورها الأخطر ليس مقصوراً على التعبير عن رأى العام، ولكن خلق هذا الرأى وصناعته وتوجيهه بما ينعكس على مسار العملية التنموية بالسلب أو بالإيجاب. ولما كانت وظيفة تلك الأدوات هى مخاطبة الوعى العام، وصناعة العقل وتشكيل الوجدان، فلا يجوز أن تتحكم فيها الاعتبار التجارية البحتة، وأن تترك لحسابات المكسب والخسارة بالمعنى المادى المحدود.

وكما تتنوع مداخل المسؤولية الاجتماعية وصورها، تتعدد سبل واستراتيجيات الوفاء بها، فقد لا يكلف هدف حماية البيئة وتحسينها صاحب العمل القيام بأى جهد إيجابى، بل يكفيه الامتناع عن انتهاكها بوصفها أحد حقوق الإنسان، من خلال نقادى طرائق الإنتاج الملوثة والضارة بالصحة العامة، وتفضيل

وكما يدور الخلاف حول تحديد ماهية "الطرف المسئول"، يثور جدل أكبر حول الطرف الآخر، صاحب الحق المستهدف والأجدر بالاستفادة من خدمات رجال الأعمال في المجال الاجتماعي. فهل تستوى مشكلات المجتمعات ذات الاقتصادات النامية، التي تجابه أزمات بنيوية ملحة، مع المجتمعات المتقدمة ذات الاقتصادات المزدهرة؟ وإلى أي مدى توفر العولة سياقاً موائماً وظرفاً مواتياً لتعميم الفكرة، وعولمتها كمبدأ، لتمتد خارج الحدود القومية للدولة الواحدة، وليغدو المشروع الناجح دولياً موضع مسالة ومحاسبة عالمية، ليس أمام مجتمعه وشعب بلاده في الداخل فحسب، وإنما إزاء الشعوب كافة، والمجتمع الإنساني بأسره؟

التأصيل لفكرة المسئولية الاجتماعية يكشف النقاب عن جذورها القديمة المطروحة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين، حيث شهد العالم إرهابات الدعوة لتحمل قطاع الأعمال بالمسئولية إزاء المجتمع جنباً إلى جنب، وبالتوازي مع دوره الاقتصادي في السوق، وهو ما تمت بلورته وصياغته في سلسلة من الإعلانات والبيانات الصادرة عن بعض الشركات بمبادرة طوعية ذاتية، وعن بعض المنظمات الدولية (٤) كمنظمة العمل الدولية ILO، والبنك الدولي (٥) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي الأوروبي OECD، وغيرها. واتخذت أغلبها مسمى "قواعد السلوك" Codes of Conduct أو "دليل للإرشادات" Guidelines. انضمت إليها مؤخرًا جملة من الصكوك والمواثيق الدولية كاتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة، وإعلان ريو الصادر عن قمة الأرض عام ١٩٩١ حول البيئة والتنمية المستدامة.

وكانت بمثابة خطوات تمهيدية على طريق تقنين المبدأ في نصوص تعهدية، وتضمنيه في صورة اتفاقيات ومواثيق ومعاهدات دولية تبرمها الدول، فيما بينها، لتكون أكثر إلزاماً للشركات (٦). وقد فتح صعود الشركات متعددة الجنسيات (Multinational Enterprises (MNE's واتساع نطاق أنشطتها العابرة للحدود، خلال الثمانينيات والتسعينيات، باب النقاش حول القضية مجدداً، ولكنها في هذه المرة طرحت كأحد ملفات الحوار الممتد بين الشمال والجنوب (٧)، ولتصبح المسئولية موضع الجدل هي مسئولية الاستثمارات الدولية والشركات الأجنبية الضخمة، صاحبة الكارتلات العملاقة والاندماجات الكبرى التي باتت تحتل مراكز احتكارية في الأسواق العالمية، سواء تجاه شعوب العالم ككل، أو تجاه المجتمعات المضيفة لأنشطتها، ولاسيما إذا كانت في طور النمو.

#### ■ بيل جيتس - الخبرة الأمريكية (٨) :

بمجرد تناول دور رجال الأعمال في حقبة العولة، سرعان ما تتبادر إلى الذهن صورة "بيل جيتس"، فهو بحق الرمز الأبرز لحقائق العصر، والتجسيد الأقوى لما لها من تجليات شتى ووجوه متعددة، ليس فقط اقتصادياً واستثمارياً بوصفه صاحب أكبر شركة رأسمالية احتكارية في السوق، أو معلوماتياً، حيث تعد "مايكروسوفت" رائدة وقاطرة ثورة الاتصالات والمعلومات عبر إنتاج الأجهزة وصناعة برمجيات الكمبيوتر والإنترنت .. ولكن نظراً أيضاً للجنسية الأمريكية التي يحملها، وهي ذات دلالات سياسية بالغة الأهمية لا يجوز أن تغرب عن بال أي محلل مدقق.

ولذا، فتجربة بيل جيتس الغنية تصلح لوضع مفهوم "المسئولية" محل اختبار، وتستحق التوقف عندها لدراسة لاسيما وهي تجسد الهاجس الأمريكي (الاستعلائي) الذي تترجمه جملة ماثورة تردها وسائل الإعلام الأمريكية صراحةً مساءً: "إننا نريد تغيير العالم وجعله مكاناً أفضل (٩)".

We want to change the World & make it a better place to live.

ففي زيارة قام بها جيتس إلى مصر عام ٢٠٠٥، تحدث عن مفهومه للمسئولية الاجتماعية للشركات واستراتيجيته مايكروسوفت في هذا الشأن على النحو التالي:

"لأننا نعمل على نشر استخدام الحواسيب الشخصية، فمن المهم في ثقافتنا أن نتأكد من أن الجميع يتمتعون باستخدامات التكنولوجيا الجيدة، بغض النظر عن إمكاناتهم المادية. ونحن نرى أن التكنولوجيا قادرة على مساعدة الجميع. ولذلك، فهناك تبرعات من منتجاتنا من البرمجيات للمدارس والمراكز الاجتماعية، كما يتطوع العاملون بمايكروسوفت بوقتهم للمساعدة في عمليات التدريب. وهذا الجهد ينمو بشكل متواصل. قررنا أن ننظم الموضوع بشكل أكثر عملية، ونشارك الأفكار مع مختلف الدول، ورصدنا موارد غير محدودة. وفي كل دولة أذهب إليها، أتحدث عما نفعله لخدمة المجتمع" (١٠).

ويضرب المثل بالمساعدات التي قدمتها مايكروسوفت للمتضررين من ضحايا كارثة "تسونامي"، والتي بلغت نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون دولار، وجهت لعمليات الإنقاذ في إندونيسيا وسريلانكا والهند وتايلاند، كما ذهب عدد كبير من موظفي الشركة لإقامة مواقع الكترونية للبحث عن المفقودين واستخدام موارد الإغاثة ومساعدة المتطوعين ... الخ. وفي الداخل الأمريكي، قدمت مؤسسة جيتس تبرعات مهمة لجامعة كامبريدج ومؤسساتها البحثية، كما خصصت نسبة لتمويل المنح الدراسية والبعثات للجامعة (حيث يعتبر البحث العلمي من أهم المجالات الجاذبة لتمويل القطاع الخاص، وهو ما يعود بالفائدة أيضاً على المجتمع ككل، ويضمن توفير العمالة المؤهلة ذات الكفاءة والابتكار للقطاع الخاص).

الحديث ينم عن اعتراف بالمسئولية، لكنه حتى هذه اللحظة كان يفتقر، على عكس ما يزعم، لرؤية واضحة محددة حول كيفية النهوض بها. فهناك إشارة لتطوع العاملين بوقتهم، وتقديم تبرعات من منتجات مايكروسوفت للمدارس، ومساهمات في جهود الإغاثة لضحايا الكوارث ... الخ، دون ذكر أية أرقام أو مؤشرات حول مردود تلك الجهود، هل أنت ثمارها المرجوة، أو لا يصبح بمثابة تقديم مسكنات مؤقتة في صورة مساعدات مالية الزمة، أو دفع التهمة، أو التباهي لا أكثر ولا أقل (١١).

وفقاً لمسح سنوي تجريه مؤسسة "هاريس انترأكتيف وصحيفة "ول ستريت جورنال"، فقد تأثرت سمعة مايكروسوفت إيجابياً بالأنشطة الخيرية التي يقوم بها رئيس مجلس إدارتها ومؤسسها، بصفته الشخصية، فأتت دوماً في مرتبة متقدمة باعتبارها الأفضل سمعة، وهو ما يشير إلى نجاح جهود جيتس

David Rockefeller، رئيس بنك تشيزمانهاتن عام ١٩٦٢، وبول تيودور جونز Paul Tudor Jones، الذي أنشأ مؤسسة روبن هود Robin Hood Foundation لقياس فعالية التبرعات الخيرية باستخدام نفس معايير الكفاءة الاقتصادية .. وغيرهم الذين أنشأوا مؤسسات تقدم المنح الدراسية والتعليمية، وترعى الباحثين - كانت الأسبق زمنيا، وشكلت علامات بارزة لدور رجال الأعمال في المجتمع الأمريكي وعلى المستوى الدولي. وإنما تكمن أهميتها فيما شكلته من انقلاب جذري في توجه جيتس الذي لقب لعقود طويلة بالمنافس الأشرس، وبالإمبراطور والبارون في عالم صناعات الكمبيوتر وبرامج السوفت وير، كما اعتبر بمثابة الرمز الأبرز للعولة، بشتى تجلياتها. كما ترجع دلالتها للمثل الذي تضربه، والرسالة الضمنية التي تنطوى عليها، وهى دعوة غيره من مشاهير الأغنياء في العالم للاحتذاء به، ولو من باب منافسته (على فعل الخير)، وهو على حد تعبيره قد بدأ بنفسه.

على أية حال، فقد ولد هذا الحدث ردود أفعال شديدة التباين، ما بين متعاطف، ومؤيد، ومعاد، ومعارض، ومشكك.

#### ردود الأفعال ما بين التأييد والنقد والتشكيك :

أرجع البعض تصرف جيتس لشعور بالذنب، فالشخص الذي احتكر الصناعة، وحارب منافسيه، ورفض السماح لأى شركات أخرى بالتواجد إلى جانبه والحصول على حصة مشاركة له فى السوق، يكفر الآن عن أخطائه ويسعى لتعويض الضحايا (١٧). أما غلاة الرأسماليين، فقد اتهموه بالسعى وراء اكتساب مجد شخصي، وأنه أراد أن يجعل من نفسه فيلسوفا (١٨) على حساب أموال المساهمين. ولم يتوقف عن استغلال مجهود الموظفين والعمال فى شركته، بل اعتمد عليهم فى الاضطلاع بمسئوليات ومهام جديدة تحت شعار الدور الاجتماعى مقابل الأجر نفسه، أى دون أن يكلفه ذلك شيئا، بدليل الشواهد العملية التى تظهر عكس ما يقول. فلو أن رغبته صادقة فى القيام بدور حقيقى، لبدأ من باب أولى بتخفيض الأسعار المرتفعة لمنتجاته، حتى تصبح فى متناول الجميع، أو لأقدم على تثبيت العدد الغير من العمالة المؤقتة لديه، أو لزداد من أجورهم ... الخ.

كما تساءل آخرون عن سر توجيه اهتمامه لإفريقيا خاصة، فى حين توجد بالولايات المتحدة جيوب للفقر وفئات أحوج كثيرا لمساعدته (١٩). فوطنه وبلاده كان هو الأولى بدوره الاجتماعى، وهو البلد الذى يدين له بما وصل إليه من ثراء وحقق على أرضه من نجاحات. وفى معرض التشكيك أيضا، ألح البعض لما تمثله إفريقيا من عقبة أمام تطبيق اتفاقية "التربيس" الدولية المتصلة بحماية "حقوق الملكية الفكرية"، فى قطاع صناعات الدواء، وكيف ينعكس ذلك سلبا على مايكروسوفت وينتقص من أرباحها. أى أن اهتمامه بإفريقيا ليس بمحض المصادفة، أو لاعتبارات إنسانية بحتة، بل بدافع المصلحة (٢٠).

انبرى الفريق المضاد للدفاع عن موقف جيتس، المستحق للثناء والتشجيع، متهما أصحاب وجهة النظر السابقة بقصور الرؤية لمايكروسوفت، وكأنها شركة أمريكية فقط، فى حين أنها مؤسسة عالمية، حققت أرباحها بفضل مبيعاتها التى غزت الأسواق فى كل أرجاء العالم، واحتلت مركزا احتكاريًا دوليًا غير قابل للمنافسة (٢١).

فى المجال الاجتماعى فى كسب التأييد، والتعاطف، أو كاضعف الإيمان، فى تحسين صورة شركته لدى الرأى العام.

ومع هذا، فقد استمر الجدل والخلاف يحيط بتكييف طبيعة نشاط جيتس فى المجال الاجتماعى، وعمّا إذا كان ينطبق عليه مفهوم المسؤولية الأخذ فى التبلور أم لا.

فالفريق المؤمن بنظرية المؤامرة ذهب إلى تبني نهج التشكيك فى نوايا رجال الأعمال الحقيقية، كما شكك فى نتائج مثل تلك الاستطلاعات واتهمها بالانتقائية، لما يشوبها من عدم دقة وعدم شمول، ويقف وراءها من أغراض دعائية، منظمة وموجهة من قبل الشخص نفسه. ولما كان يتحرك بصفتة الفردية، فإن جهوده لا تحتسب من قبيل الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية للشركة، كمؤسسة، بل هى لا تتعدى مفهوم الأعمال الخيرية.

ردا على ذلك، أكد فريق آخر أن الوضعية الاحتكارية لمايكروسوفت عالميا، والتصاقها بشخصية مؤسسها جيتس، الشاب العصامى العبقري، الحامل للقب أغنى أغنياء العالم، جعلت منه رمزا للصناعة ككل. فهو الذى ردد على مدى عقود متتالية مقولة "الرأسمالية المبدعة أو الخلاقة"

Creative Capitalism، وهى رأسمالية متوازنة تراعى متطلبات العمال وأصحاب العمل والمستهلك، كما تراعى احتياجات عامة الناس (وهو تعبير طرحه فى مقابل الرأسمالية المتوحشة أو الشركة بلا روح Soulless Corporation) (١٢)، بوصفها تعول بالكامل على قدرة الميكائيزم الحر للسوق (تلقائيا ودون تدخل) فى تحفيز الابتكار وتوليد النمو السليم (١٣). وعليه، فلا يمكن فصل أو تمييز ما قدمه من مساعدات، بمبادرة طوعية، عن الدور الاجتماعى المفترض لشركة مايكروسوفت، فكلاهما وجهان لذات العملة الواحدة.

جاءت النقلة الكيفية، التى ألفت مزيدا من الضوء على موقفه فى يوليو ٢٠٠٨، إبان انعقاد منتدى دافوس الاقتصادى العالمى (١٤)، عندما فاجأ جيتس الحاضرين بإعلان قراره ترك إدارة شركته، ليتفرغ لأعمال الخير والمساعدة فى حل مشاكل الفقراء، فى مجالى التعليم والصحة، مع التركيز بصفة خاصة على هدف التصدى للأمراض المنتشرة فى إفريقيا (الإيدز والملاريا) (١٥). الجديد أيضا أن ذلك العمل سيتم عبر مؤسسة نيل وماليندا جيتس الخيرية التى يعود تاريخ تأسيسها إلى عام ١٩٩٤، والتى تبرع لها بنسبة ٥٢٪ من أرباحه. وكانت الجملة الأبرز فى خطابه أنه برغم تفاوله بحرية أليات السوق، إلا أنه لم يعد يطبق الانتظار، وقد نفذ صبره أمام رؤية "العالم لا يتحسن لا بالسرعة الكافية، ولا بالنسبة للجميع" (١٦).

لا تنبع أهمية المسألة فحسب من كونها مفاجأة، أو خطوة غير مسبوقة، فتجربة كل من أندرو كارنجى Andrew Carnegie الذى تبرع بـ ٩٠٪ من أمواله لبناء مكتبات وجامعات للفقراء لتحسين أوضاعهم Carnegie Endowment، وهنرى فورد Henry Ford (١٩١٤)، الذى قرر مضاعفة أجور العمال فى مصانعه بغية تحويلهم من عمال لديه إلى زبائن turning employees into customers، وأسس

Ford Foundation وديفيد روكفلر

جديداً على المجتمعات - (٢٥) من أجل أن تشارك  
 وأوسع منذ الثلاثينيات حول الأهداف التي تنشأ من أجلها  
 الشركات، وأصبح من التقاليد الأكاديمية، منذ كان لاسندل  
 القانون أدولف بيرل Adolf Berle وميريك دور  
 Merrick Dodd سبق في طرحها لأول مرة

وفي مطلع السبعينيات، وجه ميلتون فريدمان (٢٥) انتقاداً  
 حادة للفكرة على أساس تناقضها مع فلسفة الحرية واقتصاد  
 السوق، محذراً من عواقب وخيمة تترتب على تطبيقها، وأنها قد  
 تقضى على تقويض أركان النظام الرأسمالي لأكثر من سبب وقد  
 ساق فريدمان حججا وجيهة من المنظور الليبرالي للحفاظ الذي  
 أبداه.

الحجة الأولى مفادها أن أقصى دور يمكن إسناده لرجال  
 المال هو التركيز على هدفه الأصلي، وهو الربح والعمل بجدي  
 لتثبيت أقدامه في السوق، وتحقيق مصلحته الخاصة دون الوقوع  
 في الفساد. هذا المعيار وحده كافٍ في حد ذاته، ولا غشاضة  
 على صاحب العمل أن يستهدف زيادة ثروته، فهذا المسلك ليس  
 شائناً ولا يدينه، ولا يقلل من إسهامه في التنمية والنهوض  
 بالاقتصاد، وخدمة الوطن، من خلال دوره الأصلي كمستثمر، وإن  
 شغله بأمور أخرى ليست في صميم اختصاصه الاقتصادي هو  
 تشتيت لذهنه وتبديد لدوره

ومن النماذج التاريخية البراقة والمشرقة رائد الاقتصاد  
 المصري الحديث طلعت حرب، الذي وظف استثماراته ونجاحه  
 كرجل أعمال في بناء قاعدة وطنية للصناعة والبنوك والعديد من  
 المشروعات، فهو مؤسس بنك مصر، واستوديو مصر، وشركة  
 مصر للطيران، وشركة الاقطان. وكان هدفه تخليص الاقتصاد  
 الوطني وتحريره من الهيمنة الأجنبية وسيطرة الاحتلال  
 البريطاني وبناء قلاع صناعية وطنية ركيزة لاستقلال الاقتصاد  
 المصري. ومن النماذج المعاصرة أصحاب المشروعات الصناعية  
 في المدن الجديدة مثل ٦ أكتوبر، والعاشر من رمضان، والعبور،  
 وبرج العرب وغيرهم الذين يسهمون بالصناعة والتصدير،  
 وتعمير المدن الجديدة.

ومن ناحية ثانية، فلا يجوز تحميل الفرد الواحد بمسئولية  
 تحرى المصلحة العامة للمجتمع بأسره، لأنه لا يمكن بلوغ الغايات  
 الجماعية بآليات فردية خاصة، لاسيما وهي غير قائمة في  
 تشكيلها على الانتخابات، فكيف يتسنى لها تحديد كنه الصالح  
 العام، وليست لها أية صفة تمثيلية؟ (٢٦). والمسئولية الاجتماعية  
 التي تقتطع جزءاً من الأرباح هي شكل من أشكال الضريبة غير  
 المباشرة الإضافية (وكانها إتاوة) التي يدفعها رجل الأعمال،  
 طواعية أو مضطراً. (هل يدفعها قبل أم بعد دفع الضريبة  
 المباشرة الأصلية؟) بما يخالف أصول الديمقراطية التي تركز  
 على مبدأ لا ضرائب دون تمثيل كحجر زاوية. ففرض الضرائب  
 هو بالأساس وظيفة سيادية تحتكرها الدولة، وهو مناط  
 اختصاص الحكومة. وتصرف رجل الأعمال معناه - في نظر  
 فريدمان - أنه جعل من نفسه مشرعاً ومنفذاً وقاضياً في أن  
 واحد، وأنه وضع نفسه مكان البرلمان المنتخب بما يتناقض مع  
 قاعدة الفصل والتوازن بين السلطات.

يضاف إلى ذلك أن صاحب العمل ومديره تقع عليه بالفعل

التعليق اللافت، والجدير بالرصد، هو ذلك الذي يعتبر أن كل  
 هذه الجهود لن تغير شيئاً، ولن تفلح في استئصال الفقر من  
 العالم، ما دامت لا تعالج المشكلة من جذورها، بدليل الفشل  
 الذريع للجهود الدولية السابقة، والذي منيت به كافة المنظمات  
 الدولية المانحة بعد عقود طويلة في بلوغ الهدف نفسه من خلال  
 سياسة تقديم المعونات والمساعدات الدولية، والتي أسفرت عن  
 إهدار الملايين بلا جدوى. إذ يكمن مفتاح إخفاقها في استمرار  
 نظم الحكم الديكتاتورية والتسلطية، التي يستشري فيها الفساد  
 بمختلف ألوانه ودرجاته، ويحول دون نهاب المساعدات لمن  
 يستحقها من الفقراء والمهمشين. الدرس المستفاد أنه ما لم يتم  
 إسقاط تلك النظم والإطاحة بها، ولو بالقوة، وإرساء نظم  
 ديمقراطية حرة نزيهة، فلن تنجح محاولات جيتس وغيره في  
 محاربة الفقر، حتى لو أنفق ثروته بالكامل. وفي المقابل، انصرف  
 آخرون إلى تأكيد قيمة ما يقوم به جيتس من نشاط اجتماعي،  
 وتوصيف جهوده على أنها تندرج في إطار "الحرب على الإرهاب"  
 وتجفيف منابعه، حيث يساعد تقليل الفجوة بين من يملكون ومن  
 لا يملكون على تحقيق السلام والأمن للعالم بأسره، ويقضى على  
 سبب خطير من مسببات الإرهاب.

وسيرا على خطاه، فضل فريق آخر من كبار المستثمرين -  
 ومنهم وارين بافيت (٢٢)، ولاري بيج وسيرجي برن (أصحاب  
 موقع جوجل) وجوردين مور (عملاق صناعة الرقائق الإلكترونية  
 وأحد مؤسسي شركة إنتل) ... الخ - إبداء التعاون من خلال  
 التبرع بمبالغ مالية تصل للمليارات الدولارات لمشروعات قائمة  
 بالفعل، لمكافحة الفقر، بدلاً من تأسيس مشروعات جديدة خاصة،  
 أو تدشين مؤسسات تحمل اسم الشخص وعائلته على نحو ما  
 فعل جيتس (٢٣). واختار هذا الفريق أداء دور اجتماعي  
 والمساهمة في العمل الخيري، ولكن بنهج مغاير، أي عبر الاكتفاء  
 بالتمويل، وكان لديه مبرراته في ضوء افتقار أغلب هؤلاء الأثرياء  
 من رجال الأعمال للخبرة والمعرفة المتخصصة اللازمة لتأسيس  
 مشروعات في مجال التنمية الاجتماعية، ناهيك عن إدارتها على  
 النحو الأمثل، وإقرارهم بأنهم ليسوا من "محترفي العمل  
 الاجتماعي، أو ذوي الخبرة والتخصص في حقل التنمية" (٢٤).  
 وليس معنى نجاحهم الاقتصادي في السوق، وعلى مستوى  
 المشروع الخاص، أنهم قادرون بالمثل على تحقيق نفس درجة  
 الكفاءة، إذا ما انتقلوا للعمل على مستوى تنموي ومجتمعي  
 أشمل.

في المقابل، وعلى النقيض من الحجة السابقة، رغم وجاهتها،  
 استند رهان دعاة المسئولية الاجتماعية للشركات إلى توافر  
 عنصر الكفاءة وثبوت تحققها لدى رجال الأعمال، بدليل نجاحهم  
 في السوق، مما يجعلهم أقدر من الحكومات وأجهزتها  
 البيروقراطية (التي ثبت عجزها وفشلها المتكرر) على النهوض  
 بمشروعات اجتماعية ناجحة، وإدارتها بمنطق القطاع الخاص،  
 أي بنفس المهارة التي أداروا بها مشروعاتهم، وبما يضمن أعلى  
 عائد تنموي ممكن، ويقلل الحد الأدنى من معدلات الهدر، والفقد،  
 والفساد، ناهيك عن عدم الكفاءة، وأوجه القصور التي اكتتفت  
 أداء القطاع العام.

### نحو ضبط المفهوم وتحديد محتواه :

لا تحمل فكرة المسئولية الاجتماعية لقطاع الأعمال طرحة



بالشركات على تطوير أساليب الإنتاج، بغية تحسين البيئة، وتوليد عائد اجتماعي تنموي أكبر ... الخ (٢٨). وإذا كان القرار تشغيل العاطلين غير المؤهلين بعد تدريبهم، فالسؤال سيدور حول المقابل الذي سيدفعه لهم، وكيف يتفادى الاصطدام بالنقابات بشأن التزامه بالحد الأدنى للأجور؟ وكيف تستقيم له معادلة قبول مستوى أقل من المهارة والإنتاجية مع الاحتفاظ بالسعر (ومن ثم هامش الربح) ثابتاً؟ بيد أن كل الإشكاليات المحيطة بالتنفيذ لا تدحض مغزى الفكرة وصحتها في حد ذاتها، بقدر ما تلفت الانتباه لأهمية إحاطة عملية تطبيقها بالضمانات والضوابط الواجبة.

فالحديث عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يسلط الضوء على ضرورة صياغة وتطوير حزمة من التشريعات وتهئية البيئة القانونية المناسبة التي تكفل توجيه وتنظيم جهود رجال الأعمال، وتضمن توظيفها في خدمة المجتمع، وتحيطها بضمانات الكفاءة والنزاهة والمصادقية، كما توفر للشركات المحفزات القوية من إعفاءات وتسهيلات وتيسيرات ضريبية وامتيازات تشجعها على الانخراط في مشروعات ذات مردود اجتماعي، يتوازن مع عائدها الاقتصادي، وكلها مهام "سياسية" تقع في جوهرها على كاهل الدولة بالأساس، بل ويكفي أحياناً مجرد قيام الدولة بتذليل العقبات البيروقراطية التي تشكل عائقاً أمام الشركات المهمة والراغبة في المساهمة في حل مشاكل الحياة اليومية للناس، والتخفيف من المعاناة الاجتماعية.

الإشكاليات التي تحيط بإجراءات التنفيذ تفرض نفسها وتبرز على السطح في حالة صدق النوايا المحركة لرجال الأعمال، وتوفر الرغبة الحقيقية لديهم في النهوض بالمسؤولية الاجتماعية عن اقتناع مبدئي (التزام وواجب وطني أو كفرض ديني من باب التكافل الاجتماعي، وأداء فريضة الزكاة (أحد أركان الإسلام) أو من قبيل العمل الأشبه بالأوقاف الخيرية، ويكون الدافع إنسانياً أو عقيدياً أملاً في الثواب ودخول الجنة ... الخ). ذاك سيناريو تشويه المثالية واليوتوبيا الأفلاطونية إلى حد بعيد، ويتغافل عن ضرورة التفريق بين العمل الخيري كطوع ذاتي لا يحاسب عليه سوى الضمير، والمسؤولية الاجتماعية كالتزام يقتضى وجود آليات لمساءلة الطرف المقصر.

يكشف الكثير من المراقبين الذين يرصدون سلوك رجال الأعمال في المجال العام عن وجه آخر له يخر بملامح التناقض. فبرغم النوايا الطيبة لدى البعض، قد لا تحقق مبادراتهم في هذا الاتجاه العائد المنشود، إذ تنقصهم الخبرة، أو المعلومة، ويحتاجون إلى الإرشاد والتوجيه (لأن مجال العمل الاجتماعي ليس مجالهم الأصلي)، كما يفتقرون للأطر التنسيقية، ولذا تشوب جهودهم، حتى لو كانت صادقة، سمات التخبط والعشوائية.

منطقة أخرى شائكة تحيط بالمسؤولية الاجتماعية إذا تم تسييسها، مثل المساهمة في مشروعات خيرية واجتماعية تنموية تحت رعاية الأسر الحاكمة وقرينات الرؤساء أو الأمراء (٢٩) والأميرات. من أحدث الحملات حملة "بني العطاء" التي أطلقها الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، حاكم دبي، في سبتمبر ٢٠٠٧، والتي تسعى للقضاء على الجهل والامية، من خلال إتاحة فرصة

التزامات أخرى تجاه المساهمين معه في الشركة أو حملة الأسهم، والذين لا يجوز الإضرار بمصالحهم، وغير مسموح لمدير الشركة التصرف في أموالهم على هواه. وببساطة فالسؤال هو: من سيدفع الحساب ومن يتحمل سداد الفاتورة؟

يفترض السيناريو الواقعي استحالة توضيحية صاحب رأس المال بثروته، فهو لم يؤسس المشروع ليخسر أمواله، ولذا فالأرجح أنه سينتج لتحميل طرف آخر بالتكلفة، وسيقع اختياره على الطرف الأضعف وهو: إما العمالة المشتغلة لديه (بالانتقاص من أجورها أو الإجحاف بحقوقها ...)، أو المستهلك طالب السلعة أو متلقي الخدمة (برفع السعر أو تخفيض الجودة). وفي غيبة الضوابط التشريعية، والأطر النقابية والتنظيمية الفعالة التي تحفظ حقوق هؤلاء (نقابات عمال وجمعيات حماية المستهلك)، يسهل على صاحب العمل التظاهر بأداء "مسؤوليته الاجتماعية" على خير وجه، دون أن يكلفه ذلك الكثير. غير أن المعضلة التي يجابهها هي تطور معايير الجودة العالمية التي يتم على أساسها منح شهادات الأيزو، اللازمة لبقائه في السوق، والأصعب أنها باتت تدخل الوفاء بحقوق العمال ضمن مؤشرات تقييم أداء الشركات. ففي ظل تطور المجتمع المدني العالمي، يجد صاحب المشروع نفسه محاصراً، لا يستطيع الإضرار لا بحقوق العمالة، ولا بجمهور المستهلكين، ولا بحملة الأسهم من شركائه.

علاوة على ما سبق، فالدخول في الجوانب التفصيلية والانتقال إلى مرحلة التطبيق يكشفان عن مزيد من التعقيد الذي يلقي بظلاله على مفهوم المسؤولية الاجتماعية، فهو يفترض أن صاحب رأس المال لديه تراكم من الخبرة الفنية المتخصصة في مجال العمل الاجتماعي، ومطلوب منه الإلمام بترتيب الأولويات التنموية على أجندة المجتمع والمفاضلة بينها (وتلك وظيفة أساسية وسلطة تقديرية من اختصاص الدولة أولاً والمجتمع المدني ثانياً)، وأن يتولى تخصيص الموارد وينوب عن الدولة في ضبط إيقاع السوق. وهو من منظور الاقتصاديين يقفز من مستوى الاقتصاد الجزئي إلى مستوى الاقتصاد الكلي. فإذا اختار تخفيض السعر لتحجيم معدلات التضخم، فعليه أن يجري من الدراسات ما يساعده في تحديد نسبة التخفيض الفعالة، وأنى له أن يضمن أن تأتي بنتائجها المرجوة، وهو لا يعمل وحده في السوق؟، فهناك منافسون قد لا يتخذون نفس الخطوة وليس في مقدوره محاسبتهم. وإذا اختار نمط إنتاج صديق للبيئة (مثال المزارعين المحليين في أمريكا اللاتينية والكاريبي الذين يتلقون دعماً من شركات المواد الغذائية يساعدهم على تحسين نوعية محصول نوع من الحبوب يزرع محلياً بدون استخدام مبيدات أو مخصبات كيميائية، وهو ما أسفر عن زيادة الطلب العالمي على هذه الحبوب بما يعنى تحقيق مزيد من الأرباح، أى أن المشروع عاد بالنفع على كلا الطرفين: المزارعين والشركة) (٢٧).

فهو سيحتاج بالضرورة للاستعانة بجهاز فني متخصص، ولطلب المشورة من أهل الذكر والباحثين وخبراء البيئة الأدرى منه بمشاكلها، والذين أجروا دراسات علمية دقيقة حول مصادر التلوث، خلصت إلى اقتراح توصيات بأفضل البرامج للحد منها، وبناء عليها تقوم الشركات بمعالجة الآثار السلبية الناتجة عن نشاطها على أساس إدارة المخاطر. وإلى جانب خدماتهم البحثية والاستشارية، يمكن لهؤلاء الخبراء تدريب الموظفين والعاملين

مجتمعاتهم من أسس اقتصاد السوق الحر والديمقراطية التمثيلية والمفارقة الطريفة أن تشدق بعضهم بالحبيبة المسئولية الاجتماعية ينطوى ضمينا على إداة للبيزنس. ويكبر من الصورة الذهنية السلبية السائدة لدى الرأي العام أو غير الوسائل الإعلامية) لرجل الأعمال والممشروع الخاص الهند للربح. ولكل ما هو بيزنس، بوصفه عملا شريرا وغير أخلاقي بطبيعته. ولذا يتعين التصدي له وتقييده، أو نكبا وخطية بجبر على مفرقها التكفير والاعتذار عنها

ومع الدخول في حقبة العولمة الرأسمالية، عانت الفكرة نظير براسها من جديد، واكتسبت رواجاً وقبولا أوسع في أوساط الاقتصاديين. وفي أروقة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجالات التنمية وتوالت على أن تترك الاجتهادات البحثية في سبيل صقل المفهوم، وضبطه، والنوص إلى تحديد أدق لمحتواه

### دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني في تعزيز الفكرة والقرويج لها :

وكان لوسائل الإعلام دور محوري في تبني الفكرة والترويج لها، حيث وضعتها ضمن معايير التقييم التي يتم على أساسها ترتيب الشركات بحسب درجة الثقة فيها، من وجهة نظر الجمهور المشارك، في استطلاعات الرأي، جنبا إلى جنب مع المعايير التقليدية الأخرى كالآداء المالي، وبيئة العمل، والجوانب الأخلاقية الخ

وجاءت النتائج لافتة، إذ اتضح ارتباط التحسن الملحوظ في مركز إحدى الشركات وقفزها إلى مرتبة أعلى على القائمة بحثة دعائية حول البرامج المقدمة من جانبها لمساعدة المحتاجين، والتي أعقبت مباشرة أزمة واجهتها الشركة بسبب انكشاف عيب خطير في أحد منتجاتها واضطرابها إلى سحبه من السوق، مما كان من شأنه إلحاق أشد الضرر بسمعتها، لولا ما أسرعت بتدبيره من نشاط اجتماعي (على سبيل التعويض) (٣١)

وعلى النقيض، سقطت شركات أخرى أو حتى قطاعات بأكملها كالسيارات، والطيران، والطاقة، والخدمات المالية، والدواء، والتبغ في ذيل القائمة، حيث فقدت ثقة الجمهور لعدم مراعاتها للمعايير الأخلاقية.

بطبيعة الحال، فإن قيام الصحف -على نحو ما تفعل صحيفة "ول ستريت"- بنشر نتائج هذه الاستطلاعات بصفة دورية منتظمة يدفع الشركات للتعقيب، والدفاع عن نفسها، برغم حرصها على نفي كل ما ينسب إليها من أوجه قصور، تتخلق بالنواحي الأخلاقية لكن فائدة مثل هذه الاستطلاعات تتمثل في تعزيز مفهوم المسئولية الاجتماعية من خلال إكسابه لمزيد من الاعتراف، كمعيار لتقييم الأداء، وكأحد أبعاد التنافس بين الشركات، وهو ما يتأكد لاحقا فيما تبديه تلك الشركات من اهتمام بالغ بإظهار امتثالها لتلك المعايير، والإسراع بتصحيح مسارها تجاه المجتمع (المحلي أو القومي أو العالمي)

ضغوط الإعلام وتجاوب الشركات، على هذا النحو، شكلا ملمعا من ملامح تطور مفهوم "المسئولية الاجتماعية"، باعتبارها منوطة بالشركات، وليست مجرد اجتهاد تطوعي فردي يتوقف في

التعليم لأكثر من ١٢٥ مليون طفل حول العالم، حرما من حقهم في التعليم والرعاية الصحية والخدمية إذ يوفر غطاء الرعاية الرسمية الثقة، ويضمن تجاوب رجال الأعمال، وهو ما حدث حتى بالنسبة للأجانب منهم ولكن العيب الأساسي يكمن فيما يشوب هذا من احتمال السعي وراء الأضواء والشهرة، والصخب الإعلامي، أو نصب التعرض للابتزاز والتشهير على يد وسائل الإعلام

وفي أحيان كثيرة، قد يحدث نوع من المنفعة المتبادلة بين رجال الأعمال والنصر، فكل من الطرفين يدعم الآخر ويعزز شريعته وهي في أغلب الأحوال، سبترتب عليها امتيازات عديدة ومجزية لرأس المال، نأتيه في صورة إعفاءات ضريبية، أو جمركية، أو تسهيلات ائتمانية، أو تملك لأراضي الدولة بأسعار زهيدة، أو مجانا أو فترات سماح طويلة وممتدة الخ وقد يحصل رجل الأعمال على هذا المقابل بشكل مشروع وفي النور، لأن متضمن في التشريعات الاقتصادية وقوانين الاستثمار ولوائحه، وقد يحصل على المزيد في صورة استثناءات (خارج القانون) تقع في معظم الأحوال في دوائر الشبهة والفساد.

رصد حركة رجال الأعمال على المسرح السياسي، وبخولهم معترك الانتخابات ونطعمهم لعضوية البرلمان (٣٠) أملا في الحصانة أو الوعاف، والذي اقترن في واقع الممارسة بالفساد والإفساد، وأضر بسلامة العملية الانتخابية ونزاهتها -يزيح أيضا الستار عن محاولة البعض من رجال الأعمال استخدام فكرة المسئولية الاجتماعية مطية لتحقيق طموحات سياسية، وأنه كثيرا ما يجري توظيفها لضرب أكثر من عصفور بنفس الحجر الواحد، وفي خدمة أغراض الدعاية في الحملات الانتخابية (فهى إحدى صور شراء أصوات الناخبين أو التقرب إلى السلطة فيما عرف بظاهرة "رواج القروة بالسلطة" والمتابع للإلتفاف البذخي على الانتخابات، يلتفت حالة من التكالب، والتهافت، والتسابق المحموم بين رجال الأعمال للوصول إلى البرلمان) بما يكشف عن أن التورط في ممارسات الفساد لا ينحصر في دوائر اللعبة السياسية فحسب، وإنما قد يمتد ليشمل المجال العام برمته

خطاب المسئولية الاجتماعية قد يمثل في حد ذاته غطاء لآلوان شتى من الفساد، لاسيما إذا كان خطابا تضليليا يخدع ببريقه الأخاذ المضاطمين به، وهو لا يزيد على ثوب الراهب أو القناع Mask الذي يرتديه الأشخاص في الحفلات التنكرية ليختفي وراءه نشاط إجرامي يوقع صاحبه تحت طائلة العقاب القانوني، وحتى لا ينكشف الوجه الحقيقي القبيح للبيزنس فتجارة المضدرات والسلاح والرقيق الأبيض والمضاربات المالية والممارسات الاحتكارية وغيرها من أشكال الجريمة، تترافق مع مشروعات اجتماعية وخيرية، وإسهام في برامج تنموية فيما يعرف اليوم، وعلى المستوى الدولي، بفسيل الأموال الفكرة

كل هذه الطواهر من سوء، استغلال للفكرة وتستمر وراء، الشعار البراق يصفها "مبلتون فريدمان" بحالة انفصام وازدواج الشخصية (الشيروهرينيا) التي تطفئ على طبيعة عدد لا يستهان به من رجال الأعمال وتظهر في خطابهم وهي ظاهرة مرضية تتجلى بأخطر أعراضها في انفصال القول عن الفعل ووقوع أغلب هؤلاء، في تناقض مع الذات ومع كل مسا ترنكز عليه

وجمعيات حماية المستهلك، وغيرها من هيئات المجتمع المدني وجماعات الضغط (اللوبي) التي تزخر بها الساحة الأمريكية، وتفسح لها مكانة محورية.

ولما كانت الشركات اليابانية تفتقر في البداية إلى خبرة تؤهلها للتعامل مع مثل هذه الضغوط، والتي كانت بمثابة ظاهرة جديدة عليها، إذ كادت البيئة اليابانية "الأم" تخلو من منظمات مماثلة، فقد اضطرت إلى تأسيس وحدات إدارية خاصة لدراسة تلك الظاهرة، واقتراح التوصيات بأفضل سبل التعامل معها، والرد على حملاتها. وبمرور الزمن، تحولت الشركات اليابانية لاعتبار تلك الوحدات أليات مؤسسية للنهوض بمسئولياتها، وخصوصا في مجال حماية البيئة، لاسيما مع نمو حجم استثماراتها الدولية وامتداد نطاقها لتغطية مساحات أوسع في شتى أنحاء العالم، حتى أضحت لها إسهام اجتماعي، وبرامج تنموية فاعلة في كثير من بلدان آسيا وإفريقيا (٣٥).

فتحت تلك الشركات اليابانية الكبرى، التي أخذت في التوسع عبر حدود الدول القومية (مثل سوني - تويوتا)، ملف البيئة ومشكلاتها، لاسيما وأنها أعطت درسا مستقيما، وضربت مثالا على حسن التعامل مع الكوارث وسرعة التحرك وقت الأزمات، فأظهرت قدرة فائقة على مواجهة سلسلة من الكوارث الطبيعية، بدءا من الزلازل والبراكين، وانتهاء بتسونامي. وتميزت عن الإجراءات البيروقراطية والتدابير الحكومية بالسرعة والرونة في التحرك الفوري (فيكفي أن يتخذ المدير قرارا بالتدخل)، في حين يغلب البطء على التحرك الرسمي، ويستغرق صانع القرار في أي نظام ديمقراطي برلماني وقتا أطول، حيث يحتاج إلى المرور عبر أليات ومراحل متعددة (تشريعية وتنفيذية وبيروقراطية) تفرضها هياكل التعددية المؤسسية والسياسية قبل إصدار قراره. ولذا، أثبتت الشركات والمشروعات فعالية أكبر من الحكومات في إدارة الأزمات الطارئة والتصدي للحوادث (الكارثية) الملحة.

وتحت مفهوم الديمقراطية الصناعية، تأسس "اتحاد اليابان لأصحاب الأعمال" ليختص بالعلاقة بين أصحاب العمل والعاملين، ويتجسم حقوق المشاركة في رسم ومتابعة السياسات العمالية والصناعية، ويهتم بالرعاية الصحية للعمال، ويدعم مواقفهم في حالة نشوب نزاع مع السلطة حول سياسات الرعاية الصحية أو نظام المعاشات. ومع هذا، يحرص الاتحاد على تجنب الدخول في صدام مباشر مع الدولة، مما يشكل قييدا على دوره في تبني قضايا العمال (٣٦).

ومن ناحية أخرى، كانت منظمات حماية البيئة في اليابان من أولى القوى الفاعلة في المجتمع المدني التي مارست الاحتجاج على تجاوزات الصناعات الضارة بالبيئة، وكانت وراء الكشف عن تسبب بعض الصناعات في انتشار التلوث والأمراض. واعتمدت العمل عبر محورين: الضغط على الحكومة والحزب الحاكم من أجل إصدار التشريعات البيئية، وفرض الضوابط القانونية الملزمة على الشركات. بينما انصببت جهودها في المحور الثاني على مخاطبة الشركات الصناعية ذاتها، واستطاعت إجبارها على دفع التعويضات المناسبة للضحايا المتضررين. وبعد جولة من تبادل الاتهامات مع الشركات، التي وصفتها بترويج ادعاءات كاذبة،

إدائه من عدمه على الوازع الداخلي النابع من ضمير مدير الشركة أو أخلاقيات صاحب المشروع، وهو ما يستتبع تحويل المجتمع المدني، ووسائل الإعلام سلطة الرقابة والمراجعة والمحاسبة. فبمرور الوقت، أضحت البيزنس موضعاً "للمساءلة" عن المحتوى الاجتماعي لدوره، وما يتمخض عنه نشاطه الاقتصادي من نتائج مستقبلية وأثار بعيدة المدى، بالنسبة للأجيال القادمة. ولم يعد يكفي للحكم على الشركات الاستشهاد بقوائم الأرباح المالية، كمقياس وحيد (٣٧)، وهو ما انعكس على مجموعة من مواثيق الشرف، أصدرتها الشركات التي راحت تؤكد سعيها لمراعاة المضمون القيمي والأخلاقي يدا بيد مع الثروة الاقتصادية كأهداف محورية، وأن غايتها النهائية، وهي تعظيم العوائد الربحية، Make money لا يجوز أن تضر باعتبارها التنمية المستدامة، أو تأتي على حسابها. وهكذا، تراوحت الخبرة الغربية للأخذ بمبدأ المسؤولية الاجتماعية ما بين العمل التطوعي الفردي الشخصي، والالتزام المؤسسي، وكثيرا ما جنحت للمزج بينهما.

### صعود دور الشركات عابرة القوميات .. دلالات الخبرة اليابانية (٣٣):

في اليابان، اكتستت الفكرة في وقت مبكر ومنذ بدء تبنيها بطابع مؤسسي واضح، كما ترسخت مشروعاتها كمبدأ ملزم لجميع الشركات، كبيرة، ومتوسطة، وصغيرة. وبهذا توافر لها ركن حيوي من أركان الفعالية، وهو العمل المؤسسي المنظم، علاوة على الطابع الجمعي الذي يفترض تعزيز التعاون بين أكثر من شركة للعمل بروح الفريق في توفير خدمات وإقامة مشروعات غير ربحية تعود بفوائدها على المجتمع ككل. وبطبيعة الحال، فمثل هذا الجهد الجماعي المشترك يثمر عائدا يفوق كثيرا في نفعه التنموي ما تفرزه الجهود الفردية المشتتة، المبعثرة في كل اتجاه كالجزر المنعزلة، والتي قد تفقد بوصلتها، فيضيع أثرها هباء، دون تغيير يذكر (٣٤).

ردت الدراسات سر هذا التطور الفريد للشركات اليابانية، لكونه تم تحت تأثير جملة من العوامل المتضافرة داخليا وخارجيا. فالفضل في طرح فكرة المسؤولية الاجتماعية، لأول مرة، ينسب لأصحاب العمل أنفسهم، وبمبادرة من إحدى منظماتهم "الجمعية اليابانية لمديري الشركات التعاونية".

"National Assembly of Keizai Doyukai". وهو ما اقترن بتفرد الخبرة اليابانية بالنموذج التشاركي (الإمجاى) للمشروعات الاقتصادية. فتلك الجمعية هي التي أطلقت الدعوة للشركات للمساهمة في تحرى الانسجام والتوافق بين الاقتصاد والمجتمع، مع انتقاد السعي لتحقيق الربح، باعتباره الهدف الأوحد لأي مشروع، أو الشغل الشاغل لصاحب رأس المال، وتأكيد ضرورة العناية بأهداف أخرى اجتماعية وتنموية تصب في الصالح العام للمجتمع (وليس حتما على حساب مصلحة صاحب المشروع، بل ربما تأتي لصالحه أيضا).

أما خارجيا، فقد عرض ازدياد حجم الاستثمارات المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية، الشركات اليابانية الكبرى العاملة في البيئة الأمريكية لضغوط عدد كبير من المنظمات غير الحكومية

ومحاولة ابتزازها للحصول على تمويل، أثبتت تلك المنظمات مصداقيتها، عندما رفضت قبول عروض الشركات من التبرعات المالية (بهدف إسكانها أو تخفيف لهجة الهجوم عليها)، رافعة شعار "فقراء لكن شرفاء"، واستمرت على عهدها في رصد الأنشطة الملوثة للبيئة وتسجيلها في تقاريرها بكل حيطة ونزاهة.

وبرغم ما تفرضه الحكومة اليابانية ذاتها عبر تشريعاتها من حدود مقيدة لمبالغ التبرعات التي تدفعها الشركات للمنظمات غير الحكومية غير الهادفة للربح، إذ وضعت لها سقفًا منخفضًا لا يتعدى ١٢٥٪ من رأس المال أو ١,٢٥٪ فقط من الأرباح السنوية، فقد شهد عقد التسعينيات صعودًا في حجم التبرعات وصل إلى قرابة أربعة ملايين ين سنويًا، بعدما أثبتت هذه المنظمات فعالية في مواجهة أزمة زلزال عام ١٩٩٥.

يمكن، في ضوء ما سبق، استخلاص طبيعة العلاقة المتذبذبة بين الشركات الصناعية والمؤسسات الاقتصادية في اليابان من جانب، والمجتمع المدني الذي يعمل في مجالات البيئة والخدمات المجتمعية من جانب آخر (٣٧)، وكيف أنها تراوحت بين الشد والجذب. فتارة، يسودها الخلاف والتصادم، وتارة يسودها التعاون. بيد أنها في تطورها العام تتجه نحو مزيد من التقارب والشرابة في مجال خدمة المجتمع. كما تكشف الخبرة اليابانية عن دور حيوي مستمر للدولة التي أمسكت في قبضتها، ولو بشكل غير مباشر، كافة خيوط التحكم في مسار تلك العلاقة وتوجيهها. ولذا، فتطور اتجاه قطاع الأعمال نحو الاعتراف بمبدأ "المسئولية الاجتماعية"، وتعميمه على كافة الشركات، بغض النظر عن حجمها، كبيرًا كان أو صغيرًا، إنما جاء محصلة لجهود مشتركة لكل من الدولة ومنظمات المجتمع المدني غير الربحية في اليابان.

#### \* خبرة الأمير الوليد بن طلال (٣٨) :

في الميدان الثقافي للوليد بن طلال، علاوة على نشاطه الإعلامي عبر قنوات روتانا، التي تصنف في إطار الإعلام الترفيهي، مساهمات تصنف في خانة العمل الاجتماعي والخدمة العامة التي تأخذ طابعًا دوليًا متصاعدًا في عصر العولمة، حيث افتتح مركزًا للتفاهم الإسلامي - المسيحي في جامعة جورج تاون، بوصفه رئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة المملكة، وهي مؤسسة مستقلة (استقلالًا تامًا عن شركة المملكة القابضة التي يرأس الأمير الوليد مجلس إدارتها وتديرها الأستاذة منى أبو سليمان). وكان قد أعلن عام ٢٠٠٥ عن تقديم هبة قيمتها ٢٠ مليون دولار لصالح الجامعة بواشنطن لدعم توسعة المركز الذي يهتم بالدراسات الإسلامية وبالعلاقات بين الأديان، أخذًا في الاعتبار أنه بناء على تلك المساهمة، تم تغيير اسم المركز إلى مركز الأمير الوليد بن طلال للتفاهم الإسلامي - المسيحي.

وقد شهد عام ٢٠٠٨، وخلال نفس رحلته إلى واشنطن، تدشين الأمير مركز الأمير الوليد للتراث في مقر اللجنة الأمريكية - العربية ضد التفرفة ADC، وذلك عقب تبرعه عام ٢٠٠٥ بمبلغ مليونين ونصف مليون دولار لصالح اللجنة لتمويل شراء مقر دائم لها في العاصمة واشنطن. وكانت اللجنة قد سبق أن قدمت

للأمير جائزة الإنجاز العالمي بمناسبة مرور ٢٥ عامًا على تأسيسها، وهو ما شكل مناسبة لإعلان الوليد عن تبرعه

وفي السياق نفسه، قدمت المؤسسة تبرعًا إضافيًا بقيمة ٢٥ ألف ريال لدعم مؤتمر يشجع الحوار بين الأديان في واشنطن والذي يقدم من خلاله برنامج الحرية الدينية. وهدفه حماية حقوق الحريات الدينية لسكان واشنطن والمدن المجاورة، علما بأن المؤتمر المذكور قد تأسس عام ١٩٧٨ بهدف دعم الحوار والتفاهم بين الأديان، وترسيخ قيم التماسك والعمل معا لدعم الوحدة الوطنية (المقصود تماسك الأمة الأمريكية) (٣٩).

علاقة العالم الإسلامي بالعالم المسيحي وبالولايات المتحدة وتأكيد الحوار كمضمون ومحتوى لتلك العلاقة، بدلا من الصدام أو الصراع، غاية بالغة الأهمية والإلحاح في حقبة العولمة، وفي ضوء الحساسية والحرص المتصاعد الذي يكتنف تلك القضية في حقبة ما بعد ١١ سبتمبر، والهجمة الشرسة على الإسلام والمسلمين تحت مظلة الحرب على الإرهاب.

ونشاط الوليد في هذا المقام، وإن أتى في سياق رد الفعل، إلا أنه عمل يتم على المستوى الحضاري للأمة ككل، ولا يندرج فقط في إطار المعنى الضيق للمسئولية الاجتماعية، فهو لا يخلو برغم مظهره الثقافي، من مقاصد شرعية وأهداف سياسية واقتصادية أبعد مدى.

#### تنوع النماذج العالمية .. رواج المبدأ والدروس المستفادة :

أوردت مجلة "الأهرام الاقتصادية" في تحقيق لها أسماء عدد من رجال الأعمال في العالم الذين انخرطوا في ميدان العمل الاجتماعي، كالملياردير الآسيوي لي كاشينج، وهو أغنى رجل في هونج كونج، ويمتلك شركات اتصالات وعقارات، وقد تعهد بالتبرع بثلاث ثروته للمؤسسة الخيرية التي أنشأها لتعمل في مجالات الرعاية الصحية والتعليم (التركيز في مراحل التعليم الأساسي والابتدائي يأتي على حساب وفي مقابل عدم الاكتراث بالجامعات ومراكز الدراسات والبحث العلمي) والخدمات الثقافية. ورجل الأعمال الهندي أزم برمجي، الذي خصص جزءًا كبيرًا من ثروته لدعم التعليم في بلاده. كما قدم أغنى رجل في روسيا، رومان أبراموفيتش، مليار دولار لبناء المدارس والمستشفيات في إحدى مناطق روسيا الفقيرة وأصبح حاكمًا لها (٤٠).

وفي المكسيك، تبرع كارلوس سليم، صاحب أكبر شركات الاتصالات، بمليارات الدولارات في مجالي الصحة والتعليم.

وفي تركيا، تبرع أوزوجين، مؤسس فاينانس بنك، بنسبة ثابتة تقدر بـ ٢٪ من دخله الصافي شهريًا منذ عام ٢٠٠٠ لبناء مدارس ابتدائية في أحياء تركيا الفقيرة، وبهدف بناء مائة مدرسة بحلول عام ٢٠١٠. وفي باكستان، أنشأ أغاخان مؤسسة باسمه ومركز باكستان للعمل الخيري

Pakistan Centre for Philanthropy (PCP)

الملاحظة الأولى الجديرة بالتنويه هي تلك العنصرية التي

الاجتماعية" الذي تم تضمينه والنص عليه في اتفاقيات الاندماج المبرمة، فاتجه -لا غرو- نحو مزيد من الاتساع.

على أية حال، فبرغم تباين الاتجاهات بشأن التعريف، فهي تكاد تتفق على جوهر واحد مفاده دمج فكرة المسؤولية الاجتماعية في صلب عملية الاستثمار ذاتها، بحيث لا يعمل المشروع (الشركة أو المصنع) من أجل تعظيم الربح وحده، أى انتظار العائد المادى، وإنما يدرج الأهداف الاجتماعية جنباً إلى جنب، وبالتوازي، مع أهدافه الاقتصادية، ويحتسب النجاح فيها كجزء لا يتجزأ من إجمالى مكاسبه (٤٤) (تبنى معنى أوسع للعائد يشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية).

فالمسؤولية تعدت دورها كمهمة تكميلية في الشركات الخاصة، يقدم عليها أصحابها بحسبهم الفردى وبدوافع أخلاقية، لتصبح جزءاً لا يتجزأ واتجاهاً واضح المعالم محدد الأهداف يتم إدماجه (إدماج حقوق الإنسان أو حقوق العمال أو حقوق المرأة أو الطفل ... الخ) فى صميم برامج الشركة وفى قلب خططها التوسعية (السوية) واستراتيجياتها المستقبلية، وبما تترجمه معالم الخريطة المؤسسية والهيكل الإدارى (بإنشاء فروع أو إضافة وحدات مخصصة للتنمية، بما يستتبع إعادة تصميم ورسم إدارى وهندسى للمشروع ذاته فيما يسمى بإعادة الهيكلة).

المسؤولية بهذا المعنى تختلف تماماً عن أى مشروعات خيرية philanthropic منفصلة يقيمها رجل الأعمال على نحو مستقل بعيداً عن نشاطه الاقتصادى الأصلى عبر شركاته، بغرض تقديم مساعدات مالية أو عينية فى صورة تبرعات أو مبالغ يدفعها لآخرين، من باب الإحسان، أو التصديق عليهم، (أو كفارة)، كأن يتولى رجل الأعمال بنفسه تأسيس وإدارة مشروعات لتوفير خدمات لكبار السن، ولحماية المرأة، وصحة الطفل، وغيرها من الفئات المستضعفة الهشة الأكثر احتياجاً، خصوصاً الشباب، ترمى بالأساس لتحقيق "التمكين" لهذه القطاعات المستهدفة كمدخل للتنمية المستدامة، من صورها: الشنط التمويينية، والمواد الغذائية، وموائد الرحمن الرمضانية، والأدوية، والبطاطين والأغطية، والملابس والأدوات والحقائب المدرسية، والأجهزة المنزلية، وتجهيز العرائش، وهى صور من النشاط الخيرى التطوعى الذى يتم فى صورة تبرعات غير منتظمة، لكنه قد يكتسب إطاراً مؤسسياً منظماً يضمن له الاستمرارية، كما فى حالة بنك الطعام الذى تأسس بمبادرة من عدد من رجال الأعمال المصريين بهدف محاربة الجوع.

وقد تطورت فكرة المسؤولية الاجتماعية من شعار معنوى أدبى، يتحملة الفرد بصفته الشخصية، إلى التزام مؤسسى شبه قانونى يقع بالأساس على كاهل الشركات، ولذا فالمصطلح المستخدم فى اللغة الإنجليزية هو

Corporate Social Responsibility (CSR) وهو مفهوم يتميز بالدقة والوضوح والانضباط فى تحديد مساحاته ومضامينه الدلالية، على عكس المفهوم المتردد فى اللبنيات العربية، حيث يجرى التعبير عنه باستخدام مصطلحات متعددة

ميزت هذا الجيل الجديد من رجال الأعمال، كملصق مشترك، إذ اجتمعت فيهم صفات رجل الأعمال بمعنى الكلمة من أكثر من ناحية، فراكموا ثرواتهم بكفاحهم وليس بالميراث. والراصد لمجالات النشاط والاستثمار التى انخرطوا فيها، يسجل لهم أخذ المخاطرة والمبادرة والتجديد والابتكار، وهى أهم مقومات المنظم الناجح Entrepreneur بالمفهوم الكلاسيكى.

بيد أنه فى مقدمة الأسماء التى أعطت نموذجاً باراقاً ومثالاً رائداً هو محمد يونس، مؤسس ومدير بنك جرامين ببنجلاديش منذ عام ١٩٧٦، والذى اتجه لإقامة نوع مبتكر من الأنشطة الاجتماعية لمساعدة فقراء الريف على التخلص من مصيدة الفقر (٤١)، فكان وراء رواج فكرة "القروض الصغيرة" الميسرة بالحد الأدنى من الشروط وبدون ضمانات وانتشارها فى جميع أنحاء العالم كحل جذرى لمشكلات الفقر (ومنحها للمتسولين أملاً فى تحسين ظروفهم، وعملاً بمبدأ علمنى الصيد ولا تعطنى سمكة)، وحصل عن استحقاق على جائزة نوبل للسلام. ورغم أنه رفض تصنيف البنك كشكل من أشكال المسؤولية الاجتماعية، إذ يعتبره مشروعاً اجتماعياً أصيلاً، وليس قسماً فرعياً أو وحدة مكملة لمشروع اقتصادى بالأساس، فإن تجربة البنك أفرزت دروساً وخبرات متبادلة فى استطاعة رجال الأعمال الاسترشاد بها، وتكرارها (كل فى مجاله)، ويمكن للباحثين دراستها تحت عنوان "المسؤولية الاجتماعية".

وهكذا، فقد تبين من حصيلة التجارب المتعددة أن المردود التاموى للنشاط الاجتماعى يحتاج لتعظيمه إلى مقومات وشروط أهم كثيراً من مجرد التمويل.

على أية حال، يفرق الدارسون بين اتجاهين فى هذا المجال، الأول ساد التجربة الأمريكية والأوروبية التى تبنت معيار "موقع العمل" Workplace Criteria كركيزة للمسؤولية الاجتماعية، حيث تأخذ صورة ولاء المصنع أو الشركة أو الوحدة الإنتاجية باشتراطات الظروف الصحية فى مكان العمل، وتوفير ضمانات الأمان والأمن للعاملين، وتضع على العاملين فى المقابل التزاماً بسرية وخصوصية المعلومات (سر التركيبية) وبمعايير الجودة فى الأداء. ومع ارتفاع نبرة أنصار ملف (الجندر)، أضحت المساواة النوعية والفرص المتساوية Equality of Opportunity للعاملين -رجالاً ونساء- من بين معايير تقويم الأداء لدى الشركات.

الاتجاه الثانى الغالب على الخبرة اليابانية يميل إلى وضع المساهمة فى حل مشكلات البيئة فى بؤرة الاهتمام كركيزة لاختبار المسؤولية، ويتجه لاعتماد مدلول أوسع لها يخرج بها عن نطاق موقع العمل، سواء كان مصنعا أو شركة ليمتد إلى المنطقة أو الإقليم أو البيئة المحلية المحيطة، كما يشمل الوفاء باعتبارات الصحة والأمان للمستهلك، بوصفها قواعد صارمة (٤٢).

ومع استمرار التطور فى اتجاه الشركات الكبرى العالمية نحو التكتل (٤٣) لتأسيس تحالفات استثمارية ضخمة، كان من الوارد أن تندمج الشركات اليابانية مع نظيراتها الأوروبية والأمريكية لبناء كارتلات عملاقة، وهو ما انعكس على مفهوم "المسؤولية



متباينة يشوبها الغموض في تحديد جهات إسناد المسؤولية والعلاقة بين أطرافها، فهو تارة "مسئولية القطاع الخاص"، وتارة "مسئولية رجال الأعمال".

وإذا كان المفهوم في حد ذاته لا يزال مثيرا للجدل حول محتواه وجدواه في مجتمعات الغرب الرأسمالية المتقدمة (إذ يطمئن الكثيرون في مصداقيته)، فما بالناس بالمجتمعات ذات الاقتصادات "الانتقالية"، التي تعيش حالة "سيولة"، تدور فيها أغلب ملفات التنمية بأبعادها وأشكالها المتقاطعة في دوائر الالتباس والخلط، والتي لم تبلور بعد تعريفا محددا لفئة "رجال الأعمال"، ولم يظهر فيها شكل مكتمل للقطاع الخاص.

بيد أنه في زمن العولمة، ومع تنامي دور الشركات عابرة القوميات، لم يعد لهذه المقارنة التي تميز بين دول متقدمة في الشمال وأخرى نامية في الجنوب مبرر يسوغ اعتبارها حاجزا حاسما أو خطأ حادا فاصلا، وأضحى لمفهوم مسؤولية الشركات دلالات أوسع غيرت جذريا المقصود بـ "البيئة المحيطة"، لتتخطى نطاق الإقليم أو حدود البلد الواحد، وجعلت الخدمة المراد تقديمها، تتوجه للمجتمع العالمي بأسره الذي بات، مع سقوط حواجز الزمان والمكان، يصلح كمجال حيوي لاختبار صلاحية أى فكرة ومدى تطبيقها.

ولذا، فإن الشركات الدولية عندما تكون بصدد عقد اتفاقيات للاندماج والتوسع أو افتتاح فروع جديدة لها، مع غيرها من الشركاء المحليين، يكون في استطاعتها تبني مفهوم بعينه "للمسئولية"، وتضمينه بين بنود واشتراطات الاتفاق. وهى من خلال هذا الدور، تسهم في صياغة وبلورة "المفهوم"، وتحديد دلالاته، وتوسيع أو تضيق مضامينه، ناهيك عن عولته. ويقدر التسارع في وتائر العولمة بشتى أبعادها، وبوجهيها المعروفين من قيود وتحديات وفرص وإيجابيات، بقدر تطور المسؤولية الاجتماعية من مجرد أطروحة فكرية مثيرة للجدل، ترتفع بطبيعتها بمبادرات يأخذها الأفراد طوعا، إلى قاعدة قانونية ملزمة، تتضمن حزمة مترابطة ومتوازنة من الحقوق والواجبات والأدوار المتبادلة، ولتغدو محلا للاتفاق والتشارك والتقسام فيما بين أضلاع مثلث التنمية: السوق، والدولة، والمجتمع.

فالبعض من رجال الأعمال يقدم على هذه الأعمال مضطرا مجبرا وتحت الضغط والتهديد، وهو يؤمن في قرارة نفسه بأنه يتعرض للابتزاز، سواء من جانب الدولة أو المجتمع المدني (القطاع الثالث غير الربحي) Non-Profit sector أو الصحافة ووسائل الإعلام، وأنه يقدم لهؤلاء الكسالى الذين لم يكافحوا ويجهتدوا ويعملوا جزءا من النجاح الذى حققه بعرقه، وهو ليس من حقهم، بل منحة منه من باب الإحسان أو حتى من باب السمعة والرياء، ولاغراض الدعاية لنفسه والتسويق لمشروعاته، أو هى محاولة لتجميل الصورة الذهنية السائدة وتحسين النظرة لرجال الأعمال، واستعادة الثقة أو بنائها فى وسط البيزنس (وهو عادة موضع اتهامات وشكوك)، سواء فى أعين الدولة وصناع القرار، أو فى نظر الجمهور والرأى العام، أو حتى فى نظر النخب من المثقفين. فثمة حاجة لمد جسور الثقة أو

إعادة بنائها بين الأطراف الثلاثة، خصوصا عقب الفضائح المالية أو الشائعات الأخلاقية التى تؤكد ما يحوم حول بعض أصحاب المشروعات من شبهات فساد، أو إضرار بالصالح العام وبالطبع، فأى من تلك الاعتبارات والدوافع (الشخصية والدعائية) ذات البعد التفاخرى الاستعراضى - كسلوك منافق - window-dressing - Showy - hypocritical لا يمت بصلة لمحتوى الرسالة الإنسانية التى تمثل المغزى الحقيقى وراء ترسيخ مبدأ "المسئولية الاجتماعية". وعندما تكون الدعاية هى الغاية المحركة، ستتجه أغلب تبرعات رجال الأعمال لجلالات النشاط التى تخدم هذا الهدف (كالمهرجانات الفنية مثلا) ولن تحظ قطاعات أخرى أهم كثيرا، مثل التعليم العالى والمعرفة والبحث العلمى، بنفس الرعاية والاهتمام، ما دامت بعيدة عن الأضواء وبمناى عن الصخب الإعلامى.

لقد فتح هذا النقاش الباب للتساؤل حول أهمية الإعلان عن العمل الاجتماعى، حيث درجت كثير من الشركات فى بلدان الخليج على إحاطة ألوان النشاط الخيرى بالسرية والكتمان، وارتبط ذلك بتنمى الشكوك الدولية والضغط الناجمة عنها، والتى مارستها الدول الغربية حول ذهاب بعض "أموال الخير" لتمويل منظمات تمارس وتدعم الإرهاب، ولذا أضحى "الشفافية" فى هذا الشأن لازمة، ويات الإعلان شرطا واجبا (٤٥).

داخليا، ومحليا، نحن فى مصر فى مسيس الحاجة فى اللحظة الراهنة لإسهام رجل الأعمال فى بناء الاقتصاد الوطنى عبر الاستثمار والإنتاج والتشغيل. فالتنمية الاقتصادية يجب أن تكون لها الأسبقية على أجندة رجل الأعمال، فهذا هو ميدانه الذى يثبت فيه نفسه أولا. فإذا ما تحقق له ذلك، بات من المشروع البحث عن رجل الأعمال الإنسان والمواطن الصالح "المسئول اجتماعيا"، والتساؤل حول دوره وإسهاماته فى عملية التنمية الشاملة.

أما رجل الأعمال "السياسى" أو "المسيس"، فقد كشفت التجربة الواقعية، عبر الممارسات الانتخابية، والآليات البرلمانية، والحزبية، عن أنه آخر ما نحتاج إليه فى ظل استمرار غيبة ركانز الديمقراطية الحقيقية، وعلى رأسها المجتمع المدنى الذى تتوافر له مقومات الاستقلالية وشروط النضج. فدخل رجال الأعمال عالم السياسة لم يحسن الأوضاع، بل زادها سوءا، لاسيما وأنه تم استخدامه أحيانا كبديل لدورهم الاجتماعى، وعوضا عن النهوض بمهامهم الأصلية الإنتاجية والتنموية (الأكثر إلحاحا).

يتجلى خلط الأوراق فى السيناريو الآتى. فبدلا من تلبية مطلب خلق فرص عمل للشباب من خلال تشغيلهم فيما يملكونه ويديرونه من مشروعات وشركات، وهو واجب على المستثمرين، الدعاية لهم كمرشحين فى الانتخابات، والتعهد بتشغيل أبناء الدائرة عند الفوز بعضوية البرلمان، أى تحويل خدمة التشغيل إلى رشوة تستخدم لإفساد الانتخابات ولكسب صوت الناخب، وضمان تأييده مقابل "الوعد" بمنحه فرصة عمل، التى هى من حقه أصلا.



(١) د. ناهد عز الدين، المجتمع المدني في اليابان .. الدور الداخلي والخارجي، في د. هدى ميتكيس ونيللى كمال الأمير (محررتان)، النظام السياسى اليابانى، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ٢٠٩-٢٥٣.

2) "What is Corporate Social Responsibility for?", World Bank Report, 2007

<http://PSDBLOG.World Bank.org/PSDBLOG/2007.07/html>.

(٣) مطالب لقطاع الأعمال بتوفير فرص العمل، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٣١٧، ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

<http://www.asharqalawsat.com/details.asp?section=6&issueno=10317&article=408063&feature=>

(٤) مجلة عالم العمل، على الموقع الإلكتروني

<http://www.womengateway.com/arwg/e-library/features/Ejtema3ya/liability.htm>

5) World Bank and International Finance Corporation Race to the Top: Attracting and enabling global sustainable business - Survey Report- (2003).

6) the ILO's Tripartite Declaration of Principles concerning Multinational Enterprises and Social Policy of 1977 (MNE Declaration) and the OECD Guidelines for Multinational Enterprises Guidelines of 1976.

7) William H. Meyer Book Review of "Winston, Morton Emanuel., Human Rights and International Political Economy in Third World Nations: Multinational Corporations, Foreign Aid, and Repression", (Westport, Connecticut: Praeger, 1998)", Human Rights Quarterly, (Volume 21, Number 3, August 1999), pp. 824-830.

8) Barbara Kiviat, "Bill Gates writes about creative capitalism. Here's the back-story". 1st August, 2008 in:

[http://timeblog.com/curious\\_capitalist/08/2008/bill\\_gates\\_writes\\_about\\_creati.html](http://timeblog.com/curious_capitalist/08/2008/bill_gates_writes_about_creati.html)

9) <http://www.nextbillion.net/blogs/24/01/2008/bill-gates-calls-for-capitalism-that-serves-the-poor>

(١٠) انظر: بيل جيتس للأهرام: "ندرس مع الحكومة المصرية مشروعا رائدا لإقامة واد للتكنولوجيا فى مصر"، جريدة الأهرام، ١٠ فبراير ٢٠٠٥.

(١١) مايكروسوفت للبرمجيات أفضل الشركات سمعة، انظر: موقع الهيئة العامة للاستعلامات، ١ فبراير ٢٠٠٧.  
<http://www.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Economy/000001/hm>

(١٢) بيل جيتس للأهرام، مرجع سابق.

13) Bill Gates to focus on charity", A News item from Business Respect, Issue Number 97, 16 June 2006.

[http://www.mallenbaker.net/csr/CSRfiles/page.php?Story\\_ID=1657](http://www.mallenbaker.net/csr/CSRfiles/page.php?Story_ID=1657)

14) Barbara Al Hammond, "Bill Gates Calls for Capitalism That Serves the Poor", Miscellaneous, 24 January, 2008.

15) Landov, "The Meaning of Bill Gates: As His Reign at Microsoft Comes to an End, So Does the Era He Dominated", The Economist, 26 June 2008.

16) "The world is not getting better fast enough, and it's not getting better for everyone".

- 17) Howard Bowen, Social Responsibilities of the Businessman, (Harper & New York 1953).
- 18) John Markoff, Herald Tribune, 27-28- June 2008 <http://dealbook.blogs.nytimes.com/24/01/2008/bill-gates-social-philosopher/>
- 19) "Bill Gates: Social Philosopher", Davos, January 24, 2008
- 20) <http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfilearabic&y=2007&m=August&x=20070808161558aaywalhsib-le0.5186383>
- 21) بيل جيتس، الأهرام، مرجع سابق.
- 22) Eric Green, "Corporate Social Responsibility Seen as Smart Business Move", USINFO 7 August 2007.
- 23) The Economist, "What is Corporate Social Responsibility For?", 3-July-2008.
- 24) شريفة عبدالرحيم، كيف يخطط أثرياء مصر للتصرف في ثرواتهم؟، الأهرام الاقتصادي، العدد ١٢٦، ١٤ يناير ٢٠٠٨.
- 25) Milton Friedman, "The Social Responsibility of Business is to Increase its Profits", The New York Times Magazine, September 13, 1970
- 26) Milton Friedman, Capitalism & Freedom, 1962.
- 27) Foqia Sadiq Khan and Zehra Aftab, "Towards greater corporate social responsibility" <http://usinfo.state.gov>,
- 28) هبة السيد، مجلة صانعو الحدث، العدد ١٥١، ١ نوفمبر ٢٠٠٧.
- <http://saneoualhadath.naseej.com/Detail.asp?InNewsItemID=253330>
- 29) د. عبد الله صادق بحلان، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة عالم العمل، مرجع سابق.
- 30) د. أماني قنديل، المرشحون .. رجال أعمال و.. رجال أعمال، الأهرام، ٨ نوفمبر ٢٠٠٥. ود. ناهد عز الدين، خريطة المرشحين في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، في د. كمال المنوفى (محرر)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، (القاهرة: برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، مؤسسة كونراد آديناور، ٢٠٠٦) ص ص ٦٥-١٠٨.
- 31) مايكروسوفت للبرمجيات أفضل الشركات سمعة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١ فبراير ٢٠٠٧.
- <http://www.sis.gov.eg/Ar/EgyptOnline/Economy/000001/.htm>
- 32) Marwa Al-daly, "Private Philanthropy in Egypt Institutionalized Private Phlinanthropy as Mechanism for Sustainable Community Development", M.A thesis. American university in Cairo, Cairo 2000. p. 72.
- 33) Kee Boem Kim, "Finding an Entry Point for the Promotion of Corporate Social Responsibility in Small and Medium-Sized Enterprises in Japan", JILPT, 2005.
- 34) نور المازني، رجال أعمال مصر .. دور حقيقي أم دعائي؟، إسلام أون لاين، ٢٣ يوليو ٢٠٠٨.
- [www.islamonline.net/arabic/economics/11/2004/article.11shtml](http://www.islamonline.net/arabic/economics/11/2004/article.11shtml)
- 35) Robert Pekkanen, "After the Developmental State: Civil Society in Japan", Journal of East Asian Studies, (special issue: After the Developmental State in East Asia? Joseph Wong guest editor, vol. 4, Num. 3, Sept-Dec 2004), p. 365.
- Yukie Osa, The Role of Japanese NGO's in the Pursuit of Human Security: Limits and Possibilities in the Field of Refugees', Japan Forum, 2003, pp. 255, 256.
- 36) نبيل كمال الأمير، العلاقة بين رجال الأعمال والنظام السياسي في اليابان، في د. هدى ميتكيس ونيللى كمال الأمير (محرران)، النظام السياسي الياباني، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٣٧) د. ناهد عز الدين، المجتمع المدني في اليابان ... مرجع سابق، ص ص ٢١٤-٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٩.

(٣٨) مجلة الموعد، العدد ٢٢٤١، مايو ٢٠٠٨، ص ٣١.

(٣٩) المرجع السابق.

40) Nina Kolikova, "Social Responsibility of Russian Businesses", RIA Novosti JRL 8472 -29 November, 2004.

41) <http://www.ameinfo.com/ar-97287html>, 20-4-2008.

42) Ito Peng, "Postindustrial Pressures, Political Regime Shifts and Social Policy Reform in Japan and South Korea", in ' , Journal of East Asian Studies, (Special Issue: After the Developmental State in East Asia? Joseph Wong guest editor, Vol. 4, Num. 3, Sept-Dec 2004), pp. 363-388.

43) Peter Muchlinski, Multinational enterprises and the Law, (Oxford: Blackwell, 1995).

(٤٤) حديث مع الدكتور عبد الله بن مرعى بن محفوظ، أحد كبار المستثمرين، والعضو المنتدب، ونائب رئيس مجموعة مرعى بن محفوظ وشركاه، وعضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة، في: جريدة الرياض، السبت ٢٦ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ، ٣١ مايو ٢٠٠٨، العدد ١٤٥٨٦.

<http://www.alriyadh.com/31/05/2008/article.346919html>

(٤٥) جريدة عكاظ، العدد ٢٥٧٦، ٦ يوليو ٢٠٠٨.

<http://www.okaz.com.sa/okaz/osf/20080706/Con.20080706207725htm>



د. إبراهيم البيومي غانم

حكومات البلدان العربية والإسلامية - باستثناء تونس فقط، التي ألغت نظام الأوقاف جملة وتفصيلاً، ولم تبق له أثر، وأحالت جميع ممتلكاته ووثائقه إلى ملكية الدولة منذ سنة ١٩٥٦، غداة الاستقلال مباشرة - إلا أن وزارة الأوقاف في أغلبية البلدان تعاني هي ذاتها من مشكلات كثيرة، وتحمل فوق طاقتها من المسئوليات الدعوية والاجتماعية، إلى جانب مسئوليتها عن استثمار اعيان الأوقاف التي تديرها، ثم إنفاق ريع هذه الأوقاف على وجوه البر والمنافع العامة التي رصدت عليها طبقاً لشروط الواقفين. وإلى جوار وزارة الأوقاف، توجد وزارة أخرى باسم وزارة "الشئون الاجتماعية" أو ما يشير إلى الجانب الاجتماعي وأعمال التضامن وشبكات الأمان التي ترعاها الحكومات من أجل خدمة القطاعات غير القادرة من المواطنين. لن نعرض هنا لما يجمع أو يفرق بين عمل الوزارتين، ولا إلى الأسباب التي تفسر استمرار وجودهما معاً للعمل في ميدان يكاد يكون واحداً تحت رعاية الحكومة.

ولكن إذا استخدمنا اللغة المعاصرة ليكون الاسم معبراً عن مسماه، لأصبح اسم وزارة الأوقاف هو "وزارة المجتمع المدني" بامتياز، لأن جميع الممتلكات التي تديرها هذه الوزارات، وتستثمرها، هي حصيلة عطاءات اجتماعية تراكت عبر مئات السنين، وعبرت في لحظات نشأتها الأولى عن إرادة اجتماعية صرف، حتى الحالات التي أسهم فيها أعضاء من النخب الحاكمة في تأسيس وقفيات، كانوا يسهمون بصفتهم مواطنين عاديين. شأنهم شأن أي مواطن آخر، وكانت سيطرتهم على الأملاك التي وقفوها تنقطع تماماً مثلما تنقطع سيطرة المواطن العادي على ما

تعاين أغلبية مؤسسات المجتمع المدني في البلدان العربية والإسلامية من مشكلة ضعف مصادر التمويل المحلية، الأهلية والحكومية على حد سواء. وفي مواجهة هذه المشكلة، لا تجد تلك المؤسسات - أو أغلبها - إلا أن تستسلم للأمر الواقع، وتظل معتمدة فقط على النذر اليسير من التبرعات أو المساعدات الحكومية أو الأهلية، أو أن تتجه للخارج بحثاً عن مصادر تمويل أجنبية تمكنها من ممارسة أنشطتها وتنفيذ برامجها. ولا يخلو التمويل الأجنبي في جميع الحالات - وبدون استثناءات - من مشكلات تتعلق بالشروط التي تفرضها الجهات والهيئات الأجنبية المانحة، أو بالرقابة الصارمة التي تفرضها الجهات الحكومية على التمويل الأجنبي ومدى تأثيره على الأمن الوطني.

وبالرغم من كثرة الجهود وتعدد الاجتهادات التي تبذل من أجل معالجة مشكلة التمويل هذه، إلا أنها لا تزال بعيدة عن أهم مصدر ذاتي للتمويل وهو نظام الوقف الإسلامي، الذي ظل لقرون طويلة بمثابة القاعدة الصلبة التي وقفت عليها مختلف مؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي (المدني) في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية. ولا تزال "ثروة" الأوقاف الموروثة من العهود السابقة تحت سيطرة الإدارات الحكومية في أغلبية البلدان العربية والإسلامية منذ ما يزيد على نصف قرن، دون أن تنالها يد التطوير أو التحديث، فضلاً عن جمود الأنظمة القانونية التي تحكمها، وعدم احتوائها على حوافز تشجع أهل الخير من المتبرعين والمحسنين والأثرياء ورجال الأعمال على التبرع بأوقاف جديدة.

صحيح أنه توجد وزارة تحمل اسم "الأوقاف" في جميع

الأهلية والجهود الحكومية التي ترمي لإصلاح نظام الوقف الموروث من مختلف جوانبه الإدارية والقانونية والاقتصادية، ومن ثم إعادة إحياء الدور التمويلي لنظام الوقف الإسلامي وجعله أكثر فاعلية في توفير المنافع العامة للمجتمع.

على المستوى العالمي، ثمة عديد من الجهود الفردية والجماعية (الأهلية) التي تعتمد على الأوقاف جزئياً أو كلياً في تمويل أعمالها، نذكر منها -على سبيل المثال- النماذج الآتية:

١- "مؤسسة الشيخ يوسف عبد اللطيف جميل لدعم التعليم والمعرفة والثقافة"، (نشأت ٢٠٠٥)، ولها أهداف تشمل العالم الإسلامي كله (ولا تقتصر على بلد المنشأ: المملكة العربية السعودية)، ومن تلك الأهداف: تشجيع العلم والمعرفة في العالم الإسلامي، والترويج للمنتجات العلمية المهمة ذات العلاقة بمستقبل العالم الإسلامي، والاهتمام بالمبدعين في مجالات العلم والمعرفة وتقديم المساعدات لهم.

٢- جمعية العون المباشر، (تأسست ١٩٨١) ومقرها الكويت، ولا تعمل في الكويت (بلد منشئها) أصلاً، وإنما تركز نفسها للعمل في الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، خاصة في البلدان التي تعاني من الحروب والنزاعات المسلحة، ومن الكوارث الطبيعية والأمراض الفتاكة، إلى جانب مشكلات الجهل والامية والفقر المدقع. وهي تعمل في ٣٣ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء، وتركز على مشروعات التعليم والصحة والتنمية الزراعية.

٣- الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، ومقرها الكويت، وهي تعمل في جميع أنحاء العالمين العربي والإسلامي، وفي عدد كبير من الدول الأوروبية، والأمريكية، والآسيوية. وتركز على مجالات التعليم والصحة ومكافحة الفقر.

٤- هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، ومقرها لندن، ومؤسسها الدكتور هاني البناء، وهي تعمل على نطاق عالمي، وتسعى لتطوير منظومة وقفية لمساندة أعمالها وبرامجها، إلى جانب المصادر التمويلية الأخرى. وهي تركز أعمالها في مناطق الكوارث، والنزاعات المسلحة عبر العالم، وتقوم بالتنسيق مع عديد من المنظمات والهيئات العالمية الأخرى.

٥- مؤسسة الوقف الإقليمي للمحافظة على البيئة (تحت التأسيس). وقد جاءت مبادرة تأسيس هذا الوقف الإقليمي (سنة ٢٠٠٦) من مكتب الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في عمان - الأردن. ولا يزال العمل جارياً في إجراءات التأسيس حتى اليوم.

٦- مشروع الهيئة العالمية للوقف (تأسست سنة ٢٠٠٠)، وهي تابعة لبنك التنمية الإسلامي في جدة. ولها عديد من المشروعات، بعضها دخل حيز التنفيذ، وبعضه في سبيله إلى التنفيذ. وهي تركز على مجالات التعليم، والصحة، والتنمية عبر بلدان العالم الإسلامي. وتشارك فيها حكومات، وهيئات أهلية، ومنظمات خيرية، وأفراد من كبار المانحين والمتبرعين بنظام الوقف الإسلامي.

يوقفه، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، كانت المحصلة الرئيسية لهذه الأوقاف هي أنها أسهمت في تمدين المجتمعات الإسلامية، وفي بناء حضارتها.

ولكن ما يحول دون هذا الإجراء الثوري، وهو أسماء وزارات الأوقاف إلى وزارات للمجتمع المدني -ولو نظرياً- وجود تناقض بين أطروحة "المجتمع المدني"، ومنطق "الوزارة"، التي هي بحكم التعريف ذراع من أذرع البيروقراطية الحكومية. وقد حرصت -حتى الآن- معظم الحكومات العربية والإسلامية على مراعاة هذا الفرق بين الأهلى (المدنى) والحكومى، فلم تطلق على أى من وزاراتها اسم "وزارة المجتمع المدني" -باستثناء حكومة العراق تحت الاحتلال، وهي تجربة لم تنجح حتى الآن- وربما جاء هذا الحرص احتراماً لهذا التباعد المفترض بين ما هو "مجتمع مدنى" وما هو "حكومى".

أما في حالة الأوقاف، فقد تأسست وزارات لها على امتداد العالم الإسلامى خلال القرنين الماضيين، حتى إنه لم يحل منتصف القرن العشرين إلا وجميع الأوقاف أصبحت تحت إدارة وسيطرة وزارة اسمها "وزارة الأوقاف". وكان المغزى الأعمق من نشوء وزارة خاصة لها هو: إدماج الأوقاف بكل فعالياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والرمزية في المجال الحكومى، ونقلها من الحيز الاجتماعى العام إلى الحيز السلطوى بالمعنى الضيق حصرياً. وهنا مكمّن كل التحولات والتفاعلات التي طرأت على نظام الوقف الإسلامى الذى تعود نشأته إلى العهد النبوى، وفي السنة الأولى من الهجرة إلى المدينة تحديداً، واستمر بين مد وجزر عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المجتمعات الإسلامية، إلى أن ألقى به التاريخ في يد "الدولة الحديثة" في البلدان العربية والإسلامية، فتصرفت فيه بحرية قيده وأفقده حريته، وسلبته قدرته الذاتية على إنتاج فضاءات من الحرية الاجتماعية، أثبتت التجارب التاريخية أنها كانت عاملاً أساسياً في تقييد السلطات الاستبدادية، وحصرها في حدود ضيقة لا تكاد تتجاوز دوائر السلطة، والنخب المتصارعة حولها. أما في "الدولة الحديثة" -العربية والإسلامية- فالذى حدث هو: تبادل الأدوار بين نظام الوقف والدولة، أخذت الدولة حريته في تقييده، وسلبته حريته في تقييدها، وجعلته رهين المحبسين: محبس القانون الذى وضعته ليحكم حركته ويلجم الإرادة الاجتماعية، ومحبس البيروقراطية الحكومية التى تحافظ باستمرار على انضباطه داخل المجال السلطوى بعيداً عن مجاله الاجتماعى الحيوى. نقلته من مجاله الاجتماعى ونظامه الفقهي المفتوح، إلى مجالها السياسى الخاص ونظامه القانونى المغلق.

### أولاً- الإمكانيات التمويلية لمؤسسات الأوقاف الإسلامية :

منذ عقدين -تقريباً- تشهد بلادنا العربية والإسلامية عودة نشيطة إلى نظام الوقف الإسلامى، من أجل استعادة دوره وتجديد فعالياته على المستويات المحلية، والإقليمية، وبدرجة أقل -حتى الآن- على المستويات العالمية. وتبدو مظاهر هذه العودة في صودشتى من المبادرات الفردية والجماعية، وفي التوجهات

العربية ١٩٩٩، وسلطنة عمان ٢٠٠٠، وأخيرا المملكة الأردنية، التي أصدرت في سنة ٢٠٠١ تقنيا احتوى على عدد مهم من الاجتهادات الجديدة والمتطورة بشأن الوقف. وثمة دلائل تشير إلى أن تلك الإصلاحات أخذت تنعكس بشكل إيجابي على أداء نظام الوقف في تلك البلدان وإن بدرجات متفاوتة من النجاح مما يؤكد أن تعديل قوانين الوقف وتطويرها يعتبر مدخلا مهما للنهوض بالنظام الوقفي وتحسين أدائه الاجتماعي.

## ثانيا - إنسانية نظام الوقف الإسلامي وعالميته :

لا يتميز نظام الوقف الإسلامي فقط بكونه مصدرا ذاتيا للتمويل، ولكنه يتميز أيضا بعمق المضمون الإنساني التحرري الذي يتضمنه، ويستند إليه في كل النشاطات والأعمال التي ترتبط به، أو تعتمد في تمويلها عليه. وإذا تسألنا الآن: هل التوجه الإنساني المدني المحلي (والعابر للمذهبية والدينية والثقافية)، والعالمي (العابر للمحلية والإقليمية)، جديد بالنسبة لخبرة الوقف ومنظومة العمل الخيري التي عرفتتها مجتمعاتنا العربية والإسلامية؟ الإجابة القاطعة هي بالنفي. والأدلة على ذلك كثيرة ومتأصلة على المستوى الفقهي/التشريعي، والعملية المؤسسية.

على المستوى الفقهي، جاءت الاجتهادات الفقهية الكبرى والمعتبرة، مبنية على أساس فكرة "الآدمية"، باعتبارها فكرة مؤسسة للحقوق والواجبات العامة في ظل الاجتماع السياسي الإسلامي. وعلى فكرة الحرية، تأسست عصمة كل آدمي في ماله ودمه وعرضه، لا يباح العدوان عليها بأي شكل من الأشكال. وكذلك، تأسس استحقاق كل آدمي -على قدم المساواة- في ثمرات العمل الخيري، بما في ذلك عوائد الأوقاف والخدمات التي قدمتها المؤسسات الوقفية: التعليمية، والصحية، والثقافية، والاجتماعية. ولم تنحرف الممارسة عن هذه الرؤية إلا في عهود الانحطاط والتأخر، وفي المراحل التي سيطر فيها الاستعمار الغربي على البلدان الإسلامية خلال القرنين الماضيين.

أما على المستوى العملي/المؤسسي، فقد جاءت ممارسات النظام الوقفي والخيري مدنية في أعماقها، إنسانية في تطبيقاتها، وظهرت ممارسات عابرة للمحلية منذ وقت مبكر في تاريخ الأوقاف والعمل الخيري. وللتدليل على ذلك، نذكر النماذج الآتية:

١- في التمدن: بتدقيق النظر في السجل التاريخي لنظام الوقف، يتضح أنه كان قاعدة مادية ومعنوية لبناء ودعم ما نطلق عليه بتعبيراتنا المعاصرة "المجتمع المدني" وذلك على امتداد مجتمعاتنا العربية والإسلامية. ويتضح كذلك أن فعاليات الوقف قد غطت مختلف المجالات العلمية والتعليمية، والصحية، والخدمية وحتى الترفيهية، ووصلت إلى العناية بالحيوانات والطيور المهاجرة، والمحافظة على التنوع البيئي. إن خلاصة الخبرة الإيجابية لنظام الوقف تشير إلى أن عطاءاته تركزت في إطار نمط من التفاعلات التعاونية على المعاني الإنسانية العامة في المقام الأول. ومن أبرز النماذج على ذلك: الأوقاف التي خصصها الواقفون للإتفاق على ما نطلق عليه بلغتنا المعاصرة "مشروعات

٧- مؤسسة الخوئي العالمية، ومقرها لندن، وأصلها إيراني، ولها ممتلكات وقفية، ومشروعات اقتصادية في عديد من البلدان الأوروبية وفي الولايات المتحدة بصفة خاصة، وممتلكاتها الوقفية تقدر بالمليارات (لا يتوافر لدينا حاليا رقم محدد)، وهي تنشيط على مستويات دولية، وفي كثير من بلدان العالم الإسلامي، وتهتم بالتعليم، والأعمال الخدمية الاجتماعية، وبالمشروعات التنموية في المناطق الفقيرة.

٨- وقف الكتاب والصحفيين في تركيا، وقد تأسس سنة ١٩٩٦، ويعتمد على وقفية جماعية شارك فيها عدد من رجال الأعمال الأتراك ذوي نزعة إسلامية (صوفية إلى حد كبير). ومن أنشطته البارزة على المستوى المحلي في تركيا، وعلى المستويات العالمية في أوروبا والولايات المتحدة والعالم العربي: منتدى أبنت لحوار الثقافات، وهو مؤسسة حوارية تذكرنا بالمجالس التي كان يشارك فيها أبو حيان التوحيدي في القرن الرابع الهجري، وكتب منها كتابه الخالد "المقاسبات"، وكان يشارك في تلك المجالس: السنن، والشيعة، والملاحد، والنسطوري، والمعتزلي، والشافعي، واليهودي، والمائوي، واليعقوبي، والمجوسي، والصابئي، وكانت توحدهم نظرة إنسانية واحدة. ومبادرة أبنت هي في جوهرها استئناف لأحد عوامل القوة في الاجتماع السياسي الإسلامي في عصر قوته وازدهاره، لا في عصر تراجعها وانكساره.

٩- وقف "دراسة العلوم الإسلامية" في تركيا، وتتركز نشاطاته في عقد مؤتمرات وندوات علمية بهدف تبادل المعارف، وإيفاد العلماء والباحثين الأتراك للخارج لصقلهم علميا وإكسابهم مزيدا من الخبرات، وبناء علاقات وروابط مع الجمعيات والمؤسسات العلمية الأجنبية المهتمة بهذه الدراسات (الإسلامية والإنسانية)، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات الدولية.

١٠- وقف المستشار "محمد شوقي الفنجري"، وهو عبارة عن أموال مودعة في بعض البنوك المصرية، ويصرف ريعها على عدد من المجالات التعليمية والصحية، بما في ذلك تقديم المساعدات للطلاب الذين يفتنون من الخارج للدراسة في الجامعات المصرية، وبخاصة جامعة الأزهر الشريف.

أما عن الجهود الحكومية في مجال إعادة إحياء نظام الوقف، محليا وإقليميا وعالميا، فيأتي في مقدمتها: مشروع "النهوض بالدور التنموي للوقف"، ومشروع "تنسيق جهود الدول الإسلامية للنهوض بالوقف"، وكلاهما بمبادرة الأمانة العامة للأوقاف في الكويت، سنة ١٩٩٧. وقد أقر مؤتمر وزراء أوقاف الدول الإسلامية (جاكرتا - ١٩٩٧) المبادرة، والاستراتيجية التي وضعتها الأمانة العامة للأوقاف بهذا الخصوص، وإن كانت الخطوات التنفيذية لا تزال بطيئة وتعترضها عقبات بيروقراطية وسياسية وفنية متعددة.

ظهرت أيضا موجة من الإصلاحات التشريعية في قوانين الأوقاف في عديد من البلدان العربية خلال العقدين الماضيين، بدأتها الجزائر بإصدار قانون جديد للوقف سنة ١٩٩١، وتلتها كل من اليمن ١٩٩٢، وقطر ١٩٩٦، وموريتانيا ١٩٩٧، والإمارات



جماعية أخرى، عندما تسهم عوائد الوقف والتبرعات الخيرية في تحرير ذوى الخصاصة، وغير القادرين من أسر الحاجة والعجز، وكذلك تمكين ذوى القدرات الذهنية والإبداعية من فرص التعلم والعمل، إن كانوا غير قادرين على النفاذ إليها لأسباب مادية، ومن ثم تحريرهم أيضا من أسر الفقر أو عجز القدرة.

والى جانب هذه الممارسات التحريرية ذات العمق الإنسانى الاجتماعى على المستويين الفردى والجماعى، تكشف لنا الخبرات التاريخية أيضا عن أن نظام الوقف كان إحدى وسائل النضال من أجل التحرر من الاستعمار فى كثير من البلدان العربية والإسلامية. والنماذج على ذلك كثيرة نذكر منها فقط - على سبيل المثال - الآتى:

أ- أوقاف مصر ضد الاحتلال البريطانى: عمد المصريون إلى إدخال كثير من ممتلكاتهم من الأراضى الزراعية والعقارات المبنية فى نظام الوقف بكثافة عالية بعد أن وقعت البلاد تحت الاحتلال البريطانى ١٨٨٢. وكان هذا الإجراء يضمن ألا تخضع تلك الممتلكات للمحاكم المختلطة أو الأجنبية فيما يخص المعاملات أو المنازعات التى تنشأ حولها، وألا يتم الاستيلاء عليها سدادا لديون الرهن العقارى التى كانت تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية وتتدرع بها لنزع الأملاك من أصحابها، وأتاح الوقف للواقفين أيضا أن يضعوا شروطا حرموا بها ذوى الامتيازات الأجنبية من الاستفادة بأى وجه كان من عوائد تلك الأملاك الموقوفة. ومن أشهر من مارسوا الوقف بوعى كامل لهذه الأبعاد قادة ثورة ١٩١٩ (سعد زغلول - عبد العزيز فهمى - على شعراوى).

ب- أوقاف فلسطين فى قلب الصراع إلى اليوم: فبالرغم من الهيمنة العسكرية والسياسية الطاغية للكيان الصهيونى فى فلسطين منذ ١٩٤٨، إلا أن نظام الوقف الإسلامى فى فلسطين شكل عائقا أمام أطماع السياسة الصهيونية، الأمر الذى جعلها توليه اهتماما كبيرا، وتختصه بأكبر قدر من الانتهاكات للمعاهدات الدولية التى تنظم إدارة الأراضى التى تقع تحت الاحتلال الأجنبى. فقد واجهت حكومة الاحتلال منذ سنة ١٩٤٨ مشكلة معقدة تتعلق بنظام الأوقاف. ففي الوقت الذى كانت فيه العصابات المسلحة الإسرائيلية تسيطر عسكريا على ٧٥٪ من أراضى فلسطين التى كانت تحت الانتداب البريطانى، كان اليهود لا يملكون سوى نحو ١٠٪ فقط من تلك الأراضى. ومن أجل إنشاء "دولة" قابلة للحياة، لم تترك سلطات الاحتلال وسيلة من الوسائل إلا واستخدمتها من أجل السيطرة على نظام الأوقاف فى فلسطين وتحويله إلى مصلحة الكيان الصهيونى بصورة حصرية. وبعبارة أخرى، فإن هذه السلطات قد عمدت إلى تهويد الأوقاف الإسلامية بعد إحكام قبضة الاغتناب عليها، والتهويد هنا لايعنى فقط إضفاء مسحة يهودية على ممتلكات الأوقاف ومؤسساتها، وإنما يعنى أيضا إفقائها هويتها الإسلامية، ومحو وظيفتها الأصلية فى خدمة المجتمع الفلسطينى، وإعادة توظيفها فى خدمة الأهداف الصهيونية.

وقد تركزت سياسات تهويد الأوقاف حول ثلاثة محاور هى:

البنية التحتية، وفى مقدمتها: بناء أسبلة مياه الشرب وتسييرها، وحفر الآبار وتشغيلها، وبناء القناطر وتمهيد الطرق وصيانتها، وإنارة الطرقات والشوارع وتنظيفها، وإنشاء الخانات والمضاييف والاستراحات وتوفير وسائل الراحة فيها للمسافرين وعابرى السبيل، إضافة إلى الخدمات الأساسية التى وفرتها البيمارستانات ودور العلم والمكتبات العامة.

٢- فى بناء وحدة الأمة: أوقاف الحرمين الشريفين (المكى والمدنى)، وهى عبارة عن ممتلكات من الأراضى الزراعية، والمنشآت السكنية، والمحلات التجارية، وبعض الأموال المنقولة، أوقفها المحسنون ليصرف ريعها على الحرمين وتسهيل طرق أداء فريضة الحج، ومن ثم تعمير كثير من المرافق (طرق - جسور - خانات للاستراحة - وسائل للنقل - مطاعم ومضاييف) على طول طرق الحج فى طول البلدان الإسلامية وعرضها، من طنجة غربا إلى جاكارتا شرقا. ولا يتصور أبدا أن جميع تلك البنية الأساسية كان استخدامها مقصورا على المسلمين وحدهم، ولا على أبناء بلدة دون أخرى. ولا تزال آثار أوقاف الحرمين قائمة، وكثير من ممتلكاتها لا تزال على حالها فى أغلبية البلدان الإسلامية. ولكن إخضاع النظام الوقفى للإدارات الحكومية هو الذى يجعلها فى الظل، ويحجبها حجبا قسريا عن الظهور وأداء وظائفها التى قصدتها أصحاب الأوقاف.

٣- فى أفق الاتصالات العالمية: مشروع وقف سكة حديد الحجاز، وهو من المشروعات اللوجيستية الكبرى، وقد تم تبنيه فى أواخر عهد الدولة العثمانية ليكون رابطا بين قلب العالم الإسلامى، ابتداء من مكة والمدينة، وقلب أوروبا، حيث كان من المفترض أن يصل الخط إلى برلين، مع إنشاء شبكات فرعية حوله تربط بين العواصم والمدن الكبرى: بغداد - القدس - دمشق - القاهرة - اسطنبول ... وغيرها. وصدر قانون من الدولة العلية برقم ١٩٢١ فى ١٨ أغسطس ١٩١٢، نص على أن تكون سكة حديد الحجاز "وقفا إسلاميا محضا"، وقد تم تنفيذ أجزاء من المشروع، وكانت التبرعات الوقفية مصدرا رئيسيا للتمويل، سواء فى صورة أموال سائلة، أو عقارات من الأراضى والمباني. ولكن هذا المشروع تم تدميره من أساسه فى أثناء الحرب العالمية الأولى وخلال السنوات التى تلتها، وكان تفكيك ما أنجز منه مخالفا لشروط معاهدات الصلح التى فرضها الطرف المنتصرون على الدولة العثمانية، حيث اعترفت معاهدة لوزان بحرمة مشروع سكة حديد الحجاز، وأقرت بأن يدار وفق أحكام الشريعة الإسلامية التى تحكم نظام الوقف.

٤- فى النضال من أجل الحرية: تكشف الخبرة التاريخية لنظام الوقف عن حقيقة أساسية مؤداها أن "الحرية" فكرة مركزية فى بنيته المعرفية، وفى تجلياته الاجتماعية على مستوى الممارسة المؤسسية والوظيفية. من جهة "الواقفين"، تستند عملية إنشاء الوقف إلى فكرة رجوع ملكية كل شئ إلى الله سبحانه. ومن هذا المنظر، فإن عملية الوقف تساوى عملية تحرير النفس من شهوة التملك، ومن غريزة حب المال، وتحريرها أيضا من أسر المعصية ومخالفة المبادئ والقيم التى أمر بها الإسلام. ولا تقتصر آثار هذه العملية على المستوى الفردى، بل تنصرف إلى مستويات

١- السيطرة على الموارد الاقتصادية للأوقاف. ب- استقطاب بعض قيادات نظام الأوقاف. ج- استيعاب البنية الإدارية والمؤسسية للأوقاف داخل جهاز الدولة الصهيونية وإدارتها الحكومية

ج- أوقاف البوسنة والهرسك ضحية الاحتلال: فقد تعرضت الأملاك الوقفية في البوسنة والهرسك للانتهاك والعدوان والاحتصاب بعد أن سقطت في يد الاحتلال الصربي من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٤٥، ثم تحت النظام الشيوعي ليوجوسلافيا الاتحادية من سنة ١٩٤٥ إلى سنة ١٩٩٠، إذ لم تراخ سلطات الاحتلال حرمة الأوقاف في البوسنة والهرسك، بل إنها عمدت إلى تفكيكها بموجب قوانين مجحفة، ومنها على وجه الخصوص قوانين الإصلاح الزراعي في العهد اليوجوسلافي، التي انتزعت مساحات شاسعة من الأراضي الموقوفة على المساجد والمكتبات والمدارس والمستشفيات، وسلمتها السلطات الحكومية إلى الصرب والكروات، وحرمت مسلمي البوسنة والهرسك منها بالخالفه لكل الاعراف والقوانين الدولية، ومنها اتفاقيات جنيف التي تنص على صيانة حرمة الأماكن والممتلكات الدينية والأثرية وعدم تغيير معالمها.

### ثالثاً- أصول القوة التمويلية لنظام الوقف :

ولكن ما الذي يفسر القوة التمويلية الكبيرة لنظام الوقف؟ وما الذي أكسبه القدرة على البقاء عبر القرون، والعودة للظهور رغم قسوة الإجراءات والمحن التي تعرض لها عبر مراحل تاريخية مختلفة؟ إن ما يكفل له هذه القدرة راجع -في نظرنا- إلى عوامل بنيانية يقوم عليها نظام الوقف ذاته. وتتمثل هذه العوامل فيما وضعه الفقهاء له من قواعد تكفل إمكانية إحيائه حتى بعد أن يتعرض للعدوان أو الطمس. وتتلخص هذه القواعد في ثلاثة أسس كبرى هي:

١- احترام إرادة الواقف -الواقفين- وهي إرادة اجتماعية بالدرجة الأولى، وذلك على قاعدة شرط الواقف كنص الشارع في لزومه وجوب العمل به. هذا الاحترام لشروط الواقف يضيف عليه حرمة شرعية توقع من ينتهكها في دائرة مخالفة أحكام الشريعة، وهو ما يؤسس لمبدأ المشاركة الشعبية الواسعة في جهود التنمية وبمحض الإرادة الحرة للمواطنين، مع دافع معنوي قوى يدفعهم للانخراط في المجال العام.

ب- إقرار الشخصية الاعتبارية للوقف بحيث تكون له ذمة قانونية مستقلة عن الواقف، وعن جهات الاستحقاق. هذه الشخصية الاعتبارية لا تنهدم بموت الواقف، ولا بموت أحد من المستحقين. وهي تتحمل الالتزامات وتتمتع بالحقوق، ويكون لها حق المطالبة القانونية -القضائية- بحقوق الوقف، أو باعيانه وممتلكاته إذا ما وقع اعتداء عليها.

ج- الإشراف القضائي على الوقف ولانها (بمعنى الإشراف والرقابة والمتابعة العامة)، وقضائيا (بمعنى الاختصاص بالفصل في المنازعات)، وهذا ضمن للوقف درجة عالية من الاستقلالية والحماية.

وفي ضوء ما قرره الفقهاء من أصول نظرية (قانونية) لحماية

نظام الوقف وتأسيس فاعليته، تبلورت عناصر مؤسسية وإدارية أسهمت في تفعيل هذا النظام عبر الممارسة الاجتماعية وتراكماتها التاريخية، مع ملاحظة أن ثمة علاقة جدلية مستمرة ربطت بين النظرية (اجتهادات الفقهاء)، والتطبيق (ممارسات المجتمع). وتتلخص أهم عناصر فاعلية الممارسة الاجتماعية لنظام الوقف في الآتي:

١- المؤسسية: فهي تعتبر من أهم العناصر التي كفلت فاعلية نظام الوقف في الممارسة العملية، وقد تجلت أهمية هذا العنصر منذ البدايات الأولى لنشأة الوقف. لقد نشأ لبنة في صلب البناء المؤسسي للنظام الاجتماعي الإسلامي نفسه، ولم ينشأ متاخرا عنه، أو لاحقا له. وقد وفرت الاجتهادات الفقهية لنظام الوقف مجموعة من القواعد والإجراءات والمعايير التي كفلت له الانتظام الإداري والانضباط الوظيفي، والفاعلية في الأداء، وجنبته العشوائية، وتجسد ذلك في كثير من الأمور، منها إثبات الوقف في صك مكتوب (حجة الوقف)، وتسجيل كافة التصرفات التي تطرأ عليه، وحفظ جميع وثائقه وأرشفتها، ووضع قواعد للمحاسبة والرقابة، وتحديد الوظائف، وتعيين موظفين، وتقسيم العمل بينهم، مع وضع أهداف محددة للمؤسسة الوقفية، وكلها عناصر أساسية لا غنى عنها لوجود أي مؤسسة فاعلة تنمويا، ولتمكينها من أداء وظائفها، ومدها بأسباب الاستمرار والبقاء.

ب- استقلالية الإدارة والتمويل: حيث استند عنصر استقلالية نظام الوقف على الإرادة الحرة للواقف كما أسلفنا من ناحية. وتدعمت هذه الاستقلالية من ناحية أخرى عن طريق السلطة القضائية التي كان لها، كما سبق أن ذكرنا، الولاية العامة على شئون الوقف، واستوى في ذلك وقف السلطان -بصفته الشخصية أو بكونه حاكما- مع وقف الشخص العادي.

وعبر الممارسة الاجتماعية التاريخية، برزت أهم سمتين لاستقلالية نظام الوقف في جانبين وهما: الاستقلال الإداري والاستقلال المالي.

فقد اعتمدت إدارة الوقف والمؤسسات الوقفية على القواعد والشروط التي وضعها الواقفون أنفسهم وأثبتوها في نصوص وقفياتهم، دون تدخل من أي سلطة إدارية حكومية، ومن ثم لم يتم استيعاب الأوقاف داخل الجهاز الإداري للدولة، إلا في الحالات الاستثنائية التي كانت تنطفي فيها إمكانية وجود إدارة أهلية مستقلة.

وفي الوقت الذي اتسمت فيه إدارة الأوقاف بالاستقلالية والتسيير الذاتي، غلب عليها تاريخيا نمط الإدارة العائلية، التي كانت لها إيجابيات، تمثل أهمها في الحرص على أعيان الوقف والالتزام بتنفيذ شروط الواقفين، وكانت لها -أيضا- سلبيات، تمثل أهمها في الإهمال وعدم المحاسبة وكثرة الخلافات، والمنازعات بين الناظر والمستحقين، وبخاصة في حالة عدم توافر عناصر ذات كفاءة من ذرية الواقف للقيام بمهام الإدارة الموكولة إليه.

أما الاستقلال المالي، فقد اعتمدت المؤسسات الوقفية على التمويل الذاتي من ريع الوقفيات المخصصة لها، ولم تكن الدولة

وأما "الاستقلال"، فلأن الأصل في نظام الوقف برمته هو استقلال إرادة الواقف -مؤسس الوقف- وقدرته على تحديد أولويات صرف عوائده وتخصيصها للمنفعة العامة، دون أن تكون لأي سلطة حكومية أو إدارية حق التدخل بتغيير، ما دامت لا تخالف مقصدا عاما من مقاصد الشريعة الإسلامية. ومعروف أن "المصلحة" هي جوهر المقاصد العامة للشريعة.

إن من أهم ما لفت نظرنا في بحوثنا السابقة حول العمل الخيري ونظام الوقف الإسلامي، هو أن فاعلية منظومة العمل الخيري، وفي القلب منها نظام الوقف، ارتبطت في الواقع بمقدار الإسهام في تحقيق المقاصد العامة للشريعة. صحيح أن هذه الفاعلية لم تكن موجودة على الدوام، ولكن ذلك كان لأسباب خارجة عن البنية الفقهية والتشريعية للمنظومة الخيرية الإسلامية. وتبين لنا أيضا أن نظام الوقف، بصفة خاصة، كان وسيلة لتحويل التشريعات (الشرعية) إلى مشروعات واقعية، وترجمة المقاصد إلى برامج عمل اجتماعية أسهمت بفاعلية ملموسة في تحقيق تلك المقاصد التي تهدف إلى تحقيق مصالح الناس وتحض على رعايتها، وتعاقب من يسعى في إهدارها، أو تقتيت شيء منها.

وبالعودة إلى السؤال عن كيفية إسهام نظرية المقاصد العامة للشريعة في فتح آفاق الوقف والعمل الخيري إنسانيا وعالميا، أقول: إن الأفق الطبيعي والواسع الذي تفتحه نظرية المقاصد أمام الوقف ومنظومة العمل الخيري الإسلامي هو أفق ما يسمى "المجتمع المدني" على المستويين المحلي والعالمي. وسنجد كلما أرسلنا النظر إلى أبعاد هذا الأفق أن النزعة الإنسانية العميقة الكامنة في نظام الوقف ومنظومة العمل الخيري المستندة إلى أصول الشريعة ومقاصدها هي ما تسعى إليه نظرية المجتمع المدني المحلي والعالمي، أو هي ما يجب أن تسعى إليه في تجلياتها المعاصرة على المستوى المعرفي أو الفلسفي على الأقل. وسنجد أيضا أن بالإمكان أن نسهم في بلورة هذه النظرية بإظهار الأبعاد الإنسانية في النظم الإسلامية، ومنها الوقف ومنظومة العمل الخيري ومقاصدها الشرعية، وذلك إذا أعدنا فهم فكرة الوقف من منظور مقاصد الشريعة، وسعينا لربطه بها في الوعي وفي القانون وفي بناء أولويات استثمار أموال الأوقاف وصرف عوائدها وتمويل مؤسساتها المحلية والدولية، حيث إن مقاصد الشريعة مبنية على الفطرة الإنسانية، وهدفها العام هو حفظ نظام العالم واستدامة صلاحه لصالح الإنسان، مطلق الإنسان، ولا اعتبار لتقطع البعض باسم الفقه الإسلامي، عندما يحصررون الشريعة في كونها خطابا للمسلمين وحدهم دون غيرهم. ومع ارتفاع موجة الاهتمام العالمي بقطاع العمل المدني/ الأهلي، فمن المتوقع أن يكون نظام الوقف مدعوا، في المرحلة المقبلة أكثر من أي وقت مضى، للإسهام بصيغ مبتكرة، واقتحام آفاق جديدة على أسس إنسانية هي صلب الرسالة الإسلامية التي جاءت "رحمة للعالمين".

تقدم لها أية مساعدات مالية تذكر، بل إنه -في أغلب الحالات- لم يتم إعفاء أموال الوقف من الضرائب الخراجية والعشورية (في الأراضي الزراعية)، وغير ذلك من الرسوم التي فرضت على العقارات والممتلكات، وكانت تؤدي لخزانة الدولة باسم "النواب" أو "أموال الميري".

ج- اللامركزية: تجلى عنصر "اللامركزية" في نظام الوقف عبر الممارسة الاجتماعية في الناحية الإدارية، حيث لم تظهر إدارة مركزية موحدة تتولى شئون جميع الأوقاف في الدولة، بل وجدت "إدارات" متعددة غلبت عليها الصفة المحلية، وكان أساس عملها هو "التسيير الذاتي" وفقا لشروط الواقف، وتحت إشراف القاضي، وبعبء عن الاندماج في جهاز الإدارة الحكومية. ولم يظهر النمط المركزي في إدارة الأوقاف إلا في ظل الدولة الحديثة التي نشأت في العالمين العربي والإسلامي على مدى القرنين الماضيين.

كما تجلت "اللامركزية" كأحد عناصر فاعلية نظام الوقف أيضا في الناحية الوظيفية أو الخدماتية، حيث لم تتركز الخدمات التي قدمها الوقف في مجال دون غيره، كما لم تقتصر تلك الخدمات على فئة ما، أو في جماعة دون أخرى، بل انتشرت على أوسع رقعة من النسيج الاجتماعي للأمة ومرافقها العامة بتكويناتها المختلفة، بغض النظر عن الجنس، أو الدين أو المكانة، أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. ولم تنحصر ممارسة الوقف ولا خدماته في المراكز الحضرية دون غيرها، من البوادي والأرياف والمناطق النائية، بل شملت كل تلك الجهات، بنسب متفاوتة بطبيعة الحال.

وقد كفلت تلك الأسس الفقهية والمؤسسية لنظام الوقف -قبل أن تسيطر عليه الدولة الحديثة في المجتمعات العربية والإسلامية- أن يكون مصدرا للتمويل الأهلي، يتمتع بثلاث خصائص هي الاستقرار Stability والاستمرار Sustainability والاستقلال Independency.

أما "الاستقرار"، فلأن أصوله المادية تنتمي إلى أثبت دعائم الثروة الاقتصادية في المجتمع، وهي "العقارات والأراضي الزراعية"، التي تمثل العمود الفقري لاقتصادات نظام الوقف، والتي تولد النسبة الأكبر من عوائده التي تستخدم في تمويل مؤسسات العمل الخيري والمجتمع المدني بصفة عامة، إلى جانب بعض المنقولات، والأموال النقدية التي يجرى استثمارها عن طريق البنوك لصالح الأغراض الوقفية.

وأما "الاستمرار"، فلأن من شروط الوقف -عند أغلبية المذاهب الفقهية- أن يكون مؤبدا، ولا يجوز الرجوع فيه، خاصة إذا كان مخصصا للإنفاق على أغراض خيرية، أو مؤسسات ذات نفع عام. ويضمن شرط التأيد استمرار تدفق التمويل الناتج عن الأعيان الموقوفة لفترات زمنية طويلة، بشرط أن يتم استثمار تلك الأعيان وفقا لكفا أساليب الاستثمار.

## مراجع :

- ١- إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر (القاهرة دار الشروق، ١٩٩٨).
- ٢- نحو تفعيل دور نظام الوقف في توثيق علاقة المجتمع بالدولة، مجلة المستقبل العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦٦، أبريل ٢٠٠١).
- ٣- تقاليد نظام الوقف في رمضان .. تأملات في علاقة المندوب بالواجب في الممارسة الاجتماعية للتكاليف الشرعية (دراسة منشورة على موقع إسلام أون لاين) Islamonline.
- ٤- (محرر)، نظام الوقف والمجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، والأمانة العامة للأوقاف، ٢٠٠٣).
- ٥- مقاصد الشريعة في مجال الوقف، في: محمد سليم العوا (محرر)، مقاصد الشريعة الإسلامية .. دراسات في قضايا المنهج ومجالات التطبيق (القاهرة: مطابع المدنى، المؤسسة السعودية، ٢٠٠٦).
- ٦- تشريعات الأوقاف في الدول العربية .. دراسة مقارنة لبعض القوانين ومقترح تأسيس وقفية إقليمية للمحافظة على البيئة (المنتدى الإقليمي السادس للاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة IUCN- المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال إفريقيا WESCANA بالتعاون مع هيئة البيئة الإيرانية، طهران ٢٢-٢٥ مايو ٢٠٠٧).
- ٧- إسهام الوقف الإسلامي في الإدارة المتكاملة لمصادر المياه، المجلة الاجتماعية القومية (المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنازية، القاهرة) المجلد ٤٤، العدد الثاني، مايو ٢٠٠٧.
- ٨- أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، وعليه شرح الشيخ عبد الله دراز (بيروت: دار المعرفة، ب.ت).
- ٩- أبو بكر أحمد بن عمرو الشيباني، كتاب أحكام الأوقاف (القاهرة: مطبعة ديوان عموم الأوقاف المصرية، ١٣٢١هـ - ١٩٠٤).
- ١٠- أحمد فرج السنهوري، مجموعة القوانين المصرية المختارة من الفقه الإسلامي، الجزء الثالث في قانون الوقف (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩).
- ١١- جمعة محمود الزريقى، تغيير مصارف الوقف .. حالة وقف السور الدفاعى في مدينة طرابلس .. الغرب نموذجا، مجلة أوقاف، العدد ١، السنة الأولى، شعبان ١٤٢٢/نوفمبر ٢٠٠١، (الكويت/ الأمانة العامة للأوقاف).
- ١٢- جورج مقدسى، مؤسسات العلم الإسلامية ببغداد في القرن الخامس الهجرى، مجلة الأبحاث، الجامعة الأمريكية في بيروت، السنة ١٤، الجزان ٣ و٤، سبتمبر وديسمبر ١٩٦١.
- ١٣- راندى ديفليم، الوقف في تونس في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في راندى ديفليم (محرر)، الوقف في العالم الإسلامى .. أداة سلطة اجتماعية وسياسية (دمشق .. المعهد الفرنسى للدراسات العربية، ١٩٩٥).
- ١٤- سيروس شففى، الوقف في اصفهان .. الانتشار الجغرافى للأوقاف وأثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ترجمة صادق العبادى عن: مجلة وقف ميراث جاويدان، طهران، العدد ١٩/٢٠، ١٩٩٨.
- ١٥- عبدالرؤف المناوى الشافعى، كتاب تيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف، تحقيق: مركز البحوث والدراسات بمكتبة نزار مصطفى الباز(مكة المكرمة، والرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٨).
- ١٦- عبدالستار أبو غدة وحسين شحاتة، الأحكام الفقهية والأسس المحاسبية للوقف (الكويت: الأمانة العامة للأوقاف، ط١، ١٩٩٨).
- ١٧- عبداللطيف الدهيش، الكتابيب في الحرمين الشريفين وما حولهما (مكة المكرمة: دار خضر للطباعة، ط٣، ١٩٩٧).
- ١٨- عبد المنعم النمر، قصة الأوقاف (القاهرة: وزارة الأوقاف ١٩٧٩ - ١٩٨٠).
- ١٩- مايكل دمير، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين .. ١٩٤٨ - ١٩٨٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢).
- ٢٠- مجاهد الإسلام القاسمى -الأمين العام لمجمع الفقه الإسلامى بالهند- استثمار موارد الوقف (أعمال الندوة الثانية عشرة لمجمع الفقه الإسلامى، جدة، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٠).
- ٢١- محمد أبو زهرة، محاضرات في الوقف (القاهرة: معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٩).

- الخامس، ١٩٣٦. مشكلة الأوقاف، مجلة القانون والاقتصاد، السنة السادسة، العدد ٢٣ - محمد أحمد فرج السنهورى، مجموعة القوانين المختارة من الفقه الإسلامى، الجزء الثالث فى قانون الوقف (القاهرة: مطبعة مصر، ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩).
- ٢٤- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية (تونس: مكتبة الاستقامة بسوق العطارين، طبعة أولى، ١٣٦٦هـ).
- ٢٥- محمد بخيت المطيعى، المحاضرة فى نظام الوقف (القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها، ١٣٤٥هـ).
- ٢٦- محمد عبدالمجيد المنياوى، رسالة فى لزوم الوقف وشروطه (لنيل درجة التخصّص فى القضاء الشرعى، ١٩٣١، مخطوطة).
- ٢٧- محمد قدرى باشا، قانون العدل والإنصاف للقضاء على مشكلات الأوقاف (القاهرة: مكتبة الأهرام، الطبعة الخامسة، ١٣٤٧هـ - ١٩٢٨).
- ٢٨- محمد محمد أمين، الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨ ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٠١٧... دراسة تاريخية وثقافية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠).
- ٢٩- ندوة "مؤسسات الأوقاف فى العالم العربى والإسلامى" (بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣).
- ٣٠- ندوة "إدارة وتثمين ممتلكات الأوقاف" (جدة: المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب، ١٩٨٩).
- ٣١- ندوة التجربة الوقفية فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية (طهران: المديرية الثقافية لمنظمة الأوقاف والشئون الخيرية/لجنة الندوات العلمية والثقافية، بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف بالكويت، والبنك الإسلامى للتنمية /جدة، ١٩٩٩).
- ٣٢- هاملتون جب وهارولد بويين، المجتمع الإسلامى والغرب، ترجمة: أحمد عبدالرحيم مصطفى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠).
- 33- Daniel Crecelius: The Wakf Of Mohamed Bey Abu Al-Dhahab in Historical Perspective, In: International Journal Middle East Studies, No23(1991).
- 34- Leeuwen, Richard Van: Waqfs and Urban Structures: The Case of Ottoman Damascus (Leiden: Boston, Kolen: Brill, 1999).
- 35- Leonor Fernandes: The Evolution of A Sufi Institution in Mamluk Egypt: The Khanqah (Berlin: 1988)
- 36- Michael Rogers: Waqfiyyas and Waqf-Registers: New primary Sources for Islamic Architecture.
- 37- Kith Christofferson, "Waqf: American Laws of Endowments", (M.A. Thesis McGill University, 1988).
- 38- Monica M. Gauiosi, "Waqf on The Development of The Trust in England". University of Pensylvania Law Review, Vol., 136. (1988).
- 39- J. Monzer Kahf, "Awqaf in Muslim Countries and Communities", Paper presented at: The International Seminar on Awqaf and Economic Development, Kuala Lampur. 2-4 March, 1998 (Jeddah: Islamic Research and Training Institute, 1998).
- 40- Jean Hataway: The Role of the Kizlar Agasi in 17th Century Ottoman Egypt.
- 41- Jeffery A. Schoenblum: The Role of Legal Doctrine in The Decline of The Islamic Waqf: A Comparative With The Trust< In: Vanderbilt Journal of Transitional Law. Vol32. (1999).



## أعلن السيد الوهاب

التنمية والارتقاء بمستوى التنمية البشرية، عبر الاستناد للممارسة الديمقراطية في إدارة الموارد المختلفة للدولة.

- اتساع المجال المدني ليشمل الى جانب منظماته الكثير من التنظيمات والحركات الاجتماعية المدنية، سواء كانت في أشكال حركات احتجاجية أو في أشكال حركات دفاعية.

هذا التشابك بين تنامي أعداد التنظيمات الأهلية العربية وقضايا التنمية والديمقراطية، يمكن رصده من خلال مؤشرين أساسيين، الأول يرتبط بتطور أجندة المجتمع المدني العربي باتجاه متزايد نحو العمل التنموي والحقوقى. أما المؤشر الثاني، فيتعلق بإمكانية رصد استمرار النهج المتصاعد الذي تبنته بعض منظمات المجتمع المدني العربي للتشابك مع مؤسسات المجتمع المدني العالمى، كما تعبر عنه مبادرة "الإدارة الرشيدة في خدمة التنمية" في البلدان العربية من جانب، والتفاعل مع ما حملته الأجندة العالمية من قضايا تتعلق بالأمن الإنسانى والتنمية البشرية، كما توضحه المشاركة في "منتديات المستقبل" وفي قمة تونس للمعلومات من جانب آخر.

وإن كان من الضروري تأكيد تباين أداء التنظيمات الأهلية بين الدول العربية، وايضا حيز المجال المدني المسموح به، فضلا عن محافظة المجتمع المدني العربي بمؤسساته على سماته الرئيسية الخاصة بتفوق دوره الخيري والرعائى على ما عداه من أدوار تنموية أو حقوقية، وأن التغيير فى الرؤية والاليات الذى شهدته بعض المنظمات الأهلية يظل محدود التأثير والفاعلية. وفى هذا

شهدت ساحة العمل الأهلى العربى خلال العقد الماضى تناميا للكثير من الآمال والطموحات الخاصة بدور فاعل للمنظمات الأهلية العربية تجاه قضيتى التنمية والديمقراطية. وقد استندت هذه الآمال بدورها على جملة من المستجدات والتطورات الإيجابية، يأتى فى مقدمتها تزايد الرهانات العربية على إمكانيات تنمية قدرات المنظمات الأهلية كآلية للانتقال من المجتمع الأهلى العربى إلى المجتمع المدنى العربى، وأيضا استمرار فرص قوة الدفع التى تحققت فى بعض مجالات العمل الأهلى - فى العديد من البلدان العربية - بهدف بناء مجتمع مدنى فاعل.

هذه الآمال والرهانات لا تمثل مقامرة غير محسوبة، كما تشير بعض المؤشرات العامة الخاصة بقياس حدود فاعلية المنظمات الأهلية العربية، ولكنها رهانات تستند كذلك الى مجموعة من المقومات الرئيسية التى شهدتها ساحة العمل الأهلى العربى خلال السنوات القليلة الماضية، والتى تصب جميعها فى اتجاه تصاعدى واضح نحو بلورة دور المجتمع المدنى الإصلاحى. ومن هذه المقومات:

- تزايد الدلالات والمؤشرات الدافعة لتقديم المجتمع المدنى العربى كمحدد لعملية التطور الديمقراطى، وكسبيل لإعادة تحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع.

- تنامى دور المجتمع المدنى كطرف فاعل والية للإصلاح والتمكين السياسى.

- اتساع أجندة المجتمع لتشمل تنمية الوعى الحقوقى بعملية



ولحجم انتشارها على المستوى القطري، ومن ثم قدرتها على التطور وتبني أدوات وآليات واضحة لنشر الثقافة المدنية والدفاع عنها. وفي هذا السياق، يمكن تأكيد مجموعة من الملاحظات الرئيسية.

الملاحظة الأولى: ترتبط بالتباين الواضح في درجة التطور والاداء الخاص بمؤسسات المجتمع المدني العربي وعلاقته بالدولة، ومن ثم بأجندة الإصلاح فيما بين الدول العربية.

الملاحظة الثانية: تتعلق بحالة الحراك السياسي التي تشهدها بعض الدول العربية، والتي تبدو كعامل دافع لدور جديد للمجتمع المدني باتجاه بعض الأنشطة التي لم تكن تتضمنها أجندته التقليدية في فترات سابقة، وارتباط ذلك بالعديد من الملفات الشائكة التي يأتي في مقدمتها التمويل الاجنبي وعلاقته بجذلية العلاقة بين الداخل والخارج، وسيادة الدولة، ومكانتها على المسرح الدولي.

الملاحظة الثالثة: يعبر عنها تداخل العديد من الإرادات المتضاربة لدى غالبية النظم العربية، والتي تتمحور بين الرغبة في زيادة درجة توظيف المجتمع المدني والخوف من تنامي دوره، الأمر الذي يمكن تلمسه بوضوح في العديد من السياسات والإجراءات الرسمية المتضاربة المصاحبة لخطاب رسمي داعم لدور المجتمع المدني.

أما الملاحظة الرابعة، فتتعلق بالاتجاه التنموي لمؤسسات المجتمع المدني العربي، والذي بدأ يأخذ نمط المشاركة مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية. ذلك النمط إنما يشير إلى تطوير العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني العربي والأجهزة الحكومية، فضلا عن توافر الإرادة السياسية الدافعة لهذا النشاط.

أما الملاحظة الخامسة، فترتبط باستمرار تزايد نمط التنمية بالمشاركة، وما تحتويه فلسفته من دعم لقدرات المنظمات الأهلية وتطوير لفلسفة العمل الأهلي وتدعيم الدور التنموي لتلك المنظمات، وهو ما يمكن تلمسه أيضا في تطوير خطاب القوى المدنية والسعي نحو انتهاج آليات عمل جديدة خاصة بتطوير إطار المحاسبية والشفافية والحكم الجيد.

تمثل الملاحظات السابقة في الوقت نفسه عددا من السمات التي أخذت سبيلها إلى فلسفة ودور المنظمات الأهلية العربية، وتشير أيضا إلى ذلك التطور الذي شهدته ساحة العمل الأهلي العربي على المستويين الكمي والنوعي، والذي قد يأتي في سياق اتجاه معظم الدول العربية نحو مزيد من الانفتاح والحراك السياسي من جانب، وتساعد الدور الحقوقي والسياسي للمجتمع المدني وبالتحديد فيما يتعلق بمراقبة الانتخابات، كما هو الحال بالنسبة للتجربة المصرية من جانب ثان، وتمكين المرأة سياسيا كمظهر للإصلاح ولدوره الجديد، وهو ما تشهده العديد

السياق، سوف يركز هذا التقرير على تناول واقع المجتمع الأهلي العربي، استنادا على طبيعة منظومة القيم التي يرسخها، وحجم دوره، واستقلاليته، وأجندته وطبيعة منظماته وعلاقاته بالدولة، وهي جميعا محددات توضح صعوبة تسمية أو توصيف المجتمع الأهلي العربي بمجتمع مدني.

## أولا- المجتمع الأهلي العربي .. التوظيف والتوظيف :

فرضت أجندة الإصلاح والتنمية وموقع المجتمع المدني منها نفسها على العديد من التفاعلات التي شهدتها العملية السياسية في العديد من البلدان العربية. وهو ما أثار بدوره العديد من الإشكاليات المرتبطة بالمناخ السياسي والاقتصادي المفروض على دور المجتمع المدني العربي إلى الحد الذي بدا معه هذا الدور كمرآة لحجم فاعلية العملية السياسية، واتساع أجندة الإصلاح والتطور على المستوى العربي.

ورغم الانتقائية التي عبرت عنها بعض اتجاهات الإصلاح بالتركيز على قضايا بعينها كمؤشر على الإصلاح، مثل عملية تمكين المرأة، فالملاحظ أن التركيز على الشق السياسي كان له الغلبة على ما عداه عند تقييم عملية التمكين وحدودها. كما أن هذا المؤشر أغفل النقلة النوعية التي شهدتها بعض الدول العربية، خاصة الخليجية منها، فيما يتعلق بتزايد أعداد التنظيمات الأهلية وتنوع مجالات أنشطتها، وما تمثله هذه النقلة من تطوير لا يقتصر على علاقة الدولة بالمجتمع فقط، ولكن أيضا على علاقة المواطن بالدولة ونظرت لها.

هذا التطور يشير إلى نتيجة رئيسية مفادها تباين مستويات الرهان على المجتمع المدني العربي في مواجهة تحديات عملية التنمية والإصلاح السياسي. وبعيدا عن الدخول في تفصيل المشهد السياسي العربي، فإنه يمكن تأكيد محددتين رئيسيتين لتحديد مستوى الرهان. أولهما يتعلق بطبيعة التطور الذي شهدته المنظمات الأهلية ودرجة أهليتها للعب الأدوار المنوط القيام بها. أما المحدد الثاني، فيرتبط بالإطار الفلسفي والسياسي الحاكم لعملية توظيف منظمات المجتمع المدني سياسيا، والتي تصب في ثلاثة اتجاهات سياسية، هي (١):

- أن تلجأ إليه بعض الأنظمة السلطوية في سياق دعم مشاريع تتعلق بالتعبئة والتحديث وتفرض من أعلى.

- تتبناه الحركات الأصولية المعتدلة ضمن عملية تغلغلها في المجتمع لملء الفراغ الناتج عن انسحاب الدولة الاضطراري من ميدان الخدمات الاجتماعية.

- تتبناه القوى الليبرالية واليسارية التي تتجه نحو مواقع ليبرالية، وهي تركز على الأفكار والأبعاد الثقافية.

ولذا، يبدو أن التباين في درجة التوظيف من جانب كل قوة سياسية تفرض نفسها كمحدد لبيئة العمل الأهلي العربي،

من الدول العربية من جانب ثالث، وكذلك تنامي عمل المراسد المختلفة، خاصة تلك المرتبطة بحقوق الإنسان والأقليات، كما هو الحال في سوريا ولبنان والبحرين، ومصر.

## ثانياً- المجتمع المدني العربي .. السمات وحدود الفاعلية :

هذا التشخيص لواقع تطور المجتمع المدني الذي شهدته العديد من الدول العربية في مجمله، يمكن ربطه بدخول شرائح فاعلة ونخب جديدة في منظمات المجتمع المدني، وزيادة دور القوى والتنظيمات الاجتماعية المختلفة، وترافق الإجراءات الإصلاحية بدفعات لبعض أنماط العمل الأهلى ومنظمات المجتمع المدني العربي، وهو ما يمكن تلمسه عبر مستويين رئيسيين: الأول، يتعلق بالجانب الكمي، في حين يرتبط المستوى الثاني بأجندة المجتمع المدني وما ترتب عليها من أدوار جديدة.

### ١- الدور التقليدي :

تشكل المكاسب المرتبطة باتساع أجندة منظمات المجتمع المدني العربي، وما يمثله هذا الاتساع من إمكانيات الرهان على دور مستقبلي للمنظمات الأهلية أكثر فاعلية تجاه أجندة عمل غير تقليدية، تحدياً يرتهن بالقدرة على مد التأثيرات الإيجابية نحو تغيير الكثير من المعادلات الحاكمة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، أو بتغيير تفاعلات ساحة العمل الأهلى التي احتفظت بسماتها الغالبة، وفي مقدمتها غلبة الطابع الخيري الذي يمثل ٥٥٪ من اجمالي عدد المنظمات الأهلية العربية البالغة (٢٥٠ ألف منظمة بنهاية عام ٢٠٠٦) ويليها الطابع الخدمي والرعاى (٢٢٪)، في حين تمثل النسبة الباقية المنظمات التنموية والحقوقية التي تشكل نسبة قليلة جداً من أعداد وأنشطة المنظمات الأهلية. وهنا، تجدر الإشارة إلى ملاحظة استمرار تزايد أعداد المنظمات الأهلية، وهو ما تعبر عنه قفزة أعداد المنظمات من ١٩٠ ألفاً في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢٠ ألفاً عام ٢٠٠٢ إلى الرقم الحالي ٣٥٠ ألف منظمة أهلية موزعة على الدول العربية (٢). وترتبط هذه القفزة بقوة الدفع التي حصلت عليها تلك المنظمات في العديد من البلدان العربية، ولاسيما في تلك الدول التي شهدت تطوراً تشريعياً منذ عام ٢٠٠٠ (مثل مصر، فلسطين، المغرب، ليبيا، اليمن، سلطنة عمان، العراق). فعلى سبيل المثال، في حالة مصر، نجد أن أعداد الجمعيات الأهلية قد قفزت من ١٨.٦٠٠ جمعية أهلية عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥ ألف جمعية عام ٢٠٠٨. كما شهدت دول مجلس التعاون الخليجية تطوراً كمياً خلال السنوات الخمس الماضية.

هذه القفزة الرقمية لا تعكس بوضوح حجم تأثير تلك التنظيمات الأهلية أو فاعليتها على واقع ودور منظمات المجتمع المدني، وهو ما يدفعنا لتأكيد أهمية الأخذ في الاعتبار مسألة الفاعلية وقياسها، استناداً لمقارنة عدد المنظمات لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان، وهي نسبة توضح مدى تغطية منظمات المجتمع المدني لشرائح المجتمعات العربية. وتعكس هذه الصورة التفاوت

الواقع بين الدول العربية، فنجد أن الحالة في كل من الجزائر والمغرب ولبنان تشير إلى أن ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مؤسسة تغطي أو تخدم نحو ١٠٠٠ نسمة من السكان، بينما تصل نسبة الكثافة المتوسطة إلى ما بين ٢٥ و ٥٠ منظمة مجتمع مدنى في كل من تونس والبحرين ومصر. وتراجع هذه النسبة في كل من الأردن واليمن، إذ تصل إلى نحو ١٥ منظمة، بينما تنخفض في دول الخليج، حيث تصل إلى ما بين ١ إلى أقل من ١٥ منظمة لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان. وعلى الرغم من أن أعلى نسبة من الكثافة العددية لمنظمات المجتمع المدني لكل ١٠٠٠ نسمة من السكان في العالم العربي تقابل أقل نسبة في الدول المتقدمة للمؤشر نفسه، وكذلك للعديد من الدول النامية، إلا أنها تعتبر أفضل بكثير في الوقت الحاضر عما كانت عليه في السابق (٣).

وتشير العديد من الدراسات إلى أن التزايد في عدد منظمات المجتمع المدني، وكذلك نسب عدد تلك المنظمات إلى عدد السكان (درجة الكثافة)، يعود إلى التحولات التي شهدتها الدول العربية، خاصة على المستوى الاقتصادي في كل من مصر والأردن واليمن والسعودية وباقي الدول العربية، هذا إلى جانب تشجيع القطاع الخاص كوسيلة للتنمية الاقتصادية.

### ٢- الدور الجديد :

لا يزال التغيير في هيكل خريطة التنظيمات الأهلية محدداً، ولكن في المقابل تبرز ملامح لإعادة تنظيم هذه الخريطة، وأيضاً ملامح لتقوية الواقع المدني وقيمه، وتزايد درجة التوافق مع الاحتياجات الجديدة للمجتمع العربي، وتحديدًا في عملية تمكين المجتمع بكل فئاته، ولاسيما تلك المهمشة اجتماعياً أو اقتصادياً أو حتى سياسياً.

فمن خلال مساعي التمكين لفئات بعينها من المجتمع العربي، استمرت عمليات ومساعي التمكين السياسى للمرأة العربية، كأحد أبرز ملامح الأدوار الجديدة للمجتمع المدني العربي، والذي امتد بدوره إلى تنظيم المراسد المختلفة والمعنية بحالة حقوق الإنسان والأقليات، كما هو الحال في سوريا ولبنان والبحرين ومصر.

فقد فرضت القضايا الحقوقية والدفاعية نفسها على أجندة عمل المنظمات الأهلية العربية خلال الأعوام القليلة الماضية، إلى الحد الذي بدت معه المنظمات الدفاعية وقد اكتسبت المزيد من الدعم المجتمعي الذي فرضته العديد من التطورات السياسية والاجتماعية، مثل: التعديلات الدستورية في مصر، والانتخابات البرلمانية والمحلية التي شهدتها بعض الدول العربية وما تبعها من حالة حراك سياسى، وتنامي الحديث عن مكافحة الفساد في العالم العربي، ومواجهة الاختلالات المجتمعية التي تتعرض لها بعض فئات المجتمع العربي.

ويمكن الإشارة إلى طبيعة تزايد الدعم المجتمعي ومستواه إلى اتساع الأجندة الدفاعية والحقوقية التي أخذت المنظمات

التي تقوم بها تلك التنظيمات الأهلية في بعض الدول التي تشهد أوضاعا استثنائية، مثل الكوارث والفيضانات والزلازل، وتلك الأنشطة الممتدة لسنوات عديدة، كما هو الحال في حالة الصومال أو تجمعات اللاجئين في العديد من البلدان، والتي تعبر في الوقت نفسه عن الإمكانات الضخمة التي تمتلكها القوى المدنية العربية، إذا ما أحسن توظيفها، ونذكر منها:

- تشير التقديرات إلى أن هناك نحو ٣٦٠ جمعية أهلية تقوم على تقديم المساعدات والإغاثة على المستوى الدولي، سواء للدول الفقيرة أو في حالة الإغاثة (وتحتل السعودية النصيب الأكبر من هذه الجمعيات، ٢٤١ جمعية).

- تقديم مساعدات مالية وعينية للأسر المحتاجة والفقيرة، ويمثل هذا النشاط الجانب الأكبر من أنشطة تلك المنظمات إلى جانب مساعدة الطلبة المحتاجين، والقيام ببناء أو ترميم المساجد، وإنشاء مراكز للخدمات الاجتماعية، كمراكز التعليم والتأهيل والتدريب الخاصة بالمعوقين، وذلك في العديد من بلدان العالم.

- مساعدة المنكوبين في حالة الكوارث والفيضانات، وقد قامت هذه الجمعيات بدور كبير في تنظيم حملة التبرعات لبعض الدول الإفريقية في أثناء الجفاف والمجاعة، وفي مساعدة المنكوبين في فيضانات آسيا، وبالتحديد في بنجلاديش.

#### - التنمية بالمشاركة :

أصبحت مشاركة المنظمات الأهلية أحد المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك استنادا لمجموعة المميزات والسمات التي توفر لها القدرة على التواصل المباشر مع القاعدة الشعبية، بالإضافة إلى الجهات الرسمية المعنية والوحدات المحلية. ورغم تعدد مستويات مشاركة تلك المنظمات بين الدول العربية في عملية التنمية ومكونات المجتمع المدني داخل الدولة الواحدة، فإن التوافق على أهمية المشاركة المجتمعية ودورها في إدارة عملية التنمية، قد ساهم في الاعتراف بدور المنظمات الأهلية كشريك في إدارة وتخطيط عملية التنمية، رغم الصعوبات التطبيقية التي تواجه هذا الاعتراف، حيث لا يزال هذا الاعتراف نظريا أكثر من كونه واقعا عمليا.

يظل توسيع نمط التنمية بالمشاركة مرهونا بتوافر رؤية قائمة على توفير بيئة مشجعة لتعظيم أنماط الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وتفعيل آليات تنمية الموارد المحلية، وتوسيع إطار اللامركزية في الإدارة، وإعمال معايير ومؤشرات الحكم الجيد، واعتبار هذه المقومات شرطا لزيادة مساحات التفاعل المجتمعي فيما بين أعضائه، وإيجاد صيغة شراكة تساعد على تكامل قدرات الأطراف المشاركة في عملية التنمية، بما ينعكس إيجابا على عملية تطوير وبناء المجتمع.

تشير المحددات السابقة إلى قصور دور غالبية المنظمات الأهلية العربية في عملية التنمية، واقتصار دورها على تنفيذ

الحقوقية العربية في طرحها، فضلا عن اتساع موضوعات هذه الأجندة وأولوياتها، ولاسيما تلك المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي يمكن إبراز أهم مكوناتها وأنشطتها من خلال مجموعة القضايا التالية:

#### - مكافحة الفساد :

تشير فاعلية البرامج والإجراءات، التي أعلنتها العديد من البلدان العربية لمكافحة الفساد، إلى الحاجة لبناء منظومة متكاملة من الإصلاح لأنظمة إدارة شئون الدولة ومواردها وبناء ثقافة تعتمد على تطوير آليات الرقابة المجتمعية. فروشتة مكافحة الفساد، في جزئها الأكبر، تعتمد على مجموعة من القيم المدعمة لآليات تحقيق الشفافية والمساءلة والمحاسبة وتطوير أنظمة المعلومات والإدارة. فتغيير التقييم عامل مهم في مكافحة الفساد، وهو ما تدلل عليه العديد من الدراسات التي تناولت طبيعة الفساد وأشكاله المتعددة، لا سيما في الدول التي تشهد نموا سريعا وعمليات تحديث وتتغلب فيها المصالح التجارية الأجنبية.

وهنا، يبرز دور المجتمع المدني العربي كأداة وآلية لرصد الفساد وأشكاله ومكافحته، كما يستتبع هذا الطرح التساؤل عن قدرة هذا الدور على مواجهة الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع من جانب، وقدرته على كسر تلك الدائرة من الحياة المستندة على علاقات اقتصادية واجتماعية ودخول قائمة الفساد من جانب آخر.

يشكل هذا الطرح ومتطلبات وضع مكافحة الفساد على أجندة وأولويات المجتمع المدني العربي أهمية تتجاوز العديد من القيود المحجمة لفاعلية المجتمع المدني، جنبا إلى جنب مع إعادة تنظيمه بالقدر الذي يوفر بنية مؤسسية قوية للمجتمع المدني، وقدرته على الحركة والفاعلية. فالمحاولات القائمة للتصدى لقضايا الفساد لا تخرج عن كونها محاولات جنينية.

#### - الدور الإغاثي والتدخل الإنساني :

يعبر هذا الدور بدرجة كبيرة عن طبيعة التطورات التي أخذت سبيلها لساحة العمل الأهلي العربي، سواء فيما يتعلق بالأجندة أو الدور، رغم محدودية هذا الدور واقتصراره على عدد قليل من المنظمات الأهلية، وتزايد الحاجة لتطوير فلسفته، وعدم اقتصراره على مجرد تقديم الخدمات الإغاثية، وبلورة رؤية تستند إلى الخبرة المتراكمة في هذا المجال -رغم محدوديتها- بحيث تشكل قاعدة انطلاق لدور أكثر وضوحا وأكثر فاعلية وتأثيرا.

وإن كان من الضروري تأكيد أن مواصفات الدور الجديد تتطلب توافر حزمة من الخبرات والمؤهلات التي لا تتوافر إلا لبعض التنظيمات الأهلية العربية، الأمر الذي يمكن معه الحديث عن نماذج بعينها، وليس عن واقع تعبر عنه منظمات المجتمع المدني العربي ككل في هذه المرحلة. وفي هذا الإطار، يمكن تناول بعض ملامح هذا الدور من خلال رصد بعض

- ساهم حجم التفاعل بين الضغوط والمطالب الخارجية والداخلية في تغيير البيئة الداخلية، وتحديد حيز نشاط وفاعلية القوى المدنية ومؤسساتها، بالإضافة الى مساهمتها في بلورة بعض اتجاهات تحرك تكوينات المجتمع المدني العربي نحو أدوار جديدة، استنادا على أجندة غير تقليدية بلورتها متغيرات الواقع الدولي والداخلي. بعبارة أخرى، فإن التغيير الذي تشهده ساحة العمل الاهلى العربي يثير مسألة إعادة النظر في العديد من الثوابت التي حكمت علاقة الدولة بالمجتمع المدني، وفي مقدماتها فلسفة العمل الاهلى، وتحديد الأطراف الفاعلة ونمط الشراكة الواجب إقامتها. فقد أصبحت هذه المطالب أو الأهداف ضرورة تفرضها اتجاهات التغيير في العديد من الدول العربية الأخذة في التخلي عن دور دولة الرفاهية، وما تبعه من التخلي أيضا تدريجيا عن نمط السلطة الأبوية، خاصة في المجالات الاجتماعية.

- يبدو أن منطلقات التغيير في أجندة ونشاط المجتمع المدني العربي قد ارتبطت بمرحلة فاصلة في تطور الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وهي المرحلة التي تتطلب بالضرورة تطوير نمط العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من خلال إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لنشاط لمؤسسات الأهلية العربية. فعلى الرغم من نفاذ مؤسسات المجتمع المدني العربي إلى مجالات غير تقليدية، تتجاوز الجانب الخيري والرعاىي، إلى المجالات التمكينية، فقد ظلت الأطر القانونية المنظمة لنشاطها دون تغيير يتوافق مع طبيعة الأنشطة الجديدة في غالبية الدول العربية، حتى في تلك الدول التي شهدت تطورا تشريعيًا، ظل هذا التشريع حبيس العديد من القيود المجتمعية والسياسية. وهو ما يفرض إعادة النظر في مواد القوانين من زاوية تحديد الفلسفة والقدرة على إحداث التأثير في المجتمع وتقوية بنيان المجتمع المدني العربي، حتى يمكن أن يلعب دور القاطرة في عملية التطور الديمقراطي في الدول العربية. وفي هذا السياق، تبدو هناك ضرورة للعمل باتجاه تطوير ثقافة العمل الأهلى ذاته لدى قطاعات الشعوب العربية المختلفة، خاصة فئات الشباب والمرأة، والتي قد تساهم في دعم أجندة العمل الاهلى من جانب، وتعزز دعائم ومردود الدور الجديد للمنظمات الأهلية لدى المجتمعات العربية من جانب آخر.

تقودنا القضايا السابقة إلى تأكيد مجموعة من المقومات الواجب تدعيمها، حتى تكتمل عملية المراهنة على مجتمع مدنى قوى وفاعل، وتصبح تلك المراهنة في حيزها الواقعي والمضمون.

وترتبه نقطة البداية، هنا، بالقدرة على بناء قاعدة قانونية وثقافية تعمل على ترسيخ تلك الأدوار المجتمعية الجديدة كمكتسبات، وليست أدوارا مرتبطة بمرحلة بعينها، وأن يتحول المواطن في معادلة التغيير والتحول إلى طرف فاعل ورئيسى، وألا يقتصر دوره على كونه مستهلكا أو مجرد متلق لخدمة، وأن تتجاوز عملية تقييم المجتمع المدني مجرد الوقوف على أداء مؤسساته وعلاقتها بعملية الإصلاح والتنمية، وعلاقة القضيتين ببعضهما بعضا.

بعض المشروعات التنموية، فضلا عن دورها الرئيسى الخاص بسد الاحتياجات. وبالتالي، تبقى مسألة قياس فاعلية خطط التنمية بالمشاركة ومردودها المجتمعى محل أهمية خاصة. فإلى جانب ما يمكن أن توفره جملة المؤشرات المحددة لفاعلية عمليات التنمية من تقييم لهذه العمليات، فإنها توفر أيضا مسئوليات محددة لكل طرف من أطراف الشراكة، ومن ثم تحديد مسئولياته عن نجاح أو تعثر هذه العمليات، فضلا عن إبرازها مدى قدرة أى مجتمع على تعميق مفهوم التنمية بالمشاركة.

### ثالثا- محددات الفاعلية :

إن تطور المجتمع المدني العربي على المستوى الكمي، وإلى حد ما على المستوى النوعي، يعبر عن طبيعة التغيير الذي شهدته البيئة الداخلية في العديد من البلدان العربية، والتي ساهمت في دفع تكوينات المجتمع المدني العربي نحو أدوار جديدة، استنادا على أجندة غير تقليدية، بلورتها متغيرات الواقع الدولي والداخلي جنبًا إلى جنب مع الدور المحورى الذي تعبّر عنه أجندته التقليدية. وفي هذا السياق، يمكن تأكيد مجموعة من المنحنيات التي تفرض نفسها على العمل الاهلى العربي، ونذكر منها:

- إن الاختلالات، التي تفرضها خريطة توزيع أنشطة المنظمات الأهلية العربية، تثير بدورها العديد من الدلالات المتعلقة بحجم التأثير واتجاهه وعلاقته بتقليب قيم وزيادة مساحتها على حساب قيم أخرى. فاستمرار الدور الخيري والرعاىي، كمحور لأنشطة منظمات المجتمع المدني، يؤكد مفاهيم الأمن الاجتماعى، والتضامن المجتمعى، وربما المسئولية المجتمعية، ولكنه لا يعظم من قيم التسامح والحرية والديمقراطية والمواطنة، الأمر الذى يقودنا لأهمية التفرقة بين المنظمات الأهلية والمجتمع المدني. فمفهوم ورسالة المجتمع المدني لا يقتصران على تقديم الخدمات وسد احتياجات المجتمع فقط، ولكن دوره يمتد إلى التساؤل عن مضمون ما يثيره ويرسخه من قيم وما تحمله نخبته من رؤية وأهداف، وما تطرحه القوى المدنية من فلسفة في إطار خبرتها وإدراكها لأهمية دورها.

- تثير إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني قضية الطابع التدخلى للدول العربية في نشاط العمل الاهلى، وتوجيه منظماته بشكل مباشر في بعض الدول العربية، وبشكل غير مباشر في بعضها الآخر. وفي هذا السياق، يمكن الحديث عن مستويات ثلاثة: أولها يرتبط بتلك الدول التى اكتسب فيها العمل الاهلى مساحة كبيرة مقارنة بباقي الدول العربية، وتشمل مصر ولبنان والمغرب والأردن واليمن والكويت والبحرين، حيث اتسعت أنشطتها وأعدادها، رغم التفاوت فيما بينها. أما المستوى الثانى، فيضم دولاً مثل سوريا والسودان وليبيا، وتمثل فيه منظمات المجتمع المدني جزءاً من الدولة، فهي تعد امتداداً لمؤسسات الدولة وأحد مستوياتها التى تؤدى دوراً فى أغلبية تعبوى سياسى، بالإضافة إلى الأدوار الأخرى الثقافية والرعاىية والخدمية. أما المستوى الثالث والأخير، فيشمل باقى الدول العربية، حيث لا تزال منظمات المجتمع المدني فيه تمثل حالة جنينية.

مدى قدرته على تطور ونشر الثقافة المدنية، ووجود نخبة مؤمنة بهذه الثقافة على رأس المؤسسات المدنية، ومدى توافق الخبرة الميدانية للمؤسسات مع أجندة العمل الجديدة

فعملية التقييم الراهنة تفرض التعامل مع المجتمع المدني كمساحة أكبر من مجرد تقييم أدائه المؤسسي، أو الوقوف على حدود الإسهام الاقتصادي والاجتماعي إلى نطاق أوسع، تشمل

#### الهوامش :

- ١- أيمن السيد عبد الوهاب، المجتمع المدني .. حدود دور الجمعيات الأهلية والنفابات في التطور الديمقراطي، في د وحيد عبد المجيد (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر .. البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣)، ص ١٩٠.
- ٢- الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، تمكين المرأة العربية .. التقرير الرابع للمنظمات الأهلية العربية ٢٠٠٤، (القاهرة الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٤)، ص ٩٧.
- ٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية ٢٠٠٢، (عمان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢)



## السيد صافي عابدين

إنها عملت على تطوير مبادرات للربط بين المنتجين الفقراء والأسواق اللازمة لتصريف منتجاتهم. ومن أبرز المجالات التي تنشط فيها المنظمات غير الحكومية توفير التمويل، والتعليم، والصحة (١).

على صعيد توفير التمويل اللازم للفقراء لبدء مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، يبرز بنك القرية، الذي كان نتاج مشروع بحثي بدأه محمد يونس عام ١٩٧٦ بهدف اختبار إمكانية تصميم نظام تمويلي يقدم الخدمات البنكية لفقراء الريف، بما يجنبهم استغلال المرابين، ويتيح لهم فرص العمل الذاتي بما يتناسب مع ظروفهم الاجتماعية، والانتقال بهم من معادلة (دخل منخفض - انخار منخفض - استثمار - دخل أكثر) (٢).

وقد بدأ المشروع في قرى قريبة من الجامعة التي يعمل بها دكتور يونس لمدة ثلاث سنوات، ثم توسع بالتدريج، قبل أن يتحول إلى بنك مستقل في أكتوبر عام ١٩٨٣. وفي هذا التاريخ، كان عدد الفروع ٨٦، وعدد القرى التي يعمل بها ١٢٤٩ قرية، وعدد الأعضاء ٥٨ ألفاً و٣٢٠، والقيمة التراكمية للقروض المقدمة نحو ١٩٥ مليون تاكا (عملة بنجلاديش). وحالياً، وصلت فروع البنك إلى ٢٥١٧ فرعاً تغطي ٨٢.٣١٢ قرية، وعدد الأعضاء نحو ٧.٥ مليون، وقيمة القروض نحو ٢٨٧ مليار تاكا، أي ما يوازي نحو ٧ مليارات دولار، كما أن عدد العاملين في البنك وصل إلى ٢٤.٤٨٩ موظفاً (٣).

تتميز البيئة الاقتصادية للفقراء على صعيد استخدام الخدمات

قبل نحو عامين، عندما منحت جائزة نوبل للسلام مناصفة بين أستاذ الاقتصاد البنغالي محمد يونس، والبنك الذي أسسه لخدمة الفقراء، لم تكن تجربة الدكتور يونس وبنك القرية في بنجلاديش معروفة على نطاق واسع، لكن المهتمين بقضايا التنمية ومحاربة الفقر كانوا يتابعون التجربة، ويرصدون نجاحاتها، التي جعلت المنظمات الدولية تعقد المؤتمرات لمناقشتها وتصدر القرارات التي تحض على الأخذ بالياتها.

جرامين "Grameen" باللغة البنغالية تعني الريف أو القرية، أي أن الاسم الرسمي للبنك هو بنك القرية، والذي عرف باسم بنك الفقراء بحكم الفئة التي يتعامل معها.

وفي ضوء نجاح تجربة بنك القرية فيما لم تنجح معه تجارب وأفكار أخرى، من الضروري التعرف عن قرب على تلك التجربة وخبرتها في بنجلاديش، من حيث نشأتها وتطورها، والنتائج التي حققتها، والعوامل التي أدت إلى هذه النتائج، ومستقبلها، بالإضافة إلى مدى صلاحيتها للتعميم في مناطق أخرى، سواء داخل القارة الآسيوية أو خارجها.

### فكرة وتطور تجربة بنك القرية :

تقوم المنظمات غير الحكومية في بنجلاديش بدور بارز في محاربة الفقر، عبر الخدمات المتنوعة التي تقدمها، وبرزت على أرض الواقع تجارب جديدة في هذا الإطار، شملت معظم أرجاء البلاد. وكان توفير التمويل اللازم للفئات المحتاجة من أهم الأدوار التي قامت بها تلك المؤسسات. ولم يقف دورها عند هذا الحد، بل



ويتوسع في محافظ القروض حتى تلبى الحاجات المتنوعة للفقراء (٨). ويتعامل مع المتعثرين بنظام تحفيزي، ولا ينتهي دوره بمجرد الإقراض، ويدرك أنه حتى الفقراء ليسوا على مستوى واحد، ومن ثم فإن قروضه تختلف في قيمتها ونوعيتها، ومن حيث الفائدة التي تحصل عليها (٩).

تتراوح معدل الفائدة التي يفرضها البنك على قروضه من ٢٠٪ إلى صفر مرورا بـ ٨٪ و ٥٪ الأولى لقروض خلق الدخل، والثانية لقروض الإسكان، والثالثة لقروض الطلاب، والرابعة للمعوزين، حسب تسلسلها من الأعلى إلى الأدنى، وهذه النسب في كل الحالات أقل من نسب الفائدة التي تفرضها الحكومة على القروض المشابهة في البنوك العادية. في المقابل، فإن البنك يعطى عائدا على الودائع يتراوح بين ٨,٥٪ و ١٢٪ (١٠).

فيما يتعلق بمصادر تمويل البنك، فإنه انتقل من الاعتماد الكثيف على المساعدات الخارجية والقروض إلى الاعتماد على مصادره الذاتية. ففي البداية، كانت الجهات المانحة توفر الجزء الأكبر من رأسمال البنك، بمعدل فائدة منخفض. وفيما بعد، أصبح البنك يعتمد بشكل أساسي على البنك المركزي البنغالي. وحاليا، فإن المصدر الرئيسي هو بيع السندات الخاصة بالبنك، وهي سندات تضمناها الحكومة. من أهم الجهات الخارجية التي قدمت تمويلا للبنك: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وحكومات النرويج، والسويد، وهولندا، ومؤسسة فورد. حيث قدمت للبنك قروضا بنسب تتراوح من ٢٪ إلى صفر٪، كما أن بعضها كان يسترد القرض بالعملة المحلية لتجنب تقلبات أسعار الصرف (١١). وقد توقف البنك عن طلب أي مساعدات خارجية، ولا يرى ضرورة لطلب قروض من مصادر داخلية أو خارجية في المستقبل، ما دامت ودائعه في تزايد، وتمكنه من الاستمرار في العمل والتوسع في برامجه وسداد المتبقى من أعباء القروض التي حصل عليها في السابق (١٢). أضف إلى ذلك الشركات التي أنشأها البنك وهي متعددة.

ومن الأمور التي ساعدت البنك على الوصول إلى هذه الدرجة من الاستقلالية بالنسبة لمصادر التمويل، المعدل العالي لاسترجاع القروض التي يقدمها للفقراء، حيث تصل النسبة إلى ٩٨٪ وهي نسبة عالية جدا. هذه النسبة تقود إلى الإجابة على السؤال الثالث المطروح آنفا والمتعلق بالتغلب على مخاطر التعامل مع الفئات الفقيرة، خاصة أن نسبة استرجاع القروض تزيد عنها في حالة البنوك التجارية. مرد ذلك إلى النظام الذي وضعه البنك اتفاقا مع فلسفته ومبادئه. يقوم هذا النظام على أساس استفاد الائتمان المقدم على مسح للخلفيات الاجتماعية للمستهدفين (حيث يضع يده على المشكلة قبل البحث عن الحل) والتأكد من أن نظام الائتمان يخدم الفقراء ولا يضرهم، ويضع أولويات للتعامل مع الفئات المستهدفة. ومن شأن الاستناد في نظام المجموعات إلى التجانس في الخلفيات والتماسك فيما بينهم أن يزيد الثقة بينهم ودعم كل منهم للآخر. كذلك من مقومات الائتمان أن يقرن الاقتراض بالتوفير دون أن يكون ذلك شرطا مسبقا

المالية بالعمل في ظل اقتصاد الحد الأدنى من حيث الإنتاج والاستهلاك والتجارة والمبادلات والادخار والإقراض وضالة الدخل المكتسب من ناحية، ومن ناحية أخرى وجود درجة عالية من المخاطرة وعدم الأمان بحكم الظروف السابقة، مما قد يؤدي إلى توقف مصدر الدخل بالنسبة للعمالة اليدوية بسبب ظروف مرضية طارئة أو نفقات علاجية عاجلة، أو السرقة، أو الموت، وعدم ضمان شروط التشغيل وصعوبات تنفيذ التعاقدات أو الاعتبارات الخاصة، بما يترتب على الظواهر الطبيعية، مثل الفيضانات، أو الظروف الاقتصادية الحرجة مثل الأزمات (٤). في ظل هذه البيئة، كيف تمكن بنك القرية من العمل؟ وما هي المصادر التي اعتمد عليها لتوفير التمويل اللازم لنشاطاته؟ وكيف تغلب على درجة المخاطرة العالية عند التعامل مع هذه الفئات محدودة الدخل؟

تتمثل نقطة البدء في الفلسفة التي بنى عليها العمل في البنك، والتي تنطلق من أن توفير التمويل للفقراء هو حق من حقوق الإنسان، وأن الفقراء يحتاجون لمن يساعدهم ليساعدوا أنفسهم بعيدا عن الهبات والتبرعات لكي يعتمدوا على أنفسهم في المستقبل، عبر التوظيف الذاتي الذي يولد دخلا، وأن يتم التعامل معهم بثقة تامة بعيدا عن جوانب التهديد ومصادرة الضمانات وغيرها من الأساليب التقليدية التي تتبعها البنوك العادية. ويتطلب ذلك خلق بدائل لتلك الأساليب لضمان استمرارية البنك، ومن هذه البدائل الأسلوب الجماعي كضمانة للحصول على القرض وسداده، حيث يشترط للحصول على القرض أن يكون العميل عضوا في جماعة تتكاتف فيما بينها لضمان السداد، حيث إن الالتزام بالسداد يزيد من فرصهم في الحصول على قروض أخرى، بينما يقلل التقاعس من هذه الفرص. كما أنه يوزع العبء على المجموع وليس على فرد واحد، وفي ذلك تنمية وتحفيز للعمل التعاوني، ونظام السداد الأسبوعي، وبرامج الادخار الاختيارية والإجبارية، والاهتمام بالجوانب الاجتماعية (٥)، مما جعل البعض يعتبر أن البنك يقدم برنامج تنمية اجتماعية شاملة يتضمن ما يعرف بالقرارات الستة عشر (٦)، والتي تتضمن الحث على العمل الجماعي والمحافظة على النظام، والتكافل الاجتماعي، وعدم التعدي على حقوق الآخرين، وتسهيل الزواج، والمحافظة على الصحة عبر شرب المياه النظيفة، واستخدام المراحيض، والمحافظة على نظافة البيئة والأطفال، وتأكيد تعليم الأطفال، والحث على تنظيم الأسرة، والاعتناء بالصحة، وزراعة أكبر قدر ممكن من البذور، وزراعة الخضراوات على مدى العام لاستهلاك ما يحتاج إليه الأفراد وبيع الفائض، وإصلاح المنازل المهدمة، والعمل على بناء بيوت جديدة، وأن عمل الآباء هو الذي سيجلب الرفاهية للأولاد. ويتوج كل هذا مبادئ النظام والاتحاد والشجاعة والعمل الجاد (٧)، حيث إن أهداف البنك ليست اقتصادية بحتة، ومن ثم فإنه يولي أهمية خاصة للمرأة التي تمثل نسبة ٩٧٪ من المتعاملين مع البنك. ويحرص على الوصول إلى الفئات المستهدفة في أماكن إقامتها، وحسب ظروف كل منها، ويخلق ويطور مؤسسات ونظاما إداريا قادرا على توصيل موارد البرامج إلى الفئات المستهدفة،

للإقراض، والحرص على تبسيط الإجراءات للمقترضين، وعمل كل ما يمكن من أجل تأكيد التوازن المالي للنظام، والاستثمار في الموارد البشرية عبر تدريب القيادات لتصبح على وعى بأخلاقيات التنمية الحقيقية، استنادا الى روح الإبداع، والدقة، واحترام البيئة الريفية(١٢).

لا تعنى الخطوط العريضة السابقة أن البنك لم تواجهه مشكلات أو أنه لم يتعرض لانتقادات. فعلى الرغم من ارتفاع نسبة سداد القروض بصفة عامة، إلا أن بعض السنوات قد شهدت تراجعاً في هذه النسبة، ومحاولة البنك إخفاء هذه المعلومات وارتفاع نسب الفائدة على قروض البنك، وعدم إشراف البنك المركزي على عمليات بنك القرية، واستخدام بعض القروض في أغراض استهلاكية وليست إنتاجية والتحايل على البنك في هذا الأمر، وتداخل القروض من مؤسسات مختلفة وتعذر فرض نظام البنك على المقترضين.

ويرد البنك على هذه الانتقادات بأنه في السنوات التي تراجعت فيها نسب سداد القروض، كان ذلك مرده الى الظروف الطبيعية المتمثلة في الفيضان. وعلى سبيل المثال، فإنه في عام ١٩٩٨ اجتاحت الفيضانات نحو نصف مساحة البلاد لمدة شهرين، وعند ذلك تحرك البنك بتقديم قروض إنعاش دون مطالبة المقترضين بسداد القروض القائمة بالفعل الى حين تحسن ظروفهم، وهذا ما حدث بالفعل، حيث عادت نسبة السداد بعد سنوات قليلة الى سابق عهدها. وبخصوص رقابة البنك المركزي، فإنها تتمثل في التدقيق والتفتيش على البنك، طبقاً للقانون الذي يحكم عمله، وليس طبقاً للمعايير نفسها التي تطبق على البنوك التجارية بسبب طبيعة البنك كمشروع مالي ذي أهداف اجتماعية. كما أن البنك يصدر تقارير شهرية تتضمن معلومات تفصيلية عن أنشطته، وذلك منذ عام ١٩٨٠ حتى قبل أن يكتسب صفة البنك. فيما يتعلق بتحويل صفة القرض من إنتاجي إلى استهلاكي، فإن أساس هذا الانتقاد الاختلاف في وجهة النظر حول عمل المرأة داخل المنزل. ففي الوقت الذي يعتبر فيه البنك هذا النوع من العمل نشاطاً إنتاجياً، واعتبار المنزل مكان العمل، فإن هذا النقد مربود عليه أو أنه يظل في حدود ضيقة. بالنسبة للتدخل في مصادر القروض، فإنه فضلاً عن أن البنك غير مسئول عن ذلك، فإن نحو ٥٪ فقط من عملاء البنك تتعدد مصادر قروضهم. يضيف البعض الى ما سبق نقداً آخر حول اشتراط كون المقترض من فئة معينة تمتلك مساحة ضئيلة من الأرض، وهذا الشرط يمكن التحايل عليه، بالإضافة إلى الوقت الطويل الذي يستغرق في الاجتماعات الأسبوعية للمجموعات(١٤). وقد أدخل على هذه الآلية تطويرات كثيرة بحيث أصبحت تنجز بسهولة ويسر(١٥).

ويمكن القول إن بنك "جرامين" نجح في تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها وهي التصدي لمحاربة الفقر والتخفيف من آثاره في المناطق الريفية في بنجلاديش. وهنا، فإن البنك يضع معايير يقوم من خلالها مدى نجاحه عبر قياس مستوى الفقر عند من يقومون بالاقتراض منه. ومعايير القياس بالنسبة له لاعتبار

شخص ما قد خرج من دائرة الفقر هي أن تكون الأسرة أولاً قادرة على العيش في منزل تبلغ قيمته على الأقل ٢٥ ألف টাকা، أو منزل ذي سقف قصديري، وكل فرد من أفراد الأسرة قادر على النوم على سرير بدلا من النوم على سقف المنزل، وأن تكون الأسرة لديها القدرة على شرب الماء النقي، وأن يذهب كل أطفالها ممن تزيد سنهم على ٦ سنوات الى المدارس، أو أنمو الدراسة الأولية، وأن يكون الحد الأدنى للقسط الأسبوعي للمقترض هو ٢٠٠ টাকা أو أكثر، وأن تستخدم الأسرة الحمامات الصحية، وأن تكون لدى الأسرة ملابس مناسبة لارتدائها، بحيث توفر لها الحماية من برد الشتاء، وأدوات لحمايتهم من الحشرات، وأن تكون لديها موارد لدخل إضافي، مثل حديقة خضراوات، وأشجار فاكهة وغيرها من الأمور التي يمكنهم التعويل عليها عندما يحتاجون الى دخل إضافي، وأن يحتفظ المقترض في حسابات الادخار الخاص بما يوازي ١٠ آلاف টাকা كمعدل سنوي، وألا تواجه الأسرة صعوبات من أجل الحصول على ثلاث وجبات يوميا بشكل منتظم، بحيث لا يجوع أي فرد من أفرادها على مدى العام، وأن تكون الأسرة قادرة على الحصول على الرعاية الصحية، بحيث إذا مرض أي من أفرادها يمكنهم اتخاذ كل الخطوات اللازمة للبحث عن الرعاية الطبية المناسبة(١٦). قد تكون هذه المعايير متواضعة، ولكنها مناسبة بالقياس الى البيئة والظروف التي يتعامل البنك معها.

### مقومات النجاح وإمكانية التعميم :

يمكن تفسير النجاح الذي تحقق بالنسبة لهذه التجربة بمجموعة من العوامل.

أولاً- اتباع الأسلوب العلمي، بدءاً من نشأة التجربة، كما أشير الى ذلك سلفاً، مروراً بكل مراحلها. وهنا، فإن الخلفية العلمية لمؤسس التجربة، والتخصص الدقيق له في مجال الاقتصاد الزراعي، قد لعبا الدور الأهم في اتباع هذا النهج في كل مراحل التجربة. وهنا، تبرز نقطة مهمة خاصة بدراسة المشاكل والأزمات التي واجهت البنك بأسلوب علمي دقيق وتقديم الحلول لها. فبعد التراجع في معدل سداد القروض والعزوف عن حضور الاجتماعات في عام ١٩٩٥، وكذلك الظروف الطارئة التي نتجت عن فيضان ١٩٩٨، عدل البنك من نظامه، مستفيداً من الدروس التي استنتجها من دراسة هذه المشاكل، ومن ثم كان الجيل الجديد من خدمات البنك، والذي عرف بالنظام المعمم لبنك القرية، والذي أضاف أنواعاً جديدة من القروض مثل القرض الأساسي، وقرض الإسكان، وقرض التعليم العالي، والقرض المرن، وتوفير إمكانية مضاعفة القرض في حال الالتزام بالسداد، أو الانتقال الى شريحة أخرى في حال التعثر(١٧).

ثانياً- الانطلاق من الواقع، والعمل على التوصل الى أساليب وصيغ تناسبه دون الاعتماد على الصيغ والمسلّمات النظرية التي قد لا تناسبه، بل وقد تناقضه، أو تلك التي تطبقها مؤسسات أخرى. على هذا الصعيد، فإن البنك يمتلكه الفقراء من النساء، بحكم أن ٩٠٪ من أسهم البنك يمتلكها المقترضون، بينما

مما يزيد من احتمال الإقبال على الخدمات المقدمة، خاصة أن البنك يراعى الجوانب الإنسانية، ويحافظ على كرامتهم. ليس هذا فحسب، بل ويمنح المترشحين بنسبة سداد ١٠٠٪ ما يسمى العضوية الذهبية، التى تمكنه من زيادة سقف القروض التى يحصل عليها، فضلا عن المكانة التى يحظى بها (٢٢). وهكذا، فالبنك لا يهتم فقط بموظفيه وإنما بعملائه أيضا فى إطار منهج متكامل يجمع بين الحوافز المادية والتقدير الأدبى والاجتماعى.

وأخيرا إلى جانب كل هذه العوامل، لا يمكن إغفال دور مؤسس المشروع، ودأبه فى العمل، واستمرار رعايته له. وهكذا، فإن هذه العوامل مجتمعة هى التى هيات للبنك تحقيق النجاح، الذى أساسه وضوح الرؤية، والعمل الجاد، والتطوير المستمر.

وإذا كان البنك قد حقق نجاحات معترفا بها محليا ودوليا، فإن البيئة التى يعمل فيها لا تزال تحتاج الى المزيد من الجهود، سواء من قبل بنك القرية أو غيره من المؤسسات. فعلى الرغم من كل ما حدث من تطورات، فلا يزال معدل الفقر فى البلاد -طبقا لإحصاءات عام ٢٠٠٥- نحو ٤٠٪. وقد كانت النسبة عند نشأة الدولة فى عام ١٩٧١ نحو ٧٠٪، وانخفضت فى عام ١٩٩٢ الى ٥٨٪. كما أن نسبة الأمية لا تزال عالية، ومعدل وفيات الأطفال الرضع من أعلى المعدلات العالمية، ولا تزال الهوة شاسعة بين الحضر والريف، ولا يزال العدد الأكبر من السكان يعيشون فى الريف، ونحو نصف قوة العمل تمتنن الزراعة. كما أن هناك تدنيا فى النسبة التى تتلقى تدريبا مهنيا كان أو تقنيا. ففي عام ٢٠٠٢، كانت النسبة ١٪ من إجمالى قوة العمل (٢٣). هذه المؤشرات تجعل من المهم التفكير فى تطوير عمل البنك، وتقديم خدمات تتعامل مع هذه التحديات، والتوسع فيما هو قائم، منها مثل قروض التعليم والمنح الدراسية التى يقدمها، وأهمية التركيز على عنصر التدريب.

بخصوص إمكانية تطبيق التجربة فى مناطق أخرى خارج بنجلاديش، فإن هناك تجارب انتهجت النهج نفسه، سواء فى القارة الآسيوية أو خارجها. ومن بين دول القارة الآسيوية، يمكن الإشارة الى حالة الفلبين، حيث توجد أكثر من ١٦٠ مؤسسة تقدم التمويل محدود القيمة على نهج التجربة البنغالية، وقد وصل عدد عملائها الى نحو ٤٥٠ ألفا، ٩٨٪ منهم من النساء، ومعدل تسديد القروض نحو ٩٦٪. وقد أثرت هذه المؤسسات فى زيادة تمكين المرأة، وخلق الدخول، وامتلاك الأصول والمشاريع الصغيرة فى المناطق الريفية. وقد أثبتت الدراسات أن دخول المستفيدين من هذه المؤسسات قد زادت بنسبة ٢٨٪، ونفقات الطعام زادت بنسبة أكثر من ٢٣٪، ونفقات المدارس بالنسبة للأطفال بنسبة أكثر من ٩٪. كما أن ٩٥٪ من المستفيدين قد زادت ثقتهم بانفسهم لمواصلة العمل (٢٤). ومن أبرز التجارب الفلبينية تجربة مركز التنمية الزراعية والريفية، الذى تأسس فى ديسمبر عام ١٩٨٦، وقد اعتمد على أسلوب تكثيف التفاعل بين موظفى البنك والمقترضين، وتطوير المجموعات المتماسكة وتحمل الضغوط عبر تنظيم غير رسمى للأعضاء،

البنوك العادية يمتلكها الأغنياء، وفى العادة هم من الرجال، وغيرها من الأمور التى تميزه عن البنوك التقليدية، ومنها ليس فقط خلق برامج ادخار للمقترضين، وإنما أيضا برامج تأمين، تمكن البنك من استرداد القرض فى حالة وفاة المقترض دون تحميل أسرته أية أعباء (١٨).

ثالثا- اتباع الأسلوب التدرجى فى تطبيق المشروع ابتداء، وفى تطبيق النظم التى يتم استحداثها من قرية الى مجموعة من القرى الى منطقة ثم تعميمها. فالنظام الجديد الذى اعتمدته البنك فويل بفتور من قبل بعض العاملين، لكن بالصبر والتدريب المستمر، امكن إقناعهم به، كما أن تعميمه على كل الفروع استفرد عامين كاملين (١٩).

رابعا- توافر الدعم للمشروع خصوصا فى مراحله الأولى، سواء من الجهات الخارجية أو من الحكومة والمؤسسات الوطنية وقد أشير من قبل الى المساعدات الخارجية. أما الحكومة، فلا تزال تمتلك نسبة نحو ٥٪ من أسهم البنك. كما أن ضمانها للسندات التى يصدرها هو نوع من الدعم. وتفهم البرلمانين لدور البنك وإقرار القانون الخاص به أمر مهم، كذلك دور البنك المركزى.

خامسا- تحديد الأهداف بوضوح ووسائل تحقيقها، فالبنك يسعى لمحاربة الفقر بآليات تعمل على تحقيق ذلك (٢٠).

سادسا- العمل وفق قواعد واضحة مما يوفر الشفافية، ويساعد على التقويم، خاصة أن البنك يوفر البيانات الكاملة بخصوص أدائه.

سابعا- اعتماد الأسلوب المؤسسى فى العمل وليس الأسلوب الفردى. فالبنك وإن كان قام بالأساس على جهود محمد يونس، فإن المؤسسية فى الإدارة واتباع اللامركزية، وتأكيد الرقابة، والتقويم، واتخاذ القرارات، وفقا لمعايير موضوعية، ليس فقط على مستوى المركز وإنما على جميع المستويات الإدارية -كل ذلك يعتبر أحد العوامل التى تفسر التوسع الكبير فى أعمال البنك (٢١).

ثامنا- توفير التدريب اللازم للعاملين فى البنك، وتحفيزهم على العمل، والتحفيز هنا لا يقتصر على الجوانب المادية، وإنما يتضمن جوانب معنوية. ومن هذه الجوانب تصنيف الفروع على أساس الكفاءة والإنجاز، بحيث يحصل موظفو الفروع التى تحقق نسبة سداد ١٠٠٪ على النجمة الخضراء، ويمكنهم وضعها على ملابسهم. وإذا كان الفرع يحقق أرباحا، فإن العاملين فيه يحصلون على النجمة الزرقاء. والفرع الذى تزيد إيداعاته على قيمة القروض القائمة، يحصل على النجمة البنفسجية. والفرع الذى يكون كل أطفال كل المقترضين منه، فى المدارس أو أتموا المرحلة الأولية منه، يحصل على النجمة البنية. وإذا كان كل المقترضين من البنك قد اجتازوا خط الفقر، فإن الفرع يحصل على النجمة الحمراء، مما ينعكس على كفاءة فى العمل.

تاسعا- الكثافة السكانية، واتساع دائرة الشرائح المستهدفة،

الأخرى من ذلك -على سبيل المثال- التركيز فقط على المرأة كشريحة مستهدفة لتقديم القروض. ففي بيئات أخرى، قد يكون ذلك مرفوضاً أو غير متقبل بدرجة تقبله في البيئة البنغالية، كذلك الأمر بالنسبة لنوعية القروض وشرايحها وطرق السداد، يمكن أن يدخل عليها تعديلات بحيث تناسب ظروف المتعاملين مع البنك في بعض البيئات، ربما يكون من الأفضل تقديم القروض بلاية في فوائد، خاصة في الحالات التي تقوم على رأسمال جله من المعونات، ويمكن أن يفتح الباب أمام المقترض بعد سداد قيمة القرض بتقديم تبرع اختياري للبنك.

أما العناصر الأخرى التي ساعدت على نجاح التجربة الرئيسية، مثل الشفافية والمؤسسية واللامركزية والتطوير المستمر والتصدي للمشاكل بحلول واقعية وغيرها من أسس نجاح هذه المشاريع، فهي بالضرورة مطلوبة إذا أريد تطبيق هذه التجارب في أماكن أخرى.

ونظام الدفع الأسبوعي، واكتساب ثقة العملاء، وتكثيف تدريب الموظفين، وغيرها من الأمور المستفادة من التجربة البنغالية. وقد تطور عمل المؤسسة، حيث إنها بعد أقل من عشر سنوات من إنشائها أصبح لها ١٣ فرعاً، وفي عضويتها نحو ٧ آلاف (٢٥) وقد وصل عدد الأعضاء النشطين في أواخر عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٤٨٦ ألفاً، وعدد الفروع ٢٣٢، كما أن له مكتب اتصال في كمبوديا (٢٦).

تجربة الفلبين ليست هي الوحيدة التي استقت أساليب عمل التجربة البنغالية، بل إن هناك تجارب في أماكن أخرى، وهناك مطالب متزايدة بالاستفادة من التجربة حتى في عالمنا العربي (٢٧).

والواقع أن نجاح تطبيق التجارب في مناطق أخرى يتطلب الأخذ بالخطوط العريضة للتجربة دون الالتزام الحرفي بتفاصيلها، التي تناسب البيئة البنغالية، وقد لا تناسب البيئات

#### الهوامش :

- (1) World Bank, Economics and Governance of Nongovernmental Organizations in Bangladesh, report no. 35861-BD, April 16, 2006.
- (2) A Short History of Grameen Bank, <http://www.grameen-info.org>
- (3) Grameen Bank/ Banking for Poor-Introduction, and Historical Data Series in BDT, Ibid.,
- (4) Imran Matin, David Hulme and Stuart Rutherford, Financial Services for the Poor and Poorest: Deepening Understanding to Improve provision (Manchester: Institute for Development Policy and Management, University of Manchester, 1999). pp5-6.
- (5) What is Microcredit? June, 2008, , <http://www.grameen-info.org>
- (6) Shahidur Khandker, and Zahed Khan, Is Grameen Bank Sustainable?, World Bank, Human Resources Development and Operations Policy, Working papers, February 1994, HROWP 23. p.4.
- (7) Grameen Bank/ Banking for Poor- 16 Decisions. <http://www.grameen-info.org>
- (8) Grameen Bank/ Banking for Poor- Credit Delivery System. <http://www.grameen-info.org> and Shahidur Khandker, and Zahed Khan, op.cit., p.5.
- (9) Is Grameen Bank Different from Conventional Banks? June, 2008 <http://www.grameen-info.org>
- (10) Grameen Bank At A Glance, June, 2008 Ibid.,
- (11) Jonathan Morduch, the role of subsidies in microfinance: evidence from the Grammen Bank, Journal of Development Economics, vol. 60, 1999. p.240.
- (12) Grameen Bank At A Glance, op.cit.,

- (13) Grameen Bank/ Banking for Poor- Method of Action, <http://www.grameen-info.org>
- (14) Notes on the Grameen Bank and the International Microcredit Movement, Econ 353: Money, Banking, and Financial Institutions. <http://www.econ.iastate.edu/classes/econ353/testatsion/grameen.htm>.
- (15) Shahidur Khandker, and Zahed Khan, op.cit., p.4.
- (16) Muhammad Yunus, 10 Indicators, <http://www.grameen-info.org>
- (17) Muhmmad Yunus, Grameen Bank II, Ibid.,
- (18) Is Grameen Bank Different from Conventtional Banks? Op.cit.,
- (19) Muhmmad Yunus, Grameen Bank II, opcit.,
- (20) Imran Matin, David Hulme and Stuart Rutherford, op.cit., p.6. and Grameen Bank/ Banking for Poor- Breaking the vicious cycle of poverty through microcredit. <http://www.grameen-info.org>
- (21) Shahidur Khandker, and Zahed Khan, op.cit., pp.9-10.
- (22) Muhmmad Yunus, Grameen Bank II, opcit.,
- (23) World Bank, Bangladesh Strategy for Sustained Growth, Bangladesh Development Series, paper no. 18, July .2007 pp. 5 -.8 pp. 74-82.
- (24) The International Fund for Agricultural Development (IFAD), Banking on Grameen. Is it viable in the Philippines?, Evaluation,no. 13, April .2003 <http://www.ifad.org>.
- (25) Mahabub Hossain and Catalina P.Diaz, Reaching the Poor with Effective Microcredit: Evaluation of A Grameen Bank Replication in the Phlippines, Paper presented during the International Workshop on Assessing the Impact of Agricultural research on Poverty Alleviation, International Center For Tropical Agricultur, CIAT, Cali, Colubia, September 14 16, .1999 p.3. pp. 17-18 p.26.
- (26) Center for Agriculture and Rural Development (CARD), <http://www.cardbankph.com>.
- (٢٧) برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة (أجفند)، بنك الفقراء في الوطن العربي <http://www.agfund.org>.



## خلاصة على

ومن هنا، فليس غريبا أن يبلغ اجمالي الناتج المحلي لإفريقيا جنوب الصحراء نحو ١٢٥٣ مليار، أي أقل من البرازيل التي حققت بمفردها ١٤٠٠ مليار دولار، بحسب بيانات البنك الدولي كما أنه في الوقت الذي يقترب فيه سكان إفريقيا من ٧٥٠ مليون نسمة، أي يمثلون ١٠٪ من سكان العالم، فإن ثلثهم يعانون من سوء التغذية، فضلاً عن زيادة الصورة قتامة بوجود ثلثي الأربعين مليوناً المصابين بالايذ في إفريقيا (١).

وكان على المجتمع المدني أن يتلطف هذه الصورة المساوية ليصلح ولو بعضاً منها، لاسيما أنه أنيط به دور أكبر من إمكانياته في أهداف الألفية الجديدة التي أعلنتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، وتضمنت حيزاً واسعاً من القضايا، مثل التخفيف من حدة الفقر، والتنمية المستدامة، والحفاظ على الموارد، ومكافحة الأوبئة، والأمراض المنتشرة في القارة. الخ. في الوقت نفسه، فإن المؤسسات الدولية المانحة باتت تخصص جزءاً لا يستهان به من منحها لدعم تنظيمات القطاع الأهلي في إفريقيا، لاسيما في ضوء تشككها في قدرة الدولة على إدارة المساعدات بعدالة وشفافية.

إن هذا التحليل - الذي يستخدم النهج الوظيفي لتفسير دور الجماعات المنظمة داخل الأنظمة السياسية والاقتصادية عبر تقويم مدى تأثير أنشطتها على مخرجات هذه الأنظمة - يسعى لتوصيف المجتمع المدني في إفريقيا من حيث المكونات والتطور والأدوار، لاسيما التنموية، متجاوزاً ذلك إلى تحديد بعض التجارب الجزئية لمنظمات المجتمع المدني. غير أنه لا ينبغي أن نذهب بعيداً في سقف توقعاتنا من منظمات المجتمع المدني في إفريقيا، إذ لا يمكن اعتبارها الدواء السحري للآزمات التنموية المتجذرة، كما يحاول البعض أن يروج، لاسيما أنه يتعرض لتحديات تجعل دورها مقزماً، سنلقي أيضاً الضوء عليها.

تكتسب القارة الإفريقية خصوصية عند الحديث عن المجتمع المدني، إذ إنها تحوي أنماطاً تقليدية ( العشيرة، القبيلة، الطرق الصوفية، مجالس كبار السن والكنائس... وغيرها) تمارس ذات الأنوار والأنشطة التي تشغل بها الأنماط الحداثية التي خرجت من رحم التجربة الليبرالية الغربية، مثل المنظمات غير الحكومية، والاتحادات العمالية والنقابات، الأمر الذي يجعل من الضروري التحسب عند التعامل مع المفهوم الغربي للمجتمع المدني في البيئة الإفريقية.

ورغم قدم المجتمع المدني في القارة، إلا أن فعاليته وتوسع أنشطته، لاسيما على صعيد التنمية، جاءت مصاحبة لتحولات سياسية واقتصادية وثقافية، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ إن انهيار القطبية الثنائية خلف وراءه بيئة جديدة، من أبرز ملامحها هيمنة النموذج الرأسمالي الغربي بقيمه السياسية (تعزيز حقوق الإنسان، وبدء عمليات التحول الديمقراطي، وغيرها)، والاقتصادية (حرية السوق، وتقليص دور الدولة، وغيرها).

ويقينا، فإن المشهد الإفريقي المتعثر في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ساهم في دفع منظمات المجتمع المدني إلى الصدارة، إذ إن أكثر من ٤٠٪ من سكانها يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. كما تحوي القارة أكثر من ٢٠ مليون لاجئ إفريقي، فضلاً عن إصابة الدولة بالوهن الاقتصادي وعدم قدرتها على أداء وظائفها بسبب تبلور ما يسميه البعض "الدولة العصابة" التي تشكلت من الاستغلال، واستنزفت بالتحالف مع الشركات متعددة الجنسيات موارد القارة، الأمر الذي أوقعها في فخ أزمة الديون الخارجية المستحقة التي تصل إلى ٣٠٠ مليار دولار. ثم جاءت برامج الإصلاح الاقتصادي لتزيد من آزمات القارة السلبية على صعيد الفقر والديون.

(\*) باحث في الشؤون الإفريقية.



الحكومية تدافع بشكل غير مباشر عن امتيازات عرقية متراكمة تاريخيا (٤)

ويمكن القول إن لب أزمة تحديد مكونات المجتمع المدني في إفريقيا يكمن في أمرين، أولهما أن المفهوم الغربي يفصل ما بين عالم السياسة (الحكومات والأحزاب) وبين فضاء المجتمع المدني. ويعتمد هذا الفصل على مفهوم ضيق للسياسة يحصرها في مؤسسات وإجراءات تتم بين النخب حول السلطة. ومن هنا، يرى البعض ضرورة توسيع فهم السياسة ليشمل القوى المجتمعية الأخرى ذات القدرة على التعبئة الاجتماعية.

أما الأمر الآخر، فهو أن الخبرة الغربية انطلقت بالأساس من التمييز بين المجالين العام والخاص، وهو ما يتنافى مع طبيعة العلاقة المجتمعية في إفريقيا التي أحيانا ما يتماهى فيها المجالان بسبب طبيعة العلاقات القرابية والعرقية، فضلا عن أن القوى الدينية الموجودة في القارة، سواء أكانت كنسية أم إسلامية (طرق صوفية) يصعب معها الفصل ما بين المجالين العام والخاص في أثناء ممارستها لدورها ضمن بنية المجتمع المدني. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى تجربة المجالس القبلية الموجودة في كل قرية أوغندية، فرغم أنها ليست جزءا من الحكومة، إلا أنها تضغط على الحكومة وتجلب خدمات اجتماعية للسكان (٥).

وعلى ذلك، فإن مفهوم المجتمع المدني في إفريقيا يستوعب الخبرات التاريخية التي لا تزال فاعلة في الواقع الإفريقي كالقبيلة والعشيرة والكنيسة والطرق الصوفية وغيرها، جنبا إلى جنب مع الأشكال الحديثة الجديدة للمجتمع المدني، مثل نقابات العمال، والأحزاب، والجمعيات، والنوادي، والفروع المحلية للمنظمات الدولية غير الحكومية، لاسيما التي تقوم بعمليات تشبيك وشرابة مع المجتمع المدني المحلي في عمليات التنمية.

#### ثانيا - تطور المجتمع المدني وعلاقته بالدولة الإفريقية :

إذا كانت أية محاولة لفهم طبيعة المجتمع المدني في إفريقيا لا بد أن تتعامل مع الأشكال التقليدية والحداثيّة، فإن تطور المجتمع المدني ذاته في مواجهة الدولة اتخذ ما يشبه العلاقة العكسية. فكلما ضعفت الدولة، ازداد المجتمع المدني قوة، كما في المراحل التالية (٦) :

١- المرحلة الاستعمارية: فرضت القوى الأجنبية إرادتها على السكان الأفارقة، حيث سعت إلى إقصاء البنى التحتية التي كانت تعمل في ذلك الوقت كمعبر عن المجتمعات المحلية الإفريقية. في المقابل، شجعت المستعمرين والمستوطنين، الذين تم جلبهم من خارج القارة، على تأسيس منظمات حديثة من جمعيات فلاحية ونواد اجتماعية وغيرها. فعلى سبيل المثال، تشكلت اتحادات المزارعين البيض في زيمبابوي، والتي مارست ضغوطا على الحكومة لإنشاء شركات عامة مثل مكتب تسويق الحبوب وذلك خدمة لمصالحهم الفنية.

٢- مرحلة هيمنة الدولة المستقلة، وهي التي بدأت بعد الاستعمار، حيث اتسمت الدولة المركزية بالسلطوية في هيمنتها على السكان، فضلا عن الأبوية في سيطرتها على موارد التنمية

#### أولا - إشكالية تحديد مكونات المجتمع المدني في إفريقيا :

ثمة جدل كبير بين الخبراء في إفريقيا حول تحديد ماهية المجتمع المدني في إفريقيا، لا سيما أن المفهوم الحداثي الغربي الذي استقرت عليه الدراسات لا يزال موضع خلاف، ذلك أنه ينصرف إلى مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها، ومثل هذا التعريف يتجاهل الأشكال التقليدية في القارة، مثل القبيلة والعائلة والعشيرة وغيرها.

وللمجتمع المدني بهذا المفهوم الغربي مقومات أساسية لا يمارس دوره دون وجودها في أية أنظمة سياسية وهي: الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، والتواجد في شكل منظمات، وقبول التنوع والاختلاف بين الذات والآخرين. وأضافت بعض الدراسات ركنا آخر للمجتمع المدني، هو عدم السعي للوصول للسلطة (٢).

وإذا كان ظهور المجتمع المدني في الغرب مثل تمردا ذا طبيعة سلمية على مفهوم الدولة، وكذلك على الفئات الاجتماعية التي ارتبطت بها، خاصة في الثروة والسلطة، فإن تلك الخبرة لم تعرفها القارة الإفريقية، لاسيما جنوب الصحراء، حيث لم تتجذر فيها فكرة الدولة بمعناها القومي والجغرافي، إلا عندما قسمت القوى الاستعمارية الحدود الجغرافية فيما بينها، وبالتالي فإن المجتمع ظل لفترات طويلة منتجا لنوعية من التنظيمات التي تمثله وتعمل على تحقيق مصالحه دونما الاضطرار للجوء للدولة أصلا. فلا أحد يستطيع أن يستبعد دور الطرق الصوفية في التنشئة السياسية أو التكافل المجتمعي في غرب إفريقيا. كما أن القبلات المنتشرة في الدول الإفريقية، ورغم أنها ليست ديمقراطية، فإن لها استقلالاً عن الدولة، مثل مجالس كبار السن ذات الطابع القبلي في إثيوبيا والصومال وكينيا. كما أن الأوقاف الإسلامية، خاصة في الغرب الإفريقي لعبت بدورها الوظائف نفسها التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني، خاصة على صعيد التنمية المجتمعية (٣).

ومن هنا، ظهرت عدة اتجاهات رئيسية في إفريقيا حول مفهوم المجتمع المدني، أولها يعتبر المفهوم غربيا خالصا، سواء من حيث خبرته أو قيمه، وبالتالي لا يتواءم مع القارة التي تحوي تنظيمات تقليدية يستبعد عنها المفهوم الغربي. أما الاتجاه الثاني، فنلك الذي يميز ما بين مجتمع تقليدي، وآخر مدني، الأول له أسس مختلفة مثل التبادل وإعادة التوزيع والاكتفاء الذاتي. أما الآخر، فقد تم خلقه باعتباره شكلا لمقاومة الجوانب السلبية لاقتصاد السوق.

فيما يعتبر اتجاه ثالث أنه من الصعب وجود مجتمع مدني حقيقي، لاسيما أن المجتمعات الإفريقية متعددة ومشتركة أو منظمة حول خطوط عمودية عرقية. كما أن البلدان الإفريقية فقيرة مؤسسية، وليس في إمكانها الانعتاق من المجتمع، حيث يمكن لقائد واحد أن يرتبط بمنظمات مختلفة. بينما يقول اتجاه رابع، يقوده الخبير في الشأن الإفريقي محمود مامداني، إن ثمة دمجا بين المجتمع المدني الحديث والتقليدي، إذ أصبحت المنظمات غير

### ثالثا- الوظيفة التنموية للمجتمع المدني :

ثمة مجموعتان من الوظائف التنموية، إحداهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، تقوم بهما منظمات المجتمع المدني في القارة الإفريقية على اختلاف أشكالها. ويمكن تفصيلهما كالآتي:

١- الأدوار التنموية المباشرة ، وهي تنصرف إلى تخفيف حدة الفقر، والحكم الجيد، والتنمية المستدامة والحفاظ على الموارد وتمكين وبناء قدرات المجتمعات المحلية في التعليم والصحة وتمكينها من امتلاك أدوات التنمية وتوليد الدخل، فضلا عن لعب دور في الوقاية من الأمراض المنتشرة بكثافة كالإيدز والملاريا وغيرها.

ويمكن القول إن هذه الأدوار أنيط بها المجتمع المدني بالشراكة مع الدولة ، مثلما نصت عليه وثيقة الألفية التي صدرت للأمم المتحدة في سبتمبر عام ٢٠٠٠، والتي نقلت مفهوم التنمية من مجرد توزيع مساعدات على الفقراء إلى خلق اليات تساعد على إنهاض المجتمعات اقتصاديا. وثمة تجارب ناجحة لبعض المنظمات في إفريقيا في المجالات التنموية المختلفة يمكن الإشارة لها لاحقا (١٠).

٢- الأدوار التنموية غير المباشرة ، وهي " دور تنموي دفاعي " ، وتستهدف تشكيل ما يشبه جماعات الضغط في مواجهة سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين ، والشركات المتعدية الجنسيات في إفريقيا، والضغط على الحكومات والمؤسسات المالية الكبرى من أجل تبني سياسات اقتصادية وتبادلية عادلة، فعلى سبيل المثال، هنالك حركتا أوجوني في نيجيريا، والحزام الأخضر في كينيا، حيث تعمل الأولى في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات التي تستغل الموارد النفطية، مثل شل وشيفرون وغيرها، وهي تضم منظمات شعبية عديدة. وتعمل المنظمة الثانية على مواجهة التصحر في إفريقيا وتقوم بعملية تمكين للنساء.

أما على صعيد مؤتمرات التنمية ، فقد كان للمنظمات المجتمع المدني الإفريقية دور ملحوظ في مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، خاصة مؤتمر السكان والتنمية الذي عقد في القاهرة (عام ١٩٩٤)، والقمة الاجتماعية في كوينهاجن، ومؤتمر المرأة في بكين (عام ١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي ضد العنصرية الذي عقد في ديربان بجنوب إفريقيا (عام ٢٠٠١)، وقمة التنمية الاجتماعية في جوهانسبرج ( عام ٢٠٠٢). كما أثارت المنظمات غير الحكومية العديد من القضايا المهمة ذات الصلة بعلاقات عدم التكافؤ بين الشمال والجنوب .

ورغم أن منظمات المجتمع المدني شاركت في الأعمال التحضيرية للنيباد في ٢٠٠٢ ، إلا أنها وجهت انتقادات لهذه المبادرة الرسمية للحكومات حول التنمية، على اعتبار أن نمو العلاقات التجارية مع الغرب يستلزم أن تقلل الدولة نفقاتها الاجتماعية ، لكي تكون أكثر جذبا للمستثمرين. كما نشطت المنظمات الإفريقية في المنتدى الاجتماعي في بورتو اليجري ٢٠٠٢ ، وتضمن المنتدى تحضيراً في مالي حضرته ٤٢ منظمة إفريقية في عام ٢٠٠٢، وصدر إعلان "إفريقيا أخرى ممكنة" الذي انتقد بشدة العولة وسياسات التكيف الاقتصادي (١١).

في إطار مشروع قومي يعطي أهمية كبيرة لوظائف الدولة، حيث تضخم القطاع العام، وتركز رأس المال في أيدي الدولة والشرائح المستفيدة منها، سواء أكانت الطبقة الوسطى، أم حتى العمال والمزارعين. وقد جعل ذلك الدولة أقوى كثيرا من المجتمع الذي لم يستطع إفراز تنظيمات مدنية تعبر عن مصالح خاصة لفئات مختلفة، ولكن الدول، من ناحية أخرى، استطاعت ممارسة وظائفها وتحقيق شرعية مكنتها من نيل الرضا العام .

٣- مرحلة تراجع الدولة ، وبزوغ قوة المجتمع المدني، وهي تبدأ مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، حيث فشلت استراتيجيات التنمية لدول ما بعد الاستقلال في توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين وأنهارت الاقتصادات بسبب تدهور أسعار المواد الخام التي كانت تعتمد الدول الإفريقية على تصديرها (مثل النحاس في زامبيا، والكافور والبن في ساحل العاج، والبترو في الجزائر) . ولجأت هذه الدول إلى الاستدانة لحل أزمتها ، مما راكم الديون الخارجية، وأجبرها على الاستجابة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي ، وهو ما أدى بدوره إلى تراجع دور الدولة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، انخفضت النفقات الاجتماعية في جنوب إفريقيا ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ بنحو ٢٦٪. وفي زيمبابوي، انخفضت النفقات الحقيقية على قطاعي التعليم والصحة بنحو ١٢٪ و ٨٪ على التوالي عام ١٩٩٠، وبنحو ١٥٪ و ١١٪ عام ١٩٩٢ .

في الوقت نفسه، بدأ المجتمع المدني يشهد عوده في مواجهة الدولة الضعيفة التي تتسحب من الفضاءات الاقتصادية والاجتماعية. ومع زيادة الوعي بالتردي الاقتصادي، انتشرت أشكال المجتمع المدني ذات الطبيعة الاقتصادية - الاجتماعية كالتعاونيات. ففي زيمبابوي، ارتفع عدد التعاونيات التموينية والتسويقية من ٢٢ في عام ١٩٥٦ إلى ٥٩٧ في عام ١٩٨٥، ومن جمعية زراعية واحدة في عام ١٩٨٠ إلى ٦٣٤ جمعية عام ١٩٨٥ (٧).

ومع بدء رياح التحول الديمقراطي في القارة، وسقوط أنظمة الحزب الواحد، وتصاعد تداعيات الإصلاح الاقتصادي والصراعات الداخلية، خاصة زيادة الفقر والأمراض ، تأسست منظمات محلية مرتبطة بأجندة عالمية تتعلق بمكافحة الفقر، وارتبطت بشبكات التمويل الدولية. ويكفي الإشارة إلى أنه في بلد مثل بنين كانت توجد منظمة غير حكومية لكل ٥٠٠٠ مواطن في عام ١٩٩٦ ، بعد أن كانت هناك منظمة لكل ٤٥ ألف مواطن عام ١٩٨٩ . كما تزايد عدد المنظمات غير الحكومية في تنزانيا من ٤١ منظمة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٠٠ في عام ١٩٩٦ ، ثم ٨٤٩٩ في عام ١٩٩٨ . وبحلول عام ٢٠٠٠ ، بلغ عدد المنظمات أكثر من ١٠٠٠٠ (٨).

وساهمت القوى الكبرى في تعزيز قدرات المجتمع المدني، عندما زادت من المساعدات والمنح التي توجهها إليه. لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية في القارة الإفريقية تدير ما يقرب من يقرب ٣,٥ مليار دولار من المساعدات الداخلية عام ١٩٩٩ ، مقارنة بمليار في عام ١٩٩٠ (٩).

## رابعاً - نماذج من جهود المجتمع المدني :

رغم غياب تحديد دقيق لدى مساهمة المجتمع المدني في التنمية على الصعيد الكلي للاقتصادات الإفريقية، إلا أن ثمة تجارب جزئية في بعض البلدان الإفريقية تشير إلى هذا الدور التنموي المتصاعد للمجتمع المدني في القارة .

فعلى صعيد مكافحة الأمراض في إفريقيا ، فهناك أكثر من مليون شخص سنوياً يذهبون ضحية الملاريا ، وتقع معظم الوفيات في إفريقيا بين الأطفال دون سن الخامسة، الأمر الذي يؤثر على عمليات التنمية. وفي هذا السياق، تحاول منظمات المجتمع المدني مكافحة هذه الأمراض. ففي رواندا مثلاً ، تعاونت منظمات غير حكومية محلية مع لجنة الإنقاذ الدولية والإغاثة العالمية، بالإضافة إلى الحكومة القومية، لتقديم رعاية فعالة في المجتمعات المحلية ضد الملاريا التي تعد السبب الأول للمرض والوفيات في رواندا الواقعة في وسط إفريقيا، إذ إنه يؤدي إلى ٤٢٪ من جميع الوفيات.

واشتري البرنامج القومي لكبح انتشار مرض الملاريا القومي في رواندا، بمساعدة من الحكومة الكندية، نحو ٤٥٠ ألف عبوة بلاستيكية من أدوية الملاريا لمعالجة الأطفال دون سن الخامسة. وبدأ التوزيع المحلي في شهر نوفمبر ٢٠٠٤، حيث قدمت العبوات بأسعار رخيصة جداً (١٠ سنتات) أو بالدفع المؤجل. وفي حين أن الحكومة الرواندية تشرف على البرنامج، فإن المنظمات غير الحكومية وشركاءها المحليين ينفذون ويراقبون عمليات توزيع الأدوية.

وخلال الأشهر الخمسة الأولى للمبادرة (إبريل ٢٠٠٥)، تمت معالجة أكثر من ٨٥٪ من الأطفال في المقاطعات الخمس في غضون ٢٤ ساعة من الإصابة بالحمى. كما أعلنت منظمة الاهتمام على نطاق عالمي أن حالات الأطفال الذين عولجوا بنجاح من حمى الملاريا ارتفعت من صفر إلى ٧٩٥، حالة خلال الفترة الممتدة من نوفمبر ٢٠٠٤ إلى فبراير ٢٠٠٥ في مقاطعة كيبيليزي الرواندية (١٢).

كما يؤثر انتشار مرض الإيدز بشدة على قطاعات التنمية. فعلى سبيل المثال، فإن المرض تسبب في إحدى شركات السكر في كينيا في ٨ آلاف يوم عمل ضائع على مدى عامين، كما انخفض الإنتاج بنسبة ٥٠٪، وزادت تكلفة الإنفاق على الجنازات ٥٠٠٪، وتكاليف الرعاية الطبية ١٠٠٪. كما تم الوصول إلى نتائج مماثلة في إحدى شركات التعدين في بتسوانا. وبحسب دراسة للأمم المتحدة، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ككل بما يتراوح بين ٢٪ و ٤٪ بسبب هذا الوباء (١٣).

هناك دور ملموس لمنظمات المجتمع المدني في مواجهة هذا المرض، لاسيما على صعيد قضية عدالة مطلب حصول المرضى على الدواء المنقذ لحياتهم، بصرف النظر عن معايير الربح الخاصة بشركات الأدوية في الإيدز. كما تلعب هذه المنظمات دوراً وقائياً في الحد من انتشار المرض. ففي أوغندا مثلاً، بدأت خدمات الإغاثة الكاثوليكية برامجها الأولى الخاصة بمرض نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز في عام ١٩٨٩ في ماساكا . وتنخرط

خدمات الإغاثة الكاثوليكية، من خلال شبكتها الواسعة من الأبرشيات الكاثوليكية ومؤسسات الرعاية الصحية وغيرها من المنظمات الدينية، في توفير طائفة من الخدمات التي تجمع بين رعاية المصابين ومنع وقوع إصابات جديدة (١٤) .

بيد أن البعض يعتبر أن أزمة مكافحة الإيدز تكمن في غلاء الأدوية التي تصنعها الشركات المتعدية الجنسية ، في وقت ينتشر فيه المرض بكثافة في تجمعات العمال والمناجم ذات المستوى الاقتصادي المنخفض في إفريقيا. ومن هنا، يشدد البعض على أن معالجة الإيدز تبدأ من استئصال الفقر واتاحة الأدوية بأسعار في متناول الأفارقة.

أما دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر، عبر تمكين المجتمعات المحلية من أدوات التنمية ، فنماذج عديدة لا يمكن حصرها لمنظمات غير حكومية لعبت دوراً بارزاً في توليد الدخل للمجتمعات المحلية. بيد أن ثمة تجربة لافتة في هذا الشأن تكشف عن إمكانيات المجتمع المدني في تطوير استثمار موارد إفريقيا. فقد استطاعت منظمة الإغاثة اللوثرية ومنظمات التنمية المحلية الشريكة لها تمكين النساء من زيادة إيراداتهن عن طريق تعليمهن مهارات رائجة، وتقديم قروض وتدريب لمساعدتهن على بدء مشاريع أعمال صغيرة في بوركينافاسو.

لقد دفعت هذه المنظمات النساء إلى استثمار أشجار الكاريت لاستخراج مجموعة من منتجات مستحضرات التجميل، كالكريمات الخاصة بالبشرة، ومستحضرات الوقاية من حروق أشعة الشمس. وقد عالجت النساء في منطقة بولجو نواة الثمر في الماضي يدوى وكن يستخدمنها لصنع زيت الطبخ وكريم الجسم والصابون للاستخدام المنزلي.

وقامت منظمة الإغاثة العالمية اللوثرية والمنظمة الشريكة المحلية (DAKUPA) بشراء معاصر آلية لمجموعتين نسائيتين في المنطقة. ودربت المنظمة المحلية النساء على تشغيل وصيانة المكابس، ووضع جداول للإنتاج وإدارة الشؤون المالية، ووضع سجلات جيدة تظهر النفقات والأرباح. وتلقت النساء بعد انتهاء تدريبهن قروضاً صغيرة لشراء كميات كبيرة من النوى من نساء أخريات يتخصصن في قطف ثمار الكاريت من الشجر. وبعد أن نجحت النساء في إنتاج زبد الكاريت، بدأت منظمة الإغاثة العالمية اللوثرية ومنظمة (DAKUPA) بمساعدتهن على تسويق منتجاتهن.

اللافت أن منظمات المجتمع المدني أعطت أهمية كبيرة للمرأة في إطار تصورهما لمكافحة الفقر في إفريقيا ، حيث إن ثمة قطاعات كبيرة من الأسر الإفريقية تترأسها امرأة، خاصة في مجتمعات ما بعد النزاع. ومن هنا، فإن التحدي الذي يواجه دعم الأسر التي ترأسها امرأة هو زيادة مخصصاتهن من الموارد والسلطة. ويمكن إحداث ذلك عن طريق قيام منظمات المجتمع المدني بدعم اتجاه لتغيير التشريعات والسياسات وزيادة الوعي في أوساط المرأة حول حقوقها ودعم جهودها للإعراب عن احتياجاتها.

ففي رواندا، على سبيل المثال ، أولت منظمات التنمية أهمية كبيرة للمرأة كي تقلص من عملية الفقر. فبعد مذابح رواندا

الجماعية عام ١٩٩٤، قامت النساء بتنظيم أنفسهن وإنشاء تحالفات فاعلة عبر المجتمع المدني والحكومة والبرلمان للضغط باتجاه المساواة. وقد أوجدت الحكومة وزارة مكرسة لتمكين المرأة وسياسة وطنية للنوع الاجتماعي، تم إعدادها عام ٢٠٠١. (١٥)

#### خامسا- تحديات المجتمع المدني في إفريقيا :

تواجه منظمات المجتمع المدني في إفريقيا تحديات عديدة، تجعل من دوره مقزما في عمليات التنمية. ولعل أبرزها ما يلي :

١- الأزمة الهيكلية للمجتمعات الإفريقية ، فرغم أن المجتمع المدني نشأ لتغيير السياق العام ، إلا أن هذا الأخير ينعكس على أدائها في حقل التنمية ، حيث إن الفساد، والديون، والبطالة، وغياب الأمن الغذائي، والأمراض الوبائية الفارقة فيها القارة تمثل ضغوطا على المنظمات غير الحكومية. ويوضح د. سمير أمين ذلك بقوله : إن الأزمة الهيكلية في المجتمعات الإفريقية تنسحب على تلك المنظمات بالقدر نفسه الذي تنسحب فيه على الدول. ومن السمات السلبية افتقار المنظمات إلى كفاءة الإدارة والمركزية الشديدة، وسيادة القيم الهرمية، وغياب الديمقراطية، وتداول السلطة، وثقافة التسامح والتفاعل الإيجابي، وقيم العمل الجماعي، وتهميش النساء والنشطاء من الأصول الاجتماعية المتواضعة، وسيطرة عائلات على المناصب في بعض المنظمات وانتشار الفساد والمحاباة. وكل هذه السمات بالطبع تعوق فاعلية المنظمات وقدرتها على لعب دور في التنمية، وتجعلها عرضة للاختراق من جانب النظم الحاكمة (١٦).

٢- القيود التشريعية على المجتمع المدني ، حيث تمارس الدولة الإفريقية -رغم ضعفها- ضغوطا على المنظمات غير الحكومية عبر تشريع قوانين مقيدة للحريات، كما في أوغندا وتنزانيا وإثيوبيا وغيرها. ولعل النموذج الزيمبابوي يكشف عن أن الدولة الإفريقية غير القادرة على أداء وظائفها تستشعر أن منظمات المجتمع المدني أضحت سيفا مسلطا عليها من الخارج ، الأمر الذي دفع السلطات إلى استصدار قانون المنظمات الطوعية الخاصة في مارس ١٩٩٥ ، الذي يسمح للحكومة بمراقبة التمويلات الخارجية، كما يعطيها صلاحيات إغلاق هذه المنظمات، في حال اعتبرت أن هذه المنظمات تشكل خطرا عليها (١٧).

٣- الصراع بين الدولة والمجتمع المدني على الوظائف

التنمية ، الأمر الذي خلف معه أزمة شرعية للدولة ذاتها. ولعل جنوب السودان يمثل نموذجا على أن المنظمات غير الحكومية مارسست وظائف الدولة التنموية في الصحة والتعليم وغيرها ، حتى لم يعد للدولة مكان في فرض سيطرتها وبالتالي تآكلت سيادتها، وأصبح بالتالي انفصال الجنوب مقديما على الوحدة مع دولة مركزية في الشمال لا تقدم له ما يجعله يتوحد معها. ولعل هذه الخبرة السلبية للحكومة السودانية مع منظمات المجتمع المدني، خاصة الموالية للحركة الشعبية في منطقة الجنوب، دفعتها لتكون أكثر صرامة معها في دارفور ، لاسيما أن تلك المنظمات لعبت دورا كبيرا في الشق الحقوقي أكثر من التنموي في غرب السودان. وقد عرقلت الحكومة أداها، خوفا من أن يصل الأمر هناك إلى ماوصل إليه في جنوب السودان.

٤- التمويل الأجنبي ، فرغم أنه يساعد المجتمع المدني على أنشطته ، إلا أن المشكلة تكمن في طبيعة الأجندة التي تصاحب عملية التمويل الأجنبي، لاسيما في ظل ضعف الموارد المحلية وتقييد الدولة . وإزاء ذلك، يلجأ قطاع من المنظمات غير الحكومية في إفريقيا للحصول على درجة من الاستقلالية بالاستقواء بدعم الخارج والتمويل الأجنبي، بيد أن ذلك لا يحقق للمنظمات الكثير من الاستقلالية. فمن جانب، هناك ضرورة في بعض البلدان لموافقة الدولة على التمويل والترخيص به، وهو ما لا يتيح إلا للمنظمات الصديقة لها. ومن جانب آخر، فإن القرب من الحكومة يعني القرب من المانحين في كثير من الأحيان (البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي وغيرها). أما الصدام مع الدولة، فيعني الحد من العلاقات الأجنبية، والاقتصار على الجهات المانحة المنفتحة على روح الانتقاد (١٨).

يبقى أنه لا يمكن التعويل على المجتمع المدني في إفريقيا في عمل إنجازات تنموية، اللهم إلا في إطار شراكة تعاونية مع الدولة، إذ إنه لا يزال في طور نموه وبدون استقلالية حقيقية، لاسيما على صعيد الموارد المالية التي تمكنه من مواجهة الدولة أو الأجندات الخارجية. كما لا ينبغي النظر لانسحاب للدولة من وظائفها التنموية على أنه عامل إيجابي بالنسبة للمجتمع المدني، كما تروج بعض الدراسات. فوجود مجتمع مدني ودولة على درجة كبيرة من القوة كفيل بإحداث تنمية حقيقية ، لاسيما أن خبرة ضعف الدول في إفريقيا، وانسحابها من وظائف المجال العام، غالبا ما يكون لصالح جماعات ومافيا رأسمالية، لا هم لها سوى تكوين ثروات على حساب الفقراء.

#### الهوامش :

(١) راوية توفيق، المشكلات التنموية في إفريقيا،

aljazeera.net/in-depth/arabic\_african\_relations/2002/8/8-18-2.htm

د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، ٢٠٠٧)، ص ٦٨، ٣٩٥، ٤٢٢.

(٢) د. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي تقديم في : د. حيدر إبراهيم علي ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٦)، ص ٥ - ٦

(٢) د. حمدي عبد الرحمن ، المجتمع المدني والتكامل في إفريقيا .. رؤية من الشمال الإفريقي ، في : حمدي عبد الرحمن وعزة خليل ( محرران ) ، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي ( القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ٢٠٠٤ ) ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

(٤) حسين معلوم ( محرر ) ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠٢ ( طرابلس: معهد الإنماء العربي، ٢٠٠٣ ) ، ص ص ٣٩٢ - ٣٩٣ .

5 - Kwadwo Appiagyei-Atua ,CIVIL SOCIETY, HUMAN RIGHTS AND DEVELOPMENT IN AFRICA: A CRITICAL ANALYSIS [http://](http://www.peacestudiesjournal.org.uk/docs/Civil.pdf)

[/www.peacestudiesjournal.org.uk/docs/Civil.pdf](http://www.peacestudiesjournal.org.uk/docs/Civil.pdf)

(٦) د. حمدي عبد الرحمن ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧ - ٤٠ .

(٧) حسين معلوم ، م . س . ذ . ، ص ٣٩٤ .

8-Janet Reuben (Ms) NGOs AND AFRICA IN THE NEW MILLENNUM: LESSONS FROM TANZANIA , December 2002 <http://www.codesria.org/Links/conferences>

[/gen\\_assembly10/janet\\_reuben.pdf](http://www.codesria.org/Links/conferences/gen_assembly10/janet_reuben.pdf)

9 ) Sam Chege, "Donors shift more aid to NGOs" ,Africa Recovery, [http://](http://www.globalpolicy.org/ngos/fund/1999/chege.htm)

[/www.globalpolicy.org/ngos/fund/1999/chege.htm](http://www.globalpolicy.org/ngos/fund/1999/chege.htm)

(١٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، مجموعة دراسات عن دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ التوصيات العالمية ، (نيويورك: الأمم المتحدة ، ٢٠٠٣ ) ، ص ١٩٨ .

(١١) حسين معلوم، م . س . ذ . ، ص ٣٩٩ .

(١٢) جوليا روس، معالجة ملاريا الأطفال في المجتمعات الرواندية،

<http://usinfo.state.gov/journals/ites/0805/ijea/ross.htm>

١٣- عزة خليل ، المجتمع المدني في إفريقيا وآفاق التكامل بين الشعوب الإفريقية ، في : د. محمد عاشور وأحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا .. رؤى وآفاق، (جامعة القاهرة ، معهد البحوث الإفريقية، أبريل ٢٠٠٥ ) ، ص ص ١٤٥ - ١٤٦ .

(١٤) ماثيو هانلي ، مكافحة وباء الإيدز

<http://usinfo.state.gov/journals/ites/0805/ijea/hanley.htm>

(١٥) إيميلي سول ، تمكين النساء استثمار حكيم

<http://usinfo.state.gov/journals/ites/0805/ijea/sollie.htm>

(١٦) سمير أمين، المجتمع المدني في بلدان الجنوب وتحدي العولمة ، في: حمدي عبد الرحمن وعزة خليل (محرران)، المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، م . س . ذ . ، ص ٨٠ .

17- Helge Ronning, Civil Society in Africa after Independence [http://](http://www.usp.nus.edu.sg/post/africa/ronning2.html)

[/www.usp.nus.edu.sg/post/africa/ronning2.html](http://www.usp.nus.edu.sg/post/africa/ronning2.html)

(١٨) سمير أمين، م . س . ذ . ص ص ٧٨ - ٨٨ .



## شيماء خطاب

غير أن ذلك لا يغطي تنوعات ونطاق واتجاهات مشاركة المجتمع المدني بالقارة. والأهم من ذلك لا تعالج هذه الأدبيات مسألة اليات تعزيز المجتمع المدني للديمقراطية في بعض السياقات، ودوره في سياقات أخرى في إعادة إنتاج قيم سلطوية مناهضة للديمقراطية. وكثيرا ما تصور هذه الدراسات نشاط المجتمع المدني على أنه أحادي البعد، حيث تميل هذه الدراسات الى تركيز التحليل على شكل معين من أشكال المجتمع المدني: الاحتجاج، أو العمل الجماعي، أو الجمعيات التطوعية (١) وذلك من خلال التركيز على أمثلة واقعية بالقارة، مثل حركة جيش التحرير الوطني- الثاباتيستا Zapatista - وتأثيرها على التطورات السياسية في المكسيك، بعد نجاحها في جذب مساندين لها عبر شبكات الإنترنت من المناهضين لأيدولوجية الليبرالية الجديدة، وكذلك حركة الأسلاك والمطاط

**The Rubber Tappers Movement** المناهضة لسياسات الدولة المفضية إلى التصحر من خلال تقطيع الغابات في البرازيل، ناهيك عن دور الكنيسة الكاثوليكية في عملية التحول الديمقراطي وتبنيها لخطابات اجتماعية مساندة للفقراء، ومؤكدة على العدالة الاجتماعية، وداعية إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان، وحركات حقوق الانسان في الأرجنتين وشيلي، والحركات الشعبية (٢). وهناك العديد من الحالات الأخرى المهمة للعمل الجماعي في أمريكا اللاتينية - خاصة في ظل التغيير الحادث في أيدولوجية اليسار بالقارة، حيث التخلي عن الخطابات الثورية النضالية وعقلية العسكرية - الأمر الذي أفسح

ظلت مصادر تعزيز وتوطيد دعائم الديمقراطية في أمريكا اللاتينية قيد المناقشة، منذ عودة الديمقراطية للمنطقة في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث أبدى الكثيرون ثقة كبيرة في إمكانات وطاقات المجتمع المدني، بوصفه وسيلة لتعميق القيم الديمقراطية في المجتمعات حديثة العهد بالديمقراطية.

غير أن المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية لا يزال يواجه عقبات كبيرة تحد من دوره، مثل انتشار الفساد، وارتفاع معدلات الجريمة، وانعدام الاستقرار المؤسسي، وارتفاع مستويات عدم المساواة، والإرث السلطوي للنظم السياسية بالمنطقة، وعمليات التهريب والتخويف من القمع الحكومي لحركات المعارضة، فضلا عن إرث الزبائنية وعلاقات المحسوبية

(Clientalism and Patronage) التي يمكن وصفها بعلاقات خضوع من جانب المواطنين للنخب الحاكمة، مقابل الحصول على عائد مادي، ناهيك عن انبثاق الشعبوية الجديدة بالمنطقة، حيث سطوع نجم قيادات كاريزمية تعتمد على سمات شخصية في تعبئة الجماهير أكثر من الارتكان إلى المؤسسات بما تنطوى عليه من آليات للمحاسبة والمساءلة.

وتفتقر أدبيات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية إلى تحليل مقارن واسع النطاق لنشاط المجتمع المدني، باستثناء الحديث العام عن سلطة منظمات المجتمع المدني في التأثير على عمل الحكومة وعلى مسيرة التنمية السياسية من خلال قدرتها على التعبئة الجماهيرية العامة للضغط في اتجاه التغيير الاجتماعي،

(\*) مدرس مساعد العلوم السياسية، جامعة القاهرة.



٢٠٠٤. فالحقيقة الواقعة أن هذه الحركات هي جزء من عملية التغيير داخل المجتمعات اللاتينية، رغم المحاولات المستمرة لقمعها. فهناك ما يسمى بحركة "نيسان / أبريل الأحمر" من العمال غير المالكين للأرض

"Red April" of the Landless Workers' Movement (MST).

وصرخة المستبعدين بالبرازيل

El Grito de los Excluidos، وحركات السكان الأصليين بكولومبيا، وحركات المعارضة الواسعة بشيلي ضد تحرير التجارة. وهناك حركة من المعارضة الاجتماعية الواسعة في بوليفيا. فبعد فترة من التخبط والانقسام الحاد في أكثر من استفتاء على المواد الهيدروكربونية، اضطرت حكومة ميسا، في مواجهة الاحتجاجات (الإضرابات والمسيرات، والحوار المقامة على الطرق، والإضرابات عن الطعام)، إلى إنهاء عقود خدمات المياه مع شركة فرنسية متعددة الجنسية وتخفيض سعر الديزل. ويوضح المثال البوليفي أنه في حالة عدم إجراء إصلاحات عميقة، يمكن إشعال الاحتجاجات من جديد، والتي كان يظن أنه تم إخمادها (٥).

الجانب التنظيمي للمجتمع المدني .. المنظمات غير الحكومية النسوية نموذجا :

ليست المنظمات النسوية غير الحكومية بالأمر المستحدث لدول أمريكا اللاتينية، فهي تضرب بجذورها داخل هذه المجتمعات، منذ الموجة الثانية للديمقراطية في السبعينيات من القرن الماضي، حيث تشكلت العديد من التنظيمات والتي يغلب عليها الطابع المهني والمؤسسي، جنباً إلى جنب مع حركات غير رسمية من الجمعيات والروابط النسائية في كثير من البلدان، حيث تمحور نشاط كلا النمطين حول التعليم الشعبي، والتعبئة السياسية، ومساعدة الفقراء من النساء والعمل على تمكين المرأة. ومع ذلك، فقد شهد عقد التسعينيات من القرن العشرين حقيقة "الازدهار" في المنظمات غير الحكومية المتخصصة في تقييم السياسات العامة حول المرأة، وتنفيذ المشاريع الهادفة لإحداث تحولات ثقافية وسياسية في السياسات العامة ذات الصلة بأوضاع المرأة، فضلاً عن تقديم الخدمات الاجتماعية. وعليه، اتجهت العديد من هذه التنظيمات بعيداً عن الأنشطة الموجهة نحو الحركة، وركزت على الجانب المهني وتربية كوادر وخبراء لوضع سياسات جندرية، حيث جمعت هذه التنظيمات بين المزيج من بعدى الهوية والبعد الاستراتيجي السياسي.

هذا، وقد نجحت العديد من التنظيمات النسوية، من خلال روابطها العابرة للحدود الوطنية، في الضغط على الحكومات لتبني سياسات وتشريعات لتحسين أوضاع المرأة. ومن أهم هذه النجاحات زيادة الحصص الانتخابية لتحسين التمثيل السياسي للمرأة داخل البرلمانات، وكذلك الضغط في اتجاه تمرير تشريعات مناهضة للعنف الأسري ضد المرأة، خاصة في ظل ما تعانيه

المجال أمام تحالفات بين أحزاب اليسار ومنظمات المجتمع المدني (٦). ولكننا يجب أن نشير إلى أن مصطلح "المدنى" يشتمل على كل الأبعاد سالفة الذكر.

ووفقاً لأدبيات المجتمع المدني، يمكن النظر إلى مفهوم المجتمع المدني من ثلاث زوايا: المجتمع المدني من منظور القدرة التنظيمية، ومن منظور القدرة التعبوية، ومنظور القدرة الأيديولوجية. وتستند النظرة إلى القدرة التنظيمية للمجتمع المدني إلى أدبيات الـ Neo-Tocquevillian، والتي تؤكد أن المجتمع المدني بمثابة مشاركة جماعية منظمة، وبذلك ينحصر تعريف المجتمع المدني في قدرته التنظيمية في المجتمعات صاحبة الباع بالديمقراطية. بينما تستند النظرة إلى المجتمع المدني من زاوية القدرة التعبوية إلى كتابات جرامشي، التي شكلت الأساس لأدبيات الحركات الاجتماعية، حيث يتم تعريف المجتمع المدني كمشاركة تعبوية لتطوير ثقافة مضادة لثقافة الهيمنة ومناهضة للدولة. وأخيراً، تستند أدبيات المجتمع المدني كقدرة أيديولوجية إلى حقيقة أن المجتمع المدني يمثل فضاء ومجالاً للتفويض العام والمداولة العامة. وركزت تحليلات المجتمع المدني في أمريكا اللاتينية على الجانبين الأخيرين: التعبوى والأيديولوجي.

الجانب التعبوى للمجتمع المدني وزخم الحركات الاجتماعية :

بإسقاط النظورات الثلاثة للمجتمع المدني على الوضع في أمريكا اللاتينية، تؤكد معظم التحليلات أن الحركات الاجتماعية - بالمفهوم التعبوى للمجتمع المدني - هي الشكل الأكثر شيوعاً بالقارة. وعلى الرغم من حركات الاحتجاج الملحوظة في أمريكا اللاتينية - مثل حركة الطلاب المحتجين في شيلي، وحركات حقوق السكان الأصليين في منطقة الأنديز، وحركة معدومي الأراضي بالبرازيل، وحركة جيش التحرير الوطني (الثاباتيستا) في المكسيك - إلا أنها لا تعبر عن الاتجاه العام لقدرة المجتمع المدني على التعبئة العامة في المنطقة، ولا تطرح حلولاً شاملة أو رؤية كلية لإشكالية المواطنة الديمقراطية. فمن المؤكد أن الاحتجاج يوفر قاعدة مهمة للتعبير عن المصالح، ووسيلة للتعبير عن الذات، والية لمساواة الحكومة وحمايه الحقوق الفردية، في ظل غلبة الرئاسية كسمة عامة للنظم السياسية اللاتينية والتي تحد من اختصاصات البرلمانات، وتؤدي إلى قصور في آليات المساءلة. ولكن العمليات الاحتجاجية تطرح في الوقت نفسه تحدياً كبيراً أمام التطور الديمقراطي في أمريكا اللاتينية، حيث يتضح أن أغلب الحركات الاحتجاجية بفنزويلا والمكسيك وبوليفيا وبيرو والإكوادور وقعت تحت تأثير قيادات كاريزمية، نظر إليها أغلب المحللون بالمنطقة على أنها إحياء "للشعبوية" ونمط الزعامة والقيادة القوية الموروثة من العهد الاستعماري الإسباني "Caudillos" من جديد (٤).

وعلى أية حال، أصبحت الحركات الاجتماعية بمثابة العامل الأكثر ديناميكية في منطقة أمريكا اللاتينية، وتحديداً منذ عام

المرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من تمييز حاد وانتهاكات لحقوقها الاجتماعية، سواء داخل نطاق الأسرة أو في العمل أو في مجالات الصحة الإنجابية (٦).

ويعد توقيع دول أمريكا اللاتينية معاهدة القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)

أكبر إنجاز للمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة. كما وقعت كل من بوليفيا، والبرازيل، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور، وجواتيمالا، والمكسيك، وبنما، وباراجواي، وأوروغواي، وبيرو، وفنزويلا بروتوكولا اختياريا ملحقا بالمعاهدة يعطى حق الشكوى الفردية للمرأة أمام لجنة الأمم المتحدة المعنية بهذا الشأن في حالة ارتكاب أى شكل من أشكال العنف ضدها، ولم تستطع دراه المحاكم الوطنية المحلية (٧).

وفي السنوات الأخيرة، ومع تعزيز مشروع الليبرالية الجديدة بشقيها، الاقتصادى الرأسمالى والسياسى الديمقراطى، بدأت الحكومات المحلية والمنظمات الحكومية الدولية تعتمد بشكل متزايد على المنظمات غير الحكومية النسوية على وجه الخصوص -والتي يتألف أعضاؤها في معظم بلدان أمريكا اللاتينية من الجامعيين والمثقفين، ومن الطبقة الوسطى المختلفة عن الحركات النسوية القاعدية- لتقييم السياسات التي تركز على الجندر (النوع)، وإدارة المساعدات الذاتية، وتقديم خدمات اجتماعية، وعقد دورات التدريب، وتصميم برامج للفقراء من النساء. وقد أدى ذلك إلى إذابة الحدود بين هذه التنظيمات من ناحية بوصفها جزءا من دائرة المجتمع المدني، والدولة، من ناحية أخرى، التي تخرج عن نطاق دائرة المجتمع المدني. فقد تحولت هذه التنظيمات عن مهام الدفاع عن حقوق المرأة، بوصفها جماعة من المواطنين تنوب عن آخرين، إلى مجرد خبراء يسدون النصيحة للمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بتقييم السياسات الخاصة بالمساواة النوعية بين الجنسين، أكثر من المشاركة والمساهمة بمدخلات تعمل على صياغة مثل هذه السياسات (٨).

وبتركيز المنظمات النسوية غير الحكومية على الجانب المهني والتقني، تحول الخطاب النسوي الشائع بالمنطقة، حيث سيطرت علاقات تعاقدية/ انتلافية بين المنظمات غير الحكومية من ناحية، والدولة والجهات الممولة من ناحية أخرى. وعليه، يظل التساؤل المطروح هو: هل المنظمات غير الحكومية، والتي دخلت في شراكات مع الهيئات الحكومية، أصبحت جزءا لا يتجزأ من تعاقدات مع القطاع العام وكذا من مشروع الليبرالية الاقتصادية والسياسية الجديدة في المنطقة؟ وهل لا تزال للمنظمات غير الحكومية بمثابة هيئات للتغيير الاجتماعى التقدمي، تدعو الى مزيد من الاستجابة لاحتياجات الجهات الفاعلة على مستوى القاعدة الشعبية؟ (٩).

## المتغير الاقتصادي والدفع تجاه تشكيل تحالفات إقليمية:

مع أزمة الديون التي عصفت بدول أمريكا اللاتينية في ثمانينيات القرن الماضي، الأمر الذي دفع إلى الأخذ بإصلاحات الليبرالية الجديدة وسياسات توافق واشنطن، تهيأت الظروف لأشكال جديدة من النشاط المجتمعي. ومع تعميق سياسات الإصلاح الاقتصادي وارتفاع تكلفتها الاجتماعية، ظهرت حاجة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إعادة توجيه وإعادة هيكلة اقتصاداتها، بحيث تخدم احتياجات غالبية مواطنيها، وفي الوقت نفسه تضمن الحماية لمواردها الطبيعية ونظمها الأيكولوجية (١٠).

وعليه، تم إحياء العديد من السياسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإنمائية البديلة والمقترحة من قادة اليسار، والتي تبنتها وأيدتها تدريجيا منظمات المجتمع المدني بالتوازي مع مشروع التكامل الإقليمي المرتبط بالاتحاد الجديد لأمم أمريكا الجنوبية

The New Union of Nations Suramericanas (UNASUR).

وهي جميعها مؤشرات مهمة تدل على التحول العميق الذي لم يسبق له مثيل، والذي بدأت تتضح معالمه في القارة الجنوبية.

هذا، وقد استحدثت الأعداد المتزايدة من منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في جميع أنحاء الأمريكتين أشكالاً جديدة للضغط على الحكومات الوطنية، وذلك من خلال تشكيل تحالفات إقليمية في نصف الكرة الغربي، ولعل أهمها التحالف الاجتماعى القارى/ التحالف الاجتماعى لنصف الكرة الغربى

the Alianza Social Continental/ Hemispheric Social Alliance (ASC/HSA) بهدف مساندة أهداف التنمية المستدامة والعملية الديمقراطية في جميع المجتمعات بالمنطقة. كما يساند التحالف الحلم البوليفارى للوحدة بإنشاء اتحاد إقليمي اقتصادى لدول أمريكا الجنوبية، وهو مشروع لهوجو شافيز. وقد أعلنت حكومات بوليفيا، وكوبا، وإكوادور، وأوروغواي، وكوستاريكا، ونيكاراجوا، رغبتها في الانضمام إلى حكومة فنزويلا في إنشاء اتحاد إقليمي. واعتبر التحالف أن الحلم البوليفارى مهدد من قبل اتفاقيات التجارة الحرة التي تم التفاوض بشأنها مع واشنطن، وشيلي، وكولومبيا، وبيرو، وبلدان أمريكا الوسطى، وجمهورية الدومينيكان. وأكد التحالف في وثائقه، وعبر الحملات الإعلامية، أن مثل هذه الاتفاقيات تعرض سيادة الوطنية للخطر، وتعوق الإنتاج المحلى من الأدوية، وتهدد الحيوى، فضلا عن تأثيرها السلبي على السيادة الأصلية والتنوع الموارد الطبيعية. لذا، يدعو مشروع البدائل للأمريكتين. الذي المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التقدمية، جميع الحكومات

الجديدة في المنطقة. فلا تزال حركات الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ملتزمة بمكافحة الفقر المادي ومساءلة الاستغلال الاقتصادي والثقافي. لقد أفسحت سياسات الليبرالية الجديدة المجال لسياسات السكان الأصليين وغيرها من الحركات الشعبية القاعدية لممارسة الضغوط للحصول على حقوق المواطنة، إلا أن قدرة هذه الحركات على الحاكمة والحكم السياسي، والتغيير المجتمعي الراديكالي، وتذويب علاقات القوة بين المواطنين المقرونة بفكرة تقرير المصير، هي بالأساس قدرة ظرفية ومشروطة بالسياق المحلي المحيط. ويتضمن هذا السياق درجة استقلال جماعات السكان الأصليين، ودرجة تماسك الشبكات المحلية لرأس المال الاجتماعي، ودرجة التزام الأطر المؤسسية الوطنية المنوط بها تجميع المطالب وترجمتها إلى مشروع وطني. إن كل هذه العوامل تؤثر على درجة تماسك حركات السكان الأصليين وقدرتها على التغيير الاجتماعي، حتى في ظل تمتعها بدرجة عالية من الالتزام المؤسسي داخلها (١٢). فعلى سبيل المثال، نتج عن العصيان المسلح لحركة الثاباتيستا بالمكسيك، وتوظيفها لأعمال العنف، العديد من الإصلاحات السياسية الجوهرية على مستويات الديمقراطية والعدالة الاجتماعية التي كثيرا ما نادت بها الحركة. حيث أنشأ الرئيس المكسيكي السابق زيديو Zedillo الهيئة الفيدرالية الانتخابية التي أسند إليها مهمة الإشراف على الانتخابات لضمان شفافيتها ونزاهتها، بدلا من وزارة الداخلية. وقد حطم بذلك واحدا من أسس استقرار نظام حكم الحزب الواحد المسيطر آنذاك، حيث كان التلاعب والتزيف الانتخابي هو سببا من أسباب استمرار حكمه. غير أن هذا التحليل يظل قاصرا، ما لم يتم إدخال متغيرات أخرى، مثل انتخاب رئيس جديد للمكسيك، مما قدم فرصة كبيرة للتغيير، ناهيك عن العامل الخارجي المتمثل في انضمام المكسيك لاتفاقية التجارة الحرة (النافتا) مع كندا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأت الأخيرة تضغط لدمقرطة النظام السياسي المكسيكي لتحسين صورة الشريك المكسيكي الجديد أمام الرأي العام الأمريكي (١٣).

وقد أدركت الجماعات الأصلية أن الدرب الأكثر فعالية لتنفيذ مطالبها على أرض الواقع هو التوجه نحو المسلك الدولي، وإجبار الحكومات الوطنية على الالتزام بالتزاماتها الدولية، مثل توقيع الاتفاقية ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية، والتي شملت حكومات دول المكسيك، وجواتيمالا، وكولومبيا، والإكوادور، وبوليفيا. وتلزم الاتفاقية هذه الحكومات بوقف مختلف أنواع سياسات الاستيعاب الثقافي، واحترام حقوق الشعوب الأصلية. وقد أسفر أسلوب الضغط من الخارج عن بعض التطورات الإيجابية، حيث اعتمدت المكسيك خطبا متعدد الثقافات، وإن كان في سياق استبدادي قبل عام ٢٠٠١. كما عقدت منظمات السكان الأصليين أيضا تحالفات استراتيجية مع أنصار المنظمات غير الحكومية في بلدان أخرى لتكثيف المزيد من الضغوط الخارجية على حكوماتها الوطنية (١٤).

في المنطقة إلى تشجيع التجارة والاستثمارات الهادفة لحماية البيئة، والتنمية المستدامة، فضلا عن الالتزام بإرساء العدالة الاجتماعية، والديمقراطية المحلية، والإسراع بوتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويكشف النفوذ السياسي لهذه الأنواع من الشبكات والمنظمات والحركات الإقليمية عن الظروف السياسية والاقتصادية الملحة التي تعاني منها مجتمعات أمريكا اللاتينية، كما يكشف عن هيمنة النموذج الليبرالي الغربي غير النصف للتنمية الذي كان بمثابة العامل المحفز لصعود حركات السكان الأصليين كرد فعل للتكاليف الاقتصادية والثقافية لسياسات الليبرالية الجديدة (١١).

### المتغير الثقافي/ المادي وحركات السكان الأصليين :

قبل الخوض في الحديث عن واقع حركات الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية، تجدر الإشارة إلى أن ثمة نظرة مزدوجة فيما يتعلق بالمدخل الوظيفي للمجتمع المدني المتبع في تحليل أدوار حركات التعبئة للسكان الأصليين، حيث يمكن أن يكون للمجتمع المدني أثر انشقاقي تقاسمي إلى جانب دوره في توحيد الجماعات. ففي الوقت الذي نظر فيه جرامشي إلى المجتمع المدني كساحة لدعم موازين القوى ومكان لمقاومة هياكل السلطة القائمة، ركز فوكو على تشكيل المجتمع المدني لوسط مؤسسي يعمل على إنتاج أيديولوجيا إقصائية تشجع على العنصرية والتفرقة بين الجنسين. وقام فوكو بتوسيع نطاق مفهوم السلطة وراء الأجهزة الرسمية للدولة، وأنكر أي فصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، بل وذهب إلى ما هو أبعد مما وصل إليه هيجل فيما يتعلق بالمنظور الوظيفي للمجتمع المدني. ففي الوقت الذي اتفقا فيه على الطابع الوظيفي التعليمي لمؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه في الوقت الذي أكد فيه هيجل أن الأمر يكون متماشيا مع الأهداف العامة والمنفعة المتبادلة بين الدولة والأفراد، أكد فوكو أن التعليم - الذي هو عند هيجل يخلق ويحدد هويات بعينها - هو في أحسن الأحوال أداة يتم التحكم فيها سياسيا، بحيث يكون وسيلة لإدارة الإدراك، واستعمار وسائط الفكر من خلال السيطرة على عقلية الأفراد، والعمل على تذويت آليات للحكم الذاتي، واستيعاب قواعد منظمات المجتمع المدني التي تعمل بدورها على توجيه سلوكيات الأفراد. وتستند النظرة لمنظمات وحركات السكان الأصليين في القارة الجنوبية إلى تحليل فوكو.

إن ترسيخ سياسات الليبرالية الجديدة، والأخذ بإصلاحات سياسية واقتصادية في أمريكا اللاتينية أصبح يهدد الأسس المادية والثقافية لجماعة السكان الأصليين. وقد أضحت المجتمع المدني يمثل ساحة لممارسة الليبرالية الجديدة لأحد أشكالها للحاكمة governmentality. فبرغم أن الخطاب العام للحركات الاجتماعية للسكان الأصليين يستند إلى قضايا الهوية، إلا أنها تتأثر بالهياكل المادية والسياسية والاقتصادية للسياقات الكلية الحاضرة لها، وهو ما تجاهلته أدبيات الحركات الاجتماعية

## المجتمع المدني ومسألة المخدرات .. نحو اقتراب لأمن الإنسان الصحي :

لا شك في أن مسألة إنتاج وتجارة المخدرات تعد من أكثر التحديات أمام مجتمعات أمريكا اللاتينية لدرجة إطلاق بعض التحليلات على مجتمعات ما بعد التحول الديمقراطي في أمريكا اللاتينية "ديمقراطيات المخدرات". فمع انتشار تجارة المخدرات في أمريكا الجنوبية، بما لها من تأثيرات مدمرة على الصحة العامة، والجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية، اقتضى الأمر انتهاج سياسات إنسانية للاستجابة لتحدي إنتاج المخدرات في القارة الجنوبية. ويعد "توافق روما" إطاراً مبتكراً للحوار والتعاون من أجل تعزيز وتنفيذ النهج الإنساني لسياسة مكافحة المخدرات، حيث وقّعه ٢٢ من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية. ويمثل "توافق روما" خطوة مهمة نحو اقتراب الصحة القائمة على علاج مشكلة المخدرات، ويعزز من الدور الفريد لجمعيات الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر في تشجيع دور واضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي لاعتماد نهج إنساني مبتكر لهذه المسألة الرئيسية ذات الصلة بالصحة

العامة. كما أكد "توافق روما" الدور الاستشاري للمجتمع المدني في مجال مكافحة المخدرات والتخطيط للسياسات والمبادرات الرامية إلى التخفيف من معاناة القطاعات الأكثر ضعفاً في المجتمع.

غير أنه لا تزال هناك حاجة ملحة لبذل مزيد من الجهود المجتمعية للضغط على صانعي السياسات لعلاج مسألة إنتاج وتهريب المخدرات بالقارة، حيث يكمن تحدي محاربة المخدرات في عدم قدرة رؤساء الدول اللاتينية -حتى هذه اللحظة- على اختراق المناطق "الحساسة" الخاصة بتجار وموزعي المخدرات. فالرئيس الكولومبي "الفارو يوريب"، على سبيل المثال، بالرغم من بزوغ شعبيته الكبيرة -نتيجة لتحول حكومته من الدفاع إلى الهجوم تجاه تجار المخدرات- فإنه فشل في اختراق معازل تجار المخدرات. خلاصة القول إن النصر في الحرب على المخدرات في أمريكا اللاتينية لن يتحقق بالمال والقوة المسلحة فقط، وإنما بالتغيير الثقافي، أي بممارسة الإقناع، كما حدث في سويسرا وهولندا (١٥).

## المراجع :

1- Alix van Sickle, "Building Support for Democracy in Latin America: A Role for Civil Society?", Paper prepared for the 2008 Annual Meeting of the Western Political Science Conference, San Diego California, [www.allacademic.com/meta/p237787\\_index.html](http://www.allacademic.com/meta/p237787_index.html) - 37k.

2- Mehran Kamrava & Frank O Mora, "Civil society and democratisation in comparative perspective: Latin America and the Middle East", Third World Quarterly, Vol 19, No 5, 1998

3- Gideon Baker, "From Structuralism to Voluntarism: the Latin American Left and the Discourse on Civil Society and Democracy, Contemporary Politics, Vol. 4, No. 4, 1998

4- Alix van Sickle, Op.cit.

5- Ra'! Zibechi, "Latin America's Social Movements Gain New Ground", Americas Policy Program Discussion Paper, June 14, 2005, [americas.irc-online.org/am/715](http://americas.irc-online.org/am/715) - 29k.

6- Sonia E. Alvarez, "Advocating feminism: The Latin American Feminist NGO 'Boom'", International Feminist Journal of Politics, 1:2 September 1999

7- "Women's Rights in Latin America and the Caribbean", Human Rights Watch Report, 2006

8- Sonia E. Alvarez, Op.cit.

9- Jennifer L. Johnson, "New Social Actors in Environment and Development in Latin America", [regionalworlds.uchicago.edu/NewActorsJohnson.pdf](http://regionalworlds.uchicago.edu/NewActorsJohnson.pdf).

10- Latin American Civil Society Joint Declaration on the Intergovernmental Working Group on Public Health, Innovation and Intellectual Property (ICWG), [www.cgiar.org/corecollection/docs/grpc17\\_april.2005pdf](http://www.cgiar.org/corecollection/docs/grpc17_april.2005pdf).

11- Richard L. Harris, "Latin America's Response to Neoliberalism and Globalization", Nueva Sociedad, NO. 214 March- Abril, .2008

12- Edward F. Fische, "Indigenous Peoples, Neo-liberal Regimes, and Varieties of Civil Society in Latin America", [api.ingentaconnect.com/](http://api.ingentaconnect.com/search;jsessionid=2g2av295eks3q.alexandra?title=)

[search;jsessionid=2g2av295eks3q.alexandra?title=](http://api.ingentaconnect.com/search;jsessionid=2g2av295eks3q.alexandra?title=).

١٣- شيماء السيد حطب، التحرير الاقتصادى والسياسى وتغير النظام الحزبى فى المكسيك (١٩٨٨ - ٢٠٠٠)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥.

14- Edward F. Fische, Op.cit.

15- Oscar Zuluaga, New Perspectives for Drug Policy in Latin America, [www.senliscouncil.net/documents/Zuluaga\\_Presentation\\_Rome\\_March\\_2007](http://www.senliscouncil.net/documents/Zuluaga_Presentation_Rome_March_2007)

## الجنرال ديفيد ماكيرنان

قائد قوة المساعدة الأمنية لحلف الأطلنطي في أفغانستان



"أفغانستان أكثر تعقيدا من العراق"

حوار :

يحيى غسانم

الجنرال ديفيد ماكيرنان ليس مجرد قائد قوة المساعدة الأمنية لحلف الأطلنطي في أفغانستان، وهي القوة العسكرية الرئيسية العاملة في البلاد، وليس مجرد جنرال يحمل أربع نجوم على سترته العسكرية، والتي تعني أنه باق له نجمة واحدة لكي يصل إلى أعلى المراتب العسكرية، وإنما هو جندي، تاريخ خبراته العسكرية زاحر بخدمة في مسارح عمليات امتدت عبر ثلاث قارات، والعديد من المناطق فيها، بداية من القارة الأمريكية، ومرورا بأوروبا في البوسنة والهرسك وكوسوفو، وعبورا بالعراق التي قاد فيها القوات البرية خلال غزو ٢٠٠٣، ووصولاً إلى أفغانستان التي تولى قيادة قوة "أيساف" بها في مايو ٢٠٠٨.

كان اللقاء مع الجنرال ماكيرنان في مقر قيادته بالعاصمة كابول، حيث جرى الحوار معه حول ما يميز مسرح العمليات في أفغانستان عن المسرح بالعراق على كافة الأصعدة: القبلية والعملياتية والاستخبارية، بالإضافة لاستطلاع معلوماته عن أعداد عناصر الطالبان داخل أفغانستان وفي منطقة القبائل، واستراتيجيته في التعامل مع طالبان. وفي هذا السياق، قال ماكيرنان إنه ليس لديه رقم محدد لعناصر المتمردين، مشيراً إلى أن المسألة تعتمد على تعريف المتمرّد، والذي يراه إنساناً لا يرغب في نجاح الحكومة الشرعية، وهو التعريف الذي يضم طالبان وتنظيمات متطرفة أخرى مثل الحج، وأخرى تعبر الحدود من منطقة القبائل مثل القاعدة، ناهيك عن مهربي المخدرات، والذين لا يرغبون هم الآخرون في نجاح الحكومة الأفغانية في مهمتها. وأوضح أن الاستراتيجية التي يفضلها للتعامل مع ظاهرة المتمردين تكتسب منظوراً إقليمياً، وهو ما يحتم ترتيب حل مع باكستان لمشكلة منطقة القبائل المتفاقمة بسبب عدم خضوعها لسلطة حكومية، والتي توفر ملاذاً آمناً للجماعات المتطرفة التي ترسل مقاتليها عبر الحدود إلى أفغانستان. وتحدث القائد الأمريكي عن أسلوب تحرك الجماعات المتطرفة، مشيراً إلى أنه يختلف باختلاف المناطق التي يتحركون بها، موضحاً أن هذه الجماعات تعتمد في تحركها على تواطؤ السكان تارة، وتخويف الآخرين تارة أخرى، وذلك في أقاليم مثل كونار ونورستان وناجرهار، ووصولاً إلى شمال شرق أفغانستان، في حين أن تحركها في أقاليم أخرى، مثل جودريز وباكتيكا وباكتيكا وخوست، يتخذ ديناميات مختلفة لممارسة التهديدات. وأكد ماكيرنان أن هذه الاختلافات في تحرك هذه الجماعات تؤكد التعقيد الذي يميز الساحة في أفغانستان.



- ما السر وراء تصاعد العنف الملحوظ خلال العام الحالي في شرق البلاد؟

● لقد رصدنا في الفترة الأخيرة وجودا متزايدا لمقاتلين لا يتحدثون اللغة البشتونية، ولا أيا من اللغات الأفغانية في تلك المنطقة، وهو ما يطرح التحدي المتمثل في منطقة القبائل التي توفر ملاذا آمنا لهذه الجماعات المتطرفة، وهو أيضا ما يجعلني لا أعتقد بوجود أمل في نتيجة إيجابية بدون التعامل مع المشكلة في منطقة القبائل.

● طالبان حكمت حتى

عام ٢٠٠١ بدعم من

المناطق الريفية وهو

أمر يحتاج إلى

سنوات لتغييره

- تحدثت عن أن أصل المشكلة الأمنية يتمثل في المشكلة القائمة في منطقة القبائل، إلا أنك لم تتحدث عن تصور الحل؟

إما من خلال تأمين خط الحدود، أو التوصل إلى حل مع باكستان، وأعتقد أن الحل يجب أن يأخذ الخيارين معا.

- ما هي رؤيتكم إزاء مساعي دول ترغب في الانضمام للتحالف الدولي في أفغانستان؟

● نحن نرحب بمشاركة أي دولة ترغب في الانضمام للتحالف لبناء مستقبل لأفغانستان، حيث إن ذلك سيظهر إرادة المجتمع الدولي لإعادة بناء هذا البلد.

- لا يمكن لأي حملة عسكرية أن يقدر لها النجاح من دون معلومات استخبارية على مستوى عال، خاصة في دولة مثل أفغانستان.. كيف تقيمون الدعم الاستخباراتي للعمل العسكري هنا؟ وإذا كانت لديكم مصادر بشرية، فما هي الإجراءات التأمينية التي تلجأون إليها في مجتمع قبلي عرقي يكون هناك دائما احتمال قوى بأن تعمل هذه المصادر لصالح الجانبين؟

● سؤال جيد، وبالنسبة لي، فإن أفغانستان دولة مركبة ومعقدة لعدة أسباب، من بينها تلك الشبكة من القبائل والعشائر، والتي تتميز بالتعقيد، خاصة لمن لا ينتمون لهذا البلد. ولذا، فإنك عندما تتحدث عن الدعم

الاستخباري لعملنا العسكري، فإنك تتحدث عن قائمة طويلة من أشكال هذا الدعم الذي يشمل الصور الجوية، وصور الأقمار الصناعية، وأنظمة رصد الاتصالات، بالإضافة إلى الاستخبارات القائمة على العناصر البشرية، وهي أهم أنواع المعلومات الاستخبارية لنا. وأستطيع أن أقول لك إن الغالبية العظمى من الأفغان يؤيدون الحكومة الشرعية، وبالتالي فإنهم لا يدعمون طالبان.

- هل تعتمدون على هذا التأييد لمواجهة احتمالات وجود عملاء ذوي وجوه متعددة وولاءات مزدوجة؟

● أنا مؤمن بأن غالبية الأفغان يرغبون في مستقبل أفضل، ويريدون حكومة شرعية توفر لهم متطلباتهم، وحريتهم، كما تضمن لهم أفغانستان آمنة، وبالتالي، فإنهم لا يرغبون في عودة طالبان للسلطة.

- هل لديكم أدلة محددة على أن غالبية الشعب ترغب في هذه الحكومة الشرعية؟

● دليلى على ذلك هو تجوالى في ربوع أفغانستان، ومناقشاتي مع الأفغان. وأعتقد أنه في حال إجراء استقصاءات رأى، فإن النتيجة ستتطابق مع رؤيتي.

- ما هي استراتيجيتكم في التحرك العسكري لمواجهة طالبان؟

● التحرك إزاء حركة التمرد المسلح يعتمد على تطهير كل منطقة يوجد بها المتمردون بالتعاون - إن أمكن - مع القوات الأفغانية، سواء من الجيش أو الشرطة، وذلك قبل أن تأتي مرحلة التشبث بهذه المنطقة لتوفير الأمن لمواطنيها، وبخول الحكومة المركزية للبدء في توفير الخدمات للسكان. وباختصار، فإن الاستراتيجية تتمثل في: التطهير، والتشبث، والبناء.

● القيود على العمل

القتالي لبعض الدول

المشاركة بالتحالف تقلل

من ميزاتها في مواجهة

العدو.. وأقترح على هذه

الدول إرسال مهندسين

وأطباء وطائرات نقل بدلا

من الجنود

- وما هي المرحلة التي تستحوذ على النصيب الأكبر من الجهد والمال من التحالف؟

● كل هذه المراحل مكلفة على كافة الأصعدة، إلا أن مرحلة التشبث تعد حاليا أصعب حلقات هذه الاستراتيجية، وذلك بسبب

عدم وجود قوات كافية في إطار قوة المساعدة الأمنية الدولية "إيساف" من ناحية، وقوات أمن أفغانية تسمح بدخول حكومة ذات كفاءة للبدء في التنمية من ناحية أخرى، بما يساعد على التشبث بكافة المناطق، وهو ما يدفعنا للعمل بجد على استكمال بناء الجيش، والحصول على مشاركات من دول أخرى في قوة "إيساف" فبدون التشبث، يمكن للعدو العودة مرة أخرى للمناطق نفسها.

● الاستخبارات البشرية

● هي الأهم ورفض

الشعب للمتمردين هو

التأمين ضد العملاء

المزدوجين

- ولكن ماذا تريدون أكثر من قوة دولية تضم ٧٥ ألف جندي، بما في ذلك القوة التي تحمل اسم "عملية دعم الحرية" لكي تفرضوا سيطرتكم؟

● كقائد لقوة المساعدة الأمنية الدولية، فإن تفويضى محدد بـ "إيساف" التي يبلغ عددها ٥٥ ألفا فقط، وبالتالي، فإني لا أتحدث عن قوة عملية دعم الحرية "أو إي إف".

- حسنا، ما هي حجم القوة التي تحتاجون إليها لتحقيق الهدف؟

● أنا ليس لدى، ولا أستطيع أن أعطيك رقما محددا، ولكن أستطيع أن أقول إننا ليس لدينا العدد الكافي حتى الآن. والمسألة ليست مجرد جنود، وإنما هي حكم رشيد وتنمية، وهي الأشياء التي يجب أن تعمل بشكل متواز لتحقيق أهداف التطهير، ثم التشبث، فالبناء.

- لقد توليتكم المسؤولية في العديد من المناطق المنكوبة بحروب، مثل البوسنة والهرسك والعراق.. طبقا لخبراتك الواسعة، ما الذي يميز مسرح العمليات في أفغانستان عن غيره من مسارح العمليات التي توليتها، وذلك بخلاف الطبيعة الجغرافية؟ وما هي التحديات الجديدة التي لم تواجهها في المسارح الأخرى؟

● بخلاف الطبيعة الجغرافية التي ذكرتها، فإن التحدي الأكبر هو التعقيد الذي تتميز به تركيبة أفغانستان وظروفها. فمن ناحية، هناك ندرة موارد في هذا البلد الفقير. ومن ناحية أخرى، فإن الأمية هنا تتجاوز نسبتها ٧٥٪ في المدن، في حين ترتفع خارج المدن لتصل في المناطق الريفية إلى أكثر من ٩٥٪، وهو ما يصعب من عملية التواصل مع الشعب. أيضا، فإنه مما يزيد الأمر صعوبة تلك الشبكة المتشعبة للقبائل والعشائر، والتي تتميز بالتعقيد على الصعيد العام، وحتى داخل القبائل نفسها، تلك القبائل التي تتقاطع عبر الحدود بين أفغانستان وباكستان. بالإضافة إلى هذه التحديات، فإن هناك تحديا آخر يتمثل في ذلك الجيل الكامل الذي لم يعرف في حياته شيئا سوى الحروب المتصلة. تلك هي أصعب التحديات التي تواجه عسكريا مثلي في هذه الحملة، وأتمنى أن تسمح لي الظروف بأن أستغل خبراتي السابقة في القيادة في هذه الحملة.

● استراتيجيتها هي

التطهير والتشبث

والبناء.. وأصعبها الثانية

لعدم وجود قوات كافية

- هل يتشابه التعقيد القبلي والعشائري هنا مع ذلك الذي تعاملت معه في العراق؟

● كلا، فالمسألة في أفغانستان أكثر تعقيدا بكثير.

- وما هي أكثر هذه المسارح عصيانا على التغيير؟

● لا أدري ما هي الأكثر عصيانا عن الأخرى، ولكنني أعرف يقينا أنه يوجد عامل مشترك بينها جميعا، ألا وهو العنف، وأن مجموعة معينة من السكان تكره الأخرى.

- خلال شهر سبتمبر الحالي، سينتقل الجنرال ديفيد بترايوس، قائد القوات الأمريكية في العراق، لتولى مسؤولية القيادة المركزية التي تقع أفغانستان في دائرة مسؤوليتها .. فهل جاء ذلك بسبب ما يقال عن نجاح تكتيكة في تأسيس مجالس الصحوة في العراق؟ وهل هذا يعني أنه سيعمل على تطبيق التكتيك نفسه في أفغانستان بإنشاء مجالس لصحوتها؟

● لا أستطيع أن أجيب على ذلك، فإنني لم أتحدث مع الجنرال بترايوس عن أفغانستان حتى الآن، ولكنني أستطيع أن أقول إن الرجل جندي ذو كفاءة كبيرة، وهو قائد على مستوى عال، وهذا هو السبب في اختياره قائدا للقيادة المركزية. وأنا لست على علم بالخبرات التي اكتسبها من العراق، والتي سيطبقها في أفغانستان، خاصة أن الظروف مختلفة، ولكن المؤكد أنه توجد تكتيكات ومبادئ قيادية يمكن استخدامها. وأنا أعلم أن الجنرال بترايوس قائد ذكي، وإنني على يقين بأنه سيعرف كيف يمكن الاستفادة بالخبرات والدروس السابقة.

● الجنرال بترايوس  
قائد ذكي ولا أعلم  
الخبرات التي اكتسبها  
بالعراق وسيطبقها  
في أفغانستان

- ولكن هل يمكن تطبيق نموذج "مجالس صحوة" الأنبار بالعراق في أفغانستان؟

● أعتقد بوجود حاجة ملحة للاستعانة بدور أمني للقبائل في مناطقها، تلك القبائل التي تلعب دورا كبيرا في هذا المجتمع. وأنا في هذا المقام، لا أتحدث عن إنشاء ميليشيات مسلحة، فالجانب المسلح سيكون مؤسسات، مثل الجيش والشرطة والحكومات محلية. أما القبائل، فإن إشراكها سيكون بهدف أن تكون جزءا من الحل الأمني في المستقبل. ونحن، على كافة مستويات القيادة العسكرية، على اتصال دائم طوال الوقت مع زعماء القبائل.

- هناك دول مشاركة في التحالف، وأخرى ترغب في الانضمام لديها محظورات على مشاركة قواتها في عمليات قتالية، مثل ألمانيا واليابان. وفي حوار سابق لنا مع مسئول في حلف الناتو، أكد أن أفراد دول بعينها في التحالف يتحمل عبء الخسائر البشرية العالية قد يؤدي إلى توترات داخل التحالف .. ما هي رؤيتكم إزاء هذه القضية؟

● نحن نعتقد بأن القيود على العمل القتالي، لدى قوات بعض الدول، تعكس التوجه السياسي في هذه الدول، بقدر ما تعكس مدى دعم الرأي العام للمشاركة. في الوقت ذاته، فإنه عندما تأتي المشاركة العسكرية مصحوبة بمحظورات، فإنها تقلل من المميزات التي لدينا في مواجهة العدو، تلك المميزات التي تتمثل في القيادة والتحكم، والاستخبارات، والقدرة على التحرك السريع، والإمكانات اللوجيستية، وحجم النيران. ومرة أخرى، أنا أرحب بأي مشاركة، ولكنني أقترح على هذه الدول التي لا تبغى المشاركة في الأعمال القتالية ألا ترسل جنودا، وإنما أن تكون مشاركتها العسكرية طبية، أو هندسية، أو في مجال النقل الجوي، أو في مجال التدريب الشرطي، أو التمويل.

- كيف ستعرفون أن الحكومة الأفغانية قد أصبحت قادرة على الأخذ بزمام الأمور؟

● أفضل طريقة لمعرفة ذلك من خلال الشعب الذي سيقول كلمته خلال الانتخابات التي ستجرى في عام ٢٠٠٩. وهناك أيضا استطلاعات الرأي التي يمكن إجراؤها. في الوقت ذاته، توجد مؤشرات، مثل التقدم الحادث على البنية الأساسية على كافة الأصعدة، سواء في مؤسسات الدولة أو الخدمات.

- من الذي سيكون عليه أن يقول لقوة المساعدة الدولية "آيساف": شكرا يمكننا الاعتماد على أنفسنا الآن؟

● أعتقد أنها الحكومة، وبناء على إرادة الشعب الأفغاني، وذلك عندما يبلغ مرحلة يشعر فيها بأنه بات على كفاءة وقدرة على الاكتفاء بالذات بأنفسهم.

- بالرغم من الإنجازات التي حققتها الحكومة الأفغانية بالتعاون معكم، فإنكم تحدثتم عن أن بعض الجماعات المتطرفة تعمل أحيانا بالتواطؤ مع السكان .. كيف يستقيم ذلك؟

● لا تنس أنه قبل عام ٢٠٠١، كانت طالبان تحكم أفغانستان، وبدعم من جانب من السكان، خاصة في المناطق الريفية، وهو

الأمر الذي لا يمكن تغييره في عام أو اثنين. ولذا، فإنه لا تزال توجد جيوب من السكان تؤيد المتمردين لأسباب قبلية وعائلية، وفي أحيان أخرى لقيام طالبان بدفع الأموال، إلا أن الغالبية لا يريدون استعادة طالبان السلطة.

- هل يمكن أن يكون أحد أسباب استمرار تأييد البعض لطالبان الضحايا من المدنيين الأبرياء ممن يسقطون بنيران قوة المساعدة الدولية "أيساف"؟

● نحن نشعر بالقلق طوال الوقت إزاء هذه الأحداث، التي أحقق فيها على الفور، بهدف ضمان عدم التكرار. ولكن يجب لفت النظر إلى أن الطرف الآخر لا يقتل المدنيين عن طريق الخطأ، وإنما يستهدفهم في كثير من الأحيان عن عمد.

- ما الإجراءات التي تتخذونها لتقليل مخاطر احتمال حيازة المتمردين صواريخ محمولة مضادة للطائرات؟

● نحن على حذر من هذه المخاطر، ولدينا المعدات والتكتيكات لمواجهتها.

- تردد وجود شراكة وتعاون بين روسيا وقوة المساعدة الدولية "أيساف" التابعة للناتو .. ما حقيقة هذا

التعاون؟

● حسب معلوماتي، فإنه لا توجد شراكة، وأترك الحديث عن إمكانية وجودها في المستقبل لمن هم في مواقع أعلى مني من صناع السياسة.

# قضايا السياسة الدولية

الاتحاد من أجل المتوسط



قضايا انبوهية



ايران والولايات المتحدة



سوريا



باكستان



فى الشان السودانى



# الاتحاد من أجل المتوسط

## الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو - متوسطية



جاء انعقاد القمة التأسيسية لـ "الاتحاد من أجل المتوسط" Union for the Mediterranean في باريس في الثالث عشر من يوليو ٢٠٠٨ بتتويجا للمساعي الحثيثة التي بذلها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي من أجل إطلاق هذا التجمع الإقليمي الجديد، وذلك بعد سجالات أوروبية طويلة وتحفظات عربية عديدة.

\* أولا - مراحل التأسيس :

مشروع ساركوزي حول الاتحاد المتوسطي :

إن التاريخ الشخصي للرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي كان من المفترض أن يدفعه إلى الاهتمام بأوروبا الشرقية، إلا أن ولعه بالمتوسط، حتى قبل وصوله إلى الإليزيه، هو الذي يفسر خطابه التأسيسي في مدينة "طولون" قبل أشهر من الانتخابات، حينما طرح - وللمرة الأولى - مشروع إنشاء "الاتحاد المتوسطي". "Mediterranean union" لويعد إعلان فوزه في الانتخابات في مايو ٢٠٠٧، عاد الرئيس الفرنسي ليؤكد هذا المشروع كهدف من الأهداف ذات الأولوية التي يسعى إلى تحقيقها.

وقد ارتكزت فكرة "ساركوزي" على إنشاء اتحاد إقليمي يكون مقصورا على البلدان المطلة على المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية، وأن يكون له إطار مؤسسي أقوى من إطار "عملية برشلونة". وقد ارتكز مشروع "الاتحاد المتوسطي" -

وجدير بالذكر أن هذا الكيان الجديد قد طرح في بدايته - كمشروع فرنسي خالص - من قبل الرئيس "ساركوزي" تحت اسم "الاتحاد المتوسطي" Mediterranean Union في خطوة فسرهما البعض بأنها تعكس سعي باريس لتعزيز دورها في المنطقة المتوسطية. وقد تركزت فكرة "ساركوزي" على إنشاء اتحاد إقليمي يكون مقصورا على البلدان المطلة على البحر المتوسط، ويستثنى البلدان الأوروبية الشمالية. وقد أثارت دول جنوب المتوسط العديد من الشكوك حول هذا المشروع، إلا أن المعارضة الأكثر قوة قد جاءت من قبل الدول الأوروبية، حيث تزعمت ألمانيا حملة معارضة لمشروع ساركوزي المتوسطي، الأمر الذي دفعه إلى خفض سقف طموحاته وتقديم تنازلات وذلك من أجل الفوز بالموافقة الأوروبية. وخلال القمة الأورو - متوسطية التي عقدت في باريس بتاريخ ١٣ يوليو، تم إطلاق "الاتحاد من أجل المتوسط". وقد تضمنت وثيقة البيان الختامي المشترك الصادر عن القمة الأهداف التي يسعى الاتحاد إلى تحقيقها، والمشاريع الإقليمية ذات الأولوية واليات وأجهزة الاتحاد.

(٥) دبلوماسية بجامعة الدول العربية .



إلى هذه الاعتبارات، يرى العديد من المراقبين السياسيين في هذا المشروع استراتيجية مبيتة للرئيس الفرنسي بهدف تحديد تركيا لمنعها من الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب ذلك، يعمل المشروع الفرنسي على ضم إسرائيل في مشاريع إقليمية لتصبح بذلك واقعا أمام الدول العربية الأخرى التي لا تزال ترفض التطبيع مع الدولة العبرية.

وبالرغم من الشكوك التي أثارها العديد من دول جنوب المتوسط، إلا أنه قد لوحظ أن المعارضة الرئيسية للمشروع قد جاءت من قبل الدول الأوروبية، حيث تزعمت ألمانيا حملة المعارضة، وانضمت إليها هولندا وبلدان أوروبا الشرقية. فقد وجهت المستشار الألمانية "انجيلا ميركل" انتقادات حادة لمشروع "ساركوزي"، معربة عن مخاوفها من أن يؤدي إلى تفكيك كيان الاتحاد الأوروبي، ومؤكد ضرورة أن يكون التعاون المشترك لبعض دول الاتحاد الأوروبي مفتوحا للجميع، وأن يحظى بموافقة الجميع. وانتقدت على وجه التحديد مسألة مشاركة دول قليلة من الاتحاد الأوروبي دون باقي الدول في "الاتحاد المتوسطي"، على الرغم من أنها ستشارك بتمويل من الاتحاد الأوروبي في النهاية، وهو ما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين الدول في الاتحاد.

وقد أعربت سلوفينيا - التي تولت رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ - عن معارضتها لمشروع "ساركوزي"، على اعتبار أنه يحمل تعارضا مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ودعت في هذا الشأن إلى ضرورة الإبقاء على الإطار الراهن للتعاون الأورو - متوسطي ممثلا في عملية برشلونة.

وقد جاءت المعارضة أيضا من جانب الضفة الشمالية للمتوسط، خاصة إسبانيا وإيطاليا، فهما على الرغم من تأييدهما المبدئي للمشروع، إلا أنهما تشعران بضيق شديد من أفراد باريس باللعب بالورقة المتوسطية ومسااعيها لاحتلال مركز الزعامة في المنطقة المتوسطية. فقد كشفت مصادر مطلعة عن أن تصريحات وزير الخارجية الإسباني حول الإشادة بالمشروع الفرنسي تخفي قلقا واسعا في أوساط الحكومة الإسبانية، وحتى المعارضة، من دخول باريس مع إسبانيا على خط التنافس والتصارع للسيطرة على الأسواق المغاربية، ناهيك عن خوف مدريد من تقاطع المشروع الفرنسي بشكل جوهري مع عملية برشلونة للشراكة الأورو - متوسطية. ومن ناحيتها، التزمت روما بالصمت إزاء المشروع، وإن عبرت عن تأييدها المبدئي له، فهي لا تنظر بعين الارتياح إلى الأفراد الفرنسيين بالزعامة.

وقد عارضت تركيا أيضا المشروع، واعتبره مسئولوها بمثابة فخ للإيقاع بالأتراك وإخراجهم عن مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفقا لرؤية الرئيس "ساركوزي" - على مبدئين أساسيين هما: الندية في التعاون بين مختلف الأطراف، حيث تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله أما المبدأ الثاني، فيتمثل في الهندسة المتغيرة، بمعنى أن تنفيذ أي مشروع مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه.

وقد أطلق مشروع "الاتحاد المتوسطي" خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقده زعماء كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٧. وقد صدر من هذا المؤتمر ما يسمى بـ "نداء روما" الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر يتم عقده في باريس في يوليو ٢٠٠٨ لطرح الرؤية الشاملة حول "الاتحاد المتوسطي". وقد انطلقت الرؤية الساركوزية لأهمية إنشاء هذا التجمع الإقليمي الجديد من عدة اعتبارات داخلية وخارجية. وبالنسبة للاعتبارات الداخلية، فتتمثل في إعادة بناء النظام الفرنسي على أسس أكثر كفاءة وفعالية باستلهام روح وآليات النموذج الأنجلو - ساكوني، وإغلاق الباب أمام الهجرة غير الشرعية، خاصة القادمة من العالمين العربي والإسلامي، وفتحه فقط أمام هجرة منتقاة للكفاءات تتناسب واحتياجات فرنسا الديموجرافية والاقتصادية، هذا إلى جانب إعادة تأهيل ودمج الأجانب المقيمين في فرنسا للتأقلم مع أنماط القيم السائدة في المجتمع الفرنسي. وفيما يتعلق بالاعتبارات الخارجية، فتتمثل في الرغبة الفرنسية في القيام بدور المهيمن الإقليمي داخل حوض المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط هي منطقة نفوذ قديمة تريد فرنسا دخولها من جديد، هذا إلى جانب مساعي "ساركوزي" لاستعادة الحضور الفرنسي في منطقة المغرب العربي، بعد سنوات من التراجع والتباعد، ولمواجهة تنامي النفوذ الأمريكي والصيني في هذه المنطقة، والمتجسد بشكل أساسي في مشروعات واستثمارات أمريكية وصينية عملاقة. ومن ضمن الاعتبارات الخارجية أيضا رغبة فرنسا في استعادة موقعها ومكانتها داخل البنية العسكرية لحلف الأطلسي، ولا يعني هذا التسليم بطموحات الهيمنة الأمريكية، وإنما المساعدة في بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب تلعب فيه أوروبا - بقيادة فرنسا - دور الشريك للولايات المتحدة، وليس دور التابع. وبالإضافة إلى التحديات التي يمثلها النظام الدولي الراهن الأحادي القطبية، فهناك تحد آخر من داخل أوروبا نفسها قد دفع فرنسا إلى إطلاق مشروع "الاتحاد المتوسطي"، ألا وهو النفوذ الألماني المتزايد والمتسع نطاقا بعد إعادة توحيد ألمانيا، وبعد وراثتها النفوذ السوفييتي في معظم دول أوروبا الشرقية (الشيوعية سابقا). وما كان لفرنسا بالطبع أن تحافظ على الحد الأدنى من قوتها الإقليمية داخل أوروبا عن طريق مزاحمة ألمانيا في منطقة نفوذها الجديدة، وإنما فقط من خلال صلتها بمنطقة نفوذها السابقة في المتوسط في جنوبه وشرقه على وجه التحديد، وهي الصلة التي يحاول "ساركوزي" إعادة تفعيلها وتوطيدها من خلال طرحه لمشروعه الخاص بـ "الاتحاد المتوسطي". وبالإضافة

## المجلس الأوروبي يقر "الاتحاد من أجل المتوسط"

وفي ضوء المعارضة الأوروبية الشديدة للمشروع الفرنسي حول "الاتحاد المتوسطي"، والتي قادتها ألمانيا، الأمر الذي أُنذر بحدوث أزمة سياسية بين البلدين، سعت القيادة الألمانية إلى ممارسة ضغوطها بهدف وضع المشروع برمته تحت إشراف الاتحاد الأوروبي بكامل أعضائه. وخلال اجتماع عقدته المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل مع الرئيس الفرنسي في هانوفر في شهر مارس ٢٠٠٨، تم التوصل إلى حلول وسط، حيث اضطر "ساركوزي" إلى تقديم تنازلات بهدف الفوز بالموافقة الأوروبية على مشروعه. وقد تم الاتفاق على تعديل اسم المشروع ليكون اسمه الجديد هو "الاتحاد من أجل المتوسط".

### The Union for the Mediterranean

وخلال اجتماع المجلس الأوروبي الذي عقد يومي ١٣ و١٤ مارس ٢٠٠٨ في بروكسل، أقر قادة الاتحاد الأوروبي مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، وأصروا على أن يكون الاسم الرسمي للاتحاد هو: "عملية برشلونة .. اتحاد من أجل المتوسط"، في إشارة إلى أن هذا الاتحاد جزء من عملية برشلونة، وأنه لن يكون بديلا عنها، وإنما مكمل لها. وهكذا، انصاع "ساركوزي" للمطلب الأوروبي بدمج الاتحاد الجديد ضمن مسار برشلونة، بحيث يمكن اعتباره امتدادا له أو - على أقل تقدير - تفعيلا له، بعد أن أصابه الجمود بسبب تعثر عملية السلام في الشرق الأوسط.

والواقع أنه قد لوحظ وجود مفارقة كبرى بين طريقة التعاطي الأوروبي وطريقة التعاطي العربي مع مشروع ساركوزي المتوسطي. فبينما أسفرت التفاعلات الأوروبية حول هذا المشروع عن صيغة توفيقية بين المصالح الأوروبية المتباينة بل والمتعارضة، نجد أن التفاعلات العربية لم تتمكن من التوصل إلى رؤية مشتركة تجاه المشروع الفرنسي - الأوروبي.

وفي إطار الجهود المبذولة لتنسيق المواقف العربية إزاء الاتحاد الجديد، عقد وزراء خارجية وممثلو كل من مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان والأمين العام لجامعة الدول العربية، اجتماعا بالقاهرة في ٢٤ مايو ٢٠٠٨، وقد ترأس الاجتماع وزير الخارجية المصري/ أحمد أبو الغيط. وقد أجرى الوزراء مناقشة متعمقة لموضوع "الاتحاد من أجل المتوسط"، بما في ذلك مسألة مشاركة جامعة الدول العربية في هذا الاتحاد بصفة مراقب، واستضافة الجنوب لمقر الأمانة العامة للاتحاد. وتحديث مصادر في هذا الشأن عن إمكان استضافة المغرب أو تونس للمقر. وقد تم خلال هذا الاجتماع الاتفاق على أن تعد القاهرة - باعتبارها المنسق العربي - ورقة يتم طرحها في الاجتماع العربي - الأوروبي في ٩ و١٠ يونيو ٢٠٠٩ في سلوفينيا. وقد

أشار وزير الخارجية المصري في هذا الشأن إلى أن الطرح العربي سيكون طرحا متطورا، وأنه ليس طرحا نهائيا.

وقد أثار مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" العديد من التحفظات من قبل العديد من الدول العربية، مخافة أن يكون هذا الاتحاد الجديد مظلة للتطبيع والتعاون مع إسرائيل، وهو ما ترفضه الأطراف العربية قبل تحقيق التقدم المنشود في عملية السلام. كما أثارت البلدان العربية عدة تساؤلات حول الهيكل التنظيمي للاتحاد وشكل المؤسسات ومصادر تمويله، ونمط اتخاذ القرارات فيه. وفي هذا الإطار، كانت الجزائر قد أعربت عن تحفظها على الكيان الإقليمي الجديد، وأكدت مصادر دبلوماسية أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لم يحدد أو يحسم بشكل نهائي موقف الجزائر من الاتحاد. وخلال اجتماع منتدى دول المتوسط، الذي عقد في العاصمة الجزائرية في ٦ يونيو ٢٠٠٨ - وتمحورت أعماله فقط حول موضوع الاتحاد من أجل المتوسط - أعلن وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلس" أن بلاده تنتظر "توضيحات" حول الاتحاد قبل إعلان مشاركتها في قمة باريس التي سيعلم خلالها رسميا عن تأسيس الاتحاد. وأضاف أن الغالبية العظمى من الدول المشاركة في هذا المنتدى لديها تساؤلات حول هذا الاتحاد الجديد، بما في ذلك مسمى "الاتحاد" ذاته، على اعتبار أنه يضع الدول الشمالية والجنوبية الأعضاء فيه على قدم المساواة، وهو الأمر الذي يتناقض مع الواقع، حيث إن علاقات دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط غير متوازنة. وقد أشار وزير الخارجية الجزائري إلى أن الشعوب العربية تبحث عن إيضاحات حول نتائج مشاركة إسرائيل في عضوية هذا الكيان الجديد. وأكد أن أي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل ينبغي أن يركز على مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وبالنسبة لليبيا، فقد أعلنت رفضها للاتحاد الجديد، حيث وصف عقيدتها معمر القذافي - خلال القمة العربية الصغيرة المنعقدة في طرابلس في ١٠ يونيو ٢٠٠٨ - هذا الاتحاد بأنه "إهانة للعرب والأفارقة"، وأن الدول، سواء الأعضاء في جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي، لن تخاطر بتمزيق وحدتها العربية أو الإفريقية مقابل الانضمام لهذا التجمع الإقليمي الجديد. وقد اقترح العقيد في هذا الشأن أن يتم التعاون بين أوروبا ودول المنطقة عبر جامعة الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي، خصوصا أن التعاون الأورو-متوسطي، متمثلا في مسار برشلونة، قد سبق أن واجه فشلا ذريعا.

وعلى الرغم من اقتراب موعد انعقاد القمة التأسيسية للاتحاد في باريس، فقد لوحظ غياب موقف عربي موحد ومحدد مبني على المصالح المشتركة. وزيادة على ذلك، ثارت الانقسامات العربية حول بعض المناصب القيادية وتوزيع الأدوار داخل الاتحاد. فعلى سبيل المثال، ثارت الخلافات العربية، خاصة بين تونس والمغرب، حول من يستضيف الأمانة الدائمة للاتحاد. وهكذا، شاركت الدول العربية المعنية في قمة باريس، كل وفق أجندته الخاصة، وفي ظل غياب أجندة عربية مشتركة.

## انتقاد القمة التأسيسية للاتحاد من أجل المتوسط :

وقد تم إطلاق مشروع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل رسمي في قمة باريس المعقدة في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ بحضور قادة أو ممثلين ٤٣ دولة وقد ترأس الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي رئيس الاتحاد الأوروبي التجمع المتوسطي الجديد وشركه في الرئاسة الرئيس المصري حسني مبارك ممثلاً لدول جنوب المتوسط وقد تناولت القمة عبر أربع جلسات عمل موضوعات البيئة والطاقة والأمن الغذائي والحماية المدنية والحوار السياسي وقد أصدرت قمة باريس في ختام أعمالها بياناً مشتركاً، تم خلاله تأكيد أن هذه المبادرة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الأورو - متوسطية مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأزمة العالمية في مجال الأمن الغذائي، وتدهور الوضع البيئي، والعنف والهجرة، ومكافحة الإرهاب والتطرف، والارتفاع بالحوار بين الثقافات وقد شدد البيان الختامي على أهمية المشاركة الفاعلة للمجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص في تنفيذ عملية برشلونة. اتحاد من أجل المتوسط كما أكد تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال تطوير توسيع المشاركة في الحياة السياسية والالتزام الكامل بحقوق الإنسان وبالحرريات الأساسية وقد أكد رؤساء الدول والحكومات من خلال البيان المشترك، مجدداً إدانتهم للإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، وعزمهم مكافحة والقضاء عليه كما ركزوا أيضاً على أهمية تعزيز الهجرة الشرعية والخاصة لإدارة منظمة ومكافحة الهجرة غير الشرعية. وقد أقر الصراع العربي - الإسرائيلي بظلاله على القمة، حيث اتى خلاف إسرائيلي - فلسطيني حول إحدى الفقرات التي تنال تعديل على البيان الختامي المشترك فبينما أصر الجانب الإسرائيلي على إدراج عبارة دولة للشعب اليهودي، فقد عارض الجانب الفلسطيني إدراج هذه العبارة. وعليه فقد اكتفى البيان بالتأكيد مجدداً على دعم القمة لعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. وفقاً لما ورد في الاجتماع الوزاري البعري - متوسطي في لشبونة (نوفمبر ٢٠٠٧) ووفقاً لعملية أنابوليس وتحدد الإشارة إلى عدم تطرق البيان للحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني أو إلى حل قائم على إنشاء دولتين، ناهيك عن عدم إشارته على وجه الإطلاق إلى مبادرة السلام العربية وقد اكتفى البيان بتعهد الأطراف بالسعي إلى إقامة منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات الإيصال

## ثانياً - الأهداف والأعضاء :

وتتمثل أهداف الاتحاد في فتح مرحلة جديدة من التعاون في المتوسط بإضفاء انطلاقة جديدة على العملية التي بدأت في برشلونة في ١٩٩٥، ومن ثم تطوير عملية برشلونة لتصبح شراكة حقيقية بين الشمال والجنوب ويستهدف الاتحاد

بالإضافة إلى التعاون القائم بالفعل، دعم التقارب بين المشاركين عن طريق تطوير مشاريع جديدة ملموسة ذات بعد إقليمي وتكمن القيم الثلاث المضافة لتجمع اتحاد من أجل المتوسط بالمقاييس التي عملية برشلونة الحالية فيما يلي رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الأوروبي بشركائه المتوسطيين والعمل على تحسين تقاسم المسؤولية في إطار العلاقات متعددة الأطراف وتعزير المشاركة في اتخاذ القرارات بين الأعضاء. وأخيراً إطلاق مشاريع كبرى ملموسة موحدة ذات بعد إقليمي تكون مفتوحة لجميع الشركاء المهتمين ويحري تنفيذها وفقاً لهذا الهندسة المتغيرة مع إشراك القطاع الخاص وتمثل المشاريع الإقليمية ذات الأولوية في إزالة التلوث في البحر المتوسط بما في ذلك المناطق الساحلية والمناطق المحيطة المحمية، وتطوير الطرق السريعة البحرية والصيرة وتمكنة متوسطية للحماية المدنية وللوقاية من المخاطر الطبيعية (الحرائق، الهزات الأرضية، الفيضانات) والطاقت المدينة والعمل على إعداد خطة شاملة متوسطية، والتعميم العالي والبحث وإنشاء جامعة أورو - متوسطية (مقرها في ملوغيما)، تسهم في الفهم المتبادل بين الشعوب، والمبادرة المتوسطية لتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة ويأتي تمويل هذه المشروعات الإقليمية، التي أقرتها قمة باريس الأخيرة بشكل أساسي من المصادر التالية : القطاع الخاص، مساهمات من موازنة الاتحاد الأوروبي ومن كل الشركاء، مساهمات من مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية، آلية الاستثمار والشراكة المتوسطية، ومخصصات أداة شراكة الحوار الأوروبية

وفيما يتعلق بأعضاء التجمع الإقليمي الجديد نجد أن الاتحاد من أجل المتوسط يشمل جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (٢٧ بلداً) والأعضاء والمراقبين في مسار برشلونة الأورو - متوسطي الذي انطلق في سنة ١٩٩٥ وهم تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - ليبيا - مصر الأردن - السلطة الفلسطينية - إسرائيل - لبنان - سوريا - تركيا - البانيا. هذا بالإضافة إلى بلدان أخرى مطلة على المتوسط هي كرواتيا - البوسنة والهرسك - الجبل الأسود وإمارة موناكو

## ثالثاً - البات وأجهزة الاتحاد :

أقرت قمة باريس وضع البات وهيكل مؤسسية جديدة تسهم بشكل جوهري في تعزيز تقاسم المسؤوليات وتمثل هذه البات فيما يلي

١- رئاسة مشتركة دورية للاتحاد بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ونظيره من الدول المتوسطية غير الأوروبية وسيطبق مبدأ الرئاسة المشتركة على القمة وعلى كل الاجتماعات الوزارية ولقاءات كبار المسؤولين وفي الأمانة العامة واللجنة المشتركة الدائمة واجتماعات الخبراء وقد تقرر أن تعقد قمة الاتحاد كل سنتين، على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي

ودولة متوسطة من خارجه ، بينما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد سنويا .

\* امانة او سكرتارية مشتركة تتولى تحديد المشروعات ومتابعتها وتشجيعها وكذلك البحث عن شركاء . وتعمل الامانة على تأمين التشاور الميداني مع كل الهياكل ، بما في ذلك عبر اعداد وثائق العمل لهيئات صنع القرار . وتتمتع الامانة بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل . وتكون المهمة الموكلة للامانة ذات طابع تقني ، بينما يواصل وزراء الخارجية وكبار الموظفين تحمل المسؤولية السياسية .

\* وتتولى اللجنة المشتركة الدائمة - ومقرها بروكسل - الاعداد والتحضير لاجتماعات كبار الموظفين وتأمين المتابعة المناسبة لها ، كما يمكن ان تمثل آلية رد فعل سريع اذا طرأت أية ظروف استثنائية تستدعي تشاور الشركاء الأورو - متوسطيين .

\* ويواصل كبار الموظفين اجتماعاتهم الدورية لتحضير الاجتماعات الوزارية ، بما في ذلك المشروعات التي تحتاج للموافقة ورصد وتقييم التقدم المنجز في جميع الجوانب الخاصة بعملية برشلونة .. اتحاد من أجل المتوسط ، وعرض برنامج العمل السنوي على وزراء الخارجية .

#### رابعا - الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو - متوسطة :

لا شك في أن تأسيس مشروع عملاق على هذا النهج لا يمكن توافره عناصر النجاح له إلا في ظل مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط ، يصاحبه شفافية ونوايا صادقة من الجانب الأوروبي للتعاون مع دول جنوب وشرق المتوسط ، وفقا لمبدأ المساواة في تبادل المنافع والمصالح . وعليه ، فمن المرجح أن يواجه هذا الاتحاد الجديد العديد من التحديات ، نتيجة لاعتبارات إقليمية ودولية واعتبارات أخرى مرتبطة بطبيعة تأسيس هذا التجمع الإقليمي الجديد ونوعية المشروعات التي سيتم التركيز عليها . وتتمثل تلك الاعتبارات الإقليمية والدولية في الفوارق العظيمة بين أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وشرقه ، الأمر الذي دفع الكثيرين إلى القول إن الاتحاد الجديد سيكون مختل التوازن لصالح أوروبا ، وإن الجانب الأوروبي في الغالب سيملي شروطه وسيكون ذلك على حساب مصالح دول جنوب المتوسط . هناك أيضا موقف دول شرق أوروبا - الأعضاء في الاتحاد الأوروبي - والتي قد تسعى بدورها إلى عرقلة مسيرة الاتحاد الجديد ، خشية أن يؤدي ذلك التجمع الإقليمي الجديد إلى تحييد موارد الاتحاد الأوروبي المالية واهتماماته السياسية من منطقتهم إلى حوض البحر المتوسط . أضف إلى ذلك اعتبار استمرار النزاع العربي - الإسرائيلي ، وهو ما يتعارض مع عملية تطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية ، فضلا عن استمرار الاحتلال العسكري

الإسرائيلي ، وتصاعد معدلات العنف .. كل هذه الأمور ستؤثر بشكل مباشر على أمن واستقرار منطقة المتوسط ، ومن ثم ستعكس سلبيات على عمليات التعاون ومشروعات التنمية المشتركة . ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار الدور الأمريكي في هذا الشأن ، حيث إن واشنطن ستسعى بدورها إلى وضع العراقيل أمام نجاح تجمع "الاتحاد من أجل المتوسط" ، على اعتبار أنه يتعارض مع مصالحها في المنطقة ، وينافس مشروعا العملاق الخاص بـ "الشرق الأوسط الكبير" .

وبالإضافة إلى هذه الاعتبارات الإقليمية الدولية ، فهناك اعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة هذا التجمع الجديد وتوجهاته وأهدافه الجوهرية ، حيث نجد أن تركيز الاتحاد انصب على المشاريع الاقتصادية بشكل أساسي وتجاهل قضايا الإصلاحات السياسية والديمقراطية وحقوق الإنسان ، الأمر الذي يؤدي إلى التركيز على الجانب الاقتصادي من مسار برشلونة ، بينما سيكون الجانب السياسي مركزا على القضايا الأمنية التي تهم الجانب الأوروبي فقط ، مثل قضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية ، ومن ثم لا وجود لمشروعات تتعلق بالمجتمع المدني أو حقوق الإنسان . ويؤدي ذلك في مجمله إلى الشك أيضا في صدق النوايا في أبعاد المشاريع المطروحة للتعاون والشروط التي قد تحمل في طياتها نسبا متفاوتة من التدخل في الشؤون الداخلية لدول جنوب المتوسط .

هناك أيضا العديد من الشكوك تحيط بمستقبل الاتحاد الجديد ، خاصة ما يتعلق بدور إسرائيل ، إذ يرى البعض أن عضوية إسرائيل في هذا الكيان الجديد ستتيح لها بشكل تلقائي علاقات اقتصادية وتجارية مع باقي دول الاتحاد ، الأمر الذي سيوفر على الدولة العبرية جهودها الدبلوماسية المبذولة للحصول على اعتراف عربي بها ، حيث سيكون هذا التعاون الاقتصادي معها بمثابة اعتراف عملي وواقعي من قبل الدول العربية بإسرائيل . وعليه ، فإن هذا الاتحاد الجديد سيوفر على هذا النحو تطبيعا عربيا مع إسرائيل دون مقابل سياسي على مستوى التسوية الشاملة لقضية الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهو الأمر الذي ترفضه الدول العربية ، حكومات وشعوبا ، وتصر على التمسك بمبادرة السلام العربية . ومما لا شك فيه أن هذه الاعتبارات المرتبطة بالدور الإسرائيلي في الاتحاد سوف تنعكس سلبيات على مسيرته وعلى مستقبل المشروعات الإقليمية المرتبطة به .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فقد طرح بعض المحللين السياسيين تساؤلات حول مستقبل الاتحاد المغاربي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وغيرها من التجمعات الإقليمية الأخرى في ظل تأسيس "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي يضم مختلف الدول المغاربية والعربية والإفريقية المطلة على المتوسط وزيادة على ذلك ، فقد ارتأى هؤلاء المحللون أن هذا الكيان الجديد يعيد إلى الأذهان مسألة انتشار دول الشمال وهيمنتها على دول

كمنظمة إقليمية قادرة على تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية بمنطقة المتوسط - يتوقف بالاساس على الإرادة السياسية للدول الاعضاء، مع توافر صدق النوايا وحسن التنسيق بين جميع الأطراف

الجنوب من جديد، الأمر الذى يعوق تحقيق تنمية عادلة فى ظل علاقات غير متكافئة، ومن ثم يثير المخاوف من أن يلحق الكيان الجديد المصير نفسه الذى آلت إليه عملية برشلونة.

ويبقى فى النهاية أن نجاح الاتحاد من أجل المتوسط -

# الاتحاد من أجل المتوسط ومير "برشلونة"

د. مصطفى صايح

استضافت العاصمة الفرنسية باريس في ١٣ يوليو ٢٠٠٨ قمة أوروبية - متوسطية، شارك في أعمالها أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة.

"الاتحاد" بصيغته المقبولة أوروبيا، وعملية "برشلونة" بما لها وما عليها، يجعل من الضروري البحث في مصير تلك العملية وما إذا كان الاتحاد سيعنى بالفعل تطويرا أم نهاية لها.

في إطار التحولات الجيوستراتيجية والجيوسياسية التي شهدتها العالم مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، حاول الاتحاد الأوروبي التكيف مع هذه الأوضاع ببعث مشروع للشراكة الشاملة مع دول البحر المتوسط، عرف بمسار برشلونة الذي انطلق في مدينة برشلونة الإسبانية بين ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٥. وسعت فيه الدول الأوروبية إلى استغلال البيئة الدولية والإقليمية بعد الانتهاء من حرب الخليج الثانية والاتجاه نحو السلام في الشرق الأوسط في إطار اتفاقيات أوسلو، وراحت تطرح مشروعها لبناء شراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل تأمين بينتها على طول حدودها الجنوبية مع تحريك الحريات الأربع: حرية تحرك الأشخاص، حرية تحرك السلع، حرية الخدمات، وحرية تحرك رؤوس الأموال (١)، وذلك في محاولة للانتقال من إطار التعاون الاقتصادي والتجاري الذي كانت تضبطه البروتوكولات المالية في إطار ثنائي منذ فترة الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين إلى شراكة استراتيجية شاملة مطابقة في أبعادها الثلاثة لمبادئ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (CSCE) لما تمثله دول جنوب حوض المتوسط من أهمية ومكانة استراتيجية متعددة الجوانب.

وأعلن خلال القمة عن إقامة "الاتحاد من أجل المتوسط" كإطار تنظيمي جديد للشراكة بين ضفتي المتوسط، يضم دول الاتحاد الأوروبي إضافة إلى الدول المتوسطية غير الأوروبية، ليشكل هذا الاتحاد صيغة جديدة للتعاون الأوروبي - المتوسطي بعد صيغة "برشلونة" التي انطلقت عام ١٩٩٥، الأمر الذي أثار تساؤلات حول العلاقة بين الصيغتين، وما إذا كان "الاتحاد" الجديد إضافة وإثراء لعملية برشلونة، أم سيمثل عمليا نهاية لتلك العملية.

وكانت قمة الاتحاد الأوروبي، التي عقدت في بروكسل في ١٢ و١٤ مارس ٢٠٠٨، قد وافقت على فكرة الاتحاد، بعد مناقشات موسعة حول التوجه الفرنسي نحو المتوسط وخشية بعض الدول الأوروبية من أن تؤدي رؤية الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي إلى تقسيم المؤسسات الأوروبية إلى مجموعة تخص الدول المطلة على المتوسط، وأخرى لبقية الدول الأوروبية. واستندت قمة بروكسل في موافقتها على ما جاء في وثيقة فرنسية - ألمانية مشتركة عكست موقفا وسطا بين مؤيدي ومنتقدي الرؤية الفرنسية.

وفقا لتلك الوثيقة، فإن "الاتحاد من أجل المتوسط" يمثل تطويرا وتعزيزا لمسار برشلونة، خصوصا عبر إضافة برامج ومجالات جديدة مثل البيئة. بيد أن عدم الانفصال الكامل بين

(\*) استاذ علوم سياسية بجامعة الجزائر .





المخصص لها. في الوقت ذاته، تتهم فيه هذه الأخيرة نظيرتها في الشمال بممارسة الوصاية المالية وفرض الشروط القاسية ونقص القيمة المالية المخصصة لها مقارنة بدول شرق أوروبا.

حاول الاتحاد الأوروبي أن يتدارك هذا النقص من خلال مشروع (ميدا II) الذي خصصت له ٧,٤ مليار يورو في الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٦) وهي قيمة مالية اعتبرها فرنسيس ماير Francis Meyer، نائب رئيس البنك الأوروبي للاستثمار، لا تؤكد صدق جنوب دول المتوسط فيما يخص تهميشها مقارنة بدول شرق أوروبا، لأنه في الفترة ذاتها خصصت ٨,٥ مليار يورو لهذه الأخيرة، أي بفارق مليار دولار فقط.

فضلا عن هذا الرد، فإن الدول الأوروبية تعيب على دول الضفة الجنوبية تباطؤها في إقامة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي أحد الأعمدة الرئيسية لإعلان مسار برشلونة. ويستند كثيرون الخبراء والمسؤولين في الاتحاد الأوروبي على تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية في الوطن العربي لسنة ٢٠٠٢ لتبرير هذا العجز والتأخر في الإصلاحات الداخلية لهذه الدول. كما ترجع بعض تقارير الاتحاد الأوروبي إلى عدم جدية دول الاتحاد الأوروبي لفرض تنفيذ المبادئ المتفق عليها في مسار برشلونة فيما يخص الإصلاحات الداخلية.

وإذا أخذنا تقييم الأوروبيين للسلة السياسية في مسار برشلونة، فإننا نجد أن أدبيات اللجنة الأوروبية في تقييمها للبعد السياسي في إطار الشراكة اليورو-متوسطية (٣) تركز على تقرير الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية في الوطن العربي الصادر في سنة ٢٠٠٢ لإبراز النواقص الثلاث التي توصل إليها الخبراء العرب، والمتمثلة أساسا في نقص الحرية ونقص المعرفة وعدم تمكين المرأة. وطالبت اللجنة بأن تلتزم المجموعة الأوروبية في علاقاتها مع شركائها في المتوسط بميثاق الحقوق الأساسية المعلن عنه في مدينة نيس الفرنسية في ديسمبر ٢٠٠٠ والذي يؤكد ارتكاز الاتحاد الأوروبي في سياسته الخارجية على دعم مبادئ الحرية، والديمقراطية، ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وترقية الديمقراطية، خصوصا أن الوضع العام -كما أشار إليه تقرير الأمم المتحدة- يتميز بالنقص الفادح في الإصلاحات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مما عطل واقع التنمية الإنسانية، بسبب هيمنة السلطة التنفيذية على الحياة السياسية وعدم التوازن في السلطات بتمهيش السلطتين القضائية والتشريعية. كما تتميز الهياكل الديمقراطية بالهشاشة والزيغ، وأكدت اللجنة الأوروبية أن منطقة جنوب المتوسط بصفة عامة لا تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وزاد من صعوبة ترقية الديمقراطية تصاعد حدة التطرف الديني الذي أصبح يهدد الحياة السياسية في المنطقة، كما عمقت القوانين الاستثنائية المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بالآخر بعد أحداث ١١ سبتمبر، من صعوبة الممارسة الديمقراطية التي أدت في غالب الأحيان إلى انعكاسات سلبية على حرية التعبير والتجمعات.

واعتبرت اللجنة الأوروبية في توصيتها للمجلس الأوروبي أن وضعية ترقية حقوق الإنسان في بلدان جنوب المتوسط تشترك في المعوقات الإدارية والمؤسسية التالية: عجز الحكومات في دفع ترقية قيم الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان، تهميش المرأة وبالأخص في المشاركة السياسية، وهو ما أدى إلى تعميق الفجوة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الضعف الفادح في تطبيق الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ضعف استقلالية الأنظمة القانونية والقضائية، ضعف المنظمات غير الحكومية بسبب فقدانها السلطة الضرورية مع ضعف تحركاتها وعدم ارتباطها بالشبكات الدولية، عجز مؤسسات التربية في التكيف مع مقتضيات السوق المعاصرة، بالرغم من الحجم المالي المخصص لها. كما يساهم الاستبداد والنقائص السلبية المكرسة في الشئون الاقتصادية والاجتماعية في المزيد من التهميش السياسي الذي يغذي الحركات المتطرفة التي تستخدم الإسلام لرفض المبادئ العالمية لحقوق الإنسان (٤).

دعت اللجنة الأوروبية إلى ضرورة تطبيق دول جنوب حوض المتوسط لبعض الإجراءات المتعلقة بحقوق الإنسان مثل: إلغاء عقوبة الإعدام، مكافحة التعذيب، مكافحة التمييز العنصري وكراهية الأجانب، ممارسة التمييز ضد الأقليات، ترقية والدفاع عن حقوق المرأة والطفل مع إشراك المجتمع المدني في ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية.

وعليه، فإن اللجنة الأوروبية طالبت بدور للاتحاد الأوروبي في ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية ووضعها ضمن المقاربة الاستراتيجية الشاملة التي تنتهجها اللجنة الأوروبية في العلاقات الخارجية في المراحل القادمة، لاسيما فيما يخص الحوار السياسي، والتجارة والمساعدات الخارجية، مع تبني مقاربة أوروبية أكثر استراتيجية لترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان، بإقامة البرامج والمشاريع الميدانية من أجل مطابقة الشركاء المتوسطيين للقيم السياسية المشتركة المحددة في إعلان برشلونة، في شقها الذي يهدف إلى إنشاء منطقة للسلام والاستقرار، قائمة على مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، مع إشراك المجتمع المدني بكل حرية. وقد تبني المجلس الأوروبي الاستراتيجية المشتركة من أجل تطبيق هذه المبادئ في إطار الشراكة اليورو-متوسطية في سانتا ماريا دافيرا في جوان ٢٠٠٠.

وهناك هامش من المناورة الأوروبية فيما يخص فرض النهج الديمقراطي على دول حوض المتوسط، حيث تقتضي برامج ميدا التفاوض مع الحكومات لتقديم الدعم من أجل الإصلاحات المؤسسية في ميادين حقوق الإنسان وترقية الديمقراطية، في الوقت الذي يملك فيه الاتحاد الأوروبي آلية للتعامل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية والعالمية، تتمثل في المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية والحكمية العالمية، تهدف إلى دعم نشاطات المنظمات غير الحكومية لترقية الديمقراطية، حيث خصصت لها ميزانية سنوية بقيمة ١٠٠



روابط سياسية ومؤسسية على المدى البعيد ما بين أوروبا وشركائها المتوسطيين، كما أنها ساهمت في بحث الإصلاحات في جنوب حوض المتوسط في الاتجاه الذي يعمل على بناء فضاء متوسطي مستقر في إطار الحوار، والسلام والرفاهية المشتركة.

ولم تخف اللجنة الأوروبية تفاؤلها بالنجاحات التي حققها مسار برشلونة في إطار المنافسة العالمية الحادة على المنطقة المتوسطية، بحيث بقي الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأساسي لمجموع دول جنوب حوض المتوسط. والأمير نفسه بالنسبة للخدمات، حيث إن أكثر من ٥٠٪ من التبادلات التجارية لهذه الدول تتم مع دول الاتحاد الأوروبي وتشكل بالنسبة لبعض الدول ٧٠٪ من نسبة صادراتها الكلية. وتشكل أوروبا المستثمر المباشر الأول في المنطقة بنسبة ٢٦٪ من إجمالي الاستثمارات المباشرة، كما يمثل الاتحاد الأوروبي المصدر الأول للمساعدة المالية والتمويل لهذه الدول، بحيث تقدم سنوياً ما قيمته ٣ ملايين يورو كمقروض ومساعدات غير قابلة للتعويض. فضلاً عن ذلك، فإن أوروبا تمثل مصدر سياحة هذه البلدان ومقصد المهاجرين من الضفة الجنوبية.

كما حقق الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة مجموعة من الاتفاقيات الثنائية للشراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل إقامة سوق جهوية، بالرغم من التأخر الملحوظ في إنجاز هذه الشراكات، وعزز الاتحاد الأوروبي ميادين الشراكة مع نظرائه المتوسطيين في مختلف الواجهات، سواء تعلق الأمر بالتسهيلات المالية في إطار البنك الأوروبي للاستثمار FEMIP (٧) التي تم وضعها في سنة ٢٠٠٣، أو تأسيس البرلمان اليورو-متوسطي في سنة ٢٠٠٤، كما تم إنشاء مؤسسة آنا ليند Anna Lindh للحوار بين الثقافات

بالإسكندرية في سنة ٢٠٠٥. ومن أجل بحث الشراكة في ذكرها العاشرة، قامت اللجنة الأوروبية بإعداد حصيلة الشراكة بعد عشر سنوات من الشراكة (١٩٩٥-٢٠٠٥) مع تقديم توصيات للمجلس الأوروبي في السنوات الخمس القادمة (٢٠٠٥-٢٠١٠). كما أنشأت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي في يوليو ٢٠٠٢ بعثة إعلامية برلمانية ترأسها رولاند بلوم M. Ro-land Blum لتقصي ووضع سيناريوهات لمستقبل مسار التعاون اليورو-متوسطي (٨). وذلك في ظل التحولات الأوروبية التي تتميز بعدم اليقين في نتائج مسار برشلونة بسبب انشغال الاتحاد الأوروبي المركزي بالتحولات الجارية في شرق أوروبا.

#### خلاصة :

أظهر التقييم الأوروبي لمسار برشلونة الكثير من المعوقات التي تحول دون إتمام الأهداف المعلن عنها في برشلونة في سنة ١٩٩٥، مما جعل دول الاتحاد الأوروبي تستنجد بالسياسة الجديدة من أجل استكمال التجربة بدمج دول الحوض المتوسط في السياسة الجوارية الأوروبية، بغية إنجاز الإصلاحات الداخلية المنشودة داخل هذه الدول، بحيث تشترط دول الاتحاد الأوروبي على الدول التي تريد المشاركة في برامجها وأخذ نصيبها داخل السوق الأوروبية ضرورة احترام القيم السياسية المشتركة. ويحاول الاتحاد الأوروبي أن يبعث مسار برشلونة، بتغيير التسمية من "مسار برشلونة" إلى "الاتحاد من أجل المتوسط". وفي الوقت الذي يستوجب فيه، كما صرح العقيد القذافي في تعليقه على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: "أن يفصل الطرفين فيه الثوب لنفسيهما، فإن الذي نراه الآن ونسمعه أن طرفاً واحداً يفصل الثوب وعلى الطرف الآخر أن يرتديه".

#### المراجع :

(1) Quel Partenariat Euro-mediterranien? [Http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/html](http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/europe-mediterranee/html)

(2) "sur L'avenir Du Processus Euro-mediterranien, Rapport D'information: Conclusion Des Travaux D'une Mission D'information Constitue Le 23 Octobre 2002 Par La Commission Des Affaires ?trangres, Prside Par M. Roland Blum. N 1297

(3) Commission Des Communit?s Europ?ennes: communication De La Commission Au Conseil Et Au Parlement Europ?en: Donner Une Nouvelle Impulsion Aux Actions Menes Par L'ue Dans Le Domaine Des Droits De L'homme Et De La Dmocratisation, En Coopération Avec Les Partenaires Mditerranens: orientations Stratigiques (Com (2003) 294 Final, Bruxelles, Le 21.05.2003)

(4) Ibid..p.4.

(5) Le Ministre Du Commerce Extrieur( France), Situations Conomiques Des Pays Du Sud De La Mditerrane , Avril, 2005.

(6) Communication De La Commission Au Conseil Et Au Parlement Europ?en, Dixi?me Anniversaire Du Partenariat Euro-m?diterran?en: Un Programme De Travail Pour Relever Les Dfis Des Cinq Prochaines Annes (2005-2010).

(7) Femip (Facilit Euro-mditerranenne D'investissement Et De Partenariat, Dans Le Cadre De La Banque Europenne D'investissement).

(8) "Sur L'avenir Du Processus Euro-mediterraneen, Rapport D'information,op.,cit.

# التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط

د. بشار مصطفى

أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة النظر في المجالات الرئيسية للفكر السياسي والاقتصادي وبروز العديد من المفارقات، بعضها على الصعيد الهيكلي النظامي، وبعضها على الصعيد القيمي. ومما زاد تعقيد الوضع الراهن تزامن ثلاثة تحولات أساسية هي نهاية الحرب الباردة على المستوى الاستراتيجي، والعولمة على المستوى الاقتصادي، ونهاية الشيوعية على المستوى الأيديولوجي. وقد فرض هذا التزام ضرورة التفكير في عالم بدون حدود ثابتة فاصلة وكذلك بدون عدو واضح.

من دون الدولة. غير أن هالد Held (٢) في مقارنته الكوسموبوليتانية يرى أن تقسيم Holsti مقبول لكنه غير واقعي. لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدولة فقط (الدور المتصاعد لبعض المنظمات والهيئات كالأمن المتحدة، والحلف الأطلسي، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي في التعاطي مع النزاعات ذات الطبيعة الأمنية).

وهو ينطلق من فكرة محورية أساسها أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب. كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي لكن أيضا داخل الدولة العضو فيما يخص التنمية، وحقوق الإنسان، والإصلاحات السياسية، والديمقراطية، والأقليات وغيرها من القضايا. لذلك يعتقد Held أن التحول على مستوى الفاعلين يؤثر على مستوى القوة والقواعد والسيادة.

وامام هذا التنوع في الفاعلين تحت القوميين وفوق القوميين، والذين يسعون جميعا إلى التسلل إلى رقعة السياسة الخارجية. فقد نفع تحت إغراء القول إن وظيفة الدولة تنحصر بالتحديد في لعب دور الحكم بين هذه المصالح والاتجاهات المتعارضة لتحديد الخط المشترك وصياغة الإجابة على التحديات. ويمثل هذا الوضع ما يجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية ولكنه لا يتم عمليا على هذا النحو (٣) فالتحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل السياسي الذي يفرض إطارا للتفكير المتجانس الموحد. هيمنة السياسي

وكان من نتيجة ذلك أيضا أن أصبح تحول مفهوم الأمن بدوره أحد الموضوعات الأساسية التي تشغل الباحثين والقادة السياسيين لما له من تأثير مباشر على طبيعة العلاقات الدولية. وقد اتخذ التحول في مفهوم الأمن ثلاثة مسارات أساسية :

## ١- التحول في الفاعلين الدوليين :

إن تحليل دور الفاعلين وليس تحديد وضعهم القانوني هو الذي يمكننا من تحديد موقعهم ومدى فاعليتهم في المسرح الدولي، فإضافة صفة الفاعل في العلاقات الدولية مرتبط بمدى تأثير ومساهمة هذا الفاعل في التدفقات الدولية. وكشفت التحولات العالمية عن أن هناك قوى عديدة على الأقل في النظم الديمقراطية تتقاسم الصلاحيات في إطار الجهاز التنفيذي، وأن هذه القوى السياسية ترتبط بجماعات سياسية واقتصادية واجتماعية تدفعها للانغماس بشكل متزايد في عملية صياغة السياسة الخارجية وفقا لتوجهاتها وأهدافها ومصالحها. فمثلا، يحدث أحيانا أن يتجه أرباب العمل إلى تنظيم هياكل مؤسسية ودوليبة للعمل تسمح لهم بإقامة شبكة علاقات دولية خاصة بهم مع الشركات والحكومات الأجنبية، والتعاون الوثيق مع السلطة السياسية، مما يسمح بتحقيق المرونة الدبلوماسية المطلوبة (١).

وقد دفع هذا التحول هولستي Holsti إلى القول بوجود التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية، الأول يشمل السياسة العليا، وهي تقتصر على الدول فقط وتتناول قضايا السلم والحرب. أما النوع الثاني، فيضم السياسة الكلية وهي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم والحرب، ويشارك فيها كل الفاعلين

(١) استاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، بسكرة، الجزائر.



إن الأنوار العسكرية التقليدية أثبتت تجربة الحرب على الإرهاب عجزها وعدم كفاءتها في هذا المجال. وبرزت الحاجة لتبني مقاربات سوسيو-اقتصادية تستخدم أدوات غير عسكرية لمواجهة هذه المخاطر.

### الرؤية الغربية للأمن في حوض المتوسط :

سادت بدايات عقد التسعينيات حالة شك كبيرة حول مستقبل المنطقة. وكذا مستقبل العلاقات الأورو-متوسطية، ومخاطر التأثير بأوضاع دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية، وكذا الآثار المترتبة عليها، خاصة في منطقتي البلقان وشمال إفريقيا.

لذلك يمكن القول إن كلا من مشروع الشراكة ثم مشروع الاتحاد من أجل المتوسط يتجه إلى تمييط العلاقات الاقتصادية والتجارية للاتحاد الأوروبي مع جيرانه المتوسطيين في ضوء المطالبات السياسية والأمنية الجديدة للاتحاد الأوروبي التي تولدت عن نهاية الحرب الباردة. إن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية في حقيقته يعكس تغير مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة في الفكر الاستراتيجي، حيث انتقلنا من المفهوم الضيق للأمن بالمعنى العسكري، إلى تصور أكثر تعقيدا عن الأمن الإنساني. فالأمن لا يعني مجرد غياب الحرب، ولكنه يعني التعاون والاعتماد المتبادل لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان الحد الأدنى من الاستقرار.

وفي هذا الإطار، لابد من الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أصبح يتخوف بشكل مفرط من الانفجار الديموجرافي المصحوب بأزمة اقتصادية في مجتمعات جنوب المتوسط، وخطورة هذا الانفجار تكمن في استمرار الهجرة السرية نحو مجتمعاته بشكل يصبح فيه المهاجرون عبارة عن لاجئين اقتصاديين (٤) يهددون تماسك وانتماج المجتمعات الغربية.

فمن منظور نفسي - ثقافي، يظهر أن الاتحاد الأوروبي متخوف من تراجع قوته البشرية مقابل تنامي القوة البشرية لمجتمعات جنوب المتوسط، وبالتالي تراجع قيمها الحضارية مقابل تنامي القيم الإسلامية. وهذا التخوف تولد لدى الدول والمجتمعات، والنخب وبعمقه وسائل الاعلام. ففي أحد أعداد صحيفة "Le Figaro" الفرنسية، ظهر مقال بعنوان: "هل سنكون فرنسيين في عام ٢٠٢٥؟"

serons-nous français en 2025 عارضا صورة امرأة فرنسية ترتدي الحجاب (٥). كما أن الأوروبيين يعتبرون المغاربة غير أوروبيين، وبالتالي غير قابلين للانتماج (لديهم طريقة غريبة في الأكل، في اللباس، في معاملة النساء) غير قابلين للمراقبة (يمكن أن يعملوا لصالح طرف خارجي وبناء شبكات إرهابية). بالنسبة للعامل الديموجرافي (ينجبون الكثير من الأولاد). ويدينون بالإسلام نقض الحضارة المسيحية وبالتالي هم يشكلون خطرا على المجتمعات الغربية.

ومن المنظور السوسيو-اقتصادي، ينطلق تفسير أخطار الهجرة وتهديداتها على الأمن الأوروبي من ظاهرة تركز الأقليات والتجمعات السكانية المهاجرة من دول جنوب المتوسط في ضواحي المدن الأوروبية الكبرى، مما يخلق مشكلة الانتماج من جهة. ومن جهة أخرى، فإن المهاجرين، بسبب خصائصهم

وأوليته أصبحت اليوم مشكوك فيها من طرف قدرات وإمكانات باقي الفاعلين الذين بإمكانهم فرض منطقهم الخاص للعمل، خصوصا عند الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية.

### ٢- كثافة التدفقات فوق وتحت القومية:

إلى جانب العلاقات الدبلوماسية، تطورت علاقات عبر قومية Transnational تتجاوز رقابة الدول وأدت إلى نتيجتين:

١ - اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، وبالمقابل يتحدد لها باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسية، المنظمات غير الحكومية). اليوم أصبح من المسلم به أن الفاعلين من غير الدول يمتلكون عددا كبيرا من الفرص للخروج والتخلص من وصاية الدولة بل والعمل ضدها ومنافستها.

ب - أدوات تنظيم الحياة الدولية كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التمهيل المتزايد للفاعلين من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى، لذلك نلاحظ تراجع الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، الأمن والاستراتيجية...) والمجالات الأقل أهمية والحياتية، حيث تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات أخرى وطرق مغايرة للتفكير.

إن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي، شجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توافر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروريا، وعليه يؤكد هؤلاء أن الفعل الدولي - إذا أراد لنفسه أن يكون فعالا ومتناسكا - فيجب ألا يحصر نفسه اليوم في الإطار الضيق للميدان الدبلوماسي والاستراتيجي، لأن المعارك تدور وينفخ الشراسة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة. ولهذا السبب، يتعين أن نضيف إلى قائمة الأدوار المسيطرة للمفهوم التقليدي للعلاقات الدولية، والتي ضمت رجل الدبلوماسية ورجل الحرب، قائمة أخرى تضم الخبير الاقتصادي والفني والديني والثقافي والمالي.

### ٣- التحول في الوسائل والأنوار :

لقد غير التقدم الهائل الذي تم إحرازه في ميدان الاتصالات من ظروف ممارسة العلاقات الدولية تغييرا عميقا، إن لم يكن قد غير من طبيعة هذه العلاقات نفسها.

بحيث أصبح الحديث اليوم وبشكل متزايد عن الصراعات غير المتناظرة، التي تدار بوسائل وأدوات ليست بالضرورة عسكرية فقد تكون الكترونية أو وسائل مدنية، أو حتى فيروسات معدية وغيرها. إن الطابع الأهم الذي يحكم هذه الصراعات هو الانتقال من مفهوم التهديدات إلى مفهوم المخاطر، فالأولى يمكن توقعها وبالتالي مواجهتها، أما الثانية، فهي من طبيعة مختلفة تمتاز بالتنوع والتعدد وهو ما يصعب من إمكانية تحديدها والتنبؤ بمآلاتها وبالتالي مواجهتها. فمثلا اليوم، هناك تركيز على تحول الحركات الأصولية المتطرفة إلى الخطر الرئيسي على السلام والأمن الدوليين الذي يجب مواجهته، وهو الأمر الذي يطرح الكثير من الإشكاليات المرتبطة بأدوات ووسائل مواجهة هذه الشبكات،

البشرية الديموجرافية، يساهمون في زيادة البطالة في المجتمع الأوروبي، لأن اليد العاملة الرخيصة المكونة من المهاجرين وأبنائهم تنافس بشدة اليد العاملة الأوروبية في سوق العمل.

تعتبر الهجرة تحدياً وفرصة في آن واحد أمام العلاقات المتوسطية- الأوروبية نتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى، مثل البطالة والاستقرار السياسي. لكن العامل الأكثر تأثيراً في التوجه المتوسطي هو الخوف الأوروبي من مستقبل يكون مطبوعاً بالهجرة الكثيفة من الجنوب.

إضافة إلى الهجرة، لا يقل الإرهاب أهمية في تحديد وتوجيه الموقف الأوروبي تجاه المتوسط، حيث يعتبر حوض المتوسط من أكثر أقاليم العالم تضرراً بنمو العنف، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على العديد من الأنشطة الاقتصادية لدول حوض المتوسط، ومنها العمالة المهاجرة. ويمثل التطرف الإسلامي أحياناً مجرد الدعوة للدين الإسلامي في دول رئيسية-جنوب المتوسط- هاجساً ملحاً ومقلقاً لدى دول شمال المتوسط أو بعضها على الأقل، خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامي والديمقراطية والاستقرار.

وبالتالي، يبرز التهديد بشدة بسبب تنامي دور الحركات السياسية الدينية. وينظر للجزائر من هذه الزاوية على أنها المثال الحي، فعدم استقرار نولة في حجم الجزائر وموقعها المركزي في المتوسط ودورها المحوري المحتمل سوف يؤدي دون شك إلى اتساع مجال اللا استقرار، إذا ما استمر انتشار وتسارع المد الأصولي إلى الدول المجاورة.

إن أوروبا تتعامل مع مشكلة التطرف الإسلامي كظاهرة مرتبطة بأعمال عنف أو إرهاب خارجية وأيضاً بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي واستقرارها (تفجيرات الجماعات الإسلامية المسلحة في ميتروباريس، ومريد، ولندن...). فحدوث أعمال عنف واستيلاء حركات إسلامية متطرفة على الحكم في دول جنوب وشرق المتوسط قد يؤثر بشكل أو بآخر على الضفة الأخرى في المتوسط. كما أن قمع حكومات جنوب وشرق المتوسط لهذه الحركات قد يدفع بها إلى تبني عمليات إرهابية تطال أوروبا.

وهذا يقود للحديث عن الرؤية الأوروبية للبعد الأمني. ففي دراسته للرؤية الأمنية الأوروبية في علاقتها مع دول جنوب المتوسط، يشير الباحث إدوارد مورتيير إلى أنه مع انتهاء الحرب الباردة، تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة. ففي وسط وشمال القارة، ينظر إلى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفيتي على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن الأوروبي، بينما النظرة الغالبة في غرب وجنوب القارة أن التهديد يأتي أساساً من جنوب المتوسط، وهو الأمر الذي يشرح الخلاف بين رؤية ساركوزي لمشروع الاتحاد المتوسطي ورؤية ميركل لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط. ويوضح الباحث أن التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبي، ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب، وهذا يعكس التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة (٦)، حيث اختلف

مفهوم الأمن بالمفهوم المعاصر اختلافاً جذرياً عن المفهوم الذي اعتمد على الأمن الأحادي الاتجاه. إذ كان التركيز السائد منصفاً على الأمن العسكري، باعتبار أن القوة العسكرية هي القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلي. إن الأمن المعاصر هو الأمن الشامل بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات، فهو ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية، بل هو الاستقرار بأوسع معانيه، وهذا يعني ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فالفكرة الجديدة اليوم هي أن أمن الآخر يرتكز بشكل كبير على أمن الآخرين، فالأمن لا يزداد إذا كانت الوسائل المستخدمة لضمانه تولد لا أمن عند الآخرين، وهو ما يعكس التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي الذي في ظله أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول وليس التحالف العسكري هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية (التجمعات الإقليمية). إذن التصورات المتعلقة بالأمن لما بعد الحرب الباردة تركز على أن الأمن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة، ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشتمل على مكونات اقتصادية واجتماعية وثقافية وإنسانية (فكرة تدنى منفعة القوة العسكرية). وهنا، يمكن فهم الشراكة الأورو-متوسطية ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، فهي فكرة تقوم على الأهمية الاستراتيجية لهذه الشراكة في دعم السلام والاستقرار، إذ لا يمكن التكلم عن الأمن دون التكلم عن التنمية الاقتصادية والتطور السياسي، لأن الأمن لا يعني الهيمنة والردع فقط.

وتجدر الإشارة هنا إلى قمة واشنطن ١٩٩٩ للحلف الأطلسي، حيث اتخذت قرارات غيرت الرؤية الأمنية التي تم تبنيها خلال الـ ٥٠ سنة الماضية، حيث أصبح من حق الحلف التدخل خارج محيطه الجغرافي. وقد حددت الوثيقة التي اعتمدها القمة المخاطر العالمية والتهديدات الأمنية التي تستدعي تدخل الحلف وتشمل:

- ١- احتمال انقطاع الإمدادات بمادة حيوية كالنفط مثلاً.
  - ٢- وقوع أعمال إرهابية انطلاقاً من بلد من خارج بلدان الحلف.
  - ٣- نشوء حركة تشريد أو هجرة جماعية من منطقة ما.
  - ٤- انتهاك حقوق الإنسان على نطاق واسع (بمفهوم الحلف طبعا).
  - ٥- استفحال الجريمة المنظمة مثل: تجارة المخدرات.
  - ٦- احتمال وصول أسلحة الدمار الشامل إلى بلد يجب ألا تصل إليه.
- وبالنسبة للأوروبيين الذين هم جزء من منظومة الحلف الأطلسي، فإن مجموعة المخاطر والتهديدات الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوروبي، والتي يكاد يجمع الأوروبيون على أنها قائمة من جنوبي وشرق المتوسط، لعل أهمها:
- ١- الانفجار السكاني، حيث يسبق النمو الديموجرافي دائماً التنمية.
  - ٢- ازدياد الفقر ومعه المديونية التي تخنق وتعطل آفاق الاستثمار والتنمية.

## ٢ ارتفاع مستويات التسليح في دول العالم الثالث

## ١ عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي المتعدد الاسباب

إن مخاطر انتقال هذه العداوى من دول تعيش أزمات اجتماعية وسياسية إلى كامل المنطقة لا تبدو مستبعدة (القرب الجغرافي وعمق العلاقات بين بلدان المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد يجعلان استقرار تلك البلدان أمرا حيويا للمجموعة)، وهو ما يعنى أن تزايد الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية فيما بين أوروبا وهذه البلدان سوف يكون أمرا يصعب تحمل نتائجه ومن منظور أوسع، تشكل تلك الاختلالات تهديدا لأمن أوروبا بمفهومه الواسع.

وهذا في الحقيقة يطرح نوعا جديدا من الصراع فهو ليس صراعا تقليديا بين جيوش تتقاتل للسيطرة على أرض ما. الواجب هو تحقيق تقدم في تلك البلدان بالنسبة لحقوق الإنسان والحكم الصالح والإصلاحات الاقتصادية، يتجاوز القوة العسكرية، حتى تتمكن من توقع استتباب الأمن والاستقرار.

والتكيف مع هذه البيئة الاستراتيجية الجديدة لن يأتى بسهولة وسيطلب عقيدة استراتيجية جديدة للحلف.

ومع مرور الوقت، سوف يتخذ حوض المتوسط أهمية استراتيجية أكبر بالنسبة لأوروبا والحلف، ويجب اعتباره منطقة جيوسياسية حيوية لها ديناميكيتها الخاصة. فالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والبشر والتهديدات الأخرى الصادرة عن تلك المنطقة هواجس أمنية كبرى بالنسبة لأوروبا والحلف الأطلسي.

إن التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة ولدت في الدول الأوروبية شعورا باللا أمن، طبيعته ليست نتاج التهديد أو الخطر العسكري، ولكنه ذو طبيعة اقتصادية، اجتماعية، ثقافية. فتحديد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم عن الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها شعوب جنوب المتوسط، حيث إن ازدياد حدة المشكلات بنتائجها السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب سوف ينعكس بالتأكيد على الأمن الأوروبي. ومن هنا، نجد أن الاتحاد الأوروبي عندما أراد أن يواجه مشكلات، مثل الهجرة والتطرف القادمة من الجنوب، قرر بعث مشروع الشراكة الأورو-متوسطية. وكما يشير إلى ذلك روبرتو أليوني بقوله "إن الدول الأوروبية تميل إلى

## الهوامش :

١- مارسيل مارل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، دار المستقبل العربي، ط ١٩٨٦، القاهرة، ص ٣٣٢.  
2- D.Held, A.Mc Grew, Global Transformations, polity press, 2003.

٢- مارسيل مارل، مرجع سابق، ص ٣٣٢.  
4- Bichara Khader. Le partenariat euro-mditerranean aprs la confrence de Barcelone, L'harmattan France 1997 p. 78.

٥- وليد محمود عبد الناصر، التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٦، العدد ١٢٤، السنة ٣٢، ص ١١٤.

٦- بيتر بلادو، أوروبا والبحر المتوسط، السياسة الدولية، أبريل ١٩٩٦، العدد ١٢٤، السنة ٣٢، ص ١١٤.  
7- Bichara Khader, Geopolitique de la proximit, L'harmattan France 1994, p.54.

# قضايا نووية

## دور القدرة النووية في الأمن القومي للدولة

د. محمد دبركات

تختلط المفاهيم المتعلقة بتعبير القدرة النووية في أذهان الكثير من العامة وبعض الخاصة، خاصة فيما يتعلق بارتباطها بالأمن القومي للدولة، إذ تتمحور المفاهيم حول القدرة النووية بشكل أساسي على أنها تعبير عن القدرة في مجال التسليح النووي، أو تحديدا امتلاك السلاح النووي.

والزراعة، والصناعة، والبحث العلمي والفنى، وحماية البيئة، وتوليد الطاقة الكهربائية، وغيرها من المجالات، مما قد يعطى مردودا اقتصاديا أو اجتماعيا فى أغلب الأحوال. وفى هذا الصدد، فإن ممارسة القدرات النووية فى المجال السلمى تشتمل على كل ما يلزم توافره لتحقيق الاستخدام السلمى للطاقة النووية بأسلوب مفيد وناجح.

أما الصقور، فينظرون للقدرات النووية من الزاوية العسكرية الأمنية إقليميا وربما دوليا كذلك، وتعنى فى المقام الأول القدرة على إنتاج ونقل الأسلحة النووية، وربما استخدامها كذلك فى النزاعات المسلحة أو فى غيرها من الظروف التى تقتضى ذلك الاستعمال، ربما كملاذ أخير ضد الهزيمة العسكرية بالأسلحة التقليدية وما شابه ذلك.

وقد استخدمت القدرة النووية العسكرية مرة واحدة فقط، عندما ألقت الولايات المتحدة قنبلتين على مدينتى هيروشيما ونجازاكي فى اليابان. ومنذ ذلك الوقت وبالرغم من حدوث صراعات خطيرة فى أماكن مختلفة من العالم، إلا أن السلاح النووى - حتى ولو كان ماثلا - لم يستخدم فيها ولفترة ممتدة، وذلك ربما يدل على تراجع عن الاعتماد عليه فى حل النزاعات

وفى حقيقة الأمر، فإن ذلك هو جزء من وليس كل الحقيقة. فتعبير القدرة النووية له وجهان، الأول يعنى القدرات النووية السلمية التى تتوجه الى خدمة الاقتصاد القومى وبما يحقق كذلك دعم الجوانب الاجتماعية للدولة، والثانى هو القدرات النووية العسكرية أو الأمنية، وهى تتعلق بقدرة الدولة على الردع وصيانة الاستقلال الوطنى والسلام الاجتماعى للشعب. ويخضع هذا الجانب من القدرة للعديد من الاعتبارات. وهذان الوجهان للقدرة النووية مرتبطان ارتباطا وثيقا بتحقيق الأمن القومى للدولة.

### القدرة النووية :

يحظى هذا المصطلح بتفسيرات عديدة، ويعتمد معناه على من يستخدمه وينظر اليه من زوايا مختلفة، فالحمام يعتبرونه معبرا عن الامكانات الداخلية والكافية لدى دولة ما، والتى ترتبط بالمعرفة وحق الحصول عليها بشكل فعال بهدف تطوير المستوى الاجتماعى والاقتصادى من خلال أدوات أساسية تشتمل على القوى البشرية المدربة والعارفة بالعلوم والمعارف النووية، وكذلك البنية التحتية، بما فى ذلك وسائل التدريب وإعداد الكوادر فى مجالات الاستخدامات غير العسكرية للطاقة النووية فى الطب،

(\*) المركز القومى للأمان النووى والرقابة الإشعاعية، هيئة الطاقة الذرية.



الكهربائية يمكن أن تدعم الوقود الأحفورى فى الحاضر، وتكون بديلا عنه بعد نضوبه فى المستقبل.

وقد توجه الفكر العلمى والصناعى الى استخدام الطاقة الحرارية الهائلة المتولدة فى المفاعلات الذرية لإنتاج الكهرباء، وهو ما أثمر تدشين المحطات الكهرونووية وانتشارها على نطاق واسع. وفى الوقت الحاضر، هناك نحو ٤٥٠ مفاعلا لإنتاج الكهرباء فى نحو ٣٥ دولة (٥).

وقد عضدت الطاقة النووية من المفاعلات الذرية العملاقة موقعها ضمن منظومات إنتاج الطاقة الكهربائية كوسيلة إيجابية بينيا، وكذلك من حيث جدواها الاقتصادية، وبذلك دخلت المحطات النووية لتوليد الكهرباء الساحة بجدارة منذ منتصف القرن المنصرم، ولا تزال حتى الآن تتطور فى مجال النظم والأساليب والتقنيات بشكل كبير، بحيث أصبحت المحطات النووية لتوليد الكهرباء الحديثة من أكثر مصادر الكهرباء أمانا، بالإضافة الى أنها تقدم طاقة رخيصة نسبيا على المدى الطويل، فضلا عن كونها صديقة للبيئة. وقد انتشرت الطاقة النووية فى دول العالم المتقدمة بشكل متوازن، فقد بلغت نسبة مساهمتها فى الطاقة الكلية المنتجة فى بعض الدول مثل فرنسا ٧٠٪. أما فى الولايات المتحدة، فبالرغم من أن نسبة الكهرباء النووية تصل الى ١٤٪ تقريبا، فإنها تمتلك أكبر عدد من مفاعلات القوى فى العالم فى دولة واحدة، فهناك أكثر من مائة مفاعل فى مختلف الولايات بها. كما أن نسبة مساهمة الطاقة الكهرونووية على مستوى العالم قد بلغت نحو ١٧٪. وقد اتجهت مؤخرا بعض الدول من العالم الثالث، التى لا تتمتع بوفرة مناسبة فى الوقود الأحفورى أو لا تملكه كليا، الى إنشاء وتشغيل المحطات الكهرونووية، مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية، وذلك لكى تدخل مصدرا تعويضا للطاقة بديلا للوقود الأحفورى الغائب ومشتقاته، وهو ما أدى الى تحول تلك الدول الى دول كثيفة الصناعة، وبالتالي تطورت اقتصاديا بشكل كبير.

وفى الوقت الحاضر، تسعى أعداد متزايدة من الدول الى زيادة أعداد مفاعلاتها، مثل الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، واليابان، وفرنسا، وفنلندا، والولايات المتحدة. وتتوجه بعض الدول الأخرى الى بناء محطاتها النووية لتوليد الكهرباء، ومنها مصر وعدد من الدول العربية وغيرها من دول العالم.

وبالإضافة الى إنتاج الطاقة الكهربائية من المفاعلات الذرية، فإن الحرارة المتولدة عند تشغيلها يمكن أن تستخدم كذلك فى تسخين المياه المالحة لاستنباط الماء العذب منها وهناك تصاميم مجربة تعطى من ٥٠ إلى ٣٠٠ ألف لتر مكعب / يوم من المياه العذبة. وهكذا، تساعد مفاعلات القوى على دعم حياة الإنسان فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الصحراوية، وبذلك تتحول تلك المناطق الى مراكز مضافة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٦).

وهكذا، نتبين أن تأمين الطاقة ومصادرنا للشعوب من أهم

الماكينات والمكابس واسطوانات محركات الاحتراق الداخلى (كالمشاحنات والسيارات)، وتأثير أنواع الإضافات المحسنة للزيت. كما تستخدم لتوضيح ميكانيكية وحركة التفاعلات الكيميائية فى العمليات الصناعية. ومن أهم التطبيقات فى مجال العمليات الصناعية: استخدام مقاييس الكثافة، ومقاييس تحديد المنسوب أو المستوى، وكذلك مقاييس الرطوبة أو مقاييس سرعة السوائل فى الانابيب وغيرها الكثير.

أما فى مجال ضبط جودة الإنتاج، فهناك أجهزة مقاييس السمك للرقائق الورقية والبلاستيكية والمعدنية بهدف ضبط سمك هذه الرقائق، وكذلك لتحديد سمك الطلاء، وهى التى تستخدم فى تقييم جودة الطلاء بالمعادن، مثل قياس سمك طبقة القصدير أو الخارصين أو الألومونيوم أو الكروم المركبة على صفائح الحديد، وكذلك قياس سمك طبقة التيتانيوم المركبة على الرقائق الورقية أو البلاستيكية.

ومن جهة أخرى، تساعد عمليات التصوير الإشعاعى فى فحص الخرسانة المسلحة وإظهار أية عيوب بها، وكذلك فى فحص التركيب الداخلى لأجهزة الماكينات أو أجزائها المختلفة التى لا يمكن الوصول إليها بسهولة.

ولاشك فى أن عمليات التصوير الصناعى باستخدام الأساليب النووية تلعب دورا محوريا فى التأكد من جودة المسبوكات الصناعية - وهى كثيرة جدا - وكذلك فى تحديد جودة اللحامات المعدنية لما لها من أهمية كبيرة فى سلامة المنشآت والماكينات والآلات التى تستخدم بها تلك المنتجات (٤).

كل ما سبق ذكره يظهر بجلاء الدور الحيوى للتقنيات النووية والإشعاعية فى دعم الإنتاج الصناعى وضبط العمليات الصناعية وتأمين الجودة للمنتجات الصناعية بشكل عام. ولا شك فى أن كل ذلك يؤثر بشكل كبير على النهضة الصناعية الشاملة للدول، خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص العمل، وبالتالي يدعم أمنها القومى.

## ١ - الطاقة والمياه :

الطاقة هى أساس التقدم، والطاقة الكهربائية تحديدا من أهم مصادر الطاقة اللازمة لتحقيق التقدم الصناعى والاقتصادى والاجتماعى. ويعتبر حجم إنتاج استخدام الكهرباء مؤشرا مهما على مدى تطور وتقدم الشعوب.

وتوافر الطاقة الكهربائية بأسعار تتناسب مع قدرة المستخدمين عنصر أساسى لدعم الرفاهية والأمن القومى. وفى إطار ما ثبت من حدوث أضرار للبيئة جراء استخدام الوقود الأحفورى (بتروىل وغاز طبيعى) فى إنتاج الطاقة الكهربائية، وكذلك نتيجة للارتفاع المتزايد فى أسعار النفط ومنتجاته عالميا نتيجة للانخفاض المتزايد فى حجم الإنتاج وحجم المخزون، وهو ما قد يدل على نضوبها فى المستقبل المنظور، فقد تزايد التوجه الى تكنولوجيات جديدة لإنتاج الطاقة



ذلك، عندما زالت دواعى الاحتقان السياسى فيما بينها بانتهاء الاتحاد السوفيتى سابقا - أى الخطر الأحمر - الى اجراء مباحثات إزالة السلاح النووى، بدأت باتخاذ اجراءات فعالة نحو تقليص حجم ترساناتها النووية توجها إلى التخلص منها تماما فى المستقبل. ولا تزال هناك مناوشات بين الأطراف المختلفة بشأن اتفاقات التخلص المتزامن من الأسلحة النووية، إلا أنها فى النهاية - على أغلب الظن- ربما ستتم بشكل مقبول من جميع الأطراف فى المستقبل المنظور .

تعتمد النظم الإقليمية عادة على الخصائص الجيوسياسية والاستراتيجية التى تضع حدودا معينة على الأسلحة التى تستخدم فيها، الأمر الذى يبرز مدى أهمية المتغير الاستراتيجى الذى يترتب على عملية إدخال السلاح النووى فى الصراع القائم فى تلك الأقاليم .

وتختلف الصورة فى حالة الدول غير الكبرى - فيما كان يسمى سابقا بدول العالم الثالث - وذلك فى حالتين . ففى حالة وجود نزاعات سياسية أو جغرافية مصحوبة باعتداءات مسلحة، تستغرق قدرات الدول على تجيش الاحتياطى، بما يؤدى إلى إنفاق كبير بما يتجاوز قدرات الدولة ويصبح معه سباق التسلح التقليدى غير محتمل أو غير مجد، تتوجه الدول إلى التسلح النووى، باعتبار أنه قادر على خفض تكلفة الردع الدفاعى أو الردع باستخدام السلاح التقليدى. كما يساعد على تقليص الحاجة إلى الاحتفاظ بقوات مسلحة كثيفة وإلى تكديس كميات ضخمة من الأسلحة التقليدية، ويقلل فى الوقت نفسه من الاعتماد على المصادر الخارجية للتسليح، ويقلص الدعم الخارجى باعتبار أنها من الأمور التى لا يمكن ضمانها بشكل يحقق استمرارية الأداء الدفاعى للدولة .

ومن العناصر الرئيسية فى مجال استخدام السلاح النووى أنه يكون أنجح ما يكون فى الرد على أى هجوم مباغت فى الحرب النظامية . أما فى حالة الحرب غير النظامية (الشعبية)، فلن يصلح فيها الرادع النووى .

أما فى حالة عدم وجود اشتباكات عسكرية أو نزاعات سياسية على الأرض أو على السيادة أو بشأن المجال الحيوى للدولة، فإن التسليح النووى يمكن أن يوفر عنصر الردع لدرء الهجوم المباغت أو حتى التفكير فيه . وفى هذا الصدد، فإن الغموض فى عملية امتلاك السلاح النووى قد يمنع الطرف الآخر من الرد بشكل ما ، كما يوفر فرصة للدولة للحفاظ على حرية العمل، ويعطل حدوث سباق تسلح فى المنطقة، ويبقى على خيار امكان إقامة منطقة خالية من السلاح النووى مفتوحا .

#### أسباب الانتشار النووى :

لقد اعتبر عدد من الدول معاهدة منع الانتشار النووى المبرمة من خلال الأمم المتحدة عام ١٩٦٨ معاهدة تمييزية تعطى الحق فى امتلاك السلاح النووى لخمسة دول فقط، مقابل عشرات الدول التى عليها أن تلتزم بعدم التوجه نحو تصنيع أو

تحديات التقدم والتطور الاقتصادى والاجتماعى، وهو ما يدعم بشكل أساسى الأمن القومى بها .

#### القدرات النووية العسكرية والأمن القومى للدولة :

لقد كان بزوغ السلاح النووى فجأة، ودوره المشهور فى إنهاء الحرب العالمية الثانية فى الشرق الأقصى عام ١٩٤٥ بشكل مأساوى بسبب القوة التدميرية الهائلة لذلك السلاح، السبب الرئيسى فى تغيير الكثير من المعتقدات العسكرية المستقرة، فقد أحدث السلاح النووى ثورة عسكرية - سياسية غيرت من مفاهيم الحرب والسلام بعد تلك الحرب، وادخل ظروفا جديدة على العمليات الحربية أدت إلى تغيير الاستراتيجيات، بل والتكتيكات العسكرية المستقرة، باعتبار أنه من الأسلحة التى يصعب الوقاية من أثارها أو مقاومتها بشكل فعال .

ونتيجة لذلك، اتجهت عدة دول فى مختلف أقاليم الأرض إلى امتلاك السلاح النووى لعدة أهداف، منها امتلاك القدرة على إرهاب المخالفين السياسيين وردعهم عن الإضرار بالدولة، وتوسيع المجال الحيوى للدولة. ولا بأس من أن نذكر هنا أيضا مسألة الزهو القومى والسياسى تحت مظنة رفعة الشأن والقدرة على التأثير فى التعاملات والصراعات الإقليمية القائمة أو المتوقعة .

#### دواعى التسليح النووى :

وقد كانت دواعى التوجه لإعداد السلاح النووى وتشره مختلفة باختلاف الدول. فهناك الدول العظمى التى تمتلك ترسانات نووية هائلة فى مقابل دول العالم الثالث التى تمتلك أو تتوجه إلى امتلاك تلك الأسلحة . ومن أهم العناصر التى تؤدى إلى انتاج وامتلاك السلاح النووى أن يكون لدى الدولة الدافع السياسى أو الاستراتيجى لحيازة السلاح النووى، وكذلك أن تكون لديها القدرة التكنولوجية اللازمة لإنتاج وصيانة ذلك النوع من الأسلحة. ولا شك فى أن مجرد وجود منشآت للتخصيب إلى مستوى مرتفع أو منشآت لفصل البلوتونيوم وتنقيته يمكن أن يؤدى إلى اعتبار الدولة قادرة على انتاج السلاح النووى بصورة أكثر سهولة من الدول التى لا تملك تلك المنشآت .

ففى حالة الدول الكبرى، عادة ما يجرى سباق تسلح نووى فيما بينها إلى أن تستقر حالة من حالات الردع تستند إلى قدرة الدول الكبرى - التى تمتلك مخزونات نووية كبيرة ووسائل متطورة لإيصالها - على الرد الفورى والتأثر الشامل فى حالة تعرضها لأى اعتداء نووى فعلى . وهذه الظروف تؤدى إلى قيام حالة سلام حار أو حرب باردة حسب مقتضيات الحال فيما بين الدول الكبرى بعضها بعضا، وهو ما ينتهى إلى قيام حالة من التوازن العسكرى والسياسى، تؤدى إلى تأجيل الصراع الساخن لمد طويلة وربما تأجيله بشكل دائم . هكذا، سارت الأمور واستقرت ولا تزال. وهذا هو ما دعا الدول الكبرى بعد



- ٢ - د. محمود بركات، الوضع الحالي ومستقبل الخيار النووي في الوطن العربي وأفاق ذلك في إطار التقدم العالمي، في كتاب "الخيار النووي في الشرق الأوسط"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، وسبتمبر ٢٠٠١، ص ٢٨١.
- ٣ - د. محمود شرباش، تكنولوجيا الإشعاع في الأغذية والزراعة، الهيئة العربية للطاقة الذرية، تونس ١٩٩٦، ص ١٥، ص ٨٠.
- ٤ - استخدام المصادر المشعة في الصناعة، الهيئة العربية للطاقة الذرية، تونس ١٩٩٥. د. عبد الرزاق زكي، المقاييس النووية في الصناعة، ص ١١٩. د. جابر حسيب، المواد المشعة في صناعة البترول والغاز الطبيعي، ص ١٤٩. د. علي جعفر، التصوير الإشعاعي، ص ١١١.
- ٥ - د. يسرى أبو شادي، حتمية خيار الطاقة الذرية، السياسة الدولية، العدد ١٦٨، ص ٢٢٤، (٢٠٠٧).
- ٦ - د. محمود بركات، آفاق استخدام الطاقة النووية في المنطقة العربية، السياسة الدولية، العدد ١٦٨، ص ٢٢٦، (٢٠٠٧).
- ٧ - د. محمد منير زهران، التوعية بمخاطر الانتشار النووي ودور المجتمع المدني، السياسة الدولية، العدد ١٦٨، ص ٤٤٥، (٢٠٠٧).
- ٨ - الكمية والنوعية في الاستراتيجية الاسرائيلية، المحرر يهو شفاط هركافي، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة - نيقوسيا، ١٩٨٧. أساكاشير، الكمية والنوعية والعلاقة بينهما، الجزء الأول، ص ٥. مناحم عينان، الحاجة الملحة الى نوعية إزاء قيود الكمية، الجزء الثاني، ص ٢٤٢.

# الغرب ودعم البرنامج النووي الإسرائيلي

أحمد حجاج

بدأ إعداد البرنامج النووي الإسرائيلي في السنوات الأولى لدولة إسرائيل، حيث تم في عام ١٩٤٩ إنشاء ما يسمى "هيميد جيميل"، وهي وحدة خاصة ملحقة بالقطاع العلمي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، والتي قامت بمسح جيولوجي على مدى عامين في صحراء النقب بهدف اكتشاف اليورانيوم. وبالرغم من أن المسح لم يؤد إلى اكتشاف اليورانيوم بكميات كافية، فقد أمكن الحصول على كميات منه عن طريق استخراجها من مناجم الفوسفات.

إسرائيل كانت على علاقة ممتازة مع كليهما في ذلك الوقت، وبالطبع الولايات المتحدة بصفة خاصة.

وفي خريف عام ١٩٥٦، قامت فرنسا بتزويد إسرائيل بمفاعل للأبحاث الذرية قوته ١٨ ميجاوات وذلك قبل العدوان الثلاثي على مصر بأسابيع قليلة. وبعد العدوان، كثفت إسرائيل من أبحاثها النووية العسكرية بمساعدة فرنسية، ويقال إن "جى موليه" رئيس وزراء فرنسا في ذلك الوقت صرح بأن فرنسا مدينة لإسرائيل بإعطائها قنبلة نووية.

وفي ٣ أكتوبر ١٩٥٧، وقعت فرنسا وإسرائيل اتفاقاً معدلاً ينص على أن تقوم فرنسا ببناء مفاعل قوته ٢٤ ميجاوات، بالرغم من أن نظام التبريد والتخلص من النفايات الذرية صمم وأقيم لكي يكون مناسباً لمفاعل قوته ثلاثة أضعاف المفاعل الذي اتفق عليه. وفي البروتوكولات الملحقه بالاتفاق والتي لم توضع على الورق، اتفق على إقامة مصنع للتخصيب الذرى. وتم إنشاء هذا المجمع الذرى في سرية تامة بعيداً عن تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك بمشاركة خبراء فرنسيين وإسرائيليين في منطقة ديمونا بالقرب من بنر سبع بصحراء النقب وبمشاركة عدة شركات قادتتها شركة تابعة لسلاح المهندسين بالجيش الاسرائيلى.

كانت عملية إنشاء المفاعل والسرية الكبيرة التي أحيط بها عملية ضخمة، وأنشأت إسرائيل وكالة مخابرات خاصة لحماية المجمع من أى عمليات تجسس أجنبى. وفي ذروة عملية الإنشاء،

اتخذ البرنامج خطوة أخرى مع إنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية في عام ١٩٥٢، وتولى رئاستها العالم إرنست دافيد برجمان، الذى كان ينادى علناً بالسعى إلى صنع قنبلة نووية كأفضل وسيلة لضمان "عدم الانساق مرة أخرى إلى الذبح كالنعاج". برجمان كان يرأس في الوقت نفسه إدارة "البحث العلمى والإنشاء" بوزارة الدفاع الاسرائيلية المعروفة باسمها العبرى "أيميت" التي تولت الاستيلاء على المراكز الخاصة بإدارة "هيميد" وأصبحت فيما بعد تسمى "ماخون ٤". وتحت قيادة برجمان، لم يكن هناك خط فاصل بين عمل لجنة الطاقة الذرية و"أيميت"، حتى أصبحت الأخيرة تعمل كمركز أبحاث للجنة. وفي عام ١٩٥٣، لم تنجح "ماخون ٤" فقط في العثور على وسيلة لاستخراج اليورانيوم من صحراء النقب، ولكن تمكنت أيضاً من إنتاج جزء من الماء الثقيل، والجزء الآخر حصلت عليه من النرويج.

وقد حصلت إسرائيل على مساعدة ملموسة من فرنسا بالنسبة لعملية تصميم وإنشاء المفاعلات النووية، حيث ترجع العلاقة في المجال النووي بين البلدين إلى بداية الخمسينيات عندما بدأ العمل في فرنسا في إنشاء مفاعل يستخدم الماء الثقيل بقوة ٤٠ ميجاوات، ومصنع آخر لعملية التخصيب المطلوبة لأى برنامج نووى. وكانت فرنسا تمثل لإسرائيل الحليف الطبيعى، وكلتا الدولتين كانت تعتقد أن الحصول على سلاح نووى مستقل أمر مهم يمكنهما من إثبات قدراتهما على الساحة الدولية في عالم ساد في ذلك الوقت وجود قوتين عظميين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى في بداية الحرب الباردة، بالرغم من أن

(\*) أمين عام الجمعية الإفريقية بالقاهرة .

بريطانيا عن عدم بيع أى كميات أخرى من الماء الثقيل لإسرائيل.

وفى فترة الستينيات من القرن الماضى، عندما كانت ألمانيا تحاول إثبات نفسها بأنها حليفة للغرب، رضخت للضغط الأمريكى فى عهدى كيندى وجونسون، ووافقت على تقديم أكبر صفقة أسلحة عسكرية فى تاريخ إسرائيل حتى ذلك الوقت. وقع المستشار الألمانى إيناور هذه الصفقة مع بن جوريون فى اجتماع سرى فى نيويورك تحت مباركة وإشراف وضغط أمريكى، حيث إن الولايات المتحدة لم ترد أن تظهر بأنها تقدم أسلحة لإسرائيل، ولذلك سعت لدى ألمانيا وبريطانيا لتزويد إسرائيل بالأسلحة، وهو ما وافقت عليه حكومتا البلدين.

وفى الوقت نفسه، تفاضت الحكومة الألمانية عن قيام إسرائيل بإنشاء شركة وهمية تعمل فى أعالي البحار قامت بتزويد إسرائيل بمائتى طن مما يسمى "الكوك الأصفر" اللازم لإنتاج أسلحة نووية، تم تهريبها إلى إسرائيل (الموضوع ليس فيه أى تهريب وإنما تم يعلم الحكومتين الألمانية والإسرائيلية معا) داخل ٥٥٠ برميلا مغلقة على أساس أنها شحنة رصاص، وقامت الولايات المتحدة بتمويل هذه الصفقة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى بداية التسعينيات من القرن الماضى، هاجر إلى إسرائيل عشرات من علماء الذرة الروس من اليهود، حيث قدموا تقنيات الاتحاد السوفيتى المتطورة فى الميدان الذرى إلى البرنامج النووى العسكرى فى إسرائيل. ويؤكد خبراء ألمان، يعملون فى المركز الأوروبى لانتقال اليورانيوم فى مدينة كارلسروه الألمانية، والمخصص لمراقبة تحركات شحنات اليورانيوم والبلوتونيوم المخصب حول العالم، قيام المخابرات الإسرائيلية بالتعاون مع المافيا الروسية بتهريب بعض المواد الذرية الروسية بحجة الحيلولة دون وقوعها فى أيدي جهات إسلامية. ومن المعروف أن عددا من علماء الذرة السوفيت من اليهود فى خضم الحرب الباردة كانوا يتجسسون لحساب إسرائيل والغرب، واكتشفت المخابرات السوفيتية بعضهم.

#### القستر الأمريكى على البرنامج النووى الإسرائيلى :

علمت الولايات المتحدة بموضوع مفاعل ديمونا لأول مرة فى عام ١٩٥٨ أثناء إدارة الرئيس أيزنهاور عن طريق الصور التى التقطتها الطائرات الأمريكية من طراز U2 التى تحلق على ارتفاع شاهق.

وفى ٨ ديسمبر ١٩٦٠، أورد تقرير للمخابرات الأمريكية تفاصيل أبعاد مفاعل ديمونا الذرى. وكانت محطة المخابرات المركزية الأمريكية CIA فى تل أبيب قد أوضحت فى منتصف عام ١٩٦٠ أن البرنامج النووى الإسرائيلى لإنتاج أسلحة ذرية قد أصبح حقيقة واقعة. وقد يكون هذا التقرير هو السبب فى بعض الاهتمام النسبى الذى أبدته إدارة أيزنهاور بالموضوع والاستفسار بأدب شديد من الإسرائيليين عن نواياها، وهو ما استمر فى بداية عهد الرئيس كيندى، حيث قام عدد من المفتشين الأمريكيين -بناء على طلب والحاح الرئيس كيندى من بن جوريون- بزيارة المفاعل سبع مرات خلال عقد الستينيات، ولكن لم يسمح لهم الإسرائيليون بالتجوال فى المفاعل كما يقتضى الأمر، حيث كانت إسرائيل تتحكم فى توقيت وخط سير الزيارات.

شارك أكثر من ١٥٠٠ خبير وعامل فرنسى وإسرائيلى فى ذلك ولضمان السرية، تم إخطار رجال الجمارك فى فرنسا بأن الجزء الأكبر من المفاعل -وهو الصهرىج- ما هو إلا جزء من مصنع لتحلية مياه البحر مرسل إلى أمريكا اللاتينية. وبعد شراء الماء الثقيل من النرويج التى اشترطت عدم نقله إلى دولة ثالثة، قام سلاح الطيران الفرنسى سراً بنقل أكثر من أربعة أطنان من كميات الماء الثقيل النرويجية إلى إسرائيل.

فى عهد الرئيس الفرنسى ديغول، بدأت بعض المتاعب بين البلدين، إذ يقال إن فرنسا ضغطت على إسرائيل من أجل الإعلان عن المفاعل وإخضاعه لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد يرجع ذلك إلى زيادة استفسار واشنطن فى تلك الفترة من فرنسا عن حقيقة المفاعل الإسرائيلى إلى جانب دول أوروبية أخرى. فى هذه الفترة، كان ديغول يريد اتباع سياسة متوازنة فى الشرق الأوسط، وكان يخشى من تسرب أنباء المفاعل، خاصة المساعدة التى قدمتها فرنسا لإنشاء المفاعل وتحديد مصنع التخصيب الذرى.

وفى لقاء بين ديغول وبين جوريون، وافق الأول على بيع إسرائيل مقاتلات فرنسية مقابل وقف العمل فى مصنع التخصيب، واعتبر ديغول أنه قد أنهى فى هذا الاجتماع مسألة المفاعل مع إسرائيل. ولكن فى الأشهر التالية على الاجتماع، تراجعت إسرائيل عن موقفها، وحاولت التوصل إلى اتفاق آخر تقوم بمقتضاه فرنسا بتسليم اليورانيوم وأجزاء المفاعل التى تم الاتفاق حولها بالفعل من قبل، وألا تصر على قبول إسرائيل موضوع التفتيش الدولى. ومقابل ذلك، فإن إسرائيل تعهدت لفرنسا بأنها لا تنوى إنتاج قنابل نووية ولن تقوم بتخصيب أى بلوتونيوم وستقوم بالإعلان عن المفاعل الذى سينتهى العمل فيه دون مساعدة من فرنسا. وقد لجأت إسرائيل إلى بعض المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا، مثل الجابون والنيجر وإفريقيا الوسطى، للحصول على اليورانيوم إلى جانب الأرجنتين. كما عقدت اتفاقا مع جنوب إفريقيا، ينص على المشاركة فى الأبحاث النووية العسكرية، بل وفى إجراء تجارب فعلية على قنابل ذرية إسرائيلية. وعندما أنهى المفاوضون الفرنسيون عملهم فى بناء المفاعل ومصنع التخصيب، تم تزويد إسرائيل بالبلوتونيوم الفرنسى المخصب، وفى عام ١٩٦٤، بدأ تشغيل المفاعل وهو ما يطلق عليه العلماء دخوله المرحلة الحرجة Critical.

وقد أذاعت محطة الإذاعة البريطانية فى ٤ أغسطس ٢٠٠٧ تقريراً كشفت فيه، استناداً إلى الوثائق الرسمية البريطانية، عن أن بريطانيا قامت فى عام ١٩٥٨ ببيع ٢٠ طناً من الماء الثقيل لإسرائيل بمبلغ ١.٥ مليون جنيه استرلينى، أى أنه ليس صحيحاً أن النرويج كانت وحدها هى التى زودت إسرائيل بالماء الثقيل. هذا الماء الثقيل الذى أرسل من بريطانيا كان يمثل فائضاً من كمية ماء ثقيل اشترتها بريطانيا من النرويج عام ١٩٥٦. وعمل المسؤولون البريطانيون الذين كانوا متورطين فى هذه الصفقة على إبقائها سرية حتى على الولايات المتحدة، بل وعلى الوزراء البريطانيين المختصين أنفسهم. وفى عام ١٩٦١، طلبت إسرائيل من بريطانيا كميات إضافية من الماء الثقيل. ولكن نظراً للدعاية التى لاحقت تسرب أنباء مفاعل ديمونا فى تلك الفترة، اعتذرت

التصميم وفي انتاج قنابل النيوترون أى المشعة التى تقتل البشر ولكن لا تدمر المنشآت.

بل قال كاتب أمريكى إن تيللر أبلغ المخابرات الأمريكية ببرنامج إسرائيل النووي العسكرى، والتى قامت بدورها بإعلام الرئيس جونسون المؤيد لإسرائيل على طول الخط ولكنها لم تبلغ وزيرى الدفاع والخارجية الأمريكيتين.

كما أن اسحاق رابين، عندما كان سفيراً لإسرائيل فى واشنطن، قام بتفادى البتاجون الأمريكى والخارجية الأمريكية اللذين أصرا عام ١٩٦٨ على أن يكون تزويد إسرائيل بطائرات الفانتوم الأمريكية مرتبطاً بتوقيع إسرائيل معاهدة منع انتشار الأسلحة الذرية والسماح للمفتشين الأمريكيتين بزيارة المفاعل الاسرائيلى. وفى هذا الإطار، طلب رابين من رجل الأعمال اليهودى "آب فاينبرج" - الذى جمع من قبل عشرات الملايين من الدولارات لبناء المفاعل الاسرائيلى فى ديمونا وبرنامجيه العسكرى - الاتصال بالرئيس جونسون من وراء ظهر وزارتي الدفاع والخارجية حول صفقة الفانتوم التى حصلت عليها إسرائيل بالطبع دون أى شرط.

#### البرنامج النووي الإسرائيلي وصراع التسليح فى الشرق الأوسط:

من الجدير بالذكر أن فكرة انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط هى فى الأصل فكرة أمريكية اقترحتها وزارت الخارجية والدفاع الأمريكيتان على الرئيس الأمريكى جونسون كتمن لتزويد إسرائيل بأسلحة متطورة. ولكن كما تبين فيما بعد، فإن جونسون لم يتحمس لاقتراح مساعدته بعد اعتراض إسرائيل عليها.

وتشير الوثائق السرية - التى أفرج عنها أخيراً - عن السنوات الأولى من إدارة جونسون الى ما نصه: "استمر المسؤولون الأمريكيون على أن يؤكدوا للإسرائيليين أهمية عدم الانتشار النووى. وفى أثناء الفترة التى واكبت بيع طائرات الفانتوم الى إسرائيل فى أوائل عام ١٩٦٦، أصرت (يعجنى هنا كلمة أصرت، وهذا تعليق منى) الإدارة على إعادة التأكيد على إسرائيل بأنها يجب ألا تكون الأولى فى ادخال الأسلحة النووية الى المنطقة. وزير الخارجية الاسرائيلى ابا اييان ذكر لوزير الدفاع الأمريكى روبرت ماكنامارا، أن إسرائيل لا تنوى انتاج أسلحة نووية، وبذلك لن تستخدم طائراتكم لنقل أسلحة لا نوى انتاجها مطلقاً (منتهى التفاف والخداع بالطبع). وبعد ذلك بشهور، أبلغ وزير الخارجية، راسك، مبعوثاً اسرائيلياً بأن الإدارة الأمريكية تفترض أن إسرائيل لا تنوى أن تصبح قوة نووية وإنها إذا ما فعلت ذلك فإنها ستفقد تأييد الولايات المتحدة. وعندما تم إبلاغ السفير الأمريكى فى إسرائيل، والورث باربور (الموالى جداً لإسرائيل والذى سبق أن أشرنا إلى أنه منع معاونيه فى السفارة الأمريكية فى تل أبيب من كتابة تقارير تتضمن أى معلومات عن نشاط إسرائيل النووى العسكرى) أن تلك الاقتراح يشير الى امكانية فرض عقوبات لا تتماشى مع جو الصداقة الذى يفترض أن يسود بين أصدقاء حميمين، أشار باربور (بالطبع لارضاء إسرائيل) إلى أن الموضوع لا يتعلق بعقوبات ولكن مجرد احتمال فقدان تأييد الولايات المتحدة. انتهت الوثيقة التى تعنى بوضوح أن الولايات المتحدة

ولذلك، جاءت تقارير المفتشين تفيد بأنه لا يوجد ما يوضح أن المفاعل مخصص للأبحاث غير المدنية وإنتاج الطاقة، ولكنها لم تفسر فى الوقت نفسه ما يبرر إنشاء هذا المفاعل الضخم، وهو ما قد يوضح - حتى ولو بطريق غير مباشر - تخصيصه لبرنامج أسلحة ذرية، فى الوقت الذى لم يتمكنوا فيه من العثور على أدلة تؤكد ذلك مثل مصنع تخصيب البلوتونيوم، كما قالوا فى تقاريرهم.

وبالرغم مما كانت تدعيه الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولا تزال، من أنها لا تشجع أو توافق على البرنامج النووى الإسرائيلي، إلا أنها لم تفعل أى شئ لوقفه. بل على العكس، فإن واشنطن فى كل اجتماعات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تدافع عن إسرائيل بضراوة، بل وتضغط على الدول الأوروبية لمنع إصدار أى قرار مقدم من جانب مصر أو دول عدم الانحياز لإخضاع المفاعلات الإسرائيلية للتفتيش. بل وصل الأمر بعدد من المسؤولين الأمريكيتين فى اجتماعاتهم مع عدد من الشخصيات العربية إلى القول إن العالم العربى عليه القبول بإسرائيل نووية، لأن ذلك يشكل الضمانة لإسرائيل وشعورها بالأطمئنان بأنها لن تتعرض للقضاء عليها نتيجة هجوم عربى كاسح!!

ويلغ الأمر بالتواطؤ الأمريكى لإخفاء موضوع حقيقة المفاعل والبرنامج النووى الإسرائيلي بشخصية مثل والورث باربور، السفير الأمريكى فى تل أبيب فى المدة من عام ١٩٦١ إلى ١٩٧٣، أى خلال فترة الرؤساء كيندى وجونسون ونيكسون، للعمل على إخفاء أى معلومات عن رؤساء الولايات المتحدة توضح مدى تطور البرنامج النووى الاسرائيلى، مما قد - وأضع خطاً تحت قد - يضطر الرئيس الى القيام بعمل ما يتعلق بهذا الموضوع. وقال ببساطة "إن الرئيس لم يرسلنى الى إسرائيل لكى أخلق له بعض المشاكل فهو لا يريد أن يبلغ بأى أنباء سيئة". وقد منع السفير عام ١٩٦٦، عندما وصل الى علم أعضاء السفارة أن إسرائيل بدأت بوضع الأسلحة الذرية فى رعوس الصواريخ، إرسال أى تقارير بهذا الشأن إلى واشنطن، كما عمل على أن تختفى هذه المعلومات من أية ملفات رسمية بحيث لا يتم اتخاذ أى إجراء بشأنها.

فى عام ١٩٦٨، أصدرت الخارجية الأمريكية تقريراً سرياً يقول إن إسرائيل قد بدأت بنجاح فى انتاج الأسلحة الذرية. هذا التقرير كان على أساس حديث كارل دوكيت، رئيس المكتب العلمى والتكنولوجى فى المخابرات الأمريكية، مع إدوارد تيللر، العالم الأمريكى الشهير، الذى لقب بأبى القنبلة الهيدروجينية. وقد أدلى دوكيت بتصريح الى لجنة الشئون الذرية الأمريكية بالكونجرس عام ١٩٧٤، قال فيه إن ريتشارد هيلمز، رئيس وكالة المخابرات الأمريكية المركزية، منعه من نشر استنتاجاته حول قدرات إسرائيل النووية. وقال تيللر إنه بناء على أحاديث له مع الدوائر العلمية والعسكرية الاسرائيلية، فإنه استنتج أن إسرائيل أصبحت لديها القدرة على بناء الأسلحة الذرية، ولذلك لا يتوجب على المخابرات الأمريكية أن تنتظر حتى تقوم إسرائيل باختبار القنبلة الذرية عملياً من أجل القيام بتقييم تقرير نهائى، لأن مثل هذا الاختبار لن يتم مطلقاً. ويقال إن تيللر نفسه حث إسرائيل على المضى فى انتاج أسلحة نووية، بل وساعدها فى عملية





في مجلس الامن القومي الامريكى بالبيت الابيض، مذكرة الى الرئيس جونسون يقول فيها

ان الرد الثانى الراض من رئيس الوزراء الاسرائيلى اشكول، لندائك الشخصى المتكرر للموافقة على قيامنا (الى الامريكين) بطمأنه عبدالناصر حول مفاعل ديمونا، غالبا ليس رفضا نهائيا وعلى العكس، ارى انه يريد الاصرار على موقفه حتى مقابلته معك ولذلك بدلا من العوده الى اشكول مرة اخرى، اقترح ان تنتظر، ولكن فى الوقت نفسه ستبلغ الاسرائيليين عدم رضاك وخيبة امك كتب ماكجورج باندى، مستشار جونسون للامن القومي، على هذه الفقرة من المذكرة "وافق" وتضيف المذكرة الى الرئيس جونسون

ان رد اشكول السلبي وعدم قدرة مايك فلديمان (حلقة الاتصال مع اللوى الاسرائيلى فى الولايات المتحدة والمهمات الخاصة مع الاسرائيليين من قبل البيت الابيض) على تغيير موقفه فيما يتعلق بموضوع الصواريخ، يزيد من شكوكنا بان اسرائيل متجهة الى انتاج "رادع" نووى ولو ان ذلك لن يحدث قبل عدة سنوات، ولذلك امامنا مهمة صعبة تتعلق باى مدى نريد ان "نضرب" بقوة على اشكول (تعبير عن الضغط وليس مهاجمة) فى الوقت الذى نعلن فيه بقوة معارضتنا للانتشار النووى. وفى نهاية المذكرة، وضع باندى توقيعه بعد توقيع كومير للإشارة الى انه موافق على ما جاء فيها.

وارسلت الخارجية فى ٢ مايو ١٩٦٤ برقية الى سفارتها بالقاهرة بتعليمات محددة، وكانت برقية محظورة لعلم السفير بانو فقط وطلبت منه فيها معرفة رأى الرئيس عبدالناصر وإبرازا - كما تقول البرقية - لعدة نقاط:

"يمكنك ابلاغ الرئيس عبدالناصر ان الرئيس جونسون يقدر خطابه اليه وسيرد عليه. لاحظ الرئيس (جونسون) بصفة خاصة تأكيدات الرئيس عبدالناصر فيما يتعلق بمعارضة الجمهورية العربية المتحدة قيام أى سباق نووى، وهو يامل فى إمكانية التوصل الى اجراءات عملية فيما يتعلق بمخاطر سباق التسلح فى الشرق الأوسط وهو يطلب منك - أى السفير - ان تبحث الامر بهدوء مرة أخرى مع الرئيس عبدالناصر".

وأضافت البرقية:

"بالنسبة لموضوع الاسلحة الذرية، فإن عبدالناصر يدرك اننا ندفع اسرائيل لقبول الضمانات، وسنستمر فى ذلك ونحن فى حيرة بشأن تصريحات ج.م.ع حول الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى اجتماع لجنة نزع السلاح فى جنيف، والتي أعلن فيها ممثلها انه يعارض تفقيش الوكالة على انتقال المواد الانشطارية او المعدات طبقا لاقتراح الممثل الامريكى. لقد كان لدينا انطباع من مباحثات وكيل الخارجية تالبوت مع الرئيس عبدالناصر، بان بلاده ستقبل ضمانات الوكالة فى الوقت المناسب".

بل إن البرقية بها جملة مثيرة للاهتمام وهى:

"إننا نريد ان نؤكد بكل حزم ان الولايات المتحدة ستعارض بقوة أى جهود من قبل اسرائيل لتوسيع حدودها. طبعاً هذا محض خيال ولا يتفق بالمرة مع الموقف الامريكى الآن وحتى من قبل.

يكون متأكدا من ان الرئيس جونسون أيضا يعارض بحزم هذا الطريق الخطر

وفى اليوم التالى لمقابلة تالبوت مع الرئيس عبدالناصر، كان ابا ايان، وزير خارجية اسرائيل، يعقد فى واشنطن اجتماعا مطولا مع ماجورج باندى، مستشار الرئيس جونسون للامن القومي، كرر ايان مرة أخرى موضوع الصواريخ المصرية وحاجة اسرائيل العاجلة والماسية لشحنات اسلحة أمريكية متطورة من الجدير بالذكر ان باندى أشار لايان بان الصواريخ المصرية هى بصراحة للعروض العسكرية اكثر منها سلاحا عسكريا خطيرا، ولو اننا نقبل التفسير القائل ان عبدالناصر قد يبالغ فى تقدير قوته العسكرية ولكن بصراحة - كما ذكر باندى - فإن ما يشغل ويقلق واشنطن كثيرا هو اعتبار اسرائيل ذات الامكانيات النووية، والتي تتحرك للحصول على صواريخ ليس لها أى معنى إلا إذا زودت برووس نووية وسواء كانت لدى اسرائيل النية من عدمه فى هذا الشأن، فإنه لا يمكن عدم توقع قيام العرب بالتوصل الى هذا الاستنتاج، وما قد يفعلونه حينئذ امر مقلق للغاية وعلى اسرائيل ان تتأكد تماما من حزم التأييد الامريكى، والمسألة الوحيدة التى قد تؤثر على هذه العلاقات التى تزداد توطدا هى توصل الولايات المتحدة الى الاعتقاد بان اسرائيل تتحرك فى اتجاه الحصول على رادع نووى. كذلك، فإن عدم صراحة إسرائيل فى شرح برنامج صواريخها يؤدى الى هذه الشكوك التى يجب القضاء عليها.

وقد أرسل الرئيس الامريكى جونسون خطابا بتاريخ ١٩ مارس ١٩٦٤ الى اشكول ما نصه:

عزيزى رئيس الوزراء

إننى أشعر بالحزن لما علمته من السفير باربور (سفير الولايات المتحدة فى اسرائيل) بأنك تشعر بأنك لا تستطيع الموافقة على قيامنا بطمأنه الرئيس عبدالناصر حول الطبيعة السلمية لمفاعل ديمونا. إننا لسنا متأكدين مما تقوله بأن القلق من إمكانيات اسرائيل النووية سيؤدى لردع عبدالناصر عن مهاجمة اسرائيل. على العكس من ذلك، إننا نعتقد أن خوف ناصر من تطوير برنامج نووى اسرائيلى قد يدفعه الى الاختيار ما بين هجوم استباقي (على اسرائيل) او الحصول على اسلحة ذرية. وكلا الاختيارين سيكون لهما اسوأ الاثر على أمن اسرائيل. إننا نعتقد أنه من الواضح أن أى قيمة محتملة لهذا الرادع وجعل عبدالناصر فى الظلام حول الموضوع هو امر تافه بالمقارنة مع هذه الاخطار. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لناصر أن يستغل سلبيات قيامنا بطمأنته أن أنشطة اسرائيل النووية هى للأغراض السلمية. ونحن بالتأكيد لا ننوى أن نزوده بأى تفصيلات، فضلا عن أنه لن يسيء فهم مثل هذه التطمينات، مادامنا قد قدمناها بموافقة حكومتكم. وبالفعل، فإن قيامنا بذلك قد يساعد على تهدئة التوترات العربية - الاسرائيلية.

ولذلك، فإننى أمل أن تعيد النظر فى قرارك حول هذه المسألة، وإننى لوأثق بأنك توافق معى على أن مصلحتنا فى النهاية - زيادة أمن اسرائيل - هى تماما مثلكم. مع خالص تحياتى

المخلص/ ليندون جونسون

فى ١٦ أبريل ١٩٦٤، أرسل روبرت كومير، الذى كان يعمل



# البرنامج النووى المصرى .. تحديات الواقع وسيناريوهات المستقبل

إيمان أحمد رجب

تزامن إعلان الرئيس مبارك عن اعتزام مصر الاستفادة من التقنية النووية فى توليد الطاقة الكهربائية فى أثناء المؤتمر السنوى الرابع للحزب الوطنى الحاكم فى سبتمبر ٢٠٠٦، مع تنامى الضغوط الأمريكية للحد من الانتشار النووى فى المجال العسكرى، ومع تسييس واشنطن لحق الدول فى استخدام التقنية النووية فى المجال السلمى.

إجراء أبحاث خاصة بصناعة السلاح النووى، وتزايدت المخاوف من ذلك، خاصة من جانب إسرائيل بعد تقارب مصر مع الهند وما تلاه من إعلان الأخيرة عن مفاعلها النووى السلمى فى ١٩٧٤ (٢).

ويرر تلك المخاوف طبيعة المفاعلات البحثية التى تستخدم بعض كيلوجرامات من الوقود النووى فى صورة يورانيوم عالى التخصيب، أى تتجاوز نسبة مابه من نظير اليورانيوم U235 إلى ٢٠٪، بما يوفره ذلك من قدرة على إنتاج السلاح النووى، وبما ينتج عن دورته - فى حال اكتمالها داخل المفاعل الوطنى - من بلوتونيوم يكفى ٤ كلجم منه لتصنيع قنبلة نووية من نوع الانفجار الداخلى (٣). وقد كادت مصر تقترب من تطوير دورة وقود مستقلة فى مفاعلها البحثى بحسب ما انتهى إليه مركز دراسات عدم الانتشار النووى فى معهد مونتييرى للدراسات الدولية، إلا أن عدم حصولها على التمويل اللازم، فضلا عن معارضة واشنطن، حال دون ذلك (٤).

وقد ازدادت القيود على تبنيها هذا الخيار مع تصديقها على معاهدة حظر الانتشار النووى فى فبراير ١٩٨١، والذي جاء بعد ضغوط من إدارتى كارتر ونيكسون طوال السبعينيات (٥).

فبموجب هذه المعاهدة، لا يحق للدول التى لم تكن تمتلك السلاح النووى وقت إقرارها سوى الاستخدام السلمى للطاقة

وقد أعلن عن استئناف البرنامج المصرى رسميا فى أكتوبر ٢٠٠٧ بحيث يتم إنشاء ثلاث محطات نووية، سلمية لتوليد الطاقة الكهربائية، قدرة كل منها ٦٠٠ ميجاوات، ووقع الاختيار المبدئى على منطقة الضبعة (١).

ويرتبط احتمال نجاح مصر فى أن تكون من بين الدول المالكة للتقنية النووية، بكل ما يعنيه ذلك من تحسين مكانتها الدولية، بمدى توافر متطلبات الأمان النووى التى حددتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو استعداد مصر لتوفيرها، وبموقفها من القضايا المرتبطة بالحد من الانتشار النووى. فهذه القضايا إلى جانب اعتبارات أخرى لعبت دورا فى تجميد التحرك المصرى فى هذا المجال فى أثناء الخمسينيات.

## أولا- خبرة الخمسينيات :

وضعت مصر منذ منتصف الخمسينيات أسس برنامج نووى وطنى، حيث أنشأت هيئة الطاقة الذرية ومركز الأبحاث النووى ومفاعلا للأغراض البحثية فى أنشاص فى ١٩٦١ بمساعدة سوفيتية، مستفيدة فى ذلك من التنافس السوفيتى - الأمريكى على جذب دول المنطقة لمعسكر كل منهما، وقد عمل هذا المفاعل بقوة ٢ ميجاوات.

وقد تردد أن مصر قد سعت، بعد إنشائه وإعلانه كمفاعل أبحاث خاص بالتطبيقات السلمية للتقنية النووية، لاستغلاله

(\*) باحثة سياسية.



حياة المنشأة النووية، بدءا باختيار موقعها وانتهاء بإنهاء عملها وإغلاقها وإزالة الوقود النووي منها نهائيا، ومرورا بتصميمها وبنائها ومنح التفويض للجهة المشغلة وتشغيلها تشغيلًا كليًا (١٥).

وحددت المجموعة ثلاثة أنواع من الإجراءات التي لابد أن يلتزم بها كل طرف مشارك في إنشاء وتشغيل المنشأة النووية، وذلك على النحو التالي:

**النوع الأول:** إجراءات خاصة بالجهة المشغلة للمنشأة، والتي يقع عليها الجانب الأكبر من مسئولية أمان المنشأة، حيث يتعين عليها نشر ثقافة الأمان النووي التي تحكم تصرفات العاملين داخل المنشأة، وأن تحدد بدقة مسئوليات كل عامل وقنوات الاتصال بين مستويات الإدارة المختلفة والعاملين، ومواعيد المراجعات الداخلية لمستوى الأمان.

**النوع الثاني:** إجراءات خاصة بالدولة المالكة للمنشأة، فهي المعنية بوضع الإطار القانوني المنظم للصناعة النووية، وإنشاء ما يلزم من أجهزة مستقلة تتولى مهمة منح التراخيص وإجراء المراجعات الدورية، والتفويض المستمر لعمل المنشأة لتحديد مدى اتفاق ما يتخذ بها من إجراءات الأمان النووي مع تلك التي حددتها المجموعة الاستشارية الدولية، والزمّت الأجهزة الحكومية بتوعية المواطنين بطبيعة البرنامج النووي وأهدافه قبل البدء به.

**النوع الثالث:** إجراءات خاصة بتصميم المفاعل النووي، بحيث يصمم بما يمنع وقوع الحوادث وبما يخفف من وطأتها في حال وقوعها، ويتحقق ذلك بأن يركز تصميمه على استراتيجية الدفاع في العمق Defense in Depth، أي أن تتوافر فيه عدة أنظمة وعدة مستويات من الدفاع للحيلولة دون انبعاث المواد المشعة، بحيث إذا حدث خلل في أحد تلك المستويات أو الأنظمة، فيبدأ العمل بالمستوى الثاني تلقائياً وهكذا، وذلك إلى جانب توافر أنظمة الإنذار المبكر لتمكين الجهة المشغلة للمفاعل والدولة المالكة من اتخاذ ما يلزم من إجراءات، كالإخلاء قبل وقوع الحادث (١٦).

ورغم عدم إلزامية هذه الإجراءات، إلا أن الوكالة الدولية تسعى دوماً لإقناع الدول بالوفاء بها، وهذا ما نجده واضحاً في موقفها من التحرك المصري، حيث أكدت رسالة المجموعة الاستشارية التابعة للوكالة الدولية عن مستوى الأمان النووي في مصر ضرورة توفير الحكومة بنية تحتية تضمن السلامة النووية لعدة قرون مقبلة، بما يعنيه ذلك من تدريب فرق عمل لتكون مؤهلة للعمل في الصناعة النووية، ووجود شبكة كهربائية مستقرة وإطار قانوني منظم لتلك الصناعة، ومحاربة الفساد، ونشر ثقافة السلامة النووية بين العاملين في المنشأة النووية بهدف تقليل مستوى حوادث العمل (١٧).

ولهذه الإجراءات أهميتها في الحالة المصرية، خاصة مع ارتفاع معدل حوادث العمل وانتشار الفساد، حيث كان تصنيف مصر في التقرير الخاص بمستويات الفساد عالمياً في المرتبة (٧٢) (١٨)، وهذا يعني احتمال عدم نزاهة أي تقويم لمستويات الأمان النووي، فضلاً عن احتمال سوء تشغيل المنشآت النووية بما يضر بالعاملين وبالبيئة.

وقد بدأت الحكومة المصرية في اتخاذ خطوات جادة لتنفيذ تلك الإجراءات، ويمكن تقسيمها إلى خطوات خاصة بالجانب الشكلي - القانوني للبرنامج، وأخرى خاصة بالجانب التقني - الفني.

فبالنسبة للمجموعة الأولى، تقوم الحكومة بدراسة إمكانية استقلال المركز القومي للأمان النووي الذي يتبع حالياً هيئة الطاقة الذرية، وذلك تماشياً مع توصيات الوكالة الدولية في هذا المجال (١٩).

وتعتبر هذه الهيئة، التي هي ذات طبيعة بحثية، الجهة المسئولة عن صياغة مشاريع القوانين المنظمة للصناعة النووية، وتتألف من عدد من المراكز البحثية، كمركز الروس النووية ومركز المعامل الحرة ومركز تكنولوجيا الأبحاث.

وقد أعدت الهيئة مسودة القانون النووي المصري، وعرضته الحكومة على الوكالة الدولية مطلع عام ٢٠٠٨، على أن يتم إقرار القانون بعد أن تنتهي الوكالة من مراجعاتها.

وبهدف التوعية بالبرنامج وطبيعته، قدمت لجنة الصناعة والطاقة في مجلس الشعب تقريراً يشرح الهدف من استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء باعتبار ذلك مدعماً للتنمية المستدامة، وتحدث التقرير عن مخطط لنشر الثقافة النووية بين المواطنين، وعن ضرورة تشكيل مجلس لعلماء الطاقة النووية (٢٠).

واجتمع المجلس الأعلى للطاقة في سبتمبر ٢٠٠٧ بعد انقطاع استمر مدة عشرين عاماً لمناقشة البرنامج المصري، وتم اختيار د. أحمد زويل رئيساً شرفياً للبرنامج، ود. على الصعيدى ليتولى الجانب الإداري، ود. ياسين إبراهيم ليتولى الرئاسة التنفيذية، وهذه الشخصيات تتمتع بخبرة مشهود بها دولياً في مجال الصناعة النووية.

وتشمل المجموعة الثانية برامج التعاون الفني والتقني بين القاهرة والوكالة الدولية، والتي تهدف لتقويم مدى صلاحية منطقة الضبعة لإنشاء المحطات النووية، حيث يفضل عند اختيار موقع المنشأة النووية ألا تكون بالقرب من المناطق المزدحمة بالسكان، وأن يتمتع موقعها بالاستقرار الجيولوجي، ولتوفير الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج فضلاً عن زيادة مستوى الأمان النووي.

وتجدر الإشارة إلى أن الوكالة الدولية قد تمكنت من تضمين بعض تلك الإجراءات في ميثاق السلامة النووية الذي أقر في سبتمبر ١٩٩٤ ودخل حيز التنفيذ في ١٧ يونيو ٢٠٠٤، إلا أن مصر لم تصدق عليه بعد واكتفت بالتوقيع (٢١).

وقد أعلنت الحكومة المصرية عن رغبتها في تبني المفاعلات المتقدمة لكونها متصلة الأمان، حيث تستخدم نظم أمان أكثر تقدماً من الناحية التقنية، مقارنة مثلاً بمفاعلات الماء المضغوط Pressurized Water Reactor والتي تزداد فيها درجة حرارة قلب المفاعل بسرعة بمجرد انقطاع تدفق الماء، وقد تسبب ذلك في حادث جزر مايل الثلاث الذي وقع خلال الساعات الثلاث الأولى من انقطاع الماء (٢٢).



ستسعى لتطوير دورة مستقلة للوقود في مفاعلاتها، أم ستقبل الاتجاه العالمى الذى تقوده الولايات المتحدة وروسيا للحد من ذلك. فتبنى الاتجاه الأول يزيد من حرية الدولة فى التحكم فى معدل التخصيب (٢٦) الذى يتم فى داخل المفاعل، خاصة إذا ما استخدم جهاز الطرد المركزى الغازى الذى يعمل بغاز هيكسافلورايد اليورانيوم، والذى يسمح بمضاعفة دورة الوقود النووى فى داخله بما يزيد من معدل تخصيب اليورانيوم بسهولة، حتى يصل إلى مستوى يسمح بصنع السلاح النووى (٢٧).

كما يوفر لها فرصة لإعادة معالجة الوقود المستهلك بهدف فصل النفايات النووية عن الوقود الذى يمكن إعادة استخدامه داخل المفاعل، والتي تكون بنسبة ٣٪ مقابل ٩٦٪ يورانيوم و ١٪ بلوتونيوم. وفى حال توافر أجهزة فصل البلوتونيوم، يمكن تخزينه وتصنيع قنبلة نووية منه (٢٨).

وما قد يضطر مصر للقبول بالاتجاه العالمى الذى يهدف لعدم السماح بتخصيب اليورانيوم محليا ومراقبة مخزون البلوتونيوم (٢٩)، هو عدم وجود مخزون محلى من خام اليورانيوم، إذ لم يكتشف بعد فى الأراضى المصرية، وذلك مع استمرار جهود الوكالة الدولية للبحث عنه فى صحور الصحراء الشرقية (٣٠)، ولذا ستعتمد القاهرة على روسيا والولايات المتحدة والشركات الأجنبية الموردة له، والتي يتراوح عددها بين خمس وست شركات والتي تسمى برابطة الموردين النوويين. وتمارس الرابطة ضغوطا على القاهرة لتقبل توقيع البروتوكول الإضافى لمعاهدة حظر الانتشار، فى حين أنها علقت توقيعها عليه على انضمام إسرائيل للمعاهدة وبتوفير الموردين ضمانات رسمية لتمويل البرنامج عند بدء التفاوض على ذلك، خاصة أن المادة الرابعة منه تمس بسيادة الحكومة، حيث تعطى مفتشى الوكالة الحق فى التفتيش المفاجئ لأى موقع بمجرد الاشتباه فيه، ودون اشتراط الحصول على إذن من الدولة المعنية.

#### الأمن البيئى :

تعتبر التقنية النووية مصدر طاقة صديقا للبيئة، إلا أنه قد يتحول إلى مهدد للبيئة فى حال غياب إجراءات السلامة السابق الوقوف عليها، وهذا يبرر تصنيف اللجنة الدولية للأمن البيئى قضية السلامة النووية من بين المخاطر المهددة للأمن البيئى (٣١). وقد خبر العالم تهديدها للأمن البيئى مع انفجار الوحدة الرابعة لمفاعل تشيرنوبل ١ فى عام ١٩٨٦، والذى أثبت الطبيعة المتعدية للحدود لمثل تلك الحوادث (٣٢)، وكان انفجاره بسبب تصميمه الذى لم يراع فيه تمكين المشغلين له من التحكم فى مستوى التفاعل النووى وسرعته، فقد صمم بما يسمح بزيادة مستوى التفاعل فجأة وبمعدلات متسارعة يصعب إيقافها، مع غياب أى نظام لتبريد قلب المفاعل (٣٣).

وقد أخذت الدول الأوروبية تهتم بقضايا الأمن البيئى فى علاقاتها مع دول جنوب المتوسط منذ التسعينيات، فقد حصلت مصر على قروض بقيمة ٢٩٠ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبى فى الفترة من ١٩٩٢ إلى ٢٠٠١ من إجمالى ٢٣٨٥,٩ مليون يورو خصصت لبناء قدرات دول المتوسط فى مجال حماية البيئة.

ونظرا لكون هذه المفاعلات هى الأعلى ثمنا، فقد أعلنت الحكومة عن اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية لتمويل إنشاء تلك المفاعلات، مستفيدة فى ذلك من خبرة روسيا التى أعلنت دعمها (٢٣)، والصين التى تملك (١١) منشأة نووية تعمل فى مجال توليد الطاقة الكهربائية.

وهناك من يرى أنه من الممكن أن تستغل مصر ما تحصل عليه من المعونة العسكرية الأمريكية التى تحصل عليها سنويا لتمويل برنامجها، خاصة بعد أن أعلنت واشنطن عن دعمها التحرك المصرى (٢٤).

#### ثالثا- القضايا المرتبطة بالحد من الانتشار النووى :

هناك عدد من القضايا المتداخلة مع بعضها بعضا، والتي لا بد من وضعها فى الاعتبار عند الحديث عن مستقبل التحرك المصرى، خاصة أنها قضايا محورية فى التحرك الدولى للحد من الانتشار النووى.

#### قضايا مرتبطة بالحق فى الاستخدام السلمى للتقنية النووية :

رتبت معاهدة حظر الانتشار النووى على الدول المستفيدة من التقنية النووية فى المجال السلمى التزاما بأن تكون تلك الاستفادة تحت إشراف من الوكالة الدولية، وألزمت الأخيرة الدول بتقديم تقارير تفصيلية عن أنشطتها، ويتطلب الوفاء بذلك شفافية حول التفاصيل الدقيقة لأنشطتها النووية.

ورغم أن الحكومة المصرية قد حرصت منذ البدايات الأولى للتفكير فى برنامجها النووى على الدخول فى برامج المساعدات والتعاون التقنى التى تقدمها الوكالة، إلا أن المخاوف من نزوعها لاستخدام برنامجها كغطاء لتطوير قدرات نووية فى المجال العسكرى لا تزال قائمة، خاصة مع غياب بعض التفاصيل الدقيقة فى التقارير التى تقدمها للوكالة، فضلا عن عدم انضمامها للاتفاقيات الدولية التى تنظم الاستخدام السلمى للطاقة النووية، كما سيتضح لاحقا، وللإتفاقية الخاصة بحظر التجارب النووية.

فقد كان ذلك مبررا للشكوك التى أثارها بعض الدبلوماسيين فى ٢٠٠٥ حول نزوع مصر لانتاج غاز هيكسافلورايد اليورانيوم، والذى يستخدم فى أجهزة الطرد المركزى الغازى لتخصيب اليورانيوم، مما دفع الوكالة لتفتيش المنشآت المصرية. وقد بررت مصر عدم تضمين ذلك فى تقاريرها بعدم علمها بمستوى التفاصيل المطلوب ذكرها فى التقرير (٢٥)، وذلك فى الوقت الذى لم يكن لديها فيه سوى مفاعلين بحثيين بقوة إجمالية ٢٤ ميجاوات.

ومثل هذه الشكوك من المحتمل أن تثار مجددا، خاصة مع عدم وضوح موقف مصر من مسألتين شديدتى الارتباط بقضية الانتشار النووى. المسألة الأولى خاصة بدائرة الوقود النووى، والثانية متعلقة بكيفية التخلص من الوقود المستهلك فى حال اكتمال دورة الوقود فى مفاعلاتها، والتي سيتم الوقوف عليها فى النقطة التالية.

ف فيما يتعلق بدورة الوقود، لم يتضح بعد ما إذا كانت مصر

وتزايدت مع الكشف عن السوق السوداء للمواد والتقنية النووية التي كان يديرها العالم الباكستاني عبدالقدير خان في أبريل ٢٠٠٤، والتي امتدت من آسيا وحتى أوروبا مروراً بشمال إفريقيا.

وتعتبر المفاعلات البحثية في الدول النامية أهدافاً جذابة للإرهابيين نتيجة عدم تمتعها بحماية كافية من ناحية، وللاستخدامها يورانيوم عالي التخصيب من ناحية أخرى، والذي - في حال الحصول عليه - يمكن استخدامه في تصنيع القنبلة أو الرؤوس النووية دون حاجة لزيادة تخصيبه، وهناك جهود دولية لاحتباط أي من تلك الهجمات عن طريق تحويل اعتماد مفاعلات الأبحاث من اليورانيوم عالي التخصيب إلى اليورانيوم منخفض التخصيب (٤٠).

ويظل احتمال تعرض مصر للإرهاب النووي قائماً بالنظر إلى موقفها من القواعد القانونية المنظمة لمسألة الانتشار النووي. ويمكن هنا التمييز بين مجموعتين من القواعد، تلك التي نظمت مسألة الانتشار بين الدول كمعاهدة حظر الانتشار النووي، التي انضمت إليها مصر، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التي أقرت في ٣ مارس ١٩٨٢، ودخلت حيز التنفيذ في ٨ فبراير ١٩٨٧، والتي اهتمت بتوفير الحماية المادية للمواد النووية في أثناء تخزينها ونقلها.

وقد أقرت تعديلات على الاتفاقية في يوليو ٢٠٠٥ ليتسع نطاقها وتشمل المنشآت النووية، وترتب التزاماً على الدول الأطراف بوضع إطار تشريعي ورقابي خاص بتوفير الحماية المادية للمنشآت والمواد النووية من السرقة في أثناء النقل والاستخدام والتخزين، أو من التخريب. وقد استتثت الاتفاقية المواد والمنشآت التي تستخدم لأغراض عسكرية (٤١)، ولم تنضم مصر إليها رغم إعلانها عن رغبتها في ذلك في اجتماع الوكالة الدولية الذي عقد في ٨ يونيو ٢٠٠٥ (٤٢).

والمجموعة الثانية خاصة بالحد من الانتشار بين الكيانات من غير الدول، وتزايد هذا الاتجاه بعد أحداث ١١ سبتمبر. وكان أول نص قانوني خاص بذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٢٧٣، الذي صدر في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١، والذي ألزم الدول بمحاربة الإرهاب وعدم تقديم أي عون للجماعات الإرهابية وبضرورة التنسيق فيما بينها لمحاربتها، وقرار المجلس رقم ١٥٤٠ الصادر في ٢٨ أبريل ٢٠٠٤، والذي يمنع الدول من تقديم أي نوع من المساعدات لأي جهة غير حكومية لتطوير أو حيازة أسلحة نووية أو نقلها أو حيازة التكنولوجيا النووية، أو معاونتها في أي مرحلة من مراحل الحيازة، وألزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بصياغة تشريع محلي يعكس هذا القرار، وشكل لجنة من جميع أعضائه لتدرس التقارير التي ترفعها الدول حول تنفيذها هذا القرار. وقد عملت هذه اللجنة منذ يونيو ٢٠٠٤ وحددت مهمتها بعامين، ثم تم تمديد مهمتها لعامين آخرين في ٢٧ أبريل ٢٠٠٦ (٤٣).

ولم تقدم مصر أي تقارير لهذه اللجنة، كما لم تصدق على ميثاق الإرهاب النووي الذي دخل حيز التنفيذ في ٧ يوليو ٢٠٠٧.

وبذلك، لم ينعكس أي من تلك القواعد القانونية في التشريع

وكانت مصر من الشركاء المستفيدين من المرحلة الثالثة من مشروع المساعدات التقنية الذي طرحه البنك الدولي بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي امتدت من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٠، وحصلت في إطار ذلك على ٢٠ مليون دولار لتمويل مشاريع في مجال بناء القدرات والتحكم والسيطرة على التلوث البيئي (٢٤).

ورغم ذلك، لا تزال السياسة المصرية لا تهتم بالأمن البيئي كمكون في الاستراتيجية الأمنية لها، وذلك باستثناء ما يتعلق منها بالجانب التقني كالتصحر (٢٥)، والذي سيحد بدوره من وفائها بمتطلبات الأمان النووي.

وتعتبر مسألة التخلص من النفايات النووية والوقود المستهلك من بين العوامل المهددة للأمن البيئي، خاصة في حال اكتمال دورة الوقود النووي في المفاعلات الوطنية، سواء البحثية أو تلك الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية. ولم تحدد مصر بعد موقفها من الخيارات المتوفرة للتعامل معها، والتي تتمثل في الآتي:

- تحويل الوقود المستهلك إلى يورانيوم منخفض التخصيب عن طريق مزجه مع يورانيوم مستهلك، أو مع بلوتونيوم، وينتج في هذه الحال وقود أكسيد مختلطاً MOX، وعادة ما يكون هذا الخيار باهظ الثمن (٣٦).

- تخزين النفايات النووية في أعماق الأرض مع وجود حواجز وقائية إضافية، أو داخل المفاعل ذاته.

- إعادة استخدام الوقود المستهلك كوقود لتقليل نسبة المواد المشعة فيه، وهذا ما تقوم به فرنسا واليابان بسبب المعارضة الداخلية لتخزين النفايات (٣٧).

- وضعه في حافظات مبردة تحفظ تحت عدة أمتار من الماء، وهذا ما تقوم به بريطانيا، أو في حافظات جافة وهذا ما تقوم به الولايات المتحدة.

ويرتبط خطر الوقود المستهلك بمقدار الحرارة المنبعثة منه، والتي تتزايد كلما قل عمره كوقود مستهلك. فعندما يزال للمرة الأولى من المفاعل النووي، يولد ١٠٪ من الحرارة التي كان يولدها داخل المفاعل. وبعد مرور خمس سنوات على إزالته، ينخفض مقدار الحرارة المنبعثة (٣٨).

### الإرهاب النووي:

ويقصد به - كما عرفه الميثاق الدولي لمحاربة الإرهاب النووي الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣ أبريل ٢٠٠٤ - الاستخدام أو التهديد باستخدام مواد نووية: الوقود النووي، مواد أو نفايات مشعة، أو أي مواد مشعة أو قابلة للانفجار، أو منشأة نووية، وذلك بهدف جرح أو إيذاء أو قتل شخص أو تخريب الممتلكات أو البنية التحتية، أو لإجبار الدولة على القيام بتصرف معين أو الامتناع عنه، ويدخل في إطار ذلك أيضاً أي محاولة لامتلاك تلك المواد أو حيازتها بطريقة غير مشروعة (٣٩).

وقد بدأت المخاوف الدولية من لجوء الإرهابيين لاستخدام التقنية النووية لتحقيق أهدافهم منذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وصياغتها تشريعات تؤكد التزامها بذلك.

فهذه التنازلات من شأنها أن توفر لها ما تحتاج إليه من تمويل لازم لإنشاء المحطات ومن وقود نووي لتشغيلها، ومن موارد للوفاء بإجراءات الأمان النووي.

ويفترض السيناريو الثاني ببطء تنفيذ البرنامج بما يؤدي لتجميده لاعتبارين، الأول خاص باحتمال تسييسه من جانب إسرائيل، وربما واشنطن، كرد على تمسك مصر بموقفها من الاتفاقيات السابقة، والثاني خاص بعدم التوصل بعد لموقع للمحطات المصرية الثلاث. ورغم ملازمة منطقة الضبعة لذلك، إلا أن استخدامها في مجال السياحة الذي يعتبر من بين أهم مصادر الدخل لمصر، يعني بدء عملية البحث من جديد عن موقع ملائم، وهذا يعني الحاجة لمزيد من الوقت، وذلك بافتراض يمكنها من الوفاء بمتطلبات الأمان النووي.

أما السيناريو الثالث، فيفترض توقف البرنامج مرحليا، خاصة في حال عدم وفاء الحكومة المصرية بإجراءات الأمان النووي، والتي كانت سببا في إحباط محاولاتها في منتصف الثمانينيات لإبرام اتفاقيات مع كندا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة للحصول على ثمانية مفاعلات للطاقة النووية، وذلك بافتراض عدم كون موقفها من الاتفاقيات ذات الصلة عائقا أمام التمويل والحصول على الوقود النووي.

وقد يتوقف البرنامج كذلك في حال إعلانها عن رغبتها في تطوير دورة مستقلة للوقود النووي بما لا يتفق مع التوجه الأمريكي السابق بيانه.

ورغم أن الخطوات المتخذة تكاد توحى باحتمال التقدم في تنفيذ البرنامج، إلا أن الفهم الجيد للسياسة المصرية تجاه قضايا الانتشار النووي في المنطقة، خاصة ما يتعلق منها بانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر الانتشار النووي، يرجح استمرار ثبات مصر على مواقفها من الاتفاقيات المنظمة لاستخدام التقنية النووية بما يرجح السيناريو الثاني.

المصري الداخلي، حتى إن المشرع المصري لم يقر بعد قانونا خاصا بمحاربة الإرهاب، وذلك رغم معاناة الشعب المصري من أحداث إرهابية مطع ومنتصف التسعينيات وخلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ (٤٤)، بما يعطى أهمية لوجود مثل ذلك التشريع.

ويوفر هذا القصور في التشريع المحلي احتمال استهداف الخلايا الإرهابية - التي لا تزال تعمل داخل مصر، والتي تنتمي لجماعة التوحيد والجهاد - المنشآت النووية المصرية، سواء البحثية أو تلك الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية في حال اكتمال إنشائها.

ويزداد هذا الاحتمال بالنظر إلى طبيعة منطقة المتوسط التي تصنف على أنها من أقل المناطق أمنا من الناحية النووية ومن بين أكثر المناطق عرضة للإرهاب النووي، فهي تحوى قوتين نوويتين: إسرائيل وفرنسا، ودولا تملك مفاعلا نوويا سلميا كالجائز (٤٥)، ودولة تخلت عن برنامج نووي سرى وأعنى بذلك ليبيا، إلى جانب دول طامحة في امتلاك التقنية النووية كمصر وتركيا. كما تنتشر الجماعات الإرهابية على طول الساحل الجنوبي للمتوسط (٤٦). وتعتبر هذه المنطقة من بين أكثر المناطق استقبالا للسلاح التقليدي والأكثر امتلاكاً للأسلحة الكيميائية (٤٧).

#### سيناريوهات مستقبلية :

يمكن تحديد ثلاثة سيناريوهات لمستقبل البرنامج النووي المصري، السيناريو الأول يفترض تمكن مصر من إنشاء وتشغيل المحطات النووية وفق الإطار الزمني الذي أعلنته الحكومة المصرية، وهذا يعنى تقديمها تنازلات فيما يتعلق بموقفها من الملحق الثاني لمعاهدة حظر الانتشار، والذي تمارس الوكالة الدولية والاتحاد الأوروبي ضغوطا عليها للتصديق عليه مقابل مساعدتها في تنفيذ برنامجها.

ويعنى ذلك أيضا تبديدها كافة المخاوف من استغلالها تلك المحطات لإنتاج السلاح النووي ومن تعرضها لهجمات إرهابية، وهذا سيتطلب منها الانضمام لاتفاق حظر التجارب النووية والحماية المادية للمنشآت والمواد النووية، فضلا عن التزامها

#### المراجع :

- ١- مبارك يعلن إعادة إطلاق برنامج نووي لأغراض سلمية، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٧، سى إن إن العربية: [arabic.cnn.com/2007/middleeast/29/10/Egypt.nuclear/index.html](http://arabic.cnn.com/2007/middleeast/29/10/Egypt.nuclear/index.html)
- 2- Shlomo Aronson, The Politics and Strategy of Nuclear Weapon in the Middle East, (New York: State University of New York, 1992), p261.
- ٣- هارولد فايفسون، الكسندر جليز وأخرون، المواد الانشطارية.. تخزينها وانتاجها وإزالتها على المستوى العالمى، فى دى أكروكشانك توم جيل وأخرون (محررون)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولى-الكتاب السنوى، ترجمة: عمر الإيوبى وحسن الحسن وأمين الإيوبى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ٨٢٣-٨٢٤.
- 4- Thomas Land, "Egypt Signs A Nuclear Accord with China", The Middle East, Issue no 375, Feb, 2007.
- 5- Gawdat Bahgat, "The Proliferation of WMD: Egypt", Arab Studies Quarterly, Vol. 29, Issue no2., 2007.

- ٦- نص معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذي اقره قرار ٢٣٧٣، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة ٢٢:  
disarmament.un.org/wmd/npt/NPT%20test-Arabic.pdf<
- 7- "Country Overview for Egypt Objectives", IAEA:  
>www.tc.iaea.org/tcweb/regionalsites/africa/documnets/EGY.2005pdf <
- 8- Gawdat Bahgat, Op.Cit.
- 9- Shlomo Aronson, Op.Cit., p22., 37
- 10- Neil Ford, Taking the Nuclear Option: The Egyptian Government Decision to Restart its Nuclear Program has highlighted the Possibility of a Renaissance for this Controversial for power Source ,African Business, Issue No326., Dec 2006, p24.
- 11- Ibid., p36.
- ١٢- للمزيد، انظر نص رسالة نيكسون للكونجرس عن برنامج المعونات الخارجية في:  
Historic Documents of 1974, (Washington D.C: Congressional Quarterly Inc.,1975), p.274.
- ١٣- إيان انطوني، خفض المخاطر الأمنية بالحد من امتلاك مواد مدنية واستخدامها، في: دى.ا.كروكشانك، توم جيل وآخرون (محررون)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي-الكتاب السنوي، ترجمة: عمر الأيوبي وحسن الحسن وأمين الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٦٦.
- ١٤- تتألف هذه المجموعة من ١٥ دولة، وتجتمع سنويا وترفع توصياتها لتحقيق السلامة النووية للوكالة الدولية.
- ١٥- للمزيد حول تفاصيل هذه الإجراءات، انظر:  
International Nuclear Safety Advisory Group, Annual Safety Report , INSAG-5 The safety of Nuclear Power 75-INSAG-5, International Atomic Energy Agency- Vienna, 1992 , p.p. 26-27
- ١٦- وقد أقرت الوكالة الدولية بعد حادث تشيرنوبل ميثاقا خاصا بالإنذار المبكر بالحوادث النووية وآخر خاصا بالمساعدة في حال وقوع أى حادث نووي في ١٩٨٦. انظر:
- International Nuclear Safety Advisory Group, Annual Safety Report,Basic Safety Priniciples for Nuclear power Plants75-INSAG-3, International Atomic Energy Agency, Vienna -1999, p.p.6-39.
- 17- "INSAG 2007 assessment letter to IAEA on Nuclear Safety ", Aug 28, 2007, IAEA:  
>iaea.org/NewsCenter/News/PDF/insag\_assessment.2007pdf <
- 18- Transparency International, Annual Report on Global Corruption ,Report of 2007, Cambridge University Press- New York, 2007, p.32.
- ١٩- انظر نص المقابلة مع رئيس هيئة المحطات النووية في:  
التمويل .. الرقم الصعب في المعادلة النووية المصرية، الأهرام، ٩ نوفمبر ٢٠٠٧.
- ٢٠- مجلس الشعب يطالب بتشكيل مجلس لعلماء الطاقة النووية يتبع رئيس الجمهورية، الأهرام، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٦.
- 21- Membership of the Convention of the Physical Protection of Nuclear Materials and the Conventoin on Nuclear Safety, Oct 4th, 2006, Center for non-Proliferation Studies:  
>nti.org/e-research/official\_docs/inventory/pdfs/apmuc.pdf<
- ٢٢- انظر:
- Joseph A.Yager and Ralph T.Mary, International Cooperation in Nuclear Energy, (Washington D.C.:The Brookings Institution, 1981), p6.
- Parliamentary Office of Science and Technology, Report on Assessing the Risk of Terrorist Attack on Nuclear Facilities, Report 222, Parliamentary Office of Science and Technology-London, July 2004, p.p.51-53.
- ٢٣- روسيا تعرب عن استعدادها للمشاركة في برنامج مصر النووي، الأهرام، ٩ نوفمبر ٢٠٠٧.
- James Morrison, Egypt Eyes Nukes',The Washington Times, Oct 2nd, 2006.
- ٢٥- القاهرة، مصر ترفض التوقيع على معاهدة وقف التجارب النووية، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥، سى إن إن العربية:  
arabic.cnn.com/2005/middle\_east/28/8/egytp.nuk/index.html<

٢٦- يقصد بالتخصيب زيادة ذرات نظير اليورانيوم U235 في الوقود النووي

٢٧- هارولد فايفسون، ألكسندر جليبرز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣٦-٨٣٨.

28- Nuclear Fuel Cycle in Depth, bbc news:

>[http://news.bbc.co.uk/1/hi/in\\_depth/world/2003/nuclear\\_fuel\\_cycle/mining/default.stm](http://news.bbc.co.uk/1/hi/in_depth/world/2003/nuclear_fuel_cycle/mining/default.stm)<

29- "IAEA Welcomes US Contribution of 50\$ million to Nuclear Fuel Bank", Jan 9th 2008, IAEA:

>[iaea.org/NewsCenter/News/2008/USdonation.html](http://iaea.org/NewsCenter/News/2008/USdonation.html)<

30- "County Overview for Egypt Objectives", Op.Cit.

31- "Environmental Security Study: Emerging International Definitions, Perceptions, and Policy Considerations", The UN Millennium Project:

>[www.millennuim-project.org/millennuim/es-exsum.html](http://www.millennuim-project.org/millennuim/es-exsum.html)<

٣٢- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر:

Parliamentary office of Science and Technology, Op.Cit., p69.

33- International Nuclear Safety Advisory Group, Annual Safety Report, INSAG-5 The safety of Nuclear Power 75-INSAG-5, Op.Cit., p18.

34- Hans Gunter Brauch, 'Security and Environmental Linkages on the Mediterranean Space: Three Phases of Research on Human and Environmental Security and Peace', in: Hans Gunter Brauch, Moahmmed El-Sayed Saliem, et la (eds.), Security and Environment in the Mediterranean, (Berlin: Springer, 2003), p.p. 47-49.

35- Mohammed El Sayed Saliem, 'Conceptualizing Security by Arab Mashreq Countries', in: Hans Gunter Brauch, Mohammed El-Sayed Saliem, et la (eds.), Security and Environment in the Mediterranean, (Berlin: Springer, 2003), p.p.333-336.

٣٦- هارولد فايفسون، ألكسندر جليبرز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٨٣٨-٨٤٢.

٣٧- المرجع السابق، ص ٨٤٢-٨٤٦.

38- Parliamentary Office of Science and Technology, Op.Cit., p.p.70-72.

39- International Convention for the Suppression of Acts of Nuclear Terrorism, Center for non-Proliferation Studies, Oct 17th, 2006:

>[cns.miis.edu/pubs/inven/pdfs/nuterr.pdf](http://cns.miis.edu/pubs/inven/pdfs/nuterr.pdf)<

٤٠- تفاصيل هذه الدراسات ونتائجها غير متاحة، انظر:

Parliamentary Office of Science and Technology, Op.Cit., p.p. 57-64.

٤١- مادة ٢، اتفاقية الحماية المادية للمواد والمنشآت النووية، ٩ ديسمبر ٢٠٠٥، الوكالة الدولية للطاقة الذرية:

>[iaea.org/Publications/Documents/Infcires/2005/Arabic/infcires27r1\\_ar.pdf](http://iaea.org/Publications/Documents/Infcires/2005/Arabic/infcires27r1_ar.pdf)<

42- Convention on the Physical Protection of Nuclear Materials, Sep 17, 2007, IAEA:

>[iaea.org/Publications/Documents/Conventions/cppnm\\_status.pdf](http://iaea.org/Publications/Documents/Conventions/cppnm_status.pdf)<

٤٢- كريستوفر الستروم، قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠، حظر الانتشار بواسطة تشريع دولي، في: دي أ كروكشانك، توم جيل وآخرون (محررون)، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي-الكتاب السنوي، ترجمة: عمر الأيوبي وحسن الحسن وأمين الأيوبي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص ٦٨٠-٦٩٦.

44- Ibid.

٤٥- أعلنت الجزائر منتصف ١٩٩١ إنشاء مفاعل بحثي بمساعدة صينية، انظر:

Shlomo Aronson, Op.Cit., p259.

46- Raphael F.Perl, 'International Terrorism: Threat, Policy and Response', CRS Report For Congress-RL33600, 3 Jan 2007, p6.

47- Hans Gunter Brauch, Op.Cit., p39., 148-189.

## قضية إيران في الانتخابات الرئاسية الأمريكية

روزان مكالوني

قد يكون من المغري أن نطرح إيران بصفتها القضية التي ستثير أكبر قدر من الخلاف في المنافسة على منصب الرئاسة الأمريكية في شهر نوفمبر، وذلك بالنظر إلى أن مواجهة التحدي الإيراني ستكون من أكثر القضايا الأمنية إلحاحا بالنسبة للإدارة الأمريكية القادمة، ولأن القضية احتلت بالفعل مكانة بارزة، وغير مسبوقة، في الحملة الانتخابية. لقد تصدر المرشح الجمهوري ماكين نشرات الأخبار عدة مرات في العام الماضي بسبب إطلاقه دعايات عن ضرورة قصف إيران وقتل الشعب الإيراني. وعلى الجانب الآخر، فقد واجه باراك أوباما هجوما حادا، حتى من المرشحين الديمقراطيين المنافسين، لإعلانه عن استعداده للاجتماع مع الرئيس الإيراني، المكروه بشدة بسبب إنكاره للهولوكوست، وأيضا بسبب سياساته الخارجية والداخلية الكارثية.

السياسي، إلا أنه من غير المرجح أن تسبب هذه الانتخابات تحولا كبير في السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء إيران على المدى القصير. فأيما كان الفائز في نوفمبر، فإن الملامح العريضة لمصالح الولايات المتحدة في هذه المنطقة ستظل على حالها. والتاريخ والسياق، اللذان شكلا ملامح الدبلوماسية الأمريكية إزاء إيران على مدى العقود الثلاثة الماضية، سيستمران في تقييد أكثر "الأجندات" الأيديولوجية سخونة لكل من جانبي هذا الجدل السياسي في واشنطن.

وعلى الرغم من الهواجس العميقة فيما يتعلق بنوايا ماكين تجاه إيران -والتي لها ما يبررها في لجونه المؤسف والمتكرر للمزاح حول فكرة قصف إيران بالقنابل- فإن حريا أخرى في الشرق الأوسط ليس من المرجح أن تحتل مكانا متقدما في أولويات إدارة جمهورية جديدة. إن المحافظين الجدد، الذين قد يشكلون فريق عمل السياسة الخارجية في إدارة ماكين الخارجية، سيواجهون بنفس التداعيات غير المرغوبة لأي هجوم على إيران، والتي لجمت حتى الآن أكثر أعداء إيران تحمسا لدى إدارة بوش. إن الاستخبارات الأمريكية المحدودة لا تعطى ثقة كبيرة في أن أي هجوم عسكري من شأنه أن يقوض، بشكل دائم أو حاسم، من قدرات إيران النووية. إن الأمر الذي يدعو أكثر للقلق هو العضلة الاستراتيجية الآتية: إن نجاح الضربة العسكرية لن ينهي

إن موقف المتنافسين من هذه القضية، كما هو مطروح في تصريحاتهم العلنية، واختيارهم لمستشاريهم والتصريحات التي أنلى بها هؤلاء، بالإضافة إلى الموقف الرسمي لحزبيهم، تشي بالاختلاف العميق فيما يتعلق بالتعامل مع إيران. فالجانب الجمهوري يصف إيران صراحة بأنها "دولة مارقة"، ويؤيد زيادة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية عليها، ويرفض إجراء أي حوار مع طهران إلا بعد تخليها عن تخصيب اليورانيوم ودعم الإرهاب. أما الجانب الديمقراطي، فيعارض بالمثل أي احتمال لحصول إيران على السلاح النووي، ولكنه يؤيد فكرة إجراء حوار غير مشروط مع طهران مع وضع خيار واضح أمامها بين التعاون أو المواجهة مع مجتمع دولي موحد.

وبناء على هذا الخطاب، فإن الاختلافات صارخة بين أسلوب الإدارة الجمهورية ونظيرتها الديمقراطية في التعامل مع إيران. فلقد هاجم كل من ماكين وأوباما موقف الآخر، كما انتقدت أكثر الشرائح حيوية بين مسانديهم موقف الجانب الآخر من القضية، بوصفه دليلا على ضعف سياسته الدولية بشكل عام. والديمقراطيون يرون أن موقف ماكين من إيران ينم عن النزعة العسكرية الخطرة، في حين يرى الجمهوريون أن أسلوب أوباما يعد خنوعا وضعفا.

وعلى الرغم من كل الحرارة والسخونة التي يتسم بها الموسم

(\*) زميل معهد بروكينجز.

المقال ترجمة: د. ماهيتاب مكاوي.



اليات مختلفة أتت معظمها بنتائج سلبية. حتى الرئيس جورج دبليو بوش قد سعى لإجراء حوار غير مشروط مع إيران لمدة ثمانية عشر شهرا، وذلك بعد اعتدات ١١ سبتمبر، فيما كان يعد أول شكل من أشكال الدبلوماسية المباشرة بين واشنطن وطهران منذ حل أزمة الرهائن. إن الاستثناء الوحيد والحقيقي لتلك السابقة الطويلة الأمد هو السنوات الثلاث التي أعقبت خلع الولايات المتحدة لنظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣. وقد اعترفت إدارة بوش ضمينا بفشل هذا النهج في التغييرات التي أحدثتها في سياستها تجاه إيران، والتي تضمنت قرارها بارسال دبلوماسي أمريكي مخضرم لحضور محادثات مع إيران فيما يتعلق ببرنامجه النووي.

ولذلك، فإن دعم أوباما لإجراء محادثات غير مشروطة مع طهران يعد أكثر اتساقا مع سياسة الولايات المتحدة السابقة تجاه هذه الدولة مما يصوره الجدل السائد. إن خطب الديمقراطيين لم تقترح تقديم أي حوافز جديدة لطهران أو تخفيف العقوبات الشاملة (والمؤثرة بشكل متزايد) والتي تمنع إجراء أي تعاملات مع إيران في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن أوجه التشابه تلك توحى بأن الإدارة الديمقراطية قد تواجه العقوبات نفسها التي أحبطت الجهود الأمريكية السابقة الرامية إلى تغيير سلوك إيران. وحتى في أثناء عنفوان حركة الإصلاح في إيران، فإن محاولات واشنطن المتواصلة للدخول مع طهران في حوار مباشر ومستمر لم تتجح. وعناد الرئيس الحالي، محمود أحمدی نجاد، سيزيد من صعوبة إجراء أي مفاوضات في الوقت الحالي. إن التفاوض مع إيران لن يكون سهلا أو بسيطا، كما أنه لن يؤتي ثماره المرجوة على وجه السرعة. ويجب على منتقدي أوباما أو مؤيديه ألا يقفوا في وهم إمكانية تحقيق "صفقة كبرى" مع الجمهورية الإسلامية في المستقبل القريب.

وسواء كانت الإدارة القادمة لماكين أو لأوباما، فإن عليها أن تواصل الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية نفسها - بما في ذلك المفاوضات المباشرة والعقوبات الاقتصادية - التي كثيرا ما استخدمتها السياسة الأمريكية حيال إيران. ولكن من المؤكد وجود اختلافات مهمة بين هذين المرشحين. فخطاب ماكين الهجومي من الممكن أن يُصعّد من التوتر في الخليج، ويمكن بسهولة أن يعود بالجمهوريين إلى نفس الزاوية غير الفعالة التي أعانت دبلوماسية بوش تجاه طهران. أما استعداد أوباما للحوار مع طهران، فيمثل بداية واعدة، ولكن مجرد وعد بإجراء الحوار لن يغير بشكل سحري المشاكل المرتبطة بسياسات إيران. إن من ينتقل إلى البيت الأبيض في يناير المقبل سيتعين عليه أن يتعامل مع سياق دولي لن يؤدي بالضرورة لإنهاء الجفاء الأمريكي - الإيراني. ومن أمثلة ذلك السياق التوترات المتزايدة مع روسيا، وميزان الطاقة العالمي الذي سيبقى على ارتفاع أسعار النفط في المستقبل المنظور.

إن التاريخ يشير إلى أن الحوار هو أداة مناسبة - لو استخدمت بحكمة - يمكن أن تكون أيضا أداة فعالة للتصدي لخلافات الولايات المتحدة العميقة مع طهران. ولكن في النهاية، فإن الطريقة التي ستتعامل بها الإدارة الأمريكية القادمة مع إيران ستترسمها العديد من العوامل خارج إطار الأفراد والأيديولوجيات، التي ستكون على المحك في انتخابات نوفمبر الرئاسية. ومن أهم هذه العوامل ما إذا كانت طهران يمكن أن تثبت أنها، أخيرا، مستعدة وقادرة على تغيير عدائها تجاه واشنطن أم لا، وعلى أن تستفيد من فرصة جديدة تماما للانضمام من جديد إلى المجتمع الدولي.

لموجات إيران النووية، ولكنه سيزيد من تطرف قيادتها، ومن المرجح أن يدفع طهران لإعادة بناء منشآتها المدمرة، بينما يوفر للبريد لها لأن تكون أقل اكثراثا بالقانون الدولي والآراء الدولية.

علاوة على ذلك، فإن هناك توافقا في الآراء، على نطاق واسع داخل مجتمع السياسة الخارجية للولايات المتحدة، على أن أي فوائد محسوبة من شن هجوم على إيران من شأنها على الأرجح أن تقابل بمجموعة واسعة من العواقب السلبية على الأمن الأمريكي. إن أي ضربة من شأنها أن تحفز النزعة القومية الإيرانية، وتوطد الدعم الشعبي لحكومة غير شعبية في طهران، والتي من الممكن أن يمتد انتقامها، سواء من خلال الهجمات التقليدية أو غير التقليدية، إلى جميع أنحاء المنطقة. وسوف يتسبب ذلك في انتكاسة حقيقية لكل الأولويات الأمريكية الأخرى في المنطقة، بما في ذلك تنشيط عملية السلام العربية - الإسرائيلية، وتحقيق الاستقرار في العراق، والحد من انتشار الرابكالية الإسلامية في البلاد المختلفة. كما أن التداعيات المحتملة لمل هذا الهجوم من المتوقع أن ترفع الثمن الذي ستطلبه دول الخليج الحليفة للولايات المتحدة، لتوفير التسهيلات المطلوبة لشحن واستمرارية أي حملة عسكرية ضد إيران.

من ناحية أخرى، فإن أي خطط قد يضعها ماكين لتغيير النظام في إيران - وذلك أيضا حلم عزيز لدى المحافظين الجدد - لن يقابلها النجاح عند محاولة تنفيذها على أرض الواقع. فكما اكتشفت إدارة بوش، فإن النظام الإيراني يحتفظ بقدرة هائلة في السيطرة على المجتمع، ويبدو راسخا في السلطة بالنسبة للمستقبل المنظور. ورغم وجود استياء عميق من نظام الحكم الإسلامي، إلا أنه لم تظهر بعد معارضة واضحة ومتماسكة للنظام داخل إيران، كما أن عدم الاستقرار الذي يسيطر على أفغانستان والعراق قد حد من اهتمام الإيرانيين في المخاطرة بالثورة ضده. وبعد قرابة ثلاثين عاما من الغياب، فإن قدرة واشنطن على التأثير على الديناميات الداخلية لإيران تقترب من الصفر. إن فكرة أنه بإمكان الولايات المتحدة أن تقوم بدور المنسق في إجراء تغيير في قيادة الجمهورية الإسلامية، أو أن تغير هيكل السلطة بالقوة، أو عن طريق تشجيع ثورة مخملية، أمر غير معقول، وفق ما أثبتته التدخلات الأمريكية على مدى السنوات الثماني الماضية.

وخلاصة القول إن عملا عسكريا أو تدخلا خارجيا لن يصبح فجأة استراتيجيات قابلة للتطبيق بالنسبة لإدارة ماكين. وبالرغم من وجود سابقة حديثة لتجاهل المخاطر المحتملة للقيام بمغامرة في منطقة الشرق الأوسط، فإن الإدارة الأمريكية القادمة لن تستطيع تجاهل المخاطر التي ينطوي عليها أي هجوم أو محاولة لتغيير النظام في إيران بسهولة، لأن هذه المخاطر معروفة على نطاق واسع. وحتى لو شرع ماكين في هذا الطريق، فإن ذلك سيستلزم بالضرورة بذل المزيد من الجهود من الجانب الأمريكي للتفاوض مع طهران، كشرط مسبق لتوليد ما يكفي من الدعم المحلي والدولي لمثل هذه الخطوة. وكما أنه من غير المرجح أن تحقق سياسة ماكين تجاه إيران أسوأ مخاوف منتقديها، فإنه أيضا من غير المتوقع أن ينفخ الرئيس أوباما في تقديم التنازلات لطهران كما ينكر عليه معارضوه. والواقع أن رغبته في إجراء مفاوضات مع إيران لا تمثل سوى ارتداد إلى مبدأ رئيسي في سياسة الولايات المتحدة إزاء إيران طوال العقود الثلاثة الماضية. ورغم أن واشنطن وطهران لم تربطهما علاقات دبلوماسية رسمية منذ عام ١٩٨٠، فإن كل رئيس أمريكي قد سعى منذ ذلك الحين للتعامل المباشر مع إيران، وذلك من خلال

# سوريا

## سوريا وإسرائيل .. التفاوض لأهداف أخرى

سامح راشد

بينما تشهد المنطقة العربية في الأشهر الأخيرة مستجدات متلاحقة في مختلف الملفات والقضايا، كانت العاصمة التركية أنقرة تستضيف ممثلين عن سوريا وإسرائيل في مفاوضات غير مباشرة حول التوصل إلى تسوية سلمية لاحتلال الإسرائيلي للأراضي السورية. ولما كانت تلك الجولات التفاوضية تجري وسط بيئة إقليمية وعالمية تموج بمتغيرات وتوترات، بل وصدامات بعضها سياسي وبعضها عسكري، فإن مسار التفاوض السوري - الإسرائيلي، عبر الوسيط التركي، يمثل خطأ متميزا له دوافعه وأهدافه ومردوده لدى كل من الأطراف الثلاثة (سوريا - إسرائيل - تركيا).

المحطات في تحول الوضع الإقليمي لسوريا، تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، ثم احتلال العراق ٢٠٠٣، والتغيير الجذري في الحياة السياسية اللبنانية باغتيال رفيق الحريري، ثم اضطراب دمشق إلى الخروج (عسكريا) من لبنان، واحتدام الأزمة النووية الإيرانية.

يمكن النظر إلى الوضع السوري طوال تلك الفترة من خلال ثلاثة مستويات، وذلك كما يلي:

١- داخليا: مع غياب الرئيس حافظ الأسد، ظهر فراغ في السلطة السياسية داخل سوريا، كان الأسد الكبير يشغله بكاريزما شخصيته، وبمهارة تحكمه في العلاقات والتوازنات السياسية الداخلية بين مختلف تكوينات الدولة والسياسة في سوريا. كما كشف غياب الأسد عن أن شرعية النظام السوري بحاجة إلى تدعيم، وأنها أصبحت تستند - بشكل رئيسي - إلى مصدر واحد هو الصراع مع إسرائيل، وأن القدر المتاح من التماسك الداخلي وتأييد النظام، خصوصا على المستوى الشعبي، مستمد بالأساس من انتظار تحرير أرض سورية محتلة. بالإضافة

وحيث إن هذا التطور على المسار السوري - الإسرائيلي يأتي في سياق تحولات ملموسة على صعيد الوضع السوري وفعالية السياسة السورية، إقليميا وعالميا، فربما يكون من الضروري النظر في ذلك المسار التفاوضي الجديد، ووضعه في السياق الأشمل من تطورات وتحولات أخرى صاحبتة وتفاعلت معه، بما يساعد على الخروج بتصور مبدئي لحقيقة أو، بالأحرى، جدية هذه الخطوة، فضلا عن استكشاف دلالات تحريك مسار المفاوضات بين دمشق وتل أبيب بالنسبة للرقم السوري في المعادلة الإقليمية للمنطقة.

### مستويات المازق:

تعانى سوريا من مآزق متعدد الأبعاد منذ ما يقترب من عقد، وتحديدًا مع مطلع الألفية الثالثة عندما توفي الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد منتصف عام ٢٠٠٠. فقد كشف غياب الأسد (الكبير) جوانب قصور وخلل في الوضع السوري داخليا وخارجيا، ثم توالى تطورات إقليمية وعالمية عمقت بعض تلك الجوانب، وأظهرت أخرى كانت لا تزال خافية. وكانت أبرز

(\*) مساعد مدير تحرير مجلة "السياسة الدولية".

في يومين متتاليين ٣ و ٤ سبتمبر ٢٠٠٤ مع صدور القرار الدولي ١٥٥٩ والتمديد للحدود، ثم تكرست مع اغتيال الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥. وتجدر الإشارة في هذا الخصوص إلى أن فرنسا، تحت قيادة جاك شيراك، لعبت دورا فاعلا وأساسيا في إقامة سيجاج دولي مضاد لسوريا، والتنسيق والتعاون بين باريس وواشنطن بشأن الموقف من دمشق، رغم التباين الواضح بين السياسات والمصالح الفرنسية والأمريكية في قضايا وملفات أخرى. ولم يكن القرار ١٥٥٩ التجسيد الوحيد لذلك التنسيق الفرنسي - الأمريكي ضد سوريا. فمن أبرز تجلياته أيضا القرار الدولي ١٧٠١ الذي اختتمت به الحرب الإسرائيلية على لبنان، والذي وسع نطاق عمل واختصاصات قوات "يونييفيل" في لبنان، وجريت بالفعل محاولات لنشرها على الحدود اللبنانية - السورية (٣)، لولا أن دمشق اعتبرت ذلك إعلان حرب. ثم جاء إنشاء محكمة دولية خاصة باغتيال رفيق الحريري، ليضيف بعدا جنائيا وإطارا قانونيا دوليا إلى الحصار والضغط الموجه ضد سوريا.

٣- إقليميا: يأتي المستوى الإقليمي ثالثا بعد الداخلي والعالمي، بوصفه انعكاسا لهما أكثر منه مستوى متميزا بذاته، فالبينة الإقليمية المحيطة بسوريا هي بيئة وسيطة موصلة بين المدخلات والمخرجات الداخلية والعالية، وتتفاعل معها في الوقت ذاته. وفي ضوء المازقين الداخلي والعالمي لسوريا، لم يكن مستغربا أن تعاني سوريا من مازق إقليمي ينطلق من كون الوضع الإقليمي المحيط بها يميل إلى التوافق مع المصالح والسياسات الغربية والتواكب مع الأمريكية منها بشكل خاص. وباستثناء إيران وتصف لبنان "وحركات المقاومة الفلسطينية، يمكن القول إن الدول المعنية بقضايا المنطقة لا تقبل السياسة السورية، أو - بعبارة أدق - لم تعد مصالح وسياسات تلك الدول متوافقة مع المعالجة السورية لتلك القضايا، بعد أن كانت بين سوريا وتلك الدول في السابق مساحات تتسع وتضيق من التوافق إلى التباين وبالعكس. وشهدت الفعاليات السياسية الإقليمية (العربية) عدة وقائع جسدت هذا التباين بين دمشق ومعظم الدول العربية، خاصة تلك المعنية مباشرة بقضايا الصراع مع إسرائيل، وبالوضع في العراق ولبنان والخليج، وهو ما أدى بدوره إلى حالة عزلة إجبارية فرضت على دمشق، صاحبها حصار سياسي وتجاهل اقتصادي عربي لها، عبرت عنه حملات إعلامية وصلت أحيانا إلى حد التراشق الإعلامي الصريح.

وقد تضافرت تلك المستويات الثلاثة، على مدى الأعوام القليلة الماضية، لتشكّل معا حزمة من قنوات ومصادر الضغط على دمشق، ولتشكّل في الوقت ذاته عامل استئثار للسياسة السورية لاستنهاض قدرتها على المناورة والحركة لمواجهة عمليات تضيق وحشر غلبت على البيئة الخارجية المحيطة بها في الأعوام الأخيرة. تحولات إيجابية :

في عام ٢٠٠٨، تفاعلت مستجدات بعض القضايا في المنطقة مع أبعاد المازق السوري إضافة وانتقاصا، منها - على سبيل المثال - دخول الانتخابات الرئاسية الأمريكية عامها الأخير، وتساعد أزمة الملف النووي الإيراني، وتآزم الموقف داخل لبنان، واستمرار الموقف المتدهور بشكل عام في العراق. وكان اختيار

إلى ذلك، هناك البعد الاقتصادي، حيث تعاني سوريا من مشكلات اقتصادية متعددة، زادت الضغوط الخارجية وطأة، وشهد الوضع الاقتصادي السوري تدهورات متتالية في السنوات الماضية، من أبرز تجلياتها أن سوريا اضطرت في السنوات استيراد القمح من الخارج، وذلك للمرة الأولى منذ ١٥ عاما (١). فضلا عن ذلك، فإنه بينما يعاني قطاع النفط السوري من مشكلات هيكلية، خصوصا في مجال التنقيب، فضلا عن تحديث الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز، إلا أن إنتاج سوريا من النفط بلغ نحو ٤٨٠ ألف برميل يوميا، ولكن يتوقع أن يتناقص هذا الإنتاج بشكل كبير في السنوات القادمة. ففي عام ٢٠١٥، ستصبح سوريا مستوردا صافيا للنفط. ورغم اعتماد محطات الكهرباء وبعض الصناعات على الغاز الذي يتزايد إنتاج سوريا منه، إلا أن التداعيات السلبية لتراجع الإنتاج النفطي ستمتد إلى الميزان التجاري والموازنة العامة، وبالتبعية تنقلص موارد العملة الأجنبية، مما ينذر بدوره بأزمة تضخم واحتمال تدهور في سعر العملة، فضلا عن التأثير المباشر المتمثل في انخفاض العائدات النقدية المباشرة، بما يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية في قدرة الدولة على تحديث دولاب الاقتصاد أو حتى تطوير المشاريع القائمة.

٢- عالميا: تعرضت سوريا إلى ضغوط متزايدة منذ أحداث ١١ سبتمبر، ووجهت بسلسلة اتهامات أمريكية، تراوحت من ممارسة ورعاية الإرهاب إلى التقصير في التعاون مع العالم لمكافحة، وذلك على خلفية التعاون السوري - الإيراني، وتأييد دمشق ودعمها لحركات المقاومة للاحتلال في فلسطين والعراق، واعتراضها العلني تارة، والعملية تارة أخرى على احتلال العراق. واتسعت دائرة الضغط الدولي على دمشق لتمتد إلى مختلف مجالات الحركة السورية وساحات نفوذها بعد النقلة النوعية التي شهدتها السياسة الأمريكية في المنطقة باحتلال العراق، وبذلت واشنطن وباريس جهدا مكثفا ومتواصلا لضرب النفوذ السوري في لبنان، باعتباره مصدر القوة الرئيسي لدمشق في المنطقة، وتجسيدا بليغا لمعارضة سوريا سياسات ومصالح القوى العالمية الكبرى في الشرق الأوسط. وقد تعددت خطوط الضغط الأمريكية والفرنسية على دمشق، فجمعت بين الاقتصادي والسياسي والقانوني. وعلى سبيل المثال، فإن الاتحاد الأوروبي أوقف مفاوضات الشراكة مع سوريا، ردا على ما اعتبره الأوروبيون نورا سوريا في تدهور الوضع في لبنان منذ عام ٢٠٠٤ على خلفية تمديد فترة رئاسة إميل لحود في لبنان، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري. كما أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على دمشق أحدثت ضررا غير مباشر للاقتصاد السوري، خصوصا في مجال الاستثمارات النفطية. كما فرضت واشنطن على دمشق ما يشبه حصارا سياسيا وديبلوماسية، فضلا عن العقوبات الاقتصادية، بدءا بحملات إعلامية مضادة أعقبت احتلال العراق في ٢٠٠٣، مرورًا بقانون "محاسبة سوريا واستعادة سيادة لبنان" الذي أقره الرئيس الأمريكي في ١١ مايو ٢٠٠٤، ثم تعزيز وتوسيع العقوبات التي تضمنها القانون مرتين (في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧)، ثم أخيرا تجديد قرار تجريد أصول وودائع سورية وحظر تصدير بعض المنتجات إلى سوريا، وذلك في ٨ مايو ٢٠٠٨ (٢). وفي السياق ذاته، جاءت القطيعة الفرنسية لدمشق، والتي ولدت

أصبحت هناك ضرورة ملحة وعاجله لك أو - على الأقل - تظليل التحالف السوري - الإيراني، حيث سيكون من المهم تحقيق هذا الهدف إذا تم تبني خيار الاستمرار في التفاوض، بينما هو حتمي أو - على الأقل - شديد الأهمية وجوهري في حالة اللجوء للخيار العسكري ضد طهران (٤).

وبالنظر إلى توازي هذه التحولات الإقليمية مع وصول رئيس فرنسي جديد (نيكولا ساركوزي) إلى قصر الإليزيه، حاملا معه تطلعات وطموحات جديدة، يتركز معظمها في السياسة الخارجية الفرنسية والدور المفترض لفرنسا أن تضطلع به في المنظومة العالمية، يصبح من المفهوم ما جرى في الأشهر الماضية من عام ٢٠٠٨ من انفتاح إقليمي (إسرائيلي تحديدا) وعالمي (فرنسي تحديدا) على سوريا، خاصة بعد أن ساهمت دمشق بدور فاعل إيجابي في التوصل إلى اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين، ثم شاركت في قمة "الاتحاد من أجل المتوسط" في أول اجتماع رسمي على مستوى القمة، يضم من بين أطرافه سوريا وإسرائيل.

من هنا، بدأت إرهابات تغيير دفة التعامل مع سوريا، من جانب الأطراف الإقليمية والدولية، بدءا بإسرائيل، الطرف الأول في العداء لسوريا إقليميا، انتهاء بفرنسا والولايات المتحدة، أكثر القوى الكبرى العالمية رفضا للسياسة السورية.

ولا يمكن فهم الموقف السوري وحساباته، بشأن التفاوض مع إسرائيل، بمعزل عن هذه الصورة العامة لما جرى من تحولات وتطورات بالمنطقة وخارجها، تلك الصورة التي شكلت بينة التفاوض ووفرت المعطيات الضرورية لتحقيق سوريا تقدما ملموسا نحو الخروج من دائرة العزلة الإقليمية والدولية.

#### إسرائيل مخرج لسوريا :

اعتبر كثير من المراقبين أن المفاوضات غير المباشرة الجارية بين سوريا وإسرائيل بمثابة مفاجأة غير متوقعة، خصوصا في ظل الضغوطات المتتالية التي تتعرض لها سوريا إقليميا وعالميا. وتنوعت تفسيرات إقدام دمشق وتل أبيب على تلك الخطوة، بدءا من حرص الطرفين في إحداث تقدم فعلي على مسار التفاوض والاقتراب من عملية تسوية سلمية حقيقية، إلى احتمال أن المفاوضات الجارية ليست سوى تحرك ظاهري يخفي وراءه اعتقادا في عدم إمكانية التوصل إلى سلام في القريب العاجل.

وبين التفسيرين المتناقضين، تتعدد التحليلات والتوقعات لحقيقة وخلفيات موقف كل طرف وأهدافه وراء التحول الذي تشهده الأراضي التركية، متجسدا في عدة جولات من التفاوض شملت حتى الآن معظم القضايا الخلافية بين الجانبين.

وأول ما ينبغى ذكره، في هذا السياق، أن المفاوضات التي وصلت حتى خريف ٢٠٠٨ إلى أربع جولات بين سوريا وإسرائيل، عبر الوسيط التركي (٥)، ليست الأولى من نوعها، فقد سبقتها عدة محاولات للتفاوض، بعضها شمل اتصالات غير مباشرة تم خلالها تبادل المواقف المبدئية بشأن القضايا والموضوعات الرئيسية بينهما. أما سلسلة الجولات الأخيرة، فقد بدأت منذ أكثر من عام، حيث باشر الطرفان اتصالات ومشاورات على خلفية نتائج الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان وما خلفته من أوضاع وحسابات لدى كل من سوريا وإسرائيل ولبنان.

الأطراف الإقليمية (تحديدا العربية) المعنية بالبعد السوري في تلك القضايا هو الذهاب في الضغط على دمشق إلى مسافات أبعد مما وصلت إليه من ضغوط في السابق. ووصلت الضغوط العربية إلى ذروتها في القمة العربية الأخيرة التي استضافتها دمشق، حيث امتنع قادة الدول العربية المحورية، بتقديمها مصر والسعودية، عن المشاركة في القمة، ردا على عدم تلبية دمشق مطلب تسهيل انتخاب رئيس للبنان شرطا للمشاركة على مستوى الملوك والرؤساء.

لكن في مقابل هذه التطورات المعاكسة للتوجهات السورية، كانت رياح أخرى تجرى على هوى السوريين، أي في اتجاه إيجابي بالنسبة لدمشق، خصوصا في الداخل الإسرائيلي، وتحديدا فيما يتصل بالسياسة الإسرائيلية تجاه دمشق. فإثر انتهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان (يوليو/أغسطس ٢٠٠٦)، بدا واضحا أن الملفات الإقليمية أعقد من أن تحل بحرب على لبنان، فضلا عما أثبتته الحرب من أن استخدام القوة لإنجاز هدف كسر إرادة الأطراف المناوئة لإسرائيل والولايات المتحدة والغرب في لبنان والمنطقة أصبح أصعب كثيرا عما كان عليه قبل الحرب.

إضافة إلى ذلك، أسفرت التطورات الداخلية في إسرائيل عن وضع داخلي متوتر وغير آمن بالنسبة لحكومة إيهود أولمرت، فأصبح رئيس الوزراء الإسرائيلي مهددا بالإطاحة في أي لحظة تحت وطأة اتهاماته بالفساد. وواجه تحديات وانتقادات داخلية أخرى عنيفة بسبب استمرار العمليات الاستشهادية الفلسطينية، وعدم تمكنه من القضاء على التهديدات الصادرة من الأراضي الفلسطينية، سواء قطاع غزة أو بقية الأراضي المحتلة. ثم اضطر أولمرت بالفعل إلى إعلان نيته الاستقالة وانسحابه من الحياة السياسية على خلفية تلك الضغوط السياسية الداخلية التي أحاطت به. وبخلت إسرائيل بعد ذلك (منتصف ٢٠٠٨) مرحلة انتقالية تنتظر خلالها انتخاب زعيم جديد لحزب كاديما، ليدخل بعد ذلك بدوره في معركة انتخابية أخرى حول رئاسة الحكومة.

ولبنانيا، كانت الساحة اللبنانية تعاني من أزمات متشابكة ومتتالية منذ ما قبل الحرب الأخيرة، وتأجلت الانفجارات الداخلية إلى ما بعد الحرب. لذا، كان متوقعا تازم الموقف الداخلي بشدة بعد الحرب، وهو ما حدث بالفعل، حيث خاضت كل القوى اللبنانية حرب تكسير عظام فيما بينها طوال العامين التاليين للحرب مع إسرائيل. ووصل الصراع في لبنان إلى قمته في "أزمة مايو" التي نزل فيها حزب الله بقواته إلى الشوارع اللبناني، وأصبحت بيروت كلها تحت سيطرة الحزب.

في الوقت ذاته، كانت إيران مستمرة في إحراز ما يمكن اعتباره "تقدما ميدانيا" في برنامجها النووي الغامض والمثير للجدل، بينما لعبت التفاوض والتصعيد مع الولايات المتحدة وأوروبا تراوح مكانها، مما جعل الصورة في شأن الملف النووي الإيراني تتشكل في النهاية حول معنى واحد واضح، هو صعوبة إجبار طهران سلميا على وقف نشاطاتها النووية، مما يعني بدوره إما اللجوء إلى الخيار العسكري، أو فتح آفاق التفاوض معها، بعيدا عن المطلب الأمريكي التقليدي بوقف الإثراء والتخلي عن طموح امتلاك برنامج نووي وطني مستقل. وفي ظل صعوبة حسم أحد الخيارين طوال الفترة الماضية (حتى أول أكتوبر ٢٠٠٨)،

القليلة التي كان بوسع بعض الدول العربية المحورية تبني موقف إيجابي تجاه دمشق، كانت تشترط تلك الدول على دمشق اتخاذ إجراءات معينة مسبقاً قبل أي تجاوب عربي معها. ولما كانت تلك الإجراءات تمس مباشرة الوريقات المتبقية بين أيدي سوريا، مثل الوضع في لبنان والعلاقة مع حماس والفصائل الفلسطينية المقاومة، كان من العسير على دمشق تلبية تلك المطالب المحددة دون مقابل محدد أيضاً، خاصة مع ما هو معروف من أنها مطالب أمريكية - إسرائيلية أساساً.

ووسط هذا الزخم المناوئ لدمشق، لم يكن التحالف مع إيران كافياً لدعم الموقف السوري، إذ إن إيران منشغلة بدورها في أزمتها مع الولايات المتحدة، وتترجم مرحلة دقيقة وحرجة في الملف النووي بعد أن أصبح مفتوحاً على كافة الاحتمالات. لذا، لم يكن من دور إيراني إضافي يمكن لسوريا أن تطلبه من طهران أكثر من مجرد الارتباط بالحاصل بالفعل بين سياساتهما وتحركاتهما وارتباطاتهما الإقليمية مع القوى والحركات المعادية للسياسة الأمريكية والإسرائيلية.

### الممانعة والاحتواء :

في ضوء الخلفية السابقة، خلصت حسابات دمشق إلى أن الدائرة العربية مغلقة أمامها، وفتحتها مرتبطت بالدائرة العالمية، وتلك الأخيرة مؤجلة لحين خروج بوش الابن من البيت الأبيض، فاختارت دمشق الموازنة بين مسارين:

١- التمسك بمبدأ "الممانعة الرشيدة"، فلا تقدم المطلوب منها مجاناً، ولا تتصلب في مواقف قد تضعها في صراع جديد أو تفجر أزمة خارج حدود قدراتها.

٢- "احتواء الضغوط" عبر مخارج ومنافذ للحركة غير تلك المغلقة أمامها.

على المسار الأول، تماسكت السياسة السورية أمام الضغوط التي مورست عليها، حتى إن القمة العربية بما شهدته وأحاط بها من ملايسات وتحركات، كانت بمثابة محطة في العلاقات السورية - العربية، حيث وقفت دمشق بعدما بقوة أكبر في مواجهة الاتهامات العربية بالتحالف مع إيران على حساب المصالح العربية واللبنانية والفلسطينية. ثم جاءت "أزمة مايو" في لبنان لتؤكد أمراً واقعاً، مفاده أن القوى الحليفة لسوريا وإيران في لبنان لديها على الأرض من القوة ما يكفي لفرض إرادتها، وأن الرقم السوري في المعادلة اللبنانية لم يفقد مفعوله بالخروج العسكري. وزاد هذا الوضع ترسخاً بل اكتسب تصديقا عربياً باتفاق الدوحة الذي لم يكن ليخرج إلى النور دون موافقة سوريا وقبول إيران. وكان هذا الموقف تجسيدا واضحا وجليا للجمع بين الممانعة والرشادة، فالتشدد في الحصول على مكاسب محددة لحلفائها في لبنان لم يخل من عقلانية عكسها قبول التوصل إلى اتفاق بمرونة ومع بعض التنازلات.

وعلى المسار الثاني، وجدت دمشق فرصة ذهبية لكسر الدائرة المغلقة أمامها، وفرتها رغبة تركية حثيثة في لعب دور فاعل وجديد في ساحة الشرق الأوسط، لتعوض إخفاقاتها المتكررة في مساعيها للانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي، ولتوازن الخسائر الاستراتيجية التي تكبدتها بفعل احتلال العراق وتزايد

إزاء البيئة المتحولة المحيطة بالسياسة السورية، كان خيار دمشق عدم التهادن مع تلك البيئة، ورفض تطويع سياساتها ومواقفها بما يتوافق ومطالب الأطراف الأخرى، فاختارت التشبث بما تبقى لديها من أوراق محددة وخيارات محدودة، مع الرهان على عامل الزمن والوضع القائم في رفض التغيير المطلوب منها.

ووفق هذا المنطق، تبنت دمشق سياسة النفس الطويل في التناطلي مع الضغوط المتتالية عليها، سواء في لبنان أو في مجمل سياساتها الإقليمية، استناداً إلى أن مرور الوقت يكون دائماً في صالح الطرف الأكثر صبراً ومثابرة، مع العمل في الوقت ذاته على تعميق الوضع القائم وتثبيتته، بحيث تتعرض محاولات تغييره المستمرة لإخفاقات متتالية تدفع الطرف أو الأطراف القائمة بها إلى اليأس والتراجع عنها، وهو ما قد يحدث في مرحلة ربما عندها تكون تلك المحاولات والضغوط قد نجحت بالفعل - أو كانت - في دفع دمشق نحو تغيير موقفها. فإذا لم تياس الأطراف الأخرى واضطرت سوريا إلى تلبية بعض المطلوب منها، فلا يكون ذلك مجاناً وإنما بتكلفة عالية قدر المستطاع.

أي أن حسابات دمشق انطلقت من اعتماد مبدأ "الممانعة الرشيدة" مقابل منهج "الانصياع الطوعي" الذي طولبت به، اقتداءً بطراف أخرى بالمنطقة. ووفقاً للحسابات السورية، لم تكن دمشق بحاجة إلى التطوع بتقديم تنازلات مبكرة أو مجانية، لا لإسرائيل ولا لغيرها من دول المنطقة، فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية. بل إن التشدد في المواقف والتمسك بالحصول على مقابل لكل مطلب يمثل، في وجهة النظر السورية، الطريق السليم للحفاظ على النور والمصلحة السورية في مواجهة التحديات المحدقة بها، في حين من شأن التنازل والتجاوب السريع الطوعي أن يفضي فقط إلى مزيد من التنازلات والاستجابات لمطالب لا تنتهي.

وانطلاقاً من هذه القناعة، راحت دمشق تبحث في كيفية انتزاع أكبر قدر من المكاسب، سواء من إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية، أو من فرنسا، وهي الأطراف الأساسية المحركة للضغوط عليها، وهي أيضاً التي تملك رفع تلك الضغوط وإبدالها بمكاسب وحوافز.

وفي ضوء الوضع الأمريكي الحالي (عام الانتخابات)، لم يكن من الملائم التفكير في الاقترب من الولايات المتحدة أو الاعتماد عليها في المساعي السورية لمواجهة الضغوط التي تتولاها واشنطن ذاتها، بل إن العمل على جذب واشنطن من موقع المعادي إلى موقع المؤيد، أو حتى المحايد، بالنسبة لسوريا لم يعد من أولويات سوريا، بعد أن رفضت الإدارة الأمريكية الحالية محاولات سورية سابقة لهذا الغرض، قبل أن تبدأ الحملة الانتخابية وتفقد تلك الإدارة القدرة على الحسم أو اتخاذ مبادرات إيجابية تجاه دمشق، لو أرادت.

كما وجدت دمشق أن الدائرة الإقليمية المحيطة بها شبه مغلقة، باستثناء إيران، الحليف التقليدي لها منذ سنوات طويلة (٦). بينما تمسكت معظم الدول العربية بموقع الرفض لسياسات دمشق، فنبذتها بدلاً من العمل على احتوائها أو مساعدتها على الخروج من مأزقها متعددة الأبعاد. وفي الحالات



قوة أكراد شمال العراق، إضافة إلى الاحتمالات المتزايدة بالاتجاه نحو التقسيم، لذا، كانت تركيا بمثابة طوق النجاة لسوريا من الحصار الإقليمي (العربي تحديداً) والعالمي.

ولا اعتبارات خاصة بالداخل الإسرائيلي وبطبيعة علاقات تركيا مع إسرائيل، نجحت أنقرة في تشجيع تل أبيب على اتخاذ إجراءات عملية نحو مزيد من السلام مع سوريا، على الأقل في حدود إجراء مفاوضات تمهيدية. ورغم خشية إيهود أولمرت من ردود الفعل القاسية عليه داخل إسرائيل، إلا أن اعتبارات أخرى حسمت الموقف لصالح قبول الوساطة التركية وخوض غمار التفاوض مع سوريا مجدداً. وأهم تلك الاعتبارات هو موقف أولمرت الضعيف سياسياً وقانونياً نتيجة اتهامه بالفساد، وخروجه بصعوبة من أزمة تقرير "فينوجراد"، إثر العار الذي لحق بالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية على يدي حكومة أولمرت في الحرب على لبنان، وذلك قبل أن يضطر لاحقاً إلى الرضوخ للضغط والهروب من الملاحقة القانونية بالتخلي عن رئاسة الحزب ثم الحكومة.

إن، وجدت سوريا ضالتها في ضعف أولمرت، مع تطلع تركي إلى دور إقليمي، بيد أن هذا لم يكن يعني أن السلام مع إسرائيل قد اقترب، وهو ما كانت دمشق واعية له. فهذا الوضع الداخلي الهش، الذي دفع أولمرت إلى قبول تفعيل المسار السوري، هو ذاته الذي يحول دون إقدامه على إبرام اتفاق سلام سيزيد تغليب المتطرفين الإسرائيليين عليه. كما أن الغطاء الأمريكي الضروري - من وجهة نظر سوريا - لأي اتفاق سلام أو تطور مهم في المنطقة ليس متاحاً في ظل النمط الاندفاعي والغشيم الذي يميز سياسات إدارة بوش الابن، أي لن يكون متاحاً قبل يناير ٢٠٠٩، مع تولي الرئيس الأمريكي الجديد (٧).

ومفاد هذا التحليل (في الرؤية السورية) أن التفاوض مع إسرائيل يقدم لدمشق ميزات كبرى، شريطة أن يجري وفق أسس محددة بدقة لا ينبغي تجاوزها، مراعاة للاعتبارات والمحاذير الخاصة بالداخل الإسرائيلي وبالعامل الأمريكي، فضلاً عن الداخل السوري ذاته الذي لا يزال غير مهياً لنقلة مفاجئة في طريقة إدارة الصراع مع إسرائيل.

ولعل هذا العامل الأخير تحديداً (الداخل السوري، خصوصاً الرأي العام) كان هو السبب وراء إصرار دمشق على أن تكون المفاوضات غير مباشرة عبر الوسيط التركي، وأن تستمر لفترة دون إعلان، لذا لم يجر الإعلان عنها سوى في مايو ٢٠٠٨، رغم أنها بدأت فعلياً قبل ذلك ببضعة أشهر. كذلك، حرص الجانب السوري على تأكيد عدم تطلعه إلى إبرام اتفاق سلام مع إسرائيل قبل نهاية هذا العام، وهو ما أرجعه الرئيس السوري بشار الأسد بشكل صريح، وأكثر من مرة، إلى غياب المظلة الأمريكية التي اعتبرها غير صالحة لتلك المهمة في عهد جورج بوش الابن.

وبينما تتحرك سوريا بدبلوماسية ونشاط في اتجاه البحث عن منافذ للحركة وكسر الطوق المعادي لها إقليمياً وعالمياً، جاء الهجوم الدبلوماسي الفرنسي على المنطقة ليفتح باباً جديداً أمام السياسة السورية للعودة إلى ساحة اللاعبين المعترف بدورهم في المنطقة والمؤثرين في تفاعلاتها وتطوراتها. وكانت فرنسا من أكثر الدول والأطراف إدراكاً لأهمية (استعادة سوريا) نتيجة

خصوصية العلاقة بين فرنسا ولبنان، ومتابعة باريس الدقيقة للتطورات اللبنانية، والدور السوري المحوري الذي لعبته دمشق في كل الأزمات والانفراجات التي شهدتها لبنان على مدى العام الماضي، منذ تولي الرئيس الحالي نيكولا ساركوزي مقاليد الرئاسة الفرنسية. ولابد من الإشارة هنا إلى التأثير الجوهري لطبيعة شخصية ساركوزي وتطلعاته التي حملها معه إلى قصر الإليزيه، فقد توافقت هذا التطور الجديد على الساحة الفرنسية مع ديناميكية براجماتية غلبت على مجمل تحركات السياسة الخارجية السورية، وهو ما جعل التفاعلات السورية الفرنسية مركزة ومكثفة للغاية في مدى زمني قصير، بل ضيق، مقارنة بما تضمنته تلك التفاعلات من مضامين ودلالات في أن معا. ففي ثلاثة أيام فقط (١١-١٣ يوليو ٢٠٠٨)، استقبل الرئيس الفرنسي نظيره السوري في زيارة تاريخية، ثم عقدا قمة رباعية بمشاركة الرئيس اللبناني وأمير قطر، ثم خلالها إعلان خطوة تاريخية أيضاً هي إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا. وفي اليوم التالي مباشرة، شارك الرئيس السوري في قمة "الاتحاد من أجل المتوسط" التي حضرها أيضاً رئيس الوزراء الإسرائيلي، لتخرج باريس من تلك اللقاءات والخطوات التاريخية المتلاحقة وكأنها البوابة الملكية لعودة سوريا إلى المنطقة، وربما إلى العالم.

بل إن الرئيس السوري أعلن أنه طالب نظيره الفرنسي بالدخول على خط السلام السوري مع إسرائيل، وأن تضطلع باريس بمهمة الوسيط في المراحل المستقبلية من التفاوض، جنباً إلى جنب الولايات المتحدة الأمريكية. ومن جانبه، تجاوب الرئيس الفرنسي مع الدعوة السورية، فجاءت القمة الرباعية التي استضافتها دمشق في ٤ سبتمبر ٢٠٠٨ (٨)، تلك القمة التي حضرها قادة سوريا وفرنسا وتركيا وقطر، حيث وضع من خلالها أن السلام السوري - الإسرائيلي هو البند الأول على أجندتها (٩). وبدت القمة الرباعية الثانية كمقابل موضوعي ومعنوي للقمة الرباعية الأولى التي استضافتها باريس، لتتوج الدولتان حصاد التفاعل الإيجابي والإشارات المتبادلة بينهما على مدى أكثر من عام، ولتتحول مسار السلام السوري - الإسرائيلي إلى رابط جديد يجمع بين دمشق وباريس، يضاف إلى الملفات السابقة التي أثبت الطرفان فيها جديتهما وإيجابيتهما.

ولم يقف دور مسار السلام السوري - الإسرائيلي في تخفيف الضغوط على سوريا وكسر عزلة دمشق عند البوابة الفرنسية، بل ساهم بشكل غير مباشر - تأثيراً وتأثراً - في الوضع المتوتر الجديد الذي أصبح يميز العلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصاً في ظل الأزمة الجورجية التي نشبت في أغسطس ٢٠٠٨ بين روسيا في جانب، وجورجيا ووراءها الولايات المتحدة الأمريكية في الجانب المقابل. حيث بادرت دمشق إلى الدعوة لتكثيف التعاون والتنسيق العسكري مع روسيا، واستثمار الخطوات التي كانت قد بدأت بالفعل قبل أزمة جورجيا، وأحدثها رفع مستوى التسليح السوري بأسلحة روسية متقدمة، وهو ما كشف النقاب عنه أثناء زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو قبل نشوب الأزمة الجورجية بنيام.

يمكن القول، إذن، إن سوريا نجحت في الجمع بين خطي التمسك بأوراقها من جانب، ومرونة البحث عن مخارج لمازقها



الإقليمي من جانب آخر، ووظفت كلا منهما لصالح الآخر ولصالح الدور السوري الذي أصبح قاب قوسين أو أدنى من العودة إلى موقعه التقليدي في موازين القوى بالمنطقة.

والواضح أن السياسة السورية لم تستسلم للحذر في التعامل مع ملف السلام مع إسرائيل، نتيجة الاعتبارات والمحاذير المشار إليها، لكن سعت إلى استغلال هشاشة الوضع الداخلي في إسرائيل، مع الغياب الأمريكي، والانفراجة اللبنانية التي لعبت دمشق دورا مهما فيها، إضافة إلى تغيير شخصية القيادة الفرنسية، وأخيرا الرغبة الروسية في البحث عن مواطن نفوذ لها ومداخل إضعاف أو، على الأقل، إقلاق لواشنطن.

#### الهوامش :

١- رغم أن سوريا من أكثر الدول العربية اهتماما بمجال الزراعة، خاصة القمح، إلا أن معظم المحاصيل الزراعية السورية عانت بشدة خلال العامين الماضيين، وتدهور إنتاج محصول القمح من ٤,١ مليون طن عام ٢٠٠٧ إلى مليوني طن فقط عام ٢٠٠٨، انظر: ميدل إيست أون لاين، ١٥ يوليو ٢٠٠٨.

<http://www.middle-east-online.com/syria/?id=64449>

٢- مأمون كيوان، العقوبات الأمريكية على سوريا .. التكلفة والجدوى، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٢٢ مايو ٢٠٠٨.

<http://www.alkhaleej.ae/portal/370983a0-1e73-4bf6-82db-e255bcc0108e.aspx>

٣- انظر التفاصيل الخاصة بهذا الجانب من القرار في: سامح راشد، "يونيفيل-٢" واحتمالات تجدد الحرب في لبنان، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٣١ أغسطس ٢٠٠٦.

[http://www.alkhaleej.ae/articles/show\\_article.cfm?val=300867](http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=300867)

٤- حول ارتباط الموقف الإسرائيلي من المفاوضات مع دمشق بالعلاقة السورية - الإيرانية، انظر: وديع عواودة، سوريا وإسرائيل تهتمان بالمفاوضات ولا تعولان عليها، الجزيرة نت، ٥ يوليو ٢٠٠٨.

<http://www.aljazeera.net/nr/exeres/e101e7fe-a023-44b8-90d5-1fe78c536448.htm>

٥- كان مفترضا أن تعقد الجولة الخامسة في شهر أغسطس ٢٠٠٨، لكن تأجلت لأسباب تتعلق بالوضع القانوني لرئيس الوفد الإسرائيلي، واتفق الطرفان على إجرائها في ١٨ و١٩ سبتمبر ٢٠٠٨.

٦- د. محمد السيد سعيد، لماذا صمد التحالف السوري - الإيراني؟ صحيفة "الاتحاد" الإماراتية، ١١ أبريل ٢٠٠٧.

<http://pagesperso-orange.fr/sada/alonyWEB2007/lectures/sayed.htm>

٧- محمد أبو الفضل، عراقيل أمريكية على طريق المفاوضات السورية - الإسرائيلية، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٨ مايو ٢٠٠٨.

<http://www.alkhaleej.ae/portal/35803947-4294-4fbc-96f2-19817c4bc8e.2aspx>

٨- حول حسابات فرنسا ورؤية ساركوزي لكيفية التعامل مع دمشق، انظر: بشير البكر، ساركوزي في دمشق .. كسر جدار العزلة، صحيفة "الخليج" الإماراتية، ٤ سبتمبر ٢٠٠٨.

<http://www.alkhaleej.ae/portal/db49188f-8768-486e-92f8-9bbfbbed9a.147aspx>

٩- حول خلفيات تلك القمة ودلالاتها، انظر: د. خليل حسين، ماذا بعد قمة دمشق الرباعية؟، ميدل إيست أون لاين، ٥ سبتمبر ٢٠٠٨.

<http://www.meo.tv/?id=66822>

# جدل إحياء العلاقات السورية - اللبنانية

رابعة سيف الدين علام

كانت القمة الرباعية، التي جمعت الرئيسين السوري واللبناني برعاية الرئيس الفرنسي وأمير قطر في باريس في ١٣ يوليو ٢٠٠٨، بمثابة إعادة افتتاح لخط العلاقات السورية - اللبنانية، برعاية دولية وعربية. فجو التهدة العام الذي ساد المنطقة، وانسحب بالضرورة على الساحة اللبنانية، مثمرا اتفاق الدوحة بين الفرقاء اللبنانيين في مايو ٢٠٠٨، كان لابد أن يمتد أيضا إلى العلاقات السورية - اللبنانية المعطلة منذ عام ٢٠٠٥. ولذلك، لم يكن مستغربا أن توصف زيارة الرئيس اللبناني ميشال سليمان إلى دمشق في ١٣ و ١٤ أغسطس ٢٠٠٨ بالزيارة التأسيسية، حيث حمل الرئيس اللبناني في جعبته كافة الملفات العالقة بين البلدين. وبدوره، لم يتحفظ الرئيس السوري بشار الأسد على فتح هذه الملفات دفعة واحدة في سبيل استعادة العلاقات الثنائية لحميميتها.

## التطور التاريخي للعلاقات السورية - اللبنانية :

إن التشابك والتداخل بين سياسات البلدين جعل العلاقة بينهما مثارا للجدل المستمر، خاصة أن العلاقات بينهما لا يمكن وصفها بالعلاقات الخارجية الصرفة، بقدر ما هي مجموعة من التوازنات والتشابكات الداخلية. فالنظرة السورية التاريخية للبنان اعتبرته إقليميا سلبيا لا بد من استعادته، ثم جارا يضمير الشر ومصدرا محتملا للخطر على النظام السوري، خاصة أن معارضي النظام السوري كانوا دائمي اللجوء إلى بيروت، حيث يباشرون منها معارضتهم لنظام دمشق. أما لبنان، فكثيرا ما نظر إلى سوريا باعتبارها أخا متجبرا غير متفهم يمد نطاق عمل أجهزته الأمنية إلى بيروت، حيث تمارس ضغوطا متنوعة على أوضاعه باسم العروبة والقضية الفلسطينية تارة، وباسم المصالح العليا للبلدين تارة أخرى (١)، الأمر الذي جعل لبنان يلجأ إلى تبني سياسات عربية ودولية، توازن الدور السوري

الذي يثقل ساحته. وهكذا، تكون تاريخيا في لبنان تيار مساند لقضايا العروبة، متعاطف مع دمشق دون أن يكون خاضعا بالضرورة لنظامها، وتيار آخر مقابل، يتبنى مواقف أقرب للغرب ومعاد للعروبة بشكل عام ليضمن للبنان وجوده النهائي كبلد مستقل في حماية الدول الغربية ذات المصالح في المنطقة (٢).

وتعد السياسة السورية تجاه لبنان جوهرية في مجمل السياسة السورية الإقليمية، خاصة منذ تولي حافظ الأسد للسلطة في سوريا، حيث اعتبر لبنان بمثابة خط الدفاع الأخير الذي تستطيع سوريا بواسطته أن تدافع عن نفسها في مواجهة إسرائيل. فقد اتجهت السياسة السورية، منذ خروج مصر من الصف العربي بعد اتفاقية كامب دافيد، إلى تكوين جبهة عربية ممانعة تتولى هي قيادتها الاستراتيجية والعسكرية، وتتولى دول الخليج، خاصة الحليف السعودي، تمويل مقرراتها. وهكذا، عمدت سوريا إلى قيادة هذه الجبهة وإملاء أولوياتها، وفقا

(٥) باحثة في العلوم السياسية .

افغانستان، ثم في العراق بخلع نظام صدام حسين البعثي، الأمر الذي شكل تهديدا غير مسبوق لموقع سوريا الإقليمي بل ولبقاء نظام دمشق نفسه (٣) فالسياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة لم تكن لتقبل بنفوذ دمشق الإقليمي، فضلا عن علاقاتها الوثيقة بإيران فاحتلال العراق من جانب الولايات المتحدة جعل هذه الأخيرة جارا لدمشق، بعد أن كانت دولة عظمى تبعد آلاف الأميال يسهل مراوغتها. وهكذا، طالبت الولايات المتحدة سوريا بكل صراحة - خلال زيارة قام بها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك كولن باول إلى دمشق في مايو ٢٠٠٢ - بإلغاء دورها الإقليمي في كل من لبنان والعراق وفلسطين، فضلا عن دورها تجاه إيران ودعمهما المشترك لحزب الله (٤) وسريعا، أصبح لبنان في بؤرة الاهتمام الدولي، وتعرّز ذلك من خلال تقارب فرنسي - أمريكي حول سيادة واستقلال لبنان بعد نحو عامين من توتر العلاقات الفرنسية - الأمريكية بسبب غزو العراق.

ومن جهة أخرى، كان قد تم الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني المحتل في مايو عام ٢٠٠٠، أي قبل وفاة حافظ الأسد بشهر واحد، الأمر الذي أدى إلى تصاعد المطالب اللبنانية بسحب القوات السورية العاملة في لبنان. وفي سبتمبر ٢٠٠٠، أصدر مجلس المطارنة الموارنة اللبنانيين بياناً طالب فيه بإعادة انتشار القوات السورية العاملة في لبنان من أجل انسحابها نهائياً. وخلال أقل من شهرين، جدد النائب وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي، الدعوة إلى انسحاب القوات السورية من لبنان، طبقاً لمقررات اتفاق الطائف منتقداً التدخل الأمني السوري المتنامي في الحياة السياسية اللبنانية. وقد مثل ذلك نواة للتقارب بين السياسيين المسلمين والمسيحيين في لبنان، بعد أن كان مطلب الانسحاب السوري مطلباً مسيحياً فقط. ومنذ أكتوبر ٢٠٠٠، عاد رفيق الحريري رئيساً لوزراء لبنان مرة أخرى، بعد أن كان قد قدم استقالته في بداية عهد الرئيس إميل لحود عام ١٩٩٨. ولم يكن خافياً على أحد أن الحريري سياسي بارع يحاول باستمرار أن يطور لنفسه قنوات خاصة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، خاصة فرنسا، مما شكل تحدياً لهيمنة سوريا على السياسة الداخلية والخارجية للبنان على حد سواء. وهكذا، تشكل على الساحة السياسية اللبنانية نواة للتقارب بين تيارى رفيق الحريري ووليد جنبلاط من جهة، وبين البطريرك الماروني نصرالله صفير ومجموعة قرنة شهوان من جهة أخرى. وهو التقارب الذي مهد فيما بعد لقيام تحالف من أجل تحرير الحياة السياسية من قيود الدولة البوليسية في لبنان (٥).

ورغم أن بشار الأسد لم يكن في نفس حنكة والده، إلا أنه لم يعدم السبل لامتصاص القلق اللبناني من بقاء القوات السورية في لبنان، حيث أجرى نحو ستة انسحابات منفصلة للقوات السورية منذ أصبح رئيساً، كما سعى لاسترضاء عدد من السياسيين اللبنانيين المسيحيين الناقمين على الوجود السوري. ومن ذلك، مثلاً، السماح لأمين الجميل، الرئيس الأعلى لحزب

للمصالح السورية العليا، التي تعتبرها مصالح عربية عليا أيضاً بالضرورة. واتساقاً مع عوامل الجغرافيا السياسية والتاريخية لمنطقة بلاد الشام، اعتبرت سوريا أن أضلاع هذه الجبهة تقوم على لبنان والأردن وفلسطين، وهي دول المواجهة الباقية، حيث حاولت سوريا أن تفرض رؤيتها الخاصة للصراع العربي - الإسرائيلي على هذه البلدان، فضلاً عن رؤيتها للتسوية السلمية. ذلك أن موقف سوريا في أي تسوية محتملة سيكون ضعيفاً إذا ما تم فصل مسارات التفاوض، ومن هنا لم تال سوريا جهداً في سبيل ربط سياستها الخارجية بسياسة كل من لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. غير أن أسباباً شتى أدت إلى انفلات المسارين الأردني والفلسطيني نحو التسوية المفردة، فيما بقيت قبضتها محكمة على لبنان.

ورغم تعقد وتشابك الحرب الأهلية اللبنانية، استطاعت سوريا أن تجد لنفسها موطئ قدم تباشر من خلاله تنفيذ مصالحها الاستراتيجية، حيث استنفدت كل الوسائل المتاحة خلال هذه الحرب لتبقى على نفوذها في لبنان في مواجهة النفوذ الإسرائيلي المتنامي آنذاك. وقد خبرت السياسة السورية في هذا الصدد العديد من تجارب الفشل والنجاح على حد سواء، حتى استطاعت أخيراً أن تفرض نفوذها وتقننه من خلال اتفاق المصالحة اللبنانية (اتفاق الطائف) عام ١٩٨٩، الذي حظي بدعم عربي ودولي واسع أجمع على إنهاء الحرب في لبنان. كما عمدت السياسة السورية طوال فترة التسعينيات، بواسطة حلفائها في لبنان، إلى إسقاط كافة المهل الملزمة التي حددها اتفاق الطائف لإعادة انتشار ثم سحب القوات السورية من الأراضي اللبنانية، وهي القوات التي وفرت الغطاء العسكري والاستخباراتي للنفوذ السياسي السوري في لبنان في تلك الفترة.

#### المستجدات في العلاقة بين البلدين :

لقد حرصت سوريا باستمرار على توفير الغطاء الدولي والإقليمي لوجودها العسكري وسيطرتها السياسية على لبنان، وذلك في معادلة دقيقة جمعت بها بين الرضا السعودي والمصري والأمريكي، فيما بقي الرضا الفرنسي محل شد وجذب. ولكن هذه المعادلة الدقيقة ارتبطت بشكل وثيق بدور حافظ الأسد في إدارة السياسة السورية، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول قدرة خلفه، بشار الأسد، على إدارة الملف اللبناني بنفس الحنكة السياسية. بيد أن التغير في السياسة السورية تجاه لبنان لم يكن محكوماً فقط باختفاء الأسد الأب وتصاعد التكهنات حول عدم خبرة الأسد الابن، بل صاحب ذلك أيضاً عدد كبير من التغيرات الدولية والإقليمية التي فرضت اتجاهها جديداً لمسار العلاقات السورية - اللبنانية. ففي يناير ٢٠٠١، تسلم جورج بوش الابن الحكم في الولايات المتحدة، ولم يلبث طويلاً كي يبدد تفاؤلاً من اعتبره امتداداً لسياسات والده، فبادر بإعلان استراتيجية مختلفة تماماً. وتؤكد ذلك بعد أحداث ١١ سبتمبر وإعلان الحرب على الإرهاب في

فريق المعارضة إلى تنظيم تظاهرة حاشدة أخرى في ١٤ مارس ٢٠٠٥، تنادى بخروج السوريين من لبنان وتطبيق القرار ١٥٥٩، ومباشرة التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الحريري. وهكذا، أعيد تشكل الساحة السياسية اللبنانية وفق منطق "مع أو ضد سوريا". غير أن فريق "ضد" كان الأكثر ضغطاً، مما اضطر سوريا إلى إتمام سحب جنودها من لبنان في ٢٧ أبريل ٢٠٠٥. وقد أجريت الانتخابات التشريعية اللبنانية في موعدها وفي جو من الشحن العاطفي والطائفي، جعلها أقرب إلى استفتاء على المطالبة بالعدالة في مقتل الحريري منها إلى انتخابات تشريعية. وقد استمر التحالف التقليدي بين حزب الله وحركة أمل من جهة، وبين تيار المستقبل (الحريري) والحزب الاشتراكي من جهة أخرى، على الرغم من كون الفريق الأول يشكل دعامة ٨ آذار والفريق الثاني يقود قوى ١٤ آذار. وفي مقابل هذا التحالف الإسلامي الرباعي، حدث التفاف مسيحي واضح حول العماد ميشال عون العائد من منفاه في فرنسا (٨). وهكذا، تشكلت الحكومة الأولى بعد خروج السوريين من لبنان من ممثلين عن التحالف الرباعي ومسيحيي قرنة شهوان، بينما استبعد العماد عون من الحكومة. فقد كان عون مثيراً للريبة بالنسبة للفريقين. ففريق ٨ آذار يتوجس منه، نظراً لأنه كان أول من نادى بخروج سوريا من لبنان، ومن بين المحرضين على القانون الأمريكي باستقلال لبنان ومحاسبة سوريا، بينما توجس منه فريق ١٤ آذار، لأنه لم يكن على وفاق تام مع الأمريكيين والفرنسيين آنذاك.

وفي حين اعتبر وزراء فريق ٨ آذار إميل لحود رئيساً شرعياً، اعتبره وزراء فريق ١٤ آذار رئيساً غير شرعي، وسعوا إلى تهمة دورهم، وعمدوا إلى عدم الرجوع إليه في مختلف القرارات التي كانت تستدعي توقيعه، بحجة أنه من بقايا النظام السوري في لبنان (٩). وقد تبني فريق ١٤ آذار خلال هذه الفترة خطاباً تعبويًا تحريضياً ضد سوريا، حيث درج قاداته على سب "حاكم دمشق" على المنابر في كل تجمع جماهيري أو عقب كل تفجير أو اغتيال يحدث في لبنان. وقد عكس ذلك ضغطاً دولياً كبيراً على سوريا، حيث تعرضت لعزلة دولية وعربية شبه كاملة، بالإضافة إلى صدور القرارات الدولية رقم ١٦٣٦ و ١٦٨٠ (١٠)، وتقارير لجنة التحقيق الدولية التي حملت اتهامات صريحة لشخصيات سورية بتدبير الاغتيال، فضلاً عن اتهامها بعدم التعاون مع لجنة التحقيق.

ومن جهتها، لم تكن سوريا ماهرة في إدارة هذه الأزمة، فقد اتسمت سياستها بالتذبذب والتردد والعشوائية. ففي البداية، أنكرت وجود أزمة من الأساس، ثم سعت لامتصاص الضغوط الدولية فيما بعد، فأعلنت عن تعاونها مع لجنة التحقيق، وهو تعاون لم يخل من المماطلة والمراوغة. كما تعاملت مع الأزمة بنظرة قاصرة وجزئية تسعى لكسب الوقت وكسب جولات صغيرة. فعمدت حيناً إلى غلق حدودها المشتركة مع لبنان، بغية الضغط الاقتصادي، مما تسبب في تكسب الشاحنات اللبنانية

الكتائب اللبنانية، بالعودة إلى لبنان عام ٢٠٠١، بعد سنوات من المنفى في فرنسا. غير أن بشار، الذي حاول أن يبدو بمظهر الرئيس المتفتح الذي يدعو اللبنانيين إلى إدارة شئونهم بأنفسهم، قد وازن هذه السياسة بإجراءات أقل علنية، حيث استبدل النقص في عدد الجنود بمضاعفة عناصر الاستخبارات السورية السرية في لبنان، الأمر الذي زاد من وطأة الوجود الأمني السوري، وأدى إلى تصاعد المعارضة اللبنانية الناقمة على سوريا. وهكذا، استبدل بشار الأسد الهيمنة السياسية السورية على تفاعلات الحياة اللبنانية بأخرى أمنية قامت على تحالف أمني بين أجهزة المخابرات السورية واللبنانية، وارتبطت بشكل وثيق بالرئيس اللبناني آنذاك إميل لحود.

وقد كانت هذه الاستراتيجية السورية الجديدة بمثابة السبب الرئيسي الذي جعل سوريا تصر على التمديد للحدود بعد انتهاء ولايته الدستورية، وتدفع باتجاه تبني البرلمان اللبناني لتعديل دستوري يسمح ببقاء لحود في منصبه لمدة ثلاث سنوات أخرى. فسياسة حافظ الأسد تجاه لبنان كانت تقوم على عقد تحالفات وثيقة مع جهات وشخصيات سياسية لبنانية تملك قواعد شعبية، وتتمتع بصفة تمثيلية في البرلمان. غير أن الاعتماد الكامل على العناصر الأمنية في إدارة الحياة السياسية اللبنانية من جانب دمشق قد أسخط الساسة اللبنانيين، ودفع نحو تحول عدد من حلفاء دمشق التقليديين إلى تزعم معارضة وجودها في لبنان، وهو ما ينطبق على رئيس الوزراء رفيق الحريري الذي استقال صبيحة إقرار البرلمان للتمديد للحدود، وينطبق أيضاً على مروان حمادة، أحد الزعماء البارزين للحزب التقدمي الاشتراكي، والذي تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة في نوفمبر ٢٠٠٤ (٦).

في هذه الأثناء، أثمر التقارب الأمريكي - الفرنسي عن تبني مجلس الأمن للقرار رقم ١٥٥٩ الداعي إلى انتخابات رئاسية لبنانية نزيهة دون تدخل خارجي، بالإضافة إلى خروج القوات الأجنبية من لبنان، ويقصد بها ضمناً القوات السورية. كما دعا القرار إلى نزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية في إشارة إلى حزب الله وسلاح الفلسطينيين في لبنان. ورغم أن هذا القرار لم يثن سوريا عن الضغط على الساسة اللبنانيين لإقرار التمديد للرئيس لحود، إلا أنه كان بمثابة المظلة التي جمعت تحتها القوى اللبنانية المعارضة لسوريا، والتي انضم إليها حديثاً رئيس الوزراء المستقيل رفيق الحريري (٧). وجاء الانفجار الكبير الذي اغتال رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥، ليؤجج المشاعر ضد سوريا، ويحشد الشارع اللبناني خلف مطالب المعارضة للمطالبة بالتحقيق الدولي في اغتيال الحريري، والمطالبة بانسحاب القوات السورية من لبنان.

وفي ٨ مارس ٢٠٠٥، نظم حزب الله والأحزاب القومية اللبنانية تظاهرة حاشدة في بيروت تحت شعار "الوفاء لسوريا" ولدورها في لبنان، خاصة في دعم المقاومة، الأمر الذي دفع

وكساد بضائعها على الحدود (١١). ثم تعقبت الشهود السوريين الذين اعتمدت عليهم التقارير الدولية، وكشفت كذب ادعائهم، الوحد تلو الآخر، بهدف هدم مصداقية لجنة التحقيق الدولية. ورغم أن هذه الأخيرة لم تكن على قدر كبير من الحرفية المهنية، وعمدت إلى اتهام سوريا دون تتبع متهمين محتملين آخرين، إلا أن تخطيط السياسة السورية وارتجاليتها أسهما في إنكفاء الأزمة وتعقدها، وجعلا ملف العلاقات السورية - اللبنانية مرهونا بنتائج التحقيقات الدولية. كما أن الرئيس السوري عمد إلى تشديد موقفه على نحو غير مبرر، وعقد العلاقات الثنائية على نحو غير مسبوق، عندما اعتبر أن لبنان أصبح ممرا ومصنعا وممولا لكل مؤامرة على سوريا، وأن رئيس وزرائه عبد مأمور لعبد مأمور (١٢).

### تعقد الوضع اللبناني وتراجع دور سوريا لمصلحة حلفائها :

ولما كانت السياسة السورية إزاء الأزمة اللبنانية سياسة ربود أفعال لا مبادرات، فإن تراجع الضغوط الدولية على سوريا جعل هذه الأخيرة تتراجع بدورها عن الساحة اللبنانية، وبدا وكأنها قد أوكلت حلفاءها اللبنانيين لتولى زمام المبادرة. وبدا أن ملف العلاقات السورية - اللبنانية أصبح ملفا مؤجلا في أجندة أولويات السياسة اللبنانية، حيث غرق اللبنانيون في سلسلة من الأزمات الحكومية بسبب الاختلاف بين عناصر الائتلاف الحاكم حول طريقة إقرار معاهدة المحاكمة الدولية. وفي الوقت الذي امتنع فيه وزراء حزب الله وحركة أمل عن حضور جلسات مجلس الوزراء، حدث تقارب بين حزب الله والتيار الوطني الحر، انتهى بتوقيع تحالف بينهما سمي بوثيقة "التفاهم" وحمل توافقا حول إقامة علاقات سوية مع سوريا، الأمر الذي منح القوى الشيعية المناصرة لسوريا حليفا مارونيا ذا شعبية واسعة. ورغم أن عون لم يصرح يوما بأن تحالفه مع حزب الله هو تحالف مع سوريا، إلا أن مجرد اعترافه بأهمية إقامة علاقات متوازنة مع سوريا يقوى من موقف هذه الأخيرة في مواجهة قوى ١٤ آذار.

وعندما استقر الساسة اللبنانيون على التباحث حول الأمور الخلافية من خلال الحوار الوطني، اندلعت حرب شاملة بين لبنان وإسرائيل، عقب أسر جنديين إسرائيليين من جانب عناصر من حزب الله. وخلال الحرب التي استمرت ٣٣ يوما، بدا التماسك الوطني اللبناني هشاً للغاية (١٣)، وخرج لبنان من الحرب منقسما على نفسه، حيث انسحب حزب الله وحركة أمل من الحكومة واعتبروها غير شرعية، نظرا لانسحاب جميع الوزراء الشيعية منها. وتم تشكيل تحالف واسع من المعارضة اللبنانية (١٤)، طالب طوال عام ونصف عام بتشكيل حكومة وحدة وطنية وإجراء حوار وطني. غير أن الفريق الحاكم (١٤) إذاً تجاهل كل الإضرابات والاعتصامات التي غمرت العاصمة بيروت، وتمسك بشرعية حكومته، بدعوى أن رئيس الوزراء لم يقبل استقالة الوزراء الشيعية. وإزاء تعقد الأزمة

اللبنانية واقترب موعد الاستحقاق الرئاسي دون وجود مرشح توافقي يخلف الرئيس لحود، توالى المبادرات والوساطات الهادفة للحل، سواء من جانب جامعة الدول العربية أو فرنسا. وما إن حدث توافق على ترشيح قائد الجيش العماد ميشال سليمان، حتى حدث انقسام حول كيفية انتخابه، مما أدى إلى تأجيل حل الأزمة عدة شهور أخرى. وهكذا، فإن العلاقة مع سوريا كانت حاضرة ضمنا في خضم الجدل السياسي بين فريقى ٨ آذار و١٤ آذار، فهذا الأخير يتهم الأول صراحة بالعمل لصالح سوريا وإيران، بينما يرد الأول باتهام ١٤ آذار بالعمل وفق الأجندة الأمريكية في المنطقة.

وجاء قرار الحكومة اللبنانية باعتبار شبكة اتصالات حزب الله غير شرعية واعتداء على السيادة اللبنانية ليزيد الموقف تعقيدا، حيث رفض حزب الله الامتثال لهذا القرار، وطالب الحكومة بالتراجع عنه، فماطلت حتى اندلعت اشتباكات عنيفة بين أنصار حزب الله وحركة أمل والحزب السوري القومي الاجتماعي من جهة، وبين أنصار تيار المستقبل والحزب الاشتراكي التقدمي من جهة أخرى. وخلال يوم وليلة تقريبا، استطاع أنصار المعارضة اللبنانية أن يسيطروا على معظم المعامل العسكرية لفريق الأكثرية ويسلموها للجيش اللبناني. ورغم أن هذه الأحداث اعتبرت حربا أهلية مصغرة تحمل كلا الفريقين مسئولية اندلاعها، إلا أن فريق الأكثرية أصر على أنه تعرض لاعتداء مسلح من جانب واحد، بينما اعتبر حزب الله وحلفاؤه أن هذه الأحداث منعت إحداث فتنة بين المقاومة والجيش، وسيطرت على الانفلات الأمني، وطوقت العناصر الخارجة على القانون التي كانت تغذى الفتنة. ولم تكن أحداث ٧ مايو ٢٠٠٨ إلا نتيجة طبيعية لحجم الجمود السياسي اللبناني خلال السنوات الأربع الأخيرة، الأمر الذي استدعى استقارا عربيا ودوليا لتطويق الأزمة. وترافق ذلك مع جو عام للتهدة في المنطقة، حيث كانت سوريا قد دخلت في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل عبر الوسيط التركي. ومن جهة أخرى، بدا أن الإدارة الأمريكية غير مستعدة لإجراء أى تصعيد في المنطقة لصالح حلفائها اللبنانيين قبل انتهاء ولاية جورج بوش، فيما ركزت كل اهتمامها في هذه الفترة على تهدة الساحة العراقية.

وهنا، تدخلت قطر بتفويض من جامعة الدول العربية لدعوة الفرقاء اللبنانيين إلى الدوحة للتباحث من أجل حل الأزمة اللبنانية. وانتهى المؤتمر الذي عقد بين ١٦ و٢١ مايو ٢٠٠٨ إلى الاتفاق على: أولا: الانتخاب الفوري للمرشح التوافقي ميشال سليمان رئيسا للجمهورية، وثانيا: تشكيل حكومة وحدة وطنية من ٣٠ وزيرا توزع على أساس ١٦ وزيرا للأغلبية و١١ للمعارضة و٣ وزراء لرئيس الجمهورية، وثالثا: اعتماد القضاء كدائرة انتخابية طبقا لقانون عام ١٩٦٠، فضلا عن تعهد الأطراف اللبنانية بعدم العودة إلى استخدام السلاح في الساحة الداخلية وعدم اتباع لغة التخوين والتحريض ضد بعضهم بعضا (١٥).

**القمة الرئاسية الأخيرة ومستقبل العلاقات الثنائية:**

لم يكن تنفيذ مقررات اتفاق الدوحة بالأمر الهين، إلا أن انتخاب الرئيس ميشال سليمان كان مصدرا للاطمئنان ودعامة لاستقرار حذر في الوضع اللبناني. فالاشتباكات المسلحة تجددت على نطاق محدود في الجبل ثم في طرابلس في الشمال، غير أنها جوبهت بحزم شديد من جانب الجيش وباستنكار واسع من جانب الطبقة السياسية. فوجود رئيس للجمهورية يتوافق عليه الجميع أصبح بمثابة كلمة السر للحل التدريجي لكافة المشكلات العالقة. ورغم أن مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية قد استغرقت قرابة الشهرين، فالوضع اللبناني بعد اتفاق الدوحة بدأ أميل للاستقرار وأكثر تقبلا للمساومات والحلول الوسطية(١٦).

من جهة أخرى، استمرت الولايات المتحدة في انسحابها التدريجي من الساحة اللبنانية بعد ٤ سنوات من الحضور شبه اليومي عبر سفيرها في بيروت. بينما انتهزت فرنسا الفرصة ودلقت لتملا الفراغ وتلعب دورا وسيطا يتواصل مع كافة الاطراف اللبنانية، ويفتح على سوريا بشكل تدريجي وحذر. فقد رھنت فرنسا كافة خطوات فك العزلة الدولية عن سوريا، بما تحدّثه هذه الأخيرة من تقدم في علاقتها مع لبنان، وهو ما بدا واضحا خلال القمة الرباعية خلال مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط في باريس، ثم من خلال القمة الرباعية الاخيرة في دمشق بين زعماء كل من فرنسا وسوريا وتركيا وقطر.

أما عن القمة الثنائية بين الرئيسين السوري واللبناني في دمشق في ١٣ و١٤ أغسطس ٢٠٠٨، فقد تميزت بكثير من الخصائص التي تجعل منها قمة تأسيسية لنمط جديد من العلاقات بين البلدين. فسوريا استبقت هذه القمة بزيارة لوزير خارجيتها، وليد المعلم، إلى بيروت في ٢١ يوليو ٢٠٠٨، في إشارة إلى أن ملف العلاقة مع لبنان أصبح في عهد وزارة الخارجية وليس الأجهزة الأمنية السورية. كما حرصت على أن تستوفي زيارة سليمان لدمشق كافة إجراءات الضيافة البروتوكولية لاستقبال رؤساء الدول، وما يحمله ذلك من دلالة اعتراف سوري بالسيادة التامة للبنان. وإذا تنطلق سوريا من حرصها على عدم تفويت الفرصة التي أتاحتها لها فرنسا بإعادة الاندماج في المجتمع الدولي من خلال بوابة العلاقات الطيبة مع لبنان، فإنها تبدو أكثر استعدادا لتقديم تنازلات عن ذي قبل. ومن المؤكد أن دمشق لن تنصاع بشكل فوري لكافة المطالب اللبنانية دفعة واحدة، خاصة أنها لا تزال تملك الكثير من أوراق القوة في مواجهة لبنان. ومن ذلك، مثلا، حصول حلفائها في الحكومة الجديدة على الثلث المعطل، وهو ما يسمح لها بأن تحكم معهم نصف لبنان. فضلا عن أن شرعية سلاح حزب الله لم تمس خلال البيان الوزاري ولا اتفاق الدوحة، ولن تمس - على ما يبدو- في الحوار الوطني المرتقب، الأمر الذي يطمئن سوريا إلى استمرار الوضع السياسي والعسكري القائم في لبنان. كما أن قوى ١٤ آذار لم تعد القوة الحاكمة القادرة على

الاستنجا بآى ضغط خارجى لزعزعة الاستقرار السياسى فى سوريا والتشهير بنظامها (١٧). ومن جهة أخرى، لم تعد سيادة لبنان تشكل عقدة تاريخية للنظام السورى، بل أصبح يسعى الى الاعتراف بالمصالح السورية فى لبنان، مثله فى ذلك مثل كافة الدول المعنية بلبنان، دون أن يتطلب ذلك تدخلا مباشرا فى لبنان.

وهنا تحديدا، تبدأ نقاط القوة اللبنانية في مواجهة سوريا، فالتبادل الدبلوماسي من شأنه أن يكون أحد المكاسب السهلة التي ستحققها هذه القمة، فضلا عن إصرار الرئيس اللبناني على تأجيل زيارته الى دمشق لما بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وحصولها على الثقة ليحاور نظيره السوري من منطلق تمثيله التام والحصري للشعب اللبناني. ومثل انقسام اللبنانيين حول حدود العلاقة المطلوبة مع سوريا نقطة قوة جديدة، جعلت من الرئيس اللبناني المقرر اللبناني الأول لهذه العلاقة والدافع الرئيسي لها. وإذا يحمل الرئيس سليمان هذا العبء على كاهله، فإنه لا يبدأ علاقته بالرئيس الأسد من الصفر، وإنما يعتمد على علاقته الشخصية الجيدة بالرئيس السوري(١٨) منذ أن كان سليمان قائدا للجيش(١٩). أضف إلى ذلك أن الرئيس اللبناني يملك قرار بلاده بعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، دون أن يتحمل عبء أو ذنب العلاقات السيئة التي سادت خلال السنوات الماضية. وتتمثل أهم الملفات العالقة بين البلدين فيما يلي:

## ١- التمثيل الدبلوماسي :

يقابل دخول الملف الدبلوماسي، كمتغير جديد في العلاقات الثنائية، خروج الملف العسكري الذي تحقق بانسحاب الجيش السوري. ورغم إعلان البيان الختامي للقمة عن إقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين البلدين، طبقا لقواعد القانون الدولي، فإن فريق ١٤ آذار لا يزال يشك في النوايا السورية ويعتبرها محاولة للمراوغة أو مجرد وعد لن يتحقق، وإن تحقق فإن السفير السوري سيكون بمثابة مندوب سام سوري دائم في لبنان (٢٠). كما يعتبر قسم كبير من المراقبين أن إقامة السفارات، وإن كانت خطوة مهمة في رمزياتها، فإنها ليست كافية بأن تضمن عدم تدخل سوريا في الشؤون اللبنانية، فكم من سفراء أجانب يتدخلون في الشأن السياسي اليومي للبنان. في حين يعتبر قسم آخر من المراقبين أن كيفية اختيار السفير السوري في لبنان ستكون حاسمة في إثبات المصداقية السورية من عدمها. فإن كان السفير المرتقب عسكريا، فإن ذلك سيدل على استمرار الوضع السابق. أما إذا كان دبلوماسيا، أو على الأقل مدنيا، فإنه سيحمل دلالة قوية بتغيير نمط العلاقات.

## ٢- ترسيم الحدود وضبطها ضد التهريب :

دعا البيان الختامي للقمة الثانية الى استئناف أعمال اللجنة المشتركة لتحديد الحدود اللبنانية - السورية وترسيمها. غير أن البيان لم يتطرق الى المسألة الخلافية في هذا الأمر، وهي ترسيم



بالبحث فيه بالتزامن مع البحث في ملف المفقودين السوريين في لبنان (٢٢). وإذا طرح هذا الأمر لأول مرة، فقد يكون ورقة جديدة تسعى سوريا للدفع بها للمطالبة في الكشف عن مصير المفقودين اللبنانيين، خاصة أن دمشق قد شهدت اعتصاما مماثلا لأهالي المفقودين السوريين في لبنان تزامنا مع زيارة سليمان. وقدرت الجمعية الأهلية السورية التي تبحث في الأمر عددهم بنحو ٧٥٠ مفقودا (٢٣). على الجانب الآخر، دعت جمعية "دعم المعتقلين والمنفيين في السجون السورية" (سوليد) إلى إخراج هذا الملف الانساني من أي مساومات سياسية، وعبرت عن خيبة أملها من سلوك سوريا التي أعادت الكرة إلى الملعب اللبناني وخرجت هي الضحية وليس اللبنانيون الذين اعتقلتهم في لبنان ثم نقلتهم إلى سجونها (٢٤). وقد صرح وزير الخارجية السوري بأن سوريا لا تتحمل وحدها مسؤولية هؤلاء المفقودين، بل يتحملها كل الفرقاء المتورطين في الحرب الأهلية. وأن حل الأمر قد يتطلب نبش المقابر الجماعية في لبنان، مما يعني أن سوريا لم تغير شيئا في سياستها في هذا الصدد وأنها تسعى للهروب إلى الامام، خاصة أن مقررات البيان الختامي قد أحالت الملف إلى لجان ثنائية. وقد سارعت اللجنة السورية بتسليم نظيرتها اللبنانية قائمة بأسماء المحكومين اللبنانيين الذين يقضون عقوبتهم في السجون السورية، ولم تذكر شيئا عن المعتقلين الذين لم يحاكموا (٢٥). ويلاحظ أن هذا الملف يعد شائكا للغاية، ومن غير المتوقع أن يتغير السلوك السوري إزاءه في المدى المنظور، لأنه يرتبط بملف الاعتقال السوري. بشكل عام، فإن كشفت سوريا عن المعتقلين اللبنانيين، فإنها تكون بذلك تقدم وثيقة إدانة للنظام الحاكم الذي يعتقل الآلاف من مواطنيه السوريين منذ عقود وليس فقط ٦٠٠ مفقود لبناني.

#### ٤- مراجعة الاتفاقات الثنائية ودور المجلس الأعلى اللبناني - السوري :

يعد هذا الأمر مطلباً ملحا بالنسبة لقوى ١٤ آذار التي اعتبرت في البيان، الذي أصدرته بالتزامن مع القمة الثنائية، أن كافة المعاهدات الثنائية قد "أبرمت في إطار وصاية سورية وغلب عليها طابع "الإلحاق القسري" بدلا من الطابع التعاوني والتنسيقي" (٢٦). كما تعتبر أن المجلس الأعلى السوري اللبناني كان بمثابة الأداة التي حققت بها سوريا هيمنتها في لبنان، وأنه في حال قيام علاقات دبلوماسية سوية لن تكون هناك حاجة إلى مثل هذا المجلس. وقد كان من اللافت عقب القمة أن الأمين العام للمجلس الأعلى اللبناني - السوري، نصري خوري، الذي حضر المحادثات بين الرئيسين، هو الذي تلا البيان الختامي، مما يدل على أن هذه مؤسسة باقية ودورها مستمر في الفترة المقبلة. وعندما سئل وزيراً خارجيتي لبنان وسوريا عن مستقبل المجلس الأعلى، أجاب الوزير اللبناني بأن المجلس الأعلى اللبناني - السوري ليس وحيدا في هذا الخصوص، فهناك مجلس التعاون الخليجي مثلا، وفي الوقت نفسه هناك تبادل للبعثات والسفارات

الحدود السورية - اللبنانية في مزارع شبعا تحديدا. ويلاحظ أن هذا الأمر يتفق والإرادة السورية التي ترى عدم امكانية ترسيم المزارع في ظل الاحتلال، بينما يرى فريق ١٤ آذار أن ترسيم مزارع شبعا والاعتراف السوري بلبنانياتها من شأنه أن يسمح للبنان بمطالبة الامم المتحدة باسترداد المزارع طبقا للقرار ٤٢٥، حيث إن إسرائيل التي اعتبرت انها استوفت مقررات القرار ٤٢٥، عندما انسحبت عام ٢٠٠٠ من الجنوب اللبناني، تدفع بأن مزارع شبعا سورية وليست لبنانية. غير أن امكانية استرداد المزارع سلميا قد تضعف من موقف المقاومة التي تصر على الإبقاء على سلاحها في سبيل تحرير المزارع المحتلة. وهنا، يدفع وليد جنبلاط، الذي أصبح أكثر مرونة تجاه سوريا بعد أن كان أشد المهاجمين لها، بحل وسط كان قد تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر الحوار اللبناني (مارس - يوليو ٢٠٠٦) يقضى بتحديد الحدود على الخرائط، بدلا من ترسيمها على الأرض (٢٧). ومن هنا، فإن البيان الختامي جاء في مسألة ترسيم الحدود بأقل مما اتفق عليه بين اللبنانيين انفسهم، وأعلى من شأن الإرادة السورية.

أما من حيث ضبط الحدود، فقد دعا البيان الختامي إلى العمل المشترك من أجل ضبط الحدود ومكافحة التهريب وكل الأعمال المخالفة للقانون، وذلك بتنسيق الإجراءات بين البلدين. غير أن هذا النص لا يضمن توقف تدفق السلاح من سوريا إلى حزب الله في لبنان، كون هذا التدفق سوريا لا يمكن ضبطه بسهولة، كما يمكن الدفع لاحقا بأنه ليس مخالفا للقانون، خاصة بعد الاعتراف بشرعية المقاومة في البيان الوزاري للحكومة الجديدة. كما أن هذا الأمر يعد جوهريا في توجه الرئيس ميشال سليمان الذي دعا في خطاب القسم إلى التنسيق بين الجيش والمقاومة. ولكن سابقة مصادرة شاحنات أسلحة تابعة لحزب الله من قبل الجيش لاتزال ماثلة في ذهن قادة المقاومة، مما يرجح أن يتم الاستمرار في التهريب السري للسلاح، ويحمل خرقا سوريا ضمينا لهذا النص.

#### ٣- ملف المفقودين بين البلدين :

يعود ملف المفقودين اللبنانيين إلى الحرب الأهلية اللبنانية والإخفاء القسري الذي مارسه النظام السوري بحق اللبنانيين المعارضين للوجود السوري في لبنان. وقد أعادت صفقة تبادل الأسرى الأخيرة بين حزب الله وإسرائيل فتح هذا الملف من منطلق استكمال إطلاق سراح كل الأسرى اللبنانيين من كل السجون، خاصة المعتقلات السورية. بل وأخذ على سوريا حينها أن الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، ورغم صعوبة ظروف اعتقالهم، كانوا يتمتعون ببعض الحقوق، ومنها حقوق الدفاع في إسرائيل، الأمر الذي لا يتحقق على الإطلاق مع المعتقلين في السجون السورية، حيث تنكر دمشق وجودهم، وقد لا يعلم ذروهم ما إذا كانوا على قيد الحياة أم لا. ومن جهته، لم ينكر وزير الخارجية السوري الأمر عندما اعترض مركبه مجموعة من ذوي المفقودين خلال زيارته لبيروت، بل وعد

دمشق والعودة الى طلب ود سوريا. من بين هؤلاء وليد جنبلاط الذي عاد الى تبني الخطاب العربي وتأكيد أهمية المقاومة بالنسبة للبنان. ورغم ان سعد الحريري نفى أي تقارب محتمل بينه وبين دمشق في المدى المنظور، إلا ان الأمر لا يبدو مستحيلا خاصة إذا ما أتت نتائج التحقيق الدولي بمعطيات غير متوقعة او حدث أي تقارب سوري - سعودي. وقد ترددت أنباء عن ان عددا من الشخصيات الموالية في لبنان تستعد للحصول على مواعيد مع الرئيس الأسد عقب القمة الثنائية، التي تعتبر بادرة على إعادة العمل على خط زيارات المسؤولين اللبنانيين إلى العاصمة السورية. كما بدأت شخصيات منضمة إلى فريق ١٤ آذار او قريبة منه حملة لتحسين صورتها تجاه دمشق، كأنها تسعى إلى الحصول على شهادة حسن سلوك. وقد شجعها على ذلك لغة التسامح التي أبدتها المسؤولين السوريون تجاه من انقلب عليهم في الأعوام الماضية (٢٩). من جهة أخرى، تواجه قوى ١٤ آذار تحديا مزدوجا. فمن جهة، هي مجبرة خصوصا في بعض المناطق على عقد تحالفات انتخابية مع حلفاء دمشق، كي تضمن وصول نوابها الى المجلس الجديد. ومن جهة أخرى، هي لم تهين بعد جمهورها، الذي ألف طوال ثلاث سنوات الخطابات التصعيدية بحق دمشق وحلفائها من قوى ٨ آذار. لمثل هذا التقارب المحتمل مع خصوم الامس.

الدبلوماسية بين الدول الاعضاء فيه. فإذا كانت هناك من صلاحيات يمارسها المجلس الأعلى، وهي من حق البعثتين الدبلوماسية، فتحال هذه الصلاحيات إلى البعثتين. أما فيما عدا ذلك، فإن المجلس سيستمر في أداء دوره (٢٧). كما تم الاتفاق على إعادة تقييم ومراجعة مشتركة لكل الاتفاقات المعقودة بين البلدين في إطار معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق، دون أن يتم التطرق لتفاصيل هذه المعاهدات. ومن جهة أخرى، نادى البعض بالإبقاء على المجلس الأعلى اللبناني - السوري ولكن بصفته أهليا وليس رسميا، تصنع هيئاته وتديرها قطاعات شعبية وأهلية لإقامة فعاليات مشتركة نظيفة من السياسة، وبرينة من الأطر الرسمية (٢٨).

#### ٥- التغيير المنتظر في مواقف قوى ١٤ آذار :

ليس هذا الأمر محسوما بشكل مطلق وإنما تدل عليه دلائل كثيرة. فقوى ١٤ آذار تعرضت لهزة كبيرة أصابت تماسكها خلال العام الماضي، خاصة بعد أحداث ٧ مايو ٢٠٠٨ ومؤتمر الدوحة. فهناك قسم من هذه القوى اعتبر انه خرج خاسرا من التقسيمات الانتخابية التي تم الاتفاق عليها في الدوحة، كما شعر قسم آخر بالاستبعاد خلال توزيع الحقائق الوزارية في الحكومة الجديدة. وبدا أن قوى ١٤ آذار المتحالفة فيما بينها على وشك فك هذا التحالف أو الانسلاخ منه للحاق بحلفاء

#### الهوامش :

١- ميشيل كيلو، تحولات السياسة الإقليمية السورية في العلاقة مع لبنان، في: رضوان زيادة (محرر)، معركة الإصلاح في سوريا، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان، ٢٠٠٦)، ص ٤٩.

٢- المرجع السابق، ص ٥٢.

٣- فلاينت ليفريت، وراثه سوريا .. اختبار بشار بالنار، ص ص ٢٠٦-٢٠٩.

٤- ميشال كيلو، مرجع سابق، ص ٦٤.

5- Walid SAFI, "Une nouvelle renaissance est-elle possible", in Confluences Méditerranée, numéro 56, hiver 2005-2006, p. 45.

6- Ibid, pp 46-48.

٧- وتكونت هذه الجبهة المعارضة للوجود السوري، إضافة الى تيار الحريري، من الحزب التقدمي الاشتراكي برئاسة النائب وليد جنبلاط وهريق قرنة شهوان (المعبر عن بيان المطالبة الموارنة منذ عام ٢٠٠٠)، بالإضافة إلى التيار الوطني الحر برئاسة العماد ميشال عون (المنفي في فرنسا آنذاك)، وتيار القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع، بينما أبقت القوى السياسية الشيعية على تحالفها مع دمشق.

٨- سليمان تقي الدين، لبنان بين التجاذبات الإقليمية والدولية والاستقطابات الطائفية والمذهبية، في شؤون عربية، ربيع ٢٠٠٧، ص ص ١٦٠-١٧٠.

٩- وقد عبر عن ذلك النائب وليد جنبلاط في إحدى خطبه وفي معرض رده على تمسك حزب الله بتحرير مزارع شبعا، فقال إنه يتمنى تحرير بعثا (قصر الرئاسة) أولا.

- ١٠- القراران الدوليان رقما ١٦٣٦ (أكتوبر ٢٠٠٥)، و١٦٨٠ (مايو ٢٠٠٦).
- ١١- وهو ما عرف حينها بدبلوماسية الشاحنات.
- ١٢- خطاب بشار الأسد في جامعة دمشق، ١٠ نوفمبر ٢٠٠٥.
- ١٣- حيث اعترض فريق ١٤ أذار على عدم امتلاك الدولة اللبنانية لقرار الحرب والسلم، وطالب بوضع حد لنشاط المقاومة، بينما اعتبر حزب الله أن فريق ١٤ أذار تواطأ ضده خلال الحرب وعمل على إطالة أمدها بهدف القضاء على القوة العسكرية للحزب. وبينما اعتبر حزب الله وحلفاؤه أن إسرائيل لم تحقق أهدافها من الحرب وهزمت شر هزيمة، روج فريق ١٤ أذار للآثار السلبية للحرب وانتقد الزج بلبنان في حرب مدمرة بسبب مغامرة غير محسوبة من حزب الله.
- ١٤- ضم تحالف المقاومة حزب الله وحركة أمل (شيعي) والتيار الوطني الحر وتيار المردة (ماروني) والحزب الديمقراطي اللبناني وتيار التوحيد اللبناني (درزي) وحزب جبهة العمل الإسلامي (سني) وعددا كبيرا من الأحزاب القومية العلمانية، مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي، والتنظيمات الناصرية، بالإضافة إلى انضمام الحزب الشيوعي لمطالب المعارضة دون أن يلتحق بها.
- ١٥- جريدة الاخبار اللبنانية، ٢٢ مايو ٢٠٠٨.
- ١٦- تراوحت مواقف القوى اللبنانية بين مؤيد للاتفاق ومستفيد منه، وبين متحفظ عليه متضرر انتخابيا من مقرراته، وبين فريق ثالث ناظم على التقسيمات الانتخابية الطائفية التي كرسها. وفي كل الأحوال، كانت جميع القوى مرهقة من منطق الاستقطابات الذي ساد السنوات الماضية، وغير قادرة على الاستمرار في الشد والجذب، الأمر الذي دفعها إلى القبول بالأمر الواقع الذي أقره الاتفاق وكرسه يوما بعد يوم.
- ١٧- نقولا ناصيف، العلاقات اللبنانية - السورية .. تطبيع أوراق القوة بين الأسد وسليمان (١)، جريدة الاخبار اللبنانية، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ١٨- حيث كان سليمان قد اتصل هاتفيا بالأسد خلال حرب نهر البارد، وطلب منه ضبط بعض المسلحين الفلسطينيين المتمركزين في سوريا، الذين سعوا لإرباك الجيش اللبناني في حربه ضد فتح الإسلام، فاستجاب الأسد لطلبه خلال ساعات.
- ١٩- نقولا ناصيف، قمة دمشق .. أكثر من جس نبض وأقل من حاسمة، جريدة الاخبار اللبنانية، ١٣ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٠- جريدة الاخبار اللبنانية، ١٥ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢١- جريدة السفير، ١٧ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٢- ويقصد بذلك السوريون الذين تعرضوا للاختطاف أو للقتل في عدد من الحوادث العنصرية بحق العمال السوريين العاملين في لبنان بعد اغتيال الحريري، بالإضافة إلى المفقودين السوريين منذ الحرب الأهلية اللبنانية.
- ٢٣- جريدة السفير، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٤- جريدة النهار، ١٧ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٥- المصدر نفسه.
- ٢٦- جريدة النهار، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٧- جريدة السفير، ١٥ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٨- لؤي حسن، السفير، ١٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٩- جريدة الاخبار اللبنانية، ٢٨ يوليو ٢٠٠٨.

# العلاقات السورية - الإيرانية .. تكامل المصالح وتجاوز الخلافات



تعتبر العلاقات الإيرانية - السورية من الظواهر المثيرة للجدل لأسباب متعددة، فهذا نظام علماني (سوريا) وذاك نظام ديني (إيران)، وهذه دولة يشكل الشيعة أغلبية فيها، وتلك دولة يشكل السنة أغلبية ساحقة فيها، وهذه دولة عربية وتلك دولة فارسية .. الخ.

أمس الحاجة إليها خلال الحرب. كما استمرت القاعدة العسكرية البحرية في طرطوس في تقديم تسهيلات للأسطول الروسي في المتوسط. ومع ذلك، فإن حسابات الأب الدقيقة منعت من التورط في الحرب بفتح جبهة قتالية وراء ظهر صدام. ولم يتردد في معارضة الخميني علنا عندما حاول اختراق الأراضي العراقية، بعد فشل الهجوم العراقي في بداية الحرب، مما جعل العراق في موقف الدفاع.

من ناحية أخرى، جمعت بين سوريا وإيران الأهداف المشتركة للبلدين بלבnan، خاصة بعد الغزو الإسرائيلي في ١٩٨٢، والصلة الشيعية - العلوية التي لعبت دورا مهما في تطوير العلاقات السورية - الإيرانية.

## محددات العلاقات الإيرانية - السورية :

شكل ضرب النظام البعثي في العراق مدخلا لمحاصرة وضرب الدول المارقة في المنطقة - طبقا لوجهة النظر الأمريكية - وهما سوريا وإيران، الأمر الذي دفع بالدولتين إلى خندق واحد، بهدف إنقاذ نظاميهما، وأصبحت كل دولة تنظر للأخرى نظرة مصلحة.

## أولا- الدوافع السورية للتحالف مع إيران:

١- الملف الأمني: تتحالف سوريا اليوم مع إيران على أساس حماية أمنها المهدد. فقد أدى ما وقع من احتلال للعراق

وسوف نحاول الاقتراب من هذه العلاقة، لمعرفة كيف بدأت، وأسباب هذا التقارب، بل - إن شئنا الدقة - التحالف بين البلدين، والعوامل التي قد تؤدي إلى إضعافه. كما سيتم تحليلنا لرؤية مستقبلية نستطيع من خلالها معرفة إلى أين تتجه هذه العلاقة تحديدا، وما مدى صلابتها في مواجهة عوامل الضغط المحيطة بها.

## نظرة تاريخية :

تعود بداية العلاقات الإيرانية - السورية إلى مرحلة اندلاع الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حيث وجدت سوريا نفسها وحيدة في جبهة الرفض للتسوية مع إسرائيل بعد توقيع الرئيس المصري السابق أنور السادات اتفاقية كامب ديفيد، التي بمقتضاها أخرجت مصر نفسها من معادلة الصراع. أضف إلى ذلك أن توتر العلاقات البعثية - البعثية أو - إن شئنا الدقة - العراقية - السورية قد وضع السياسى السوري في مأزق. وقد شكلت المحاولات الانقلابية التي حاول النظام العراقي دعمها داخل سوريا، عبر دعم الحركات الأصولية السنية التي قادها الإخوان المسلمون، تهديدا داخليا للنظام السوري.

في هذا الإطار، فقد ساند الأسد الأب إيران لمضايقة صدام خلال حربه معها. وعلى امتداد الأعوام الثمانية للحرب العراقية - الإيرانية، سد الأسد خط أنابيب تصدير النفط العراقي، وأغلق الموانئ السورية في وجه تجارة الترانزيت التي كان العراق في

دولارين ونصف دولار، وهو ما يمثل دعما قويا للاقتصاد السوري.

وقد أشارت بعض التقارير إلى دخول عشرات الآلاف من الإيرانيين إلى سوريا في شكل دوري أكثر من مليون سائح سنويا، حيث يتوزع هؤلاء على المراكز السياحية الدينية الشيعية، مثل السيدة زينب والسيدة سكينة وسائر الأضرحة التي تعتبر عتبات مقدسة شيعية يؤمها آلاف الإيرانيين.

### ثانيا- الدوافع الإيرانية للتحالف مع سوريا:

رغم الحساسية الظاهرة للموقف الإيراني دوليا وإقليميا، وإمكانية اقتراب موعد توجية ضربة عسكرية أمريكية أو إسرائيلية أو اثنتين معا إليه، فإن جوهر المشهد الإيراني يعكس قدرا أكثر من القوة والاستقرار عن نظيره السوري. فرغم إن إيران تحتاج إلى الحفاظ على النظام السوري الحالي المتحالف معها، إلا أن ثقل الملف السوري في الجعبة الإيرانية أصبح محدودا إلى حد كبير. لقد تغيرت قواعد العلاقات الإيرانية - السورية حاليا عن مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بمعنى أن سوريا صارت هي الطرف المستجيب، وإيران هي الطرف القائد. ويتضح ذلك من استعراض علاقة البلدين في إطار ثلاث ملفات مهمة:

#### ١- العراق:

غزا الأمريكيون العراق في ربيع عام ٢٠٠٣، وأدخلوا إليه معهم المعارضات الشيعية التي كانت تتمركز بإيران. وبذلك، صار الإيرانيون يشاركون في حكم العراق، وفي تشكيل مستقبله، بعد أن حرموا من ذلك طوال نصف القرن الماضي، باستثناء الضغط أحيانا من خلال دعم التمردات الكردية. وقد عارض السوريون الغزو الأمريكي للعراق، ودعموا المقاومتين الإسلامية والقومية، وبدأ أنهم لا يوافقون على الفيدرالية بالعراق أو تقسيمه بخلاف ما تهدف إليه إيران. بيد أن الضغوط الأمريكية والإيرانية (بشكل منفصل أو منسق) أخدمت المعارضة السورية للغزو، وفتحت الباب لحديث أمريكي - سوري اتصل وانقطع مرارا وتكرارا، تارة بسبب العراق وأخرى بسبب لبنان، مع استمرار "التعاون" في "مكافحة الإرهاب".

#### ٢- لبنان:

في عام ٢٠٠٥، خرج الجيش السوري من لبنان إثر صدور القرار رقم ١٥٥٩ وأغتيال رفيق الحريري. ولأن "حزب الله"، المسلح والمدعوم من إيران والموالي لها، صار طرفا رئيسيا مباشرا في قلب النظام وفي مواجهته في الوقت نفسه، فقد صارت إيران طرفا مباشرا أيضا في التغلغل داخل لبنان - في استقلالية نسبية عن سوريا - وإن ظل لسوريا حلفاؤها على الساحة اللبنانية والذين لا علاقة لهم بإيران حتى حرب صيف ٢٠٠٦. ولكن خلال تلك الحرب وبعدها، امتدت يد إيران إلى حلفاء سوريا الآخرين من المسيحيين والسنة، وبذلك أصبح لها اليد العليا في النفوذ والسيطرة في لبنان أيضا بعد العراق. ومع

إلى تغيرات إقليمية واسعة انعكست على هشاشة التحالفات العربية- العربية، وحالة الضعف التي تكتنف عمل النظام العربي، إذ يجد نفسه عاجزا عن التصدي للأزمات الكبرى التي تواجهه. وعليه، فسوريا تجد في إيران ما يعوضها عن إخفاق وضعف النظام الإقليمي العربي في مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها.

ومن أهم هذه التحديات إجبار سوريا على إخراج جيشها من لبنان في مارس ٢٠٠٥، وتخوفها من أن يتحول إلى بلد معاد لها بعد أن كان درعا لخاصرتها الرخوة، خاصة أن هناك أطرافا لبنانية قد أعلنت الحرب علنا على النظام السوري القائم على خلفية اتهامه بقتل رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري وعدد من الشخصيات اللبنانية الأخرى. وقد مكنت تقوية الروابط مع إيران، سوريا من تحسين علاقتها مع الشيعة اللبنانيين.

من ناحية أخرى، تحتاج سوريا إلى مساندة إيران لها في صراعها مع إسرائيل، مما يمكنها من مفاوضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل من موقع أكثر قوة. كما أن سوريا لن تجد بلدا أكثر استعدادا من إيران للوقوف إلى جانبها في حال وقوع عدوان إسرائيلي أو أمريكي عليها. وفي هذا الإطار، فقد صرح الرئيس الإيراني أحمدى نجاد في يناير ٢٠٠٧ بأن "أمن سوريا هو من أمن إيران". وتعتبر مذكرة التعاون الدفاعي التي وقعتها سوريا مع طهران في منتصف شهر يونيو عام ٢٠٠٦ الوحيدة من نوعها بين بلد عربي وإيران. ولم تتعرض الاتفاقية المذكورة وتصريحات السياسة الإيرانية لاختبار فعلي يبين مدى جديتها حتى الآن، وإن كان هناك من يعتبر الوقوف السوري مع حزب الله أثناء حرب يوليو ٢٠٠٦ إحدى المحطات المهمة التي خرج منها الطرفان بعلاقات أكثر استقرارا.

٢- الملف الاقتصادي: تضاعف حجم التبادل التجاري بين سوريا وإيران عام ٢٠٠٦، حيث وصل إلى ٢٠٠ مليون دولار مقابل ١١٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٥، وارتفع حجم المشاريع والاستثمارات الإيرانية في سوريا إلى ما يزيد على مليار دولار. ويتوقع الإيرانيون أن يصل حجم استثماراتهم في نهاية العام الحالي ٢٠٠٨ إلى ١,٥ مليار دولار. ومن أهم الصادرات السورية إلى إيران القطن، والألبسة، والصناعات النسيجية، والزيتون، وزيت الزيتون، ومحاصيل زراعية، وفواكه، ومواد كيميائية. ومن أهم الصادرات الإيرانية إلى سوريا التجهيزات الصناعية، والخدمات الفنية، والهندسية، وقطع الغيار للتجهيزات الصناعية، ومواد كيميائية، وكابينات قطار، ومحركات، وجارات وتجهيزات خطوط الكهرباء، والمواقع والمكسرات. كما أن بروتوكول التعاون الموقع بينهما في عام ١٩٨٢ لا يزال معمولا به حتى الآن. وتقدم إيران إلى سوريا بموجب هذا البروتوكول ما يلي:

- مليون برميل من النفط سنويا مجانا.
- مليونان ونصف مليون طن سنويا بسعر مخفض بمقدار

ذلك، فإن المصالح المشتركة مع سوريا لا تزال موجودة، والتنسيق - في لبنان خاصة - لا يزال قويا وقائما.

### ٣- الملف الفلسطيني :

قويت علاقات إيران بحركة "حماس" بعد عام ٢٠٠٣، وتوثقت بعد وفاة الرئيس عرفات عام ٢٠٠٤. ومن الواضح أن قرار استيلاء "حماس" على غزة لم يتخذ بالتشاور مع سوريا فحسب، بل مع طهران أيضا.

وهكذا في فلسطين، كما في الملفات الأخرى، امتلك السوريون والإيرانيون مصالح مشتركة، رغم التفوق الإيراني. ولا يزال السوريون هم "طريق" الإيرانيين إلى لبنان وفلسطين، ولا تزال العلاقة (الاستراتيجية) القائمة تخدم الطرفين، رغم أن إيران صارت تملك القرار، وتحمل الأعباء أكثر من السابق. وبينما لا يبدو النظام السوري مهددا في وجوده، فإنه تقلص نفوذا وحركة، بحيث لم يعد يستطيع تقديم شيء مفيد للغرب أو العرب.

### مخاطر تحييط بالعلاقات السورية - الإيرانية :

من الواضح أن هناك عددا من المؤشرات في الأفق الإقليمي، قد تقود تطوراتها إلى تراجع نسبي في العلاقات السورية - الإيرانية، ومن أهمها الموقف من العراق. ففي الوقت الذي تكيل فيه الحكومات العراقية (السابقة والحالية) الاتهامات لسوريا ولدورها في تغذية المقاومة وروافدها، نجد المسئولين العراقيين في حركة ذهاب وإياب منتظم إلى إيران، توصل البلدان من خلالها إلى عقد عدة اتفاقات، كان أهمها اتفاقا لتبادل المعلومات الأمنية، وآخر لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي، ودعم تدفق صادرات إيران إلى العراق. وهناك إحياءات أمريكية ضمنية أحيانا وواضحة أحيانا أخرى تشجع المضي قدما في هذا الاتجاه. وقد سبق أن علق شون ماكور ماك، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، على زيارة رئيس الوزراء العراقي الأسبق إبراهيم الجعفري، قائلا إن الولايات المتحدة تشجع العراق على إقامة علاقات جيدة مع كل الدول المجاورة بما فيها إيران التي يمكنها أن تلعب دورا أكثر فائدة، وهو الرأي الذي حدا ببعض المراقبين إلى القول إن الحل السياسي الجارى في العراق يميل نحو إيران ويتعارض مع سوريا. وبالتالي، فاحتمالات الخلاف السياسي بينهما في العراق واردة. وإذا كانت هناك ظروف ومواقف حالت دون ظهور هذه النتيجة بوضوح، فإن تمرير الصيغة الشيعية قد يؤدي إلى تقاطع في المصالح وتراجع في العلاقات، بل إن سوريا تتخوف من أن يؤدي استقرار النظام العراقي إلى تفرغ الولايات المتحدة لمحاولة قلب النظام في دمشق.

ويعزز من الدور الإيراني ميل الولايات المتحدة إلى الاعتماد على إيران في حفظ أمن العراق وتطوير المقاومة التي تقودها قوى سنية فاعلة، والذي يمكن أن يشير غضب سوريا التي تراهن على المقاومة في تغيير التفكير الإقصائي الأمريكي.

من ناحية أخرى، فإن توثق التحالف بين الشيعة والاكراة وتفاهما على أهمية الدور الإيراني، الذي لا يمانع من ناحيته في إقرار الفيدرالية، يمثل تهديدا للمصالح السورية، ويزيد من الغياب اللافت للدور السوري والعربي بشكل عام في العراق. وبالنسبة للبنان، يعتقد بعض الخبراء أن الانسحاب السوري أضعف دمشق لحساب طهران، التي سوف تتزايد مكانتها كراعية للطائفة الشيعية وحزب الله في لبنان.

وتمتد أسباب الخلاف لتشمل دعم سوريا الموقف العربي حول الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وانضمامها إلى عملية السلام في مدريد، في شراكة مع الولايات المتحدة، ومفاوضاتها مع الجانب الإسرائيلي، والتي امتدت لنحو عشر سنوات خلال عقد التسعينيات، ومشاركتها حاليا في مفاوضات غير مباشرة بوساطة تركية. كما غضت سوريا الطرف عن الاعتراض الإيراني على مؤتمر أنابوليس، ومنعت قوى المعارضة لمؤتمر أنابوليس من حضور مؤتمر الرفض الذي دعت إليه إيران.

أما بالنسبة لإيران، فكان لها هي أيضا اختلافاتها مع السوريين، حيث إنها، ورغم الاعتراضات السورية خصوصا، والعربية عموما، فإنها لم تمتنع عن مواصلة الحرب داخل الأراضي العراقية عام ١٩٨٢، وبقيت متمسكة بالجزر الإماراتية.

ولكن بالرغم من السياسات المتناقضة في بعض الأحيان، فأيران، من ناحيتها، تقبل بشكل كبير حرية سوريا في العمل وتدير أمورها مع إسرائيل أو الولايات المتحدة. كما تتقبل سوريا بشكل واسع تعاملات إيران في العراق والخليج ولبنان وفلسطين. والنتيجة أنه من غير المحتمل أن يقدم أي من الطرفين على خطوات جذرية قد تنهى الحد الأدنى من الاتفاق بينهما، وفهماهما المشترك لطبيعة تحالفهما.

### مستقبل التحالف السوري - الإيراني :

يمكننا القول إن العائدات (المكاسب) التي تجنيها سوريا عبر تحالفها مع إيران، في ظل الواقع الإقليمي والدولي الراهن، تفوق ما قد تجنيه من فك تحالفها مع إيران، وبالتالي فإن النتيجة المتوقعة هي استمرار التحالف بين سوريا وإيران. إن هذا التحالف يعطى سوريا ثقلا موازنا ضد إسرائيل، ووسيلة احتواء ونفوذ داخل لبنان بسبب ما يجمع البلدين من نفوذ في أوساط الطائفة الشيعية (والسنية أحيانا). كما أن إيران مصدر دعم مادي واقتصادي وعسكري، وبالتالي فالتحالف يوفر شعورا بالأمن للسوريين إلى حد كبير.

أما من المنظور الإيراني، فقد وفر لها التحالف مع سوريا وسيلة للضغط على العراق البعثي، ثم وفر لها أيضا حرية الوصول للطائفة الشيعية في لبنان. وتشكل سوريا بالنسبة لها شريكا عربيا كبيرا، الأمر الذي قد يقلل من الاستقطاب السني - الشيعي في الساحة العربية، ويجعل من سوريا وسيطا مع



العربي فقط، بل إننا نذهب في تساؤلنا إلى القول: هل هناك ضمانات من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بعدم استهداف سوريا بعد ضرب إيران (إن حدث)؟ وهل إسرائيل جادة في التنازل الكامل عن الجولان وإعادتها إلى سوريا؟ بمعنى أوضح، هل هناك حكومة قوية في إسرائيل تستطيع إرضاء تطلعات سوريا في أرض محررة وسلام قائم على الثقة بين أطرافه يكون عوضا لسوريا عن حليف تاريخي قوى كإيران؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة عموما، والسؤال الأخير خصوصا، رغم سهولتها هي مرتبط الفرس في العلاقات الإيرانية - السورية. فالنظام العربي المترهل والمتفكك ليس عوضا لسوريا الآن عن إيران، وإسرائيل بحكومتها المضطربة الآن، والضعيفة بالأمس، لن تكون قادرة على تحقيق سلام جاد مع سوريا، والولايات المتحدة المتحفزة لإيران سيكون من الصعب عليها - إن وجهت ضربة قاصمة لإيران - أن تترك سوريا دون أن تعرج عليها، مجردة إياها من نظامها البعثي المكروه أمريكيا. أمام ذلك، لا يكون أمام السياسي السوري إلا التمسك بقوة بالتحالف مع إيران وتمتينه أيضا. وما زيارة الرئيس السوري الأخيرة لطهران إلا سير في اتجاه هذا التمتين لهذا التحالف، وإجابة بالسلب على كل المطالب الأمريكية والإسرائيلية، بل والعربية أحيانا، بأنه لا بديل الآن لسوريا عن حليفها الاستراتيجي إيران.

بعض الدول العربية، على الرغم من توتر العلاقات السورية مع بعض الدول العربية حاليا. وأخيرا، يشكل هذا التحالف إطارا للتعاون العسكري والاقتصادي وثقلا استراتيجيا.

وبالتالي، فمن المستبعد فك التحالف بين البلدين، إلا إذا أصبح التحالف عبئا ومكلفا للغاية لكليهما أو لأحدهما على الأقل. ويعتبر توثيق العلاقات السورية - العربية، وجعل العائدات (المكاسب) التي تجنيها سوريا عبر تحالفها مع النظام العربي تفوق العائدات التي تجنيها عبر تحالفها مع إيران، أحد طرق تقويض هذا التحالف.

ولا يعني ذلك بالضرورة تهميش إيران وحصارها وعزلها وقطع العلاقات العربية أو السورية معها، بل جعل إيران هي التابع في تلك العلاقة والنظام العربي هو المركز، وبالتالي جعل إيران تدور في الفلك العربي وليس العكس. إلا أن النظام العربي في الوقت الحالي أصبح محط انكشاف وتهميش واستباحة. وبالتالي، فإن فك عرى التحالف السوري مع إيران في ظل تلك المتغيرات والبيئة المضطربة التي تعيشها سوريا، والمنطقة عموما، يصبح أمرا بعيد المنال. ويصبح التساؤل: هل يمكن للنظام العربي أن يعوض سوريا فقدان الثقة ويرضى هواجسها ويطمئن شعورها بالقلق والخوف من محاولات استهدافها؟ أمر تحتاج الإجابة بالإيجاب عليه إلى فترة ليست بالقصيرة. ولا نستطيع أن نحصر الأسئلة في ذلك السؤال

# باكستان

## الداخل الباكستاني بعد برويز مشرف



دخلت الأوضاع السياسية في باكستان منعطفًا جديدًا، إثر استقالة الرئيس "السابق" برويز مشرف، نتيجة الضغوط السياسية الداخلية التي مورست بحقه، حيث شهدت البلاد انقسامًا وخلافًا بين قوى المعارضة التي جمع بينها في السابق الرغبة في إنهاء حكم مشرف، الأمر الذي انعكس على المرحلة الانتقالية التي تلت استقالة مشرف وخلو مقعد الرئاسة الباكستانية.

مع رئيس الوزراء الباكستاني الراحل ذو الفقار بوتو عام ١٩٧٩ أو ربما السجن المؤبد. ومن ثم، سلم مشرف استقالته إلى رئيس الجمعية الوطنية (مجلس النواب) بعد أن عمل بنصيحة مستشاريه وحلفائه، وقرر التنحي يوم ١٨ أغسطس، داعيًا الفرقاء إلى المصالحة، وهي الأولى من نوعها في تاريخ باكستان منذ ١٩٤٧ بأن يقدم الرئيس استقالته لرئيس الجمعية الوطنية -منذ إصدار دستور عام ١٩٧٣- وطبقًا للدستور الباكستاني، فإن رئيس مجلس الشيوخ يتولى منصب رئيس باكستان بالإتابة.

### وجاءت استقالة مشرف بفناء على عدة اعتبارات :

- شهد شهرًا مايو ويونيو ٢٠٠٨ أكبر حصيلة من قتلى قوات التحالف في أفغانستان والمنطقة القبلية الجنوبية بباكستان، خاصة بعد أن كثفت طالبان والقاعدة هجماتها على القوات الأمريكية والناو، بالإضافة إلى تزايد معدلات الاختطاف لبعض عملاء ومدربي الجيش الباكستاني من قوات التحالف.

- تردى العلاقات بين الجيشين الأمريكي والباكستاني، خاصة بعد انسحاب الجيش الباكستاني من عدة مناطق جبلية على الحدود مع أفغانستان. كما أن الجيش الباكستاني غير مستقر في الداخل والخارج، حيث إن الجيش منقسم على نفسه، فبعضه يقف مع الجماعات الإسلامية وطالبان، والبعض الآخر

ومع تولى أصف على زرداری رئاسة الجمهورية في باكستان، أصبح من المأمول أن تتجه الأوضاع الداخلية الباكستانية إلى الاستقرار، ولو مؤقتًا، وأن يستعد زرداری والدولة الباكستانية لمواجهة تحديات المستقبل، خصوصًا الداخلية منها، في ضوء التباينات والخلافات التي سبقت وصول زرداری للرئاسة.

### ظروف استقالة مشرف :

في ٧ أغسطس ٢٠٠٨، أعلن حزب الشعب بقيادة أصف زرداری، والرابطة الإسلامية بزعامة نواز شريف، أنهما سيبدآن إجراءات لعزل الرئيس برويز مشرف ومحاكمته، من ثم تقدم الائتلاف الحاكم بقائمة اتهامات موجهة لمشرف إلى وزير العدل للنظر فيها.

ومقابل تحركات الائتلاف الحاكم نحو تضيق الخناق على مشرف، كان حزب مشرف يسعى إلى صفقة سياسية تقضي بتقليص سلطته مقابل البقاء في سدة الحكم. كما اعتقد مشرف أن الإدارة الأمريكية ستتمسك ببقائه كرئيس للدولة، وأن يكون ذلك بالاتفاق مع الائتلاف الحاكم من أجل القضاء على القاعدة وطالبان بباكستان.

ولكن تمخضت الصفقة عن استقالة مشرف بدلًا من المحاكمة، لأن عقوبة انتهاك الدستور قد تصل إلى حد الإعدام، مثلما حدث

(\*) باحث سياسي .

تماما عن المشاكل التى يعانى منها المواطن الباكستانى.

وفى الوقت الذى تتشاحن فيه تلك القوى بعد استقالة مشرف من أجل الأفراد بمراكز سيادية وسلطوية، من خلال صفقات سياسية بين الأحزاب أو مصاهرات أو خلاف ذلك، تتصاعد أعمال العنف فى كل أرجاء باكستان ما بين الجماعات الإسلامية والقوات الأجنبية من جهة، والمؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية من جهة أخرى، الأمر الذى يتطلب من الائتلاف الحاكم، الذى تسوده الانقسامات، العمل على إذابة الخلافات السياسية، ووضع أولويات باكستان فى المقام الأول، وتحويل المسار إلى الأمن والمشكلات الاقتصادية، بدلا من الصراعات السياسية التى ربما قد تقذف بالبلاد إلى مرحلة أسوأ بكثير مما كانت فى عهد مشرف.

#### ازمات تنتظر العهد الجديد :

أمام الائتلاف الحاكم تحديات وازمات سياسية داخلية وخارجية، ولكن سننتقل إلى الداخلية، لأنها الأهم فى المرحلة الراهنة.

#### ١- عدم التوافق داخل الائتلاف :

تأجج الصراع بين طرفى القوى السياسية، حزبى الشعب والرابطة حول قضية خلافة مشرف، إلا أن حزب الشعب، بوصفه الشريك الأكبر فى الائتلاف، نجح فى أن يتولى أحد قياداته زردارى منصب رئيس الجمهورية، وهذا الاختيار يرفضه نواز شريف، الذى يرى أن حزب الشعب يرغب فى جمع كل السلطات فى يده، وبالتالي ستصبح باكستان تحت سلطة الحزب الواحد، وتدرجيا سينهار الائتلاف الذى شكلت منه الحكومة لقيادة باكستان. بل إن شريف قد عرض على زردارى حلا وسطا يتلخص فى تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحويله لمنصب شرفى، وهو الأمر الذى تحفظ عليه زعيم حزب الشعب بقوة، ثم قرر شريف انسحابه من الائتلاف، ما دام زردارى لم يقر بإصدار قرارات رئاسية، أهمها عودة القضاة المعزولين، وترسيخ الديمقراطية من خلال تعديل بنود الدستور التى تخول للرئيس الحق فى حل الحكومة والبرلمان. وبالتالي، خرج حزب نواز شريف خالى الوفاض، رغم ما نادى به من أهداف برنامج حزبه "الرابطة الإسلامية" حول تحقيق إصلاح سياسى واقتصادى، إلا أن المواطن الباكستانى لا يثق تماما فى الحزبين. ولكن بزوغ حزب الشعب فى الشارع الباكستانى، ربما لكونه يضم معظم رجال الأعمال الباكستانيين، وبالتالي يلعب المال دورا مهما مع حزب زردارى فى هيمنته على الساحة السياسية فى باكستان، بالإضافة إلى أن الإدارة الأمريكية راغبة فى تنامي قوة حزب زردارى عن حزب شريف وعن الأحزاب الأخرى، ومن ثم تعاني باكستان من انقسام بين الأحزاب وتمزق حركى، ستكون له نتيجة عكسية على الوضع الداخلى فى باكستان.

#### أزمة إعادة تعيين القضاة :

تفاقم الخلاف بين الطرفين (شريف وزردارى) بعد أن قرر شريف الانسحاب من الائتلاف الحاكم بسبب إعادة تعيين ٦٠ قاضيا أقالهم مشرف فى نوفمبر ٢٠٠٧، واتخذ هذا القرار بعد أن لم يف زردارى بالالتزامات التى قطعها على نفسه، فى الائتلاف بعد تشكيل الحكومة، بإعادة القضاة، ويذا أن زردارى ليس

يف مع الإدارة الأمريكية، وجزء ثالث يلعب على الطرفين، وهذا هو الطاغى لأنه ينتمى لمشرف.

- نجحت الاستخبارات الباكستانية فى عقد اتفاق مع الجماعات الإسلامية والمسلحين نحو تقويض الجهود الأمريكية والناو لمواجهة طالبان، بل إنهم يمنحون المسلحين الإسلاميين كافة المعلومات والتفاصيل عن التحركات العسكرية للجيش الأمريكى والناو.

- اعتقاد الإدارة الأمريكية أن مشرف ينوى استغلال تدهور الوضع الأمنى فى باكستان لتعزيز حكمه وبقائه فى السلطة راقضا معارضيه من الائتلاف الحاكم.

- بدا فشل مشرف واضحا أمام البيت الأبيض فى السيطرة على الجيش، عندما أبلغ الإدارة الأمريكية بعجزه عن السيطرة على القادة العسكريين، وأنه رئيس مدنى بعدما خلع البدة العسكرية.

- قام رئيس الوزراء الباكستانى، يوسف رضا جيلانى، بزيارة الولايات المتحدة فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٨، تمخضت عن تعهد باكستانى بتأمين الحدود مع أفغانستان، واستكمال المساعى نحو الحرب على الإرهاب، وإطلاق العنان أمام واشنطن لمطاردة طالبان باكستان داخل باكستان، دون التنسيق مع أجهزة الجيش الباكستانى، مع تغيير جهاز مخابراتها القديم الذى يتعامل مع القاعدة. وفى المقابل، أعلنت الإدارة الأمريكية عن تقديم مساعدات غذائية لإسلام آباد قدرها ١١٥ مليون دولار، وتحقيق ضمانات لحكومة الائتلاف، أهمها إقالة مشرف، وعزل الجيش عن السلطة. وكانت واشنطن ترمى إلى إعادة تركيب النظام السياسى الباكستانى، وتوزيع القوى فيه لتحجيم نفوذ الجماعات الإسلامية، وذلك بإزاحة مشرف من الحكم، فقد رأت واشنطن أن سياسته كانت سببا فى توتر الجبهة الداخلية، مما أضر بالسياسة الأمريكية وقواتها وقوة الناو فى محاربتهم للإرهاب.

ويبدو أن مشرف تجاهل تلك التطورات، اعتمادا منه على الجيش، فى استخدام صلاحياته بحل البرلمان والحكومة معا، وفرض الأحكام العرفية، ولكنه وجد أن الجيش عزل نفسه عن الدخول فى أى معركة سياسية داخلية ستضر بمصلحة إسلام آباد، خاصة أن باكستان فى حرب باردة على الدوام مع الهند، بالإضافة إلى المعارك الدامية مع القبائل الجنوبية وجماعة طالبان.

#### موازن القوى السياسية بعد استقالة مشرف :

تموج باكستان بأربع قوى سياسية، على رأسها حزب الشعب بقيادة أصف على زردارى، يتبعه نواز شريف، وكلاهما شريكان فى الحكومة الائتلافية.

أما القوة الثالثة، فتتمثل فى رئيس أركان الجيش، إشفاق كيانى، الذى أقنع الحكومة بتأجيل إجراءات العزل، وأقنع مشرف بالرحيل، ويعمل على عدم إقحام الجيش فى الشؤون السياسية داخل باكستان، ولكنه ما زال يتمتع بنفوذ.

ثم القوة الأخيرة وهى الأحزاب الأخرى الضعيفة والهشة، وعلى رأسها حزب مشرف "الرابطة الإسلامية"، تلك الأحزاب التى تتصارع مع نفسها من أجل الاغتنام باستحقاقاتها السياسية والمزايا الحزبية، أى تهدف لمصلحتها الذاتية، كما أنها بعيدة

## ١- السيناريو الأول: فشل زرداری في البقاء على كرسي الرئاسة :

جاء فوز زرداری بالرئاسة بعد تسويات سياسية مع شريف والقوى السياسية الأخرى، والتزامه بعودة القضاة، والسير نحو الديمقراطية، ونجاحه في ذلك لا يعني أن الأمور ستستقر له طويلا لعدة أسباب، من أبرزها أن شريف يسعى إلى كشف حزب الشعب أمام القوى الداخلية والخارجية وإبراز إخفاقاته في الحكم، كما أن الجيش يحاول العودة من جديد على الخريطة السياسية. ويرى القادة العسكريون أن أمن رئيس الدولة هو من أمن الجيش، وبالتالي سيحاول الجيش الغفر على كرسي الحكم في حالة اضطراب البلاد. هذا بالإضافة لاتهامات الفساد التي كانت تلاحق زرداری في السابق، وافتقاره إلى الخبرة والتجربة في الحكم، مما سيجعله عاجزا عن مواجهة الجماعات والأحزاب الإسلامية المعارضة له في الداخل، لأنه بنظرهم أداة بيد واشنطن، خاصة أن حزبه يميل إلى الأفكار العلمانية.

## ٢- السيناريو الثاني: توافق جبهة الائتلاف الحاكم:

وهو أن يكون هناك اتفاق بين جبهة الائتلاف الحاكم للتوصل إلى اتفاق حول مرشح مشترك للرئاسة، وتحقيق ضمانات لطرفي القوى السياسية (حزبي الشعب والرابطة الإسلامية)، ومن ثم يجبر حزب الشعب على اللجوء إلى أنصار مشرف في البرلمان لضمان بقاء الحكومة في السلطة أطول فترة ممكنة.

وقد هدد حزب شريف بالانسحاب من الحكومة، في حال عدم التوصل إلى اتفاق، معتبرا أن وصول زرداری لكرسي الرئاسة بنفس الصلاحيات الواسعة التي كان يمتلكها مشرف، وهي حل البرلمان والحكومة، يعني البعد تماما عن قواعد الديمقراطية وانفراد حزب الشعب بالسلطة، وبالتالي استمرار الفساد، ومن ثم ستعود باكستان على شفا اضطرابات وتوترات حزبية وفئوية وطبقية، لتنتهي في النهاية بعودة العسكر مرة أخرى إلى سدة الحكم.

## ٣- السيناريو الثالث: ترشيح العسكر منصب الرئاسة :

وهناك احتمال لفشل زرداری في البقاء بالحكم، إذا قرر رئيس أركان الجيش، إشفاق كياني، ذو النفوذ الواسع، استغلال الوضع المتأزم في الاستيلاء على الحكم. كما أشار البعض إلى احتمال قيام العسكر بانقلاب جديد، إذا فشلت حكومة حزب الشعب، على غرار ما حدث في عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٦، عندما أطاح الجيش بحكومتى الحزب.

جملة القول إن الوضع في باكستان معقد للغاية من المحاور السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإن زرداری سيرث تركة مليئة بالمشاكل والصعوبات تموج بها باكستان. ولكن الخروج من تلك الأزمات يأتي عن طريق تعزيز الديمقراطية، وترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، وتكون احتياجات المواطن الباكستاني ضمن أولويات أجندة الرئيس الجديد، وتحديد دور المؤسسة العسكرية لتكون قادرة على مواجهة الاخطار الخارجية، والحفاظ على أمن المواطنين، وكبح جماح طالبان باكستان، ووقف تجاوزات القوات الأمريكية والناو، والتوصل إلى حل نهائي لمشكلة كشمير التي تمثل صيدا في العلاقات الهندية - الباكستانية.

متحمسا لإعادة القضاة، وعلى رأسهم رئيس المحكمة العليا السابق، افتخار تشوڤري، الذي يعرف عنه التشدد في قضايا الفساد، لأنه في حال عودته سيفتح ملفات فساد زرداری التي كانت قد أغلقت في أواخر ٢٠٠٧ بموجب صفقة سياسية بين رئيسة الوزراء الراحلة بينظير بوتو، والرئيس السابق برويز مشرف، قام خلالها الأخير بإسقاط اتهامات الفساد الموجهة ضد بوتو وزوجها زرداری، مقابل دعم بوتو لمشرف في الانتخابات الرئاسية. وزاد الأمر سوءا إصرار شريف على إعادة القضاة المعزولين قبل الاتفاق على مرشح للرئاسة، وهو أمر تفاهم عليه حزبا الشعب والرابطة، قبل استقالة مشرف، لكن زرداری طالب بالآلا تشمل إعادة القضاة إلى مناصبهم رئيس المحكمة العليا المقال افتخار تشوڤري. كما يسعى حزب الشعب إلى تقليص صلاحيات قضاة المحكمة ومدة خدمتهم، ليضمن للحكومة الحالية برئاسته اختيار قضاة جدد للمحكمة، يمكن لاحقا تلافي الصدام معهم.

ومثل انسحاب نواز شريف من الائتلاف الحاكم، بسبب فشله في عودة القضاة المعزولين، إخراجا لحزب الشعب، ومن ثم أكد رئيس الوزراء الباكستاني، يوسف رضا جيلاني، أنه سيتم إعادة جميع القضاة المعزولين، بمن فيهم رئيس المحكمة الاتحادية العليا المعزول، افتخار محمد تشوڤري، إلى مناصبهم، وبالتالي تمت إعادة ثمانية من القضاة الذين عزلوا، على أن تتم عودة القضاة الباقين إلى مناصبهم ولكن على مراحل. وتأتي سرعة موافقة حزب الشعب على عودة القضاة، خوفا من أن يسحب شريف شرعية كافة القوى السياسية الباكستانية، وبالتالي ستكون له القدرة على تحريك الشارع الباكستاني، خاصة أن حزب زرداری تدنت شعبيته بعد سفر جيلاني إلى الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تشيبت زرداری بعدم عودة القضاة إلى مناصبهم والالتزام بالشرعية الدستورية.

## ٣- الإرهاب والاقتصاد :

ثمة بودار خلاف أخرى، وهي الحرب على "الإرهاب"، والموقف من القاعدة وطالبان. فقد تحفظ حزب الرابطة بشدة على التعهدات التي قطعها رئيس الوزراء الباكستاني، سيد جيلاني، أمام الرئيس بوش بتأكيد أن حرب واشنطن على "الإرهاب" هي حرب باكستان، وأن حزب الشعب سوف يسير بنفس مسار مشرف. ويحرص الحزب على التمسك ببعض سياسات مشرف من خلال دعم التحالف مع الولايات المتحدة في مواجهة مقاتلي طالبان والقاعدة، وهو ما يعرض أمن باكستان واستقرارها لاختبار صعب، مما يزيد الانقسام والفرقة في الخريطة السياسية الداخلية، ولاسيما في منطقة القبائل التي شهدت خلال الفترة الأخيرة صراعات دامية في إقليم باجور. كما يواجه الائتلاف معوقات اقتصادية جمة، أهمها أزمة الغذاء، وارتفاع الأسعار، ونذرة الوقود. ولهذا، فمن الواضح أن الخلافات بين أطراف الائتلاف كبيرة، لدرجة أن غياب مشرف عن الساحة لن يكون كافيا لاستعادة الاستقرار.

## باكستان بعد مشرف :

هناك أربعة سيناريوهات لمستقبل باكستان بعد الانتخابات الرئاسية.

# السودان وأزمة المحكمة الجنائية الدولية .. الأبعاد والمخاطر

هانس راسل

فى الرابع عشر من يوليو ٢٠٠٨، عقد لويس أوكامبو، المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، مؤتمرا صحفيا أعلن فيه لائحة طلب توجيه الاتهام ضد الرئيس السودانى عمر البشير، قال فيها إن الرئيس السودانى قام بتدبير حملة منظمة لارتكاب أعمال قتل جماعى فى دارفور واستخدم الاغتصاب كسلاح فى الحرب. وطلب أوكامبو من المحكمة إصدار أمر اعتقال بحق البشير ليكون أول رئيس يصدر بحقه مثل هذا الأمر وهو على رأس السلطة.

والقبض عليه إن لم يستجب لطلب المثل أمام المحكمة، وأن إصدار القضاة لقرارهم سوف يستغرق ثلاثة أو أربعة أشهر.

وقال المدعى العام "إنه بعد مرور ثلاث سنوات على طلب مجلس الأمن بالتحقيق فى دارفور، واستنادا الى الأدلة الم جمعة، فإنه يرى أن هناك مبررات معقولة للاعتقاد بأن عمر حسن احمد البشير يتحمل المسئولية الجنائية فيما يخص التهم الموجهة بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب". وأضاف "أن الأدلة تبين أن البشير دبر ونفذ خطة لتدمير جزء كبير من مجموعات قبيلة الفور والمساليات والزغاوة، لأسباب إثنية، بعد أن احتج بعض أعضاء من المجموعات الثلاث، وهم من ذوى النفوذ فى دارفور، على تهمةش الولاية وشرعوا فى التمرد. ولم يتمكن البشير من هزم الحركات المسلحة فصار يهاجم الشعب". ويقول المدعى العام "إن دوافع البشير كانت سياسية فى معظمها وهو يتذرع بحجة مكافحة التمرد. أما نيته، فهى الإبادة الجماعية".

وقال أوكامبو إن مكتبه قام بإجراء تقييم للخطوات والإجراءات القضائية فى السودان حول الجرائم التى ارتكبت فى دارفور، وثبت عدم إجراء أى تحقيق حول هذه الجرائم، وإنما هناك تحقيقات ضد الذين يعترضون على البشير وليس ضد الذين يرتكبون جرائم حرب. وعرض أوكامبو، خلال المؤتمر الصحفى خريطة توضح عمليات وهجمات وقعت فى دارفور،

الإطار العام لاتهامات أوكامبو : شدد أوكامبو فى مؤتمره الصحفى على أن هناك ٢٥ ألف شخص قد قتلوا بشكل مباشر فى هجمات شنتها القوات المسلحة السودانية وميليشيات الجنجويد التى تدعمها الخرطوم، وتعرض ٢,٥ مليون شخص آخرون لحملة اغتصاب وتجويع وترهيب فى مخيمات اللاجئين، وأن "البشير شخصيا هو الذى اتخذ قرار ارتكاب أعمال القتل الجماعى. إن البشير ينفذ هذا القتل الجماعى من دون غرف للغاز ومن دون رصاص ومن دون مدى. إنه قتل جماعى عن طريق الاستنزاف". وأضاف أن "أسلحة البشير هى التجويع .. والتخويف .. والاغتصاب". وقال "إن البشير مسئول باعتباره رئيس البلاد، والحاكم الفعلى، وله سلطة مطلقة، ورئيس الحزب الحاكم، وقائد الجيش، وهو فى قمة السلطة وأخضع قوات الجنجويد لتعليماته وفى الوقت نفسه يستخدمها ليتبرأ من المسئولية".

وجاء فى البيان، الذى أعلنه أوكامبو، أنه يتهم البشير بارتكاب عدة جرائم فى دارفور تتمحور حول جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، فضلا عن الإبادة الجماعية لثلاث قبائل ذات اصول إفريقية فى دارفور هى: الزغاوة والفور والمساليات. وذكر أنه قد تقدم بلائحة الاتهام والأدلة والبيانات المرفقة بها الى قضاة الدائرة الأولى للمحكمة للنظر فى إصدار قرار اتهام رسمى ضد الرئيس البشير، ومن ثم إصدار أمر بتوقيفه

أنحاء مختلفة من السودان تندد بأوكامبو والمحكمة الجنائية وترفض الاتهامات الموجهة ضد الرئيس البشير، وتعتبر أنها جزء من حملة خارجية ذات أهداف سياسية، وأن المحكمة ليست سوى أداة قانونية يتم استخدامها بشكل مغرض وباطل ضد السودان عبر التآمر عليه للهيمنة على مقدرات

أما الرئيس عمر البشير، فقد أكد أن السودان لن يسلم شعرة من أي مواطن سوداني للمحكمة الجنائية الدولية. ووصف مطالب المحكمة بأنها ابتزاز سياسي وارتكزت تصريحاته على التقليل من شأن قرار أوكامبو. وقال إن القرار كيدى ورسالتنا للذين يريدون وقف مسيرتنا هي الاستمرار في طريق التنمية وعدم الالتفات لثقل هذه الدعوات، منبها إلى أن القرار قصد منه إعطاء رسالة سلبية للحركات المسلحة غير الموقعة بالأ تحاور هذه الحكومة لأنها آيلة للسقوط وإن استمروا في حربها.

كما طرح البشير مبادرة جديدة لحل أزمة دارفور بمشاركة القوى السياسية المختلفة، وأطلق عليها اسم مبادرة أهل السودان. ودعا إلى تماسك الجبهة الداخلية والعمل على حل أزمة دارفور التي باتت مدخلا للتدخل الخارجي. ثم أعقب ذلك بزيارة ميدانية لعواصم الولايات الثلاث في دارفور، خاطب فيها الجماهير الحاشدة التي خرجت لاستقباله في لقاءات مفتوحة، في محاولة منه لتقديم دليل عملي للعالم على أن دارفور آمنة وأنه يحظى بالشعبية والتأييد من مختلف أبناء القبائل التي خرجت لاستقباله، وأنه يستطيع أن يخاطب هذه الحشود بشكل آمن دون خوف من تعرضه لأي اعتداء.

وفي هذه الزيارة، أعلن الرئيس البشير عن عفو رئاسي عن الجنود الأطفال الذين شاركوا في الهجوم الذي قامت به حركة العدل والمساواة على مدينة أم درمان في ١٠ مايو ٢٠٠٨. كما أعلن أيضا أن المفاوضات المقبلة بشأن تسوية قضية دارفور ستشمل الجميع، ولن تستثنى أي طرف، وذلك في إشارة إلى عدوله عن موقف سابق له، كان قد أعلن فيه أنه لن يتم التفاوض مع حركة العدل والمساواة عقب هجومها على أم درمان. ومن الواضح أن الرئيس البشير كان يهدف من خلال إعلانه هذه المواقف إلى محاولة تغيير الأجواء المحيطة بأزمة دارفور، وتهيئة هذه الأجواء لمسار جديد يهدف إلى تخفيف أجواء الاحتقان القائمة تمهيدا لبدء مسار جديد لعملية التسوية السياسية، باعتبار أن هذه التسوية هي المدخل الحقيقي لدحض الاتهامات الدولية وإخراج السودان من حالة الاستهداف والضغط الخارجية العنيفة التي يتعرض لها.

**مواقف القوى السياسية السودانية:** حذرت أحزاب المعارضة الرئيسية في السودان من أن صدور أمر دولي بإلقاء القبض على الرئيس عمر حسن البشير سيزعزع استقرار أكبر دولة في إفريقيا ويتسبب في "انهيار دستوري". وقال السيد الصادق المهدي، في تصريحاته المختلفة، إنه يجب مراعاة التوازن بين العدالة والاستقرار، وإن صدور أي لائحة اتهام ضد الرئيس البشير قد يؤدي إلى انهيار دستوري في البلاد، في الوقت الذي يجري فيه الإعداد لأول انتخابات برلمانية ورئاسية وولائية تحت رقابة دولية بعد عشرين عاما من حكم نظام الانقاذ.

وقال إن الهجوم كان عرقيا ولم تهاجم القرى العربية حتى وإن كانت قريبة من المدن أو القرى المستهدفة. ولحق إلى أن معظم تلك الهجمات جرت في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ وحتى بداية ٢٠٠٥ وهي الفترة التي كان يتولى فيها أحمد هارون (وزير الشؤون الإنسانية الحالي ومطلوب إلى المحكمة) مسؤولية الإشراف على شتون دارفور. مشيرا إلى استمرار الجرائم والانتهاكات في العام الماضي (٢٠٠٧) والعام الجاري (٢٠٠٨) استخدمت فيها الطائرات العسكرية بالرغم من صدور قرارات دولية تحظر ذلك.

وحول السيناريو المتوقع بعد تقديم الأدلة للقضاة ومدى توقعات المحكمة لرد فعل الاتحاد الإفريقي للأطراف والدول الصديقة للسودان، قال أوكامبو إن القضاة سيدرسون الأدلة ويعوجب النظام الأساسي، لا يوجه الادعاء اتهامات للأشخاص بل يترك للقضاة الفرصة لتحديد ذلك، ويمكن لهم أن يرفضوا الأدلة أو يطلبوا المزيد أو يقتنعوا بها. وفي حال الموافقة، يحتاج الأمر إلى مابين شهر أو شهرين في الظروف العادية لاستصدار قرار توقيف. ولكن نظرا لأن القضية صعبة ومعقدة، فمن المتوقع أن يستغرق الأمر وقتا أطول من ذلك. وأنه علينا أولا أن ننظر إلى قرار القضاة، وبعدها يكون الأمر متوقفا على مدى التزام السودان بتنفيذ القرار. وإذا رفض، فإن مجلس الأمن سيقوم باتخاذ الخطوات المطلوبة داخل الأمم المتحدة، وعلى الدول التي وقعت الاتفاق التأسيسي للمحكمة أن تلتزم بتنفيذ القرارات التي نص عليها النظام التأسيسي. أما الدول التي لم توقع، فعليها التعاون مع المحكمة الدولية.

**رد فعل الخرطوم:** ردت الخرطوم بشكل فوري بأنها لا تعترف بهذا البيان وتعهدت بمواصلة خطوات السلام في دارفور، وقالت إنها ستوفر الحماية لموظفي الأمم المتحدة في السودان. وفي المؤتمر الصحفي العاجل الذي عقده على عثمان طه نائب الرئيس السوداني، رفض ما سماه "ادعاءات" المدعي العام للمحكمة وقال إنها "باطلة وكاذبة". وقال على عثمان طه إن السودان ليس عضوا في المحكمة الجنائية الدولية، وبالتالي فلا ولاية لها عليه. واعتبر أن الادعاءات التي ساقها المدعي العام بأن السياسة، التي اتخذها الرئيس البشير أدت إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، باطلة وتكذيبها عوامل التاريخ والجغرافيا والحراك الاجتماعي. وأكد أن الصراعات القبلية في دارفور كانت موجودة قبل تولي نظام البشير السلطة في عام ١٩٨٩، وأن النزاعات الإقليمية، خصوصا الصراع الداخلي في تشاد والنزاع الحدودي الذي نشب بين تشاد وليبيا في الثمانينيات، أدت إلى انتشار واسع للأسلحة وتيسير سبل الحصول عليها في دارفور قبل وصول البشير للسلطة. واعتبر أن المدعي العام تجاهل هذه الحقائق لتضليل المحكمة والرأي العام الدولي. كما جرى الإعلان بشكل سريع عن تكوين لجنة قومية لدراسة الأزمة وسبل التعامل معها برئاسة سلفا كير ميارديت، النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، في إشارة إلى وجود قدر كبير من التضامن الداخلي، وأن حكومة الوحدة الوطنية متماسكة وذات موقف موحد تجاه هذه الأزمة.

وفي الوقت نفسه، انطلقت سلسلة من المظاهرات العارمة في



ودعا حزب الأمة، حزب المؤتمر الوطني الحاكم إلى التحلى بضبط النفس، وأشار إلى أن أمر الاعتقال النهائي قد لا يصدر قبل بعض الوقت بعد أن يوافق عليه قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

أما الحزب الاتحادي الديمقراطي المعارض، الذي يتزعمه محمد عثمان الميرغني، فقد أكد أنه يرفض تسليم البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي. وقال المتحدث باسم الحزب، تاج السر محمد صالح، إن الأمر سينعكس بصورة سيئة جدا على عملية السلام في دارفور وفي الجنوب. وأضاف أنه لا بد من وقف ذلك والبحث عن تسوية أخرى.

وفي السياق نفسه، نصح السكرتير العام للحزب الشيوعي السوداني محمد إبراهيم نقد، بالتعامل مع المحكمة الجنائية وفقا لقرار قمة الاتحاد الإفريقي رقم ١١ والقاضي بعدم تسليم أي رئيس دولة ليحاكم خارج بلاده. وحتى حزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي، الخصم اللدود لحزب المؤتمر الذي يقوده البشير، أشار في ردة فعله الأولى إلى أن نموذج جنوب إفريقيا للجنة الحقيقة والمصالحة هو السبيل للمضي قدما. وأعرب بشير آدم رحمة، أمين الأمانة السياسية للحزب، عن اعتقاده بأنه إذا تم حل مشاكل دارفور، فسيمكن حل كل الأمور ذات الصلة. وإن كان الدكتور حسن الترابي قد عاد بعد ذلك إلى بعض المواقف الملتبسة التي يفهم منها ضمنا أنه يؤيد محاكمة البشير، عبر تأكيده أن الإسلام لا يعرف وجود حصانة حتى لأمرأ المؤمنين.

ومن جانبها، اعتبرت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن إعلان أوكامبو خلق وضعاً بالخطورة داخل السودان يهدد السلام والاستقرار. ودعت الحركة في بيان لها، إلى وضع خريطة طريق خلال أسبوع للتعامل مع الأزمة بمشاركة القوى السياسية لحل مشكلة دارفور. وقالت الحركة إنها فوجئت بالخطوات المتسارعة في قضية دارفور وبالمحكمة الجنائية والتي أفضت إلى الطلب بتوقيف البشير. ومن الواضح أن الحركة الشعبية تخشى من أن تنعكس تداعيات هذه الأزمة، التي قد تتطور إلى مواجهة مفتوحة مع المجتمع الدولي، سلباً على الاستثمار في تطبيق اتفاقية نيفاشا، التي تعطي إقليم جنوب السودان حق الاستفتاء على حق تقرير المصير في عام ٢٠١١. فالحركة حريصة على الدفع بمراحل تطبيق الاتفاقية إلى الأمام، خاصة أن هناك قضايا أساسية لم يتم الفراغ منها بعد، مثل ترسيم الحدود. كما أن الحركة لا تزال تحتاج إلى إبقاء حالة الاستقرار والهدوء لكي تتمكن من الاستعداد في غضون السنوات الثلاث المتبقية على حق تقرير المصير، للاستعداد للانفصال إذا أرادت ذلك عبر تكوين هياكلها الإدارية والمؤسسية وإنهاء وحسم القضايا العالقة مع الشمال، بما في ذلك الخلاف حول إيرادات النفط. أما التحول إلى أجواء المواجهة، فقد يخلق اضطرابات تحول دون الاستمرار في تطبيق الاتفاقية، والانزلاق من ثم إلى حالة من الفوضى التي قد لا يمكن السيطرة عليها.

وكان الكثيرون في صفوف المعارضة السياسية في السودان قد أيدوا المحكمة الجنائية الدولية، بإصدارها في وقت

سابق من العام الماضي أمراً بالقاء القبض على أحمد هارون، وزير الدولة بوزارة الداخلية السودانية السوداني، وعلى كوشيب، أحد قادة ميليشيات الجنجويد. لكنهم يشعرون بأن صدور أمر بالقاء القبض على الرئيس البشير سوف يلحق الضرر بفرص إحلال السلام في دارفور، وكذلك بعملية التحول الديمقراطي الجارية في البلاد وبالانتخابات المقررة في ٢٠٠٩.

أما الحركات المسلحة في دارفور فقد رحبت بلانحة الاتهام التي أعلنها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس أوكامبو، واعتبرت أن طلبه يعد نصراً للعدالة ولأهل دارفور. وحاولت حركة العدل والمساواة، بزعامة خليل إبراهيم، أن تطور هذا الموقف وأن تخرج من حالة الانحسار الكبير على المستويين السياسي والعسكري بعد خسائرها الهائلة في عملية غزو ام درمان، وذلك عبر تقديم مبادرة لإنقاذ الأوضاع في السودان بالدعوة إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية، تقوم - وفق برنامج انتقالي محدد - بتولى إنقاذ اتفاقية السلام الشامل في الجنوب والوصول إلى سلام عادل وشامل في كل السودان، خاصة في دارفور، على أن تعمل هذه الحكومة الانتقالية أيضاً على إعادة النازحين واللاجئين من أهل دارفور إلى مناطقهم الأصلية وتعويضهم تعويضاً عادلاً، وإعادة كافة المفقولين من الخدمة العامة، وتهينة الأجواء بصياغة قانون جديد للانتخابات، يقود إلى تحول ديمقراطي حقيقي.

من جهته، رحب الناطق باسم حركة تحرير السودان - فصيل الوحدة - بذاكرة المحكمة الجنائية، وقال إن حركته تلتزم بالقانون الدولي. وأضاف أن المدعي العام الآن أصبح يمثل ضحايا الحرب في دارفور، داعياً إلى استمرار المسار السياسي بالتوصل إلى اتفاق سلام عادل في دارفور. وقال إن البشير فرد، ولذلك يجب ألا يتم ربط المسار السياسي مع الجنائي والقانوني ولا فستتعد الأوضاع. أما الناطق باسم حركة تحرير السودان، بزعامة عبد الواحد محمد النور، فقد عبر عن تأييد حركته لذاكرة المدعي العام، مشيراً إلى استعداد حركته تسليم أي شخص يشار إلى أنه مذنب إلى المحكمة الدولية فوراً.

كما سير بعض أبناء دارفور مظاهرة في العاصمة البريطانية لندن وفي مدن أوروبية أخرى، وبمشاركة من منظمات دولية لحقوق الإنسان، ترحيباً بإعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، واعتبر المتظاهرون صدور الإعلان بمثابة انتصار للعدالة والقانون الدولي ورسالة للطفلة.

**المواقف الدولية:** اتسمت ردود الفعل الدولية بشكل عام بنوع من الفتور وعدم الحماس لإعلان أوكامبو، وبدأ أن هناك إدراكاً عاماً بأن هذه التطورات ستضع مجلس الأمن والأمم المتحدة أمام تطور جديد بالغ الخطورة، هو محاولة اعتقال رئيس دولة وهو في سدة السلطة، وما سيترتب على ذلك من تأثير على القواعد المستقرة في النظام الدولي، وما سيتركه ذلك من تأثيرات أيضاً على قضية دارفور نفسها وعلى بقاء السودان واستمراره كدولة. فالدخول في مثل هذه المواجهة سيفتح المجال أمام كل التداعيات التي يمكن تصورها، والتي سوف تؤثر على الأمن والاستقرار في مناطق واسعة محيطة بالسودان. وفي

وفى موسكو، دعت روسيا جميع الأطراف الى التحلى بضبط النفس. وقال فيتالي تشوركين، سفير روسيا لدى الأمم المتحدة، "إن على جميع الأطراف، بما فيها السودان وكذلك الأمم المتحدة، التحلى بضبط النفس وإيجاد حلول تساعد شعب السودان وتسوية أزمة دارفور". وأضاف أن أعضاء مجلس الأمن الدولى يشعرون بقلق بالغ إثر الطلب الذى تقدم به المدعى العام فى المحكمة الجنائية الدولية، متوقفا أن يبدى مجلس الأمن رأيا فى هذا الموضوع. وأكد السفير الروسى أن لمجلس الأمن الدولى الحق فى أن يعطى تقييما سياسيا حول مدى ملائمة أو عدم ملائمة نشاطات المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى الجانب الإفريقى، أعلن عزيز باهادر، مساعد وزير الخارجية فى جنوب إفريقيا، أنه لا يمكن إصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس السودانى عمر البشير ولا يمكن تنفيذها. وتساءل "إن هذا الإجراء سيتطلب شهورا، وحتى إن تم، فما الذى سيجرى؟" وأجاب قائلا "لا يمكن توقيف البشير .. من سيتولى توقيفه؟".

وأعقب ذلك قيام الاتحاد الإفريقى بالاعلان عن رفضه أى طلب لتوقيف الرئيس عمر البشير. وأعلن وزير الخارجية النيجيرى أن الاتحاد الإفريقى تقدم بطلب الى مجلس الأمن لإجراء إجراءات المحكمة الجنائية الدولية التى تستهدف الرئيس البشير "لتجنب المساس" بعملية السلام فى السودان.

جامعة الدول العربية والأزمة: أكد المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية، فى اجتماعه الاستثنائى فى ١٩ يوليو ٢٠٠٨ بالقاهرة - بمشاركة ١٨ وزيرا للخارجية من بينهم وزراء خارجية مصر، والسعودية، واليمن، وسوريا، والكويت، وتغيب وزراء العراق، ولبنان، والصومال، الذين شاركوا على مستوى المندوبين- مساندته المطلقة للسودان، فى أزمته مع المحكمة، وتضامنه مع الخرطوم فى مواجهة طلب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، بتوقيف الرئيس السودانى عمر البشير، بدعى ارتكابه جرائم حرب فى إقليم دارفور. كما شدد المجلس على رفضه أية محاولات لتسييس العدالة الدولية، واستخدامها فى الانتقاص من سيادة الدول ووحدتها، وأمنها واستقرارها ورموزها الوطنية، مؤكدا أهلية القضاء السودانى واستقلاليتها، باعتباره صاحب الولاية الأصلية فى إحقاق العدالة. وفى ضوء المحاكمات التى جرت، يدعو المجلس إلى استكمال المحاكمات وتحقيق العدالة الناجزة.

وأكد وزراء الخارجية العرب فى قرارهم احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله، وطالبوا جميع الدول بتأكيد هذا الالتزام عمليا، ودعم المساعى الرامية الى تحقيق السلام والوفاق الوطنى بين أبنائه.

وقرر المجلس الوزارى للجامعة العربية، الذى أبقى اجتماعه مفتوحا لمتابعة تطورات الموضوع، التضامن مع جمهورية السودان فى مواجهة أية مخططات تستهدف النيل من سيادته ووحدته واستقراره، وعدم قبول الموقف غير المتوازن وغير الموضوعى للمدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، فى الطلب الوارد فى مذكرته المرفوعة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

الوقت نفسه، يمكن ملاحظة أن الدول دائمة العضوية فى مجلس الأمن لم تتخذ مواقف واضحة برفض وإدانة إعلان أوكامبو أو إجراءات المحكمة، رغم أن ثلاثا من الدول دائمة العضوية - وهى الولايات المتحدة والصين وروسيا - ليست أعضاء فى المحكمة ولا تعترف بها. وبدا أن هناك محاولة لتوظيف الأزمة حسب أهداف ومصالح وتوازنات كل طرف. فقد اتخذت واشنطن موقفا غير واضح ويتصف بالغموض، وبدا أنها تحاول استخدام إجراءات المحكمة لفرض ضغوط هائلة على الحكومة السودانية، حيث أبدى الرئيس الأمريكى جورج بوش تحفظا واضحا بشأن مطالبة ممثل الادعاء فى محكمة الجنايات الدولية بإصدار أمر قبض على الرئيس البشير. وقال بوش - خلال مؤتمر صحفى فى البيت الأبيض - نحن لسنا أعضاء فى محكمة الجنايات الدولية، لذلك سنرى كيف سينتهى الأمر. وأشار إلى أن الأمم المتحدة يجب أن تتعامل مع الحكومة الحالية من أجل نشر قوات الهجين لإنقاذ أرواح الناس. وقال بوش إن هناك جانبين من المسألة السودانية، الأول يتعلق بالاتفاقية بين الشمال والجنوب والمحادثات الجارية بضرورة وجود فهم واضح حول كيفية توزيع الثروة النفطية، والتأكد من أن تلك الاتفاقية تبقى سليمة وتطبق بالكامل. أما الأمر الثانى، فهو يتعلق بدارفور وهذه قضية معقدة جدا جدا، ونحن نعمل مع المجموعات المتمردة حتى يكون لهم صوت واحد، كما أننا نحاول العمل مع البشير، حتى يعرف أن الحظر سيتواصل إذا لم يتحرك الى الأمام، ونحن نسعى الى وجود مزيد من القوات الإفريقية فى السودان، كما نعمل بالتعاون مع الفرنسيين فى تشاد.

وأشار الرئيس الأمريكى إلى أنه لن يرسل قوات من جانب واحد. ومادام هذا هو قرارنا، فيجب أن نعمل عبر الأمم المتحدة، كما أنني طرحت الأمر على قمة الثماني مع حلفائنا وكان هناك الاهتمام والإحساس نفسه بالإحباط، لأن الأمور لا تتحرك بالسرعة المطلوبة، وتحدثت مع بان كى مون، الأمين العام للأمم المتحدة، حول المسألة. وقال إنه بنهاية هذه السنة، ستكون كل القوات الأممية فى دارفور، وعندها سيكون السؤال: هل ستساعد الحكومة السودانية فى التعجيل بتوزيع المساعدات الإنسانية؟.

من جهتها، أعربت الصين عن قلقها من دعوة مدعى المحكمة الجنائية بتوقيف البشير. وصرح ليو جينشاو، الناطق باسم وزارة الخارجية، بأن "الصين تعبر عن قلقها وانشغالها الكبير بشأن اتهام مدعى المحكمة الجنائية الدولية الزعيم السودانى". ودعا الى أن تساهم الإجراءات التى تتخذها المحكمة الجنائية الدولية فى استقرار الوضع فى السودان وتقود الى تسوية مناسبة لمشاكل دارفور وليس العكس.

أما فرنسا، فقد دعت الخرطوم الى القيام "بمبادرة" تجاه المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن الدولى، تقضى بتسليم مسئولين سودانيين اثنين مطلوبين، فى ظل احتمال صدور مذكرة توقيف بحق الرئيس السودانى. وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية للصحافة بأن أية بادرة من السلطات السودانية لتماشى وقرارات المحكمة ستكون موضع تقييم ايجابى.

أن هذا العمل سيمثل اعترافاً من السودان بالمحكمة وهو ما ترفضه الحكومة السودانية بإصرار.

حصلت الشرق الأوسط على الملامح الأساسية لخطة العمل السياسية والقانونية التي حملها الأمين العام للجامعة الدول العربية عمرو موسى معه إلى السودان لعرضها على الرئيس عمر البشير الذي قبلها، وتتعلق الخطة بكيفية التعاطي مع قرار المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير بدعوى ارتكابه جرائم حرب في دارفور.

وأوضحت مصادر دبلوماسية عربية تحدثت للشرق الأوسط أن الخطة القانونية والسياسية للجامعة العربية تتضمن في بندها الأول قيام الجامعة العربية بالدعوة لعقد اجتماع دولي لدفع عملية السلام في دارفور، ووضع خريطة طريق يتم تنفيذها في إطار زمني محدد لتنفيذها.

**الإطار العام للأزمة :** كانت التسريبات الأولى عن أن الرئيس البشير سيكون مطلوباً أمام المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، قبل أن يتم الإعلان رسمياً عن هذه الاتهامات بثلاثة أيام، قد جاءت عبر تصريحات المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، الذي قال "إن احتمال توجيه الاتهام إلى الرئيس قائم خلال عدة أيام .. وإننا ندرس المسألة"، الأمر الذي أوحى للكثيرين بأن واشنطن ربما تسعى لتمرير صفقة ما تجبر من خلالها نظام الإنقاذ السوداني على تقديم تنازلات ظل يرفضها منذ وقت طويل. فتصريح المتحدث الأمريكي أوضح أن واشنطن لديها علم مسبق بمجريات الأمور في المحكمة، وما الذي ينوي أوكامبو أن يفعله، كما أنها تدرك أيضاً التداعيات الهائلة التي سوف تنجم عن مجرد تقديم هذا الطلب إلى قضاة المحكمة، ومن ثم فقد رأى الكثيرون في العالمين العربي والإسلامي، وكذلك في القارة الإفريقية أن هذا التطور الخطير يتسم بطابع سياسي واضح، يهدف إلى استخدام بعض الأطر القانونية لتحقيق أهداف سياسية. ومن ثم، فإن الانعكاسات السياسية لهذه التحركات هي الأهم. أما الجانب القانوني في الاتهام، فقد يستغرق سنوات طويلة في التحقيق والإجراءات والمداولات، ثم ينتهي الأمر بثنائية تهمة الإبادة الجماعية قد لا يمكن إثباتها، وكذلك معظم الجرائم الأخرى التي تحدث عنها المدعى العام. إلا أن ذلك كله لن يكون مهماً، فقبل الوصول إلى هذه المرحلة - إذا حدث هذا السيناريو - ستكون التطورات المستهدفة حدوثها في السودان قد حدثت بالفعل.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ملف أزمة دارفور قد تم تحويله إلى المحكمة قبل أكثر من ثلاث سنوات، عبر القرار رقم ١٥٩٣ الصادر من مجلس الأمن في ٣١ مارس ٢٠٠٥. ورغم أن القرار لم يصدر بالإجماع، إذ حاز حينها على ١١ صوتاً من إجمالي ١٥ عضواً في المجلس (كان موقف واشنطن هو الامتناع عن التصويت) إلا أنه صدر - بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق - الفصل السابع من الميثاق - بالنظر إلى أن المجلس اعتبر أن الوضع في السودان يمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، احتوى القرار على تناقضات معيبة توضح الواقع الحالي للنظام الدولي الحالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القطب الواحد في

كما طالب الوزراء في قرارهم مجلس الأمن بتحمل مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وتوخي الحذر الشديد في التعامل مع الأوضاع في السودان، خلال المرحلة القادمة، وعدم إتاحة الفرصة لأي طرف، أو عمل أو إجراء يؤدي إلى تقويض جهود التسوية السياسية لازمة دارفور، أو خلق مناخ من عدم الاستقرار في البلاد، يهدد مستقبل جهود حفظ السلام في دارفور أو في جنوب السودان.

وفي الوقت نفسه، دعا القرار العربي إلى إعطاء أولوية لانجاز التسوية السياسية، وضرورة تفعيلها والدعوة إلى عقد اجتماع دولي رفيع المستوى لدفع العملية السياسية في دارفور، ووضع خريطة طريق، وإطار زمني لتنفيذها، وكذلك دعوة الأمم المتحدة، والاتحاد الإفريقي بالمشاركة مع جامعة الدول العربية، إلى اتخاذ الإجراءات العملية، نحو عقد هذا الاجتماع.

وفي إجراء عملي، تضمن القرار قيام الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بزيارة عاجلة إلى الخرطوم لعرض خطة التحرك، التي تم الاتفاق عليها، على الحكومة السودانية. كما كلفوا الأمين العام للجامعة بمواصلة الاتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي لتأمين تحرك مشترك، يستهدف التعامل مع الوضع القائم بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية، والعمل على تحقيق المصالحة الأهلية، واستعادة السلام الاجتماعي في دارفور، ومواجهة ما قد ينشأ من تداعيات تؤثر سلباً على الاستقرار في السودان والعملية السياسية في دارفور وجهود حفظ السلام.

وقد قام عمرو موسى بزيارة الخرطوم والتباحث مع الرئيس البشير وكبار المسؤولين، كما التقى زعماء وممثلي معظم القوى السياسية السودانية، وعرض على المسؤولين السودانيين الملامح الأساسية لخطة العمل السياسية والقانونية حول كيفية التعاطي مع قرار المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد شملت الخطة، التي وافق السودان عليها، قيام الجامعة العربية بالدعوة لعقد اجتماع دولي لدفع عملية السلام في دارفور، ووضع خريطة طريق يتم تنفيذها في إطار زمني محدد لتنفيذها. وبالتوازي مع التحرك القانوني والسياسي، تفتح الجامعة العربية حواراً مع المحكمة الجنائية الدولية لتعطيل القرار ضد البشير من ناحية، وإعطاء فرصة لإنجاز الجانب القانوني، وقيام المحاكم، وفقاً للقانون الوطني السوداني، بمحاكمة كل من ثبت اتهامه بارتكاب جرائم في دارفور من ناحية أخرى. كما تتضمن الخطة مشاركة قانونيين وقضاة من قبل الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي مع القضاء السوداني لتفعيل المحاكمات وإعطائها دفعة قوية وعدم الإبطاء فيها، على أن يتم إنجاز المحاكمات في وقت مناسب، وكذلك إنجاز التسوية السياسية من الناحية الأخرى.

وقد أشارت تقارير أخرى إلى أن هناك جانباً من الخطة لم يتم الحديث عنه علناً، كان يقترح قيام السودان بتسليم كل من أحمد هارون وعلى كوشيب المطلوبين للمحكمة، على أساس أن هذا كفيل برفع الاتهام عن الرئيس البشير، والذي يقوم بالأساس على ما يعرف بـ "مسئولية القيادة". إلا أن هذا الجانب من الخطة اصطدم برفض تام من الجانب السوداني الذي اعتبر

تحركات المحكمة الجنائية حيالها لتكون بمثابة قطع الطريق على أى تسوية محتملة لازمة دارفور، عبر توجيه رسالة صريحة وواضحة، لكل الأطراف المحلية أو الإقليمية الضالعة فى الأزمة بعدم التفاوض، انتظارا للنتائج التى سوف تفرزها تحركات المحكمة.

وفى ظل التفاعلات السياسية الحالية فى السودان، والتى تتسم بالاحتقان الهائل نتيجة اللجوء، إلى الولايات الأولية الضيقة، سواء كانت إثنية أو جهوية أو قبلية، فإن هذا قد يؤدى إلى خلق حالة من التهديد الجسيم لوحدة السودان وتماسك أراضيه. حيث من المتوقع - إذا استمرت الأمور طبقا للسيناريو الحالى - أن تكون هناك قرارات اضافية من مجلس الأمن بعقوبات دبلوماسية واقتصادية على السودان، سوف تزيد من عزله وحصاره، وتنعكس سلبا على الوضع الداخلى بطبيعة الحال، الأمر الذى قد ينتهى - ضمن سيناريوهات أخرى - إلى تفكك السودان، أو انزلاقه الى حالة من الفوضى الشاملة، التى لن تقتصر فى هذه الحالة على السودان فقط، بل سوف تنجم عنها مجموعة من الاختلالات، يختلط فيها الحابل بالنابل، وتمثل تهديدا كبيرا لمنطقة واسعة من الحدود المصرية والليبية فى الشمال، وصولا الى منطقة البحيرات العظمى والقرن الإفريقى. الأمر الذى يتشابه - إلى حد كبير - مع الحالة العراقية وما أفرزته من ارتباكات إقليمية ودولية. ويعنى أيضا بوضوح كامل أن السودان يسير على خطى الحالة العراقية، مع فارق بسيط للغاية، حيث تم تدمير العراق وإخراجه من معادلة القوة فى الشرق الأوسط باستخدام ذريعة أسلحة الدمار الشامل. أما فى حالة السودان، فالذريعة المستخدمة هى التدخل الإنسانى.

إن أزمة السودان والمحكمة الجنائية تشير فى الحقيقة إلى اضطراب ترتيب أولويات ملف أزمة دارفور، وتثير التساؤلات والشكوك واسعة النطاق حول الهدف من الإصرار على إطلاق العنان لممارسات المحكمة، عبر توفير بيانات ومعلومات معينة - يصعب التأكد من صدقيتها - للمدعى العام أوكامبو، وحثه على توسيع نطاق اتهاماته، فى الوقت الذى يجرى فيه تجاهل بذل أى جهد جدى لتسوية الأزمة من الناحية الفعلية، بل والسعى إلى تأجيلها عبر وسائل عديدة.

العالم. فقد نص القرار فى مقدمته على إعفاء أى شخص أمريكى من الخضوع للمحكمة بمناسبة تناولها لهذه القضية، حيث إن الولايات المتحدة رفضت الانضمام الى نظام روما الأساسى الذى تم إنشاء المحكمة الجنائية بمقتضاه، بعد أن رأت أنه سوف يقيد حركتها حول العالم، وأنه سوف يعرض جنودها وقادتها العسكريين والسياسيين الى هذا النوع من المحاكمات. ولم تكف بذلك، بل عمدت الى توقيع اتفاقيات ثنائية مع معظم دول العالم، تمنع هذه الدول بمقتضاها عن تسليم أى مواطن أمريكى الى المحكمة فى حالة طلبه.

وقد رفضت الحكومة السودانية منذ البداية الاعتراف بولاية المحكمة أو اختصاصها، استنادا إلى عدم تصديق السودان على نظام روما الأساسى الذى نشأت هذه المحكمة بمقتضاه، فى الوقت الذى تمسكت فيه المحكمة باختصاصها، قائلة إن الملف قد تم تحويله اليها عبر قرار مجلس الأمن.

غير أنه كان من الواضح أن هذا الجدل القانونى لم يعد مفيدا بشكل كبير للحكومة السودانية، بعد أن أصبح توجيه هذه الاتهامات يمثل تهديدا للشرعيتين السياسية والدستورية للنظام السياسى فى السودان عبر اتهام رئيس الدولة، وعبر قول أوكامبو فى عرضه أمام مجلس الأمن "إن جهاز الدولة السودانية مقورط بأكمله فى عملية الإبادة الجماعية".

**تداعيات قرار الاتهام :** ورغم أن الطلب، الذى أعلنه أوكامبو نفسه، لا يمثل اتهاما قضائيا أو إدانة فعلية، بل يعنى أن هناك بيانات قابلة للنظر فيها والتحقق منها. إلا أن خطورة هذه المسألة أنها لا تنصرف إلى شخص الرئيس بذاته أو إلى هذا أو ذاك من القادة السياسيين أو الأمنيين، وإنما فيما سوف ينتج عنها من هز لشرعية النظام القائم على المستويين السياسى والدستورى، وصولا الى تقويض هذه الشرعية فى أى وقت. ويزداد الأمر سوءا بالنظر الى المرحلة الانتقالية الحرجة والحساسية التى يمر بها السودان كدولة وليس فقط كنظام سياسى، حيث يواجه الآن عدة استحقاقات مصيرية، على رأسها الاستمرار فى تطبيق اتفاقية نيفاشا، والانتخابات البرلمانية المقررة فى عام ٢٠٠٩، وحق تقرير المصير للجنوب المقرر فى عام ٢٠١١، فضلا عن أزمة دارفور نفسها، التى تأتى

# الآثار القانونية لطلب اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير

د. أيمن عبد العزيز سلامة

تعد الأزمة القانونية الأخيرة بين الحكومة السودانية، وتحديدًا الرئيس عمر أحمد حسن البشير، وبين المحكمة الجنائية الدولية بلاهًا من أخطر الأزمات التي تواجه ليس السودان وحسب، ولكن كل الدول العربية.

لذلك يقتصر تناولنا على الآثار القانونية لطلب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، وذلك في ١٤ يوليو ٢٠٠٨.

## طلب المدعى العام للمحكمة اعتقال الرئيس البشير:

أثار طلب المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية لـ "مورينو أوكامبو" لدائرة ما قبل المحاكمة للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٨، وذلك باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، كثيرًا من الخلط والقلق للذين تجاوزوا الاهتمام الإقليمي في الساحة العربية إلى النطاق العالمي.

وبالرغم من أن طلب اعتقال الرئيس البشير، من جانب المدعى العام للمحكمة الجنائية، لم يكن مستبعدًا لدى أي مراقب أو مدقق، وفق مجريات الأحداث وتطورات المواقف في دارفور منذ عام ٢٠٠٤، حين أولى مجلس الأمن اهتمامه بالحالة في دارفور. بيد أن المراقب المدقق لذلك الطلب يدرك أن طلب اعتقال الرئيس البشير هو طلب الاعتقال الأول في تاريخ المحكمة الجنائية الدولية لرئيس دولة وهو في سدة الحكم، بما يمثله ذلك من تطور دارماتيكي في القانون الدولي الجنائي، وما يمثله أيضًا من تجاوز لمبدأ مهم، بل وركيزة، من مبادئ القانون الدولي العام، والعلاقات الدولية، وهو "مبدأ سيادة الدولة".

أيضًا، زاد من قلق واهتمام القانونيين داخل المحكمة الجنائية الدولية ذاتها، وخارجها، أن المدعى العام في طلبه هذا

ولقد تطورت واستفحلت هذه الأزمة بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية منذ عام ٢٠٠٤.

ولا يتسع المقام الآن لأن نسرد ما حدث من كارثة إنسانية وقعت - ولا تزال تقع - في دارفور منذ عام ٢٠٠٣.

فقد سلطت وسائل الإعلام المختلفة، بما لها من تأثير مباشر على المجتمع الدولي، وأصبحت الأزمة الإنسانية في دارفور موضع اهتمام الحكومات الغربية بشكل رئيسي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا.

ووصلت المجابهة بين السودان من جانب والمحكمة الجنائية الدولية من جانب آخر إلى ذروتها يوم ١٤ يوليو ٢٠٠٨، وذلك حين طلب المدعى العام للمحكمة، السيد/ أوكامبو، من قضاة المحكمة أن يصدروا أمرًا باعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، وذلك لاتهامه بارتكاب جرائم دولية في إقليم دارفور، وهي:

جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم دولية ضد الإنسانية، وجرائم حرب.

وفي عرضنا وتناولنا لهذه الأزمة، فإننا ننأى بأنفسنا لأن نتعرض للأبعاد السياسية وطبيعة العلاقات الدولية وتوازن القوى والمصالح، بالرغم من تأثيرها المهم بل والخطير في إنفاذ قواعد القانون الدولي.

(\*) مدرس القانون الدولي العام، جامعة القاهرة.

حالة إذا كان ذلك الشخص :

أ - امر أو أغرى بارتكاب أو حث على ارتكاب جريمة وقعت بالفعل أو شرع فيها

ب - قدم العون أو حرض أو ساعد بأي شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو الشروع في ارتكابها

وفي جميع الأحوال، فإن المسؤولية الجنائية لا يمكن تجنبها بادعاء

أ - الصفة الرسمية لمرتكب الجريمة (م ٢٧)

ب - أي مدد زمنية لسقوط الجريمة بالتقادم (م ٢٩)

ج - الخطأ في القانون، ما لم يكن هذا الخطأ مخالفا للركن المعنوي (م ٣٢ ٣٠)

والدول، بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني، تلتزم بأن تقاضي الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة، علاوة على الأشخاص الذين يأمرهم بارتكابها أيضا (٢). وترد هذه القاعدة الدولية في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (٣)، والمحكمة الدولية ليوجسلافيا السابقة (٤)، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (٥)، والمحكمة الجنائية الخاصة لسيراليون (٦)، وفي لائحة الإدارة الانتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية (٧). وجميعها تنطبق على النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية.

وتؤكد العديد من السابقات القضائية الوطنية، منذ الحرب العالمية الأولى وحتى اللحظة الآنية، إسناد المسؤولية القيادية للرؤساء وغيرهم حين يرتكب مرسومهم جرائم الحرب تبعا لأوامرهم (٨).

وقبل أن نتناول الآثار القانونية لطلب اعتقال الرئيس البشير من قبل دائرة ما قبل المحاكمة للمحكمة، عمدنا إلى التعرض لأهم السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها المدعى العام للمحكمة، وأيضا الإجراءات والخطوات التي يتبناها عند مباشرة التحري والاستدلال والتيقن من ارتكاب الجرائم الدولية، التي تندرج ضمن الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك بموجب ميثاق هذه المحكمة.

#### سلطات المدعى العام :

قبل أن يشرع المدعى العام في اتخاذ إجراءات التحقيق، يقوم بتقدير وتقييم المعلومات المقدمة إليه، وذلك حتى يتيقن من أن هناك أساسا معقولا لمباشرة إجراء من إجراءات التحقيق بموجب نظام المحكمة (م ١/٥٣)

وفي حالة دارفور، ولأن مجلس الأمن كان قد أحال هذه الحالة إلى المدعى العام، فإنه في حالة تيقن ذلك الأخير من أن إجراء المحاكمة أو المقاضاة لن يخدم مصالح العدالة، فقد وجب عليه أن يبلغ مجلس الأمن بالنتيجة التي انتهى إليها وبالأسباب التي بنيت عليها هذه النتيجة (م ٢/٥٣)

لدائرة ما قبل المحاكمة، لم يذكر إلا الرئيس البشير وحسب، مما يشير التساؤل لدى هؤلاء. كان المدعى العام للمحكمة الجنائية قد تسلم ملف دارفور من الأمين العام للأمم المتحدة، وذلك إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٥ في ٣١ مارس ٢٠٠٥، والذي أكد المجلس فيه أن العدالة والمساءلة مهمان وذلك لتحقيق سلام دائم في دارفور. وبدأ في دراسة الملف الذي يحوي محفوظات ووثائق لجنة كاسيوس، وهي لجنة التحقيق الدولية لمجلس الأمن التي أرسلها إلى دارفور في ١ أكتوبر ٢٠٠٤ وقام المدعى العام باستجواب أكثر من خمسين خبيرا مستقلا.

وقام بجمع (الحصول على) إفادات وأدلة اثنا ١٠٥ (مهمات) أجراها المدعى العام في ١٨ دولة. حيث قام بفحص أدلة الإثبات وأدلة النفي بطريقة محايدة ومستقلة، وذلك وفق زعم المدعى العام. وحتى يخلص المدعى العام إلى أن الرئيس البشير ارتكب الجرائم الواردة في طلب الاعتقال إلى دائرة ما قبل المحاكمة، فقد أسس استنتاجه هذا بشكل أساسي على :

١ - إفادات شهود العيان وضحايا الهجمات في دارفور.

٢ - مقابلات تم تسجيلها مع مسئولين حكوميين.

٣ - إفادات من أفراد لديهم علم أو معرفة بأنشطة المسئولين الحكوميين في السودا ان وممثلين عن الحكومة وميليشيات الجنجويد.

٤ - أدلة وثائقية ومعلومات أخرى تم تقديمها للمدعى العام من مسئولين حكوميين بناء على طلب المدعى العام.

٥ - تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة، والتي أرسلها مجلس الأمن لدارفور عام ٢٠٠٤.

٦ - تقرير لجنة التحقيق الوطنية السودانية.

٧ - وثائق ومواد أخرى تم الحصول عليها من مصادر متاحة.

وعلى اثر ذلك، قرر ان المتطلبات القانونية الأولية قد استوفيت، فاتخذ في ٦ يونيو ٢٠٠٥ قراره بفتح التحقيق (١)، مطالبا السودان وكل الأطراف المعنية بالتعاون في هذا المجال.

ويشير اتهام الرئيس البشير - وفقا لادعاء اوكامبو بارتكاب جرائم بولية خطيرة في دارفور - مسألة قانونية مهمة، هي

المسؤولية القيادية عن ارتكاب الجرائم الدولية

يتضمن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أركان المسؤولية الجنائية الفردية في المادة ٢٥. وعلى الرغم من ذلك، فإن هذه النصوص لم تتضمن تحديد "الركن المادي" المطلوب.

وبموجب هذه المادة، فإن الشخص يكون مسئولا جنائيا عن "السلوك" الذي يتضمن الجريمة الداخلة ضمن اختصاص المحكمة، بغض النظر عن ارتكابها بشكل فردي أو جماعي، وفي



## التزام الدولة بغير الطرف في النظام الأساسي للمحكمة بالتعاون وفقا للقانون الدولي:

بادىء ذي بدء، يركز نجاح المحكمة الجنائية الدولية، في أداء وظائفها وإنجازها لأهدافها، على مدى تعاون الدول أطراف النظام الأساسي وأيضا الدول غير الأطراف في المحكمة.

ويعد تعاون الدول مع المحكمة أمرا مهما للغاية. ويرجع ذلك إلى أن المحكمة - خلافا للمحاكم الوطنية - لا تمتلك قوة بوليس بموجب اختصاصها القضائي، ولا تحوز أيضا قوات مسلحة تابعة لها (٩).

فإذا كانت المحكمة تستطيع أن تصدر أوامر باعتقال المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية المعروفة في نظامها الأساسي، وملاحقة هؤلاء المتهمين، فإنها تعجز عن أن تتخذ إجراء قضائيا مثل القبض على المتهمين بارتكاب هذه الجرائم.

أيضا وفي أثناء مباشرة المحكمة للتحقيقات والتحقيق في القضايا، تعتمد على تعاون الدول في أمور عدة، مثل المساعدة في إجراء التحريات، وجمع الأدلة، وإجراءات الاعتقال، ونقل المتهم، وتنفيذ الأحكام القضائية (١٠).

وفقا لميثاق المحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة مخولة بأن تقدم للدول الأطراف "طلبات للتعاون مع المحكمة"، وتلتزم هذه الدول الأطراف بالتعاون بشكل كامل مع المحكمة (١١). بيد أن المحكمة يمكن لها أن تدعو الدول غير الأطراف لأن تقدم المساعدة، وفقا لترتيبات خاصة (١٢).

ومن الصعوبة بمكان تصور أن تقوم دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة - السودان - بالامتثال لطلبات المحكمة باعتقال وتسليم مسئوليتها وقادتها المتهمين من قبل المحكمة، وذلك لتقوم هذه الهيئة القضائية الدولية بمقاضاتهم، إلا في حالات خاصة، وذلك حين يتم خلع أنظمة غير ديمقراطية وحلول نظم أخرى تنفذ حكم القانون (١٣).

وفي ظل افتقار المحكمة الجنائية الدولية لوسائل عسكرية، فإن تعاون دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة مع هذه الأخيرة غير متصور إلا في ظل ضغوط خارجية تجاه هذه الدولة، مثل اتباع سياسة التحفيز والترهيب، كما اتبع مع حكومة يوجوسلافيا الاتحادية السابقة (١٤)، وأرغمت هذه الدولة في النهاية على التعاون مع المحكمة واتخذت قرارا غير مسبوق بالنسبة للشارع القومي اليوجوسلافي، وذلك بتسليم الرئيس الأسبق سلوبودان ميلوسوفيتش إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوجوسلافيا.

وحين نتناول التزام دولة السودان - الدولة غير الطرف في نظام المحكمة الجنائية - بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فإنه يلزم أن ندرك أن مجلس الأمن - ووفقا للقرار ١٥٩٣ - هو الذي أحال الحالة في دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتحقيق السلم والأمن الدوليين في إقليم دارفور.

ويجوز لدائرة ما قبل المحاكمة، بناء على طلب من مجلس الأمن، أن تراجع قرار المدعى العام بعدم مباشرة إجراء من إجراءات التحقيق أو المحاكمة، حيث تطلب منه إعادة النظر في قراره هذا، ولا يكون قرار المدعى العام في ذلك نافذا إلا بعد اعتماده من هذه الدائرة (م ٢/٥٢).

وفي هذا الصدد، يجب أن نشير إلى حقيقة قانونية أولية، وهي أن قرار الإحالة، الذي صدر عن مجلس الأمن بإحالة الحالة في دارفور إلى المدعى العام للمحكمة، وهو القرار رقم ١٥٩٣، ليس واجب النفاذ مباشرة تجاه المدعى العام، فهو ليس إلا مجرد لفت انتباه المدعى العام للمحكمة إلى وقائع قد تستلزم إجراء التحقيق، وما يقدمه ذلك التحقيق من أدلة كافية هو ما يشكل أساسا معقولا للمحاكمة (م ٦١). فإذا ثبت للمدعى العام للمحكمة أنه لا توجد ثمة جريمة من أركان الجرائم الواردة في ميثاق المحكمة، جاز له عدم الاعتداد بقرار مجلس الأمن ورفضه.

فقرار مجلس الأمن بالإحالة، وإن كان صدر بموجب الباب السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، لا يختلف بحال من الأحوال في إنتاج أثار قانونية مختلفة تجاه المدعى العام، في حالة ما إذا كانت دولة طرف في النظام الأساسي قد أحالت قضية إلى المدعى العام للمحكمة.

وفي سبيل إثبات الحقيقة، يجرى المدعى العام التحقيقات اللازمة، بما في ذلك إجراء تحقيقات في إقليم أى دولة طرف على النحو الذي تأذن به دائرة ما قبل المحاكمة، وله أن يجمع ويفحص ويقيم الأدلة، وأن يطلب حضور الأشخاص محل التحقيق والمجنى عليهم والشهود وأن يستجوبهم، وأن يحافظ على سرية المعلومات التي يحصل عليها، وأن يتخذ التدابير اللازمة لكفالة سرية المعلومات التي يحصل عليها، أو لحماية الشهود أو المتهمين أو المجنى عليهم أو للحفاظ على الأدلة التي حصل عليها (م ٥٤).

وتصدر دائرة ما قبل المحاكمة بعد طلب المدعى العام أمرا بالقبض على الشخص الذي طلب المدعى العام القبض عليه، إذا اقتنعت بوجود أسباب معقولة تدعو للاعتقاد بأن ذلك الشخص قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، وأن القبض عليه يبدو ضروريا لضمان عدم قيامه بعرقلة إجراءات التحقيق أمام المحكمة (م ١/٥٨).

ومن المتوقع أن تقوم دائرة ما قبل المحاكمة بإصدار قرارها المتوقع باعتقال الرئيس البشير خلال منتصف شهر أكتوبر ٢٠٠٨، وذلك بعد المراجعة والاستفسار من المدعى العام عن تكييفه للجرائم الدولية التي اتهم الرئيس البشير بارتكابها، والأدلة المختلفة التي أسس عليها ذلك الاتهام. وتتحقق هذه الدائرة من الأدلة الثبوتية التي توصل إليها المدعى العام، وأسس عليها طلبه من دائرة ما قبل المحاكمة اعتقال الرئيس البشير.

وذلك عن طريق إقرار العدالة هناك بواسطة المحكمة الجنائية الدولية، وأن الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة ملتزمة - وفقا للمادة ٢٥ من ميثاق المنظمة - بجميع القرارات التي تصدر عن مجلس الأمن. ونتيجة لذلك، فإن مجلس الأمن يستطيع، حين يحيل حالة إلى المدعى العام للمحكمة، أن يطلب من كل الدول أعضاء الأمم المتحدة أن تتعاون مع المدعى العام للمحكمة (١٥).

لقد نص القرار ١٥٩٣ على: (إن حكومة السودان وكل الأطراف الأخرى في النزاع في دارفور عليها الالتزام بالتعاون كليا وتقديم جميع المساعدة الضرورية للمحكمة والمدعى العام وفقا لذلك القرار).

### الآثار القانونية لعدم التزام السودان بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية :

منذ أن أحال مجلس الأمن الحالة في دارفور إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، درج وأصر السودان على رفض التعاون، بل والتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وأكد، في عديد من التصريحات الرسمية وعلى لسان الرئيس عمر البشير، عدم الاعتراف بهذه المحكمة، وذلك بزعم أن المحكمة مُسيئة، ولا تفشد إقرار العدالة، بل تحقق أهدافا ومصالح لدول غربية معادية لدولة السودان.

إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يُميز - وإن كان بشكل طفيف - بين عدم التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وكل من الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، والدول غير الأطراف في ذلك النظام كحالة السودان.

وفي الحالة السودانية، ولأن مجلس الأمن هو الذي أحال الحالة في دارفور إلى مجلس الأمن، فعند عدم تعاون السودان - الدولة غير الطرف - مع المحكمة، تستطيع المحكمة أن تخطر مجلس الأمن بعدم تعاون السودان معها.

وهنا، يتعامل مجلس الأمن مع هذا الموقف، وفقا لميثاق منظمة الأمم المتحدة. وعند الضرورة، يمكن لمجلس الأمن أن يفرض العقوبات المناسبة ضد السودان، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وكون أن السودان دولة غير طرف في نظام المحكمة لا يغير من الأمر شيئا. وفي كل الحالات الأخرى، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية، على الأقل، أن تخطر جمعية الدول الأطراف للمحكمة الجنائية الدولية بعدم تعاون السودان مع المحكمة.

بيد أن المادة (١١٢) (٢) (و) التي تنظم هذه المسألة، لا تنص على إجراءات محددة يمكن أن تتخذها الجمعية في ذلك الصدد. أيضا، لا تستطيع جمعية الدول الأطراف للمحكمة أن تقرر بمسؤولية تلك الدولة غير الطرف التي لا تتعاون مع المحكمة. جدير بالذكر أنه في حالة عدم انصياع أي دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المحاكم الجنائية الدولية

الخاصة والتي أنشأها مجلس الأمن - محكمتي يوجوسلافيا ورواندا الدوليتين - باعتبارها أجهزة ثانوية أو فرعية لمجلس الأمن، فإن المجلس له أن يتصرف ومباشرة باتخاذ إجراءات قسرية ضد هذه الدول بموجب الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وعلى النقيض من ذلك، ونظرا لأن المحكمة الجنائية الدولية ليست جهازا فرعيا لمجلس الأمن، وليست أيضا أحد أجهزة منظمة الأمم المتحدة، فهنا ينتظر مجلس الأمن أن تبلغه رسميا المحكمة الجنائية الدولية بعدم تعاون دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة معها، وذلك حتى يتسنى للمجلس ما يراه مناسباً لإرغام هذه الدولة على التعاون مع المحكمة.

وإذا أصدر مجلس الأمن قرارا، بموجب الباب السابع من الميثاق، يلزم سائر الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة، ومن بينها السودان، بالتعاون لتنفيذ أمر الاعتقال - إن صدر - من المحكمة الجنائية الدولية، ورفض السودان الإنعاز لذلك القرار، فسيصبح الرئيس السوداني - ولأول مرة لرئيس دولة في سدة الحكم - غير قادر على مغادرة دولته خارج حدوده. ولن يستطيع أن يمثل دولته في الساحة الدولية، ولن يستطيع الحضور إلى مقر منظمة الأمم المتحدة، خشية إلقاء القبض عليه، وذلك تنفيذا لأمر الاعتقال الصادر من غرفة ما قبل المحاكمة بالمحكمة الجنائية الدولية. والأخطر من ذلك كله، كيف يكون التعامل والتفاعل مع دولة السودان، ورئيسها ملاحق قضائيا، أمام المحكمة الجنائية الدولية؟.

### خاتمة :

إن الحقوق الأساسية للإنسان، والتي يأتي على رأسها الحق في الحياة، هي حقوق متكاملة غير مجزأة، فالجميع على قدم واحدة من المساواة، سواء بالنسبة لحقوقهم، أو لما يصيبهم حين تنتهك هذه الحقوق.

بيد أن فقدان الدول ثقتها بالتنظيم الدولي المعاصر، وبمبادئ القانون الدولي، ما هو إلا طبيعة وأثر مباشر للإخلال بمبدأ العدالة والمساواة في السيادة بين الدول. ويجب ألا تفتينا الممارسات الاستثنائية من قبل القوة الوحيدة المتسلطة المتجبرة، والتي تتلاعب بمقدرات الدول والشعوب، عن التشبث بأهداف القانون، والتمسك بمقتضيات العدالة، والتذرع بحصون الحق والحرية.

إن النظام العالمي العادل يجب ألا يهدف إلى إحلال العدل بعد وقوع الحدث وارتكاب الجريمة، إنما يعني الحثول دون وقوع الظلم ومنع استشرائه إن وقع.

إن النظام العالمي العادل ينبغي على أساس أن الوقاية خير من العلاج، فيجب على المجتمع الدولي كافة أن يتصرف بتجرد وإنصاف قبل حصول الخلل وحدوث الضرر، وهذا النظام العادل لن يتحقق إلا حينما تعم العدالة جميع بني البشر (١٦).

## الهوامش :

- ١- لقد قرر المدعى العام الشروع في مباشرة التحقيق في قضايا شمال أوغندا، ودارفور، وإفريقيا الوسطى، والكونجو الديمقراطية، وقرر أيضا عدم مباشرة التحقيق في قضايا، مثل العراق، ولبنان .. الخ.
- ٢- اتفاقية جنيف الأولى، م٤٩، اتفاقية جنيف الثانية، م٥، اتفاقية جنيف الثالثة، م١٢٩، اتفاقية جنيف الرابعة، م١٤٦، اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية، م٢٨، البروتوكول الثاني لاتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات، م١٥.

٣- م٢٥ (٣).

٤- م٧ (١).

٥- م٦ (١).

٦- م٦.

7- UNTAET Regulation No. 2000/15, Section 14(3).

٨- انظر على سبيل المثال: سلوفينيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

9- Zhu Wenqi, On Co-operation by States not Party to the International Criminal Court, International Review of the Red Cross, vol. 88, No. 86, March 2006, p. 89.

10- Zhu Wenqi, ibid., p. 89.

11- Article, 86, I.C.C. Statute.

12- Article, 87, I.C.C. Statute.

13- Dominic McGoldrick, The Permanent International Criminal Court, Oxford and Portland Oregon, 2004, p. 82.

14- Ibid., p. 97.

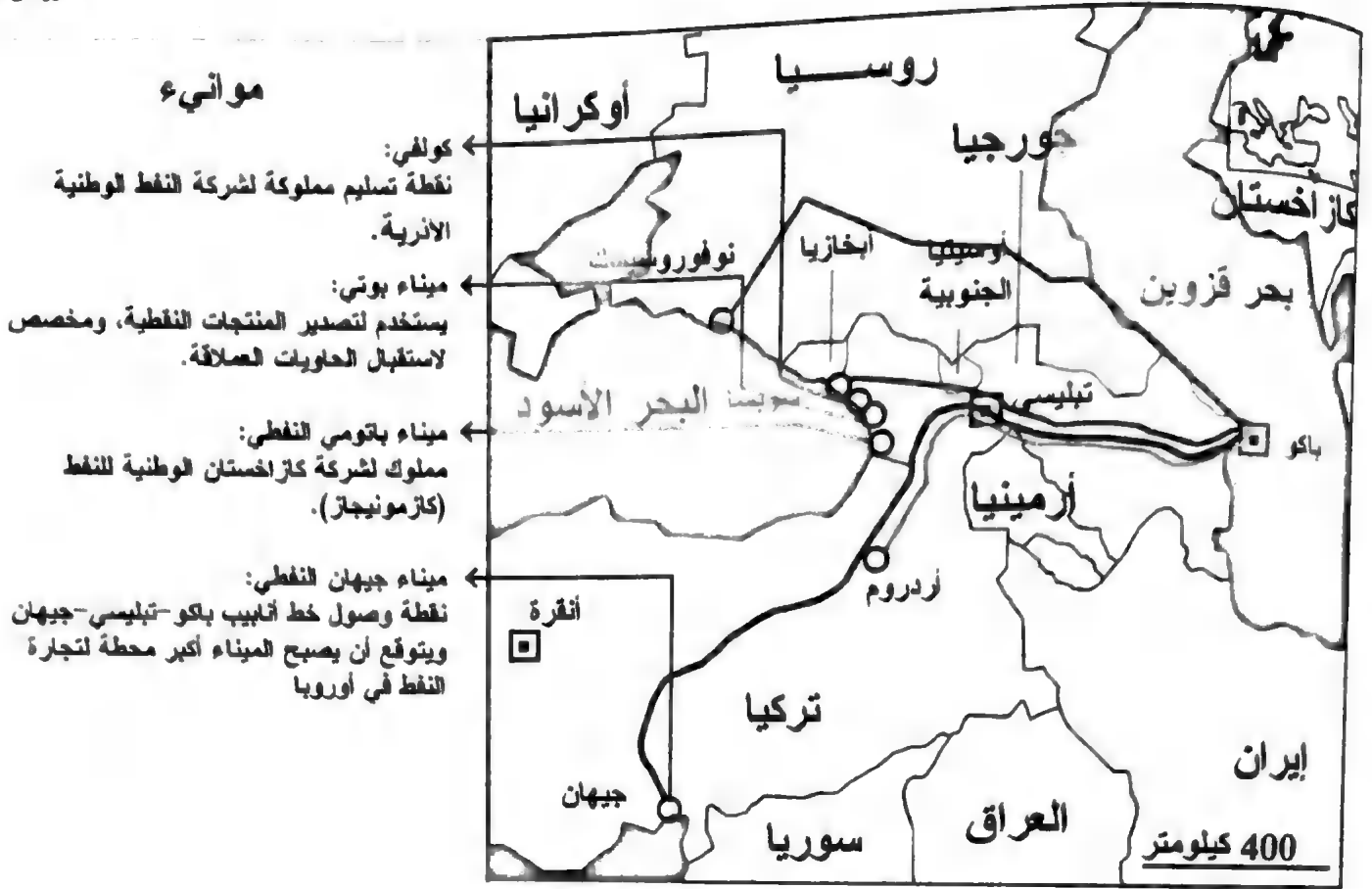
15- Zhu. W., op.cit., p. 92.

١٦- د. أيمن سلامة، المسئولية الدولية عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٦، ص

٣٩٤.

**د. نورمان الشيخ**

٢٠٠٨ - المجلد ٤٢



### خطوط أنابيب النفط في القوقاز

**بأكو - تبليسي - جيبان :**

خط أنابيب نفط، مملوك لكونسرتيوم تقوده شركة (بريتش بتروليوم) البريطانية، ي ضخ ١,٢ مليون برميل يوميا .

**خط غاز جنوب القوقاز**

يبدأ من بأكو إلى تبليسي وينتهي في أردروم بطول ٦٩٢ كم، يصب في محطة توزيع الغاز التركية، ويضخ ٢٠ مليار متر مكعب سنويا .

**بأكو - سويسا :**

أنبوب نفطي بطول ٨٢٠ كم يعمل منذ عام ١٩٩٩ ويضخ ١٤٥ ألف برميل يوميا .

**بأكو - نوفوروسيسك :**

أنبوب نفطي بقدرة ١٠٠ ألف برميل يوميا ، لا يعمل بكامل طاقته بسبب النزاع بين روسيا وجورجيا، يمتد الخط بطول ١٢٣٠ كم مرزعا بين جورجيا (٢٣٠ كم) وروسيا (١١٠٠ كم)

المصدر : فاينانشيال تايمز ، ١١ أغسطس ٢٠٠٨ .

مع النفوذ الأمريكي، وفي إصرار وعزم واضح على حماية مصالحها في منطقة كانت جزءا منها حتى زمن ليس ببعيد .  
وتتمحور المصالح الروسية في أوسيتيا الجنوبية في الاعتبار التالية:

أولا- الهوية الروسية لأوسيتيا الجنوبية والروابط الإثنية والعرقية بين روسيا والإقليم. فرغم أن أوسيتيا الجنوبية تعتبر من الناحية القانونية جزءا من جورجيا التي تضم جمهوريتين أخريين نواتي حكم ذاتي، وتطمحان إلى الاستقلال وهما أبخازيا وأجاريا، إلا أنها عمليا ومن الناحية الفعلية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال، وهي أكثر ارتباطا اقتصاديا واجتماعيا بموسكو منها بتبليسي. فنحو ٧٠ إلى ٨٠٪ من سكان أوسيتيا هم من الروس الذين يحملون بطاقات هوية وجوازات سفر روسية. ويعتبر الإقليم امتدادا طبيعيا لجمهورية أوسيتيا الشمالية الروسية.

الصعبة (٥٩٧,٣ مليار دولار في أغسطس ٢٠٠٨). كذلك، استعادت المؤسسة العسكرية الروسية هيبتها وانضباطها، وتطورت قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ، واستعادت مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم. كذلك، استطاعت روسيا إعادة طرح نفسها كقوة "أوروبية" ذات عمق آسيوي كما كان عليه الحال في العهد القيصري. وقد كان انضمام روسيا إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثماني في يونيو ٢٠٠٢، ورناستها لقمة المجموعة عام ٢٠٠٦، دلالة واضحة على استعادة روسيا لمكانتها في مصاف القوى الكبرى، وهو الهدف الذي سعى إليه الرئيس بوتين منذ توليه السلطة.

في هذا الاطار، جاء رد الفعل الروسي على الهجوم الجورجي على أوسيتيا الجنوبية حاسما إلى حد أنهل الكثيرين. فروسيا، لأول مرة منذ السبعينيات من القرن الماضي، في مواجهة مباشرة

في ضوء الاعتبارات السابقة، يمكن تفهم السلوك الروسي تجاه القصف الجورجي لأوسيتيا الجنوبية، والذي جاء حاسما وفعالا ومحققا للمصالح الروسية، والأهداف التي حددتها القيادة الروسية، وفي مقدمتها تأكيد وضع روسيا كقوة كبرى قادرة على الدفاع عن مصالحها.

وقد كانت المبادئ الستة التي تضمنتها خطة السلام، التي تم توقيعها بين روسيا وجورجيا، بوساطة الرئيس الفرنسي الذي تترأس بلاده الاتحاد الأوروبي حاليا، انعكاسا واضحا للشروط التي وضعتها روسيا، وتمسكت بها داخل مجلس الأمن لوقف إطلاق النار، حيث شملت: عدم اللجوء إلى استخدام القوة، والإيقاف التام لجميع العمليات العسكرية، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، وعودة القوات الجورجية إلى مواقع مرابطتها الدائمة، مقابل خروج القوات الروسية إلى الخط الذي كانت عليه قبل بداية العمليات العسكرية، وبدء مناقشات دولية حول وضع أوسيتيا الجنوبية وإبخازيا المستقلتين وهما يعني أن روسيا استطاعت فرض إرادتها ليس فقط على جورجيا، ولكن على الولايات المتحدة - حليفها الأساسي - التي بدت مكتوفة الأيدي أمام الهيمنة الروسية على إدارة الأزمة، وهو ما يعني أن نظاما دوليا جديدا في طور التشكيل.

#### ثانيا- إرهابيات توازن جديد للقوى في إطار نظام دولي تعددي :

إن تحدى روسيا الواضح للضغوط الأمريكية، والذي بدأ غير متوقع ليس فقط من جانب جورجيا، بل والولايات المتحدة ذاتها، يشير إلى بداية الانكسار الأمريكي وانتهاء الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية والإقليمية، ربما لأسباب أخرى لا علاقة لها بالأزمة في أوسيتيا، منها مشكلاتها الداخلية الاقتصادية والاجتماعية، التي بدأت تطفو على السطح تدريجيا، إلى جانب فشلها في إدارة حملاتها العسكرية في أفغانستان والعراق، وهو أمر يبدو طبيعيا فتتبع تاريخ العلاقات الدولية وتطورها يؤكد أن سيطرة أى قوة على قمة النظام الدولي، مهما طالمت مدتها، إلى زوال.

ولعل أزمة أوسيتيا في ذلك تشبه - إلى حد كبير - أزمة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والتي كشفت بوضوح عن التغير في النظام الدولي آنذاك، وكانت إحدى علامات هذا التغير انتقاله من نظام تعددي إلى نظام قطبية ثنائية. فضغط القوتين العظميين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، على فرنسا وبريطانيا لوقف القتال والانسحاب من مصر كان أول مؤشر واضح على أن الدولتين لم تعودا على قمة النظام الدولي ولا سيدتي قرارهما، وأنهما صارتا قوى "من الدرجة الثانية"، إذا جاز التعبير، وليستا قوى كبرى مستقلة كما كان عليه الحال في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأنهما أصبحتا "تابعين" بدرجة أو أخرى لنفوذ قوة عظمى تحتل قمة المعسكر الغربي هي الولايات المتحدة.

ولقد دفع انتهاء الحرب الباردة بين القوتين العظميين الكثيرين إلى الاعتقاد بميلاد نظام عالمي جديد. وقد اختلف محللو العلاقات الدولية حول طبيعة هذا النظام، فالبعض أفرط في التفاؤل واعتبره عودة للنظام متعدد القوى، ولكن على نحو أكثر ديمقراطية، وتمسكا بمبادئ العدالة والقانون الدولي، حيث تلعب فيه الأمم المتحدة دورا محوريا، وتسود قيم الليبرالية السياسية والاقتصادية، وتساعد ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في التقريب بين أرجائه، وتجاوز الحدود الجغرافية والثقافية بين الأمم والشعوب ليصير الحوار هو الآلية الأساسية للتفاعل بين حضاراته في إطار ما اصطلح على تسميته بالعولمة. والبعض

وكانت الجمهوريتان وحدة واحدة في ظل روسيا القيصرية قبل تقسيمهما إلى جمهوريتين، تتبع الشمالية روسيا وتتبع الجنوبية جورجيا، وذلك في إطار الاتحاد السوفيتي السابق. ومن ثم، جاء التدخل الروسي لحماية المواطنين الروس في أوسيتيا الجنوبية انطلاقا من أن الاعتداء عليهم اعتداء على مواطنين روس.

ثانيا- اعتبار يتعلق بهيبة الدولة الروسية ومكانتها إقليميا ودوليا. فمن المعروف أن أوسيتيا الجنوبية كانت تحت المظلة الأمنية لقوات حفظ السلام الروسية التي دخلت الإقليم بناء على طلب الرئيس الجورجي السابق إدوارد شيفرنادزة في نوفمبر ١٩٩٣، الذي منح روسيا أيضا خمس قواعد عسكرية بعد احتدام الصراع في جورجيا وزيادة سيطرة قوات المتمردين. وقد كان اعتداء جورجيا على أوسيتيا الجنوبية ليس فقط اعتداء على المواطنين الروس بها، ولكن كان اعتداء على قوات حفظ السلام الروسية بالإقليم أيضا. ومن ثم، كان رد فعل روسيا دفاعا عن قواتها وهيبة ومكانة مؤسساتها العسكرية بل وهيبتها كدولة. كما كانت الأزمة فرصة سانحة لتلقيق الرئيس الجورجي ميخائيل ساكشفيلى درساً وتأنيبه من وجهة النظر الروسية لمعارضته الصريحة والمعلنة وتحديه الواضح لروسيا، ولهفه الشديد للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، والسماح لقوات الحلف - التي هي بالأساس قوات أمريكية - بأن تقف على الحدود الروسية في استخفاف واضح بروسيا، وكذلك على اعتدائه على المواطنين والقوات الروسية في أوسيتيا الجنوبية، والذي ما كان من الممكن أن يحدث إلا إذا كان قد تلقى ضوئا أخضر من الولايات المتحدة، وربما وعدا بالدعم السياسي والعسكري، خاصة أن وزيرة الخارجية الأمريكية كانت في زيارة لجورجيا يومي ٩ و ١٠ يوليو ٢٠٠٨ أي قبل اندلاع الأزمة بأسابيع.

ثالثا- مقتضيات الأمن القومي الروسي في منطقة القوقاز. فأوسيتيا الجنوبية وكذلك أبخازيا هي منطقة ملاصقة لعدد من الجمهوريات الروسية في منطقة القوقاز ذات النزعات الانفصالية والطامحة للاستقلال عن روسيا ذاتها، وفي مقدمتها الشيشان. ورغم نجاح روسيا في تحقيق الاستقرار في تلك المنطقة، إلا أن استمرار هذا الاستقرار مقترن بإحكام النفوذ الروسي فيما وراء الحدود الروسية، لاسيما في جورجيا التي اتهمتها روسيا دوما بدعم الانفصاليين في الشيشان.

رابعا- أمن الطاقة بالنسبة لروسيا وضرورة السيطرة على خطوط نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين، عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود، إلى أوروبا، وضمان بقائها تحت النفوذ الروسي. فالصراع الدولي الحالي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة، وتحديد النفط والغاز الطبيعي. وإزاء النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية، أعلن الاتحاد الأوروبي مرارا عزمه تقليص دور شركة "غاز بروم" الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من آسيا الوسطى والقوقاز وإيران. وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا في هذا الصدد، حيث تم إنشاء خط أنابيب الغاز "باكو - تبليسي - جيهان" لنقل ليس فقط الغاز الأذري ولكن القازاقي والتركمانى أيضا إلى ميناء جيهان التركي عبر الأراضي الجورجية إلى أوروبا. وقد أنشئ هذا الخط بمباركة ودعم أمريكيين واضحين ورغم المعارضة الروسية القوية له. وقد تردى أن روسيا قامت بقصفه خلال الأزمة الأخيرة في أوسيتيا وهو ما نفته روسيا. ولا شك في أن روسيا تهدف إلى تأكيد وجودها ونفوذها في المنطقة، وتسعى إلى أن تكون أى مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر أراضيها أو على أقل تقدير بالتنسيق معها.



أمر من أجله. حيث رأى أن النظام العالمي الجديد يتجه نحو أحادية قطبية طاغية، وأن صدام الحضارات أمر لا مفر منه.

والواقع أن هذا الاختلاف كان طبيعياً، فكل ما شهدته حقبة التسعينيات وحتى الآن لم يكن سوى مرحلة انتقالية اتسمت بقطبية قطبية متفطرة، تبلورت ملامحها ووضعت بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتكدت باحتلال الولايات المتحدة للعراق. فقد بدا واضحاً أن هناك قوة عظمى واحدة، هي الولايات المتحدة، تمثل مكان الصدارة بين القوى الكبرى، وذلك بفعل عوامل عدة، منها قدراتها الكبيرة ليس فقط جغرافياً وديموغرافياً، وإنما اقتصادياً وعسكرياً أيضاً. والأهم هو توافر رؤية وإرادة سياسية لديها للعب دور محوري وحاسم في كافة القضايا الدولية والإقليمية، وأن تكون هي الفاعل الأوحيد أو - على الأقل - الأساسي والحقيقي في هذه القضايا.

يلي القطب الأوحيد عدد من القوى الكبرى التي ربما لا تقل كثيراً من حيث القدرات والإمكانات عن الولايات المتحدة، بل إن بعضها يفوقها في بعض القدرات، ولكن ليس لديها الإرادة السياسية اللازمة لترجمة هذه القدرات إلى نفوذ دولي مهيمن. ولعل النموذج الواضح على ذلك هو الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر بينه السبع والعشرين عملاقاً اقتصادياً له سياساته ونظمه المشتركة الواضحة والمحددة على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه يفتقد الرؤية والإرادة المشتركة على صعيد السياستين الخارجية والدفاعية. ورغم الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الاتجاه، فإن الاتحاد الأوروبي لا يزال بعيداً عن كونه فاعلاً دولياً واحداً على الصعيد الدولي، وذلك فيما يتعلق بالقضايا ذات الأبعاد السياسية والاستراتيجية الأمنية. ولقد برز ذلك واضحاً في أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق، حيث انقسمت دول الاتحاد الأوروبي على نحو حاد بين مؤيد بل ومشارك في العمليات العسكرية والاحتلال، وهو التوجه الذي تزعمته بريطانيا، وفريق آخر معارض ومنند بهذا الاحتلال، وهي الحملة التي قادتها فرنسا وألمانيا.

وكان هذا القول ينصرف أيضاً على روسيا الاتحادية حتى أزمة أوسيتيا الجنوبية. فقد كانت هناك حدود لدورها على الصعيد الدولي ولسقف المواجهة بينها وبين الولايات المتحدة، والتي عادة ما كانت تقتصر على السلوك اللفظي والدبلوماسي دون أن تتجاوزها إلى المواجهة المباشرة، عسكرية كانت أو غير عسكرية، وذلك بالنظر إلى التحديات الداخلية التي كانت تواجهها، وتركيز القيادة الروسية على إعادة البناء الداخلي.

إلا أنه كان من المؤكد أن النظام الدولي لن يستمر أحادي القطبية إلى الأبد. وتعتبر أزمة أوسيتيا الجنوبية نقطة تحول مفصلية تشير إلى بدء تغير حقيقي في هيكل النظام الدولي، نحو نظام متعدد القوى، على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وتعتبر روسيا فاعلاً محورياً في هذا النظام. فرغم أن التناقض الأيديولوجي انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانتهاء الاتحاد السوفيتي، ورغم وجود مصالح وتفاعلات مشتركة بين روسيا والولايات المتحدة، إلا أن التناقض الحضاري والمصلحي لا يزال قائماً بينهما. ومن ثم، فإن الصراع الدولي سوف يستمر بينهما، وسوف يكون أكثر وضوحاً في منطقة المجال الحيوي لروسيا، والمتمثلة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد منطقة الشرق الأوسط في منطقة بحر قزوين. فالصراع في المستقبل هو صراع على مصادر

الطاقة. ولم يكن تواجد الولايات المتحدة في الخليج واحتلالها للعراق إلا لهذا الهدف.

كما بدا واضحاً أيضاً أن تقارباً متزايداً وربما تحالفاً مستقبلياً بدأ في التطور بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية التي تشهد نمواً في القوى اليمينية الطامحة لدور أوسع نطاقاً وأكثر استقلالية عن الولايات المتحدة وفي مقدمتها ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وربما إسبانيا أيضاً. وفي أثناء قمة حلف الأطلسي في أبريل ٢٠٠٨، عند بحث انضمام أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف، عارضت ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وهولندا وبلجيكا ولوكسمبورج ضم الدولتين إلى خطة العمل لنيل العضوية، التي تعتبر مرحلة إلزامية على طريق الانضمام إلى الحلف، تجنباً لانفساد العلاقات مع روسيا. وهو أمر يدل على تنامي التناقضات بين أوروبا والولايات المتحدة، وعلى التقارب بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية المهمة والمؤثرة على الساحة الأوروبية.

فالاتحاد الأوروبي، وعلى خلاف ما يتوقعه الكثيرون، لن يتمكن من لعب دور سياسي يعتد به كفاعل دولي للاعتبارات السابقة الإشارة إليها، وربما يستمر كعملاق اقتصادي، إلا أنه لن يستطيع الوصول إلى رؤية موحدة وأولويات مشتركة فيما يتعلق بشؤونه الخارجية والأمنية، وستظل للأولويات الوطنية الغلبة في هذا الصدد، خاصة مع التوسع المطرد في عضويته. وفي هذا الإطار، سوف يحدث حتماً تقارب وتفاهم خاص بين روسيا وعدد من الدول الأوروبية.

أما العملاقان الآسيويان، الصين واليابان، فإن جل اهتمامهما ينصرف إلى محيطهما الإقليمي ومجالهما الحيوي المباشر، ولم تمارس أي منهما على مر التاريخ دوراً فاعلاً إلا في هذا الإطار. وسوف تتركز المواجهة بينهما وبين الولايات المتحدة مستقبلاً على مصالحيهما الاقتصادية والتجارية والقضايا الإقليمية التي تمسهما مباشرة.

إن المواجهة التي بدأت بين روسيا والولايات المتحدة، خلال أزمة أوسيتيا الجنوبية، هي إيدان بيدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية. وقد أخطأت الولايات المتحدة باستمرار التصعيد مع روسيا بتأكيد أنه سيتم ضم جورجيا إلى حلف الأطلسي مستقبلاً، وما صاحب ذلك من مناورات أمريكية - أوكرانية في البحر الأسود من ناحية، وتوقيع اتفاق لنشر ١٠ صواريخ اعتراضية فوق الأراضي البولندية، بالإضافة إلى تمرکز ما يقدر بـ ١٠٠ من العسكريين الأمريكيين للإشراف على تشغيل الصواريخ، وتزويد بولندا بطائرات صواريخ باتريوت القادرة على إسقاط الصواريخ المهاجمة، وهو الاتفاق الذي اعتبرته روسيا موجهاً إليها وتهديداً مباشراً لأمنها القومي. هذا إلى جانب السلوك اللفظي المتفطر للرائس الأمريكي ووزيرة خارجيته تجاه روسيا، والذي لم يعد مقبولاً ليس فقط من جانب روسيا، بل ومن العالم أجمع.

الأمر الذي دفع روسيا إلى الاستمرار في التصعيد أيضاً، وذلك بتوعد بولندا بإمكانية استخدام السلاح النووي ضدها، وتعليق تعاون روسيا مع حلف الأطلسي، ثم الاعتراف باستقلال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في خطوة كانت بعيدة تماماً عن كافة التقديرات والتوقعات.

ومن الصعوبة بمكان التنبؤ بما يمكن أن تنتهي إليه هذه الحلقة المفرغة من الفعل ورد الفعل. إلا أنه من المؤكد أن أزمة أوسيتيا الجنوبية كشفت عن تغير حقيقي في النظام الدولي سوف تتضح معالمه وتتأكد خلال السنوات القادمة، وما تنطوي عليه من تفاعلات بين روسيا والولايات المتحدة.

# النزاع فى القوقاز .. حسابات فاطنة وتداعيات إقليمية خطيرة

أحمد دياب

برغم أن دواعى النزاع فى القوقاز بين روسيا وجورجيا حول إقليمى أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا لا تخلو من أبعاد تاريخية وسياسية عميقة، فإن انفجاره على نحو مفاجئ فى الثامن من أغسطس ٢٠٠٨ لا يخلو من خطأ فى الحسابات السياسية والاستراتيجية من جانب الطرفين، خاصة الجورجى، الأمر الذى ترتبت عليه تداعيات وتعقيدات خطيرة تطول طرفى النزاع على المستويات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، بل وتهدد الأمن والاستقرار فى تلك المنطقة الحيوية لسنوات وعقود طويلة، وبشكل يترك أثرا كبيرا على كافة الأطراف والقوى الإقليمية.

## أولا- جنود النزاع بين روسيا وجورجيا :

انهيار الاتحاد السوفيتى بما يزيد على عام. وكانت جورجيا قد شهدت آنذاك نذر الحرب الأهلية التى اندلعت نتيجة إلغاء نظام الحكم الذاتى فى أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وأجباريا، التى سارعت بإعلان الانفصال من جانب واحد عن جورجيا، وهو ما اتهمت تبليسى الرسمية موسكو بدعمه وتأجيجيه بعد إثبات مشاركة متطوعين من الشيشان وشمال القوقاز فى القتال إلى جانب هذه الجمهوريات. كما رفضت رسميا الانضمام إلى منظومة الكومنولث الذى جمع كل الجمهوريات السوفيتية السابقة (عدا جمهوريات البلطيق الثلاث) فى ٢١ ديسمبر ١٩٩١. ولم يختلف الحال كثيرا بعد عودة إدوارد شيفرنادزة من موسكو فى عام ١٩٩٤ وانتخابه رئيسا لجورجيا، بعد الإطاحة بنظام جامساخورديا الذى فر إلى الشيشان ضيفا على زعيمها المتمرد الجنرال جوهر دودايف. ومع ذلك، فقد استطاع الرئيس الروسى السابق، بوريس يلتسين، التوصل مع رفيقه القديم شيفرنادزة إلى اتفاق "داجوميس" (متجع على مقربة من سوتشى الروسى على ضفاف البحر الأسود) الذى يقضى بضرورة التزام كل الأطراف المتحاربة بنبذ استخدام القوة سبيلا لتصفية الخلافات القائمة مع الجمهوريات الانفصالية، وهو ما كان يعنى عمليا الاعتراف بالأمر الواقع وترحيل الخلافات إلى أجل غير مسمى.

وظلت الخلافات تموج بين الجانبين والأطراف المتحاربة رغم

لم يكن هناك ثمة ما يعكر صفو العلاقات بين موسكو وتبليسى إبان السنوات التى أعقبت إعلان الأخيرة قبول الانضمام إلى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٢٤، وهى التى قدمت للوطن والتاريخ واحدا من أبرز زعماء ثورة أكتوبر البلشفية، الذى عرفه العالم تحت اسم ستالين. ورغم كل تعرجات التاريخ وتباين التقديرات، فقد سارت العلاقات فى إطار من التفاهم المتبادل الذى دفع ثانياة بجورجى آخر إلى صدارة الساحة السياسية فى موسكو، وهو إدوارد شيفرنادزة الذى عهد الرئيس السوفيتى السابق ميخائيل جورباتشوف إليه بملف السياسة الخارجية إبان سنوات البريسترويكا، والذى ثمة من يقول إنه يتحمل معه أثام وأوزار تلك الفترة التى كانت المقدمة العملية لسقوط الاتحاد السوفيتى السابق.

غير أن الصدمات التى شهدتها تبليسى، عاصمة جورجيا، فى أبريل ١٩٨٩ بين قوات الجيش والمتظاهرين، وأسفرت عن سقوط ضحايا، كانت مقدمة لتحول فى العلاقات بين موسكو وتبليسى، تزعمه أحد شعرائها المغمورين والذى عرفه العالم فيما بعد تحت اسم زفياد جامساخورديا، بعد نجاحه فى قيادة الثورة التى مهدت لإعلان استقلال جورجيا فى عام ١٩٩٠، أى قبل

(\*) باحث فى العلوم السياسية .

مع منح سكانه الحكم الذاتي. وفي ١٠ نوفمبر ١٩٨٩، مع ظهور بواكر الديمقراطية نتيجة إعلان الزعيم السوفيتي الأسبق ميخائيل جورياتشوف سياسات البريستوريكا في عام ١٩٨٥، أعلن مجلس نواب أوسيتيا الجنوبية تحويل الإقليم الذي كان يتمتع بالحكم الذاتي إلى جمهورية ذات حكم ذاتي. وقد حاولت جورجيا منع ذلك بالقوة إبان حكم الرئيس الأسبق زفياد جامساخورديا قبيل الجنوح نحو إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، وهو ما أسفر لاحقاً عن اندلاع الحرب الأهلية، وإعلان أبناء الإقليم الانفصال الكامل وقيام جمهورية أوسيتيا الجنوبية في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٠ (تبلغ مساحتها ٣٩٠٠ كلم مربع). وقد ردت جورجيا بالغاء نظام الحكم الذاتي في الإقليم وفي كل من جمهوريتي أبخازيا وأبخازيا (٢)، والأخيرة، التي تبلغ مساحتها ٨٦٠٠ كلم مربع، أعلنت استقلالها من جانب واحد في أغسطس ١٩٩٢. وهي كانت جمهورية تتمتع بحكم ذاتي منذ عام ١٩٢٠. وبعد حرب استمرت عاما واحداً، وأسفرت عن سقوط آلاف القتلى وفزوح نحو ٢٥٠ ألف جورجي، بحسب ما تؤكد تبليسي، انتصرت أبخازيا في خريف ١٩٩٣ بدعم من موسكو، وقد وقع اتفاق لوقف إطلاق النار في مايو ١٩٩٤، تلاه نشر بعثة مراقبة تابعة للأمم المتحدة، وقوة روسية للفصل تضم ثلاثة آلاف جندي بتفويض من رابطة الدول المستقلة، إلا أن وقف إطلاق النار بقي هشاً.

وفي ١٢ نوفمبر ٢٠٠٦، أجرت أوسيتيا الجنوبية استفتاءً أقرت فيه الغالبية الساحقة الموافقة على الاستقلال وطلب الانضمام إلى روسيا الاتحادية. كما جرت انتخابات رئيس الجمهورية في اليوم نفسه والتي فاز فيها إدوارد كوكوتا متفوقاً على منافسه الذي حاولت تبليسي تمرير ترشيحه هناك. وفي أوائل مارس ٢٠٠٨، تقدم البرلمان الأبخازي بطلب للاعتراف باستقلال الإقليم والانضمام للأمم المتحدة والبرلمان الروسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وعندما قدمت جورجيا في ١٢ أبريل الماضي عرضاً لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية بعودة الاندماج في جورجيا مقابل حصول الإقليمين على الحكم الذاتي، رفض قادة الإقليمين وصرحوا بأنهم لن يقبلوا أي عرض لا يعترف باستقلال الإقليمين. وتبع ذلك إعلان روسيا في ١٦ أبريل ٢٠٠٨ أنها ستعترف بالمؤسسات والهيئات التجارية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، في خطوة اعتبرت جورجيا مقدمة لضم روسيا للإقليمين (٣). وفي مايو ٢٠٠٨، أعلن الرئيس الأبخازي، سيرجي باجابش، أنه يريد عقد معاهدة عسكرية مع روسيا شبيهة بالمعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة وتايوان لدعم الأمن في بلاده، مبدية استعدادها لإقامة قاعدة عسكرية روسية في الإقليم في إطار هذه المعاهدة (٤).

وتصاعدت المخاوف من تحول التوتر إلى نزاع مسلح، بعد أن اتهمت جورجيا روسيا بإسقاط طائرة استطلاع جورجية بدون طيار فوق أبخازيا، ومن ثم طالبت جورجيا الاتحاد الأوروبي بإرسال قوة حفظ سلام أوروبية إلى أبخازيا لتحل محل القوة الروسية التي اعتبرتها جورجيا غير حيادية. في المقابل، اتهمت روسيا جورجيا بأنها تعزز قواتها في منطقة النزاع استعداداً لمهاجمة أبخازيا. وقامت موسكو في ٢٩ أبريل ٢٠٠٨ بزيادة عدد قوات حفظ السلام الروسية في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. كما زودت معظم سكانهما (أوسيتيا الجنوبية ٧٠ ألف نسمة، وأبخازيا ٢٠٠ ألف نسمة) بجوازات سفر روسية، ثم أخذت تعلن أنها ستحمي مواطنيها في الإقليمين في حالة حدوث أي تصعيد من قبل جورجيا. وخلال السنوات الأخيرة، دأبت موسكو على اتهام

إعلان إدوارد شيفرنادزة انضمام بلاده إلى الكومنولث، ظناً من جانبه أن قبوله بالانضمام إلى رفاق الأمس يمكن أن يكون سبيلاً لبلوغ ما عجز عن تحقيقه باستخدام القوة العسكرية. وحين أدرك صعوبة الأمر، أقدم صراحة على البحث عن شركاء جدد بين أصدقائه الغربيين القدامى ممن قدم لهم مع جورياتشوف الكثير من التنازلات السوفيتية على أطباق من ذهب، مثل الموافقة على هدم جدار برلين، وحل حلف وارسو، وتوقيع العديد من اتفاقيات نزع السلاح. ولم تكن موسكو غافلة عما أعرب عنه شيفرنادزة من رغبة في الانضمام للناتو والاتحاد الأوروبي، وهو ما تنبأه صراحة الكثير من تلاميذه، وعلى رأسهم الرئيس الحالي ميخائيل ساكشفيلى.

وهنا، يمكن تسجيل بداية النهاية في علاقات الرفاق، والتي تمثلت في لحظة اندلاع ما سمي بـ "ثورة الزهور"، التي كانت مقدمة لعدد من الثورات الملونة في فضاء الاتحاد السوفيتي السابق. فقد جاء ساكشفيلى ورفاقه متسلحين بشعارات غربية، وفي مقدمتها الانضمام للناتو والاتحاد الأوروبي. وهو الذي بدأ حياته الوظيفية في كنف شيفرنادزة مسئولاً عن ملف حقوق الإنسان، إلى أن انتقل للعمل بالمحاماة في نيويورك عام ١٩٩٤ وحتى عودته ليشغل منصب رئيس اللجنة البرلمانية المكلفة بإعداد نظام انتخابي جديد، ثم تعيينه في يناير ٢٠٠٠ نائباً لرئيس الجمعية البرلمانية للمجلس الأوروبي. وفي ١٢ أكتوبر من العام نفسه، اختاره الرئيس السابق شيفرنادزة وزيراً للعدل إلى أن استقال في ٥ سبتمبر ٢٠٠١، تمهيداً للاستقالة من حزب "اتحاد المواطنين الجورجيين" الذي كان يترزعه شيفرنادزة ليتفرغ لتأسيس "الحركة الوطنية الديمقراطية" التي تزعمت ثورة الزهور، واطاحت بأستانه شيفرنادزة. وقد تمادى ساكشفيلى في عدائه لموسكو بعد أن تزعم محاولات حشد كل القوى المناوئة للكرملين، والتي شكلت ما عرف لاحقاً بتحالف دول "جوام" الذي يضم اليوم كلا من جورجيا وأوكرانيا ومولدوفا وأذربيجان، إلى جانب تحالفاته مع بولندا ودول البلطيق المعروفة بعلاقاتها المتوترة مع روسيا (١).

## ثانياً- النزاع حول أبخازيا وأوسيتيا :

أوسيتيا الموحدة، إحدى دويلات منطقة القوقاز التي تحمل الاسم التاريخي "الانيا"، سبق أن أعلنت في عام ١٧٧٤ انضمامها إلى الإمبراطورية الروسية القيصرية التي ظلت جزءاً من أراضيها حتى اندلاع الثورة البلشفية في أكتوبر ١٩١٧. وقد شهدت المنطقة العديد من المعارك الضارية عقب هذه الثورة بين البلاشفة وخصومهم من المناشفة والبورجوازيين. وفي ٢١ ديسمبر ١٩٢١، أصدرت هيئة رئاسة الحزب الشيوعي الجورجي قرارها حول تأسيس أوسيتيا في المناطق التي يقطنها الأوسيتيون، وحددت اللجنة الثورية الموالية للبلاشفة حدودها التي احتدم النزاع حولها لاحقاً، وأسفر عن انضمام المناطق الشمالية إلى روسيا، بينما استطاعت السلطة البرجوازية في جورجيا فرض سيطرتها على المناطق الجنوبية. وفي عام ١٩٢٢، أعلنت جورجيا -في إطار جمهوريات ما وراء القوقاز التي كانت تضم أيضاً أرمينيا وأذربيجان- انضمامها إلى الاتحاد السوفيتي الذي تشكل عام ١٩٢٢. وفي ٥ ديسمبر ١٩٣٦، التاريخ الرسمي لتأسيس جمهورية جورجيا السوفيتية بعد انفصالها عن أرمينيا وأذربيجان، أعلنت جورجيا أوسيتيا الجنوبية واحداً من أقاليمها

[illegible]

۱۸۰۰  
 ۱۸۰۱  
 ۱۸۰۲  
 ۱۸۰۳  
 ۱۸۰۴  
 ۱۸۰۵  
 ۱۸۰۶  
 ۱۸۰۷  
 ۱۸۰۸  
 ۱۸۰۹  
 ۱۸۱۰  
 ۱۸۱۱  
 ۱۸۱۲  
 ۱۸۱۳  
 ۱۸۱۴  
 ۱۸۱۵  
 ۱۸۱۶  
 ۱۸۱۷  
 ۱۸۱۸  
 ۱۸۱۹  
 ۱۸۲۰  
 ۱۸۲۱  
 ۱۸۲۲  
 ۱۸۲۳  
 ۱۸۲۴  
 ۱۸۲۵  
 ۱۸۲۶  
 ۱۸۲۷  
 ۱۸۲۸  
 ۱۸۲۹  
 ۱۸۳۰  
 ۱۸۳۱  
 ۱۸۳۲  
 ۱۸۳۳  
 ۱۸۳۴  
 ۱۸۳۵  
 ۱۸۳۶  
 ۱۸۳۷  
 ۱۸۳۸  
 ۱۸۳۹  
 ۱۸۴۰  
 ۱۸۴۱  
 ۱۸۴۲  
 ۱۸۴۳  
 ۱۸۴۴  
 ۱۸۴۵  
 ۱۸۴۶  
 ۱۸۴۷  
 ۱۸۴۸  
 ۱۸۴۹  
 ۱۸۵۰  
 ۱۸۵۱  
 ۱۸۵۲  
 ۱۸۵۳  
 ۱۸۵۴  
 ۱۸۵۵  
 ۱۸۵۶  
 ۱۸۵۷  
 ۱۸۵۸  
 ۱۸۵۹  
 ۱۸۶۰  
 ۱۸۶۱  
 ۱۸۶۲  
 ۱۸۶۳  
 ۱۸۶۴  
 ۱۸۶۵  
 ۱۸۶۶  
 ۱۸۶۷  
 ۱۸۶۸  
 ۱۸۶۹  
 ۱۸۷۰  
 ۱۸۷۱  
 ۱۸۷۲  
 ۱۸۷۳  
 ۱۸۷۴  
 ۱۸۷۵  
 ۱۸۷۶  
 ۱۸۷۷  
 ۱۸۷۸  
 ۱۸۷۹  
 ۱۸۸۰  
 ۱۸۸۱  
 ۱۸۸۲  
 ۱۸۸۳  
 ۱۸۸۴  
 ۱۸۸۵  
 ۱۸۸۶  
 ۱۸۸۷  
 ۱۸۸۸  
 ۱۸۸۹  
 ۱۸۹۰  
 ۱۸۹۱  
 ۱۸۹۲  
 ۱۸۹۳  
 ۱۸۹۴  
 ۱۸۹۵  
 ۱۸۹۶  
 ۱۸۹۷  
 ۱۸۹۸  
 ۱۸۹۹  
 ۱۹۰۰

(۱) انجمن ای که در آنجا  
 در سال ۱۳۰۸ میلادی  
 در آنجا در آنجا  
 در آنجا در آنجا

|| ॐ || ॐ || ॐ || ॐ || ॐ || ॐ || ॐ || ॐ || ॐ || ॐ ||









[illegible]

॥ अथ भक्त्या भक्त्या ॥

ଉତ୍ତର-ପୂର୍ବ ଓ ପଶ୍ଚିମ ଓ ପଶ୍ଚିମ-ପୂର୍ବ :

[illegible]

والقوة والقدرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

فجرت جهود روسيا لاستمرار نمو ١٢ سنة من الانضمامات  
معنى ان تطورات الوضع في القوقاز ربما تكون قد شكلت  
بنيها معارضة الانضمام موسكو إلى منظمة التجارة العالمية  
الانضمام روسيا إلى المنظمة، ولوحت بتأثير عقوبة أخرى من  
جسوسا ان واشنطن بدأت تفكر بالتراجع عن موافقتها على  
عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية العام الحالي  
بين ١٩٩٨ والآخرى ان الحرب اطلحت بأمال روسيا في شتاء ١٩٩٨  
الاستثمارات الأجنبية اسفرت عن خسائر كبيرة في شتاء ١٩٩٨  
الحرب الجديدة في المنطقة وبالأخص القوقاز في شتاء  
الزنا، فلأستمر بوتلين، وبدأ يحشد الجهود لتطبيقها. فالوكر ان  
أقضية وعالية، وهي الخط الذي أعلن عنها قبل أشهر رئيس  
أي مركز مالي عالمي، وبوسع اعتبار الدول كعقود احتياط  
ويشير جبر إلى ان رجال الأعمال في أنجان تحولت روسيا

• ५ । १ • ३ ॥ १ ॥ १ ॥ १ ॥ १ ॥

[illegible]

၂၈၄ ရန်

١٨٠٠  
 ١٨٠١  
 ١٨٠٢  
 ١٨٠٣  
 ١٨٠٤  
 ١٨٠٥  
 ١٨٠٦  
 ١٨٠٧  
 ١٨٠٨  
 ١٨٠٩  
 ١٨١٠  
 ١٨١١  
 ١٨١٢  
 ١٨١٣  
 ١٨١٤  
 ١٨١٥  
 ١٨١٦  
 ١٨١٧  
 ١٨١٨  
 ١٨١٩  
 ١٨٢٠  
 ١٨٢١  
 ١٨٢٢  
 ١٨٢٣  
 ١٨٢٤  
 ١٨٢٥  
 ١٨٢٦  
 ١٨٢٧  
 ١٨٢٨  
 ١٨٢٩  
 ١٨٣٠  
 ١٨٣١  
 ١٨٣٢  
 ١٨٣٣  
 ١٨٣٤  
 ١٨٣٥  
 ١٨٣٦  
 ١٨٣٧  
 ١٨٣٨  
 ١٨٣٩  
 ١٨٤٠  
 ١٨٤١  
 ١٨٤٢  
 ١٨٤٣  
 ١٨٤٤  
 ١٨٤٥  
 ١٨٤٦  
 ١٨٤٧  
 ١٨٤٨  
 ١٨٤٩  
 ١٨٥٠  
 ١٨٥١  
 ١٨٥٢  
 ١٨٥٣  
 ١٨٥٤  
 ١٨٥٥  
 ١٨٥٦  
 ١٨٥٧  
 ١٨٥٨  
 ١٨٥٩  
 ١٨٦٠  
 ١٨٦١  
 ١٨٦٢  
 ١٨٦٣  
 ١٨٦٤  
 ١٨٦٥  
 ١٨٦٦  
 ١٨٦٧  
 ١٨٦٨  
 ١٨٦٩  
 ١٨٧٠  
 ١٨٧١  
 ١٨٧٢  
 ١٨٧٣  
 ١٨٧٤  
 ١٨٧٥  
 ١٨٧٦  
 ١٨٧٧  
 ١٨٧٨  
 ١٨٧٩  
 ١٨٨٠  
 ١٨٨١  
 ١٨٨٢  
 ١٨٨٣  
 ١٨٨٤  
 ١٨٨٥  
 ١٨٨٦  
 ١٨٨٧  
 ١٨٨٨  
 ١٨٨٩  
 ١٨٩٠  
 ١٨٩١  
 ١٨٩٢  
 ١٨٩٣  
 ١٨٩٤  
 ١٨٩٥  
 ١٨٩٦  
 ١٨٩٧  
 ١٨٩٨  
 ١٨٩٩  
 ١٩٠٠

(११) (१२) (१३) (१४) (१५) (१६) (१७) (१८) (१९) (२०) (२१) (२२) (२३) (२४) (२५) (२६) (२७) (२८) (२९) (३०) (३१) (३२) (३३) (३४) (३५) (३६) (३७) (३८) (३९) (४०) (४१) (४२) (४३) (४४) (४५) (४६) (४७) (४८) (४९) (५०) (५१) (५२) (५३) (५४) (५५) (५६) (५७) (५८) (५९) (६०) (६१) (६२) (६३) (६४) (६५) (६६) (६७) (६८) (६९) (७०) (७१) (७२) (७३) (७४) (७५) (७६) (७७) (७८) (७९) (८०) (८१) (८२) (८३) (८४) (८५) (८६) (८७) (८८) (८९) (९०) (९१) (९२) (९३) (९४) (९५) (९६) (९७) (९८) (९९) (१००)

[illegible]

1877-78 (12)

[illegible]

(A. J.)

السلامة والنجاة من النار

رسالة جدية للذين يحاولون تحويل الأسود إلى أبيض، في إشارة إلى العواصم الغربية (٢٥).

## ٢- مولدافيا :

رغم أن مولدافيا عضو في رابطة "جوام"، إلى جانب جورجيا وأوكرانيا وأرمينيا، فقد أبدى مسئولون في جمهورية مولدافيا معارضتهم (٢٠ أغسطس ٢٠٠٨) لمطالبة المعارضة بدعم جورجيا في قرارها الانسحاب من رابطة الدول المستقلة التي تضم روسيا وإحدى عشرة جمهورية سوفيتية مستقلة. هذا الموقف دفع موسكو إلى إطلاق ما وصف بأنه "تحرك إضافي" لحل النزاع في إقليم بريديستروفية المولدافي، الذي أعلن استقلاله، من جانب واحد، في مطلع تسعينيات القرن الماضي. ويجسد هذا التحرك الروسي إحدى النتائج السياسية المبكرة لحرب القوقاز، وهو يمثل صورة مقابلة للاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. فالروس يبحثون اليوم عما يظهرهم بمظهر الحريص على استقرار الدول المجاورة، وحل النزاعات القائمة فيها بالطرق السلمية، بعيدا عن منطق القوة المسلحة. ولقد بدأ إقليم بريديستروفية Pridnestrovie المولدافي أقصر الطرق للوصول إلى هذا الهدف. فقد صرح الرئيس الروسي ديمتري ميدفيدف -بعد لقائه، في مدينة سوتشي الروسية، نظيره المولدافي، فلاديمير فورونين، في ٢٥ أغسطس ٢٠٠٨- بأنه "من المناسب اليوم بحث مشكلة بريديستروفية". وأن هناك "فرصة جيدة" لحل الأزمة. وقال ميدفيدف إن "جمهورية بريديستروفية المولدافية" تعد "حالة مغايرة"، قياسا بما كانت عليه الأوضاع في جنوب القوقاز.

وفي الثالث من سبتمبر ٢٠٠٨، أعلن رئيس "جمهورية بريديستروفية، إيغور سميرنوف، رفعه الحظر على المفاوضات مع السلطات المولدافية. وأوضح سميرنوف أنه قام بهذه الخطوة فور اجتماعه مع ميدفيدف. وقال إنه تم الاتفاق، في أثناء اللقاء مع الرئيس الروسي، على عقد اجتماع ثلاثي، بريديستروفى - مولدافى - روسى، وإطلاق المفاوضات الأولية الخاصة بالتسوية. وفي الرابع من سبتمبر ٢٠٠٨، نقلت تقارير روسية عن مصادر رسمية "تأكيدا" أن موسكو لن تعترف باستقلال بريديستروفية، بأى حال من الأحوال. ويرى قادة إقليم بريديستروفية أنه بات من الضروري عقد اتفاقية جديدة مع سلطات مولدافيا، تشمل "ضمانات أمنية"، وذلك أخذا في الحسبان التجربة التي مرت بها أوسيتيا الجنوبية. ويطالب هؤلاء بزيادة القوات الروسية في الإقليم، لتصل إلى ثلاثة آلاف عنصر. ويرون أن ذلك "لا يتنافى مع الالتزامات الدولية، التي نصت عليها اتفاقية عام ١٩٩٢. ويرى الغرب أن الصيغة المعدلة لمعاهدة الحد من القوات التقليدية في أوروبا (من المحيط الأطلسي إلى سلسلة جبال الأورال) تلزم روسيا بسحب قواتها من كل من جورجيا ومولدافيا. وترفض دول الأطلسي التصديق على المعاهدة "ما لم تسحب روسيا قواتها من إقليم بريديستروفية"، وهو الأمر الذي تعارضه روسيا. وفيما بدا أنه صورة للتجانبات الحادة بين روسيا والغرب، على خلفية توسع حلف الأطلسي، خيرت موسكو مولدافيا بين عضوية الحلف والمحافظة على إقليم بريديستروفية. ولم يكن أمام السلطات المولدافية إلا أن تخلت عن رغبتها في الالتحاق بالأطلسي، على أمل التوصل إلى تسوية مرضية في الإقليم. وتعتقد بعض التقارير الغربية أن السبب الحقيقي لبقاء القوات الروسية في مولدافيا هو منع توسع الأطلسي (٢٦).

عبرت عنه قمة شنغهاي بلهجة مخففة. إذ أعلنت دول الفضاء السوفيتي السابق إدانة صريحة لنظام ساكشفيلى، وحملتة مسئولية إشعال فتيل الحرب في المنطقة، وشن عمليات إبادة وتطهير عرقي، وطالبت المجتمع الدولي بالتعامل بموضوعية مع هذا الملف وعدم اتباع سياسة المعايير المزدوجة.

لقد كان قادة دول منظمة الأمن الجماعى أكثر وضوحا في انتقاد الأوروبيين، عندما طالبوا المؤسسات الغربية بتجنب السياسات التي يمكن أن تؤدي لزيادة التوتر في القوقاز، وأكدوا أهمية احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية. ولم يكتف هؤلاء القادة بذلك، بل وحذروا من انتهاك معاهدات وقوانين الشرعية الدولية، مؤكدين أنهم سيواجهون أى طرف ينتهك القوانين والمعاهدات الدولية بحزم. وكما كان متوقعا، تم تأجيل مسألة الاعتراف باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، باعتبار أن كل دولة، وبشكل مستقل، ستبحث هذه القضية على أسس القوانين الدولية. ويبدو واضحا أن دول وسط آسيا والقوقاز قد أعلنت دعمها لروسيا وسياساتها، بل إن أوزباكستان وأرمينيا وطاجيكستان أعلنت عن خطوات عملية في إطار تطوير وتعزيز التعاون المشترك (٢٣).

وقد بدأ هذا واضحا خلال الزيارة التي قام بها نائب الرئيس الأمريكى، ديك تشينى، في أوائل سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أذربيجان، شملت أيضا جورجيا وأوكرانيا، إذ لم يتمكن تشينى من تحقيق النتائج المرجوة من زيارته إلى أذربيجان، حيث قوبل استقبالا فاترا. ووصف مصدر أذربيجانى مسئول الحادثات التي جرت بين تشينى والرئيس الأذربيجانى، إلهام علييف، فى باكو، وتناولت الحرب فى جورجيا ومستقبل مشروع خط الغاز "تابوكو"، بالصعبة. وعزا مراقبون عدم رغبة الرئيس علييف فى التشاجر مع موسكو إلى أن باكو اعتبرت خسارة تبليسى لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وظهور الدبابات الروسية فى جورجيا بمثابة إشارة إلى كل من ينوى الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي فى القوقاز. ومن الواضح أن أذربيجان تتطلع لتغيير موقفها من خطوط أنابيب النفط والغاز المارة فى الأراضى الجورجية. وقد بدأت أذربيجان بضخ المزيد من النفط عبر خط الأنابيب الذى يربط باكو بميناء نوفوروسيسك الروسى على البحر الأسود. كما تميل أذربيجان إلى ضخ غازها المعد للتصدير عبر روسيا بدلا من جورجيا وتركيا (٢٤).

وأما بيلاروسيا، فرأى رئيسها، إلكسندر لوكاشينكو، أن روسيا لم يكن لديها "خيار آخر" سوى الاعتراف باستقلال جمهوريتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا الانفصاليتين فى جورجيا. وأكد أن بيلاروسيا هى "الحليف الأمين" لروسيا، واقترح "إعداد موقف قوى" من الصراع، أثناء اجتماع لدول معاهدة الأمن الجماعى. تزامن ذلك مع كسب روسيا دعم حلفائها فى منظمة "شنغهاي"، فى صراع القوقاز، وظهرت خلال قمة "شنغهاي" - التى عقدت فى دوشانبه فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٨ بمشاركة الصين وإيران ودول آسيا الوسطى - دعوات إلى تعزيز التعاون فى إطار المنظمة الآسيوية، وإنشاء نظام موحد لمراقبة الحدود. كما برر الرئيسان الأوزبكي، إسلام كريموف، والطاجيكى، نور سلطان نزارباييف، التحرك الروسى فى جورجيا باعتباره كان ضروريا، وشددا على "الشراكة الاستراتيجية" مع موسكو. وأعرب الرئيس الروسى عن أمله فى أن يشكل "الموقف الموحد"، النابع من القمة،

### ٣- بولندا وأوكرانيا ودول البلطيق :

بعد أربعة أيام من اندلاع المواجهات العسكرية بين جورجيا وروسيا، توجه رؤساء كل من بولندا، وأوكرانيا، وأستونيا، ولاتفيا، ورئيس حكومة لاتفيا إلى تيليسي لإظهار تضامنهم معها، وتحديدهم لروسيا. وقال الرئيس البولندي، ليخ كاتشينسكي، في تيليسي إن روسيا "أظهرت وجهها الحقيقي للمرة الثانية". وانتقد الرئيس البولندي الموقفين الألماني والفرنسي إزاء الصراع الحالي بين جورجيا وروسيا. ورأى -في حديث مع صحيفة جيتشوبسبوليتا- نشرته في ١٦ أغسطس ٢٠٠٨- أن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه روسيا تتم بالتنسيق بين برلين وباريس فقط وأن موقفهما "يتمخض عن التجارب التاريخية ومصالح الشركات الاقتصادية التي تريد أن تبيع أموالا طائلة في روسيا". ويمكن قياس قوة المشاعر البولندية المناوئة لروسيا من خلال السرعة التي أتمت بها وارسو اتفاقية الدفاع الصاروخي، بعد ١٨ شهرا من الجدل بينها وبين واشنطن (٢٧).

ويشكل هذا الاتفاق، الذي تم التوصل إليه في ١٤ أغسطس ٢٠٠٨ بين واشنطن ووارسو حول الدرع المضادة للصواريخ، ضربة لروسيا كانت متوقعة، واستبقته موسكو بالتدخل عسكريا في جورجيا في إطار النزاع حول أوسيتيا الجنوبية. وتلقت روسيا الخبر بمثابة تأكيد لنظريتها، ومفادها أن الدرع الصاروخي هي في الواقع موجهة ضدها، لا ضد إيران ولا ضد كوريا الشمالية، كما تقول واشنطن. واعتبر الرئيس الروسي، ديمتري ميدفيديف، في ١٥ أغسطس ٢٠٠٨ أن "نشر تجهيزات صاروخية دفاعية جديدة في أوروبا موجه ضد روسيا الاتحادية". ويتفق معظم البولنديين على أن الرئيس الجورجي، ميخائيل ساكاشفيلي، قد ارتكب خطأ جسيما بمحاولته دخول أوسيتيا الجنوبية بالقوة، ولكنهم يشعرون في الوقت نفسه بأن روسيا قد استثمرت هذا الخطأ لتنفيذ عملية مخطط مسبق لضم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

ويبدو أن المسؤولين الروس اعتبروا أن عملياتهم العسكرية في جورجيا لن يكون لها أثر حقيقي في مسألة الدرع المضادة للصواريخ، إذ توقفت وسائل الإعلام الروسية مطولا عند موافقة الأمريكيين على كل الشروط التي فرضها البولنديون، مما يوحي بأن روسيا لم تكن تتوقع أن تذهب واشنطن إلى هذا الحد. ووافقت الولايات المتحدة على طلب وارسو تزويدها بنظام صواريخ باتريوت للدفاع الجوي، سيشفله جنود أمريكيون في مرحلة أولى. وتبقى مسألة معرفة كيف ستنفذ روسيا تهديدها بالرد بتدابير عسكرية على عملية نشر الدرع الصاروخية. فقد أعلن الرئيس الروسي السابق، فلاديمير بوتين، في فبراير ٢٠٠٨ أن روسيا ستوجه صواريخها نحو الدول التي ستستقبل الدرع الأمريكية. وقال نائب رئيس هيئة الأركان الروسية، أناتولي نوجوفيتسين (١٥ أغسطس ٢٠٠٨) إن بولندا تجعل من نفسها هدفا للجيش الروسي بنسبة ١٠٠٪ بقبولها نشر أجزاء من الدرع الصاروخية الأمريكية على أراضيها. لكن بولنديين قليلين فقط هم الذين يعتقدون أن موسكو على استعداد لتوجيه قواتها العسكرية غربا حتى بولندا.

أما أوكرانيا، ومنذ بداية الصدام الروسي - الجورجي، فقد سارع الرئيس يوتشينكو للإعلان عن مساندته لوحدة الأراضي الجورجية وحكومة جورجيا المنتخبة ديمقراطيا برئاسة ميخائيل

ساكاشفيلي، بل وتوجه إلى تيليسي -عاصمة جورجيا- ليشترك في تظاهرة نظمها ساكاشفيلي للتضامن مع نظامه. كما أعلنت وارسو، بعد يومين من اندلاع المواجهات في جورجيا، أنها تحتفظ لنفسها بحق منع السفن الحربية الروسية، التي أرسلت إلى المياه الإقليمية الجورجية، من العودة إلى قاعدتها في سيفاستوبول الواقعة في شبه جزيرة القرم الأوكرانية، وإن اعتبرت أن مثل هذا المنع سيكون مؤقتا، أي إلى أن تنسحب السفن الروسية من مياه جورجيا ويتم حل النزاع. وجاء الإعلان الأوكراني عقب قيام السفن الحربية الروسية بفرض حصار بحري على جورجيا. لكن قطع الأسطول الروسي وجدت الطريق مفتوحا إلى قاعدتها في ميناء سيفروبول الأوكراني، ولم يجرؤ أحد على اعتراض طريقها أو منعها من دخول الميناء. حيث أعلن وزير الدفاع، يوري يخانوروف، أن أوكرانيا لن تعيق عودة سفن أسطول البحر الأسود الروسي التي شاركت في الحرب ضد جورجيا إلى سيفاستوبول. ويبدو واضحا أن الصراع قد احتدم بين حلفاء الأمم وقادة الثورة البرتقالية في أوكرانيا، مما يهدد بانتهيار الائتلاف الحاكم، وذلك على أعقاب انتخابات الرئاسة التي ستجرى في ربيع العام القادم. إذ رفضت رئيسة الحكومة الأوكرانية الامتنثال لقرار الرئيس يوتشينكو بمنع عودة سفن الأسطول الروسي إلى قاعدتها في ميناء سيفروبول الأوكراني، ولزمت الصمت إزاء الصراع الروسي - الجورجي في القوقاز. وقد اتهم مكتب الرئيس فيكتور يوتشينكو رئيسة الحكومة، يوليا تيموشينكو، بارتكاب جريمة خيانة كبرى، وجرائم أخرى تتعلق بالفساد السياسي. ويصعب القول إن اتفاقا سريا قد عقد بين تيموشينكو وموسكو، لأن رئيسة الوزراء لا تتبنى اليوم برنامجا مغائرا، فهي تسعى لحصول أوكرانيا على عضوية حلف الناتو، والانضمام للبيت الأوروبي، إلا أنها تأخذ بعين الاعتبار تأثير روسيا والعلاقات الروسية - الأوكرانية. ليس فقط على الاقتصاد الأوكراني، وإنما على التركيبة الجيوسياسية. فارتباط مصالح أوكرانيا بالغاز الروسي وبالسوق الروسية التي تستقبل المنتجات الأوكرانية، بالإضافة إلى حرص أقاليم شرق أوكرانيا على العلاقات مع روسيا، يمكن أن يقود البلاد لأزمة اقتصادية وسياسية، بل ويمكن أن يهدد بانقسام البلاد إلى شرق وغرب (٢٨).

كما دعا الرئيس الأوكراني، فيكتور يوتشينكو، في ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨ إلى تسريع عملية ضم أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بعد النزاع المسلح الأخير بين روسيا وجورجيا. وقال يوتشينكو في -خطاب بمناسبة الذكرى الـ ١٧ لاستقلال بلاده- "علينا تسريع عملنا لتحقيق عملية الانضمام إلى النظام العام الأمني في أوروبا وتعزيز قدرات بلادنا الدفاعية"، مضيفا "إن الدخول في النظام الأمني الأوروبي - الأطلسي هو الوسيلة الوحيدة لحماية حياة وسلامة عائلاتنا وأطفالنا وأحفادنا". وأكد أن "أوكرانيا ستبذل ما في وسعها للحيلولة دون أي تفاقم للعنف في منطقتنا"، مضيفا، منتقدا ضمنا روسيا "إن أوكرانيا تدرك كل محاولة لقلب الموازين العالمية وقيمها الديمقراطية".

وفي المقابل، فإن اندماج أوكرانيا في حلف شمال الأطلسي من شأنه أن يخلف عواقب استراتيجية بعيدة المدى، فيقضي على كل أمل روسي باق في تشكيل "اتحاد سلافي" يتألف من روسيا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا. ويتمثل المصدر الحقيقي لانزعاج موسكو وهلعها على الصعيد الاستراتيجي في التوجهات السياسية والأمنية الأوكرانية في المستقبل. ونظرا للروابط التاريخية بين

القرم وروسيا وانتماء أغلب سكانها للعرقية الروسية، فإن العديد من المسئولين في أوكرانيا يخشون أن تحاول روسيا تحريض الحركات الانفصالية في القرم كوسيلة لفرض الضغوط على أوكرانيا لإجبارها على تحجيم ارتباطاتها بالغرب (٢٩)

#### ٤- تركيا :

تواجه تركيا أهم وأصعب محنها الدبلوماسية في مواجهة التطورات المفاجئة في القوقاز، مع احتمالات تصعيد المواجهة بين روسيا وجورجيا بسبب الوضع في أوسيتيا الجنوبية. فتركيا، التي تجاور جورجيا من الغرب، لها علاقات مميزة مع تبليسي في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. حيث يعيش في تركيا عدد كبير من نوى الأصل الجورجي، كما يعيش فيها عدد كبير من نوى الأصل الأبخازي والشركسي والشيشاني وغيرهم من شعوب القوقاز. ويقوم الضباط الأتراك بتدريب العساكر الجورجيين، بعد أن بدأت أنقرة بتسليح الجيش الجورجي منذ أكثر من خمس سنوات منذ عهد الرئيس السابق إدوارد شيفرنادزه، في الوقت الذي تغطي فيه تركيا كل احتياجات جورجيا من المواد الأساسية، بما في ذلك الكهرباء. ووصل عدد الشركات التركية التي تعمل في جورجيا إلى ١٥٠ شركة، زادت استثماراتها هناك على ٢٠٠ مليون دولار. وتولى أنقرة أهمية خاصة لعلاقاتها مع جورجيا التي يمر عبر أراضيها أنبوب النفط الأذربيجاني الذي يصل إلى ميناء جيهان التركي، كما سيمر عبرها خط السكة الحديد الذي سيربط تركيا بأذربيجان ومنها إلى آسيا الوسطى. وترى تركيا في علاقاتها مع جورجيا عنصر توازن مهما في سياساتها الخاصة بالقوقاز، مع استمرار الفتور والتوتر في علاقاتها مع أرمينيا بسبب الادعاءات الأرمينية الخاصة بالمجازر واحتلال الأرمن منذ عام ١٩٩٢ لإقليم ناغورنو كاراباخ المتنازع عليه مع أذربيجان ذات الأصل التركي.

ولا تعنى كل هذه المعطيات أن أنقرة مرتاحة تماما لعلاقاتها مع جورجيا. فعلى تركيا أن توازن بين هذه العلاقة وتضامنها القومي العاطفي مع إقليم أبخازيا الذي يسعى للانفصال هو الآخر عن جورجيا، حيث تعيش في تركيا جالية قوية وواسعة من الأبخازيين، وهم مسلمون من الأصل التركي، خلافا للجورجيين المسيحيين. كما تجد أنقرة نفسها مضطرة، تحت ضغوط الرأي العام، للتضامن مع المشاعر الانفصالية لإقليم أجاريا أيضا ويقع على الحدود التركية - الجورجية. ويضع هذا التضامن التركي العاطفي مع الأبخاز والأجاريين أنقرة في وضع صعب في علاقاتها مع تبليسي، التي تذكر الأتراك بحربهم ضد الانفصاليين الأكراد، وتقول لهم إن حربها ضد الأوسيتيين والأبخاز والأجاريين لا تختلف عن حرب تركيا ضد حزب العمال الكردستاني التركي.

وأما علاقة أنقرة مع موسكو، فهي الحساب الأصعب بالنسبة لتركيا التي يعرف الجميع حاجتها الملحة لمثل هذه العلاقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. فتركيا تستورد أكثر من ٧٠٪ من حاجتها من الغاز الطبيعي من روسيا، كما أن حجم التبادل التجاري بين الدولتين يزيد على ٢٠ مليار دولار. بعد أن زاد حجم المشاريع التي تنفذها الشركات التركية في روسيا على ٧ مليارات دولار. إن تركيا تحتاج للاستقرار في القوقاز وحوض البحر الأسود، لأنها تحصل عبر هذه المنطقة على التيار الأساسي من النفط والغاز. فعبر أراضي جورجيا، يمر أنبوب نفط

باكو تبليسي - جيهان، وكذلك خط نقل الغاز الطبيعي باكو - تبليسي - اردروم، إضافة إلى أن لأنقرة مصلحة كبيرة في بناء خط الغاز "السييل الأزرق" من روسيا إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود من دون المرور عبر جورجيا التي غالبا ما تفتقر إلى الاستقرار. وكل ذلك يدفع أنقرة للبحث عن طرق تقارب مع موسكو.

كما تراقب أنقرة عن كثب مجمل الحسابات الروسية الخاصة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى، حيث الجمهوريات الإسلامية ذات الأصل التركي. ويعرف الجميع التضامن العاطفي التركي مع شعب الشيشان المسلم ذي الأصل التركي، بالإضافة إلى التضامن العاطفي التركي الإسلامي مع الشعوب الإسلامية التي لا تزال تعيش ضمن حدود روسيا الفيدرالية، مثل التتار والقرم والياقوت وغيرهم. ويقلق ذلك بال الروس الذين لا يرتاحون للحسابات التركية في القوقاز وآسيا الوسطى وتصدوا لها - على الأقل حتى الآن - بدعم أرمينيا التي تريد لها روسيا أن تفشل المخططات التركية في القوقاز وآسيا الوسطى، التي لولا أرمينيا لامتدت إليها اليد التركية جغرافيا دون انقطاع، لأن أرمينيا تفصل جغرافيا بين تركيا وأذربيجان، كما تفصل إسرائيل بين المشرق والمغرب العربي، على حد قول الرئيس التركي السابق سليمان ديميريل.

يبقى التحدي الأهم والأصعب بالنسبة لتركيا هو نجاحها في تحقيق التوازن في علاقتها مع روسيا من جهة، ومع الولايات المتحدة والغرب الذي يرى في القوقاز إحدى ساحات المواجهة الساخنة من جهة أخرى، خاصة أن تركيا عضو في الحلف الأطلسي الذي تسعى جورجيا للانضمام إليه، ليحميها من تهديدات موسكو. ويعرف الجميع أن موسكو لم تعد تتراح للتدخل الأمريكي والأوروبي عموما في الجمهوريات السوفيتية السابقة في القوقاز وآسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز، والتي كانت في الماضي حديقة خلفية للإمبراطورية الروسية والسوفيتية. حتى سقوط العمالق الشيوعي الذي حلت محله روسيا بكل حساباتها التقليدية. ويبدو أن الغرب قد بدأ يقوض هذه الحسابات عبر المقولات الديمقراطية التي أوصلت ساكشفيلى إلى السلطة في تبليسي، وأبعدت أنصار الروس في أوكرانيا عن السلطة، وبعد أن أصبحت جميع دول أوروبا الشرقية، حليفة موسكو سابقا، أعضاء في الحلف الأطلسي. وقد بدأ الأخير يحاصر روسيا من الغرب والشمال، ولم يبق لها إلا الجنوب وبوابته الأخيرة، جورجيا، التي قد لا تتردد بعد الآن في دعم الانفصاليين الشيشان، ما دامت روسيا تدعم الانفصاليين الأوسيتيين والأبخازيين والأجاريين الذين سيتحولون قريبا إلى ورقة مهمة في المساومات الروسية الغربية. كل ذلك سوف يقرر مصير ومستقبل حسابات فلاديمير بوتين الذي يسعى لإحياء الذكريات السوفيتية - التي فقدت بريقها بالفلاسفوست والبروسترويك - حيث كانت تركيا المخفر الأمامي المتقدم لحماية الغرب الرأسمالي الحر من خطر الدب الروسي الأحمر (٣٠).

ولعل اعتراف روسيا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا يزيد من تعقيدات الموقف التركي، نظرا لأن كرة الثلج بدأت تكبر وتتدرج. فتركيا تدرك أن الوضع في محيطها الإقليمي أشبه بلعبة الدومينو، لا الشطرنج، التي إن تهوى حجر منها تهافت سائر الأحجار. لذا، عندما اعترفت أنقرة باستقلال كوسوفو، كانت تدرك جيدا أن هناك مخاطر في محيطها الإقليمي

ثم إلى تبليسي وباكو، ونال موافقة البلدين، رغم كل المشكلات العالقة مع أرمينيا على مثل هذا الاتفاق. ونجح رجب طيب أردوغان في إقناع روسيا بأهمية هذا المنتدى، وأوفد مسئولاً في وزارة الخارجية إلى موسكو، أسفرت محادثاته عن قرار إرسال وزير الخارجية الروسي إلى أنقرة للبحث في التفاصيل. وقد رحبت أرمينيا أيضاً بشكل غير رسمي، على لسان وزير خارجيتها السابق، أرتان أوكسانيان، بفكرة المنتدى، واعتبرته فرصة تاريخية لفتح باب السلام في القوقاز. وعلى هذا، ينتظر أن يتم التواصل بين أنقرة ويريغان، خاصة بعد قيام الرئيس التركي، عبدالله جول، بزيارة تاريخية لأرمينيا لحضور مباراة في كرة القدم بين البلدين في تصفيات كأس العالم في ٦ سبتمبر ٢٠٠٨. وستكون طبيعة التواصل مع أرمينيا، كما نتائج المحادثات مع موسكو، مؤشراً على فرص نجاح مشروع المنتدى القوقازي أو فشله (٣١).

تتبع سلباً حتى على وحدة الأراضي التركية. غير أن أحداث جورجيا مع روسيا فاجأت ربما عدداً كبيراً من الأطراف، ومنها تركيا، التي ربما ظنت أن الوضع هناك مستقر، ما دامت جورجيا في رعاية الغرب وضمن المثلث التركي - الجورجي - الأذري. ولا شك في أن تركيا متضررة من المكاسب الروسية في القوقاز. رغم العلاقات الجيدة والمصالح المترابطة بين موسكو وأنقرة، إلا أن تركيا - ولا اعتبارات كثيرة - تفضل أن تبقى جورجيا خارج دائرة النفوذ الروسي وحاجزاً بين تركيا وروسيا جغرافياً على الأقل.

كما أن إعلان روسيا الاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية سيزيد التوتر بين تبليسي وموسكو. وتركيا معنية بذلك، لأنها تقود مساعي ترويجية لاتفاق تحت اسم "منتدى الاستقرار في القوقاز". وقد ذهب رئيس الوزراء التركي بنفسه إلى موسكو،

## الهوامش :

- ١- الشرق الأوسط، ١١ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢- المصدر نفسه.
- ٣- خديجة الزعيمي، الملف الاستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، يوليو ٢٠٠٨.
- 4- F William Engdahl, A war waiting to happen, [http:// www.atimes. 16 July 2008](http://www.atimes. 16 July 2008).
- ٥- خديجة الزعيمي، مصدر سابق.
- 6- F William Engdahl, ibd.
- ٧- محمود عوض، الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٨- باسل الحاج، الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ١٠- الجزيرة نت، ١١ أغسطس ٢٠٠٨.
- 11- Charles Recknagel, Georgian Leader's Future in doubt, <http://www.atimes. 15 Aug 2008>.
- 13- F William Engdahl, ibd.
- ١٢- باسل الحاج، مصدر سابق.
- ١٤- الخليج الإماراتية، ١٩ أغسطس ٢٠٠٨.
- ١٥- باسل الحاج، مصدر سابق.
- ١٦- كريم المظفر، الخليج، ١١ أغسطس ٢٠٠٨.
- ١٧- الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ١٨- كريم المظفر، مصدر سابق.
- ١٩- د. محمد السيد سعيد، الاتحاد الإماراتية، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٠- ميخائيل زيجار وفلاديمير سولفيوف، الحياة، ٢ سبتمبر ٢٠٠٨، نقلاً عن "فلاست" الروسية، ١٨ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢١- راند جبر، الحياة، ١٣ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٢- الحياة، ٢٤ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٣- جانا بوريشفنا، البيان الإماراتية، ٩ سبتمبر ٢٠٠٨.
- ٢٤- ليونيد ألكسندروفيتش، البيان، ٨ سبتمبر ٢٠٠٨.
- ٢٥- راند جبر، الحياة، ٢٩ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٦- عبد الجليل المرهون، الخليج، ١٣ سبتمبر ٢٠٠٨.
- ٢٧- روبرت ماركواند، الاتحاد الإماراتية، ٢٠ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٨- فلاديمير سادافوي، البيان، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٢٩- ف. ستيفن لارابي، الخليج، ٨ سبتمبر ٢٠٠٨.
- ٣٠- د. حسنى محلى، الخليج، ١٠ أغسطس ٢٠٠٨.
- ٣١- د. محمد نور الدين، الخليج، ٣٠ أغسطس ٢٠٠٨.

# الأزمة في القوقاز .. تحد جديد للاتحاد الأوروبي

خالد سارغول

غدت فرنسا وجه الاتحاد الأوروبي منذ شهر يوليو لنحو ستة أشهر، وأصبح الرئيس نيكولا ساركوزي الناطق الرسمي باسم الـ ٢٧ دولة ونحو ٥٠٠ مليون مواطن. لكنه يتولى الرئاسة الدورية لأوروبا وسط سلسلة من التحديات السياسية الصعبة، التي تعصف بمشروع الوحدة الأوروبية، وتهدد عمل مؤسساتها. ف بجانب الرفض الأيرلندي لمعاهدة لشبونة، والذي أدخل الاتحاد الأوروبي في أزمة مؤسسية كبيرة، ضاعف منها تلميحات جمهوريتي التشيك وبولندا برفض مماثل، اندلعت الحرب الروسية - الجورجية على أبواب أوروبا، مشكلة اختيارا حقيقيا لساركوزي وللدبلوماسية الأوروبية.

مع روسيا.  
فالالاتحاد الأوروبي، الذي سادته غالبا الانقسامات منذ ٢٠٠٤ بين دول أوروبية غربية وأخرى شرقية في مواجهة روسيا، بدا متوحدا في قرارات دوله. بعد أن كانت يغلب عليها الطابع التنافسي. نجح ساركوزي، لأول مرة، في إيجاد توازن بين ضرورة التحرك إزاء ما قامت به روسيا، والحرص على الاحتفاظ على وحدة أوروبا، طارحا الحسابات الاقتصادية بقوة في الموقف الأوروبي. فروسيا التي لن تتورع عن استخدام سلاح الطاقة، كما فعلت مع أوكرانيا من قبل، تسيطر على أكثر من ٢٥٪ من تجارة الغاز الطبيعي حول العالم. ومن هنا، خشيت أوروبا من أن تقوم موسكو باستخدام هذا السلاح ضدها. والتحدى الذي واجه الاتحاد الأوروبي هو كيفية إجبار روسيا على الالتزام بذلك الاتفاق بشكل كامل دون إلحاق أى ضرر بعلاقاتها معها، ودون انقسامات قد تنعكس على العلاقات بين الدول الأعضاء فيه.

وزاد من تعقيد هذا التوازن المرهف مطالبة بعض دول الاتحاد الأوروبي، بفرض عقوبات أوروبية على موسكو، بينما ترفض دول أخرى اللجوء إلى هذا الأسلوب. وترى بعض الدول الأوروبية أن وقت العقوبات لم يحن بعد، وأن الدول التي تطالب باتخاذ إجراءات متشددة إزاء موسكو - مثل بولندا، وأستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا - ستكون أكثر المتضررين من رد فعل موسكو، لأنها تعتمد أكثر من غيرها على إمدادات الغاز الروسي.

وكان على الرئيس الفرنسي مهمة استرضاء روسيا بأى ثمن، خصوصا أنه يحتاج إليها لعدة معطيات كبرى، أبسطها تفادي عدائها، فلا تزال تشكل تهديدا نوويا خطيرا، بالإضافة إلى أهميتها بالنسبة للملف النووي الإيراني، وحاجة أوروبا الملحة إليها في مجال النفط، خاصة في ضوء تهديد فلاديمير بوتين، رئيس الوزراء، بأن بلاده تعتزم الاتجاه بنفطها وغازها إلى الشرق الأقصى.

و ضد نصيحة الأمريكيين والأوروبيين، الذين أكدوا له أنه سيفشل، سافر الرئيس الفرنسي ووزير خارجيته، برنار كوشنر،

وقد نشب النزاع الروسي-الجورجي على خلفية قرار متهور، اتخذته تبليسي بإخضاع أوسيتيا الجنوبية عسكريا. وهنا، ارتكبت القوات الجورجية خطأ جسيما، حين هاجمت قوات حفظ السلام الروسية الموجودة في هذا الإقليم - الذي لا تزيد مساحته على ٤ آلاف كيلومتر مربع، ولا يتجاوز عدد سكانه المائة ألف نسمة - حيث فجرت هذه الواقعة غضب موسكو، التي تدعم أوسيتيا الجنوبية، وكانت النتيجة هي تدفق القوات الروسية إلى داخل الأراضي الجورجية في الثامن من أغسطس ٢٠٠٨، مما أدى إلى تعقيد المشكلة، ووضع النزاع في صدارة الأحداث الدولية.

ومما لا شك فيه أن هذا النزاع الروسي-الجورجي ستكون له العديد من التداعيات المهمة على أصعدة مختلفة، لا سيما فيما يتعلق بطبيعة التحالفات الدولية خلال المرحلة المقبلة. فقد أفرز هذا النزاع ما يشبه الانقسام بين روسيا من ناحية، والغرب من ناحية أخرى، وبت جورجيا من خلاله وكأنها تخوض حربا بالوكالة، نيابة عن الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، في مواجهة الدب الروسي.

ولا شك في أن أزمة القوقاز الأخيرة كانت نتيجة الأخطاء الجسيمة، التي ارتكبتها الغرب تجاه روسيا، ومن بينها التواجد العسكري الأمريكي المكثف في جورجيا، واعتراف الغرب بكوسوفو، وخطط نصب درع صاروخية أمريكية في بولندا والتشيك، مما دفع بوتين إلى القول إنه سيجعل من أوسيتيا الجنوبية وإبخازيا قاعدتين عسكريتين.

استثمر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورطة الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، وإحجامها عن فتح جبهة ثالثة لها في جورجيا، خير استثمار، مستفيدا من حالة العداء بين واشنطن وموسكو لكسب مساحات أوسع للتحرك والمناورة والحوار. وهو في ذلك يسعى لتحقيق هدفه بجعل القرن الحالى قرنا أوروبا، وذلك بإعادة أوروبا إلى الساحة الدولية عبر توحيد الصفوف والمصالح وتنقية الأجواء. وقد نجح ساركوزي بامتياز في جمع الدول السبع والعشرين الأعضاء في المجلس الأوروبي حول موقف مشترك من هذه المسألة الرئيسية المتعلقة بمستقبل علاقات أوروبا



ميدفيديف والرئيس ساكاشفيلي تحت توقيعى ، يجب أن يتم تطبيقه بصفة كلية. إن القوات العسكرية التي لم تسحب بعد إلى الخطوط السابقة على اندلاع الأعمال الحربية يجب أن تتحرك من دون تأخير، ويجب أن يتم سريعا نشر الآلية الدولية، التي يتعين أن تحل محل الدوريات العسكرية الروسية حول أوسيتيا الجنوبية. إن المناقشات الدولية، المنصوص عليها في النقطة السادسة من الاتفاق، حول التدابير الأمنية والاستقرار في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، يجب أن يتم إجراؤها في أقرب وقت ممكن.

وقد أدان الاتحاد الأوروبي بشدة قرار روسيا الأحادي الجانب بالاعتراف باستقلال هذين الإقليمين، واعتبر ساركوزى أن هذا القرار، الذي يهدف إلى تغيير أحادي الجانب للحدود الجورجية، هو ببساطة "غير مقبول". من ناحية أخرى، طمأن ساركوزى الروس لكسب ودهم بقوله: "لا أحد يرغب في العودة إلى زمن الحرب الباردة، ولا تعد منظمة حلف شمال الأطلسي عدوا، بل شريك لروسيا". أما الاتحاد الأوروبي، فهو تحدوه الرغبة في أن يبني مع روسيا علاقة كثيفة وإيجابية. يقع الأمر اليوم على روسيا من أجل القيام بخيار أساسى. ولقد أظهرت فرنسا، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، من خلال مبادراتها، كيف أنها كانت تأمل في أن يكون هذا الخيار هو خيار الاتفاق والتعاون، خيار احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

كما أدان المجلس الأوروبي بشدة قرار روسيا الأحادي الجانب بالاعتراف باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، ودعا الدول الأخرى إلى عدم الاعتراف بهذا الاستقلال. وذكر أن إيجاد حل سلمى ودائم للصراعات القائمة في جورجيا يجب أن يبني على الاحترام الكامل لمبادئ الاستقلال والسيادة ووحدة الأراضي المعترف بها من قبل القانون الدولى، ووثيقة هلسنكى الختامية حول الأمن والتعاون الأوروبي وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة.

وأكد المجلس أن الحاجة الملحة في الوقت الراهن تكمن في وضع آلية دولية للرقابة، وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداه للمشاركة فيها. وفقا لما ورد بالنقطة الخامسة من الاتفاق وذلك لتحل محل الإجراءات الأمنية الروسية الإضافية في المنطقة المتاخمة لأوسيتيا الجنوبية. وهناك أيضا حاجة ملحة للشروع في المباحثات حول التدابير الأمنية وتلك الخاصة باستقرار أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

وأوضح ساركوزى أن الاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الجهود المبذولة لإيجاد حل سلمى ودائم للصراعات في جورجيا، بما في ذلك من خلال وجود ميدانى. ولهذا الغرض، تسهم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في تعزيز بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في أوسيتيا الجنوبية عن طريق إرسال مراقبين، وتقديم إسهامات مادية ومالية مهمة. كما قرر الاتحاد الأوروبي إرسال بعثة استكشافية على الفور، مكلفة بالإسهام في جمع المعلومات وتحديد التدابير الخاصة بالتزام الاتحاد الأوروبي ميدانيا بصورة قوية في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. ودعا المجلس الأوروبي الهيئات المختصة بالمجلس إلى القيام بمجمل الأعمال التحضيرية اللازمة، حتى يتسنى للمجلس أن يتخذ قرارا بأعداد مثل تلك البعثة للمراقبة، وفقا لتطور الأوضاع، وبالتنسيق الوثيق مع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي والأمم المتحدة.

وجه ساركوزى نداه لموسكو قائلا: "إننا ندعو روسيا إلى أن تقوم معنا بهذا الخيار الأساسى، خيار المصلحة المتبادلة والوفاء والتعاون، بل إننا مقتنعون بأنه من مصلحتها ألا تعزل عن

إلى موسكو وتبليسى في الثامن عشر من أغسطس ٢٠٠٨، وفي جمعتهما مقترحات لإقناع الروس بأن الوقت قد حان ليضعوا أسلحتهم، وإقناع الجورجيين بأنهم سيخسرون المزيد بمواصلة القتال. نجح ساركوزى في إقناع البلدين بقبول خطة السلام التي اقترحها، مكونة من ست نقاط، طالب فيها الطرفين بالالتزام بعدم اللجوء إلى العنف ووقف المعارك بصورة نهائية وضمن وصول المساعدات الإنسانية. كما طالب القوات الجورجية بالعودة إلى مواقعها "الاعتيادية" والقوات الروسية بأن تسحب إلى الخطوط السابقة لاندلاع النزاع. وقد رحب الروس بتدخل ساركوزى لثقتهم بالفرنسيين مما مكّنه من تخفيف التوتر وتحقيق مكاسب تاريخية.

وخلال محادثات طويلة مع ديمترى ميدفيديف وفلاديمير بوتين في الكرملين، ومع ميخائيل ساكاشفيلي في تبليسى، تم التوصل إلى خطة لإنهاء الأزمة وافق عليها الطرفان، وتضمنت بنودها:

وقف الاشتباكات فوراً وعدم استخدام القوة مستقبلاً، والعودة إلى الوضع القائم قبل اندلاع النزاع، مع عودة القوات الروسية إلى مواقعها السابقة، وحرية حركة المعونات الإنسانية وضمن إيصالها للاجئين، ووجود آلية رقابة أوروبية في المناطق المعنية، وبدء مباحثات دولية بشأن الوضع المستقبلى في أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا المطالبتين بالانفصال عن جورجيا.

ولتدعيم التفوذ الأوروبي، طالب ساركوزى بعقد قمة أوروبية طارئة حول جورجيا، نجح خلالها في تجاوز خلافات الأوروبيين المعتادة في مواجهة موسكو. وكان في إمكان الأوروبيين أن يكونوا أكثر حزمًا عبر التلويح باستبعاد روسيا من مجموعة الثماني، أو فرض عقوبات اقتصادية قاسية، لكن ساركوزى أصر على مسك العصا من المنتصف، واللعب على وتر التهينة، ورفض الأصوات التي طالبت بفرض عقوبات على موسكو لكونها سوف تثنى بنتائج عكسية. ولكن ساركوزى أخذ موقفا بتعليق للمفاوضات حول "شراكة استراتيجية" جديدة مع روسيا، مما شكل "الرد" الوحيد الذي أعلنه الأوروبيون، والذي يتخذ من دون شك طابعا "رمزيا صرفا"، خاصة أن هذه المفاوضات كانت ستستمر أشهرا عدة في أى حال لكنها المرة الأولى التي يتخذ فيها إجراء ببلوماسى تقييدى بحق روسيا. ولم تكن الخيارات الأوروبية في هذا المجال كثيرة، وتركزت ما بين اليتين، الأولى: توجيه تهديد مباشر إلى روسيا بوقف المفاوضات الجارية بين الطرفين للتوصل إلى اتفاق شراكة، والثانية: إعلان فرض عقوبات اقتصادية على موسكو لحملها على التراجع عن استخدام قوتها العسكرية لحسم الأزمة الناشبة في القوقاز عسكريا لصالحها.

لكن هناك مخاوف لدى بعض الدول الأوروبية من أن تساهل ساركوزى مع موسكو ربما يفتح شهيتها أكثر، مما قد يعنى حدوث أزمات أخرى في مناطق محل اهتمام روسيا، خاصة القرم وأوكرانيا ومولدافيا. وقد أظهرت الأزمة في جورجيا، لأول مرة، أن أوروبا يمكنها، إذا ما أرادت ذلك، أن تتقدم الصفوف منذ بداية اندلاع صراع ما من أجل البحث عن تسوية سلمية. فالمهمة الأولى للاتحاد الأوروبي تكمن في الحفاظ على السلام وحماية الأوروبيين. ولن يكون أى حل مقبولا للأوروبيين، إلا إذا كان مرتكزا على حوار يضم الأطراف المعنية كافة، وعلى احترام سيادة واستقلال سلامة أراضي جورجيا في إطار حدود دولية معترف بها. كان ساركوزى شديد الحزم، سواء في مباحثاته أو في رئاسته للمجلس الأوروبي، حيث أعلن: "إن اتفاق وقف إطلاق النار المكون من ست نقاط، الذي تم التوصل إليه ويحمل توقيع الرئيس

أوروبا". ولكن فرصة الكتلة الأوروبية في إثبات قدرتها على المرونة في المواقف الصعبة، ولعب دور محوري، تكتنفها عدة عقبات، من بينها العضلة الأوروبية التقليدية الخاصة بحمل سبع وعشرين دولة على الاتفاق على سياسة مشتركة. ولأن تلك السياسة تتعلق بروسيا، التي تعد مصدرا مهما للطاقة وشريكا تجاريا مهما لمعظم دول الاتحاد، فإن إمكانية الاختلاف بين أعضاء الاتحاد الأوربي حول الموقف من روسيا تبدو كبيرة جدا.

ولذلك، المح الدبلوماسيون الفرنسيون إلى أنهم لم يكونوا قادرين على انتزاع موافقة موسكو، لو أنهم تمسكوا بأنماط تعامل الاتحاد الأوروبي، حيث إن الخلافات بين الدول الأوروبية تمنع الاتحاد من أن يتمكن من لعب أي دور، وأن فرنسا تجاوزت عمدا هذه الإشكالية، وراهن على قدرتها الذاتية دون أن تلتفت إلى التردد الأوروبي.

وتردد باريس أن التمسك باحترام دقيق وملزم بالقانون الدولي، مثلا، لا يسمح بالتوصل إلى أي اتفاق سريع في مثل هذه الحالات، وأن هدف أوروبا يجب أن يتمثل ليس في تحميل الروس مسئولية ما حصل، ولكن إنقاذ وحدة الأراضي الجورجية أولا، وثانيا لمنع تدهور العلاقات الروسية مع الدول الأوروبية ذات المصالح الفعلية مع الروس، خاصة في مجال الطاقة.

وعلى صعيد آخر، عززت هذه الأزمة من الموقف الداعي لعدم الاستعجال في ضم جورجيا لحلف الأطلسي، وإلا كان على الأوروبيين الإسراع لنجدة دولة عضو بالحلف تعرضت لاعتداءات عسكرية من دولة أخرى، مما يؤدي إلى اندلاع حرب إقليمية، الأوروبيون في غنى عنها.

#### ساركوزي وتنشيط المشروع الأوروبي :

هذا، وقد تبنى ساركوزي شخصيا مبادرة لإعادة تنشيط المشروع الأوروبي، حيث فاجأ الشعب الفرنسي بالتوجه إلى بون، بعد سويغات قليلة على انتخابه رئيسا للجمهورية العام الماضي، للالتقاء بالمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، خلال فترة رئاستها للاتحاد الأوروبي. وقد ساندته ميركل بقوة في التوصل لاتفاق بشأن معاهدة الإصلاح الأوروبية الجديدة، ونجحت معه في إقناع الزعماء الأوروبيين باعتراف فكرة "المعاهدة المبسطة" وتم توقيعها في لشبونة في ديسمبر الماضي. ومن أهم بنود خطة الإصلاح - المعروفة باتفاقية لشبونة - تنصيب رئيس للاتحاد الأوروبي لولاية من خمس سنوات، وتعيين وزير للخارجية الأوروبية مع تعزيز لصلاحياته، وتعديل الآلية التي يجري بموجبها إقرار المشاريع الحيوية المشتركة، ورسم معالم استراتيجية واضحة لأوروبا تتحول دولها سياسيا إلى أشبه بولايات، فتلغى فيها صلاحية البرلمانات الوطنية، وتصبح كل القرارات نابعة من البرلمان الأوروبي، الذي يمثل الهيئة الوحيدة المنتخبة مباشرة في بروكسل. وساركوزي في مسعاه الأوروبي، حافظ على روح فرنسا التي لم تتخل عن مطالبتها بأوروبا كوحدة "سياسية"، وليس كمجرد سوق موحدة. وبدت فكرته أشبه بالولايات المتحدة الأوروبية، معززة بدفاع قوى على غرار حلف الناتو، لتحترم في العالم، ولتتحول أوروبا أخيرا من أكبر تجمع اقتصادي عالمي إلى قطب سياسي متكامل.

وقد عرضت الاتفاقية على برلمانات الدول الأعضاء وصدق عليها حتى الآن ٢٤ من أصل ٢٧، لكن أيرلندا هي الدولة الوحيدة التي اعترضت يوم ١٢ يونيو ٢٠٠٨، لكون الاستفتاء الشعبي إلزاميا. وكان من المتوقع أن تهبط فرنسا، خلال توليها الرئاسة الدورية، الترتيبات المؤسساتية والإجرائية لبدء تنفيذ المعاهدة في أول يناير ٢٠٠٩.

بيد أنه حدث ما لم يتوقعه ساركوزي، فالرفض الأيرلندي عرقل الصاروخ الأوروبي من الانطلاق، وأبعد أوروبا عن الساحة الدولية، كلاعب جاد وفعال لأكثر من عشر سنوات على الأقل، إذا لم تتم إعادة دفة الاستفتاء، ولو بشروط الأيرلنديين. بيد أن بعض المشائمين يريدون جعل تاريخ ١٢ يونيو ٢٠٠٨ مقبرة أوروبا.

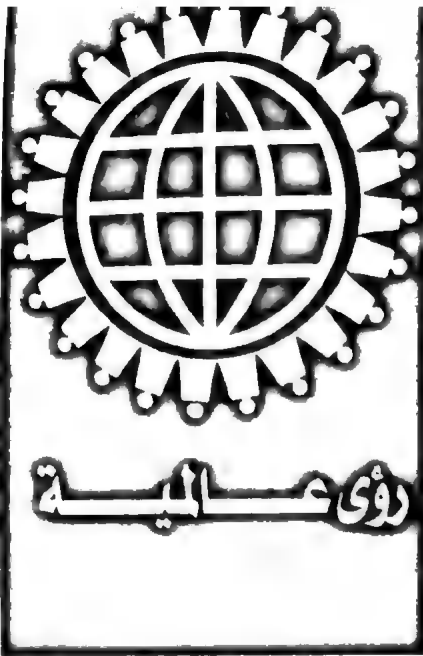
وتتضاعف مشكلة الرئيس نيكولا ساركوزي اليوم مع تلميح رئيس بولندا، ليك كاشينسكي، بعدم توقيع تصديق البرلمان البولندي عليها، لكون المعاهدة أصبحت ملغاة بعد أن رفضها الأيرلنديون، وهو محق نظريا. ولم يخف ساركوزي خيبته، لكنه طالب نظيره البولندي بوجوب أن تحترم بولندا توقيعها على المعاهدة في ٢٠٠٧ في لشبونة. ويتطلب الوضع الحالي للمعاهدة جهود إقناع إضافية لتأمين تصديق رئيس جمهورية التشيك، ميريك توبولانك، عليها قبل نهاية السنة، أي قبل أن تتسلم بلاده رئاسة الاتحاد. وتكمن صعوبة هذا الملف الشائك في حقيقة أن هذه المعاهدة ينبغي أن تدخل حيز التنفيذ في موعد غايته أول أبريل ٢٠٠٩. لكن هذا السقف الزمني الضيق سيجبر الرئيس ساركوزي على العمل على صياغة حل وسط، من شأنه السماح لأيرلندا بالموافقة على المعاهدة دون إجبار الدول الأعضاء التي صدقت عليها بالفعل على التصديق عليها مجددا. وهناك أصوات تطالب بعزل أيرلندا عن الاتحاد، وأفكار فرنسية تجري دراستها، من بينها إضافة ملحق لاتفاقية نيس يسمح بالتوسع وهناك اقتراح بإضافة نص إلى معاهدة لشبونة، يحتوي المخاوف الأيرلندية لضمان التصويت عليها بعد إعادة الاستفتاء.

ولكون الرئيس الفرنسي شخصيا كان عراب اتفاقية لشبونة، فإنه سخر جل طاقاته لإنقاذها عبر تسوية هادئة مع الأيرلنديين، وهذا سبب زيارته الطارئة إلى دبلن، حيث شرح لكافة الفئات السياسية فوائد الانضمام ومخاطر الرفض واستمع لتحفظاتهم. وقد أكد ساركوزي للأيرلنديين أنه لن يقلل عزلمهم عن الاتحاد، وأنه متمسك بأيرلندا، وفتح بذلك باب المفاوضات من جديد.

المفارقة أن الاتحاد أكسب الرخاء والازدهار لأوروبا برمتها، وذلك لأنه يشكل آلية فعالة تدفع الدول الأعضاء ذات النمو المتباطئ إلى تخطي الحواجز التي ظلت قائمة طويلا أمام التنمية. فقد شهدت - على سبيل المثال لا الحصر - أيرلندا واليونان، اللتان كانتا ذات يوم من أفقر دول أوروبا، انفعاما اقتصاديا هائلا، حيث اقتربت اليونان من المتوسط الأوروبي، بينما احتلت أيرلندا بالفعل مكانها كواحدة من بين أكثر دول أوروبا ثراء. وهذا ما أثار تعجب المراقبين من الموقف الأيرلندي الراض.

وتهدف الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوروبي إلى تعزيز القدرات العسكرية لأوروبا، وبوجه خاص القدرات الهجومية، انطلاقا من مبدأ التكامل بين الدفاع الأوروبي وحلف شمال الأطلسي. لكن المشكلة أن جميع دول القارة لا تنفق نصف ما تنفقه الميزانية العسكرية الأمريكية.

ولا تعمل باريس على إعداد جيش أوروبي حاليا، ولكن على تطوير القدرات العسكرية الأوروبية، وإقامة مركز قرار عسكري مشترك في بروكسل، يساعد على إطلاق عمليات أوروبية مشتركة واسعة في الخارج، كما تم مؤخرا عبر إرسال قوات (أيفور) إلى حدود تشاد وإفريقيا الوسطى. وفي هذا الإطار، فإن تعطيل معاهدة لشبونة وتأجيل تنفيذها يحولان دون تنفيذ الترتيبات المتصلة بما يسمى "التعاون الهيكلي الدائم"، الذي يمكن الدول التي تمتلك قدرات عسكرية من توحيد جهودها لتأمين إمكانات الدفاع الأوروبي، خصوصا ما يتعلق بالعتاد اللوجيستي الاستراتيجي لتنفيذ مهمات حفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة.



## إنكالية الدولة الفلسطينية وآفاق الحل .. الخيار الأردني نموذجا

خالد المبرور

وعلى ما يبدو أن المعهد أخذ بعين الاعتبار في دراسته ان الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين والإسرائيليين، من حيث واقعيتها، غير ممكنة التطبيق وصعبة التحقيق. وأن الخيار المتمثل بدمج الضفة الغربية مع الأردن، وإيجاد صيغة اتحادية بينهما هو الخيار الذي يمكن أن يشكل حلا ينهي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

ثمة معطيات عديدة، يعتقد معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى أنها تشكل مؤشرات على الذهاب لتطبيق هذا السيناريو خلال الأعوام القادمة، وأن خيار وحدة الضفتين مرة أخرى مطروح الآن على صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي من الممكن أن تدفع باتجاهها وفق أجندات سياسية دولية، ومحلية، وفي سياق التطورات الجارية، وحالة عدم الاستقرار السياسي الذي يسود المنطقة وعلى وجه الخصوص المسار الفلسطيني - الإسرائيلي المتأزم. ويمكن تلخيص هذه المعطيات بالآتي:

بات قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على أراضي الضفة والقطاع مسألة لا تحظى بفرصة للتحقق على أرض الواقع بسبب الرفض الإسرائيلي المستمر لذلك. فموقف الأحزاب الإسرائيلية بمختلف ألوانها لا تقبل بدولة فلسطينية مستقلة على المدى البعيد، ولأن الدولة التي يطالب بها الفلسطينيون تختلف تماما عن تلك التي يمكن أن توافق عليها إسرائيل، أو تلك المفصلة على المقاسات الإسرائيلية، بنزع سلاحها، وحصر إطارها بما لا يتجاوز ٥٠ - ٦٠٪ من مساحة الضفة.

في ظل الوضع الذي تمخض عن الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، وفي ظل الصعوبات التي تواجه استئناف المفاوضات بين الطرفين، ولأن الخيارات المطروحة أمام الفلسطينيين تبدو غير واقعية وصعبة التطبيق من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بزغ في الآونة الأخيرة نقاش لدى النخب السياسية الأردنية والفلسطينية والمثقفين حول إعادة الارتباط الأمني والسياسي بين السلطة الوطنية الفلسطينية والمملكة الأردنية الهاشمية كخيار أخير لإنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

وباتت (الصيغة الاتحادية) تمثل الشغل الشاغل أيضا للعديد من المهتمين ومراكز الدراسات والأبحاث المعنية بمستقبل التسوية في المنطقة. فأراء عديدة وسيناريوهات مختلفة ترسم للوضع أو التصور الفلسطيني القادم الذي يبدو أنه لا يحمل في طياته إقامة دولة فلسطينية مستقلة، الأمر الذي أجبر هؤلاء على إعادة التفكير في إمكانية وحدة الضفتين من جديد تحت نظام سياسي واحد.

ووفق هذه الصيغة، يجري معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (١)، المقرب من منظمة (إيباك) والمهتم بمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي والقضايا المتعلقة بها، دراسة يعتقد أنها مدعومة من بعض رموز الإدارة الأمريكية، تحاول الإجابة على تساؤل: ماذا لو لم تقم الدولة الفلسطينية؟، كما أنها تنطلق من فرضية مفادها أن صعوبة إقامة دولة فلسطينية تفتح الباب أمام سيناريو الخيار الأردني.

(٥) كاتب وباحث.

(١) أسس المعهد عام ١٩٨٥، ويقال إن الهدف من تأسيسه كان دعم المواقف الإسرائيلية من خلال قطاع الأبحاث ومراكز البحوث. وكما يقال، فإن لجنة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية المعروفة بـ "إيباك" كانت المؤسسة الأم للمعهد، حيث إن مديره المؤسس هو مارتن إنديك، رئيس قسم الأبحاث السابق باللجنة.

السيادة الفلسطينية، في حين تعود مستوطنات يهودية (في الضفة الغربية) إلى إسرائيل، ويتم التلميح غالباً إلى "منطقة المثلث" المحاذية للخط الأخضر والمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية.

ويجري التصور على أن تكون عمان هي العاصمة السياسية للكيان الفيدرالي الجديد الذي سيضم الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن، وبالتالي فإن مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة تشكل ٦٠٠٠ كم<sup>٢</sup>. وإذا ما أضيف إلى مساحة المملكة الأردنية الهاشمية ٨٩ ألف كم<sup>٢</sup>، فإن المجموع سيكون ٩٥ ألف كم<sup>٢</sup>. وبالتالي فإن ثمة مساحات شاسعة ستكون مهياة لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين الموزعين ما بين سوريا ولبنان ومصر والعراق. والأردن كما هو معروف يوجد به أكبر نسبة من هؤلاء اللاجئين، وبالتالي تعد هذه مسألة إيجابية تدعم تطبيق هذا الخيار. وبالتالي، فإن الدولة المتوقعة يمكن أن تضم على الأقل سبعة ملايين فلسطيني.

يفترض وجود صيغة وحدوية بين الأردن وفلسطين تحل مشكلة الولاء والانتماء لفلسطيني الأردن، هذه الفئة التي سُمّت من ازدواجية الانتماء، كونهم يعتبرون أنفسهم نصف أردنيين ونصف فلسطينيين، فالأردني من أصل فلسطيني يعيش معاناة لا تتفق ووضع كمواطن، وهذا وضع غير مريح وغير قابل للاستمرار.

#### أردنيا :

تصدرت أسباب عودة فكرة الخيار الأردني كحل بديل للدولة الفلسطينية إلى الجدل العلني في أروقة الصالونات السياسية ما بين مؤيد ومعارض، سيما بعد الحديث الأمريكي مؤخراً عن دولة فلسطينية مؤقتة، رأى فيها مراقبون مؤشراً على دور أردني في الضفة الغربية أو وجود علاقة اندماجية من طراز ما مع الفلسطينيين في حال لم تقم دولة فلسطينية دائمة.

الآراء الأردنية (الرسمية) بشأن مقترح الخيار الأردني بديل لدولة فلسطينية لا تزال تتصف بالتخبط وعدم الوضوح إلى الآن، هذه الآراء محاطة بالتخوفات والتحفظات على المشروع لكونه يشكل تهديداً ديموجرافياً في الأردن، وبالتعاظم معه تارة أخرى باعتباره حقيقة وأمر واقعاً لا مفر منه. ورغم أن الموقف الرسمي الأردني لا يعلن صراحة وبشكل مباشر عن نيته للقبول بهذا الدور، منطلقاً من مخاوف سياسية قد تضعه في موقف التشكيك والعودة لاسطوانة التوطين أو الوطن البديل، إلا أنه يفهم من رد الحكومة الأردنية حول خيار الكونفيدرالية التي اعتبرتها (سابقة لأوانها) أن الأردن لا يعارض مثل هذه المشاريع، وإنما يحاول أن يضع ضوابط له، بحيث لا يتحمل وزر التنازلات الكبيرة التي

يفترض معهد واشنطن أن الأوضاع الإقتصادية والأمنية المتأزمة في الأراضي الفلسطينية ألقت بظلالها على المواطنين بشكل سلبي. فنتيجة هذه الأوضاع، زاد الفلتان الأمني وزادت البطالة وارتفعت معدلات الفقر والجريمة. والأخطر من ذلك أيضاً أن ثمة زيادة ملحوظة لهجرة الشباب الفلسطيني، والتي بدأت إرهاباتها بالفعل، سواء على صعيد الرغبة أو على صعيد المقدمات العملية، في ظل حالة الإحباط واليأس التي تسود بين الفلسطينيين والشعور بانغلاق الأفاق بوجود مخارج للوضع الراهن، وبالتالي وجود حل يخرج الفلسطينيين من مأزقهم سيكون مرحباً به شعبياً، سيما أن ثمة تجربة للشعب الفلسطيني قد عاشها تحت الحكم الأردني.

للأردن علاقة خاصة ومتميزة تربطه بالقضية الفلسطينية، هذه العلاقة التي أدت الجغرافيا والديموجرافيا دوراً أساسياً في صياغتها، ولأن الأردن يدرك مخاطر استحقاقات المرحلة التي يمر بها الفلسطينيون، وهاجس الوطن البديل الذي ما زال يشغل حيزاً في ذهن الأحزاب اليمينية الإسرائيلية المتطرفة، وهذا ما يخشاه صانع القرار الأردني، الذي بدأ يدرس بجدية مصير القضية الفلسطينية في حال لم تقم دولة فلسطينية مستقلة، لتقترب الأمور أكثر فأكثر نحو امكانية تبلور مفهوم جديد ثالث بالنسبة للأردن، هو قيام صيغة اتحادية بين الأردن وفلسطين، سيما أن هناك تجربة سابقة لوحدة الضفتين، عندما صوت مجلس النواب الأردني المكون من عدد متساو من نواب عن الضفتين عام ١٩٥٠ على توحيد الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، وبالتالي فإن الداعين للعودة لهذا الخيار يرون أنه وعلى الرغم من أن التاريخ لا يعود إلى الخلف، إلا أن مراجعة التاريخ تعد استحقاقاً في هذه المرحلة الحساسة من عمر القضية الفلسطينية.

يعتقد معهد واشنطن أن مشروع دمج الضفة الغربية وقطاع غزة بالأردن يحقق بدرجة كبيرة المطالب الإسرائيلية التي تتركز بإنهاء المشكلة الفلسطينية الأساسية من خلال استيعاب اللاجئين الفلسطينيين وتوطينهم أو تعويضهم.

وبالتالي، فإن إيجاد ترتيب لمدينة القدس على أن تصبح مدينة مفتوحة لكل الأديان السماوية الثلاثة سيحظى بموافقة الأطراف المعنية.

وحسب تصورات معهد واشنطن، فإن المستوطنات الموجودة في الضفة الغربية سيتم ضمها إلى إسرائيل، سواء بالانسحاب من خلال تطبيق خطة الانطواء (التجميع) أو من خلال تبادل أراض فلسطينية مع أراض تابعة لإسرائيل وذلك في إطار ترتيبات مقبلة دائمة تنقل بموجبها بلدات عربية إسرائيلية إلى

الإجراءات الإسرائيلية الجارية على الأرض، واتفاق الأحزاب الإسرائيلية، وفي مقدمتها "كاديما" الحاكم على هذه العناوين، ستدفع نحو العودة إلى "الخيار الأردني"، وبالتالي فإن المعطيات التالية تمثل تحضير الأردن العملي - من وجهة نظر العديد من المراقبين- لسيناريو الخيار الأردني:

١- تلميح الحكومة الأردنية بإلغاء فك الارتباط مع الضفة الغربية فتح الاحتمال لمسار آخر غير (الدولة الفلسطينية)، وهو احتمال الخيار الأردني. فعندما أعلن وزير الداخلية (عيد الفايز) في سبتمبر ٢٠٠٦، وعلى نحو مفاجئ، عن تشكيل لجنة ستحاول إعادة النظر في ملفات أفراد وعائلات عانت من تطبيقات قانون فك الارتباط بهدف إعادة تصويب الأخطاء وتنقيح الإجراءات، إن وجدت، تمت قراءة هذا القرار - من وجهة نظر العديد من المراقبين- من منظور سياسي وأن الهدف منه يتجاوز البعد الإنساني والأخلاقي. ويساعد أصحاب القرار في عملية جس النبض وإنتاج مؤشرات تحدد ردود فعل أنصار ومؤيدي قرار فك الارتباط في الشارع والنخبة وفي الضفتين الشرقية والغربية، وليس ردود فعل خصوم هذا القرار من دعاة الوحدة بين الشعبين ومن دعاة فكر الضفتين.

٢- صحيفة الرأي الأردنية المملوكة للدولة، والمعروفة بتأثيرها الضخم على الرأي العام، تقوم حالياً بنشر طبعة مشتركة مع صحيفة القدس التي تصدر في الأراضي الفلسطينية، حيث توزع كلتا الصحيفتين معاً في كل صباح في كافة أنحاء الأردن والضفة الغربية.

٣- في أواخر سبتمبر ٢٠٠٦، أمر العاهل الأردني ببناء مئذنة خامسة للمسجد الأقصى، وبعدها أمر بفرش جديد لكل المسجد الأقصى ثم الإعلان عن انتهاء إعداد منبر صلاح الدين الجديد.

٤- وفي الشهر نفسه من عام ٢٠٠٦، زود الأردن وبشكل كامل مدينة أريحا بالطاقة الكهربائية، وكشف النقاب عن خطط أردنية لتمويل مشروع جديد في وادي الأردن سيضعه الأردن في خدمة الفلسطينيين، حيث يجري التحدث عن مطار مخصص للشحن وعن منطقة حرة موازية لأغراض تنشيط المنتج الفلسطيني، وإيجاد مصادر استقطاب لدى المورد الفلسطيني بمعنى تنشيط الدورة الاقتصادية الفلسطينية على ضعفها.

٥- البنك العربي الذي يأخذ من الأردن مقراً له، والذي يعتبر أكبر مؤسسة مصرفية يملكها فلسطيني، لديه علاقات قوية مع السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الأردنية، ويعتبر أحد المعامل الاقتصادية والمالية للفلسطينيين في الأردن وأماكن أخرى. وقد عرض المصرف مؤخراً ٢,٥٢ مليون سهم وبأسعار

ستقدم في مفاوضات الحل النهائي. وهو يدرك أن هذا الخيار مقبول إسرائيليًا ويحظى بدعم أمريكي كحل أمثل للقضايا المستعصية في مفاوضات الحل النهائي.

فمنذ اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، والتي كانت لها تداعيات سلبية على عملية السلام برمتها وكذلك على المشهد الأردني، بدا الخيار الأردني في الضفة الغربية، والاستغناء عن السلطة الوطنية الفلسطينية أو تهيمشها، يدور في صلب أحاديث النخب الأردنية من أصول فلسطينية. وكان تساؤل: ماذا إن لم تقم دولة فلسطينية يطفئ على تلك الأحاديث، ولربما هذا التساؤل هو نفسه الذي صرح به العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني في أكثر من مناسبة عام ٢٠٠٦، حول ما ستكون عليه الأمور في الأرض الفلسطينية عام ٢٠٠٧، خصوصاً إذا جاء هذا العام بدون وجود أي تصورات توافقية أو متفق عليها مسبقاً بين القوى الفاعلة.

بعض المصادر الرسمية الأردنية لم تخف تشاؤمها حول المستقبل الذي ينتظر الفلسطينيين، إن بقيت الأمور على ما هي عليه، والتي تزداد احتداماً بسبب تواصل الاعتداءات الإسرائيلية، وارتفاع منسوب الأزمة الاقتصادية وازدياد معدلات الفقر والبطالة والهجرة، ووصول الاحتقان في الشارع إلى مستوى اندلاع الاشتباكات بين بعض المجموعات المسلحة وعناصر الأمن الفلسطيني مما يندز بحرب أهلية. في ظل هذه المؤشرات التي يرقبها الأردن بحذر وملامح الوطن البديل "الأردن"، تلوح في الأفق رغبة أردنية - وإن كانت همسا حتى الآن- في إعادة إحياء الروابط ما بين الضفتين. ولا شك في أن ثمة قناعة بدأت تترسخ، لا بل تفرض نفسها على المستوى السياسي الأردني، وتنطلق تلك القناعة من فرضيتين هما أن المملكة الأردنية الهاشمية لا تستطيع بإمكاناتها الاقتصادية والسياسية الضعيفة أن تتجاوز حاجة المجتمع الدولي، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، الملحة لاقامة مشروع أو كيان فلسطيني تحت المظلة الأردنية. أما الفرضية الثانية، فهي أن المجتمع الدولي اقترب من تلك اللحظة التي سيجبر فيها الأردن على القبول بمشروع تفاهم أو توحيد مع الفلسطينيين.

الرغبة الأردنية بقبول هذا المشروع لا يمكن رؤيتها إلا بعد الوقوف عند بعض المعطيات التي تشير إلى أن الأردن بات يستعد سياسياً وعملياً، ويواصل القيام بدور ما يعتقد أنه يدخل في باب الاستحقاق للتساؤل سابقاً، وهو: ماذا إن لم تقم الدولة الفلسطينية في غضون عام ٢٠٠٧؟ وثمة قناعة مؤكدة لدى صانع القرار الأردني، مفادها أن العقبان والمصاعب الجدية التي تعترض قيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة بسبب

الاسرة المألقة نموذجا أوروبيا، والسلطة العملية تعطى للفلسطينيين (الذين يسيطرون منذ الآن على الاقتصاد الأردني).

### إسرائيليا :

في إسرائيل، لهذا الخيار نكهة أخرى، فهو مازال الحل المنطقي الوحيد المقبول لدى الموقف الإسرائيلي الذي يرفض قيام دولة فلسطينية مستقلة على المدى البعيد. فكلية الأحزاب الإسرائيلية لا تقبل بإعلان هذه الدولة إلا كمقدمة لاتحادها فيدراليا مع الأردن. إذ إن أوساط النخب السياسية والأمنية في إسرائيل تنظر إلى الخيار الأردني المتمثل بصيغة وحدوية على شكل "فيدرالية" بما يحق لها وبدرجة كبيرة مطالبها التي ترفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

بعض الأوساط الأمنية والسياسية في إسرائيل تدفع باتجاه هذا الحل وتبدي تجاوبا معه كحل دائم للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، فهذا الخيار سيخدم إسرائيل من خلال تخلصها من مشكلة استيعاب اللاجئين الفلسطينيين، وإغلاق ملفي القدس والمستوطنات. ولأنه لا يوجد في إسرائيل قيادة تاريخية قادرة على صنع السلام مع العرب، فإن القناة المتبلورة لدى أوساط النخب الإسرائيلية بأن التسوية الحالية يفترض أن تفضي إلى حل للقضية الفلسطينية وولادة دولة فلسطينية، وهذا ما ترفضه تل أبيب رفضا قاطعا. لذا، فإن ما يجري على الأرض اليوم من تشديد إسرائيلي على القول إنه لا يوجد شريك للسلام، وإن الحلول الأحادية وقطع الطريق على أية فرصة لاستئناف عملية السلام هي السياسة المثلى من أجل تمهيد الطريق إلى الخيار الأردني الذي يحظى بدعم أمريكي كحل أمثل للقضايا المستعصية في مفاوضات الحل النهائي. وتنطلق الرؤية الإسرائيلية من أن إلحاق الأراضي الفلسطينية التي سيتخلى الإسرائيليون عنها بالدولة الأردنية سيمكن الأردن من التحكم بالفلسطينيين من خلال سلطة مركزية قوية وقادرة على الحفاظ على الأمن، من خلال التعاون مع الدولة العبرية، وحل مشكلة اللاجئين هناك بحيث يصبحون مواطنين بحكم الواقع.

ولتدعيم هذا الخيار، أجريت العديد من الدراسات في إسرائيل، تناولت حل النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي من خلال إلحاق الضفة الغربية بالأردن، أي عودة الخيار الأردني. ففي دراسة إسرائيلية أعدت في مارس ٢٠٠٥ على ضوء خطة الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة، طرحت الخيار الأردني مرة أخرى كبديل لدولة فلسطينية، وأوضحت "أن الخيار الأردني يعني توحيد الكيان الفلسطيني فيدراليا مع الأردن". ويتقدير الدراسة، فإن مثل هذا الخيار سينقل الهاجس الديموجرافي من إسرائيل إلى الأردن، أي بتغيير في الميزان الديموجرافي الأردني

تفضيلية لأفراد القوات المسلحة الأردنية. وهذه البادرة موجهة لعشائر الضفة الشرقية الذين يتمتعون بوضع مميز ويهيمنون على مؤسستي الأمن والجيش، والذين يخشون الوحدة أو الدمج، أو حتى زيادة عدد الضباط الأردنيين الذين يعودون لأصول فلسطينية.

بعض النخب الأردنية، سيما تلك المقربة من القصر الملكي، تتعامل مع طرح صيغة وحدوية بين الأراضي الفلسطينية والأردن، والدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء الأردني السابق واحد من هؤلاء. إذ استشراف الأخير - في محاضرة له بالأردن كانت بعنوان "تصورات مستقبل العلاقات الأردنية - الفلسطينية" - إمكانية اتفاق الدولة الفلسطينية مع الأردن لإقامة دولة تسمى (الدولة العربية المتحدة / الاتحادية). ويبني المجالي تصوره حول هذه الصيغة، يتمثل بالآتي:

إنه سيتم في الدولة العربية المتحدة التي ستجمع فلسطين والمملكة الهاشمية انتخاب الحكومة بطريقة ديمقراطية.

سيتم انتخاب (النواب والأعيان) مناصفة بين البلدين، وسيتبادل البلدان رئاسة كل سلطة. أي إذا كان رئيس الوزراء من الأردن، فسيكون رئيس مجلس النواب من فلسطين، ويكون الملك عبدالله رئيسا للدولة العربية المتحدة (ليس بصفته ملكا للأردن بل بصفته وريثا للسلالة الهاشمية ومظلة لجميع المواطنين).

وحسب تصور المجالي، فإنه بالنسبة لموضوع الجنسية، فستصدر جوازات سفر باسم الدولة العربية المتحدة (الأردن) للأردنيين و(فلسطين) للفلسطينيين، كما هو معمول به "بالاتحاد الأوروبي". وأوضح المجالي أن مثل هذا الاقتراح يلبي ٥٩٪ من تطلعات المواطنين الأردنيين / الفلسطينيين في الأردن.

ويشكل الأردنيون من أصل فلسطيني النسبة الكبرى من مواطني الأردن. ومع إضافة سكان الضفة الغربية إليها، يزداد وزنها بشكل كبير. إحصاءات الأنروا تظهر أن نحو ٦٠٪ من سكان الأردن البالغ عددهم ٥,٧ مليون هم من اللاجئين الفلسطينيين. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الضفة الغربية بقيت تحت الرعاية الهاشمية من عام ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، فحينئذ ليس من المفاجئ أن غالبية الأردنيين ينحدرون من المناطق التي احتلتها إسرائيل في عام ١٩٦٧. ناهيك عن أن عددا لا بأس به من سكان الضفة الغربية لا يزال يحمل وثائق أردنية.

كما أن العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني متزوج من فلسطينية وأطفاله ذوو هوية مختلطة، والتوتر الذي ساد بين البدو والفلسطينيين في المملكة الهاشمية يكاد لا يكون قائما. وهناك زيجات مختلطة كثيرا، من السهل التخيل لوضع تتبنى فيه



هناك مصلحة للتصرف كدولة مرتبة ومسئولة في حدودها الممتدة مع إسرائيل. ويجب عدم الاستبعاد المسبق لمثل هذه التحالفات أو غيرها مع إسرائيل. الولايات المتحدة ستكسب تواصلا من الدول شبه الديمقراطية، العراق والمملكة المتحدة، كسابقة تتسع لباقي الدول العربية.

#### فلسطينيا :

١- السلطة الفلسطينية، ممثلة بحركة فتح، تقاوم أي خيار لاندماج سلطتها مع الدولة الأردنية في إطار أي مشروع دولي وإقليمي قبل إقامة الدولة الفلسطينية الدائمة، ومنحها الحق بإعلان الاندماج، أو صيغة ما للاتحاد مع الأردن في المستقبل.

٢- أما حركة حماس، الامتداد التاريخي للإخوان المسلمين، فيبدو أن لها قراءة مختلفة يفهم من بين سطورها أنها لا تعارض هذه الفكرة، وأن ثمة رغبة في إعادة إحياء الروابط ما بين الضفتين. ويبني المراقب حكمه هذا على قرار جماعة "الإخوان المسلمين" في الأردن الذي رفض قرار "فك الارتباط" مع الضفة الغربية، انطلاقا من تمسكها بـ "الوحدة الوطنية/ الإسلامية" بين ضفتي النهر. ويعتقد، على نطاق واسع، أن هذا الرفض ينسحب بالقدر نفسه على حركة "حماس" -وفق هذا التقدير- خصوصا وأن الحركة بنسختها البراجماتية الجديدة بدأت تتفاعل مع فكرة دولة فلسطينية على حدود عام ١٩٦٧.

#### إشكاليات الطرح :

١- لا يبدو أن سيناريو دمج الضفة الغربية وقطاع غزة مع الأردن يحظى بقبول تام لدى الشعبين الأردني والفلسطيني، الأمر الذي يجعل عملية تمريره ليست سهلة، خصوصا في ظل معارضة القوى الرئيسية له في الجانبين (قوى الشد العكسي وتلك التي ستتضرر مصالحها جراء ذلك)، فضلا عن خوف دول عربية رئيسية من نتائجها، مثل مصر وسوريا والسعودية.

٢- يحتاج مثل هذا الخيار إلى القيام بترتيبات وأجواء سياسية معينة مؤهلة ومهيئة لاستيعابه وتكييفه، خاصة على الصعيد الشعبي أولا، إذ لا توجد حتى الآن مقدمات ومؤشرات دالة عليها، على الأقل في إعداد الرأي العام الأردني والفلسطيني. هذا وإن كان مثل هذا الطرح سيجعل الفلسطينيين يتخلصون من مسألة الولاء والانتماء كفضية إشكالية، فإن هناك ضرورة قصوى - في حال الرغبة لنجاح هذا السيناريو - لإعادة النظر في آلية دمج الفلسطينيين في هياكل الدولة الأردنية، خاصة (السياسية والأمنية) التي غيب عنها العنصر الفلسطيني لأكثر من ثلاثة عقود. ولكن هل ستقبل الحركة السياسية الأردنية، والقوى الشرق- أردنية المعارضة بهذا الشكل من الطرح؟

الداخلي بين الفلسطينيين والأردنيين، إذ يشكل اللاجئين الفلسطينيون المقيمون في الأردن أغلبية. ورغم ذلك، فإن مشاركتهم في الحياة النيابية وتمثيلهم في السلطات المختلفة متدنيان. ويمكن الضغط على الأردن للأخذ بحكم الأغلبية الديمقراطية، وبذلك يصبح وطننا لكيانين فلسطيني - أردني في دولة محددة في بقايا الضفة الغربية والأردن. وتستفيض الدراسة في الحديث عن كيفية الضغط على الفلسطينيين للقبول بذلك، حيث إن انقطاع الفلسطينيين عن إسرائيل بواسطة حاجز الفصل (جدار الفصل العنصري) وإقامة كائنات في الضفة الغربية بسبب توسيع المستوطنات وضمها لإسرائيل، يجعلان لأمناص للفلسطينيين من التطلع إلى الأردن.

ومما يجعل من الخيار الأردني واقعا، ينطلق المحللون في إسرائيل في الإشارة إلى العوامل التالية:

يرتبط الأردن بمعاهدة سلام مع إسرائيل (اتفاق وادي عربة) وأعلن بموجبها عن إنهاء حالة العداء والحرب التي كانت قائمة بين الطرفين، وجاءت هذه المعاهدة لتنظم العديد من المجالات فيما بينهما. ولا شك في أن إسرائيل ترى أن للأردن أهمية استراتيجية بالنسبة لها وأمنها.

ثمة علاقة متميزة بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، الراعي الرئيسي لعملية السلام في المنطقة، ولا شك في أن هذه العلاقة تمتد إلى جوانب سياسية وعسكرية، والأهم من ذلك (الاقتصادية).

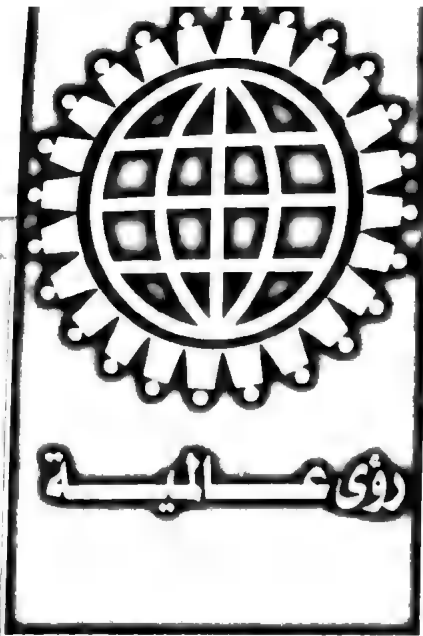
تنظر إسرائيل إلى الأردن على أنه لم يعد يشكل خطرا عليها، ولا يدخل ضمن المهددات الخارجية لأمنها. فمحدودية القدرة العسكرية للأردن تبقى إسرائيل مطمئنة لجارتها، خاصة بعد زوال التهديد الاستراتيجي القادم من الشرق، والمقصود به انهيار نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، الذي كان يشكل خطرا استراتيجيا لإسرائيل، إضافة إلى أن الأردن يعاني أوضاعا اقتصادية صعبة تعتمد كليا على المساعدات الخارجية خاصة من الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي لإسرائيل.

ويرى الكاتب الإسرائيلي (جي ياخورد) في صحيفة يديعوت أنه نتيجة لهذا الطرح، سيكسب الفلسطينيون دولة موحدة كبيرة يمكنها أن تقدم لهم عيشا بكرامة، وفقا لرؤية بوش، مع مخرج للبحر في العقبة، وعندها ستتقزم الخلافات البرية بينهم وبين إسرائيل. فزيادتهم ستتوجه شرقا وليس غربا، وكثافتهم (الديموجرافية) في المناطق لن تعود ذات صلة، وهي على أي حال ستحل مشكلة أكثر من مليوني لاجئ ونازح فلسطيني يعيشون في الأردن. وبديل الانتقال إلى الدولة الفلسطينية، فإنها ستتقل إليهم. وللدولة العربية المتحدة (والفلسطينيون في داخلها) ستكون

برامج وبدائل واقتراح حلول تدور في فلك التساؤل المطروح: ماذا لو لم تقم دولة فلسطينية؟ لتبدو الإجابة: سيناريو مثل (صيفة وحدوية تضم الأردن مع الضفة الغربية وقطاع غزة) سيكون بمثابة حل نهائي للقضية الفلسطينية، باعتبار هذا الطرح مخرجاً محتملاً وواقعياً من المأزق الذي يواجه الجميع. إلا أن هذا المشروع أو الحل المطروح للخروج من المأزق الذي تعيشه عملية السلام ما زال قيد الغرف المغلقة، وأن تنفيذه يحتاج إلى رؤية تحتكم للعمق التاريخي لصراع الإرادات أولاً، وإيجاد آليات تتجاوز إشكاليات الطرح ثانياً. فالمتفق عليه بين المراقبين حتى الآن هو أن هذا الطرح، وإن يبدو تنافجياً، وهمساً عند صناع القرار، سواء في الأردن وفلسطين، وإن كانت الأسئلة التي تدور حوله أكثر من الإجابات التي يمكن أن يخرج بها، فإن مثل هذا الطرح يوشك أن يسمع، سيما إذا أصبح ذلك مطلباً شعبياً بالدرجة الأولى، قبل أن يكون ذلك إحدى الضرورات السياسية والأمنية لواشنطن والأطراف المعنية.

٣- مسألة أخرى هي أنه إذا ما تم تجاوز إشكالية انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية إلى حدود ١٩٦٧، من خلال افتراض أن إسرائيل يمكن أن تتجاوب مع الأردن في هذا المطلب، وتنسحب من أراضي الضفة الغربية، فإن هناك إشكالية أخرى أشارت إليها صحيفة معاريف الإسرائيلية في ٢١ يناير ٢٠٠٦ وهي إشكالية ضم قطاع غزة إلى هذا المشروع والتي قد تعمل على تعقيد المسألة، وذلك لاعتبارات عديدة، أهمها: غياب الدور التاريخي للأردن في قطاع غزة، كما كان الحال في الضفة الغربية، بينما كان قطاع غزة يتبع إدارياً مصر، ناهيك عن عدم وجود تواصل جغرافي بين القطاع والضفة الغربية سوى ما يتم الاتفاق عليه لاحقاً، كما هو الحال بالنسبة للممر الآمن.

وخلاصة القول إنه على الرغم من أن أحداً من الأطراف المعنية بشكل مباشر بهذا السيناريو لم يعلن عن وفاة عملية السلام إلى الأبد، رغم أن المؤشرات توحي بذلك، إلا أن ثمة ترتيبات ونقاشات تجري على أرض الواقع من أجل صياغة



## إعادة التفكير في المصلحة القومية الأمريكية

عمر عبدالمطى

والأكاديمية، فقد عملت رايس في إدارتي الرئيس بوش الابن مستشارة للامن القومى فى فترته الأولى، ووزيرة للخارجية فى الفترة الثانية. وقبل ذلك، كانت من كبرى باحثى "معهد هوفر"، ودرست العلوم السياسية بجامعة ستانفورد الأمريكية، وانعكست هذه الخلفية فى أسلوب كتابة المقالين، حيث جمعنا بين الأساس النظرى والتطبيقي لآليات التفكير السياسى الأمريكى، وانخراط السياسة الأمريكية عالميا لتحقيق مصلحتها القومية.

فى مقالها الأولى، كانت رايس أكثر اهتماما بوضع الأسس النظرية التى يجب أن تقوم عليها السياسة الخارجية لإدارة جمهورية جديدة، ولكنها فى الثانية كانت أكثر اهتماما بالجانب السياسى الواقعى للسياسة الأمريكية، استنادا على الأسس النظرية التى وضعتها فى مقالها الأولى. فتستخدم فى الثانية تعبير الواقعية الأمريكية الفريدة

(Unique American Realism). بمعنى أن السياسة الأمريكية على المستوى الواقعى تزوج بين القيم والمبادئ من جهة، والقوة والمصلحة الأمريكية من جهة أخرى، أى أنها تجمع بين تيارى الواقعية والمثالية. وتتلخص مبادئ السياسة الخارجية الأمريكية، كما جاء فى مقالها الأولى، من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، فى:

أولا- بناء القدرة العسكرية الأمريكية لتأكيد التفوق الأمريكى. وقد كانت محور تركيزها لقناعتها بتراجع القوة العسكرية الأمريكية خلال فترتي الرئيس كلينتون وعدم استغلاله مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهار الاتحاد السوفيتى السابق، وأن القوة العسكرية ضامنة أساسية لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية.

ثانيا- تعزيز النمو الاقتصادى والانفتاح السياسى عبر نشر التجارة الحرة ونظام مالى مستقر فى أوساط من يتبنون تلك

تعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية من أعقد الانتخابات الرئاسية على مستوى العالم، ومن أكثرها تغطية واهتماما لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية على المسرح الدولى، ولتأثير الرئيس الأمريكى الجديد على سياستها الخارجية ودورها العالمى. ومع كل انتخابات رئاسية، يكتب المتخصصون وبعض الساسة السابقين عن إخفاقات الإدارات السابقة. لكن بعض هذه الكتابات فقط يكون أكثر اهتماما بطرح رؤى وسياسات جديدة قد تعتمد الإدارة الجديدة، أو تستفيد منها عند صياغة القرار الأمريكى لتحقيق المصلحة القومية الأمريكية.

وهذا ما يعطى أهمية لمقالة وزيرة الخارجية الأمريكية الدكتورة كوندوليزا رايس، المعنونة بـ "إعادة التفكير فى المصلحة القومية .. الواقعية الأمريكية لعالم جديد" بدورية الشؤون الخارجية Foreign Affairs فى عددها عن شهرى يوليو/ أغسطس ٢٠٠٨. وهى المقالة الثانية لرايس حول المصلحة الأمريكية، فقد كانت الأولى فى بداية عام ٢٠٠٠ (عام انتخابات ٢٠٠٠)، والتى نشرتها أيضا بدورية الشؤون الخارجية فى عددها عن شهرى يناير/ فبراير ٢٠٠٠، بعنوان "حملة ٢٠٠٠ .. تدعيم المصلحة القومية" التى كانت بمثابة برنامج عمل للإدارة الجمهورية الجديدة، وركزت فيها على دور أكبر للولايات المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة. وبعد ثماني سنوات من مقالها السابقة، وسياسة جمهورية شهدت تأثير المحافظين بشقيهما السياسى والدينى، تعيد رايس التفكير فى المصلحة القومية الأمريكية. تأتى مقالة رايس الثانية فى وقت تحتدم فيه المنافسة بين المرشحين: الديمقراطى (باراك أوباما) ومنافسه الجمهورى (جون ماكين) حول مقاربة كل منهما للقضايا الداخلية والخارجية، ومع قرب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقرر فى ٤ نوفمبر ٢٠٠٨.

تنبع أهمية المقالين من جمع الكاتبة بين الخبرتين السياسية

المبادئ، بما فيها العالم الغربي الذي تم تجاهله كم منطقة حيوية للمصالح الأمريكية.

ثالثاً- تجديد العلاقات الأمريكية القوية مع الحلفاء، والذين يشاطرون الولايات المتحدة القيم والمبادئ، وبالتالي مشاركتهم في عبء نشر السلام والازدهار والحرية.

رابعاً- التركيز على علاقات قوية مع القوى العظمى على المسرح الدولي والتي يكون لها دور في تشكيل وجهة النظام الدولي.

خامساً- التعامل بصورة حاسمة مع الدول المارقة الداعمة للجماعات الإرهابية والساعية إلى امتلاك أسلحة دمار شامل.

### السياسة الأمريكية تجاه القوى العظمى :

تركز رايس في مقالاتها على ضرورة استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من مرحلة ما بعد الحرب الباردة وأنهيار الاتحاد السوفيتي وتفردا بقمة النظام الدولي، وهو الأمر الذي يفرض عليها ضرورة الحفاظ على تلك المكانة بسياسة جديدة تجاه القوى العظمى التقليدية (الصين وروسيا)، تمزج بين احتواء تلك الأنظمة والتعاون معها. وهذا الجانب المصلحي في العلاقات يجب ألا ينفصل عن الجانب القيمي في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هاتين الدولتين. فقد أكدت في مقالاتها الأولى ضرورة دفع الدولتين إلى الديمقراطية والحرية. بمعنى آخر، تتسم السياسة الأمريكية تجاه تلك الدول بالمزوجة بين المصلحة والمبادئ والقيم الأمريكية، وهو ما يبرر تبنيها لمفهوم الواقعية الأمريكية المتقدمة.

رغم الاختلافات الجوهرية بين الدول الثلاث في المصالح والمبادئ، وفي ظل تعدد المشكلات والقضايا العالمية كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والاحتباس الحراري ...، والتي لا يقتصر تأثيرها على الولايات المتحدة بل يمتد إلى منافسيها، تنصح رايس في مقالاتها الثانية الإدارة الجديدة بضرورة البحث عن مناطق التعاون والمصالح الاستراتيجية مع القوتين الصينيتين والروسية. ولهذا، تقول إن العلاقات الأمريكية مع القوى التقليدية، كالصين وروسيا، تحميها المصالح أكثر من القيم، وأنهما ليسا أعداء دائمين أو حلفاء استراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية.

وترى في مقالاتها إمكانية تبديد المخاوف الأمريكية من صعود تلك القوى الدولية، بإدماجها في المنظومة الدولية، والذي يفرض عليها مسؤوليات والتزامات تحد من تأثيرها وسعيها إلى تحقيق مصالحها الخاصة، وأن الانخراط في المؤسسات الدولية (السياسية والاقتصادية) سوف يدفعها إلى إحداث تغييرات

جوهري في سياساتها الداخلية والخارجية للتوافق مع ما يتسم به المجتمع الدولي، والذي يؤدي في نهاية الأمر إلى تبنيها للقيم والمبادئ الأمريكية من حرية وديمقراطية واقتصاد حر. فالانفتاح الاقتصادي دولياً - على سبيل المثال - سيتتبعه انفتاح سياسي داخلي بتلك الدول، ولهذا ترفض سياسة عزل تلك الدول التي تجعلها أكثر سعيًا إلى تدمير أمن واستقرار النظام الدولي، وبالتالي تهديد المصلحة القومية الأمريكية عالمياً.

وتشير في المقالة الثانية إلى أن النجاح الأمريكي لم يقتصر على التعاون مع القوتين الدوليتين التقليديتين واحتوائهما، ولكنه امتد إلى عدد من القوى الجديدة الصاعدة، لاسيما الهند والبرازيل. فقد سعت واشنطن إلى توطيد علاقاتها مع البلدين مؤخراً. وتقول رايس إن للولايات المتحدة مصلحة في إنجاح هاتين الدولتين لتبنيهما العديد من المبادئ والقيم الأمريكية، بجانب العديد من الدول ذات التعدد الإثنى مثل إندونيسيا وجنوب إفريقيا. وظهور الدول الجديدة سوف يؤدي إلى تغيير الخريطة الجيوسياسية، والذي يستتبعه تغييرات في المنظمات الدولية لتعكس هذا الوضع الجديد.

وبجانب أهمية التعاون الأمريكي مع القوى الكبرى التقليدية والحديثة، تركّز رايس في المقالتين على أهمية التعاون مع الدول التي تشاركها قيمها ومبادئها، ولكنها في الثانية ترى أن تلك العلاقات لا يحكم عليها من خلال كيفية تعامل الولايات المتحدة مع كل دولة، ولكن على أساس العمل معاً للقضاء على الإرهاب والتطرف، ومواجهة التحديات العالمية، وحماية حقوق الإنسان، والعدالة، ومساندة الديمقراطيات الوليدة. وترفض رايس مقولة إنه ليس للولايات المتحدة حلفاء دائمين، فتعتبر أن للولايات المتحدة حلفاء دائمين وهم الدول التي تشاركها مبادئها وقيمتها

### بناء الديمقراطيات أولوية أمريكية :

تتبني رايس، مثل الكثير من الأمريكيين، الدور الأخلاقي الأمريكي في نشر القيم والمبادئ الأمريكية عالمياً، وترى أن هذا لا يتعارض مع المصلحة القومية الأمريكية، بل إن بناء الديمقراطيات يمثل، حسب التعبير الأمريكي، مصلحة قومية في حد ذاته. فقد كان هدف نشر الديمقراطية والحرية محور تركيز مقالاتها الأولى كإطار نظري، ولكنها في الثانية تتحدث أكثر عن آليات ومشكلات بناء الديمقراطيات. فهي تربط بين تعزيز الديمقراطية والاستقرار السياسي، فتري أن الحرية السياسية والديمقراطية شيء ضروري لخلق تطورات اقتصادية قوية. كما أن التطور والتنمية الاقتصادية ضروريان لتحقيق التطور والإصلاح السياسي، وهذا من شأنه خلق دول مستقرة وأمنة، وقادرة على الاستفادة من فرص العولمة والتعامل مع تحدياتها أيضاً. وبذلك، يرتبط هدف

## بناء الديمقراطيات للحفاظ على الاستقرار بتحقيق المصلحة القومية الأمريكية

ولهذا، تدعو راييس في مقالاتها إلى أن يظل هدف بناء الديمقراطيات من الأهداف العليا للولايات المتحدة. ولانخراطها في صياغة القرار الأمريكي واحتكاكها القوى بعملية بناء الديمقراطيات بصرف النظر عن مدى النجاح أو الإخفاق الأمريكي - تطرح في مقالاتها الثانية عددا من الأمور التي يجب أن يأخذها صانع القرار الأمريكي في ذهنه عند بناء الديمقراطيات، منها أن تعزيز التحول الديمقراطي ممكن ولكنه ليس سريعا أو سهلا، وذلك لأن الديمقراطية هي نتاج تفاعل بين الممارسة الديمقراطية والثقافة. وترى أن التجارب السابقة تكشف عن أن الثقافة لم تكن العامل المشترك بين تجارب التحول الديمقراطي، والذي يشير إلى أن الثقافة ليست معوقا للتحول الديمقراطي. ورغم رفضها استخدام القوة العسكرية في بناء الديمقراطيات، إلا أنها - حسب راييس - قد تكون مهمة إذا كان استخدامها أفضل من استمرار فرض الظلم والسلطوية، والذي كان المبرر للعديد من حالات استخدام القوة.

لا تقتصر راييس في مقالاتها على تأكيد الدور الأمريكي في بناء الديمقراطيات كأولوية أمريكية، لكنها تتطرق إلى سبل بناء الديمقراطيات في المقالة الثانية، فتدعو إلى استمرار الولايات المتحدة في تدعيم قيام مؤسسات ديمقراطية، لقيام حكومات قادرة على توفير الأمن، وذلك من خلال إقامة علاقات شراكة استراتيجية مع تلك الدول على المدى الطويل، والاستفادة من مصادرة القوة الأمريكية (السياسية، الاقتصادية، الدبلوماسية بل والعسكرية في بعض الأوقات). وتدل على ذلك بعدد من الحالات التي نجحت فيها الولايات المتحدة، ومنها كولومبيا، ولبان، وليبيريا. وتدعو أيضا إلى أن تكون هناك علاقات شراكة استراتيجية مع الدول الهشة والدول الفاشلة كإفغانستان.

ومن الوسائل الأخرى التي أكدتها راييس في بناء الديمقراطيات كانت المساعدات الخارجية الأمريكية، والتي ساعدت العديد من الدول في بناء مؤسسات ديمقراطية، وتحويل العديد من المجتمعات من الفقر إلى الازدهار، ومن الديكتاتورية إلى حكومات ديمقراطية قوية وإلى حكم القانون. وتشير أيضا إلى الجهود الأمريكية الأخرى في تذليل العقبات التي تواجه الدول لتحقيق الديمقراطية، ومنها إسقاط الديون القديمة، وتوفير الأغذية للدول التي ترتفع فيها نسبة الفقر والحاجة، وتزايد الإنفاق على التعليم ومحاربة الأوبئة.

وتضيف راييس بعدا آخر في تحقيق الديمقراطية، والذي يركز على إقامة علاقات تجارية واستثمارات مع الدول، والذي من

شأنه تعزيز فرص تطبيق الديمقراطية. وترى أن من شأن هذا إعطاء فرص أكبر لمؤسسات الدولة (الهيئة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية) للقيام بمهامها وتعزيز الحريات الفردية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية.

وعن محاولات بناء الولايات المتحدة الديمقراطيات، تشير راييس في مقالاتها الثانية إلى التجريبتين الأمريكيتين لبناء الديمقراطيات، بالشرق الأوسط الموسع - حسب التوصيف الأمريكي - فتشير إلى النجاح الأفغاني في تكوين حكومة ديمقراطية، وانتخاب الشعب الأفغاني لأول مرة في التاريخ حكومته، وإلى الحالة العراقية التي تعتبرها صورة مصغرة لأوضاع المنطقة.

وعن الحالة العراقية، تقول إن الولايات المتحدة لم تسقط نظام صدام حسين لدمقرطة منطقة الشرق الأوسط في بداية الأمر، ولكن للحفاظ على الأمن الدولي. ففي مقالاتها الأولى، تحدثت عن الاضطهاد الذي يتعرض له العراقيون وعن سعي العراق إلى امتلاك أسلحة دمار شامل، وكانت المبررات التي استندت إليها الإدارة في حربها على العراق. ولكن راييس في مقالاتها الأولى لم تطرح الخيار العسكري، حيث كانت أكثر تركيزا على الجهود الأمريكية للتعاون مع معارضي نظام صدام حسين ودعمهم.

عقب إسقاط نظام صدام حسين، تساءلت الدوائر الأمريكية: هل ستكون واشنطن راضية بسقوط نظام صدام وتولى قيادة أقوى منه؟ وكانت الإجابة بالنفي، لكنها ستكون راضية بتحقيق الديمقراطية العراقية، وبناء مجتمع ديمقراطي يحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة على غرار ألمانيا بعد هتلر. وتقول إن بناء نظام ديمقراطي في العراق سيحدث تحولا في المنطقة ككل، معتبرة العراق رمح التغيير في المنطقة. ولكن الرئيس بوش يذهب إلى أبعد من هذا، فقد أعلن في السابع من نوفمبر ٢٠٠٣ أن إنشاء عراق حر في قلب الشرق الأوسط من شأنه أن يكون حدثا مفصليا في الثورة الديمقراطية العالمية. فحسب راييس، من الصعوبة تصور ديمقراطية بالمنطقة في ظل استمرار ديكتاتورية صدام بالمنطقة. وتعترف بأن الجهود الأمريكية في العراق كانت شاقة لتحويل دولة هشة خلال فترة حكم نظام صدام حسين إلى دولة ديمقراطية.

### السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط :

كانت السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط من المحاور المهمة في مقالاتها الأولى، فلم تشر في تلك المقالة إلا إلى ضرورة تعامل الولايات مع الدول المارقة بصفة عامة، والدول الساعية إلى امتلاك أسلحة نووية والداعمة للإرهاب، وأيضا إلى

اضطهاد العراقيين تحت حكم صدام حسين، وإلى الهاجس من القوى الإيرانية. لكنها في الثانية أفردت محورا كاملا لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، والتحديات التي تحد من سياسة فاعلة تحقق المصلحة القومية الأمريكية.

ترى رايس في مقالاتها الثانية أن السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط - المنطقة التي تضم دولا تقع ما بين دولتي المغرب وباكستان حسب رايس - كانت استثناء من القاعدة التقليدية في السياسة الخارجية القائمة على المزاوجة بين المصلحة والحريات وحقوق الإنسان. فتشير إلى أنه خلال العقود الستة الماضية ركزت الإدارات الأمريكية (الديمقراطية والجمهورية) على مقايضة تقوم على الدعم الأمريكي للنظم السلطوية. وفي المقابل، تعمل هذه الأنظمة على تحقيق الاستقرار الذي تسعى إليه الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها. ولكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، اتضح أن تلك المعادلة لا تساعد على تحقيق الاستقرار، إذ بدا أن تلك المقايضة أنتجت استقرارا وهميا، وأصبح النشاط السياسي في المساجد والمدارس الدينية. فقد شهدت المنطقة زيادة نفوذ المنظمات الأصولية. لاسيما تنظيم القاعدة الذي أصبح يتبنى مفهوم "العدو البعيد" في إشارة للولايات المتحدة والدول الغربية.

وفي ظل احتدام الجدل حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، تقول رايس إن مستقبل المنطقة يؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة، والتي تتنوع بين الطاقة، والأمن، والدفاع، وتدعيم الحلفاء والأصدقاء، وكذلك على الصيغ الأمريكية لحل النزاعات التي تموج بها منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن مساعدة الدول الشرق أوسطية في الحرب الدولية ضد التطرف والإرهاب. وفي الوقت الذي تثار فيه معضلة الاختيار بين المصلحة والقيم الأمريكية، تقول رايس إن هناك تعارضا بينهما على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل سوف تتحقق مصلحة الأمن في حالة تطبيق القيم الأمريكية من الحرية، وحقوق الإنسان، وحرية السوق، والديمقراطية وحكم القانون.

وترصد وزيرة الخارجية عددا من التحديات التي تواجه السياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط، وتتمثل في:

التحدى الأول: تزايد عدد الجماعات الأصولية المتطرفة بمنطقة الشرق الأوسط. وتربط رايس النجاح في الحرب على الإرهاب ببناء الديمقراطية. فحسب رايس، ليست الحرب على الإرهاب حربا عسكرية فقط، ولكنها ذات بعد فكري، حيث لا بد من مواجهة أيديولوجية الجماعات الإرهابية. وتضرب مثلا على ذلك بأفغانستان وباكستان والبصرة بالعراق، حيث تقوم

استراتيجية النصر الأمريكية على أنه عن طريق المسار الديمقراطي يستطيع الفرد تحقيق مصالحه بطريقة سليمة. وفي بيئة تتسم بالديمقراطية والحرية والعدل والمساواة، يستطيع المواطن محاربة الإرهاب. أي أن رايس تربط بين الجانب العسكري المتمثل في الحرب الأمريكية على الإرهاب، والسعي الأمريكي لتحقيق الديمقراطية والحرية كقيمة أمريكية.

وترى أن المصلحة الأمريكية التي تجمع بين دفع الديمقراطية ومحاربة الإرهاب والتطرف بالمنطقة خيار صعب ومعقد، حيث تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعاون الأنظمة غير الديمقراطية بالمنطقة في محاربة الإرهاب والتطرف. ولذا، تطالب رايس بالتوازن بين الأهداف على المدى الطويل والقصير. وتقول إنه لا يمكن إنكار دور الدول غير الديمقراطية في محاربة الإرهاب، ولكنها في الوقت نفسه تدعو إلى استخدام الولايات المتحدة أدوات لتعزيز الديمقراطية بالعالم العربي من خلال مبادرات الإصلاح والدبلوماسية العامة لدفع الدول غير الديمقراطية إلى اتخاذ إجراءات ديمقراطية. وتطرح مثلا على التوازن بين محاربة الإرهاب وتعزيز الديمقراطية بالعلاقات الأمريكية - الباكستانية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

التحدى الثاني: يتمثل في تهديد دول لأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط في إشارة إلى إيران. فتقول إنها تعتمد على قوى إيرانية في تهديد أمن المنطقة، مثل الحرس الثوري الإيرانية وقوات القدس، وعلى عدد من القوى الأخرى غير الإيرانية، مثل جيش المهدي بالعراق، وحماس بفلسطين، وحزب الله بلبنان. وتشير إلى التهديد الأمني الإيراني للقوات الأمريكية بالعراق والمدنيين العراقيين وإسرائيل، وإلى أن السعي الإيراني لامتلاك تكنولوجيا نووية يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتقول رايس إنه إذا تغير السلوك الإيراني، فإن نظيره الأمريكي سوف يتغير، وإن على طهران أن تدرك أن الولايات المتحدة ملتزمة بحماية أصدقائها وحلفائها بالمنطقة ومصالحها، إلى أن يحدث التغير في السلوك الإيراني.

التحدى الثالث الذي تواجهه السياسة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط يكمن في القدرة على حل الصراعات الممتدة بالمنطقة، لاسيما الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وقد كانت قضية الديمقراطية مرتكزا أساسيا في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، ويرجع ذلك إلى أنه بدون الرؤية الأمريكية لن تستطيع إسرائيل تحقيق الأمن، ولن تستطيع الحكومة الفلسطينية توفير حياة أفضل لمواطنيها أو القيام بالتزامات السيادة المفروضة عليها. وترى أن حل الصراع يكمن في حل الصراع على أساس دولتين تعيشان في سلام وأمن.



والعديد من أقطاب المحافظين الجدد. ففي تلك المقالة، لم تقترب من قضايا كثيرة وكيفية التعامل الأمريكي معها على أرض الواقع. فلم تشر - على سبيل المثال - إلى السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط رغم أهميتها ضمن منظومة المصلحة القومية الأمريكية. ولعل ما يبرر تجاهل رايس العديد من القضايا والتعامل الواقعي والتركيز على المبادئ والأطر الحاكمة للسياسة الأمريكية أنها في ذلك الوقت (عام ٢٠٠٠) كانت مستشارة للرئيس بوش في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠.

لكنها في مقالتها الثانية، كانت أكثر واقعية في التفكير في المصلحة القومية الأمريكية، نظرا لانخراطها في عملية صنع القرار الأمريكي واحتكاكها بالعديد من الملفات الخارجية، الذي زاد بعد شغلها منصب وزيرة الخارجية في الفترة الثانية للرئيس بوش. ولهذا، ركزت المقالة الثانية على المصلحة القومية الأمريكية عالميا وفي منطقة الشرق الأوسط وتحديات تحقيقها من منظور واقعي. ولكن واقعية التفكير لا يعني إغفالها لعدد من المبادئ المثالية والنظرية، والذي يعني أنه ليس هناك اختلاف جوهري في قناعات رايس. إلا أنها بعد ثماني سنوات في الحكم، أضحت أكثر واقعية.

ولذا، اتسم تحليلها في المقالة الثانية بالمزاوجة بين خبرتها الأكاديمية والسياسية، حيث كانت تدمج بين المبادئ العامة الحاكمة لتحقيق المصلحة الأمريكية على الجانب النظري الذي كان محور مقالتها الأولى، وطرح سياسات لتطبيق تلك المبادئ واقعيا. ولعل هذا ما يظهر تبنيها لمفهوم الواقعية الأمريكية المتفردة القائمة على الدمج بين المدرستين الواقعية والمثالية في العلاقات الدولية.

كما اتسم هذا التحليل بالبعد عن نقد أفكار المحافظين الجدد وسياسات إدارتي الرئيس بوش، التي أضرت بالمصلحة الأمريكية، حسبما أشارت العديد من الدراسات والتحليلات الأكاديمية والعديد من كتب من خدموا في إدارة بوش الأولى. ويلاحظ أنها حاولت التناغم مع مقاربة ماكين، المرشح الجمهوري، في العديد من ملفات السياسة الخارجية، ربما لهدف ما مثل أن تكون وزيرة خارجية له في حال فوزه في انتخابات الرابع من نوفمبر.

ويلاحظ أن قراءة رايس للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أصابها بعض الارتباك في التحليل، ربما عن قصد لعدم رغبتها في انتقاد إدارتي الرئيس بوش والمحافظين الجدد. فقد تجاهلت وزيرة الخارجية إخفاقات الإدارة الحالية في العديد من ملفات المنطقة، لاسيما ملف العراق الذي قوض من فرص استقرار وأمن المنطقة، والذي عمل على زيادة الجماعات الإرهابية

وترى كذلك أن إقامة الدولة الفلسطينية ليست فقط خلال مفاوضات صعبة حول قضايا الحدود، والمياه، واللاجئين، ولكن من خلال جهود مضنية لتحقيق مؤسسات ديمقراطية قادرة على محاربة الإرهاب والتطرف وفرض القانون ومحاربة الفساد وخلق فرص للعيش الطيب للمواطن الفلسطيني. وتقول إن إقامة الدولتين سوف تكون إحدى نتائج تطبيق الديمقراطية.

التحدى الرابع: يتمثل في نتائج تطبيق الديمقراطية في الشرق الأوسط، حيث إنها قد تؤدي إلى صعود فاعلين غير الدول القومية، لاسيما أن الجماعات المسلحة التي لم تعلن تخليها عن العنف هي أقوى الجماعات السياسية تنظيما في العالم العربي حسب رايس، وهو الأمر الذي يثير عدة تساؤلات، مفادها ما هو دور تلك الجماعات والقوى في العملية الديمقراطية؟ وهل ستقلب على المبادئ الديمقراطية التي أتت بها؟ وهل الانتخابات في منطقة الشرق الأوسط ذات نتائج خطيرة؟

وتشير في هذا الصدد إلى صعود حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، وهو الأمر الذي عقد الأمور في الشرق الأوسط الموسع من وجهة نظرها، ولكنه حمل بعض الإيجابيات بأن جعل حماس عليها مسئوليات قوة سياسية وليس حركة تتبنى القوة المسلحة. ولكن حماس - حسب رايس - لم تمارس سياستها على أساس قوة سياسية، وهو ما أظهر عدم قدرة حماس على الحكم. وتقول إنه إذا كان هناك نظام سياسي ديمقراطي شرعي، لكانت هناك بدائل لحماس، مما يوسع من حرية وفرص الاختيار، والتي قد تذهب بعيدا عن حماس، وهذا يمكن تحقيقه لو أن الفلسطينيين قادرون على العيش الطبيعي داخل دولتهم.

وترى أن مشاركة الجماعات المسلحة في الانتخابات تعد مشكلة كبيرة، وأن الدرس الذي تستخلصه واشنطن ليس في توقف العملية الديمقراطية والانتخابات، ولكن أن تكون هناك مقاييس، كما كان حال المجتمع الدولي مع حماس بضرورة اختيارها ما بين كونها جماعة سياسية أو جماعة مسلحة. وترى أن تلك المشكلة تقع على عاتق قيادات المنطقة ومؤسساتها لإيجاد حل لتلك المعضلة بالطرق السلمية، بعيدا عن الكبح والقمع والاستثناء.

### الخاتمة :

اتسم تحليل رايس في مقالتها الأولى بالتركيز على الجوانب النظرية، فقد كانت أكثر اهتماما بصياغة مبادئ حاكمة لإدارة جمهورية جديدة تحقق المصلحة القومية الأمريكية، مستفيدة من عالم ما بعد الحرب الباردة وإنهيار الاتحاد السوفيتي السابق، بعد فترة من تراجع مكانة ودور الولايات المتحدة، حسب رايس

عن انتمائها الحزبي (ديمقراطيا كان أو جمهوريا) أو الأيديولوجي (يمينا كان أو يساريا). تتمثل أولاهما في تأكيد امتلاك القوة لتحقيق وحماية المصلحة القومية الأمريكية. وثانيتهما في العمل على استقرار النظام الدولي بما يعمل على خدمة المصلحة الأمريكية. وثالثتها في الإيمان بمكانة الولايات المتحدة عالميا وقدرتها على تشكيل مخرجات النظام الدولي، رغم العديد من التحديات التي تواجهها من حين إلى آخر، استنادا إلى قوتها السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية .. وأخيرا، الالتزام الأخلاقي بضرورة نشر القيم والمبادئ الأمريكية، وأن الأجيال القادمة ستمارس دورا أكثر نجاحا، ما دام الإيمان الأمريكي بقيمتها وقوتها مستمرا.

بالمنطقة، وهو ما لم تفسره رايس في مقالتها. ولم تشر أيضا إلى تراجع الولايات المتحدة عن تطبيق الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها في المدى القصير، فقد تراجعت قضية نشر الديمقراطية من على الأجندة الأمريكية، بحيث لم تعد هدفا في حد ذاتها، إلا إذا كانت تحقق المصلحة الأمريكية. وأحد أوجه القصور في تحليل رايس إغفالها لمركزية القضية الفلسطينية وإنجاز حقوق الفلسطينيين لإنجاح الولايات المتحدة في التحديات الثلاثة الأخرى التي تواجهها في المنطقة.

لكن تحليل رايس يوضح بصورة جلية أن هناك عدة ركائز حاكمة للمصلحة والسياسة الخارجية الأمريكية بالإدارات السابقة، وأنها ستكون حاكمة في الإدارات القادمة بصرف النظر



### قتل الأسرى المصريين.. دراسة للجرائم الإسرائيلية

د. سيد عيسى محمد

مصر العربية للنشر والتوزيع  
(القاهرة)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩

الجاسوس المصري محمد العطار لكي توجه إسرائيل رسالة للشعب المصري، وبالأخص المخابرات المصرية، لتذكرهم بوجود قوة رادعة إسرائيلية قتلت المصريين من قبل، ومن الممكن أن تمارس نفس السياسة في المستقبل، وذلك إذا ما تغيرت سياسة مصر تجاه إسرائيل. كما أن السلام المبرم بين مصر وإسرائيل قد أتى من منطلق قوة إسرائيل وليس من أي شيء آخر.

وقد جاء اسم هذا الفيلم - روح شاكيد - نسبة إلى وحدة شاكيد، وهي وحدة عسكرية إسرائيلية خاصة بدأت بـ ٢٠ جندياً عام ٥٢، وكان الهدف منها مواجهة تسلل الفدائيين العرب من سيناء. وبعد عامين، أخضعت لسيطرة قيادة المنطقة الجنوبية لتقاتل في كل الحروب ضد العرب من حرب السويس ٥٦ إلى حرب أكتوبر ٧٣.

كما أن كتاب "كتلة الأسرار" يعد إحدى الوثائق المهمة التي تدل على وحشية الإسرائيليين. وقد تناول هذا الكتاب بالأساس قضيتين مهمتين هما: قضية قتل الجنود المصريين وقضية قصف السفينة الأمريكية "ليبرتي". والقضيتان ليستا منفصلتين عن بعضهما، فالسبب الحقيقي لإقدام إسرائيل على مهاجمة السفينة الأمريكية هو التقاطها لتسجيلات صوتية واضحة عن قيام القوات الإسرائيلية بارتكاب عملية إبادة جماعية بحق جنود مصريين سلموا أنفسهم، وتخلوا عن أسلحتهم بعد مهاجمتهم في سيناء. فلدى مرور "ليبرتي" في منطقة العريش، كان الإسرائيليون يرتكبون هذه المجازر ضد المعتقلين العسكريين المصريين، وبالتالي فإن الحادث لم يقع عن طريق الخطأ كما أذاعت القوات الإسرائيلية في ذلك الوقت، فالإسرائيليون كانوا على دراية تامة بأنهم يهاجمون سفينة تجسس أمريكية.

كما أنه بالإضافة إلى هذه الوثائق الإسرائيلية، هناك أدلة أخرى على وحشية الإسرائيليين، ومنها شهادات المصريين. فهناك العديد من شهود العيان على هذه الجرائم، فكل مناطق سيناء تشهد على المذابح الإسرائيلية وإذا ما تم حفر أي مكان في أرض سيناء، فسنجد جثثاً لجنود مصريين، بعضهم تم دفنهم أحياء. كما كانت هناك عملية اعتقالات عشوائية واسعة

لبنان في مخيم صبرا وشاتيلا جنوبي بيروت، حيث ذبح العديد من اللاجئين الفلسطينيين على يد رجال الميليشيات اللبنانية التابعة لحزب الكتائب المتحالف مع إسرائيل، مما كان له أكبر صدى وأدى إلى إقصاء وزير الدفاع "أرييل شارون" من منصبه بناء على توصية من لجنة التحقيق، التي وجدته مسئولاً بشكل غير مباشر عما حدث، على الرغم من ادعاء الحكومة الإسرائيلية أن جيشها لم يتعمد القيام بالمجزرة ولم يخطط لها إطلاقاً.

وقد كشف الفيلم الوثائقي "روح شاكيد" - الذي عرضه التلفزيون الإسرائيلي عام ٢٠٠٧ - عن المجزرة التي ارتكبت في حق ٢٥٠ أسيراً مصرياً في حرب ٦٧، وهو أمر لا يقبله شرع أو قانون، إلا أنه يعبر عن العقيدة السياسية والعسكرية لإسرائيل في تنفيذ بعض سياساتها غير المشروعة في الشرق الأوسط. وقد كان الهدف من عرض هذا الفيلم في هذا التوقيت بالذات - ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ - هو التأثير سلباً على الشارع المصري والعربي معنوياً وسياسياً، بالإضافة إلى محو أثر هزيمة إسرائيل في حربها مع حزب الله وأيضاً تصفية حسابات القادة الإسرائيليين مع بعضهم بعضاً. وبالفعل، أثار هذا الفيلم العديد من ردود الفعل على كل من الساحة السياسية المصرية والإسرائيلية، حيث طالبت بعض الأصوات الإسرائيلية الداعية للسلام بمعاقبة المتورطين في هذه المذبحة وعرضهم على المحكمة الجنائية الدولية، كما طالب المسؤولون المصريون بذلك، وأيضاً طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة. والجدير بالذكر أن عرض هذا الفيلم في هذا الوقت يحمل مدلولاً مهماً هو ممارسة إسرائيل ضغوطاً نفسية وترهيبية على العرب ومصر وذلك من أجل إظهار قوتها السياسية والعسكرية، خاصة بعد إعلان مصر إحياء برنامجها النووي السلمي، وهو ما أثار قلق الإسرائيليين من دخول مصر رسمياً للنادي النووي، مما يعني أن المنطقة ستدخل في سباق محموم لن يكون لصالح إسرائيل بأي حال من الأحوال، وذلك مع الأخذ في الاعتبار مضي إيران في برنامجها النووي. والأهم من كل هذا هو تزامن عرض هذا الفيلم مع القبض على

تناول هذه الدراسة قضية خطيرة تهم الشارع العربي بصفة عامة والشارع المصري بصفة خاصة ألا وهي قضية قتل الأسرى المصريين خلال حربي ٦٧ و٧٣، مثبتة إياها بالأدلة والقرائن. فهذه الدراسة تحاول دراسة الانتهاكات الإسرائيلية للعالم العربي ومصر، حيث إن هذه الانتهاكات لم تقع على أبناء بلد عربي واحد ولكنها طالت أبناء البلاد العربية جميعها. وهنا العديد من الوثائق التي تبرز مجازر إسرائيل في حروبها مع العرب، وكانت أولها الحرب الإسرائيلية - العربية الأولى عام ٤٨. كما أنه عبر الأعوام، تم الإفراج عن العديد من الوثائق التي توضح مجازر إسرائيلية ارتكبت بحق المدنيين وأسرى الحرب العرب في الحروب اللاحقة في سنوات ٥٦، ٦٧، ٧٣، ٨٢. إلا أن أكثر الحروب دموية وفظاعة هي حرب ٤٨ التي بدأت فعلياً كحرب عصابات بين عرب فلسطين والعصابات اليهودية. فقد اتسمت هذه الحرب بقتل عشوائى كبير للمدنيين العرب على يد العصابات اليهودية. كما أنه أثناء حربي ٦٧ و٧٣، قام الجيش الإسرائيلي بقتل مدنيين عرب عزل من السلاح كما قتلت مجموعة من أسرى الحرب عمداً. وفي عام ٨٢، ارتكب الجيش الإسرائيلي الذي اجتاحت جنوب لبنان، بما في ذلك بيروت وطريق دمشق - بيروت، فظائع متعددة وقتل الإسرائيليين، بطائراتهم ومدافعهم ودياباتهم، الآلاف من المدنيين الفلسطينيين والبنانيين، وكان سبب هذا الغزو الإرهاب الفلسطيني الذي انطلق من جنوب لبنان ضد أهداف إسرائيلية.

لوقعت في سبتمبر ٨٢ أكبر مذبحة في حرب

## التقرير الاستراتيجي الفالسطيني لسنة ٢٠٠٧

د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات  
والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨

للعام الثالث على التوالي، اصدر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات في بيروت التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي، الذي يغطي سنة ٢٠٠٧، والذي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل، مناقشا، في ثمانية فصول، الوضع الداخلي الفلسطيني، والمشهد الإسرائيلي - الفلسطيني، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية.

ويرى التقرير أن سنة ٢٠٠٧ كانت من أصعب السنوات التي مرت على الفلسطينيين فيما يتعلق بإدارة شأنهم الداخلي في التاريخ المعاصر، حيث جمعت بين آمال التوافق الوطني من خلال اتفاق مكة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وبين إحباطات الفلتان الأمني وتطبيقات خطط دايتون والحصار الخانق، والانقسام الفلسطيني السياسي والجغرافي الذي أعقب سيطرة حماس على قطاع غزة.

ويقع التقرير في ٢٨٤ صفحة من القطع المتوسط، وقد شارك في كتابة فصوله ١١ خبيراً وباحثاً من نخبة المتخصصين في الشأن الفلسطيني. وهو يتميز بأن معلوماته محدثة حتى نهاية ٢٠٠٧، ومدعمة بالجدول والرسوم البيانية، كما أنه يلتزم بدقة والمنهجية العلمية الأكاديمية نفسها، التي تميز بها التقريران السابقان.

تناول الفصل الأول من التقرير الوضع الفلسطيني الداخلي، وحمل عنوان "شقاء الأشقاء"، للتعبير عن الخلاف الفلسطيني الذي كان المظهر الأبرز الذي تميزت به سنة ٢٠٠٧ على الصعيد الداخلي، مستعرضاً تفاصيل الصورة العامة خلال هذه السنة، بدءاً من

يعتبر جريمة في الشريعة الإسلامية تستلزم محاكمة كل المسئولين عنها محاكمة عادلة، وتستوجب المطالبة بالدية والتعويض لاهالي القتلى، كما أنها تستلزم أيضاً الاعتذار الرسمي للامة التي وقعت في حقها هذه الاعمال اللا إنسانية. كما ادان اتحاد المصريين في أوروبا في اجتماعه الأخير بلندن المذبحة التي ارتكبتها وحدة شاكيد العسكرية. كما تقدم وفد من اتحاد المحامين الأفرو- اسويى لحقوق الإنسان ببلاغ إلى وزيرى الداخلية والخارجية والنائب العام، طالبين فيه تعقب ١٨ شخصية إسرائيلية اشتركت في هذه الجرائم. كما قامت ١٤ جمعية أهلية بسيناء برفع دعوى قضائية ضد "بن اليعازر" بتهمة انتهاك حقوق الأسرى المصريين.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: هل سقطت جرائم قتل الأسرى المصريين بالتقادم؟ والإجابة على هذا السؤال أن جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم، وبالتالي فإنه مهما طال الزمن، فمرتكب هذه الجرائم سيظل مسئولاً مسئولية جنائية عن هذه الجرائم.

وعلى النقيض تماماً من موقف إسرائيل من الأسرى المصريين، كان موقف الحكومة المصرية من الأسرى الإسرائيليين. فقد كان لدى مصر عام ٧٣ العديد من الأسرى الإسرائيليين، وقد تمت معاملتهم معاملة إنسانية وكرامة، بل قاموا بجولات سياحية ترفيهية في الأراضي المصرية، حيث قام بعض منهم بزيارة الأهرامات والنيل والمتاحف، كما تم الإفراج عن العديد منهم ووصلوا إلى إسرائيل في حالة بدنية ونفسية ممتازة. وأخيراً، فقد ردت إسرائيل على هذا الهجوم بضربة وقائية من خلال عرضها لفيلم "رحلة لأرض مصر"، الذي يعرض شهادات لجنود إسرائيليين يزعمون أن الحكومة المصرية قتلت أسرى إسرائيليين في أثناء حربي الاستنزاف و٧٣. والهدف من عرض هذا الفيلم - بلا شك - هو جعل الطرفين متعادلين، هم قتلوا أسراراً ونحن قتلنا أسرارهم. وبالتالي إذا طالبت مصر بالتحقيق في قضية قتل الأسرى المصريين، فسيصبح من حق إسرائيل فعل الشيء نفسه والمطالبة بفتح ملف قتل الأسرى الإسرائيليين كذلك. والتحدى الذي يواجه الحكومة المصرية الآن هو كيف ستتعصرف إزاء الأكاذيب الإسرائيلية الجديدة. وجملة القول إننا نرجو ألا تتحول هذه القضية إلى قضية سياسية للمزايدة عليها، ولكن لابد أن نتمسك بقانونية القضية وأن يتم جمع المعلومات المهمة لإثبات التهم المنسوبة لمجرمي الحرب الإسرائيليين.

زمزم عرفة محمد

النطاق تعرض فيها المصريون لشتى أنواع الذل والهوان والتعذيب. وعلى أثر ذلك، طالبت لجان الشئون العربية والخارجية وحقوق الإنسان بمجلس الشعب الحكومة المصرية بالإسراع في تحريك الدعوى الجنائية ضد الحكومة الإسرائيلية، كما حذرت من التهاون في طرق أبواب المحافل الدولية للقصاص من القيادة الإسرائيلية، وأيضاً حذرت اللجنة من الهروب من الثأر لدماء القتلى المصريين العزل. وقد لعب أهالي سيناء دوراً كبيراً في حماية الآلاف من الجنود والضباط المصريين خلال حرب ٦٧. فعلى الرغم من المذابح التي تعرض لها الآلاف الجنود الأسرى المصريين على أيدي الجنود الإسرائيليين في سيناء، إلا أن الآلاف منهم نجوا وعادوا سالمين إلى مصر، وذلك بفضل تضحيات أبناء سيناء في إخفاء العديد منهم. فقد قام أبناء سيناء بتشكيل لجنة من بينهم لعمل بطاقات وهويات مزورة للجنود والضباط المصريين الناجين من الحرب، وذلك لإخفاء هويتهم العسكرية عن قوات الاحتلال. وقد نجحت البطولة السينائية، ولكن على الرغم من ذلك وقع بعض الضباط والجنود المصريين في الأسر الإسرائيلي، وذلك بسبب قيام قوات الاحتلال بتفتيشهم ذاتياً فاكتشفوا الملابس الداخلية العسكرية لهم، ومن ثم ارتابوا فيهم وألقوا القبض عليهم، خاصة مع وجود علامات في روس هؤلاء الجنود والضباط من أثر ارتدائهم غطاء الرأس العسكري الذي يترك علامات في روس الجنود، لذلك كان من السهل كشفهم وقتلهم في الحال وهم نائمون، بالإضافة إلى اعتقال أهالي سيناء الذين قاموا بإخفائهم ومساعدتهم في الهروب.

وفي عام ١٩٩٥، أذاع راديو إسرائيل وقائع قتل الأسرى المصريين في أثناء حربي ٥٦ و٦٧. وعلى أثر ذلك، تشكلت لجنة وطنية مصرية لتقصي الحقائق ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين. وقد بذلت هذه اللجنة جهوداً مطولة على مدى ثمانى سنوات لتوثيق هذه الجرائم. والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية ارتكبت خطأ فادحاً حين انسحبت من التصديق على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية مباشرة بعد انسحاب الولايات المتحدة وإسرائيل من عملية التصديق على الاتفاقية عام ٢٠٠٠، لأن هذا يعنى أن الحكومة المصرية قد أغلقت على نفسها طريق المطالبة بالقصاص الجنائي الدولي العادل من مجرمي الحرب الإسرائيليين. ولكن على الرغم من ذلك، فلا يزال في إمكان مصر الحصول على تعويضات مادية عادلة وعرض الجناة على محكمة جنائية دولية. وقد صرح فضيلة الشيخ على جمعة مفتي الجمهورية بأن قتل الأسرى المصريين العزل خلال حرب ٦٧

استمرار حالة الخلاف بين حركتي فتح وحماس، وبين الرئاسة والحكومة. بشكل مختلف، كان أبرزها التوتر الأمني، مروراً بمرحلة اتفاق مكة الذي وقع في ٨ فبراير ٢٠٠٧. وأنتج تشكيل حكومة وحدة وطنية، ثم تصاعد الأزمة الأمنية واستقالة وزير الداخلية هاني القواسمي، وسيطرة حماس على قطاع غزة، وإجراءات السلطة الفلسطينية رداً عليها، ومحاولة الرئاسة الفلسطينية السيطرة على المجلس التشريعي.

كما تطرق الفصل إلى الأزمة الداخلية لحركة فتح، وناقش كذلك مواقف الفصائل الفلسطينية الأخرى من مختلف المجرىات التي شهدتها الساحة الفلسطينية، ثم تناول مسألة مواصلة الحصار على قطاع غزة بعد سيطرة حماس عليه، مقابل فك الحصار عن حكومة رام الله.

وخلص هذا الفصل إلى أن سنة ٢٠٠٧ أظهرت أن البناء المؤسسي الفلسطيني لم يستوعب، بما فيه الكفاية، أصول اللعبة الديمقراطية، ولا التداول السلمي للسلطة. كما لم ينجح في إدارة الاختلاف بين نهجين يشوبهما الكثير من التعارض، خصوصاً فيما يتعلق بمسار التسوية والمقاومة، وأساليب وطرق التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي، ومع الشرعية الدولية. كما أنها أظهرت مدى قدرة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية والدولية على التأثير في الوضع الداخلي الفلسطيني، وأنها كانت عاملاً محدداً، ولأعباء رئيسياً في إذكاء الصراع بين فتح وحماس. إلا أنه رأى أن هذا ما كان ليحدث لولا استعداد أطراف فلسطينية متفتحة للتجاوب مع الضغوط الخارجية، في سبيل تنفيذ أجندتها الخاصة.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان: "المشهد الإسرائيلي - الفلسطيني .. استثمار الانقسام ومروغات السلام"، حيث أشار إلى أن سنة ٢٠٠٧ كانت بالنسبة لإسرائيل سنة "استثمار الانقسام الفلسطيني"، كما كانت سنة ترتيب للأوضاع بعد تجربة حرب يوليو ٢٠٠٦ على لبنان. وفي الوقت الذي كانت تتحدث فيه عن السلام، تابعت إسرائيل اعتداءاتها، واستمرت في بناء الحقائق على الأرض.

أما الوضع الداخلي الإسرائيلي، فقد تمحور حول مجموعة من الوقائع والتغيرات التي شملت معظم جوانب الحياة السياسية في إسرائيل. وقد استعرض التقرير هذه التغيرات بشيء من التفصيل، كما سلط الضوء على ظاهرة الفساد السياسي التي برزت في إسرائيل في السنوات الأخيرة، وعلى تقرير لجنة فينوجراد التي بحثت في إخفاقات الحرب على لبنان.

ثم تطرق إلى المؤشرات السكانية، مبيناً أن عدد اليهود في إسرائيل قد بلغ في نهاية ٢٠٠٧ خمسة ملايين و٤٧٤ ألفاً، يشكلون ما نسبته ٧٥,٦٪ من عدد سكان إسرائيل البالغ سبعة ملايين و٢٤٤ ألفاً.

وفي استعراضه للمؤشرات الاقتصادية، أشار التقرير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق نسبة

نمو بلغت ٥,٢٪، وإلى أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع إلى ١٦١ ملياراً و٨١٧,٩ مليون دولار سنة ٢٠٠٧.

كما ناقش الفصل العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية سنة ٢٠٠٧، موضحاً أن عدد الشهداء بلغ ٤١٢ فلسطينياً، في حين قتل ١٢ إسرائيلياً في عمليات نفذها الفلسطينيون، ثم تحدث عن موقف إسرائيل من الوضع الداخلي الفلسطيني، وناقش بعدها التطورات المتعلقة بالتسوية السلمية وإفراقها، وموقف إسرائيل من مؤتمر "أنابوليس" ومن المبادرة العربية للسلام.

أما الفصل الثالث، وعنوانه: "القضية الفلسطينية والعالم العربي"، فقد تطرق إلى المواقف العربية من القضية الفلسطينية، ورأى أن سنة ٢٠٠٧ شهدت تكشف ثمار الغرس الرديء، في مجرى إدارة الصراع مع إسرائيل وحله، فيما يشبه الانصراف العربي عما كان قضيتهم المركزية، وتحويلها إلى نزاع فلسطيني - إسرائيلي.

وأضاف أن متابعة الموقف العربي من التطورات الفلسطينية، خلال تلك السنة، ومن حصار قطاع غزة كشفت عن مجموعة من الحقائق المهمة، أولاً تخص الموقف الشعبي العربي، الذي افتقد الكثير من قوته وعنفوانه. وثانيها ضعف موقف النظام الرسمي العربي، ممثلاً في جامعة الدول العربية، حيث لم يستطع أن يكون على مستوى الحدث، وجاءت بياناته وإجراءاته الفعلية تقليدية ورخوة بمستوى رخاوة هذا النظام. أما ثالثة هذه الحقائق، فتخص مواقف الدول العربية التي كانت السلبية هي الموقف المشترك لكثير منها.

وقد تعرض الفصل كذلك للتطورات في مجال التطبيع، مشيراً إلى أن العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وبعض الدول العربية شهدت تقدماً ملحوظاً، حيث زادت الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن مثلاً في سنة ٢٠٠٧ بنسبة ٨٥٪ عن السنة التي سبقتها.

واستعرض الفصل الرابع القضية الفلسطينية في بعدها الإسلامي، من خلال تحليل مواقف منظمة المؤتمر الإسلامي، وكل من تركيا وإيران وباكستان وإندونيسيا وماليزيا، من القضية الفلسطينية، مشيراً إلى أن سنة ٢٠٠٧ كانت كسابقاتها، بشكل عام، في تفاعل العالم الإسلامي مع القضية الفلسطينية. ولم توفر الظروف الذاتية والموضوعية للبلدان الإسلامية ما يمكن من إحداث تغييرات ذات مغزى طوال تلك السنة. وأسهم الوضع الفلسطيني المنقسم والمتردى في إضعاف إمكانات الدعم الرسمي والشعبي للعالم الإسلامي.

وخلص إلى أن إسرائيل لم تنجح خلال سنة ٢٠٠٧ في تحقيق اختراقات حقيقية في العالم الإسلامي، لكن الفلسطينيين لم ينجحوا أيضاً في تحقيق تغييرات حقيقية في دعم قضيتهم، وفي فك الحصار عن شعبهم في الداخل.

ثم تناول الفصل الخامس القضية الفلسطينية والوضع الدولي، حيث تناول مواقف كل من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، واليابان، والمنظمات الدولية، تجاه القضية الفلسطينية، متتبعا سياسات كل من تلك القوى نحو السمكتين المركزيتين اللتين حددتا الإطار الذي تحركت فيه السياسات الدولية تجاه الموضوع الفلسطيني وهما: الأزمة الداخلية الفلسطينية قبل اتفاق مكة وبعده، ومحاولات بعث الحياة في مسار التسوية.

وأوضح أن سياسات بعض القوى الدولية اتسمت في توجهاتها المركزية بالعمل على الحيلولة بين تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية في المرحلة الأولى، وعند تشكيلها سمعت إلى إفضالها من خلال إرفاقها بمطالب مختلفة وتدخلات من وراء ستار.

كما أن السياسات الدولية أسهمت، إلى جانب عوامل أخرى، في حدوث انشطار حاد في البنية الفلسطينية الحكومية والإقليمية، عملت بعض الجهود الدولية على استئثارها بما يخدم رؤيتها الاستراتيجية للمنطقة، مشيراً إلى أن زيارات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس إلى الشرق الأوسط، والتي بلغت ثمان زيارات خلال تلك السنة، كانت مؤشراً على الحمى الدبلوماسية الدافعة نحو توظيف هذا الانشطار، والتي أفرزت الدعوة لعقد مؤتمر بولي، لم تكن واشنطن متحمسة له قبل الانشطار.

كما قدم الفصل نموذجاً لدراسة حالة للهند فيما يتعلق بالشأنين الفلسطيني والإسرائيلي، مشيراً إلى أن إجماع أغلب الباحثين على أن الهند تمثل أبرز الدول النامية من حيث الأهمية الدولية الآتية والمستقبلية، هو ما نفع التقرير لإيلاء موقعها بعض العناية أكثر من غيرها. ولفت الانتباه إلى أن سنة ٢٠٠٧ تظهر أن إسرائيل تمكنت من تمتين علاقاتها مع الهند، بصفتها الرسمية والشعبية، أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من المعارضة الإسلامية واليسارية الشديدة.

وجاء الفصل السادس تحت عنوان "الأرض والمقدسات"، حيث بحث في الاعتداءات الإسرائيلية على الأرض والمقدسات، مع التركيز بشكل خاص على مدينة القدس، منبهاً إلى تسارع وتيرة السياسات الإسرائيلية الهادفة لجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل بأغلبية يهودية مطلقة، وأقلية عربية تسهل السيطرة عليها، ضمن مشروع واضح المعالم، يستغل مفاوضات التسوية والمعاهدات العربية - الإسرائيلية لتعميره.

كما استعرض أبرز التطورات المتعلقة ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، مشيراً إلى زيادة مساحة المنطقة المعزولة خلف الجدار من ٥٥٥ كم<sup>٢</sup> إلى ٧١٢ كم<sup>٢</sup>، وزيادة طول الجدار من ٧٠٢ إلى ٧٧٠ كم، وتناول استمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وزيادة عدد

المستوطنين فيها إلى نحو ٤٨٢ ألفا.

وقد استعرض الفصل السابع من التقرير الأوضاع السكانية الفلسطينية، مشيراً إلى نتائج التعداد السكاني الثاني في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها محافظة القدس، والذي نفذته الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خلال سنة ٢٠٠٧. حيث أظهر أن إجمالي عدد السكان في هذه المناطق بلغ نحو ثلاثة ملايين و٧٧١ ألف نسمة. ولفت الانتباه إلى أن هذه التقديرات تقل بنحو ٢٤٤ ألف نسمة عن التقديرات السابقة للجهاز وللجنة نفسها. أما مجموع الفلسطينيين في العالم في نهاية سنة ٢٠٠٧، فذكر أنه يقدر بنحو ١٠ ملايين و٣٤٢ ألف نسمة، يقيم نحو مليون و١٨٤ ألفاً منهم في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ونحو ثلاثة ملايين و١٠٢ ألف في الأردن. وأشار الفصل نفسه إلى الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين في أماكن توزيعهم، ثم تناول موضوع اللاجئين الفلسطينيين، كما بحث اتجاهات النمو السكاني، والجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية، وهجرة الفلسطينيين إلى الخارج، ونزيف الأمسغة والكفاءات الفلسطينية، وفلسطيني الخارج وحق العودة.

أما آخر فصول التقرير، فقد استعرض الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتناول فيه، بالأرقام والبيانات، الحسابات العامة وأداء القطاعات الاقتصادية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمالية العامة، والمساعدات الخارجية، والحصار والإغلاق الإسرائيلي، وغيرها. ونكر أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغت أربعة مليارات و١٣٥.٨ مليون دولار في سنة ٢٠٠٧.

وأشار التقرير إلى أن عام ٢٠٠٧ كان الأسوأ على الصعيد الاقتصادي منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع عام ١٩٦٧، علماً بأن التباين في مستوى التدهور والتراجع في مجمل الأنشطة الاقتصادية في القطاع كان كبيراً مقارنة بالوضع في الضفة، حيث ارتفعت نسبة السكان الفلسطينيين الذين يقعون تحت خط الفقر من ٢٢٪ سنة ٢٠٠٠ إلى نحو ٦٧٪ سنة ٢٠٠٧ على مستوى الضفة والقطاع. أما في قطاع غزة، فقد وصلت النسبة إلى ٩٠٪ مع نهاية السنة.

وأخيراً، يمكن القول إن التقرير الاستراتيجي الفلسطيني تمكن من احتلال مكانة مرموقة في الدراسات الفلسطينية خلال فترة وجيزة، وأصبح من المراجع التي لا غنى عنها للباحثين والمهتمين وطلبة الجامعات. وهو يستمد قيمته من مشاركة نخبة من أفضل المتخصصين في الشأن الفلسطيني في كتابته، ومن كونه يأتي سنوياً حافلاً بالمعلومات الدقيقة والموثقة والمحدثة، ومن كونه يطرح القضية الفلسطينية، على الرغم من شدة حساسيتها وتعقيدها، بشكل علمي متوازن.

حسن أبحيص

## التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب المحيط الهندي وانعكاساته على مستقبل الأمن القومي العربي

طارق عبدالله ثابت  
رسالة دكتوراه، معهد البحوث  
والدراسات العربية، جامعة الدول  
العربية، ٢٠٠٨

تسعى الدراسة وراء إعادة تشخيص واقع المنظومة الإقليمية التي تمثلها منطقة غرب المحيط الهندي بأقاليمها الفرعية الثلاثة الرئيسية (الخليج العربي، البحر العربي، البحر الأحمر)، وبعض الأجزاء المتاخمة لها، في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة، من خلال محاولة البحث في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية الرئيسية (القائمة/المقترحة) بشقيها الثنائي ومتعدد الأطراف التي تقوم بين القوى الفاعلة مع بعضها بعضاً بوجه خاص من جهة، وفيما بينهما وبين القوة الأمريكية من جهة أخرى، وانعكاسات ذلك - في المحصلة النهائية - على محصلة الفعل الاستراتيجي (الإدراكي/الحركي) للقوى العربية الفاعلة المعنية في المدين القريب والمتوسط، بما يتماشى مع دواعي تحقيق الأمن القومي.

في حين تكمن أهميتها في عدة اعتبارات، يأتي في مقدمتها أنها تناولت المنطقة بقواها الفاعلة في دراسة واحدة تعالج جدلية التفاعلات المعقدة بين أقاليمها الفرعية الثلاثة، من خلال تتبع مسارات تأثير أي حدث يبرز في جزء معين منها على عموم المنطقة أو أجزاء واسعة منها والأجزاء العربية منها - بوجه خاص - استناداً لرؤية لدى -الباحث- مفادها أن القوى الخارجية، وفي مقدمتها القوة الأمريكية، ما زالت تنظر إلى هذه المنطقة أو أجزاء واسعة منها من منظور واحد، وفقاً لمصالحها الحيوية المتنامية جراء سمة الترابط العضوية النسبية الوثيقة بين هذه الأجزاء. وكذا هي محاولة للتصدي لآم المعضلات التي تواجه دول المنطقة، معضلة الأمن من خلال إعادة تشخيص وإبراز بعض القضايا الخلافية الملحة التي تمثل معضلة مجمل الصراعات الدائرة فيها، خاصة تلك المؤثرة في طبيعة وواقع الصيغ التوازنية (القائمة/المقترحة) نظراً لما لها من تأثير رئيسي على طبيعة أية أدوار مستقبلية متوقعة للقوى الفاعلة المعنية على المستويين (الداخلي/الخارجي).

أما النطاق الزمني للدراسة (١٩٩٠-٢٠٠٣)، فقد تزامن مع بدء الإرهاصات الأولى -لمرحلة ما بعد انتهاء (الحرب الباردة) (١٩٨٦-١٩٩١)- إثر دخول المنطقة مرحلة، لها سماتها الخاصة وسياساتها الجديدة. فضلاً عن تناول مدخل تاريخي يغطي الفترة (١٩٤٥-١٩٨٥) في حين يتحدد النطاق المكاني للدراسة في المجال الجغرافي الذي تشغله منطقة غرب المحيط الهندي بأقاليمها الفرعية الثلاثة الرئيسية (الخليج العربي، البحر العربي، البحر الأحمر) وبعض الأجزاء المتاخمة لها.

وتقع الدراسة في ٦٩٠ ورقة تحنوي على قرابة الـ ٥٥٠ مرجعاً متنوعاً ونظراً لطبيعة موضوع هذه الدراسة، فقد تمت معالجته في مقدمة ومتن يتضمن مدخلا تمهيدياً وثلاثة أبواب من خلال عشرة فصول، تضمنت اثنين وثلاثين مبحثاً بـ ٨٥ مطلباً، وخاتمة توزعت بين عرض تحليلي لبعض أهم التطورات السياسية في هذا الشأن منذ عام ٢٠٠٣ حتى مطلع عام ٢٠٠٧، وجملة من الاستنتاجات العامة، بالإضافة إلى بعض التوصيات المهمة في هذا الشأن. أتم الفصل التمهيدي بوضع الإطار المفاهيمي للدراسة الذي يؤصل للعديد من المفاهيم الرئيسية التي وردت في ثنايا الدراسة، حيث أمكن إعادة بلورتها إلى جزئين: ركز الأول على تناول مفهوم التوازن ضمن الإطار السياسي وأخذ صيغة (توازن القوى) على الأغلب آنذاك - بصفة عامة - والتوازن الاستراتيجي على وجه الخصوص، فضلاً عن أنه يناقش بعض المفاهيم التي وردت في ثنايا الدراسة كـ (النظام الإقليمي، والأمن القومي العربي، والمستقبل، والقوى الفاعلة، والدور الإقليمي) في حين اختص الجزء الثاني بوضع إطار تعريفي لمنطقة الدراسة من خلال تحديد مصطلح منطقة (غرب المحيط الهندي)، الذي شمل مجمل الحيز الجغرافي المستهدف في هذه الدراسة، والذي يغطي مجمل المساحة المائية للجناح الغربي لمنطقة المحيط الهندي بجزئها الآسيوي والإفريقي. واستناداً إلى المعيار الجغرافي الذي تبنته الدراسة في تحديد مكونات المنطقة، فقد خلصت إلى أنها تضم ٢٩ وحدة سياسية هي (إيران، العراق، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان، الهند، باكستان، اليمن، الصومال، كينيا، تنزانيا، موريشيوس، جزر القمر، إفريقيا، مدغشقر، موريشيوس، جزر القمر، سيشيل، المالديف، الأردن، فلسطين، إسرائيل، مصر، السودان، إريتريا، إثيوبيا، جيبوتي) هذا من جهة، والتعريف العام بخصائصها الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. أما الباب الأول، فقد اهتم بمعالجة طبيعة التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب المحيط الهندي في مرحلة ما بعد انتهاء (الحرب الباردة) من خلال السعي وراء تقديم عرض دقيق لسياسات القوى الدولية المؤثرة في واقع التوازن على مرحلتين انحصرتا في الأعوام من (١٩٤٥ إلى ١٩٧١) ومن (١٩٧٢ إلى ١٩٨٥)، ثم دراسة بعض المعالم الرئيسية المحددة للبيئة الدولية الأمنية الجديدة



العسكرية الأمريكية، حيث يدرج الكتاب ١٣٤ عملية تدخل، قامت بها الولايات المتحدة خلال ١١١ سنة بين عامي ١٨٩٠ و ٢٠٠١. وتظهر القائمة أن معدل عمليات التدخل حتى نهاية الحرب العالمية الثانية بلغ ١,١٥ عملية كل سنة، وارتفع إلى ١,٢٩ خلال الحرب الباردة. وبعد سقوط جدار برلين، زاد المعدل ليصل إلى عمليتين اثنتين كل سنة. وهكذا، ازدادت عمليات التدخل التي قامت بها الولايات المتحدة لحماية مصالحها مع توسع الإمبريالية الأمريكية المفرط.

أما محاور السياسات الأمريكية على الجانبين الاقتصادي والسياسي، فتمثلت أهم أبعادها في الآتي:

أولاً- النطاق الاقتصادي، حيث تحرم الولايات المتحدة ثلثي سكان العالم من التحكم الديمقراطي بمصانيرهم الاقتصادية. فقد وضعت الدول النامية بين فكي كماشة تقليدية. فمن جهة، مهدت السبيل للأعمال التجارية المعتمدة على ثقافتها للدخول بشكل حر واقتناص أموال العالم. ومن جهة أخرى، عملت على كبح الجهود التي تبذلها الدول النامية لتعزيز وتدعيم منتجاتها وصادراتها، وحظرها في الأسواق الأمريكية. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تعمل بشكل منهجي على تقويض جهود ومساعي الدول الأقل تطوراً لمحاربة الفقر وإطعام سكانها، فقد فرضت رسوماً جمركية ضخمة على المحاصيل الزراعية الرئيسية مثل الأرز، والسكر، والبن.

ثانياً- النطاق السياسي، حيث تتفاخر الولايات المتحدة بكونها ديمقراطية، وتحت الدول الأخرى باستمرار على مزيد من الديمقراطية، وتنتقد وتستهن، أو تتخذ إجراءات عقابية ضد الدول التي تعتبر، من منظور حكومتها، أقل من ديمقراطية. كما تعتبر الولايات المتحدة نفسها معرضة لتهديد من الدول المارقة "والعناصر التي لا تنتمي لأي دولة". فهناك التهديد الروسي، والتهديد الصيني، والتهديد الكوبي، وتهديد محور الشر، والتهديد الإرهابي. لكن من الناحية العسكرية، تعد الولايات المتحدة أقوى دولة في التاريخ. وحتى لو جمعت كل دول العالم الأخرى مواردها العسكرية معاً، فلن تتمكن من تشكيل تهديد معقول للولايات المتحدة. القوة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة أكبر بمرتين ونصف مرة -مثلاً- من مجموعة القدرات العسكرية للدول التسع التالية التي يمكن أن تشكل عدواً محتملاً لها: روسيا، الصين، إيران، كوريا الشمالية، العراق، ليبيا، سوريا، السودان، كوبا. وإيضاً، اعتبرت الولايات المتحدة نفسها رقيباً على الدول التي تسعى للحصول على الأسلحة النووية، كما فرضت عليها العقوبات. فقد فرضت عقوبات شديدة على الهند وباكستان بسبب تطوير مثل

## قراءة في السياسات الأمريكية من المنظورين السياسي والاقتصادي

د. خالد السديري

الدار العربية للنشر، بيروت، ٢٠٠٧

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، لم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بإظهار نفسها باعتبارها الدولة العظمى الوحيدة ذات القوة المفرطة، بل بوصفها أيضاً واثقة بهذه القوة، ومستعدة لاستخدامها كأساس للهيمنة على العالم ومحاربة قوى الشر.

وبدأت تتبلور أفكار عديدة من داخل الولايات المتحدة حول الكراهية والحقد العالمي. إلا أن هذا الموضوع كان قد ظهر بقوة في معظم وسائل الإعلام اليمينية على يد توماس فريدمان، الذي ابتكر تعبير "يكرهونا" في البدايات المبكرة من عام ٢٠٠١ قبل شهر من أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ووضع اللوم على "الحسد المحض" موقف اليمين برمته أوجزته مقالة مطولة كتبها المؤرخ العسكري، فيكتور هانسون، وأعيد نشرها في معظم الصحف الأمريكية، حيث يقول هانسون: "إنهم يكرهونا، لأن ثقافتهم متخلفة وفاسدة، ولأنهم يحسدون قوتنا وهيبتنا ونفوذنا". ويختص العالم العربي بالقول: "نحن أقوياء عسكرياً، والعالم العربي ضعيف ذليل، لا بسبب تفوقنا في الشجاعة، والعدد، وحاصل الذكاء، أو نتيجة وجود كمية أكبر من الخامات والمعادن النفيسة لدينا، أو الجو الأنسب، بل بسبب ثقافتنا. وحين يتعلق الأمر بالحرب، فإن مليارات البشر وبترول العالم كله لا يفيدان من الناحية العسكرية، مثل معهد ما ساتشوسستس للتكنولوجيا، أو كلية ويست بوينت أو مجلس النواب".

ينتقل الكتاب بعد ذلك إلى تحليل الأسباب الكامنة وراء رفض السياسات الأمريكية، فيورد في البداية قائمة بعنوان "قرن من عمليات التدخل

في الفترة من (١٩٩٠ إلى ٢٠٠٣) وانعكاساتها على واقع التوازن القائم في المنطقة. ويعالج الباب الثاني موضوع البيئة الإقليمية الأمنية الجديدة وانعكاساتها على واقع التوازن الاستراتيجي في المنطقة، وذلك من خلال تناول بعض معطيات البيئة الأمنية الإقليمية في كل من (الخليج العربي، والبحر العربي، والبحر الأحمر) كل على حدة، من حيث إبراز بعض أهم المحددات الرئيسية الحاكمة لها وبؤر التوتر الاستراتيجي الزمن، وكذا أهم صيغ التحالفات الإقليمية الجديدة القائمة. أما الباب الثالث، فقد تناول مستقبل التوازن الاستراتيجي في منطقة غرب المحيط الهندي والأمن القومي العربي من خلال تناول بعض جوانب التأثيرات المستقبلية لأدوار القوى الإقليمية الفاعلة فيها على ثلاثة محاور (عربي، إسلامي، غير عربي)، ثم وضع إطار عام لبعض المشاهد المستقبلية لهذا التوازن وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، وهي (الاستمرارية، التقاطع، الالتقاء)، مع التركيز على محور الدول العربية، باعتباره المحور الرئيسي في موضوع الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج، يأتي في مقدمتها أن التوازن الاستراتيجي سيظل محورياً رئيسياً في اهتمامات صناع القرار للمرحلة القادمة. غير أن إدارة هذا التوازن بنجاح يعد -بعد ذاته- تحدياً كبيراً تعاني منه كل دول المنطقة -تقريباً- والدول العربية -على وجه الخصوص- بصورة تمكن هذه الدول من الارتقاء بمستوى فعلها الاستراتيجي (الإدراكي/ الحركي) إلى الحد الذي يكفل لها إمكانية الوصول إلى حالة التكافؤ النسبية المنشودة في القدرات على المستويين (الداخلي/الخارجي)، بما يؤهلها (منفردة/ شبه مجتمعة) لأداء أدوار إقليمية فاعلة ومؤثرة، بدلاً من أن تبقى رؤاها وموقفها مجرد رنود أفعال أنية. أما مستقبل الأمن القومي العربي والحفاظ عليه، باعتباره أساس تحقيق عملية التنمية المنشودة، فإنه سيظل مرتبطاً بمنظومة متكاملة من المصالح الوطنية والقومية من جهة، والمصالح الإقليمية ثم الدولية من جهة أخرى. لذا، يتوقع له أن يبقى مرهوناً بقدرة القوى العربية الفاعلة على تقليص سعة الفجوة فيما بينها وتقريب ثم توحيد رؤاها ومواقفها الرسمية إزاء معظم القضايا المصرية ذات الاهتمام المشترك -أولاً- ثم بينها وبين بعض القوى الفاعلة الأخرى -ثانياً- بصورة تضمن لها توافر قدرة حقيقية على تווيز إمكاناتها في إطار صيغ (توافقية / تكاملية) وفقاً لأسس (ذاتية / موضوعية)، تؤهلها (منفردة / شبه مجتمعة) للتأسيس للخطوة الأولى في هذا الشأن، والتي من خلالها تستطيع أن تعيد صياغة أدوارها الإقليمية، كي تتناسب مع حدود ما توظفه من إمكانات وأدوات، وكذا ما تمتلكه من مصالح حيوية (قائمة/ منشودة).

د. طارق عبدالله ثابت

هذه الأسلحة، وضغطت بشدة على كوريا الشمالية لامتلاكها ترسانة نووية. لكن الولايات المتحدة تملك أضخم مخزون من الأسلحة النووية في العالم، وهي الدولة الوحيدة التي استخدمت القنبلة الذرية في هيروشيما وناجازاكي في الحرب كما تجبر الدول الأخرى على الإذعان وتوقيع معاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية والتصديق عليها، لكنها ترفض هي التوقيع بكل عناد. إلى جانب هذا، فقد فرضت حكومة الولايات المتحدة عقوبات ضد الدول التي طورت أو احتفظت بمخزون من الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ويجسد العراق مثلاً صارخاً على هذه الدول، مع العلم بأن الولايات المتحدة هي التي زوَّنت بمُعظم ترسانته من هذه الأسلحة. إلا أن الولايات المتحدة تملك أضخم مخزون من الأسلحة البيولوجية (الجدري، الجعرة الخبيثة) وهي تستمر في اختبار وتجريب أسلحة جرثومية جديدة، ولديها ٢٠ ألف طن من الأسلحة الكيميائية، ورفضت بعناد دعم أية مبادرة للأمم المتحدة بفرض حظر على تطوير الأسلحة البيولوجية والكيميائية، أو الموافقة على اتخاذ أية إجراءات لإقرار معاهدة حول الأسلحة البيولوجية.

ويستقل الكتاب إلى القسم الأخير، حيث يتناول العلاقة بين الجانبين الأمريكي والأوروبي، حيث شهدت العلاقات الأمريكية - الأوروبية منعطفًا حاداً وخطيراً منذ سقوط بغداد في التاسع من إبريل عام ٢٠٠٣. فالخط الذي كانت تسير عليه العلاقات الدولية قبل هذا التاريخ بين الجانبين قد اختلف تماماً بعدها. إلى جانب هذا، فالطابع الحاد الذي كانت تتسم به المواقف الأوروبية إزاء سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قد اختلف لتحل محله تسويات ومقاربات مشتركة بعد اتفاق الطرفين الأمريكي والأوروبي على توزيع الأنوار واقتسام المصالح واحترام قواعد اللعبة، وفقاً لسايكس بيكوجديد يحكم العالم، ويطلق يد القوى الكبرى في ثروات المنطقة العربية والمناطق المجاورة التي تتمتع بأهمية جيواستراتيجية كبيرة.

معنى ذلك أننا نقف على عتاب مرحلة جديدة يتخلق فيها مجدداً نظام دولي جديد، لا مكان فيه لقطبية ثنائية، كما كان الحال في زمن الحرب الباردة، أو لقطبية أحادية، وإنما يتأسس على أرضية جديدة تحتل منزلة بين المنزلتين، فلا هي ثنائية أو متعددة الأقطاب، ولا هي أحادية. فالولايات المتحدة تحتل فيها مركز القيادة، لكن ذلك مرهون بمجموعة اتصال أطلسية تكون الوجه الآخر للمنطق الأمريكي في تعاطيه مع قضايا العالم ومشكلاته.

محمد صادق إسماعيل

## الأبعاد السياسية والأمنية للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان

أحمد جلال محمود عبده

رسالة ماجستير، كلية التجارة

وإدارة الأعمال، قسم العلوم

السياسية، جامعة حلوان، ٢٠٠٨

تبحث هذه الدراسة في الأبعاد السياسية والأمنية لقرار التدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان، وينطلق التحليل من دراسة تداعيات هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وأثرها على طبيعة التفاعلات الدولية في ظل نظام القطبية الأحادية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل أبعاد ردود فعل الإدارة الأمريكية، نتيجة تعقد الموقف الدولي والإقليمي سياسياً وأمنياً، إثر تعرضها لهجمات إرهابية، وما ترتب على هذه الهجمات من رد فعل عسكري مباشر على الحدث، وهو ما حداً بالباحث إلى طرح التساؤل العلمي العام حول طبيعة الأبعاد السياسية والأمنية للتدخل العسكري في أفغانستان. وتتبع أهمية هذه الدراسة من عدة اعتبارات، أهمها أنها ترصد التداعيات السياسية والأمنية والاستراتيجية للسياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وتحلل انعكاسات هذه الأبعاد على السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن أنها ترصد التغييرات التي طرأت على التخطيط الاستراتيجي والأمن القومي الأمريكي، وقضية الإرهاب الدولي، وصنع قرار الحرب في السياسة الأمريكية.

تنقسم الدراسة إلى فصل تمهيدى وثلاثة أبواب رئيسية، يتناول الفصل التمهيدي الإطار التعريفي بالمصطلحات المهمة المستخدمة في الدراسة مثل مفهوم الاستراتيجية القومية، وكذلك تحليل الخلفية التاريخية للأزمة الأفغانية من

خلال التركيز على عرض الجغرافيا السياسية لأفغانستان، والتطور التاريخي للأزمة الأفغانية، وبيان المصالح الدولية والإقليمية في أفغانستان، والسياسة الأمريكية تجاه حركة طالبان.

ويتناول الباب الأول هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتغيرات الاستراتيجية في السياسة الأمريكية، وينقسم إلى ثلاثة فصول، يستعرض الفصل الأول هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وكيف مثلت أزمة استراتيجية للولايات المتحدة، وذلك من خلال عرض الرؤية الأمريكية لكيفية حدوث الهجمات في نيويورك وواشنطن، وبيان سمات هذه الهجمات وخصائصها، مع عرض الرؤى والروايات الأخرى التي قيلت في تفسير حدوث الهجمات، فضلاً عن بيان التداعيات الداخلية والخارجية لهذه الهجمات على مستوى المجتمع الأمريكي والنظام الدولي وتداعياتها على العالم العربي، وعلى قضايا العلاقات الدولية، مثل قضية مكافحة الإرهاب، وقضية حقوق الإنسان، وقضية الديمقراطية، وكذلك تداعياتها على الاقتصاد العالمي واقتصادات الدول العربية. في حين يتناول الفصل الثاني تداعيات الهجمات على مجتمع المخابرات الأمريكي من خلال التعرف بمجتمع المخابرات الأمريكي ومكوناته والإصلاحات الذي شهدتها، مع عرض نماذج تنظيمية لبعض أجهزة المخابرات الأمريكية، مثل مخابرات وزارة الدفاع الأمريكية، ومخابرات وزارة الخارجية (مكتب المخابرات والأبحاث)، ووكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، ومكتب التحقيق الفيدرالي (FBI). بينما يحل الفصل الثالث عملية صنع قرار التدخل العسكري في أفغانستان عن طريق التعرف على طبيعة النظام السياسي الأمريكي، ومحددات صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية، ودور كل من جماعات المصالح ووسائل الإعلام ومراكز الأبحاث والأحزاب السياسية. ويعرض الباحث في هذا الفصل لمراحل صنع قرار التدخل العسكري في أفغانستان عبر مرحلتين، تناولت الأولى الإعداد والتخطيط للحرب، وبيان أبعاد وملامح قرار الحرب. وفي المرحلة الثانية، وهي مرحلة التنفيذ والتقييم، أوضح الباحث مراحل سير العمليات العسكرية التي عرفت بـ "عملية الحرية الدائمة"، فضلاً عن عوامل انتصار الولايات المتحدة في الحرب الأفغانية.

يتناول الباب الثاني الإدارة السياسية الأمريكية للحملة العسكرية على أفغانستان عبر ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول إعداد المسرح

حالة من القلق الأمني الشديد، خوفاً من تكرار هجمات سبتمبر ٢٠٠١ بصورة أبشع وينبع هذا القلق من عدم ثقة الإدارة الأمريكية في قدرة المؤسسات الأمنية الأمريكية على حماية الأمن القومي الأمريكي

- وصلت شعبية الإدارة الأمريكية إلى أدنى درجة لها بعد هزيمة الجمهوريين في انتخابات الكونجرس الأمريكي في ديسمبر ٢٠٠٦، وبفعل الإخفاقات التي حققتها جراً الحرب على الإرهاب وتدني حالة الاقتصاد الأمريكي، مقارنة بحالة الاقتصاد الأمريكي في عهد الرئيس كلينتون، وعدم الاستقرار وانعدام الأمن على المستوى الدولي، وزيادة حدة الصراعات الدولية، وزيادة كراهية العالم للولايات المتحدة، إن لم يصبح العالم أكثر أمناً كما يدعى الرئيس الأمريكي بوش.

- كما أدت الحرب على أفغانستان إلى تنامي عمليات المقاومة، بل وزيادة قوة طالبان والقاعدة، حيث استطاع القادة في تنظيم القاعدة تجنيد عناصر جديدة داخل التنظيم على مستوى متميز من التدريب من جميع دول العالم، لتثبت الحرب أن الولايات المتحدة لم تنجح جيداً الدروس المستفادة من الحرب السوفيتية، ليؤكد ذلك حقيقة أن أفغانستان ستظل مقبرة للفراة على مر التاريخ.

- حققت الولايات المتحدة في أفغانستان نجاحات عسكرية، تمثلت في إسقاط حركة طالبان من الحكم، فضلاً عن إقرار دستور للبلاد وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، شاركت فيها نسبة كبيرة من الأفغانين. بالفعل، نجحت الولايات المتحدة في تغيير الواقع السياسي الأفغاني، ولكنها فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق انتصار سياسي، نظراً للمفارقة التي تعيشها الولايات المتحدة الآن في أفغانستان، والناتج عن إصرار طالبان وتنظيم القاعدة على تحرير البلاد من القوات الأجنبية المحتلة، حتى الحكومة المنتخبة بقيادة حامد كرزاي هي حكومة ضعيفة لعدم إحكام سيطرتها على كامل أقاليم أفغانستان، لذلك سميت بحكومة كابول، وهذا عائق يقف أمام الولايات المتحدة لتحقيق أي انتصار سياسي.

أحمد جلال محمود

الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ويعرض الفصل الثالث والآخر لنتائج التدخل العسكري على النواحي العسكرية من خلال تحليل ملامح الاستراتيجية العسكرية الجديدة، ومن أهمها استراتيجية الحرب الوقائية الأمريكية، ثم يختتم الفصل بتوضيح الدروس المستفادة من الحرب الأفغانية من الناحية الاستراتيجية.

وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد على القوة العسكرية، كأداة رئيسية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ما بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قد قلل من فرص نجاح الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في أفغانستان. فعلى الرغم من مرور ما يقرب من سبع سنوات على الحرب الأمريكية في أفغانستان، لم تحقق الولايات المتحدة أي نجاحات سياسية تذكر. فما زالت أفغانستان تشهد حالة من الانفلات الأمني الخطير، ولم تملك الولايات المتحدة سيناريو لعملية إعادة إعمار أفغانستان. ومن مظاهر الفشل الأمريكي في أفغانستان عودة حركة طالبان إلى المسرح الأفغاني بقوة، وقيامها بعمليات المقاومة ضد القوات الأجنبية وقوات حلف الناتو الموجودة على أرض أفغانستان، وضعف سيطرة حكومة حامد كرزاي على معظم الأقاليم الأفغانية.

كما لم تنجح الولايات المتحدة في القضاء على الإرهاب، ولم تستطع الولايات المتحدة حتى الآن القبض على زعيم تنظيم القاعدة "بن لادن"، بل أدى هذا الأسلوب إلى انتشار التنظيمات والجماعات الإرهابية في معظم دول العالم.

كما أدت هذه الإخفاقات إلى تدني شعبية الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي بوش لتوصف بأنها أسوأ إدارة في التاريخ الأمريكي، الأمر الذي ترتب عليه هزيمة الحزب الجمهوري هزيمة ساحقة في انتخابات الكونجرس الأمريكي في أواخر عام ٢٠٠٦، مما أدى إلى سيطرة الديمقراطيين على الكونجرس، وضعف فرص نجاح الجمهوريين في الانتخابات الأمريكية القادمة (نوفمبر ٢٠٠٨).

وخرجت الدراسة بعدد من النتائج المهمة، منها:

إن الولايات المتحدة بقدر إخفاقاتها في إدارة أزمة سبتمبر ٢٠٠١ وأزمة الحرب في أفغانستان والحرب على الإرهاب، بقدر ما حققت قدراً مماثلاً من الإخفاقات في درجة تحقق الأمن القومي الأمريكي، حيث تعيش الولايات المتحدة اليوم

السياسي الأمريكي الداخلي للحرب، مع بيان دور كل من الكونجرس الأمريكي والأحزاب السياسية وجماعات المصالح كأحدى أهم القوى السياسية الداخلية الأمريكية، والتي تؤثر على عملية صنع القرار الخارجي. بينما يحل الفصل الثاني كيفية إعداد المسرح الدولي والإقليمي للحرب في أفغانستان من خلال التعرف على مدى شرعية التحالف الدولي الذي تم بناؤه من أجل مكافحة الإرهاب، وبيان سمات هذا التحالف وخصائصه ومحدداته والجهود الدولية لتشكيله. وكذلك، يتناول هذا الفصل المواقف الإقليمية للحرب، مثل الموقف الروسي، وموقف جمهوريات آسيا الوسطى، والموقف الصيني، والموقف الهندي، والموقف الإيراني، والموقف الباكستاني، والموقف الإسرائيلي - الفلسطيني، وموقف دول الخليج، والموقف الياباني. ويحل الفصل الثالث كيفية إعداد المسرح العسكري للحرب في أفغانستان من خلال التركيز على بيان ملامح البيئة العسكرية الاستراتيجية للحرب في أفغانستان، ودور الجغرافيا العسكرية وتأثيرها على العمليات في الحرب الأفغانية، وبيان طبيعة مسرح العمليات الأفغاني، فضلاً عن التركيز على دور كل من وزارة الدفاع الأمريكية وحلف شمال الأطلسي في إعداد المسرح العسكري للحرب الأفغانية.

ويحل الباب الثالث "النتائج الاستراتيجية للتدخل العسكري الأمريكي في أفغانستان" من خلال ثلاثة فصول، يتناول الفصل الأول النتائج الداخلية الأفغانية للتدخل العسكري الأمريكي على أفغانستان من خلال التعرف على تداعيات التدخل العسكري على النظام السياسي الأفغاني، وماهية تصورات القوى الإقليمية والدولية لأفغانستان ما بعد سقوط طالبان، ودور مؤتمر بون وقراراته في تشكيل الحكومة الأفغانية المؤقتة، وتحديات ما بعد تشكيل الحكومة المؤقتة، واستشراف مستقبل النظام السياسي الأفغاني. ويوضح الفصل الثاني النتائج الدولية والإقليمية للتدخل العسكري في أفغانستان من خلال تحليل خصائص البيئة الاستراتيجية الدولية بعد هجمات سبتمبر ٢٠٠١، وتقييم الحرب ضد الإرهاب، والحديث عن الأمن القومي الأمريكي، ومحددات صنع السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، ووضع تصور لمستقبل النظام الدولي الراهن. وكذلك يتعرض هذا الفصل لتداعيات الحرب الأفغانية على التوازنات الاستراتيجية الإقليمية بدراسة الخصائص الاستراتيجية للمسرح الآسيوي، والخصائص

## السياسة الخارجية الماليزية

د. جابر سعيد عوض  
(محرر)

مركز الدراسات الآسيوية،  
برنامج الدراسات الماليزية،  
جامعة القاهرة، ٢٠٠٦

غنى عن البيان أن ماليزيا تمثل أحد النماذج الآسيوية الغربية في مجالات شتى، منها التنمية الاقتصادية وتحقيق التناغم العرقي بين أعراقها الثلاثة (الملاي - الصيني - الهندي). ولكن هل كانت السياسة الخارجية الماليزية تمثل امتدادا لهذا النجاح الذي حققته ماليزيا على الصعيدين الاقتصادي والعرقي وبصورة أقل في المجال السياسي؟ ولما كان علينا (في الدول العربية) أن ننظر إلى التجارب التنموية التي حققتها الدول الأخرى - وخاصة ماليزيا - نظرا للتقارب الواضح بين الواقعين الماليزي والعربي من حيث وجود طوائف دينية كثيرة في العديد من أنحاء وطننا العربي، ناهيك عن أن الإسلام هو المصدر الأساسي لثقافات كلا الشعبين، في محاولة منا للتعرف على إمكانية الاستفادة من هذه التجربة المتميزة - فإنه من المهم أن تلقى الضوء على بعد مهم من أبعاد التجربة الماليزية، هو كيف تتعامل السياسة الخارجية الماليزية مع المجتمع الدولي. ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية هذا الكتاب، ليعرض لنا الخطوط العريضة لركائز السياسة الخارجية لماليزيا. وكان من المنطقي أن يتم البدء بتحديد المحددات الأساسية التي تحرك السياسة الخارجية الماليزية. وهنا، نجد أنه على الرغم من وجود محددات بنيوية تتعلق بالإطار الداخلي للدولة تحكم السياسة الخارجية لماليزيا، إلا أن ذلك لم يعن أن تلك المحددات هي التي تدير بفة السياسة الخارجية الماليزية وحدها، بل إن هناك ما يؤثر على تلك السياسة الخارجية ويقع خارج الدائرة الداخلية كالنسق الإقليمي والدولي. فعلى

الصعيد الإقليمي، نجد أن التقارب الصيني - الأمريكي وزيادة عدد دول الآسيان كانا لهما دور في تصاعد أهمية الدائرة الآسيوية في السياسة الخارجية الماليزية. أما على الصعيد الدولي، فانتمت السياسة الخارجية الماليزية تجاه الغرب بتقوية الذات في مواجهة الرغبة الغربية في الهيمنة من أجل الحد من التأثيرات السلبية للعمولة، والعمل على إيجاد جدار واق للزعة العدائية للغرب تجاه المسلمين. ولكن، هل تشارك كل المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الماليزية؟ الإجابة على هذا السؤال تأتي بالنفي، لأننا لو قمنا برصد الأوزان النسبية لهياكل صنع السياسة الخارجية في ماليزيا، فسنجد أن المؤسسة التنفيذية المتمثلة في رئاسة الوزراء تلعب الدور الأكبر في صناعة السياسة الخارجية الماليزية، مقابل دور هامشي للمؤسسات الأخرى. ولكننا نشاهد في الحالة الماليزية دورا خاصا للمنظمات غير الحكومية، خاصة منظمة الشباب الإسلامي "أييم" والتي لها اجنحة في مجال السياسة الخارجية. ولا تغفل الدور الاستشاري للمراكز البحثية. ولكن الملاحظة الأجدر في هذا الصدد تتعلق بأنه مع صعود "عبد الله بدوي"، وزير الخارجية الماليزي الأسبق ورئيس الوزراء الحالي، تركزت عملية صنع السياسة الخارجية في يد رئيس الوزراء بصورة أكبر مما كان عليه الحال في عهد محاضير محمد.

أما على صعيد دوائر اهتمامات السياسة الخارجية الماليزية، فيمكننا تقسيمها إلى خمس دوائر - والعرض التالي لا يعنى بأي حال من الأحوال ترتيبا لهذه الدوائر، فالكتاب لم يورد بصورة واضحة ترتيبا معيناً لهذه الدوائر وإنما تم استنباطها من الأفكار الواردة بالكتاب - تتمثل الدائرة الأولى في القضايا العالمية. فلقد تأثرت ماليزيا كغيرها من دول العالم بالظروف الدولية الجديدة، مما جعلها تضع قضايا لم تكن ذات أهمية كبرى من ذي قبل على قمة أولويات أجندتها الخارجية. وتمثلت أهم هذه القضايا في كيفية مواجهة الآثار السلبية للعمولة، وتأكيد الرفض التام لربط الإسلام بالإرهاب، وتأكيد جدية الحد من انتشار الأسلحة النووية. أما الدائرة الثانية، فهي الدائرة الإقليمية، فالقوى الآسيوية كان لها النصيب الأكبر من الاهتمام في دوائر السياسة الخارجية الماليزية في إطار سياسة التوجه شرقا "Look East" التي تبنتها ماليزيا. وجاءت هذه السياسة لتعزيز من التعاون الماليزي مع العديد من الدول الآسيوية،

في مقدمتها الهند واليابان والصين. ولم تهتم ماليزيا بتعزيز علاقتها الثنائية مع الدول الآسيوية فحسب، بل عملت على تقوية علاقتها مع دول تجمع الآسيان. فعلى الرغم من مرور هذه العلاقة بفترات توتر ناجمة عن خلافات ثنائية بين أعضائها، إلا أنه في عام ١٩٧٦ شهدت علاقة ماليزيا بتجمع الآسيان دفعة قوية، حيث قرر وزراء اقتصاد دول الآسيان إعادة تنظيم الية التعاون الاقتصادي للرابطة وفي عهد محاضير محمد، تمت زيادة التعاملات التجارية بين الطرفين. أما الدائرة الثالثة، فهي دائرة القوى الكبرى غير الآسيوية، فقد اتبعت ماليزيا منهجا برجماتيا - تعاونيا تجاه القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوروبية) واتضحت البرجماتية في الفصل الماليزي بين الانتقادات التي توجهها ماليزيا إلى الولايات المتحدة على الصعيد السياسي وبين الصعيد الاقتصادي الذي حتم على ماليزيا أن تتعاون مع الولايات المتحدة. ويظهر النهج التعاوني في العلاقات الماليزية مع دول الاتحاد الأوروبي، فهذا الأخير يمثل شريكا اقتصاديا أساسيا لماليزيا. أما الدائرة الرابعة، فهي دائرة القضايا الخاصة بدول الجنوب والدول العربية. بالنسبة للشق الأول المتعلق بدول الجنوب، فقد أولت ماليزيا اهتماما متزايدا بقضايا دول الجنوب منذ نهاية الحرب الباردة، وتمثل هذا الاهتمام في تأكيد محاضير محمد ضرورة ما أطلق عليه

"Think South" وهو يعنى أن يتم التفكير في قضايا الجنوب من خلال زيادة العلاقات الاقتصادية والاستثمارات فيها. ومن الآليات التي تم العمل بها لتحقيق هذه السياسة لجنة الجنوب، والآلية الثنائية لتسوية المدفوعات، والتعاون من خلال الشراكة الذكية. وعلى الرغم من تعدد هذه الآليات إلا أن الهدف منها كان واحدا وهو تعزيز التعاون الماليزي مع دول الجنوب لدرجة أنه تم إطلاق لقب المتحدث باسم الجنوب على محاضير محمد. أما عن الشق الثاني لهذه الدائرة، والمتمثل في السياسة الخارجية الماليزية تجاه القضايا العربية، فنجد أن ماليزيا تؤيد معظم القضايا العربية، فقد عارضت ماليزيا غزو العراق، ناهيك عن دفاعها عن الحقوق المهضومة للشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من ذلك، فيلاحظ غلبة الشكل الثنائي للعلاقات العربية - الماليزية، سواء في الشكل السياسي أو الاقتصادي وغياب الشكل الجماعي، مما سيضخ بماء جديدة في شرايين العلاقات العربية - الماليزية ويجعلها أكثر

## العلاقات العربية - الماليزية .. الواقع وآفاق المستقبل

غزلان محمود عبدالعزيز

معهد البحوث والدراسات  
العربية، جامعة الدول العربية،  
رسالة ماجستير، ٢٠٠٨

أما سياسة التنمية القومية التي من المفترض أن تستمر حتى ٢٠١٠، فمن أهدافها القيام بالأصلاح في كافة المجالات وبالنسبة لسياسة الخصخصة، التي هدفت لرفع كفاءة وإداء المؤسسات الحكومية (مع عدم البيع للأجانب)، فقد ساعدت بالفعل على تخفيض الأعباء المالية عن الحكومة، وتحقيق الكفاءة ومعدلات نمو مرتفعة

وكذلك سياسة النظر شرقاً، والتي اهتم فيها د. محاضير محمد بالاستفادة من النماذج التنموية التي حققتها عدد من الدول الآسيوية

ومن خلال البحث الثاني المعنون أهم القطاعات التنموية في النموذج الماليزي للتنمية، قامت الباحثة بعرض أهم القطاعات التي أولتها ماليزيا أهمية خاصة في إطار السياسة التنموية، مثل استراتيجية التصنيع، وإحلال الواردات، ودعم الصناعات الثقيلة، والتوجه نحو الصناعات عالية التقنية، ثم عرضت لبعض السياسات التي أدت لانخفاض معدلات الفقر

ويأتي الفصل الثاني والمعنون التجربة الماليزية في إدارة المجتمع متعدد الأعراق، ويتناول التكوين العرقي للمجتمع الماليزي وأسباب هذا التعدد، وذلك من خلال مبحثين، الأول بعنوان التعدد العرقي للمجتمع الماليزي، ويتناول بالتفصيل التكوين العرقي، والذي يمكن الإشارة إليه بأنه شديد التنوع فيه ٧/ هنود، و٢٦٪ صينيون، و٦٤٪ ملايو، و٣٪ أخرى

ويتناول المبحث الثاني والمعنون دور الدولة في إدارة المجتمع الماليزي متعدد الأعراق، بعض السياسات والروى الاقتصادية في إدارة التعدد العرقي، مثل السياسة الاقتصادية الجديدة، التي أصبحت حجر الزاوية في استراتيجية إعادة توزيع الثروة بين مختلف الأعراق وتحقيق التنمية الاقتصادية

ويأتي الفصل الثالث بعنوان العلاقات الاقتصادية العربية - الماليزية، ليتناول الواقع الاقتصادي للعلاقات العربية - الماليزية من خلال مبحثين، الأول بعنوان التبادل التجاري والاستثماري العربي - الماليزي

وفي مجال التبادل التجاري، احتلت السعودية المركز الأول من بين الدول العربية التي تمتلك علاقات تجارية قوية مع ماليزيا، وتعد الإمارات الدولة الآسيوية الأكبر من الدول العربية التي تمتلك علاقات تجارية مع ماليزيا.

أما بالنسبة لمصر، فمع بداية الألفية الجديدة أخذت العلاقات اتجاهاً أكثر إيجابية، ومازال

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تحاول الربط بين النجاحات التي حققتها ماليزيا في مجال التنمية الاقتصادية والقضاء على مشكلات التعدد العرقي، وإمكانية الاستفادة من ذلك في إنجاح التجارب التنموية في الدول العربية، وإدارة التعددية العرقية التي تعرفها الكثير من المجتمعات العربية مثل العراق، والسودان والجزائر، وكذلك إيجاد السبل لتطوير العلاقات العربية - الماليزية في المستقبل القريب، وكذلك تقدم عدداً من الآليات الاقتصادية والسياسية والثقافية الممكنة، التي قد تستفيد منها الدول العربية والإسلامية، وهو ما يشير إليه د. محاضير محمد دائماً في خطابه "إننا في ماليزيا نأمل، بطريق أو آخر، أن نضئ الطريق الذي يقود المسلمين والبلدان الإسلامية باتجاه إحداث النهضة الإسلامية، وبعث الأمة من جديد، ونأمل أن يجد إخواننا في العقيدة في تجربتنا ما يصلح ليكون نموذجاً يحتذى".

وتقسم الباحثة الدراسة لخمس فصول، الفصل الأول فيها بعنوان "التجربة الماليزية في التنمية"، ويتناول أهم السياسات التي اتبعتها الحكومات الماليزية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتشير لذلك من خلال مبحثين، أولهما يخص السياسات التي وضعتها الحكومات الماليزية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتنقتها ماليزيا لمدة عشرين عاماً حتى ١٩٩٠، وسعت من خلالها لتحقيق أهداف، أهمها: القضاء على الفقر، وخلق فرص عمل

فعالية، والأخطر من ذلك هو أن هذا الطابع الثنائي قد جعل من الصعب على الدول العربية أن تبلور موقفاً تجاه القضايا الماليزية. أما الدائرة الخامسة، فتتمحور حول السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنظمات الدولية. وهنا، نلاحظ حرص الحكومات الماليزية المتعاقبة منذ الاستقلال على الانضمام إلى المنظمات الدولية، ويلاحظ ذلك من خلال انضمامها إلى عدة منظمات، منها المجلس الآسيوي - الباسيفيكي، والآسيان، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ناهيك عن الأمم المتحدة، والتي لعبت من خلالها ماليزيا دوراً فعالاً خلال فترة التسعينيات حتى الآن.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح يتمثل في هل هناك تفسيرات شهدت السياسة الخارجية الماليزية في عهد عبدالله بدوي اختلفت عن السياسة الخارجية التي كانت متبعة في عهد محاضير محمد؟ فقد اتبعت ماليزيا منذ استقلالها عام ١٩٥٧ وحتى الآن سياسة خارجية اتسمت بالمرونة والبرجماتية لكي تحقق هدفها المنشود وهو تحقيق الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. إلا أن وجه الاختلاف يتمثل في التقليل من حدة الانتقادات الموجهة إلى الغرب في عهد بدوي على، عكس ما كان سائداً في عهد محاضير محمد.

وختاماً، فقد أورد هذا الكتاب معلومات غزيرة تفيد الباحث في التعرف على أركان السياسة الخارجية لماليزيا. إلا أننا يمكننا أن نورد الملاحظات الآتية: أولاً: هناك أركان في غاية الأهمية لم يتم الحديث عنها باستفاضة لكي يلم القارئ، بمضمونها، وقد تمثلت هذه الأركان في موقف السياسة الخارجية الماليزية من القضايا العالمية، وموقف السياسة الخارجية الماليزية من الآسيان، ناهيك عن أن هناك أركانا أخرى لم يتم التطرق إليها، على الرغم من أهميتها، مثل الموقف الماليزي من بعض القضايا الملتهبة في القارة الآسيوية، مثل قضايا الانفصال التي تموج بها القارة وعلاقتها المشتركة مع جارتها اللدود - التي كانت جزءاً منها في الماضي - سنغافورة. ثانياً: لم تتطرق كافة الموضوعات المطروحة إلى أوجه التغييرات (إن وجدت) في السياسة الخارجية الماليزية خلال عهدي محاضير محمد وعبدالله بدوي، وظهرت هذه الملاحظة بشكل واضح في تناول موضوعي ماليزيا وتعاون الجنوب - الجنوب وتعاون ماليزيا مع الآسيان، وظهرت بشكل أقل في تناول موضوع السياسة الخارجية الماليزية تجاه المنطقة العربية. ولهذا، فكان من الأفضل أن يتم التطرق للتغييرات الحادثة في السياسة الخارجية في كل ركن على حدة، بدلاً من أن يتم رصد التغييرات التي حدثت في السياسة الخارجية الماليزية بصفة عامة.

إيمان فخرى أحمد



التبادل التجارى بين ماليزيا والسودان فى مراحله الاولى، وتأخذ العلاقات الليبية - الماليزية فى الصعود.

وفى مجال الاستثمارات العربية - الماليزية، نجد أن الاستثمارات بين مصر وماليزيا تعتبر ركنا مهما وأساسيا فى منظومة العلاقات بينهما، بينما يحاول السودان أن يقتبس من تجارب الدول التى حققت التنمية الاقتصادية والصناعية ومنها ماليزيا.

وعلى صعيد الإطار القانونى للعلاقات الاقتصادية والتجارية العربية - الماليزية، ترتبط الدول العربية مع ماليزيا بعدد من الاتفاقيات الثنائية، فمصر - على سبيل المثال - ترتبط بحوالى ١٤ اتفاقية ثنائية مع ماليزيا.

ومن خلال المبحث الثانى والمعنون "سبل واليات دعم العلاقات العربية - الماليزية"، تعرض الباحثة لمجموعة من الآليات التى يمكنها أن تدعم العلاقات العربية - الماليزية، مثل العضوية المشتركة للطرفين العربى والماليزى فى عدد من المنظمات وتجمعات الجنوب، وكذلك الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات.

ثم تعرض الباحثة لذلك تفصيلا فى ظل بعض المنظمات والتجمعات، مثل مجموعة الـ ١٥، ومنظمة المؤتمر الاسلامى.

وفى اطار الالتزام الماليزى بالتعاون الجنوبى - الجنوبى، فقد وضعت الحكومة الماليزية عددا من الآليات التى يمكنها تدعيم علاقات دول الجنوب، مثل البرنامج الماليزى للتعاون الفنى الذى يهدف لدعم التبادل الفنى بين دول الجنوب، والذى تقوم فى إطاره ماليزيا بتبادل خبراتها فى مختلف مجالات التعاون من خلال تقديم عدد من الدورات التدريبية فى المجالات التى تحتاج إليها الدول.

وكذلك قدمت ماليزيا الآلية الثنائية لتسوية المدفوعات، وتسعى من خلالها لتسهيل التبادل التجارى بين بلدان الجنوب، وبالفعل ساهمت هذه الآلية فى رفع حجم التبادل التجارى بين ماليزيا وعدد من الدول العربية.

ودعت كذلك لإنشاء مركز الجنوب للاستثمار والتجارة وتكنولوجيا تبادل المعلومات للقضاء على مشكلة نقص المعلومات.

واقترح كذلك د. محاضير محمد فكرة العملة الموحدة الدينار الذهبى الإسلامى لزيادة الفعالية الاقتصادية والمالية والإدارية.

وكذلك يمكن إضافة بعد جديد للعلاقات العربية - الماليزية هو النفط الخليجى مقابل

التكنولوجيا الماليزية، لتحقيق الدول العربية ما تنشده من تطور صناعى وتكنولوجى لمواجهة التحديات.

وتعرض الباحثة فى الفصل الرابع، والمعنون "العلاقات السياسية العربية - الماليزية"، لمراحل تطور السياسة الخارجية الماليزية حتى مرحلة الاهتمام بالدائرة الإسلامية فى سياستها الخارجية.

وتعرض فى المبحث الأول، والمعنون "واقع العلاقات السياسية العربية - الماليزية"، تحليلا للواقع السياسى لعلاقات الجانبين، وتعرض كذلك للموقف الماليزى تجاه عدد من القضايا، أهمها القضية الفلسطينية، فلم تتغيب القيادة الماليزية أبدا عن التنديد بالسياسات العسكرية الاسرائيلية على الاراضى المقدسة التى تخص الأمة الإسلامية.

وكذلك قضية الغزو الانجلو- أمريكى على العراق، التى لم تتخل عن مناداة الدول العربية والإسلامية بضرورة مساندة الشعب العراقى وتأكيد حقه فى استخدام سلاح النفط فى الضغط على القوى الكبرى لحل الأزمة.

وتعرض الباحثة فى المبحث الثانى، والمعنون "آفاق التعاون السياسى العربى الماليزى"، لأهم الآليات التى يمكن من خلالها دعم العلاقات السياسية العربية - الماليزية، حيث تتعرض لموقف ماليزيا من العولة، فقد حققت كإحدى دول الجنوب مستويات مرتفعة من التقدم وتعاملت بنجاح مع العولة، التى اعتبرتها أداة لفرض الهيمنة الغربية، واستمرارا للسياسات الاستعمارية، لذا لم تتسرع فى الانفتاح والتحرر الاقتصادى وفتح الأسواق المحلية أمام تدفقات رأس المال الأجنبى.

وكان موقف ماليزيا من قضايا حقوق الانسان هو ضرورة العمل على حماية هذه الحقوق، مع تأكيد عدم قابليتها للتجزئة، وسعت لنشر الوعى بها، وقدمت التوصيات للحكومة بشأنها، واهتمت بالبحوث فى هذا المجال.

أما موقف ماليزيا من الإرهاب، فهى ترفض تماما جميع أشكال الإرهاب الدولى، سواء الذى تنفذه قوات الاحتلال الإسرائيلى أو الذى تنتهجه السياسة الأمريكية لتحقيق أهدافها.

وتعرض الباحثة بعد ذلك للتعاون العربى - الماليزى فى إطار مشكلة الأمن المائى، الذى يعتمد بالاساس على الأمن العسكرى. وترى أنه يجب أن يعمل الجانبان على وضع عدد من الرؤى

المستقبلية للحفاظ على المياه من أجل الإنسان، ومن أجل الغذاء، ومن أجل التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة والمصادر النقية للماء، ليصبح الأمن المائى أحد الأبعاد الجديدة لتعزيز الروابط بين الجانبين.

وأشارت كذلك لأهمية التعاون العربى - الماليزى لإعادة هيكلة منظمة المؤتمر الإسلامى، لكى تستطيع إضافة بعد جديد للعلاقات السياسية العربية - الماليزية.

ويأتى الفصل الخامس، والمعنون "العلاقات الثقافية العربية - الماليزية"، ليتناول المقومات الإيجابية فى العلاقات العربية - الماليزية، وأهم مجالات التبادل الثقافى بين الجانبين، وأهمية الدور الذى تلعبه العلاقات الثقافية لدعم العلاقات العربية - الماليزية.

وتتناول الباحثة ذلك من خلال المبحث الأول، والمعنون "واقع العلاقات الثقافية العربية - الماليزية"، وتشير فيه لدور البعد الدينى والأزهر فى دعم العلاقات بين الشعوب الإسلامية والعربية.

ثم تعرض لمجالات التبادل الثقافى العربى - الماليزى، من خلال الاتفاقيات الثقافية، والمتعددة بين الجانبين المصرى والماليزى.

ونجد كذلك التبادل العلمى أحد أهم المجالات لدعم التعاون الثقافى، وتعتبر السياحة أحد أهم القطاعات التى ترتبط بدرجة وثيقة بالمجال الثقافى.

ومن خلال المبحث الثانى، والمعنون "آفاق تطور العلاقات الثقافية العربية - الماليزية"، تتناول الباحثة مجموعة من الآليات التى يمكن من خلالها العمل على تطوير العلاقات الثقافية العربية - الماليزية.

فمثلا مراكز الجودة التعليمية، التى أنشئت لتيسير التبادل الطلابى بين دول الجنوب من خلال الالتحاق ببرامج التعليم الجامعى وما بعد الجامعى، وكذلك البرنامج الماليزى للتعاون الفنى، الذى يهدف لدعم التبادل الفنى بين دول الجنوب، ويهدف كذلك للارتقاء بالعنصر البشرى فى كافة دول الجنوب. وتعرض للعديد من الآليات والفرص التى تطرحها ماليزيا أو تتوافر فى منظمة المؤتمر الإسلامى التى يمكن أن تسهم فى دعم العلاقات الثقافية العربية - الماليزية فى المستقبل القريب.

إيمان شادى



## إبادة الجنس البشري..

## "دراسة وثائقية في

## الأعمال التحضيرية

## لاتفاقية الإبادة،

١٩٤٦ - ١٩٤٨

د. محمد رفعت الإمام

دار نوبار للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٧

تمثل إبادة الجنس واحدة من أخطر الجرائم ضد الإنسانية في عالمنا المعاصر. وإدراكا من المجتمع الدولي لخطورة هذه الجريمة على البشرية جميعا، وتحديدًا بعد الفظائع النازية أثناء الحرب العالمية الثانية، اعتمدت الأمم المتحدة في ٩ ديسمبر ١٩٤٨ "اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها".

وفي هذا الإطار، تأتي أهمية هذه الدراسة لتعرض للأعمال التحضيرية للاتفاقية حتى اعتمادها على النحو الذي هي عليه الآن.

وتتكون هذه الدراسة من أربعة فصول تسبقها مقدمة وتُعقبها خاتمة. وفي المقدمة، استعرض الكاتب أهمية الدراسة والعقبات التي واجهته في إعدادها وأهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع وكيفية استفادته منها.

وفي الفصل الأول من الكتاب، والمعنون "إرهاصات اتفاقية إبادة الجنس"، بين الكاتب الإرهاصات الأولى لإقامة نظام قانوني خاص بإبادة الجنس، مشيرًا إلى أن هذه الإرهاصات قد جاءت في سياق جهد شامل لحماية حقوق الإنسان عموماً. وقد صاحب هذا التوجه الدولي صدور كتاب القانوني البولندي اليهودي رافائيل جوزيف ليمنك ١٩٠٠ - ١٩٥٩ "حكم المحور في أوروبا المحتلة"، الذي ابتكر فيه للمرة الأولى مصطلح "إبادة الجنس" Genocide. ويلور نظريته عنه، متأثراً في ذلك بتجربة الاحتلال النازي لبلاده والوسائل التي طورها المحتل لتنفيذ سياسته الإبادية. كما أوضح الكاتب أن

تبنى المفهوم المذكور على المستوى الرسمي قد ورد في وثائق محاكمات نورمبرج عبر تضمينها في سياق الجرائم ضد الإنسانية، والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر ١٩٤٦

وجاء الفصل الثاني بعنوان "صياغة اتفاقية إبادة الجنس"، حيث استعرض الكاتب جهود ليمنك في استصدار قرار من الأمم المتحدة يجرم عمليات إبادة الجنس، حيث نجح في إقناع وفود كوبا والهند وبينا في الجمعية العامة بتبني فكرته وطرحها في جدول أعمال الجمعية وحرر لهم مشروع القرار. وقد انقسم هذا المشروع إلى أربع فقرات، ربطت أولاهما بين أحداث الحرب العالمية الثانية وحالات التدمير الجزئي والكلّي التي وقعت بجماعات قومية أو عرقية أو دينية، مبرزة خطورة هذه الجريمة. في حين عرفت الفقرة الثانية إبادة الجنس بأنها رفض حق البقاء لجماعات بشرية بأكملها، على حين دعت الفقرة الرابعة الجمعية العامة إلى أن تلتفت انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تلك الجريمة وضرورة إعلانها جريمة دولية ضد حقوق الإنسان. وهكذا، اعتمدت الجمعية العامة القرار رقم ١/٩٦ في جلستها رقم ٥٥ بشأن إعلان إبادة الجنس جريمة دولية.

وفي القسم الثاني من هذا الفصل، قدم تحليلاً قيماً والمناقشات التي دارت في كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لصياغة اتفاقية دولية لتقنين جريمة إبادة الجنس، حيث ثار الجدل بين الأعضاء حول عدة قضايا جوهرية، منها، تعريف جريمة إبادة الجنس وطبيعتها، ونوعية الجماعات المحمية في نطاق الاتفاقية، والمسئولية الجنائية والاختصاص القضائي، وأخيراً المدى الزمني لفاعلية الاتفاقية.

وقد تمخضت مجادلات الأعضاء عن اتفاقهم شبه الجماعي على بعض النقاط، مثل وجوب تحديد الأفعال التي تتشكل منها جريمة إبادة الجنس بشكل تفصيلي دفعاً للشكوك عند التطبيق، وتحديد أجل محدد للاتفاقية يعاد النظر فيها بعده، وتقرير مسئولية الدولة أحياناً عن الأفعال المكونة لجريمة إبادة الجنس بجانب مسئولية الأشخاص الطبيعيين المذنبين، حكماً كانوا أو موظفين أو أفراداً عاديين. وبموجب القرار رقم ٢/٢٦٠ الصادر يوم ٩ ديسمبر ١٩٤٨، وافقت الجمعية بإجماع الحاضرين على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع إبادة الجنس والعقاب عليها. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في ١٢

يناير ١٩٥١ بعد أن صدقت عليها ٢٠ دولة طبقاً لنص المادة الثالثة عشرة وتتكون الاتفاقية من ١٩ مادة واستكمالاً لذات المنهج، قدم الكاتب تحليلاً وافياً للمناقشات الواسعة التي دارت بين أعضاء اللجنة السادسة حول جدوى ومضمون كل من ديباجة مسودة الاتفاقية والمادة الأولى منها، حيث نصت المادة الأولى في صورتها الأصلية في مسودة الاتفاقية على "إبادة الجنس جريمة بموجب القانون الدولي، سواء ارتكبت في زمن السلم أو أثناء الحرب" فبموجب المقترحات والتعديلات التي قدمت من قبل الوفود المشاركة في المناقشات، صدر نص المادة الأولى على النحو التالي: "تصدق الأطراف المتعاقدة على أن إبادة الجنس، سواء ارتكبت في زمن السلم أو أثناء الحرب، هي جريمة بموجب القانون الدولي، وتتعهد بمنعها والعقاب عليها". وقد أسفر التصويت على هذا النص عن تبنيه بأغلبية ٢٧ صوتاً ضد ثلاثة أصوات وامتناع وفدين عن التصويت.

وتناول الفصل الثالث وعنوانه "صياغة مفهوم إبادة الجنس" الجدل الذي ثار بشأن المادة الثانية من اتفاقية إبادة الجنس، والتي أثارت عدداً ليس بالقليل من القضايا الشائكة. وكان أول ما أثار الخلاف بين أعضاء اللجنة هو ماهية التعريف الأنسب لجريمة إبادة الجنس، حيث انقسمت وجهات نظر الأعضاء بصدد هذه القضية إلى اتجاهين متباينين، نادى أولهما بضرورة تبني تعريف عام لجريمة إبادة الجنس، بينما تشبث أنصار الاتجاه الآخر بضرورة أن تشمل المادة قائمة تفصيلية بالأفعال الإبادية. إلا أن المناقشات قد انتهت لصالح مبدأ القائمة، مع الاتفاق على ألا تكون هذه القائمة صارمة وشديدة الجمود، بحيث تحول دون تضمين ما قد يرتكبه البعض من أفعال إجرامية مبتكرة ضد جماعات بشرية بعينها في نطاق الاتفاقية.

وقد ألقى المؤلف الضوء على القضية الثانية التي كانت مثاراً للجدل بين أعضاء اللجنة، وهي تحديداً تعبير "الأفعال المتعمدة التالية"، حيث قدم الوفد البلجيكي اقتراحاً بحذف كلمة "المتعمدة"، على حين قدم الوفد السوفيتي اقتراحاً ينأشده فيه بالاستبدال بهذه الكلمة عبارة يعاقب عليها بموجب القانون الجنائي. واستجابة للاقتراحات المقدمة، طالبت الغالبية العظمى من أعضاء اللجنة بحذف كلمة "متعمدة" من النص، معللين ذلك بأن التعمد لا يؤثر على طبيعة الجريمة، لكنه يؤثر فقط على التطبيق القانوني للعقوبة، وأن الإبقاء على هذه الكلمة ستكون له مساوئها من

حيث إبعاد المسئولية عن المتهمين بارتكاب إبادة الجنس بسبب الإهمال أو الإيجار أما الاقتراح الصوفيقي، فقد رفض بأغلبية كبيرة نظرا لغموضه.

ثم عرض المؤلف لقضية ماهية الجماعات المحمية، وقد احتدم الخلاف بشدة حول مدى جواز اعتبار الجماعات السياسية من الجماعات المحمية، حيث انقسم الأعضاء بصدها إلى فريقين متناحرين، أولهما معارض والآخر مؤيد. وقد تمثلت أهم حجج الفريق المعارض في أن الجماعات السياسية لا تتصف بسمات ثابتة مصددة المعالم، كما أن ضمها سيؤدي إلى عرقلة قبول الاتفاقية من جانب أكبر عدد من الدول. ورغم هذه الحجج التي تقدم بها الفريق المعارض، فقد تشيبت الوفد الأمريكي بضرورة ضم هذه الجماعات السياسية إلى نطاق الاتفاقية، حماية لها من بطش حكومات الدول التابعة لها. وبعد طرح الأمر للتصويت، انتهى أعضاء اللجنة إلى الإبقاء على الجماعة السياسية ضمن الجماعات المحمية من قبل الاتفاقية بأغلبية ٢٩ صوتا، مقابل ١٣ صوتا وامتناع تسعة وفود عن التصويت.

وبعد ذلك، انتقلت ساحات النقاش بين أعضاء اللجنة إلى طبيعة وماهية الدوافع الكامنة وراء اقتراف الإبادة، وهو ما عرض له الكاتب في ختام هذا الفصل، منتهيا إلى قبول أعضاء اللجنة الاقتراح الفنزويلي الرامي إلى الاستبدال بعبارة "بسبب الأصول القومية أو الأصول العنصرية أو المعتقدات الدينية أو الآراء السياسية لأعضائها" كلمتي "بصفتها هذه"، وذلك لأنه سيسمح للقضاة باستخلاص دوافع أخرى غير تلك المحصورة في مشروع اللجنة المختصة.

وفي الفصل الرابع من الكتاب، والمعنون تحليل مفهوم إبادة الجنس، ركز المؤلف على قضيتي الإبادة الثقافية وإغفال دور الدولة. فقد انتقد الكثيرون الاتفاقية لأنها لم تتضمن أية إشارة إلى الإبادة الثقافية وهنا، انقسم أعضاء اللجنة إلى فريقين، أحدهما مؤيد لتضمين الاتفاقية نصا بشأن الإبادة الثقافية، والآخر معارض لهذا التضمين، في ضوء غموض مفهوم الإبادة الثقافية والاختلاف الجوهرى فيما بينها وإبادة الجنس. ومع طرح الأمر للتصويت، أقرت اللجنة عدم إدراج البنود الخاصة بالإبادة الثقافية في اتفاقية إبادة الجنس بأغلبية ٢٥ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع أربعة وفود عن التصويت وغياب ١٣ وفدا أثناء التصويت.

وفيما يخص إغفال دور الدولة، فعلى الرغم من حقيقة الإسهام الذي قدمته الاتفاقية في مجال المسئولية الجنائية الدولية للأفراد، إلا أنها قد تعرضت لانتقادات حادة، مفادها أنها أغفلت أي دور للدول والحكومات والسلطات المسئولة في ارتكاب جريمة إبادة الجنس. ولمعالجة هذا الأمر، اقترح الوفد الفرنسى إضافة عبارة "مرتكب أو بتشجيع من أو برضاء حاكم دولة ما" ليكون ضمن مفهوم إبادة الجنس. غير أن الاقتراح الفرنسى قد قوبل بمعارضة كاسحة من قبل أعضاء اللجنة السادسة، لاستبعاد المنظمات الإرهابية التي تهدف إلى القضاء المنظم على الجماعات الدينية أو العرقية أو القومية.

وفي الخاتمة، خلص المؤلف إلى عدد من الملاحظات التحليلية القيمة في هذا الصدد، نشير إلى أهمها فيما يلي:

- إن "اتفاقية منع إبادة الجنس والعقاب عليها" لعام ١٩٤٨ تمثل الآلية القانونية الدولية الوحيدة

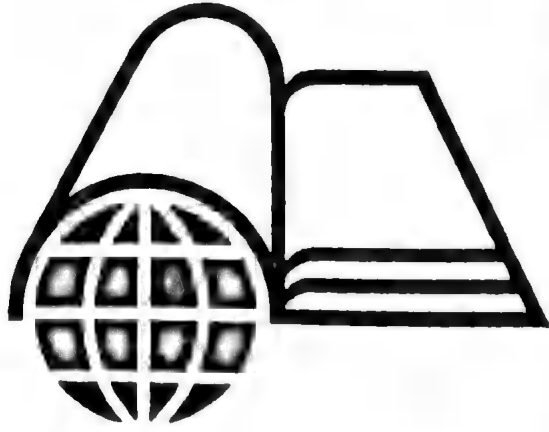
المختصة بشأن جريمة "إبادة الجنس"، كما تمثل أول مرجعية لحقوق الإنسان تمنع جريمة بعينها وتعاقب على اقترافها.

- إن الاتفاقية منذ إقرارها في ٩ ديسمبر لعام ١٩٤٨، وسريان مفعولها بدءا من ١٢ يناير ١٩٥١، لم تخضع لأية تعديلات أو مراجعات لمعالجة الانتقادات التي تعرضت لها لاحقا ولتصويب ما يعثرها من ثغرات تبينت واتضحت مع الممارسة العملية.

- إن الاتفاقية لم تؤسس آلية تنظيمية لكي ينام بها دائما مهمة مراجعة الاتفاقية في ضوء ما يطرأ من مستجدات تشريعية وسياسية وتكنولوجية، وهو ما يعتبر أحد الأسباب وراء عدم مراجعة الاتفاقية حتى الآن، على الرغم من مرور ما يقرب من ستين عاما على اعتمادها من قبل الأمم المتحدة. كما أن عدم توافر الإرادة السياسية الحقة لتفعيل الاتفاقية يعد سببا آخر لهذا الأمر، نظرا لأن عددا ليس بالقليل من الدول، إما أنها ارتكبت تاريخيا "إبادة الجنس" أو لا تزال ترتكبها فعليا، مما يجعلها تتخوف من أن تؤدي مثل هذه المراجعة للاتفاقية إلى توسيع نطاق الجرائم التي تعاقب عليها، أو امتداد نطاق المسئولية عن هذه الأفعال لتشمل الدول، وليس فقط الأفراد.

- كذلك، نجح مفهوم "إبادة الجنس"، على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه بشأن غموضه، في تخطي اختبار الزمن، بحيث بات معبرا عن جريمة شنعاء يتفق المجتمع الدولي بأكمله على خطورتها وضرورة العقاب عليها، خاصة في ظل توافر القصد الجنائي لارتكابها.

هالة أحمد الرشيدى



Paul Rogers, Global  
Security war on  
terror, Rout  
ledge, 2008.

الامن العالمى والحرب على الإرهاب،

بول روجرز، ٢٠٠٨

أما الجزء الثانى من الكتاب، فيتناول قضية السياسة الخارجية الأمريكية وتأمين إمدادات النفط من منطقة الشرق الأوسط باعتبار النفط أحد محددات الأمن العالمى. حيث إنه بعد حرب الخليج الثانية، تقوم السياسة الأمريكية على تأمين مصالحها، وتعزيز مكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة فى قيادة العالم، بحيث تحافظ على بقاء الولايات المتحدة القطب الواحد مهيمنة على السياسة والاقتصاد العالمى، والإبقاء على حالة التفوق العسكرى بتطوير أنظمة دفاعية وعسكرية تضمن لها السيطرة وتعمل على تحديد القدرات العسكرية للدول الكبرى الأخرى فى العالم.

أما على صعيد السياسة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، فتقوم على أربع مصالح حيوية هى:

١- البترول: حيث يمثل الشرق الأوسط، خاصة دول الخليج العربى، مصدر البترول الرئيسى للولايات المتحدة، وذلك يمثل شريان الحياة للنشاط الاقتصادى الأمريكى فى العالم، حيث تستهلك الآلة الأمريكية ٣٠٪ من النفط فى العالم، رغم أن نسبة سكانها لا تزيد على ٦٪ من السكان. كما أن النفط هو السلعة العالمية الأكثر رواجاً، ولا يوجد له بديل فى عهد السلام وله أهمية استراتيجية بالغة فى زمن الحرب.

٢- الممرات المائية: يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهم الممرات المائية فى العالم، منها البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى، هذا إذا ما استثنيت تركيا، مما يزيد من أهمية المنطقة عسكرياً واستراتيجياً واقتصادياً، إذ إن معظم تجارة النفط وغيره تمر من خلال هذه الممرات المائية.

من الشروط، منها: وجود عدو يشكل خطراً حقيقياً، وأن يكون هذا العدو قادراً على ممارسة أعمال أو استثمارات لا بد من رده عن ممارستها. ولقد حفظت مؤلفات السياسات العسكرية فى عصر الحرب الباردة (١٩٤٨-١٩٩١) موروثة ضخماً من المواقف والأعمال، لم يكن أقلها شهرة الإنذار الأمريكى - السوفيتى سنة ١٩٥٦ (ضد قوى العدوان على مصر) وكذلك المواقف من أزمة الصواريخ الكوبية (١٩٦١)، والتي أكدت دور استراتيجية الردع فى المحافظة على (الأمن الأوروبى)، والذي لم يكن فى الواقع معرضاً لآى تهديد سوفيتى. غير أن السياسات الاستراتيجية الأمريكية - الأوروبية أفادت من حالة (الرعب النووى) والتفوق العسكرى السوفيتى لضمان دعم الوحدة السياسية والاقتصادية والعسكرية على جبهة الغرب (والتي جسدها تنظيم حلف شمال الأطلسى - الناتو). وهنا، تبدو الاستراتيجية النووية الإسرائيلية النموذج الواضح لاستراتيجية الردع، إذ إنها - ومنذ البداية - قد أحاطت هذه الاستراتيجية النووية بالغموض وعدم الوضوح. وكانت معاهدة الحد من الانتشار النووى ١٩٧٠ بمثابة اعتراف من الدول النووية الخمس (أعضاء النادي النووى) بقدرات هذه الدول على (الردع المتبادل)، فتراجعت بذلك حدة (الرعب النووى). وجاءت المعاهدات الأمريكية - السوفيتية الثانية (سولت ٢٠١) ثم (ستارت) للتخفيف من الشكوك، وإفساح المجال أمام النوايا الصادرة للمحافظة على (الاستقرار النووى) وتحقيق نوع من التوازن. وإن، فإن (معاهدة ١٩٧٠) كانت بمثابة اتحاد عالمى لإغلاق المجال أمام ظهور أية قوة نووية جديدة.

يدور موضوع هذا الكتاب حول قضية شغلت العالم منذ الحرب العالمية الثانية، وهى بداية صعود الولايات المتحدة على قمة النظام الدولى واختلاف سياساتها وافتراساتها للعوامل التى تهدد الأمن العالمى. وفيه يحاول المؤلف وصف الحرب على الإرهاب بأنها تدخل ضمن الحرب طويلة المدى بين طرفين هما (الإسلاموفوبيا، وأمن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها) والذي تحاول فيه تأمين نفسها وحلفائها ضد البيئة العالمية المتغيرة والتي لا يمكن التنبؤ بمسارها، فى حين لا تعطى اهتماماً للقضايا التى تقود إلى حالة اللأمن مثلما هو الحال فى أفغانستان والعراق.

وفى الجزء الأول من الكتاب، يشير الكاتب إلى طبيعة الأمن العالمى فى الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وحرب الخليج الثانية (١٩٤٥-١٩٩١)، ويشار فيه إلى مسألة الردع واعتباره سلاحاً مزدوجاً يتطلب استخدامه كفاءة عالية وخبرة واسعة ودقة كبيرة. والمهم فى الأمر أنه - ومنذ ظهور السلاح النووى - بدأت الولايات المتحدة وتبعتها بقية الدول النووية الخمس (أسرة النادي النووى: روسيا، وإنجلترا، وفرنسا، والصين) فى فرض حالة (الرعب النووى) على شعوب العالم، وكان ذلك سبباً فى توسيع دائرة الانتشار النووى - ضمن إطار بحث الشعوب عن أمنها - فكانت معاهدة ١٩٧٠ للحد من الانتشار النووى هى بداية محاولات الدول الكبرى لفرض السيطرة على (التسلح النووى والانتشار النووى). هنا، يطرح الكاتب سؤالاً مهماً هو: هل أمكن الوصول إلى عالم أوفر أمناً وأفضل أملاً؟

يتطلب استخدام استراتيجية الردع توافر عدد

٣- المحافظة على أمن الكيان الصهيوني وجوده وتفوقه في مختلف المجالات، باعتباره القاعدة الغربية المتقدمة في الشرق الأوسط، خاصة بعدما تقلدت الولايات المتحدة قيادة الاستعمار الغربي في العالم من بريطانيا التي كانت تزعم التيار الإنجلو-سكسوني

٤- اعتبار المنطقة سوقاً للبضائع الأمريكية، تضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية، وتعتبر المنطقة أكبر مستودع للسلاح الأمريكي، الذي ترتبط به العديد من الصناعات الأساسية والتحويلية والتكنولوجية.

وقد انبنى على هذه المصالح سياسات أمريكية ثابتة في المنطقة، أهمها:

- إيجاد تحالفات استراتيجية في المنطقة تعمل على حماية مصالح الولايات المتحدة وتساعد على بلوغها وتمثل قاعدة متقدمة للولايات المتحدة في المنطقة، وأكثر دول المنطقة ذات الأفضلية أمريكية هي الكيان الصهيوني. إلا أن الولايات المتحدة تصرص على استمرار تحالفها مع مصر واستمرار مساعداتها لها بما يوازى المساعدات الأمريكية المقدمة للكيان الصهيوني تقريباً، بما يضمن بقاء مصر في فلك السياسة الأمريكية في المنطقة.

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية للسفن الحربية والتجارية الأمريكية، وهذا واحد من مبررات وجود القوات الأمريكية في مياه الخليج والبحر الأحمر منذ الحرب العراقية - الإيرانية.

- ضمان الاستقرار في المنطقة، بحيث لا يتحول أي نزاع عربي - إسرائيلي إلى حرب إقليمية شاملة، باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى تهديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة.

أما السياسات المتغيرة، فتتعلق بالوسائل والأليات وطرق العمل التي تسهم في تحقيق المصالح الأمريكية الحيوية أو تلك المصالح الجزئية المرتبطة بها. وفي هذا السياق، يندرج استخدام وسائل الضغط الاقتصادي والسياسي والعسكري التي تمارسها الولايات المتحدة لأهداف محددة، وكذلك المبادرات السياسية والتكتيكات التفاوضية المتعلقة بمختلف القضايا، وذلك وفقاً لرؤية الفريق الذي يدير أزمة الشرق الأوسط في الإدارة الأمريكية.

وفي الجزء الثالث من الكتاب، يوضح المؤلف طبيعة الأمن العالمي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر كما تراها الولايات المتحدة. ويشير فيه المؤلف لطبيعة الإرهاب الذي يهدد الأمن العالمي، ويعرفه على أنه أي عمل تقوم به مجموعات

تشبه قومية لا دول أو جيوش، وأن تلك المجموعات تمارس عنفها ضد أهداف غير محاربة، أي ليس في حالة حرب معلنة رسمياً. ويضيف الكاتب أنه في السنوات الأخيرة بدعوى الحرب على الإرهاب، تمت عملية إرهاب الحكومات وإخضاعها لمطالب تضرب في الصميم منظومة السلم والأمن العالميين اليوم، الأمر الذي ترتب عليه ست قضايا خطيرة على صعيد الوضع البشري.

١- ضرب منظومة الدفاع والأمن العالمي المشترك.

٢- السعي لاحتكار الجو إلى القوة والعقوبات.

٣- إقامة نظام مواز للعلاقات والتحالفات.

٤- بلورة خطاب أيديولوجي مغلق حول "العدو": الإسلام وربه بموضوع الحرب المفتوحة على الإرهاب.

٥- خلق وسائل المحاسبة المعاصرة في القانون الدولي.

٦- رفض ديمقراطية العلاقات الدولية لأنه يمر بالضرورة بإصلاح الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة العالمية.

لقد شكلت "الحرب على الإرهاب" الغطاء الأيديولوجي لكل نزعات العداء تجاه العرب والمسلمين، وحققت حالة شك بالجاليات الإسلامية في الغرب وأعادت فكرة تفوق الثقافة الغربية والإنسان الغربي وازدراء الآخر. ومن ثم، فالإرهاب الحقيقي اليوم ليس نتاج مجموعات صغيرة موزعة في أرجاء المعمورة بقدر ما هو سياسة دولة عظمى تعتبر العنف الوسيلة الأسرع لتحقيق برنامج إعادة معالم السيطرة في البطن الرخو المدعو بالعالم العربي.

أما سلوك الإدارة الأمريكية ووسائلها، فإنها غير مقبولة من العالم الإسلامي: قنابلها ذكية، وفي صناعة الألغام لم توقع الإدارة الأمريكية اتفاقية أوتاوا، لأنها بصدد إنتاج الغام ذكية. ويبدو أن التقنيات الحديثة تسمح بصناعة الغام تميز بين المنتسبين لمنظمة إرهابية وغير المنتسبين.

وفي الجزء الرابع من الكتاب، يتناول المؤلف الحرب على الإرهاب وحقوق الإنسان، وكيف تسهم انتهاكات حقوق الإنسان في تهديد الأمن العالمي. حيث أثبتت التجارب التي أعقبت أحداث نيويورك والحملة العالمية ضد الإرهاب تقديم الأجندة الأمنية على حساب احترام حقوق الإنسان. وخير مثال على ذلك معتقل (جوانتانامو) وهو شاهد على حالة التراجع التي يشهدها ملف حقوق الإنسان عالمياً. إن حالة

السعار العالمي في التصميم على اجتثاث جذور ما يسمى بالإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإسلامية المتشددة، هي ما دفع الولايات المتحدة إلى أن توجه انتها الحربية لاحتلال أفغانستان والعراق وارتكاب أبشع الجرائم ضد حقوق الإنسان على يد القوات الأمريكية في هذين البلدين.

وعلى الرغم من الأخطاء التي ترتكب هنا وهناك على صعيد حماية حقوق الإنسان، إلا أن ذلك لا يمكن أن يقاس عليه في التطبيق العام. ويشير هنا إلى أن نظرية حقوق الإنسان ذاتها تسمح بفرض بعض القيود على تطبيقاتها في ظل توافر حالات وظروف استثنائية، خاصة في أزمان الحروب والطوارئ. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة وجوب احترام حقوق الإنسان ليست من المسائل المطلقة، حيث تكون في ظروف استثنائية قابلة للتجميد أو التوقيف، ومهما يكن من أمر التنازل عن بعض الشروط الخاصة باحترام حقوق الإنسان في حال تعارضها مع اعتبارات المحافظة على الأمن والاستقرار، فإنها وفي جميع الأحوال يجب ألا تكون أقل من الحد الأدنى لحفظ الكرامة البشرية للإنسان وأدميته.

وفي الجزء الخامس من الكتاب، يشير الكاتب إلى التهديد الذي تمثله إيران على الأمن العالمي، حيث يؤكد فيه المؤلف استمرار إيران في برنامجها النووي، وعدم إيقاف تخصيب اليورانيوم مع استمرار الغرب في التفاوض معها، وعرضه مزيداً من الحوافز لقبول إيران بإيقاف تخصيب اليورانيوم، مع فرض عقوبات من قبل الغرب عليها كلما رفضت إيران ذلك - هذه الحالة من شأنها أن تبقى الأمن العالمي مختلاً وغير مستقر ويدفع الولايات المتحدة إلى التمسك بوجودها في الخليج، كما سيجعل المنطقة سوقاً للسلاح. كما أن المواقف المفرطة في التشدد والتصليب والتعنت التي تتخذها إيران حيال ملفها النووي لها ما يبررها نسبياً، خاصة أن الخلاف الأمريكي - الإيراني يتجاوز كثيراً مجرد القضية النووية. وحذر من أن هذه المواقف لا تسهم على أي نحو في تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لتلك القضية عبر المفاوضات الدبلوماسية وفي إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما لا ينم عن أي رغبة صادقة حيال تبديد الشكوك والخاوف التي تنتاب المجتمع الدولي إزاء الدوافع والمبررات الحقيقية وراء برنامج إيران النووي.

وفي النهاية، يمكن القول إن الأمن العالمي هو قضية متكاملة ومن الصعب تجزئتها وتقسيمها - على الطريقة الأمريكية - ولقد ذهبت الولايات المتحدة للبحث عن أمنها في صحارى أفغانستان

الليبرالية، والأسواق الحرة، والثقافة الفردية والاستهلاكية، أكثر فاكثراً ظواهر عالمية. ولم يعد صالحاً حصرها مع الغرب فقط، كما يرى صموئيل هنتنجتون وآخرون. كما أن التعريف الجغرافي والتاريخي أكثر منطقياً لسبب آخر، هو أنه في جميع أنحاء العالم الإسلامي، لا يزال ينظر إلى الغرب من خلال المنظور الاستعماري والمنظور بعد الاستعماري الممثل في الهيمنة الأوروبية والأمريكية العالمية.

أما مصطلح "الإسلام" في هذا التقرير، فيشير إلى الدين الذي يوجد في تعبيرات ثقافية متنوعة في جميع أنحاء العالم. ووفقاً لما ورد في هذا التقرير، فإن مصطلح "العالم الإسلامي" يدل على الدول ذات الأغلبية المسلمة وعلى الجاليات المسلمة في البلدان الأخرى.

رغم التنوع الهائل في هذا المجتمع الإسلامي، فبعضه متدين وورع، وبعضه الآخر أكثر علمانية، كما أن هناك اختلافاً بينهم بحسب العرق والأصل الإثنى أو الطبقة الاجتماعية. إلا أن ما يربط بين العالم الإسلامي بأجزائه المختلفة معاً هو الهوية الدينية القائمة على أساس التوحيد، والإيمان بنبوة محمد (صلى الله عليه وسلم)، والإيمان بالقرآن الموحى من عند الله رغم اختلافهم في تفسيره.

وقد ركز هذا التقرير على مسألة الحوار حول خمسة مجالات هي: السياسة الدولية، المواطنة والتكامل، الدين والأخلاق والأيديولوجية، التعليم والتفاهم بين الثقافات، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أورد التقرير النتائج الرئيسية للتغطية الاعلامية للصورة الذهنية لكل طرف عن الآخر، والتي شملت وسائل الاعلام في ٢٤ دولة، نصفها في الغرب ونصفها في العالم الإسلامي، والتي تركزت على ما يلي:

١- وجود أولوية للسياسة الدولية: حيث هيمنت تغطية الصراعات في الشرق الأوسط على التغطية الاعلامية للعلاقات بين المسلمين والغرب، وجاءت بلهجة أكثر سلبية عموماً.

٢- وجود نفعة سلبية تجاه الآخر: بالرغم من أن معظم التغطية للقضايا بين المسلمين والغرب لم تتضمن أية أحكام إيجابية أو سلبية، إلا أن وسائل الإعلام من البلدان ذات الأغلبية المسلمة كان من الأرجح أن توفر التغطية السلبية للأفراد والجماعات المرتبطة بالمسيحية واليهودية ومع المنظمات من غير البلدان ذات الأغلبية المسلمة على العكس من ذلك، فإن وسائل الإعلام من غير البلدان ذات الأغلبية المسلمة غطت البلدان ذات الأغلبية المسلمة وصورة أكثر الزعماء المسلمين بصورة سلبية، ولكن إلى حد ما بدرجة أقل.

## Islam and the West: Annual Report on the State of Dialogue, January 2008, World Economic Forum 2008.

الحوار بين الإسلام والغرب ..  
التقرير السنوي لمنتدى دافوس  
الاقتصادي العالمي، يناير ٢٠٠٨

يصدر هذا التقرير سنوياً عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، بالتعاون مع جامعة جورج تاون، ويسعى إلى تقديم لمحة عامة عن نظرة كل من المسلمين والمجتمعات الغربية إلى الآخر على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

قام التقرير بتحليل نتائج استطلاع قامت به مؤسسة جالوب لأراء نحو ألف شخص في كل من البلدان الـ ٢١ التي شملها الاستطلاع بين شهري مارس وسبتمبر عام ٢٠٠٧، والدول التي شملها الاستطلاع هي: بنجلاديش، وبلجيكا، والبرازيل، وكندا، والدنمارك، ومصر، وإندونيسيا، وإيران، وإسرائيل، وإيطاليا، وماليزيا، وهولندا، ومناطق السلطة الفلسطينية، وباكستان، وروسيا، والسعودية، وسنغافورة، وإسبانيا، والسويد، وتركيا، والولايات المتحدة.

كما يعرض التقرير تحليلاً للصورة التي ترسمها الصحف ووسائل الاعلام المختلفة لصورة الآخر، وذلك عبر ٢٤ بلداً نصفها ذات أغلبية مسلمة وهي: مصر، وإندونيسيا، إيران، الأردن، لبنان، ماليزيا، المغرب، فلسطين المحتلة، باكستان، المملكة العربية السعودية، تركيا، والإمارات العربية المتحدة، وبقية دول غربية هي: البرازيل، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إسرائيل، إيطاليا، ناميبيا، روسيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

ويقدم التقرير تعريفاً للـ "غرب" يشير أساساً إلى أوروبا وأجزاء كبيرة من الأراضي التي كانت مستعمرة أوروبا، وهي أمريكا الشمالية في المقام الأول، وأيضاً أستراليا ونيوزيلندا. وهو تعريف جغرافي تاريخي أكثر منه تعريفاً ثقافياً. فاليوم، أصبحت المسيحية، واليهودية والديمقراطية

بغاور (تورابورا) وعلى ضفاف دجلة والفرات. على هذا، من الصعب إقناع أي شعب بضمن ما يعزل عن محيطه الجغرافي وبعيدا عن (الأمم العالمية)، مما يفرض اعتماد مقياس واحد من مفهوم واحد للإرهاب النووي، ومنهج واحد للحد من الانتشار النووي والتسليح النووي وليس السلاح النووي هو الذي يضمن (الأمم العالمية)، ولليل ذلك وفرة الحروب التي تمحورت طوال عصر الحرب الباردة، وحتى ما بعد انقضاء هذا العصر. وقد حصدت هذه الحروب من البشر -وفي كل قارات الأرض- ما ليس أقل من حصاد حرب عالمية. غير أن من الدول الكبرى يبقى مضمونا ومأمونا، ربما أيضا بحكم (توازن الرعب).

ولعل مما زاد الأمر خطورة قيام الدول الكبرى النووية -بممارسة دور الشريك المباشر في هذه الحروب- كما في أفغانستان خلال الحرب ضد روسيا، ثم في الحرب الأمريكية بحجة مكافحة الإرهاب - فهل أمن الدول الكبرى المحمية بالدرع النووي والمظلة الأمريكية هو أمن غير أمن الدول الصغرى المحمية من كل المظلات والدرع؟ أليس من الأفضل استبدال معاهدة حظر الانتشار النووي بمعاهدة تحريم كل أنواع الحروب، والتوجه للتعامل مع أسباب الحروب والقضاء على عواملها في إطار (استراتيجية وقائية)؟

لقد تجاوزت الشعوب عتبة (الرعب النووي) عندما استبجح (أمنها) وانتهكت محرمانتها، وانتقصت سيادتها، وهددت في وجودها -كما في فلسطين وأفغانستان والعراق والشيحان- وإن، فليس من المفيد الاعتماد على معاهدات (حظر الانتشار النووي) لضمان الأمن العالمي. ومن المؤكد أن عقد بعض معاهدات السلم مع إسرائيل من جانب دول عربية لا يعود للخوف من الأسلحة الإسرائيلية (النووية وغير النووية)، وإنما يعود لظروف سياسية وعسكرية ودولية -مرحلة وليست ثابتة ولا دائمة- والشواهد كثيرة، فالقدرة العسكرية الأمريكية وترساناتها النووية لم تصنع نهاية سعيدة للحرب في أفغانستان بعد أربع سنوات من الحرب، كما لم تصنع سلاماً في العراق، وأن خطر الأسلحة التقليدية -في الاستعمار الغربي الأوروبي- لم يمنع من تفجر الحروب الاستعمارية باستخدام أسلحة القوى الاستعمارية ذاتها. ولابد من وضع خلاصة هذه التجربة التاريخية أمام أنظار صانعي (معاهدة حظر الانتشار النووي) لتأكيد حقيقة أن قضية الأمن العالمي أكبر من المعاهدات.

ولاء على البحيري



بنسب ٥٢٪ و ٤٥٪ على التوالي.

أما عن أهمية التفاعل بين العالمين الغربي الإسلامي لتحسين العلاقات بينها، فيرى ٧٥٪ من سكان كل من الدنمارك والولايات المتحدة وبلجيكا وإسرائيل وإسبانيا وكندا أهمية ذلك. على الجانب الآخر، تنخفض هذه النسبة لدى الدول الإسلامية، حيث ذكر ٧٠٪ من الإيرانيين أهمية التفاعل بين الجانبين، ثم انخفضت لتصل إلى ٦٤٪ لدى الأتراك وهي الدولة الطامحة في دخول الاتحاد الأوروبي. بينما تصل هذه النسبة إلى أدناها في الأراضي الفلسطينية ٥٦٪، الأمر الذي ينم عن فقدان الثقة لدى الفلسطينيين في السياسات الغربية، وفقدان ثقتهم في الولايات المتحدة كوسيط محايد في عملية التسوية السلمية في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

أما عن مستقبل العلاقات بين الإسلام والغرب، فذكر التقرير أن أغلبية المصريين والفلسطينيين والأتراك يعتقدون أن التفاعلات بين العالمين الإسلامي والغربي تزداد سوءا. ولاحظ التقرير أن هذه النسبة منخفضة نسبيا لدى الإيرانيين (٤٠٪) منهم فقط يؤيدون المقولة السابقة، وذلك رغم التوترات القائمة بين الجانبين في ضوء البرنامج النووي الإيراني، والاتهام بالتدخل في تأجيج الأوضاع في العراق. كما يوضح التقرير أن كل طرف يتهم الآخر بأنه السبب أو أنه غير ملتزم بتحسين العلاقة مع الآخر، حيث يرى ٧٦٪ من الأمريكيين أن العالم الإسلامي غير ملتزم بتحسين العلاقات مع الغرب. وبنفس النسبة، يرى الفلسطينيون أن العالم الغربي غير معني وملتزم بتحسين العلاقات مع العالم الإسلامي، وهذا الإدراك المتبادل يمثل تحديا للمحاولات الرامية إلى تجسير الفجوات بين الجانبين.

والخلاصة الخطيرة التي توصل إليها التقرير تتمثل في أن أغلبية واضحة بين البلدان الأوروبية - تصل إلى ٧٩٪ بالدنمارك، و ٦٧٪ في إيطاليا وهولندا، و ٦٨٪ في إسبانيا، و ٦٥٪ في السويد، و ٥٩٪ في بلجيكا - ترى أن مزيدا من التفاعل بين الغرب والإسلام يمثل تهديدا، وهو ما يعكس مخاوف متزايدة بين الأوروبيين من ارتفاع معدلات الهجرة القادمة من البلدان الإسلامية، فيما سماه التقرير الخطر الإسلامي على الهويات الثقافية لأوروبا.

على محجوب

ذكر التقرير أن هناك توافقا كبيرا في الآراء حول أن العالمين الإسلامي والغربي ليسا على ما يرام في علاقاتهما، وهذا التصور سائد بصورة أكثر في الولايات المتحدة (٨٨٪)، والدنمارك (٨٥٪)، وإسرائيل (٨٣٪)، وبين الفلسطينيين (٨٣٪)، وجميعها من البلدان التي شهدت مواجهات عسكرية كبيرة أو ثقافية في السنوات الخمس الماضية.

ذكر التقرير أيضا أن كثيرين من سكان غالبية البلدان الإسلامية يعتقدون أن العالم الغربي يفتقر إلى احترام العالم الإسلامي، وتبلغ هذه النسبة أقصاها في الأراضي الفلسطينية (٨٤٪)، تليها مصر (٨٠٪)، ثم تركيا (٦٨٪)، والمملكة العربية السعودية (٦٧٪)، وإيران (٦٢٪). وتوضح هذه النتائج أن هناك اتساقا في الإحساس بين شعوب هذه الدول بعدم احترام الغرب لهم، بالرغم من الاختلاف البين في الظروف الاقتصادية والسياسية لها، وفي العلاقات الجيوسياسية لحكومات تلك الدول مع الغرب.

أما عن التفسيرات المحتملة التي قدمها التقرير لتدني نسبة موافقة الشعوب الغربية على أطروحة أن الغرب يحترم العالم الإسلامي، فمن أهمها معاملة الإسلام للمرأة واستخدام العنف والإرهاب ونظرة الدين إلى غير المؤمنين به، فضلا عن الاعتقاد العام بأن المجتمعات المسلمة غير قادرة وغير راغبة في ممارسة الحداثة والتكيف مع التطورات التكنولوجية والتعليمية بنفس الطريقة التي تتكيف بها بقية مناطق العالم.

أما عن فرضية أن المجتمعات الإسلامية تحترم الغرب، فقد جاءت الاستجابات الغربية سلبية ومؤكدة أن العالم الإسلامي لا يحترم الغرب، وكانت أعلى نسبة لهذه الاستجابة في الولايات المتحدة (٨٢٪)، تلتها إسرائيل (٧٣٪)، ثم إسبانيا بلد تفجيرات مدريد الإرهابية في ٢٠٠٤ بنسبة (٦٣٪)، والدنمارك بلد أزمة الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد (صلى الله عليه وسلم) في ٢٠٠٥ بنسبة ٦٩٪. كما كشف التقرير عن أن النسبة جاءت مرتفعة أيضا في البلدان الأخرى التي لم تكن بها صراعات سابقة مثل إيطاليا ٧٠٪، وكندا ٦٧٪. كما يذكر التقرير أنه على العكس من ذلك، فإن أغلبية الشعوب المسلمة تعتقد أن المسلمين يحترمون العالم الغربي، وجاءت هذه الاستجابة بنسبة الثلثين في إندونيسيا البلد الإسلامي الأكثر عددا، ثم تلتها السعودية بنسبة ٧٢٪، والأراضي الفلسطينية بنسبة ٦٩٪، ومصر بنسبة ٦٢٪. ولكن هذه النسب انخفضت بصورة نسبية في البلدان الإسلامية غير العربية في كل من إيران وتركيا

٣- التركيز على الإسلام السياسي المتطرف أو المسلح: فمعظم التقارير التي تنطوي على تصور للمسلمين ركزت على المشاركة في الأنشطة السياسية المسلحة والمتطرفة. وفي المقابل، فإن المسيحيين واليهود كانوا في أغلب الأحيان يقدمون في سياق الأنشطة الدينية فقط.

٤- التعليم والثقافات جاءت تغطيتهما غالبا بصورة محايدة: وهدفت التقارير إلى إعلام الناس بالتقاليد الدينية والثقافية، وكانت أقل سلبية وأكثر وضوحا. غير أنها تركزت بالدرجة الأولى على التقاليد الغربية، ولم تغط سوى القليل عن البلدان ذات الأغلبية المسلمة.

يرى التقرير أن الأغلبية من السكان في جميع أنحاء العالم تعتقد أن الصراع العنيف بين الغرب والعالم الإسلامي يمكن تجنبه، إلا أنها أيضا تشترك في قدر كبير من التشاؤم إزاء العلاقة بين كل من الأغلبية المسلمة والأغلبية غير المسلمة. كما كشف التقرير عن أن معظم الناس في الدول الإسلامية والغرب يعتقدون أن الانقسامات بين الطرفين أخذة في السوء والتفاقم.

ذكر التقرير أن تنامي الأقليات المسلمة الملتزمة بالمواطنة الكاملة، ولا سيما في أوروبا، بشكل متزايد يتيح لها إيجاد صوت في المجال العام في ظل كون الحكومات ملتزمة بقيم المساواة والاعتراف، وحريصة على دعم الأغلبية والحفاظ على التماسك الوطني، وساعية لإشراك الجماعات الإسلامية في حوار منظم. وقد ذكر ٦٠٪ من المواطنين في العديد من البلدان الأوروبية أن قدرا أكبر من التفاعل مع العالم الإسلامي هو في الواقع بمثابة تهديد، إلا أن معظم الأمريكيين لا يوافقون على مثل هذا الرأي. وعن أهمية التواصل بين الجانبين، ذكر المشاركون من الولايات المتحدة وكندا وإسرائيل والعالم الإسلامي أن المزيد من التواصل بين الطرفين سيكون أمرا طيبا.

ووفقا لنتائج الاستطلاع، فإن البعض ربما يتوقع أن تكون الولايات المتحدة وإسرائيل والشرق الأوسط مناطق مهددة من قبل الآخر أكثر من غيرها، إلا أن العكس هو الصحيح. لكن التقرير يشير أيضا إلى وجود خيوط من الأمل وسط التشاؤم الذي يغلب عليه، إذ إن معظم المشاركين في الاستطلاع قالوا: إنهم لا يعتقدون أن نشوب صراع عنيف بين الجانبين هو أمر لا يمكن تجنبه، وإن نوعية العلاقة بين العالم الإسلامي والغرب هي أمر مهم بالنسبة لهم شخصيا.

أما عن إدراكات كل طرف لدى الآخر، فقد



**The post American world, W.W Norton & Company, Fareed Zakria, 2008.**

**عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية**

يسجل التاريخ الآن نهاية حقبة الهيمنة الأمريكية على العالم وبداية مرحلة جديدة من توازنات القوى العالمية، أبرز ما يميزها هو صعود نجم دول العالم كافة إلى جانب الولايات المتحدة التي عاشت حالة من القطبية المتفردة على مدى العقدين الماضيين.

هذا هو ما يخلص إليه الكاتب والمحلل السياسي الشهير فريد زكريا، محرر الطبعة الدولية لمجلة نيوزويك الأمريكية في أحدث إصداراته "عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية"، الصادر في مايو ٢٠٠٨، وهو يتألف من سبعة فصول، هي نهضة الدول الأخرى، والفاوض، وعالم لا غربي، والمتحدى والخطيف، والقوة الأمريكية، وأخيرا الأهداف الأمريكية.

ويطرح المؤلف من خلال كتابه هذا على الأوساط السياسية نظرية جديدة ومثيرة استقى معطياتها من الواقع السياسي والاقتصادي، والعسكري للولايات المتحدة من ناحية، ومجموعة من الدول الصاعدة من ناحية أخرى. ومفاد هذه النظرية أنه بالرغم مما قد يبدو للكثيرين بأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال هي القوة العسكرية السياسية العظمى في العالم، إلا أنه فيما عدا هذين المجالين (السياسي والعسكري)، نجد أن دولاً مثل الصين، والهند، وكوريا الجنوبية، والبرازيل، وتايوان أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك تفوقها على الوحش الأمريكي في غفلة منه في سائر المجالات الأخرى، أهمها الاقتصاد والتعليم. والأمر المثير للدهشة حقاً أن الولايات المتحدة كانت تحتل المركز الأول في معظم هذه المجالات، إن لم يكن فيها جميعاً، وبذلك تغرب الشمس عن القوة الأمريكية ويودع العالم القطب الأمريكي الأوحـد.

وفي بداية الكتاب، يحشد المؤلف لقراءه مجموعة من الأدلة والأرقام للتأكيد على صحة نظريته، فيقول:

"انظر حولك، تجد أن أطول برج في العالم في تايبيه ويصبح في دبي عما قريب... وأغنى رجل في العالم مكسيكي... وأكثر شركات العالم شيوعاً وانتشاراً صينية الجنسية... وأكبر طائرة ركاب في العالم صنعت في روسيا وأوكرانيا، وأضخم مصفاة بتروول يتم تصنيعها الآن في الهند... وأكبر المصانع في العالم تقع كلها في الصين... كما أن لندن في طريقها لأن تصبح مركزاً تمويلياً رائداً على مستوى العالم. أضف إلى ذلك الإمارات العربية المتحدة أكبر ممول استثماري في العالم".

وفي موضع آخر من الفصل ذاته، يعقد زكريا مقارنة تفصيلية بين الولايات المتحدة من ناحية والدولة التي وصفها بأنها معجزة اقتصادية تاريخية.. الصين. ولقد بنى المؤلف نظريته على أساس مقومات النهضة التي يحددها الواقع العالمي في يومنا هذا، وهي الدفاع والاقتصاد والثقافة.

وبذات الأسلوب الشيق المثير الذي يلزمك بمتابعة الكتاب منذ الوهلة الأولى، يقول المؤلف في هذه المقارنة:

"تعال نلعب لعبة الفائدة المركبة، فإذا كان إجمالي الناتج المحلي في الصين يبلغ نحو ٣ تريليونات دولار، في الوقت الذي يصل فيه إجمالي الناتج المحلي الأمريكي إلى ١٤ تريليون دولار، مع العلم بأن معدل النمو الصيني يصل الآن إلى نحو ٧٪. بحسبة بسيطة على أساس هذه المعطيات، نجد بذلك أنه خلال ١٠ سنوات سيصل إجمالي الناتج المحلي الصيني إلى ١٢ تريليون دولار. بينما على الطرف الآخر من المعادلة، نجد أن معدل النمو التاريخي الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية هو ٣,٥٪ فقط (!!) وبذلك يصبح من المتوقع أن يصل إجمالي الناتج المحلي الأمريكي في عام ٢٠٢٨ إلى ٢٨ تريليون دولار".

ويشير زكريا إلى أنه إذا كانت حسابات الأرقام ممكنة بشكل أو بآخر، فإن حسابات تحولات القوى أكثر واشد تعقيداً. ويقول إنه في الوقت الذي تملك فيه الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر ميزانية للدفاع على مستوى العالم، إلا أن نفقاتها العسكرية والدفاعية تساوى ما تنفقه بقية دول العالم مجتمعة للفرض نفسه. ويختم زكريا حديثه في هذه النقطة تحديداً مستشهداً بمقولة ماو زيدونج الشهيرة: "إنه الاقتصاد ياغبى!!".

هذا ما كان في حديث صاحب "عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية" عن المحور الاقتصادي في عالم لا تغلب عليه الهيمنة الأمريكية التي نعيشها الآن. ثم ينتقل بعد ذلك إلى الحديث عن مقوم آخر من مقومات هذا العالم وهو المقوم الثقافي.

ويشير زكريا في هذا الصدد حقائق مهمة عن الدولة التي تعد قبلة الدارسين وطلاب العمل في جميع المجالات في العالم بأسره، فيقول: "إنه في ظل الشغف الأمريكي بمعدلات النمو وفوائض التصدير، غفلت القوة العظمى عن حقيقة مهمة للغاية، هي أنها يتخرج في جامعاتها ٧٠ ألفاً من المهندسين فقط في العام، في الوقت الذي تخرج الصين فيه ٦٠٠ ألف مهندس، والهند ٢٥٠ ألفاً في العام الواحد".

ويوضح المؤلف أن التعليم العالي في الولايات الأمريكية فقد مضمونه العلمي وهدفه السياسي، حيث أصبح مجرد صناعة، شأنه في ذلك شأن أى صناعة مادية مربحة أخرى، بل وترتفع أسهم الولايات المتحدة في بورصة التعليم العالمية على أى دولة أخرى، حيث يقع بها نحو من ٤٢٪ إلى ٦٨٪ من أفضل الجامعات في العالم (وفق تقديرات جهات مختلفة). وبالرغم من كل هذا، تكشف الإحصائيات عن أن الجامعات الهندية تمنح كل عام شهادات دكتوراه في علوم الحاسب الآلى لما بين ٣٥ و ٥٠ طالباً كل عام (العدد في الولايات المتحدة انخفض إلى ١٠٠٠ فقط). وفي بكين، تعج الجامعات بأعداد هائلة من الطلاب والدارسين.

إذا وضعنا كل هذه الأرقام والحسابات في نصائبها الصحيح، فسنجد أنه في ظل طفرة صناعة البرمجيات، لم تعد الكثير من الصناعات الثقيلة التي نهضت عليها الأمم سابقاً ذات التكلفة الراجحة في الميزان الدولي. وهنا، يكرر زكريا الانطباع نفسه الذي تكون في أذهان قرائه عند حديثه عن الاقتصاد الأمريكي قائلاً: "إنها العقول ياغبى!!".

وفي موضع آخر من الكتاب، يفسر لنا المؤلف سر التماسك الذي تظهر عليه الولايات المتحدة حتى الآن وهو "الهجرة". ولعل هذا السر هو الذي سيحمل في طياته بعد ذلك أحد أهم أسباب التراجع الأمريكي. فلولا الهجرة، لكانت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الربع الأخير من القرن الماضي وحتى يومنا هذا على قدم المساواة مع أوروبا، من حيث معدلات نمو إجمالي الناتج المحلي. وأحد أقوى أسباب هذا التراجع هو أن معدلات الخصوبة بين الأمريكيين البيض لا تختلف كثيراً عنها بين

الأوروبيين . ففي عام ٢٠٠٦، شكل الطلاب الأجانب و المغتربين ٥٠ ٪ من باحثي العلوم في الولايات المتحدة الأمريكية وحصلوا على ٤٠ ٪ من شهادات الدكتوراه في العلوم والهندسة، و ٦٥ ٪ من الحاسب الآلى . بل ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٥٠ ٪ من نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه في جميع المواد بحلول عام ٢٠١٠ .

وفى نهاية المطاف، يخلص الكاتب إلى أن قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بكل هذه الأعداد من العقول البشرية التى عكفت لسنوات على تعليمها وتنميتها ومواصلة رحلة استثمار إبداعاتهم، كان من الممكن أن تجعلها صاحبة اليد العليا فى كافة المواجهات التى لا مفر من وقوعها بوصفها قوة عظمى .

لكن الموقف الأمريكى الحالى يشير إلى أن كل ما وصلت إليه واشنطن فى يومنا هذا من تقدم مذهل فى مجالات النانو تكنولوجيا والبيوتكنولوجيا وكافة قدراتها على الابتكار، أصبحت كلها فى يد علماء وطلاب وأساتذة غير أمريكيين . والسؤال الآن هو: هل سيكون فى المستقبل القريب لدى الولايات المتحدة ما يفرى المهاجرين بالتدفق عليها من كل حذب وصوب كما كان الحال منذ سنوات قريبة، بعدما تصعد بقية دول العالم و يأفل نجم الولايات المتحدة و تنصرف عنها مقومات قوتها؟ لكن الإجابة ستكون مريرة للغاية، عندما يعود هؤلاء إلى أوطانهم وفى أيديهم وسائل الإبداع والابتكار والاختراع التى حصدها من سنوات العمل و الدراسة فى الولايات المتحدة.

ويشير المؤلف هنا نقطة مهمة أخرى فرضت نفسها كنتيجة حتمية لا مفر منها، فى حال صحت نظريته وأصبحت حقيقة واقعة، وهى

حدوث اضطراب ليس بالبسيط فى التكوين الاجتماعى الأمريكى، حيث شكلت هذه الطبقة من المهاجرين وأبنائهم بل وأحفادهم مكونا أساسيا فى نسيج الطبقة الأمريكية العاملة والتعليمية (دارسين ومدرسين وموظفين وعمالا فى شتى المجالات) . ويحذر من أن غياب هؤلاء المهاجرين سيؤثر بالسلب لا محالة على بناء المجتمع الأمريكى.

وبعد أن عشنا فى عالم ما بعد الولايات المتحدة مع فريد زكريا، وشاهدنا ملامح صعود عشرات الدول الأخرى ونهضتها على حساب القوة الأمريكية، يطرح المؤلف السؤال الذى قد يكون غاب عن ذهن الكثيرين فى ظل نشوتهم بانتهاء الكابوس الأمريكى وهو : ماذا سيكون موقع الولايات المتحدة على الساحة العالمية حينذاك؟ هل ستستسلم فى ظل عجزها عن النهوض مرة أخرى و غياب مقومات القوة عنها، وستنزل إلى ما ألت إليه القوة البريطانية اليوم وغيرها من القوى العالمية التى لا تملك فى أحيان كثيرة اليوم سوى بيانات الشجب والإدانة للأحداث العالمية تأكيداً على استمرار بقائها على قيد الحياة؟

ويجيب زكريا على سؤاله إجابة غاية فى المفاجأة، كانت بحق صادمة بالقدر نفسه الذى جاءت عليه نظرية عالم ما بعد الولايات المتحدة بأكملها . فالكاتب الذى كان فى الفصول الأولى من كتابه يرسم لنا أركان هذا العالم الجديد ويحدد ملامح شخصياته ونجومه الصاعدة، يلقي فى وجوه قرائه مفاجأة أخرى، ويقول إن الولايات المتحدة ستكون قادرة على مواجهة التحدى، وإن سر الانفراجة يكمن فيما قد يراه البعض الآن أزمة(!!).

ويقول المؤلف فى محاولة لتبرير " الصدمة" إن العولة حظيت خلال السنوات العشرين الماضية

بصقل وعمق غير مسبوقين . فالكثير من البلاد اتجهت إلى مزيد من التصنيع، كما أن تكنولوجيا الاتصالات حجت كثيرا من حلبة الصراع الاقتصادى، وبالتالي أصبح رأس المال أكثر حرية فى عبور الحدود بين الدول فى جميع أنحاء العالم . ويؤكد أن الولايات المتحدة كانت هى الفائز الأكبر فى هذه اللعبة، حيث حظيت باستثمارات بمئات المليارات على أراضيها، كما دخلت الشركات الأمريكية هى الأخرى بدورها الكثير من دول العالم، وحققت فى الحالتين نجاحا باهرا . بل ويباهى الكاتب بارتفاع معدلات الصادرات الأمريكية، بالرغم من ارتفاع قيمة الدولار على مدى عشرين عاما متصلة .

والكاتب نفسه الذى كان يحدثنا منذ قليل عن الطلاب و التلاميذ المغتربين داخل الولايات المتحدة الذين سيعودون إلى أوطانهم و معهم أسرار التقدم والرقى فى شتى العلوم والمجالات، هو بعينه الذى يؤكد أن اليد العليا ستكون للولايات المتحدة الأمريكية فى علوم المستقبل على مدى الأعوام الخمسين المقبلة، وهى علوم النانو تكنولوجيا والبيوتكنولوجيا.

وفى النهاية، يخرج القارئ بمحصلة زاهرة من الأرقام والاحصائيات المبهرة، وقدر لا بأس به من التشويق والإثارة والحلم بالعيش فى عالم اختفت منه الولايات المتحدة الأمريكية. لكن مع السطور الأخيرة فى الكتاب، يذهب كل ذلك أدراج الرياح وتتساوى لديه الاحتمالات، ولا ينحاز القارئ لأى من الاحتمالات التى حملها الكتاب بين دفتيه. وإذا أراد ذلك، فبال تأكيد سيجد من يدحض له وجهة نظره، ومن بين سطور الكتاب ذاته.

رانيا رفاعى